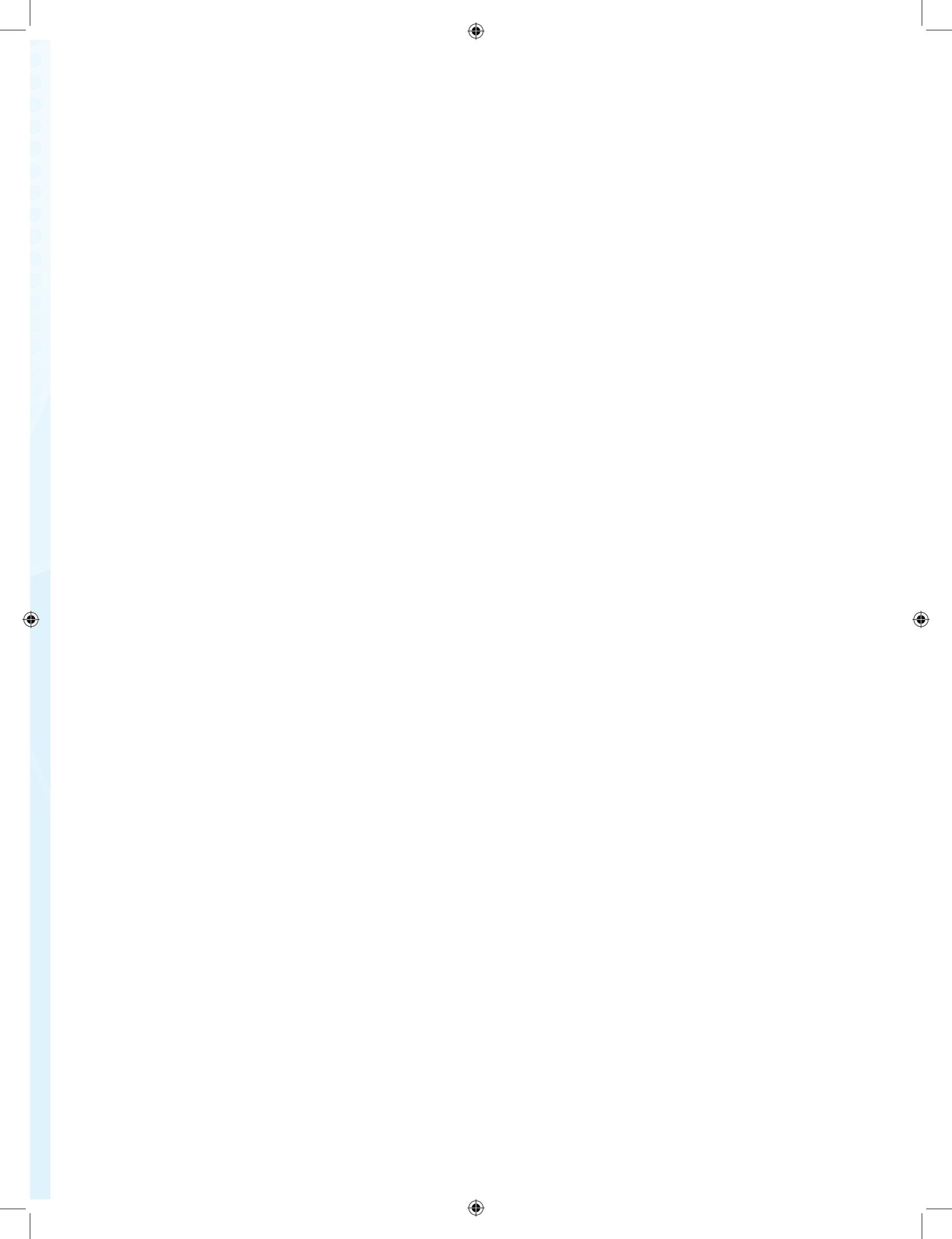


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



التقرير الاقتصادي

للعامين 2007 و 2008

إعداد:

د. فاروق محمود الحمد

أحمد نصر الدين مرعي

أخرجه وراجعته:

محمد برهان جميل

سناء محمود المغير



الفهرست

13 تقديم:

الجزء الأول الاقتصاد العالمي: هل وصل إلى مفترق طرق؟

16 تمهيد:

الباب الأول: أداء الاقتصادات المتقدمة والنامية دور أكبر للاقتصادات النامية

20 الفصل الأول: الاقتصادات المتقدمة

20 أولاً - الولايات المتحدة الأمريكية:

23 ثانياً - اليابان:

24 ثالثاً - منطقة اليورو:

26 رابعاً - المملكة المتحدة:

28 الفصل الثاني: الاقتصادات النامية

28 أولاً - آسيا الصاعدة:

30 ثانياً - كومنولث الدول المستقلة:

31 ثالثاً - أمريكا اللاتينية:

31 رابعاً - جنوب الصحراء الإفريقية:

الباب الثاني: أهم الأنشطة والأسواق العالمية

34 الفصل الأول: التجارة العالمية

35 أولاً - التجارة السلعية:

38 ثانياً - التجارة الخدمية:

43 الفصل الثاني: أسواق النفط العالمية

43 أولاً - أسعار النفط العالمية:

44 ثانياً - الطلب العالمي على النفط:

45 ثالثاً - إمدادات النفط العالمية:

48 الفصل الثالث: الاستثمارات الأجنبية المباشرة

52 الفصل الرابع: أسواق الأسهم العالمية

52 أولاً - الأداء العام:

52 1 - الأسواق المتطورة:

53 2 - الأسواق الناشئة:

53 ثانياً - أداء القطاعات:



الجزء الثاني الاقتصاد العربي

الباب الأول: الأداء العام

58	تمهيد:
60	الفصل الأول: الأداء الاقتصادي لمجموعات الدول العربية الرئيسية
62	أولاً- اقتصادات الدول الفقيرة بالموارد والغنية بالأيدي العاملة:
63	ثانياً- اقتصادات الدول الغنية بالموارد وبالأيدي العاملة:
63	ثالثاً- اقتصادات الدول الغنية بالموارد والمستوردة للأيدي العاملة:
65	الفصل الثاني: متوسط دخل الفرد:
68	الفصل الثالث: العمالة والبطالة:
71	الفصل الرابع: التضخم:

الباب الثاني: أداء بعض الأنشطة والقطاعات الرئيسية

75	الفصل الأول: التجارة الخارجية العربية:
76	أولاً- التجارة السلعية العربية:
77	1 - الصادرات:
77	أ- الهيكل السلعي:
77	ب- أداء البلدان العربية المصدرة:
79	ج- الشركاء الرئيسيون:
79	2 - المستوردات:
79	أ - الهيكل السلعي:
80	ب - البلدان العربية المستوردة:
81	ج - الشركاء الرئيسيون:
82	ثانياً- التجارة البنينة العربية:
82	1 - الأداء العام:
83	2 - الهيكل السلعي:
84	3 - التوزيع الجغرافي:
86	الفصل الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة:
87	أولاً- حصص البلدان العربية:
88	ثانياً- الاستثمارات البنينة:
90	الفصل الثالث: أسواق الأوراق المالية:
90	أولاً- حركة الأسعار:
91	ثانياً- القيمة السوقية:





- 93 ثالثاً - حركة التداول:
94 رابعاً - خطوات إصلاحية
95 خامساً - أسواق مالية عربية أخرى:

الجزء الثالث اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

- 101 تقديم:

الباب الأول: المؤشرات الاجمالية

- 104 الفصل الأول: السكان والعمالة:

- 104 أولاً - السكان:

- 105 ثانياً - العمالة الوافدة:

- 105 1 - حجم العمالة الوافدة:

- 106 2 - تحويلات العمالة الوافدة:

- 106 ثالثاً - البطالة:

- 107 رابعاً - توظيف العمالة:

- 109 الفصل الثاني: الناتج المحلي الإجمالي

- 109 أولاً - الناتج المحلي الإجمالي:

- 110 1 - مساهمة اقتصادات دول مجلس التعاون في الناتج المحلي الإجمالي العالمي:

- 110 2 - تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

- 113 3 - تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000:

- 113 4 - تطور مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي:

- 116 5 - تطور الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي:

- 117 6 - الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي:

- 121 ثانياً - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

- 123 الفصل الثالث: التجارة الخارجية:

- 123 أولاً - التجارة الخارجية السلعية:

- 123 1 - الصادرات السلعية:

- 125 دول خليجية في قائمة أهم خمسين دولة مصدرة للسلع:

- 127 2 - الواردات السلعية:

- 128 دول خليجية في قائمة أهم خمسين دولة مستوردة للسلع:

- 128 3 - الميزان التجاري السلعي:

- 130 ثانياً: الشركاء التجاريون الرئيسيون لدول مجلس التعاون الخليجي:

- 131 1. البلدان العربية:

- 132 2 - الاتحاد الأوروبي:





132	3 - اليابان:
133	4 - الولايات المتحدة الأمريكية:
134	5 - جمهورية الصين الشعبية:
134	ثالثاً: التجارة البينية الخليجية:
137	رابعاً- التطورات المؤسسية: اتفاقيات التجارة الحرة مع أهم الدول والمجموعات الدولية:
137	1 - الولايات المتحدة الأمريكية:
138	2 - الاتحاد الأوروبي:
139	3 - الصين:
140	خامساً- الحساب الجاري الخارجي:
142	الفصل الرابع: المالية العامة:

الباب الثاني: القطاعات الاقتصادية

149	الفصل الأول: قطاع النفط والغاز الطبيعي:
149	أولاً- الاحتياطي والإنتاج:
150	ثانياً- الأسعار والعائدات النفطية:
151	ثالثاً- المصافي وتكرير النفط:
151	1 - أهم أسباب محدودية صناعة تكرير النفط:
152	2 - الواقع الراهن لصناعة التكرير والمصافي:
152	3 - مستقبل صناعة التكرير والمصافي المخططة:
154	رابعاً- ناقلات النفط والغاز:
154	خامساً- استهلاك المحروقات:
156	الفصل الثاني: قطاع الصناعات التحويلية:
156	أولاً- المؤشرات الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية:
159	ثانياً- تمويل الصناعات التحويلية:
160	ثالثاً- الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية:
163	رابعاً- الصناعات البلاستيكية:
164	خامساً- صناعة الألمنيوم:
165	سادساً- صناعة الحديد والصلب:
168	الفصل الثالث: القطاع المصرفي:
168	تقديم:
168	أولاً- الأصول:
169	ثانياً- القروض والودائع:
171	ثالثاً- المصارف المدرجة في أسواق المال الخليجية:
171	رابعاً- تأثير أزمة الرهون العقارية على المصارف الخليجية:





171	خامساً- المصارف التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء:
171	1 - انتشار المصارف الإسلامية في البلدان الخليجية وغيرها:
173	2 - مؤشرات المقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية:
175	الفصل الرابع: قطاع التأمين:
175	تقديم:
175	أولاً- مؤشرات تطور قطاع التأمين في دول مجلس التعاون:
175	ثانياً- التأمين التكافلي:
176	ثالثاً- تحديات قطاع التأمين في دول مجلس التعاون:
178	الفصل الخامس: أسواق الأوراق المالية:
178	تقديم:
178	أولاً- أسباب تحسن أداء الأسهم الخليجية خلال عام 2007:
180	ثانياً- المؤشرات الرئيسية لأسواق الأوراق المالية الخليجية:
181	ثالثاً- مؤشرات أسواق الأوراق المالية الخليجية خلال النصف الأول 2008:

الجزء الرابع الاقتصاد الكويتي

188	تقديم:
-----	--------

الباب الأول: المؤشرات الإجمالية

190	الفصل الأول: السكان والعمالة:
190	أولاً- السكان:
190	ثانياً- العمالة:
191	1 - العمالة الوافدة:
192	2 - العمالة الكويتية:
195	ثالثاً- البطالة:
197	الفصل الثاني: الناتج المحلي الإجمالي:
197	أولاً- تطور الناتج المحلي الإجمالي: الاسمي والحقيقي:
198	ثانياً- بعض المجاميع الأساسية للحسابات القومية بالأسعار الجارية:
198	ثالثاً- تطور الناتج المحلي الإجمالي النفطي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي:
198	1 - تطور الناتج المحلي الإجمالي النفطي:
199	2 - تطور الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي:
201	رابعاً- تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع الإنفاق بالأسعار الجارية:
203	خامساً- مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي:
204	سادساً- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:





205	الفصل الثالث: التضخم:
205	تمهيد:
205	أولاً- تطور مؤشرات التضخم في الاقتصاد الكويتي:
205	1 - معدلات التضخم محسوبة بالتغيرات في الأرقام القياسية السنوية العامة لأسعار المستهلك:
	2 - معدلات التضخم محسوبة بتغيرات الأرقام القياسية السنوية لأسعار المستهلك حسب أهم أقسام
207	بنود الإنفاق الرئيسية:
207	أ- خدمات المسكن:
208	ب- المواد الغذائية:
208	3 - تسارع وتيرة الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع المستوردة في بلدان المنشأ:
209	ثانياً- العوامل المحلية للتضخم:
209	1 - تسارع النمو في عدد السكان:
209	2 - زيادة الإنفاق الحكومي:
210	3 - ارتفاع الأصول وبخاصة الأراضي والعقارات والأسهم:
210	4 - توسع البنوك المحلية في تقديم التسهيلات الائتمانية:
211	5 - عوامل محلية أخرى:
211	ثالثاً- العوامل الخارجية للتضخم:
211	1 - ارتفاع أسعار السلع، وبخاصة أسعار الموارد الأولية والغذائية:
211	2 - ارتفاع أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار الأمريكي:
211	3 - ارتفاع تكاليف الشحن والنقل والتأمين:
212	4 - عوامل أخرى:
212	رابعاً- بؤادر انحسار الضغوط التضخمية في الثلث الأخير من عام 2008:
214	الفصل الرابع: التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:
214	أولاً- التجارة الخارجية:
214	1 - مؤشرات تطور إجمالي التبادل التجاري:
214	أ- مقارنة 2007 مع 2006:
216	ب- مقارنة 2007 مع 2003:
216	ج - مقارنة الأشهر التسعة الأولى 2008 مع الأشهر التسعة الأولى 2007:
216	2 - الصادرات السلعية:
217	أ- الصادرات النفطية:
218	ب - الصادرات غير النفطية:
219	3 - الواردات السلعية:
221	أ - اتجاهات أسعار السلع المستوردة في بلدان المنشأ:





- 222 ب - التركيب السلعي للواردات:
- 223 ج - الواردات السلعية من أهم الشركاء التجاريين لدولة الكويت:
- 224 ثانياً - ميزان المدفوعات:
- 224 تمهيد:
- 224 1 - الحساب الجاري:
- 224 أ - الميزان السلعي
- 226 ب - حساب الخدمات (صافي):
- 226 ج - حساب الدخل (صافي):
- 227 د - حساب التحويلات الجارية (صافي):
- 228 هـ - رصيد الحساب الجاري:
- 228 2 - الحساب الرأسمالي والمالي:
- 229 أ - الحساب الرأسمالي:
- 229 ب - الحساب المالي:
- 230 3 - أخرى - السهو والخطأ - "صافي":
- 230 4 - الميزان الكلي:

الباب الثاني: القطاعات المصرفية والمالية

- 236 الفصل الأول: المصارف
- 236 أولاً - الجهاز المصرفي وأهميته للاقتصاد الكويتي:
- 236 1 - هيكل الجهاز المصرفي:
- 237 2 - مساهمة القطاع المصرفي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:
- 238 3 - دور القطاع المصرفي في تشغيل العمالة الكويتية:
- 238 4 - مؤشرات قطاع المصارف المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية:
- 239 ثانياً - الميزانية المجمعدة للمصارف المحلية:
- 239 1 - الموجودات المحلية:
- 241 2 - المطلوبات المحلية:
- 243 3 - صافي الموجودات الأجنبية:
- 243 4 - الحسابات النظامية:
- 243 ثالثاً - مؤشر الأداء:
- 243 1 - معايير الربحية:
- 245 2 - معيار كفاية رأس المال "الملاءة":
- 246 الفصل الثاني: شركات الاستثمار المحلية:
- 246 أولاً - مؤشرات النمو لشركات الاستثمار المحلية:



247	ثانياً- مؤشرات شركات الاستثمار المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية:
248	ثالثاً- الميزانية المجمعلة لشركات الاستثمار المحلية:
249	رابعاً- الميزانية المجمعلة لشركات الاستثمار التقليدية:
251	خامساً- شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية:
252	في جانب الموجودات:
252	وفي جانب المطلوبات:
253	سادساً- الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية (تقليدية وإسلامية):
254	أ - شركات الاستثمار التقليدية:
254	ب - شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية:
254	سابعاً- بعض الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية على شركات الاستثمار المحلي:
254	أ - موجودات شركات الاستثمار:
254	ب - الحسابات النظامية (الأصول المدارة للغير):
255	الفصل الثالث: سوق الكويت للأوراق المالية:
255	تمهيد:
256	أولاً - حركة الأسعار:
256	1 - حركة الأسعار خلال عام 2007 وفق المؤشر السعري والمؤشر الوزني:
257	2 - حركة الأسعار خلال عام 2008 وفق المؤشر السعري والمؤشر الوزني:
259	3 - مؤشرات الأسعار للقطاعات المدرجة خلال عامي 2007 و 2008:
259	ثانياً- مؤشرات التداول الرئيسية:
259	1 - تطور مؤشرات التداول الرئيسية خلال الفترة (2003 - 2008):
261	2 - تطور كميات الأسهم المتداولة:
262	3 - تطور قيم الأسهم المتداولة:
264	4 - تطور درجة سيولة السوق:
264	ثالثاً- تطور إجمالي نشاط السوق خلال عامي 2006 و 2007:
265	رابعاً- معدل دوران الأسهم المتداولة في قطاعات السوق:
265	خامساً- تركيز نشاط بالسوق:
265	سادساً- حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسيات وفئات المتداولين:
267	سابعاً- أرباح الشركات المدرجة في السوق:
267	1 - أرباح الشركات المدرجة خلال عام 2007:
269	2 - أرباح الشركات المدرجة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2008:
270	ثامناً- القيمة السوقية الرأسمالية:

تقديم

في البداية، أجد من الواجب أن أتوجه بالشكر لكل من كتب أو اتصل مشيداً بالاصدار الأول من هذا التقرير، أو مقترحاً تطويره وتحسينه، أو منتقداً عيوبه ونواقصه. كما أجد من حق الادارة، ومن حق من شارك في كتابة التقرير واصداره، أن أثني على فكرهم وجهدهم، وأن أمتدح نتائجهم الذي قوبل بترحيب وتقدير كبيرين. باعتباره تقريراً اقتصادياً كويتياً بامتياز، وباعتباره التقرير الأشمل الذي يتناول الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية والخليجية، الى أبعد عمق تسمح به الاحصاءات المتوفرة في الاطار الزمني المحدد.

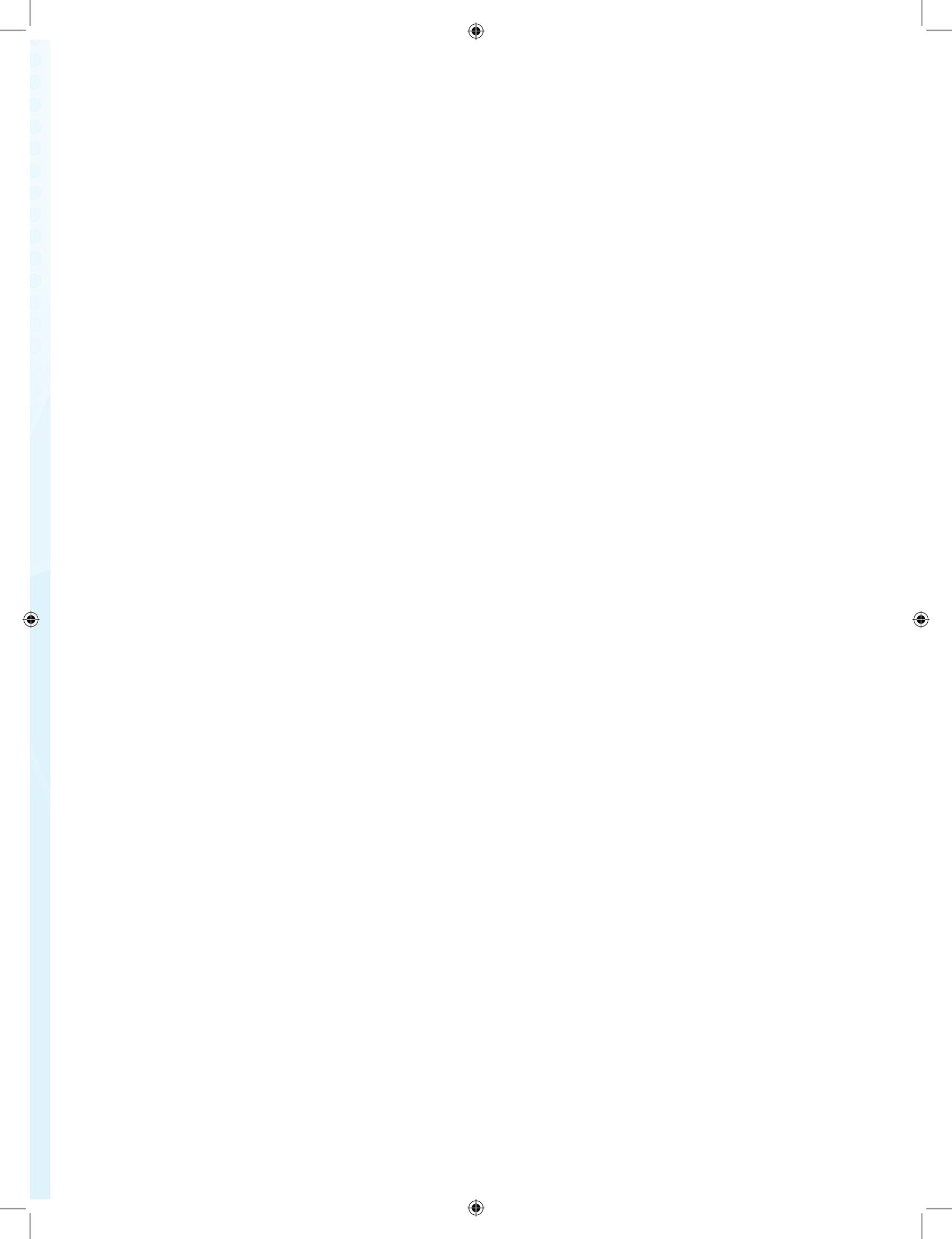
التقرير الاقتصادي لغرفة تجارة وصناعة الكويت في إصداره الثاني هذا، حاول - ما أمكن - أن يغطي سنتين اثنتين 2007 و 2008، لأننا لاحظنا، والتقرير في طريقه للطباعة، أن اعصار الأزمة المالية العالمية قد عصف بكل منجزات العقد الذي سبق، فجعل من تقرير سنة 2007 تقريراً ضعيف الدلالة قبل أن يصدر. وهكذا، عدنا الى ترتيب صفحاتنا من جديد، فأعدنا تحرير بعضها بالكامل، وأدخلنا على بعضها تعديلات ضرورية، وأضفنا إليها كل ما وفقنا في الحصول عليه لرصد توجهات وتقلبات اقتصاديات العام 2008، ومع ذلك فقد حال نقص الاحصاءات دون تجاوز عام 2007 في بعض الأنشطة.

ومن المؤكد أن العمل تحت ضغط قلة المصادر وضيق الوقت لن يخلو من نقص ولن يبرأ من خطأ. وهذا ما نعتذر عنه، ونشكر لكم سلفاً تعاونكم وملاحظاتكم لتلافيه وتصويبه، آملي أن لا يحمل التقرير ما لا يحتمل؛ فهو توثيق للأوضاع الاقتصادية لا استقراراً لمسيرتها، وهو عرض للظاهرة والمشكلة لا تفسيراً لها ولا محاولة لعلاجها. وبتعبير آخر؛ مهمة التقرير أن يضع بين أيدي المهتمين المعلومة الصحيحة والمؤشرات ذات الدلالة. ويبقى على هؤلاء أن يستخدموا هذه المادة الأولية عالية الجودة لأبحاثهم وتحليلاتهم ورسم سياساتهم.

والله ولي التوفيق،

رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت

علي محمد ثنيان الغانم



التقرير الاقتصادي الاجتماعي

الجزء الأول

الاقتصاد العالمي

هل وصل إلى مفترق طرق؟

تمهيد:

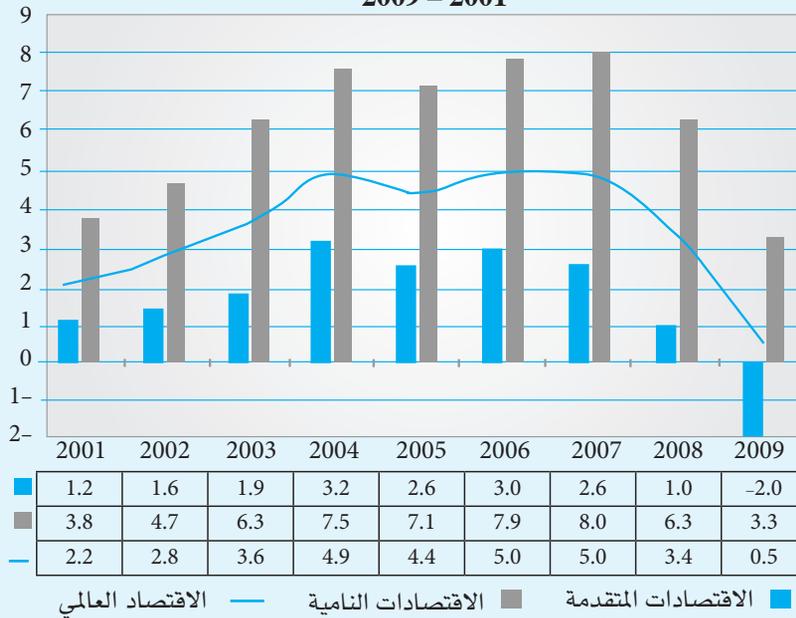
العامان 2007 و 2008، بما استجد عليهما من أحداث وتطورات ذات أبعاد وتداعيات مالية واقتصادية بالغة الخطورة، ربما سينطبعان كلاهما في ذاكرة التاريخ كإحدى المفارقات غير المسبوقة في مسيرة الاقتصاد العالمي المعاصر. ففيما بدأ الوضع الاقتصادي العالمي عموماً وحتى منتصف الربع الثالث من العام 2007 بمثابة امتداد طبيعي لنسب النمو والتوسع السائدة منذ 2003، إذ به يتعرض في وقت لاحق من العام ذاته لأزمة مفاجئة وخطيرة تأخذ طريقها إلى العام التالي (2008) مستشرية من قطاع إلى قطاع وممتدة من بلد إلى آخر كأنها كرة ثلج متدرجة من عل. ذلك أن مشكلة محلية لأحد الأنشطة الفرعية للقطاع المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية، هي مشكلة قروض الرهن العقاري عالي المخاطر (Subprime Mortgage Loans)، قد انفجرت في شهر أغسطس 2007، وسرعان ما تحولت إلى أزمة مصرفية ومالية تفاقم تضخمها وانتشرت تداعياتها لتتجاوز الاقتصاد الأمريكي بأكمله وتشمل الدول المتقدمة والنامية مهددة الاقتصاد العالمي برمته...

وهكذا يكون عام 2007 قد أسدل ستائره على مشهد مربك وقاتم ليس فقط للاعبين الرئيسيين على المسرح الاقتصادي العالمي، بل للاعبين المتواضعين والمنتظرين في صفوف الاحتياط، وربما للمشاهدين أيضاً. ومع أفول عام - بما شهده من تقلبات - ومطلع عام آخر - بما ورثه من تداعيات - ظهر جلياً أن مسيرة الازدهار العالمي قد وصلت إلى نهاية طريق قطعت فيه شوطاً كبيراً من التوسع السريع، لتدخل طريقاً آخر وعراً التضاريس من شأنه أن يحد - بأقل تقدير - من وتيرة ذلك التوسع، وقد يقود إلى أكبر الأزمات المالية منذ «الكساد الأكبر» وإلى أسوأ ركود أمريكي منذ عدة عقود.

وتشير البيانات المتوفرة لدى صندوق النقد الدولي (أنظر شكل رقم 1) إلى أن التوسع الملحوظ الذي شهده الاقتصاد العالمي منذ عام 2001، متسارعاً من ما يعادل 2.2% إلى 5% عام 2007، قد أخذ يفقد زخمه بصورة واضحة اعتباراً من عام 2008 حين تباطأ إلى 3.4% لينحدر بعد ذلك، كما هو متوقع، إلى 0.5% خلال عام 2009. وقد برز ذلك بصورة

أوضح في الاقتصادات المتقدمة التي تراجع معدل النمو فيها من 3% عام 2006 إلى 2.6% عام 2007 ثم إلى 1% عام 2008، مع توقع انزلاقه إلى - 2.0% (بالسالب) عام 2009 لتكون هذه هي المرة الأولى التي يسجل فيها الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة - بالأرقام المطلقة - انكماشاً منذ الحرب العالمية الثانية. أما الاقتصادات النامية، فقد تمكنت حتى عام 2007 من المحافظة على وتيرة نموها السريعة لتسجل 8.0% وإن بدأت هي الأخرى تتعرض لحالة من التباطؤ اعتباراً من عام 2008 بحيث لن يتعدى معدل النمو فيها 6.3% مع توقع هبوطه إلى 3.3% عام 2009.

شكل رقم (1)
معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي العالمي (بالأسعار الثابتة)
2009 - 2001



أعد هذا الشكل استناداً إلى البيانات المستخرجة من القاعدة الإحصائية المتاحة (كما في شهر أكتوبر 2008) على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي www.imf.org، علماً بأن أرقام 2008 و 2009 تم تحديثها بموجب بيان أصدره الصندوق في شهر يناير 2009

التقرير الاقتصادي القطري

الباب الأول

أداء الاقتصادات المتقدمة والنامية

دور أكبر للاقتصادات النامية



تشير نتائج الأداء الاقتصادي العالمي، بما تم تسجيله خلال الحقبة الماضية من معدلات النمو المتفاوتة لمختلف الدول، إلى ازدياد الأهمية النسبية للاقتصادات النامية من حيث درجة إسهامها في توليد الإنتاج العالمي المتشكل من مجاميع النواتج المحلية الإجمالية لكافة بلدان العالم. فقد أدى الاتجاه المتمثل باستمرار نمو الاقتصادات النامية بمعدلات أسرع من المعدلات المقابلة في الاقتصادات المتقدمة إلى زيادة مساهمة المجموعة الأولى في إجمالي الإنتاج العالمي على حساب مساهمة المجموعة الثانية. ووفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي⁽¹⁾، فإن مساهمة الاقتصادات النامية في الناتج الإجمالي العالمي -

بمقياس تعادل القوة الشرائية (PPP) - قد واصلت نموها من 37 % عام 1998 إلى 45 % عام 2008، في حين استمرت حصة الدول المتقدمة⁽²⁾ في التناقص من 63 % إلى 55 % (انظر الشكل رقم 2). واستناداً إلى هذا المقياس⁽³⁾، فإن قائمة أكبر (12) اقتصاداً في العالم حتى عام 2008 تتضمن خمساً من الدول النامية، اثنتان منها (الصين والهند) تتربعان على ثاني ورايع أكبر اقتصادين. وبقيت الولايات المتحدة محافظة على مركز الصدارة كأكبر اقتصاد في العالم رغم انخفاض حصتها خلال العقد الأخير (1998 - 2008) من 23.6 % إلى 20.9 % من إجمالي حجم الاقتصاد العالمي المقدر قيمته بنحو (69.2) تريليون دولار تمثل مجاميع النواتج المحلية الإجمالية لـ (173) بلداً. وتبوأت الصين المركز الثاني حينما ارتفعت حصتها خلال الفترة ذاتها من 6.7 % إلى أكثر من 11.4 % لتحل بذلك محل اليابان التي تراجعت إلى المركز الثالث بعد انخفاض حصتها من 8.1 % إلى 6.6 %. ونتيجة لارتفاع حصتها من 3.5 % إلى 4.8 %، قفزت الهند من المرتبة السابعة إلى الرابعة لتحل محل ألمانيا التي تراجعت إلى المرتبة الخامسة متأثرة بانخفاض حصتها من 5.4 % إلى 4.2 %. وحدثت تغيرات في مواقع وحصص الاقتصادات الرئيسية السبعة الأخرى كان معظمها على شكل تراجع نسبية للدول ذات الاقتصادات المتقدمة (انظر الجدول رقم 1).

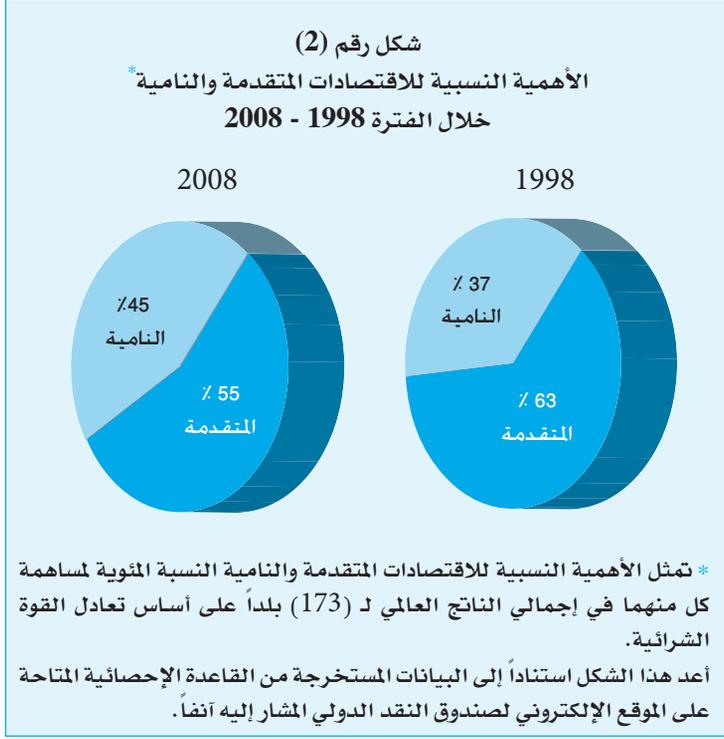
ويبدو أن الاقتصاد العالمي يشهد مرحلة جديدة من التحولات التاريخية من شأنها أن تؤدي إلى إعادة ترتيب القوى الاقتصادية الرئيسية بين الدول ذات الاقتصادات المتقدمة والدول ذات الاقتصادات النامية والناشئة أو الصاعدة (emerging) كما أصبح يطلق على بعضها مؤخراً ومن ضمنها - فضلاً عن الصين والهند - روسيا وعدد من دول جنوب شرق آسيا ودول الاتحاد السوفياتي سابقاً. وقد أشار صندوق النقد الدولي، في أحد

جدول رقم (1)
أكبر (12) اقتصاداً في العالم
خلال الفترة 1998 - 2008

الدولة	ترتيبها		حصتها في الاقتصاد العالمي % *	
	1998	2008	1998	2008
الولايات المتحدة	1	1	23.6	20.9
الصين	3	2	6.7	11.4
اليابان	2	3	8.1	6.6
الهند	7	4	3.5	4.8
ألمانيا	4	5	5.4	4.2
بريطانيا	6	7	3.6	3.2
روسيا	10	6	2.5	3.2
فرنسا	5	8	3.7	3.1
البرازيل	9	9	3.1	2.8
إيطاليا	8	10	3.4	2.7
إسبانيا	12	11	2.1	2.1
المكسيك	11	12	2.2	2.1

* وتمثل نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي بكل دولة إلى إجمالي الناتج العالمي لـ (173) دولة على أساس تعادل القوة الشرائية. أعد هذا الجدول استناداً إلى البيانات المستخرجة من القاعدة الإحصائية المتاحة على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي المشار إليه آنفاً.





تقاريره الأخيره حول آفاق الاقتصاد العالمي⁽⁴⁾، إلى تحولين هامين ربطهما بديناميكيات النمو في الاقتصاد العالمي. ويتمثل التحول الأول بهيمنة الاقتصادات النامية على النمو في النشاط الاقتصادي العام حيث أسهمت بنحو ثلثي النمو العالمي خلال السنوات الخمس الماضية. أمّا التحول الثاني فيتمثل بازدياد دور الاقتصادات النامية في هيكل التجارة الدولية حيث أصبحت تسهم بحوالي ثلث حجم التجارة العالمية وبأكثر من نصف الزيادة في إجمالي المستوردات منذ عام 2002، كما أن بلداناً نامية عديدة تمكنت من توسيع قواعد صادراتها وتنويع وجهاتها، إضافة إلى توليد فوائض كبيرة في حساباتها الجارية مقارنة بالعجوزات التي كانت تعاني منها غالبية الدول النامية في فترة ما قبل عام 2000.

الفصل الأول

الاقتصادات المتقدمة

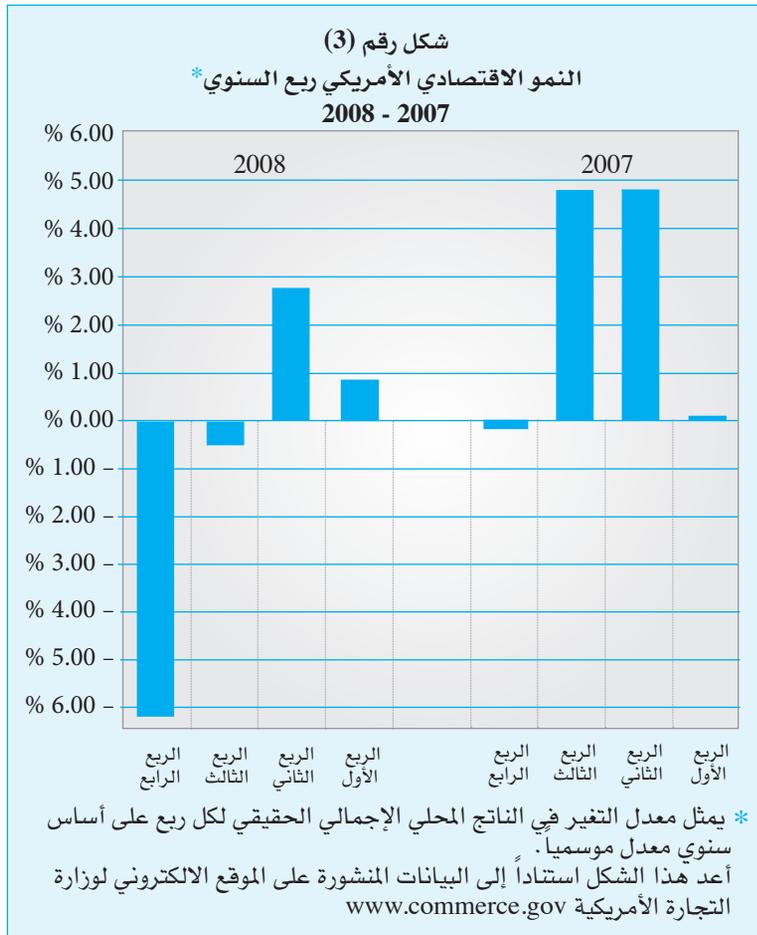
الواسعة على النطاق الاقتصادي المحلي والخارجي مع مدى "تورط" عدد كبير من البنوك الرئيسية المحلية والأجنبية في هذا النوع من التمويل. وكان الانطباع الشائع يوحي أن هذا النوع من التمويل مقتصر على بعض المصارف الأمريكية "المحلية" الصغيرة الحجم نسبياً وعدد من الشركات "المتخصصة" التي تجازف بتقديم قروض الرهن العقاري عالي المخاطر (Subprime Mortgage Loans) بأسعار فائدة مرتفعة نسبياً. إلا أنه، وكما تبين فيما بعد، كان هناك عدد غير قليل من البنوك والمؤسسات المالية الرئيسية الأمريكية والأوروبية غارقة في هذه الدوامة

كان للأزمة المالية العالمية، التي انطلقت في بداية الأمر من الولايات المتحدة الأمريكية في شهر أغسطس 2007 مع انفجار "فقاعة الإسكان"، آثارها الانتشارية السريعة على الاقتصادات المتقدمة ولو بدرجات متفاوتة تعكس مدى انكشاف كل من هذه الاقتصادات على الاقتصاد الأمريكي، ومدى اندماج أسواقها المالية مع بعضها البعض، فضلاً عن مدى قدرة كل منها على استيعاب الأزمة. إلا أن تلك الآثار الانتشارية أصبحت أكثر وضوحاً وانتشاراً في غالبية الاقتصادات المتقدمة في أوقات لاحقة من العام الجديد (2008) كما سيتبين في السياق التالي:

أولاً - الولايات المتحدة الأمريكية:

كان مؤشر الأداء الاقتصادي الأمريكي، المتمثل بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حتى الربع الثالث من عام 2007 يوحي بأن هذا العام سيكون بمثابة امتداد للعام الذي سبقه إلى أن حدث المحذور مع انفجار "فقاعة الإسكان" في شهر أغسطس 2007، وذلك تحت تأثير ما عرف بأزمة الرهن العقاري التي سرعان ما تحولت إلى أزمة مالية حادة كانت لها انعكاساتها الخطيرة ليس فقط على الاقتصاد الأمريكي وإنما أيضاً على اقتصادات عديدة أخرى كما هو مشار إليه في أكثر من سياق من هذا التقرير.

ومع أن ثمة حركة تصحيحية ما في قطاع الإسكان لم تكن غير متوقعة في الولايات المتحدة بعد الطفرة التي شهدتها هذا القطاع في السنوات السابقة، إلا أن المفاجأة الكبيرة تمثلت بشدة هذه الحركة وآثارها الانتشارية



جدول رقم (2)
مؤشرات اقتصادية رئيسية
الولايات المتحدة الأمريكية
2008 – 2005

المؤشر	السنة	2005	2006	2007	2008
النمو الاقتصادي % ⁽¹⁾	2.9	2.8	2.0	1.1	
التضخم % ⁽²⁾	3.4	2.5	4.1	0.1	
البطالة % ⁽³⁾	4.8	4.4	4.9	7.2	

(1) معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
(2) معدل التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك لجميع السلع والخدمات بما فيها الطاقة والغذاء.
(3) كما في نهاية السنة.
أعد هذا الجدول من واقع البيانات المنشورة على المواقع الالكترونية للجهات الرسمية ذات العلاقة وهي:
وزارة التجارة الأمريكية فيما يتعلق بالناتج المحلي www.commerce.gov
وزارة العمل الأمريكية فيما يتعلق بأسعار المستهلك والبطالة www.dol.gov

والمصرفية، يترتب عليها العمل بفعالية ضمن إطار معادلة دقيقة يفترض فيها أن توازن بين جانبيين متناقضين يتمثل أولهما بتحقيق حد أدنى من النمو المستهدف باتباع سياسة نقدية توسعية تنفذ عادة من خلال تخفيض أسعار الفائدة، في حين يتمثل الثاني بعدم تجاوز حد أقصى من التضخم غير المرغوب فيه باتباع سياسة نقدية تقييدية تنفذ عادة من خلال رفع أسعار الفائدة.

وخلال فترة النمو التي سبقت انفجار الأزمة الأخيرة، كان الهمم الأول لمجلس الاحتياطي الفدرالي، الذي يضطلع بمهام السلطة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية، يتمثل في المحافظة على التحكم بالتضخم. فقد عمد منذ يونيو 2004 إلى اتخاذ (17) إجراء لرفع سعر الفائدة الفدرالي من 1% إلى 5.25%، مما أبقى على مستويات التضخم ضمن حدود 2.5% - 3.4%⁽⁶⁾. وفي محاولة منه لمعالجة الأزمة المستجدة وتداعياتها السلبية على مجمل الوضع الاقتصادي، أقدم اعتباراً من أغسطس 2007 على اتخاذ سلسلة من الإجراءات التسهيلية في مقدمتها خفض أسعار الفائدة لتفادي شبح الركود. وحتى نهاية عام 2008 اتخذت السلطات النقدية الأمريكية ثمانية إجراءات لتخفيض سعر الفائدة الفيدرالي كان آخرها في شهر ديسمبر حينما تقرر

من خلال انخراطها في عمليات المشتقات (Derivatives) و"التوريق" (Securitization) التي يتم بموجبها إعادة هيكلة القروض لتأخذ شكل الأوراق المالية القابلة للتداول في السوق، كما كانت هناك بنوك غير أمريكية - معظمها أوروبية - متورطة هي الأخرى من خلال استثماراتها في هذه الأوراق ذات القروض المهيكلة...

ونتيجة لهذه التطورات، تعرض الاقتصاد الأمريكي خلال الربع الرابع من عام 2007 لتباطؤ حاد حينما تراجع معدل نموه بنسبة 0.2% (بالسالب) بعد تحقيق توسع كبير ناهز 4.8% في كل من الربعين السابقين (انظر الشكل رقم 3). وبذلك يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الولايات المتحدة قد تعرض خلال الربع الرابع من عام 2007 لانكماش - بالأرقام المطلقة - لأول مرة منذ الربع الثالث لعام 2001. وبدا واضحاً، منذ ذلك الوقت، أن الاقتصاد الأمريكي في طريقه للدخول في دورة من الركود، وإن تأخر الإعلان عن ذلك رسمياً إلى وقت لاحق من عام 2008 حينما تحقق شرط حدوث الركود - حسب تعريفه الفني⁽⁵⁾ - بعد تسجيل معدل نمو ربع سنوي سلبي مرتين متتاليتين بواقع - 0.5% خلال الربع الثالث و- 6.3% خلال الربع الرابع من العام. وهذه هي المرة الأولى التي يدخل فيها الاقتصاد الأمريكي في دوره ركود منذ أوائل تسعينات القرن الماضي حينما تعرض الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي لانكماش بواقع - 3% في الربع الرابع من عام 1990 و - 2% في الربع الأول من عام 1991.

وفي المحصلة النهائية للعامين الأخيرين، حصل تباطؤ ملحوظ في النمو إلى 2% عام 2007 ثم إلى 1.1% عام 2008، مقابل 2.8% و 2.9% خلال العامين السابقين.

والظاهر أن الجهود المكثفة التي أقدمت السلطات النقدية والمالية الأمريكية على اتخاذها تباعاً لم تفلح كثيراً في السيطرة على هذه الأزمة المتفاقمة التي لم تقتصر أضرارها على القطاع الإسكاني والعقاري، بل امتدت وتشعبت لتشمل سائر القطاعات والأنشطة الأخرى محدثة حالة من عدم الاستقرار في الأسواق المالية بصورة خاصة واختراقات هيكلية في الاقتصاد بصورة عامة. إزاء هذا الوضع الشائك، بدا واضحاً منذ البداية أن مهمة السلطات النقدية، على وجه التحديد، ستكون بالغة الصعوبة والتعقيد. إذ فضلاً عن مسؤولياتها العاجلة في معالجة الاهتزازات الحاصلة في الأسواق المالية والنقدية

هذا المعدل أعلى معدل من نوعه يتم تسجيله في الولايات المتحدة منذ عام 1992 حينما بلغ المعدل المقابل 7.4 %.

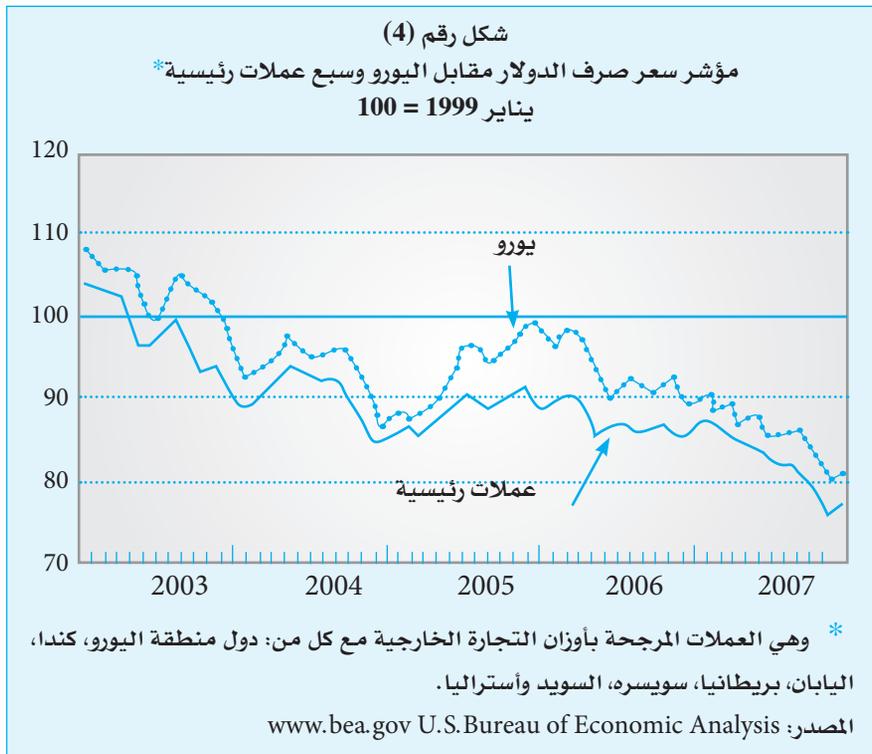
وساهم انخفاض أسعار الفائدة الأمريكية، بين عوامل أخرى ليس اقلها تأثيراً الاختلالات الهيكلية المزمته فيما أصبح يعرف بـ "العجز التوأم" لكل من الميزانية العامة والميزان التجاري، في حدوث مزيد من الانخفاض في سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى لاسيما مقابل اليورو. وفي عام 2007، فقد الدولار من قيمته ما لا يقل عن 6 % في المتوسط مقابل سبع عملات رئيسية (انظر الشكل رقم 4). ويبدو أن هذا الانخفاض في سعر صرف الدولار قد ساعد على زيادة الصادرات الأمريكية من السلع والخدمات عام 2007 بنسبة تعادل أكثر من ضعف نسبة الزيادة المقابلة في المستوردات (13.6 % مقابل 5.7 %)، مما أدى إلى تقليص العجز التجاري السلعي والخدمي لأول مرة منذ خمس سنوات، وإن بقي العجز كبيراً (أكثر من 700 مليار دولار عام 2007 مقابل 803 ملياراً في العام السابق). ومع أن سعر الدولار قد تحسن في الأشهر الأخيرة من عام 2008، لاسيما مقابل اليورو والإسترليني، إلا أن العجز التجاري الأمريكي (سلع + خدمات) واصل تقلصه خلال العام المذكور ليصل إلى نحو (677) مليار دولار، مع الإشارة إلى أن هذا التحسن قد نجم كلياً عن ارتفاع الفائض في الميزان

أن يتراوح سعر الفائدة الفيدرالي المستهدف بين صفر - 0.25 % فقط. يضاف إلى ذلك الإجراءات الأخرى التي اتخذتها السلطات النقدية الأمريكية - سواء بصورة منفردة أو بالتنسيق مع عدد من السلطات المعنية الأخرى المحلية والأجنبية - للمساعدة في معالجة أزمة السيولة في الأسواق المالية. ولم تتردد السلطات النقدية في الولايات المتحدة في الأونة الأخيرة في إعطاء الأولوية المطلقة لمسألة النمو (تجنباً للركود) رغم تزايد أخطار التضخم حتى وقت متأخر من عام 2008، وذلك خلافاً لما كان عليه الحال في دول اليورو وبريطانيا التي بقيت سلطاتها النقدية لبعض الوقت تولي اهتماماً خاصاً لمسألة التضخم إلى أن وجدت نفسها في وقت لاحق من عام 2008، مضطرة إلى تغيير نهجها بإقدامها، بين أمور أخرى، على تخفيض أسعار الفائدة في محاولة منها لدرء أخطار الركود الذي أخذ يطل برأسه فعلاً. ومما ساعد السلطات النقدية الأمريكية وغيرها على الإقدام دون تردد على تخفيض أسعار الفائدة تراجع أخطار التضخم بعد الانخفاض الحاد الذي طرأ على مستويات الأسعار، وعلى الأخص أسعار السلع الأولية بما فيها النفط، لاسيما في الربع الأخير من عام 2008 وذلك بعد أن سجلت تلك الأسعار مستويات قياسية في الفترة السابقة.

ونتيجة لهذه التطورات، لوحظ انخفاض مستوى التضخم

في الولايات المتحدة إلى 0.1 % عام 2008، وهو أدنى مستوى للتضخم يتم تسجيله خلال اثني عشر شهراً منذ عام 1954. ونجم ذلك عن انخفاض مؤشر أسعار المستهلك خلال الربع الأخير من العام بنسبة 12.7 % (على أساس سنوي)، وذلك بعد أن شهد خلال الأرباع الثلاثة السابقة ارتفاعات بواقع 3.1 % و 7.9 % و 2.6 % على التتابع.

من ناحية أخرى، تسببت حالة الركود التي تعرّض لها الاقتصاد الأمريكي في ارتفاع معدل البطالة عام 2008 إلى 7.2 % (كما في نهاية العام وعلى أساس سنوي). ويعتبر



الاقتصاد العالمي

سياقات أخرى من هذا التقرير، لم يحدث تباطؤ كبير في نمو الاقتصاد الياباني خلال الربع الأخير من عام 2007، حيث وصل معدل النمو إلى 4.5% (على أساس سنوي). ويستدل من ذلك على أن الاقتصاد الياباني قد تمكن من اجتياز عام 2007 دون أن يتأثر كثيراً بتداعيات الأزمة المالية التي انطلقت من الولايات المتحدة في شهر أغسطس 2007، وإن لم تسلم اليابان هي الأخرى من الآثار الانتشارية لتلك الأزمة في أوقات لاحقة من العام 2008 وما تلاه. والواقع أن معدل النمو الاقتصادي الياباني عام 2007 قد واصل تسارعه للسنة الثالثة على التوالي ليصل إلى 2.4% مقابل 2% في العام السابق و 1.9% في العام الذي سبقه. ويذكر أن هذه المعدلات الثلاثة تعتبر مرتفعة تاريخياً بالمقاييس اليابانية، حيث لم يتعد متوسط النمو السنوي خلال العقد الأخير من القرن الماضي 1.5%، علماً بأن معدل النمو كان سالباً في السنتين الأخيرتين من العقد المذكور (- 0.1% عام 1999 و - 2% عام 1998).

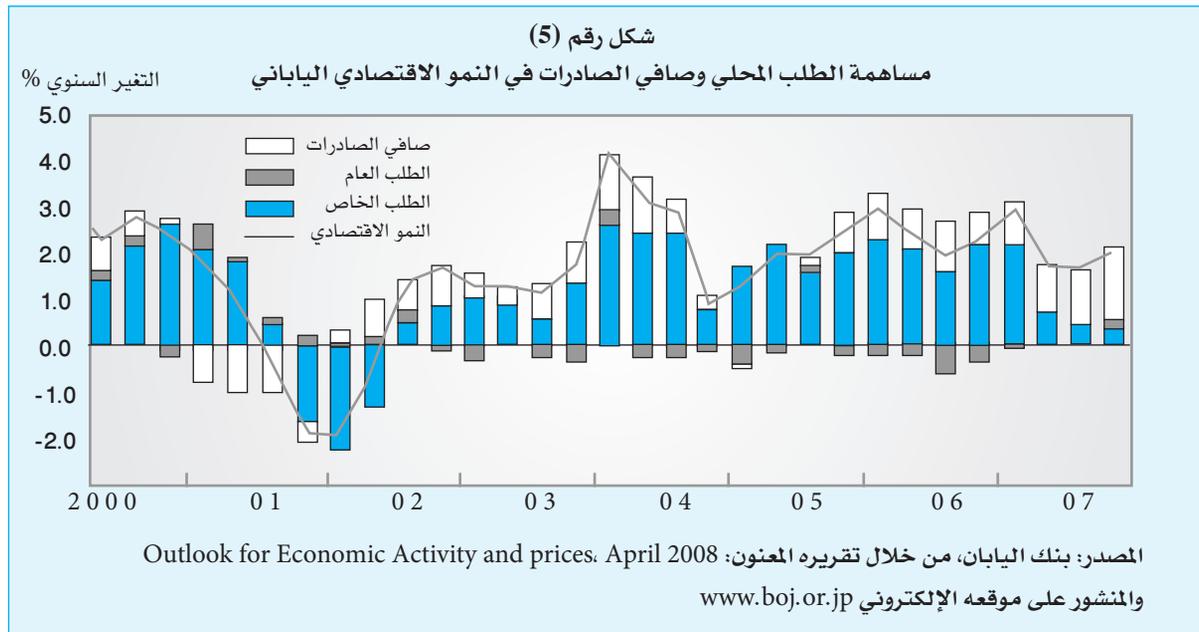
ويبدو أن الطلب الخارجي، الذي يقاس بحجم صافي الصادرات، قد استعاد عام 2007 دوره التاريخي في تحقيق جانب أكبر من النمو الاقتصادي بعد أن تراجعت أهميته النسبية خلال السنوات الأخيرة لصالح الطلب المحلي وعلى الأخص ما يرتبط منه بأنشطة القطاع الخاص (انظر الشكل رقم 5). ويرجع الفضل في قوة الطلب الخارجي على الصادرات اليابانية إلى الاقتصادات الآسيوية الأخرى التي واصلت نموها السريع عبر عام 2007 مستحوذة على ما

”الخدمي“ إلى (144) مليار دولار مقابل (119) ملياراً في عام 2007 بينما واصل العجز في الميزان ”السلي“ تدهوره إلى (821) مليار دولار مقابل (819) ملياراً.

أما عجز الميزانية العامة، فمع انه تقلص هو الآخر عام 2007 إلى (162) مليار دولار أو ما يعادل 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه من المتوقع أن يعاود ارتفاعه عام 2008 ليصل إلى (410) مليارات دولار أو 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي⁽⁷⁾. ويقارب هذا العجز الرقم القياسي الذي تم تسجيله عام 2004 بواقع (413) مليار دولار. وخلافاً لتوقعات سابقة بإمكانية حدوث مزيد من الانخفاض في عجز الميزانية للسنة المالية المنتهية في آخر سبتمبر 2009، أعلن في شهر يوليو 2008 أن هذا العجز سيسجل رقماً قياسياً جديداً قد يتجاوز (482) مليار دولار⁽⁸⁾، وإن أصبح في حكم المؤكد أن يتجاوز العجز الفعلي هذا الرقم كثيراً في ضوء ما سيتم ضخه من الأموال العامة ضمن إطار جهود الحكومة الرامية إلى معالجة الأزمة المالية وتداعياتها الاقتصادية. وكان آخر رقم أعلن عنه في شهر مارس 2009 للعجز المتوقع في الميزانية يناهز 1.75 تريليون دولار أي أكثر من 12% من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً - اليابان:

خلافًا لما كان عليه الوضع في دول متقدمة أخرى بما فيها الولايات المتحدة وأوروبا الغربية كما هو مبين في





وشهد معدل التضخم عام 2008 ارتفاعاً نسبياً ملحوظاً ليصل إلى 1.4 %، وذلك بالمقارنة مع ما كان عليه الوضع في السنوات السابقة حيث بقي التضخم تحت السيطرة بشكل ملفت. ويذكر أن متوسط معدل التضخم السنوي في اليابان خلال الفترة 1999 - 2007 بقى سالباً أو عند نقطة الصفر، وذلك باستثناء عام 2006 حينما شهد تحركاً بسيطاً نحو الأعلى دون أن يتجاوز 0.3 %.

وعلى الرغم مما تعرض له الاقتصاد الياباني من ركود خلال عام 2008، إلا أن معدل البطالة لم يتأثر حتى نهاية العام بالدرجة ذاتها التي تأثرت بها حركة النشاط الاقتصادي عموماً. فقد بقي متوسط معدل البطالة عام 2008 بحدود 4 % مقابل 3.9 % عام 2007، علماً بأن المعدلات المقابلة خلال التسعة أعوام السابقة (1998 - 2006) قد تراوحت بين 4.1 % - 5.4 %. إلا أن من المتوقع أن يشهد عام 2009 ارتفاعاً كبيراً في معدل البطالة الياباني.

ثالثاً - منطقة اليورو:

كانت الآثار الانتشارية للأزمة المالية العالمية، التي انطلقت من الولايات المتحدة في شهر أغسطس 2007، أسرع وأشد بتداعياتها الاقتصادية على معظم الدول الأوروبية وعلى الأخص منطقة اليورو وبريطانيا اللتين كان التأثير فيهما واضحاً بشكل خاص في الربع الرابع من العام المذكور، شأنهما في ذلك شأن الولايات المتحدة. ففي منطقة اليورو لم يتجاوز معدل النمو خلال الربع المذكور 1.5 % (على أساس سنوي). ومع ذلك، فقد تمكنت دول المنطقة عموماً من تحقيق نمو قوي نسبياً لكامل العام 2007 بلغ 2.7 % مقابل 2.8 % خلال عام 2006. ويعتبر هذان المعدلان مرتفعين نسبياً بالمقاييس التاريخية، إذ غالباً ما بقي معدل النمو خلال فترة الأربع سنوات السابقة (2002 - 2005) يتراوح بين 0.8 % - 1.7 %.

ولوحظ أن (8) دول من أصل الثلاث عشرة دولة المنتمية للمجموعة⁽¹⁰⁾ شهدت تباطؤاً في نشاطها الاقتصادي العام، من ضمنها ألمانيا (أكبر دول المنطقة) وإيطاليا (ثالث أكبر دولة) اللتين تراجع معدل النمو فيهما من 2.9 % و 1.8 % عام 2006 إلى 2.5 % و 1.5 % عام 2007، إي إلى مستوى يقل عن مستوى نمو المنطقة ككل (2.7 %)، في حين حافظت الدول الست الأخرى الأقل حجماً (إسبانيا، النمسا، أيرلندا، فنلندا، اليونان ولكسمبرغ) على مستويات أعلى تراوحت بين 3.1 % - 4.5 % وحافظت

جدول رقم (3)

مؤشرات اقتصادية رئيسية

اليابان

2008 - 2005

المؤشر	السنة	2005	2006	2007	2008
النمو الاقتصادي % ⁽¹⁾	1.9	2.0	2.4	-0.7	
التضخم % ⁽²⁾	0.3 -	0.3	-	1.4	
البطالة % ⁽³⁾	4.4	4.1	3.9	4.0	

(1) معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

(2) معدل التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك.

(3) النسبة من إجمالي قوة العمل.

تم إعداد هذا الجدول من واقع البيانات المنشورة على

المواقع الإلكترونية للجهات الرسمية ذات العلاقة وهي:

www.cao.go.jp ; (3) + (1)

www.stat.go.jp ; (2)

يقرب من نصف الصادرات اليابانية، بينما تراجعت حصة الولايات المتحدة ومنطقة اليورو إلى حوالي الثلث.

ومما ساعد أيضاً على استمرار النمو الاقتصادي الياباني القوي عام 2007 مواصلة السياسة النقدية التوسعية التي واطب على انتهاجها بنك اليابان (المركزي) طوال السنوات الست الأخيرة من خلال المحافظة على مستويات متدنية جداً لأسعار الفائدة. وما يزال سعر الفائدة الأساسي المقرر من قبل بنك اليابان (uncollateralized overnight call rate) بحدود 0.25 - 0.5 % فقط منذ شهر يوليو 2006 بعد أن ظل محصوراً عند نقطة الصفر على مدى نحو خمس سنوات.

أمّا في عام 2008، فقد دخل الاقتصاد الياباني "رسمياً" في حالة الركود حتى قبل الاقتصاد الأمريكي حينما تم تسجيل معدل نمو سلبى في كل من الأرباع الثلاثة الأخيرة من العام ليصل في الربع الرابع إلى - 12.7 % (على أساس سنوي) أو إلى أكثر من ثلاثة أضعاف معدل النمو السلبى الأمريكي المقابل. وفي المحصلة النهائية لعام 2008، تعرض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الياباني للانكماش - بالأرقام المطلقة - بنسبة - 0.7 %، وذلك للمرة الأولى منذ تسعة أعوام. لذلك أقدم بنك اليابان عام 2008 إلى اتخاذ عدة إجراءات لتشيط الحركة الاقتصادية كان من ضمنها إجراء تخفيضين لسعر الفائدة الأساسي ليصل في شهر ديسمبر إلى 0.1 %⁽⁹⁾.



الاقتصاد العالمي

إنشاء المنطقة عام 1999، وإن كان من المتوقع أن يهبط إلى 1.1 % كمتوسط لعام 2009، وهو مستوى أدنى من المستوى المستهدف من قبل البنك المركزي الأوروبي (حوالي 2 %).

والواقع أن البنك المركزي الأوروبي، الذي يرسم السياسة النقدية في منطقة اليورو، ظل حتى شهر يوليو 2008 شديد الحرص على أن يولي اهتماماً خاصاً لمسألة التضخم معتبراً إيّاه التهديد الأخطر للاقتصاد، وذلك خلافاً للتحول الذي كان قد طرأ سابقاً على السياسة النقدية في الولايات المتحدة حينما أصبحت تعطي أولوية كبيرة لمسألة النمو (تجنباً للركود) رغم تزايد أخطار التضخم كما ذكر آنفاً. إذ بينما عمد مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ سبتمبر 2007 وحتى ابريل 2008 إلى خفض أسعار الفائدة ست مرات بما يعادل 275 نقطة أساس، أبقى البنك المركزي الأوروبي على أسعار الفائدة دون تغيير بل إنه أقدم على رفعها في شهر يوليو 2008 بما يعادل (25) نقطة أساس. وقد أدى ذلك، بين عوامل أخرى، إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مسجلاً سلسلة من الأرقام القياسية مقابل الدولار، مما جعل العملة الأوروبية أكثر جاذبية إلى درجة أنه بدأ يتردد في بعض الأوساط إمكانية منافستها للدولار كعملة احتياط عالمية، وإن بقي ذلك يواجه معارضة قوية من عدد من دول المنطقة نظراً لتأثيراته السلبية على القوة التنافسية لصادراتها في الأسواق العالمية. وعلى كل حال، فإن ذلك لم يدم طويلاً إذ ما لبث الدولار أن بدأ يستعيد قوته مقابل اليورو مع اضطراب البنك المركزي الأوروبي إلى الشروع في تخفيض أسعار الفائدة للمساعدة، بين أمور أخرى، في وضع حد للركود الاقتصادي، شأنه في ذلك شأن البنوك المركزية في مختلف دول العالم والتي عمدت هي الأخرى تبعاً، وللغرض ذاته، إلى اتخاذ إجراءات مماثلة... وخلال الثلاثة أشهر الأخيرة من عام 2008، أجرى البنك المركزي الأوروبي على أحد أسعار فائده الرئيسية (Deposit Facility) ثلاثة تخفيضات (من 3.25 % إلى 2 %) اتبعها بتخفيض آخر في شهر يناير 2009 بما يعادل مائة نقطة أساس ليصل سعر الفائدة المذكور إلى 1 %

ويبدو أن تأثير الركود الاقتصادي على معدلات البطالة في دول منطقة اليورو كان متأخراً نوعاً ما، حيث أن متوسط معدل البطالة للمنطقة ككل خلال عامي 2007 و 2008 (7.4 % - 7.5 %) بقي أقل من مستواه منذ إنشاء المنطقة عام

فرنسا (ثاني أكبر دولة) خلال سنتي 2006 و 2007 على معدل نموها ولكن عند مستوى أقل قليلاً (2.6 %) من متوسط المنطقة، في حين بقي المعدل المقابل لبليجيكا عند مستوى أعلى (2.8 %). أما الدول الثلاث الباقية، فقد تسارع معدل النمو فيها ليصل إلى مستوى مرتفع في اثنتين منها هما سلوفينيا (6.1 %) وهولندة (3.5 %)، في حين بقي عند مستوى منخفض نسبياً في البرتغال (1.8 %).

أمّا في عام 2008، فقد برز مفعول الآثار الانتشارية للأزمة المالية العالمية بصورة جلية على مستوى النشاط الاقتصادي عموماً، لاسيما خلال الربع الأخير من العام حينما انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بقرابة - 1.4 % (على أساس سنوي). وفي المحصلة النهائية للعام، لم يتعد معدل النمو 1.2 %.

وقد أدى تحول اتجاه أسعار السلع الأولية - بما فيها النفط - نحو الهبوط في الأشهر الأخيرة من عام 2008، مع ما رافق ذلك من انخفاض في الطلب الكلي، إلى تراجع معدل التضخم ليبلغ 1.6 % فقط في شهر ديسمبر بعد أن وصل إلى 4 % في كل من شهري يونيو ويوليو. وفي المحصلة النهائية لعام 2008 بقي متوسط معدل التضخم في منطقة اليورو ككل عند مستوى مرتفع غير مسبوق (3.3 %) منذ

جدول رقم (4)
مؤشرات اقتصادية رئيسية
منطقة اليورو
2008 - 2005

المؤشر	السنة	2005	2006	2007	2008
النمو الاقتصادي % ⁽¹⁾	1.7	2.8	2.7	1.2	
التضخم % ⁽²⁾	2.2	2.2	2.1	3.3	
البطالة % ⁽³⁾	8.9	8.3	7.4	7.5	

(1) معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

(2) معدل التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك.

(3) النسبة من إجمالي قوة العمل.

أعد هذا الجدول من واقع البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني لمجلس الإحصاء الأوروبي (Eurostat)

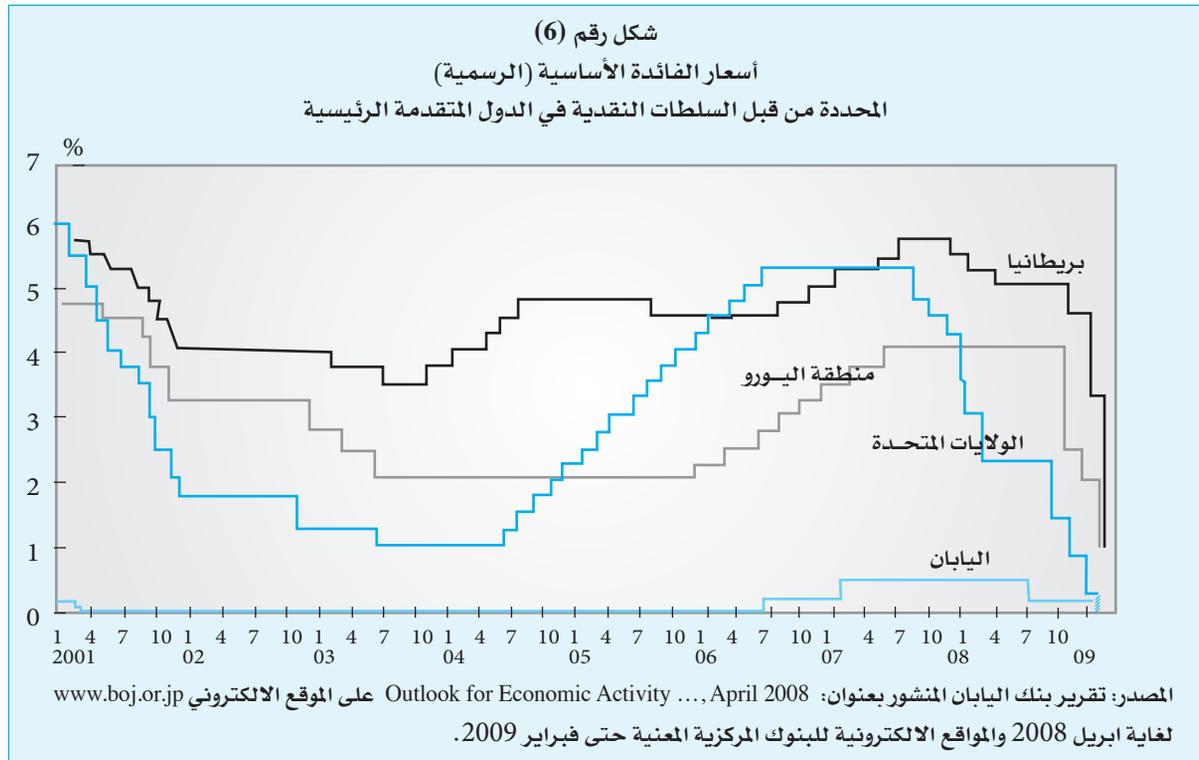
<http://epp.eurostat.ec.europa.eu>

وكما ذكر آنفاً، كانت بريطانيا - شأنها في ذلك شأن منطقة اليورو - من أسرع وأكثر الدول تأثراً بتداعيات الأزمة المالية العالمية التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية في شهر أغسطس 2007. إذ سرعان ما بدأ الاقتصاد البريطاني يفقد من زخمه اعتباراً من الربع الرابع للعام المذكور، حيث لم يتجاوز معدل النمو 2.5% (على أساس سنوي). ومع ذلك تمكن الاقتصاد البريطاني، في المحصلة النهائية الصافية لعام 2007، من تحقيق نمو قوي بواقع 3.1% مقابل 3% للعام السابق. ولم يكن بإمكانه، بطبيعة الحال، المحافظة على هذه الوتيرة السريعة من النمو خلال عام 2008 تبعاً لتداعيات الأزمة المالية العالمية وتأثيرها بوجه خاص على القطاع العقاري، فضلاً عن الآثار الانكماشية المتأخرة للسياسة النقدية المتشددة التي ظلت سائدة في بريطانيا حتى شهر ديسمبر 2007، رغم انفجار الأزمة المالية في وقت سابق، وذلك لمقاومة التضخم. ويذكر أن بنك انكلترة (المركزي) قد عمد إلى رفع سعر الفائدة "الرسمي" خلال عام 2007 ثلاث مرات ليصل إلى 5.75%. وظل هذا الوضع قائماً حتى شهر ديسمبر حينما تم إجراء تخفيض بما يعادل 25 نقطة أساس فقط، تبعه خلال عام 2008 خمسة تخفيضات بما يعادل 350 نقطة

1999 (7.8% - 9.1%). ومع ذلك فإن هذا المعدل ما يزال مرتفعاً، مع توقع ارتفاعه إلى مستوى أعلى في عام 2009. وبذلك تبقى البطالة تشكل تحدياً رئيسياً لمعظم دول المنطقة نظراً لارتفاع معدلاتها وخصوصاً بالمقارنة مع مثيلاتها في الولايات المتحدة واليابان. ويُذكر أن أعلى معدل للبطالة بدول المنطقة عام 2008 تم تسجيله في اسبانيا (11.3%)، تلتها كل من فرنسا والبرتغال (7.7% لكل منهما)، ثم بلجيكا (7.1%)، وحافظت هولندا على أدنى مستوى للبطالة في المنطقة (2.2% عام 2008 مقابل 3.2% عام 2007)، تبعها كل من النمسا وقبرص التي انضمت إلى المنطقة عام 2008 (3.8% لكل منهما)، ثم لكسمبرغ (4.4% (11)).

رابعاً - المملكة المتحدة:

كما هو الحال في السنوات السابقة، لم يكن الوضع مختلفاً كثيراً في عامي 2007 و 2008 في بريطانيا عنه في منطقة اليورو عموماً، مع الإشارة إلى أن كليهما منضويتان تحت مظلة الاتحاد الأوروبي. ولا يفرق بينهما اقتصادياً من حيث المبدأ سوى العملة، حيث تصر المملكة المتحدة على الاحتفاظ بعمليتها - الإسترليني - مستقلة عن اليورو، ربما لأسباب غير اقتصادية.



جدول رقم (5)
مؤشرات اقتصادية رئيسية
المملكة المتحدة
2008 – 2005

2008	2007	2006	2005	السنة المؤشر
0.7	3.1	3.0	1.8	النمو الاقتصادي % (1)
3.6	2.3	2.3	2.0	التضخم % (2)
6.3	5.2	5.5	4.8	البطالة % من قوة العمل (3)

(1) معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
(2) معدل التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك.
(3) كما في الربع الرابع من العام.
أعد هذا الجدول من واقع البيانات المنشورة على الموقع
الإلكتروني لمكتب الإحصاء الوطني البريطاني:
www.statistics.gov.uk

5.4% في الربع الثاني و 5.8% في الربع الثالث ثم إلى 6.3% في الربع الأخير من العام، وإن بقي عند مستوى أدنى من المستوى المقابل في منطقة اليورو.

ويعتبر معدل البطالة في بريطانيا خلال الربع الأخير من عام 2008 أعلى معدل ربع سنوي يتم تسجيله منذ الربع الأول من عام 1998 حينما بلغ عندئذٍ 6.4%.

أساس، أضيف إلى ذلك تخفيضات آخرا في الشهرين الأولين لعام 2009، بحيث وصل سعر الفائدة الرسمي لبنك إنكلترا إلى 1% فقط⁽¹²⁾.

وجاءت تلك التخفيضات ضمن جهود السلطة النقدية الرامية إلى وضع حد للركود الذي أعلن عنه رسمياً في الربع الرابع من عام 2008 حينما حدث، للمرة الثانية على التوالي انكماش ربع سنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بواقع - 1.5%. ويعتبر ذلك أكبر انخفاض ربع سنوي يتم تسجيله في بريطانيا منذ عام 1980. وفي المحصلة النهائية لعام 2008، فإن معدل النمو الاقتصادي لم يتجاوز 0.7%، وهو أضعف أداء سنوي للاقتصاد البريطاني منذ آخر ركود تعرض له في عام 1992.

وكما حدث في اقتصاد منطقة اليورو وغيره من الاقتصادات الرئيسية الأخرى في العالم، فإن الاتجاه الهبوطي لأسعار السلع الأولية في الأشهر الأخيرة من عام 2008، مع ما رافق ذلك من انخفاض في الطلب الكلي في ظل الركود السائد، أدى إلى تراجع معدل التضخم في بريطانيا من ذروته عند 5.2% في شهر سبتمبر إلى 3.1% في شهر ديسمبر. ومع ذلك، فإن متوسط معدل النمو لعام 2008 بقي عند مستوى مرتفع يناهز 3.6% مقابل 2.3% عام 2007.

أمّا فيما يتعلق بالبطالة، فقد كان للركود الاقتصادي في بريطانيا تأثيره الواضح خلال عام 2008 حيث واصل معدل البطالة ارتفاعه من 5.2% في الربع الأول من العام إلى

الفصل الثاني

الاقتصادات النامية

«النمور» التي أصبح عدد منها يصنف كـ «اقتصادات صناعية جديدة»⁽¹³⁾ تتويهاً بالمرحلة المتقدمة من التطور الاقتصادي الذي أحرزته، رغم الكبوة التي تعرضت لها، مع عدد من دول جنوب شرق آسيا، عامي 97 - 98 (انظر الشكل رقم 7).

وقد واصلت اقتصادات آسيا الصاعدة عموماً نموها بوتيرة متسارعة عبر الربع الأخير من عام 2007، وذلك رغم تباطؤ النمو في اقتصادات شركائها التجاريين في الدول المتقدمة وما واكبه من اضطراب في الأسواق المالية العالمية ومن ارتفاعات في أسعار السلع الأولية وأسعار الطاقة، مع ما استتبع ذلك من الأجواء التشاؤمية المخيمة على مستقبل الاقتصاد العالمي. وفي المحصلة النهائية للعام المذكور وصل معدل النمو في هذه المجموعة إلى 9.1 % مقابل 8.9 % في العام السابق.

وكما كان عليه الوضع في السنوات السابقة، تصدر الاقتصاد الصيني هذه المجموعة من الاقتصادات في إحراز النمو الأقوى بواقع 11.4 % وهو أعلى نمو يتم تسجيله منذ

خلافاً لما حدث في الاقتصادات المتقدمة، كانت الاقتصادات النامية عموماً أقل عرضة للأثار الانتشارية للأزمة المالية العالمية الأخيرة وأكثر صموداً أمام تداعياتها الاقتصادية، وذلك رغم انتشار ظاهرة العولمة وانفتاح الأسواق المالية والتجارية العالمية على بعضها البعض. إذ بينما تشهد الاقتصادات المتقدمة - وعلى رأسها الاقتصاد الأمريكي ركوداً محققاً كما سبق تبيانه، واصلت الاقتصادات النامية - بقيادة الصين - نموها بوتيرة سريعة نسبياً. ومع ذلك، فإن الاقتصادات النامية ليست جميعها بمعزل تام عما يحدث في الاقتصادات المتقدمة من هبوط، خصوصاً إذا ما أخذنا هذا الهبوط أبعاداً أخطر أثراً وأطول أمداً كما هو متوقع. وفي كل الأحوال، فإن الاقتصادات النامية عموماً ستظل، على الأرجح، محافظة في المستقبل المنظور على مستوى من النمو يفوق في المتوسط مستوى النمو المقابل للاقتصادات المتقدمة، وإن لم يكن ذلك كافياً في العديد من الدول النامية للتغلب على مشكلة البطالة فضلاً عن المشاكل الأخرى المتفاقمة التي تهدد عدداً متزايداً من هذه الدول مثل التضخم والفقر والمرض... وفيما يلي عرض موجز لأهم التطورات الأخيرة في المجموعات الرئيسية للاقتصادات النامية أو الناشئة أو الصاعدة (emerging) كما أصبح يطلق عليها مؤخراً. وسيتم التركيز في هذا العرض بصورة رئيسية على أهم التطورات السائدة خلال 2007، مع الإشارة إلى عام 2008 حيثما أمكن، وذلك نظراً لعدم توفر بيانات كافية ومقارنة لجميع هذه المجموعات عن كامل عام 2008 حتى وقت إعداد هذا الجزء من التقرير. وسنكتفي في هذا السياق بالتطرق إلى أربع مجموعات رئيسية تتوزع على أربع قارات. وهذه المجموعات هي: آسيا الصاعدة، كومنولث الدول المستقلة، أمريكا اللاتينية، ودول جنوب الصحراء الأفريقية، مع الإشارة إلى أنه تم إفراد جزء رئيسي من هذا التقرير لمجموعة الاقتصادات العربية التي تتوزع بين القارتين الآسيوية والإفريقية.

أولاً - آسيا الصاعدة:

كما ذكرنا آنفاً، فإن إحدى التحولات التاريخية التي يشهدها العالم باتجاه إعادة ترتيب القوى الاقتصادية لصالح الدول النامية تتمثل ب بروز دور الاقتصادات الآسيوية التي يقودها حالياً اقتصادا الصين والهند ومن قبلهما اقتصادات



الاقتصاد العالمي

يتطلبه ذلك من تشديد السياسة النقدية وزيادة مرونة سعر الصرف⁽¹⁴⁾. وهذا ما قد يفسر تمكن الهند من التحكم بمعدل التضخم خلال عامي 2006 و2007 بحدود 6.2% - 6.4% وذلك على حساب تباطؤ معدل النمو فيها من 9.7% إلى 9.2%. أمّا الصين، التي واصل معدل النمو متسارعاً فيها من 11.1% إلى 11.4%، فقد شهدت قفزة كبيرة في التضخم من 1.5% إلى 4.8% وإن بقي في مستوى أقل من المستوى المقابل في الهند، مع توقع تراجع مستويات التضخم في أوقات لاحقه من عام 2008 في كلا البلدين في ظل تحول اتجاه السلع الأولية للانخفاض، يضاف إلى ذلك أن توسع وتعمق الركود الاقتصادي العالمي من شأنه أن يحد من وتيرة النمو المتوقع أن يتباطأ إلى 9% في الصين و 6% في الهند عام 2008 وإلى أقل من ذلك عام 2009، مع ما لذلك من تأثير على تخفيض الطلب الكلي وبالتالي تخفيض الأسعار.

وفي بلدان آسيان، ارتفع معدل النمو من 5.7% عام 2006 إلى 6.3% عام 2007. وشمل الارتفاع غالبية بلدان المجموعة باستثناء تايلند التي تراجع معدل النمو فيها من 5.1% إلى 4.8% وهو الأدنى داخل المجموعة، في حين تراوحت معدلات النمو في البلدان الأخرى عام 2007 بين 6.3% (لكل من ماليزيا وإندونيسيا) و 8.5% (لفيتنام). وفي ظل هذا النمو القوي، ارتفع معدل التضخم في المتوسط إلى 6.1% عام 2007 مقابل 4.5% في العام السابق، شاملاً كافة بلدان المنطقة. ولوحظ أن معدل النمو الاقتصادي الأعلى الذي تم تسجيله في فيتنام كان على حساب تصاعد التضخم الذي بقي الأعلى أيضاً حينما وصل إلى 16% عام 2007 أو إلى حوالي ضعف ما كان عليه في العام السابق.

أما مجموعة الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة، فقد حافظت على مستوى نموها بمتوسط 5.6% لكل من عامي 2006 و 2007. وفي حين تسارع معدل النمو الاقتصادي في تايوان، حدث تباطؤ في كل من كوريا وهونغ كونغ وسنغافورة التي بقيت محافظة على أعلى مستوى للنمو (7.7%) داخل المجموعة بينما سُجل المستوى الأدنى في كوريا (5%). في هذه الأثناء، ارتفع متوسط معدل التضخم في بلدان هذه المجموعة ككل من 2.2% عام 2006



جدول رقم (6)
معدلات النمو والتضخم في بلدان آسيا الصاعدة
2007 - 2006

البلدان	النمو % ⁽¹⁾		التضخم % ⁽²⁾	
	2007	2006	2007	2006
الصين	11.1	11.4	1.5	4.8
الهند	9.7	9.2	6.2	6.4
بلدان آسيان ⁽³⁾	5.7	6.3	8.1	4.5
الاقتصادات الصناعية الجديدة ⁽⁴⁾	5.6	5.6	1.6	2.2
مجموع بلدان آسيا الصاعدة	8.9	9.1	3.7	4.8

(1) معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
(2) معدل التغير في مؤشر أسعار المستهلك.
(3) وتضم: ماليزيا، تايلند، إندونيسيا، الفلبين، فيتنام.
(4) وتضم: كوريا، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة.
أعد هذا الجدول واستخلصت أرقامه من واقع البيانات المنشورة من قبل صندوق النقد الدولي على موقعه الإلكتروني المشار إليه آنفاً.

عام 1994. ويعزى هذا النمو بصورة أساسية إلى زيادة الاستثمارات، فضلاً عن استمرار التوسع في الصادرات لاسيما ضمن مجموعة الدول الآسيوية ذاتها التي عوضت عن التراجع النسبي في حصة الولايات المتحدة وبعض الدول المتقدمة الأخرى جراء انخفاض الطلب الكلي الناتج عن تباطؤ النمو الاقتصادي فيها.

وفي الهند، بقي النمو قوياً نسبياً رغم تباطؤه قليلاً عام 2007 إلى 9.2% مقابل 9.7% في العام السابق، وذلك نتيجة لاعتدال الاستهلاك المحلي بفعل تشديد السياسة النقدية الرامية إلى احتواء الضغوط التضخمية المتصاعدة. ويبدو أن الهند، بعد أن ظلت لسنوات عديدة تطمح إلى أن تكون مثلاً ثانياً يضاهاى الصين في تحقيق النمو الاقتصادي السريع كي تصبح هي الأخرى قوة اقتصادية كبيرة، بدأت مؤخراً تولي اهتماماً خاصاً لمحاربة التضخم ولو على حساب النمو، خصوصاً في ضوء التطورات المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة وما أكبتها من ارتفاعات في أسعار السلع الأولية والغذاء والطاقة. والواقع أن مثل هذه المفاضلة بين النمو والتضخم تمثل تحدياً للسلطات النقدية والمالية ليس فقط في الاقتصادات المتقدمة، كما ذكر آنفاً، وإنما في الاقتصادات الآسيوية الصاعدة أيضاً. وكما يؤكد صندوق النقد الدولي، فإن التحدي المماثل في عدد من البلدان الآسيوية (حتى عام 2007) كان تجنب فورة النشاط الاقتصادي بما





روسيا وكازاخستان وتركمانستان واثنان غير نفطيتين هما أوكرانيا وبيلاروس) فقد تراوح معدل النمو فيها بين 7.3 % - 8.5 %.

ويعزى النمو القوي الذي تم تحقيقه في دول المجموعة عموماً إلى المكاسب المتحققة من ارتفاع أسعار السلع الأساسية التي تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي والتي ينتجها ويصدرها عدد من هذه الدول. ومما ساعد على ذلك أيضاً سياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجتها السلطات المختصة مع ما واكبها من برامج الإصلاح بعد تخلصها من سياسة "التخطيط المركزي" وتدفع الاستثمارات الأجنبية إليها. يضاف إلى ذلك كله إقدام العديد من بلدان المنطقة على تنفيذ سياسات مالية واقتصادية توسعية.

ولم يكن لمثل هذا النمو القوي أن يتحقق دون أن يقترن بمستويات مرتفعة من التضخم الذي تراوح متوسطه للمجموعة ككل خلال العامين الأخيرين (2006 - 2007) بين 9.5 % - 9.7 %، مع توقع ارتفاعه إلى أكثر من 13 % خلال العام الحالي (2008). وبطبيعة الحال، ظهر ذلك بصورة واضحة في البلدان المستوردة للطاقة التي أحرز معظمها معدلات النمو الاقتصادي الأعلى حيث ارتفع معدل التضخم فيها من 8.4 % عام 2006 إلى 11.4 % عام 2007 مع توقع استمرار ارتفاعه إلى 18.1 % عام 2008. ومع أن المعدل المقابل في الدول المصدرة للطاقة قد تباطأ قليلاً من 9.7 % إلى 9.4 %، إلا أنه ما يزال يعتبر مرتفعاً خصوصاً مع توقع وصوله إلى 12.1 % عام 2008. وكما يؤكد صندوق النقد الدولي، فإن أخطر التحديات التي تواجهها دول هذه المجموعة هو كبح جماح الضغوط التضخمية المتزايدة. وما لم تتخذ إجراءات سريعة لاحتواء مثل هذه الضغوط، فإن ذلك قد يؤدي إلى التصاعد المستمر في توقعات الأسعار ومن ثم الأجور مما يعرض المكاسب التي تم تحقيقها خلال السنوات الماضية إلى المخاطر⁽¹⁵⁾... وعلى الطرف المقابل، فإن البنك الدولي يلفت نظر السلطات المعنية في هذه الدول - وغيرها من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً - إلى عدم إغفال الجانب الآخر من التحديات المتمثل بالمحافظة على المستوى المطلوب من النمو. «إذ أن عليها، وهي بصدد التركيز على كيفية مواجهة التحديات القصيرة الأجل الخاصة بارتفاع الأسعار، عدم إغفال الإجراءات

إلى 3 % عام 2007 ولكنه بقي الأدنى بين المجموعات الرئيسية للبلدان الآسيوية متراوحاً بين 1.5 % في تايوان و4.7 % في سنغافورة.

ثانياً - كومنولث الدول المستقلة:

تضم هذه المجموعة، التي تشكلت في أعقاب انقراض عقد دول الاتحاد السوفياتي أواخر عام 1991، اثنتي عشرة دولة موزعة بين شرق أوروبا ووسط آسيا. وقد تزايدت أهمية هذه المجموعة في الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة، وخصوصاً في مجال الطاقة حيث أن خمس دول منها مصدرة للنفط بقيادة روسيا التي تعتبر ثاني أكبر دولة منتجة ومصدرة للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية.

واستكمالاً لما تم تحقيقه من توسع اقتصادي كبير في هذه المجموعة خلال الأعوام السابقة، استمر النمو خلال عام 2007 بوتيرة متسارعة ليبلغ 8.5 % في المتوسط مقابل 8.2 %، وفي حين تسارع معدل النمو في البلدان المصدرة للطاقة إلى 8.6 % مقابل 8.2 %، حافظ المعدل المقابل للبلدان المستوردة للنفط على مستواه خلال العامين بواقع 7.9 %، وبرز النمو القوي بصورة خاصة في دول المجموعة المنخفضة الدخل نسبياً حيث بلغ في المتوسط 14.5 %، ووصل في إحداها (وهي أذربيجان التي ما تزال منخفضة الدخل رغم أنها مصدرة للنفط) إلى 23.4 %، أما الدول المرتفعة الدخل نسبياً (ثلاث منها نفطية وهي

جدول رقم (7)
معدلات النمو والتضخم في كومنولث الدول المستقلة
2006 - 2007

البلدان	النمو % ⁽¹⁾		التضخم % ⁽²⁾	
	2006	2007	2006	2007
البلدان المصدرة للطاقة ⁽³⁾	8.2	8.6	9.7	9.4
البلدان المستوردة للطاقة ⁽⁴⁾	7.9	7.9	8.4	11.4
مجموع البلدان	8.2	8.5	9.5	9.7

(1) معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

(2) معدل التغير في مؤشر أسعار المستهلك.

(3) وتضم: روسيا، أذربيجان، كازاخستان، أوزبكستان.

(4) وتضم: أوكرانيا، جورجيا، بيلاروس، أرمينيا، قيرغيزستان، طاجيكستان، مولدوفيا.

أعد هذا الجدول واستخلصت أرقامه من واقع البيانات المنشورة من قبل صندوق النقد الدولي على موقعه الإلكتروني المشار إليه آنفاً.



الاقتصاد العالمي

جدول رقم (8) النمو الاقتصادي والتضخم في أمريكا اللاتينية ⁽¹⁾ 2006 – 2007			
السنة	2006	2007	2008 ⁽²⁾
النمو الاقتصادي ⁽³⁾ %	5.3	5.6	4.3
التضخم ⁽⁴⁾ %	5.2	5.3	6.5

(1) بما فيها المكسيك ولكن باستثناء بوليفيا وباراغواي.
(2) توقعات.
(3) معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
(4) معدل التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك.
أعد هذا الجدول واستخلصت أرقامه من واقع البيانات المنشورة من قبل صندوق النقد الدولي على موقعه الإلكتروني المشار إليه آنفاً.

الإشارة إليه، فإن مستوى التضخم فيها يبقى منخفضاً بحدود 3.6 - 4 % . ولا يختلف الوضع كثيراً في البرازيل حيث يبقى مستوى التضخم منخفضاً أيضاً بحدود 3.6 - 4.8 % في ظل النمو الاقتصادي المنخفض نسبياً والذي يقل عن متوسط النمو في المنطقة ككل. وعلى العموم يظل المستوى العام للتضخم في أمريكا اللاتينية معتدلاً، وخصوصاً إذا ما قورن تاريخياً بالمستويات التي شهدتها المنطقة في فترات سابقة حيث بلغ المتوسط في تسعينات القرن الماضي (1990 - 1999) على سبيل المثال، قرابة 100 % (98.4 %).

رابعاً - جنوب الصحراء الإفريقية:

يبدو أن المكاسب المتحققة لعدد من البلدان الإفريقية المصدرة للسلع الأساسية، بما فيها النفط والمعادن، قد ساعدت على تحسين الأداء الاقتصادي العام لهذه المجموعة ككل خلال الأونة الأخيرة، شأنها في ذلك شأن دول أمريكا اللاتينية. فقد وصلت اقتصادات البلدان الواقعة جنوب الصحراء الإفريقية، أي باستثناء دول شمال أفريقيا العربية، نموها بوتيرة متسارعة للسنة الثانية على التوالي من 6.2 % عام 2005 إلى 6.4 % عام 2006 ثم إلى 6.8 % عام 2007 مع توقع محافظته على مستوى مقارب (6.6 % - 6.7 %) خلال العاميين اللاحقين (2008 - 2009).

وبينما تسارع معدل النمو في دول المنطقة المصدرة للنفط من 6.3 % عام 2006 إلى 8 % عام 2007 مع توقع استمرار

المتوسطة والطويلة الأجل اللازمة لتحفيز مزيد من النمو القوي...⁽¹⁶⁾ وهذا ما يذكرنا ثانية بالمعادلة الصعبة التي وردت الإشارة إليها في أكثر من مكان من هذا التقرير والتي يترتب على السلطات المعنية في مختلف بلدان العالم الموازنة بين جانبيها المتعارضين: دعم النمو وضبط التضخم...

ثالثاً - أمريكا اللاتينية:

واصلت اقتصادات أمريكا اللاتينية عام 2007 توسعها بوتيرة متسارعة للعام الثاني على التوالي، حيث وصل متوسط معدل النمو إلى 5.6 % مقابل 5.3 % في العام السابق و 4.5 % في العام الذي سبقه. ومع أن أداء المنطقة خلال هذه الفترة يعتبر الأفضل منذ سبعينات القرن الماضي، إلا أنه ما يزال بوجه عام دون مستوى الأداء في مجموعة الدول النامية ككل (7.9 %).

وفي ظل ارتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية، تم تسجيل أعلى معدلات النمو داخل المنطقة في الدول المصدرة لهذه السلع وفي مقدمتها بيرو (9 %) والأرجنتين (8.7 %) وفنزويلا (8.4 %) وكولومبيا (7 %). أما المكسيك، وهي من الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للنفط، فقد تراجع معدل النمو فيها عام 2007 إلى 3.3 % مع توقع انحداره إلى 2 % عام 2008، وذلك بفعل ارتباط اقتصادها الوثيق مع الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني من حالة الركود منذ الربع الرابع من عام 2007 كما سبق تبيانها. ويذكر أن المكسيك توجه معظم صادراتها النفطية إلى الولايات المتحدة عبر الحدود المشتركة بينهما وضمن التسهيلات التي توفرها "اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" (نافتا) التي تجمعها مع كندا. وفي البرازيل - أكبر دول المنطقة - تسارع معدل النمو بشكل ملحوظ من 3.8 % عام 2006 إلى 5.4 % عام 2007، وإن بقي أقل قليلاً من متوسط معدل نمو المجموعة ككل.

وواكب وتيرة النمو الاقتصادي المتسارعة في المنطقة وتيرة مقابلة في التضخم الذي واصل ارتفاعه في المتوسط من 5.2 % عام 2006 إلى 5.3 % عام 2007 مع توقع استمرار صعوده إلى 6.5 % عام 2008. وتبقى فنزويلا، طيلة هذه الفترة، أكثر دول المنطقة تأثراً بالضغوط التضخمية، حيث واصل معدل التضخم فيها ارتفاعه من 13.7 % إلى 18.7 % ثم إلى 25.7 % كما هو متوقع. كما تم تسجيل معدلات عالية للتضخم في الأرجنتين تتراوح بين 8.8 % - 10.9 % . أمّا في المكسيك، التي يشهد اقتصادها تباطؤاً واضحاً في النمو كما سبقت



جدول رقم (9)
النمو الاقتصادي والتضخم في
جنوب الصحراء الإفريقية
2006 - 2008

الدول	النمو الاقتصادي ⁽¹⁾			التضخم ⁽²⁾		
	2006	2007	2008 ⁽³⁾	2006	2007	2008 ⁽³⁾
المصدرة للنفط ⁽⁴⁾	6.3	8.0	8.4	6.4	5.6	7.2
المستوردة للنفط ⁽⁴⁾	5.7	5.2	5.1	6.3	6.7	7.6
بلدان جنوب الصحراء ⁽⁵⁾	6.4	6.8	6.6	7.3	7.2	8.5

(1) معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

(2) معدل التغير في مؤشر أسعار المستهلك.

(3) توقعات.

(4) بما فيها بلدان شمال إفريقيا العربية.

(5) باستثناء بلدان شمال إفريقيا العربية

أعد هذا الجدول واستخلصت أرقامه من واقع البيانات المنشورة من قبل صندوق النقد الدولي على موقعه الإلكتروني المشار إليه آنفاً.

تسارعه إلى 8.4 % عام 2008، تباطأ معدل النمو المقابل للدول المستوردة للنفط من 5.7 % إلى 5.2 % ثم إلى 5.1 % كما هو متوقع. وتم تسجيل أعلى مستويات النمو عام 2007 (21.1 %) في أنغولا، المنتجة والمصدرة للنفط والماس والتي انضمت مع مطلع العام المذكور إلى منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) لتصبح العضو الثاني عشر في المنظمة. أمّا أدنى مستويات النمو فقد سجلت في جارتها زمبابوي التي ظل اقتصادها يعاني من انكماش سنوي متواصل منذ عام 2000، أي أن معدل النمو فيها بقي بالسالب على مدار السنوات الثمان الماضية دون انقطاع إلى أن بلغ (-) 6.1 % عام 2007 مع توقع حدوث مزيد من الانكماش الاقتصادي عام 2008 بواقع (-) 6.8 %.

أما في جمهورية جنوب إفريقيا، أكبر دول المنطقة اقتصادياً والمعروفة تاريخياً بغناها بالمعادن الثمينة المتعددة وعلى الأخص الذهب والألماس، فقد تراجعت وتيرة النمو فيها خلال عام 2007 إلى 5.1 % مقابل 5.4 % في العام السابق مع توقع حدوث مزيد من التراجع خلال عام 2008. ويرجع السبب في ذلك إلى السياسة النقدية التقييدية التي اتبعتها السلطات المعنية من أجل احتواء الضغوط التضخمية المتزايدة بعد فترة من التوسع الاقتصادي بخطى متسارعة طيلة السنوات الخمس السابقة (2001 - 2006).

ويبدو أن عدداً من الدول الإفريقية الرئيسية قد حذت حذو جنوب إفريقيا في انتهاج سياسة نقدية متشددة في محاولات ناجحة للتحكم بالتضخم أو على الأقل للحد من زيادته دون خروجه كلياً عن السيطرة، باستثناء حالات فردية خارجة عن كل ما هو مألوف كما سيرد ذكره لاحقاً في حالة زمبابوي الفريدة. وعلى صعيد المجموعة ككل، بقي متوسط معدل التضخم خلال العامين الأخيرين محصوراً ضمن حدود 7.2 % - 7.3 %، بل إن المعدل المقابل في الدول المصدرة للنفط انخفض من 6.4 % عام 2006 إلى 5.6 % في حين حدث بعض الارتفاع في الدول المستوردة للنفط من 6.3 % إلى 6.7 %.

إلا أنه من المتوقع أن يشهد عام 2008 ارتفاعاً في كلتا المجموعتين بحيث يصل متوسط معدل التضخم العام إلى 8.5 %، وإن بقي

دون المستويات التاريخية المسجلة سابقاً حيث بلغ 29.1 % في المتوسط خلال عقد التسعينات من القرن الماضي (1990 - 1999) ولم يقل مستواه خلال الأعوام الأولى من العقد الحالي عن 10.6 % سنوياً. ومع ذلك فإن التوصيف العام السابق لهذه المجموعة ككل يخفي في طياته التباين الكبير بين مختلف بلدان المجموعة سواء من حيث معدلات النمو الاقتصادي أو مستويات التضخم. ففي حين تراوحت معدلات النمو عام 2007 بين 6.1 % (بالسالب) كحد أدنى في زمبابوي و 21.1 % في أنغولا كحد أعلى، بلغ التباين أشده في مستويات التضخم حيث تراوحت معدلاته بين أقل من واحد بالمائة (0.9 %) في الكاميرون وأكثر من عشرة آلاف بالمائة (10453 %) في زمبابوي. وفي تطور درامي، أعلن في وقت لاحق من العام 2008 أن معدل التضخم "الرسمي" في زمبابوي قد وصل إلى (2.2) مليون بالمائة! وهذا ما حمل البنك المركزي مؤخراً على إصدار عملة جديدة تعادل (10) مليارات وحدة من العملة السابقة⁽¹⁷⁾. وتمثل زمبابوي حالة فريدة من نوعها بجمعها بين أمرين متناقضين يتمثل أولهما بالمعدل السلبي للنمو الذي يعكس عادة ضعف النشاط الاقتصادي، بينما يتمثل الثاني بالمستوى المرتفع جداً للتضخم والذي يقترن عادة بـ «حمى» النشاط الاقتصادي. وتعتبر هذه الحالة أوضح مثال على ما يعرف بظاهرة «الركود التضخمي» (Stagflation).



التقرير الاقتصادي القطري

الباب الثاني

أهم الأنشطة والأسواق العالمية

الفصل الأول

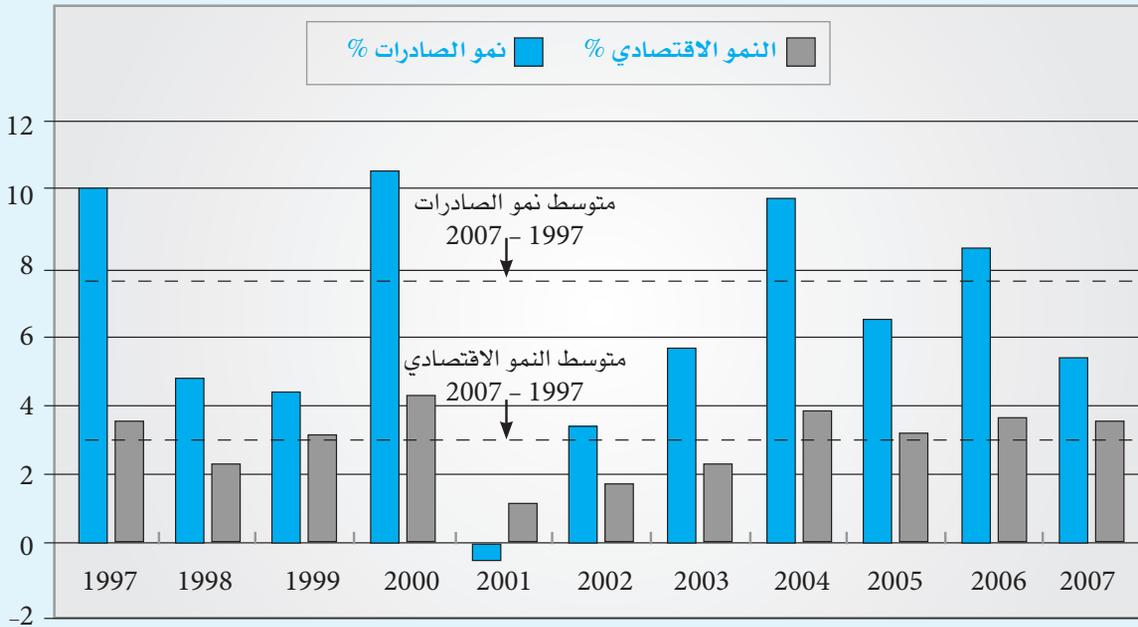
التجارة العالمية

عمليات التجارة الخارجية لكل دولة تدخل في عداد المكونات الرئيسية لنواتجها المحلي الإجمالي - الذي يستخدم عادة لقياس الأداء الاقتصادي - وذلك وفقاً للمعادلة الاقتصادية المعروفة: الناتج المحلي الإجمالي = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات⁽¹⁸⁾.

وتفيد التقديرات الأولية لمنظمة التجارة العالمية⁽¹⁹⁾ أنه تمشيا مع اتجاهات النمو الأخيرة في الاقتصاد العالمي، تراجع معدل النمو في حجم التجارة العالمية ممثلاً بالقيمة "الحقيقية" للصادرات (أي بعد استبعاد أثر الأسعار) من 8.5 % عام 2006 إلى 5.5 % عام 2007، مع توقع استمرار

تتبع حركة التجارة العالمية في خطوات سيرها، من عام إلى عام ومن بلد إلى آخر، خطأً موازياً لخط سير الأداء الاقتصادي المقابل في الزمان والمكان بتفاعل متبادل بين المسيرتين تأثراً وتأثيراً. وقد توثقت هذه العلاقة الطردية بصورة خاصة خلال الحقبة الأخيرة التي برزت فيها ظاهرة العولمة وانتشرت حرية التجارة متخطية الحدود الجغرافية والقيود الجمركية وغير الجمركية على نحو متزايد مع انضمام المزيد من دول العالم إلى «منظمة التجارة العالمية» وانتظامها في اتحادات اقتصادية وجمركية وأسواق مشتركة ومناطق تجارة حرة وغيرها من التجمعات المنفتحة على بعضها البعض اقتصادياً وتجارياً... وتجدر الإشارة هنا إلى أن

شكل رقم (8)
نمو الصادرات العالمية⁽¹⁾ مقارنةً بالنمو الاقتصادي العالمي⁽²⁾
% سنوياً
2007 - 1997



(1) معدل النمو في القيمة الحقيقية للصادرات (بعد استبعاد أثر الأسعار).

(2) معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

(3) أعد هذا الشكل استناداً إلى الأرقام المستخلصة من إحصاءات منظمة التجارة العالمية المنشورة على موقعها الإلكتروني

www.wto.org

الاقتصاد العالمي

استمرت أسعار العديد من هذه السلع في تسجيل أرقام قياسية عبر عام 2007 وصولاً إلى عام 2008.

وحسب المعلومات الواردة في أحد تقارير البنك الدولي⁽²⁰⁾، فإن ثمة طفرة في أسعار عدد من المحاصيل الزراعية قد بدأت تبرز منذ صيف عام 2006 نتيجة للاستخدام المتزايد لبعض هذه المحاصيل في استخراج الوقود الحيوي (الإيثانول). وارتفع متوسط أسعار الحبوب بنسبة 26 % عام 2007 وبنسبة 62 % خلال السبعة أشهر الأولى من عام 2008، ووصلت النسب المماثلة إلى 24 % و 107 % في الأرز التايلندي وإلى 39 % و 77 % في القمح الكندي و 34 % و 49 % في الذرة. وواصلت أسعار الأغذية ارتفاعها أيضاً بوتيرة متسارعة بما يعادل 26 % في المتوسط خلال عام 2007 و 48 % خلال السبعة أشهر الأولى من عام 2008، شأنها في ذلك شأن أسعار الطاقة التي بلغت نسبتها الارتفاع المقابلان فيها 11 % و 58 % بعد أن سجلت أسعار النفط سلسلة من الأرقام القياسية أوصلتها في سوق نيويورك للعقود الآجلة (نايمكس) إلى أكثر من (147) دولاراً للبرميل في شهر يوليو 2008. وورد في تقرير منظمة التجارة العالمية أن أسعار المعادن، التي كانت قد ارتفعت عام 2006 أكثر من 50 %، واصلت اتجاهها الصعودي عام 2007 لتسجل ارتفاعاً إضافياً بواقع 18 %.

ومع أن سلعاً معينة قد شهدت في الماضي طفرات أخرى، إلا أن الطفرة الحالية تتميز بشموليتها لعدد أكبر من السلع وباستمراريتها لفترة أطول من الوقت. وكما يتبين من الشكل رقم (9)، بينما شهدت سلع بعينها ارتفاعات في الأسعار لفترات محددة ومتباعدة نوعاً ما لكل سلعة عن الأخرى، تصادف مؤخراً حدوث ارتفاعات ملحوظة في عدة مجموعات سلع رئيسية (طاقة، معادن، أغذية ومحاصيل زراعية) خلال فترة واحدة ما تزال سارية منذ حوالي خمسة أعوام، وإن لم يكن مستبعداً أن تصل إلى نهايتها ولو بعد حين عندما تستعيد قوى السوق العالمية توازنها من حيث العرض والطلب. ومما يميز الطفرة الأخيرة أيضاً عن سابقاتها أنها عادت بمنافع أكبر على الدول النامية، لاسيما تلك المنتجة للسلع، من خلال المكاسب المتحققة لصادراتها ليس فقط نتيجة لارتفاع أسعارها وإنما أيضاً بفعل استمرار الطلب القوي عليها رغم تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المستوردة والذي عوّض عنه استمرار النمو القوي

تراجعته إلى 4.5 % في عام 2008 بل وربما إلى أقل من ذلك بكثير في ظل الركود الاقتصادي العالمي الذي سيطل، كما تشير الدلائل، معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء ولو بدرجات متفاوتة. وحتى وقت إعداد هذا الجزء من التقرير، لم تتوفر بيانات محددة يعتد بها حول التجارة العالمية لعام 2008. لذلك، فإن التغطية الزمنية في هذا السياق ستوقف في معظمها عند عام 2007.

وقد برز التراجع في حجم التجارة العالمية بالقيمة الحقيقية عام 2007 بوجه خاص في عدد من الدول المتقدمة الرئيسية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، بينما ساعد استمرار النشاط الاقتصادي في العديد من الدول النامية، وفي مقدمتها الصين، على التخفيف من حدة ذلك التراجع. ومع ذلك بقي مستوى النمو في حجم التجارة العالمية على مدى السنوات العشر الماضية أعلى من مستوى النمو المقابل في الاقتصاد العالمي بوجه عام (انظر الشكل رقم 8).

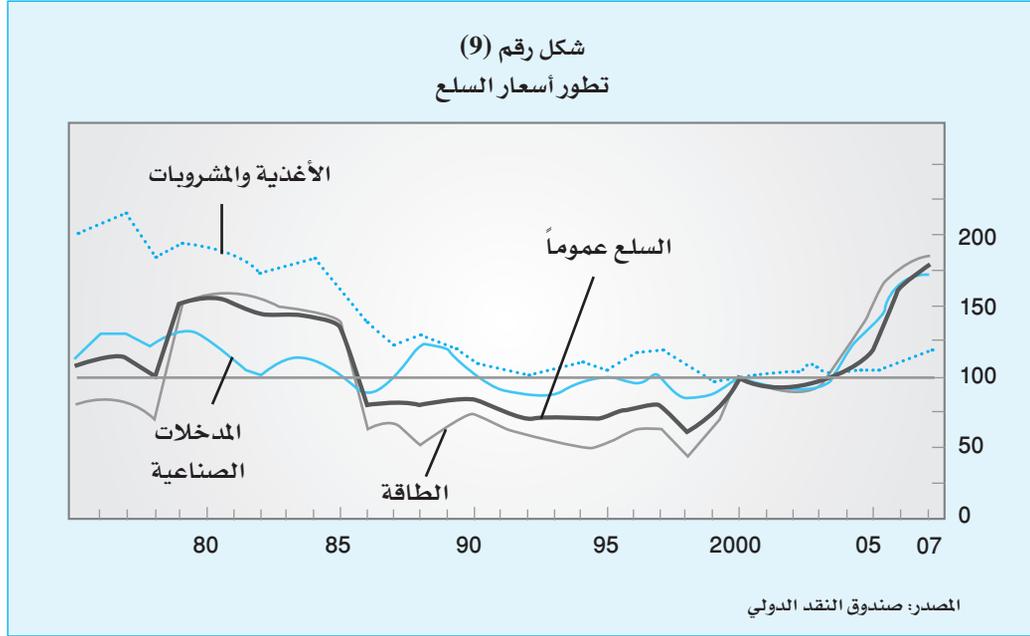
أما القيمة الاسمية للصادرات العالمية من السلع والخدمات (أي المقيّمة بالدولار وبالأسعار السائدة في السوق)، فقد واصلت نموها عام 2007 بوتيرة متسارعة لتصل إلى قرابة (17.2) تريليون دولار، محققة زيادة بواقع نحو 17.5 % مقابل 16 % في العام السابق. ولوحظ أن معدل النمو في الصادرات الخدمية عام 2007 (18 %) كان أسرع قليلاً من المعدل المقابل في الصادرات السلعية (17.6 %) التي تشكل الجانب الأكبر من إجمالي الصادرات العالمية (82 %). ونعرض فيما يلي، بمزيد من التفاصيل، لأهم التطورات التي شهدتها عام 2007 فيما يتعلق بحركة التجارة العالمية بفرعيها السلعي والخدمي.

أولاً - التجارة السلعية:

بلغت القيمة الاسمية للصادرات السلعية عام 2007 بأسعار السوق نحو (13.9) تريليون دولار محققة زيادة بواقع 17.6 % في حين أن الزيادة المقابلة في قيمتها الحقيقية بالأسعار الثابتة لم تتجاوز 5.5 %، أي أن قرابة ثلثي الزيادة في القيمة الإجمالية للصادرات السلعية العالمية عام 2007 يعزى إلى الطفرة التي شهدتها مؤخراً أسعار السلع على شكل ارتفاعات متلاحقة. وشملت هذه الارتفاعات مختلف أنواع السلع وعلى الأخص السلع الأولية، بما فيها النفط والغاز والمعادن والمواد الغذائية والمحاصيل الزراعية، حيث



شكل رقم (9)
تطور أسعار السلع



(34%) . وجاءت كل من آسيا وأوروبا في المرتبة الثانية من حيث أداء الصادرات التي زادت قيمتها في كل منهما خلال العام المذكور بنسبة 16 %، تبعتهما أمريكا اللاتينية وإفريقيا (15 % لكل منهما)، ثم أمريكا الشمالية (11 %) وأخيراً بلدان الشرق الأوسط (10 % - باستثناء بلدان شمال إفريقيا والسودان المشمولة ضمن مجموعة "إفريقيا"). أما من حيث أداء المستوردات السلعية، فقد احتلت المرتبة الثانية (بعد كومنولث الدول المستقلة) أمريكا اللاتينية التي زادت مستورداتها عام 2007 بنسبة 26 %، تلتها بلدان الشرق الأوسط (23 %)، ثم إفريقيا (22 %)، فأوروبا (16 %)، وآسيا (14 %) وأخيراً أمريكا الشمالية (6 %).

وفي المحصلة النهائية الصافية للأداء التجاري لمجموعات الدول الرئيسية العالمية خلال عام 2007، احتفظت آسيا بأكبر فائض في ميزانها التجاري (صادرات - مستوردات) بواقع (270) مليار دولار، تلتها منطقة الشرق الأوسط بفائض (259) ملياراً، ثم كومنولث الدول المستقلة (131) ملياراً، وإفريقيا (67) ملياراً وأمريكا اللاتينية (41) ملياراً). وبقي الميزان التجاري لكل من أمريكا الشمالية وأوروبا في حالة عجز بما يعادل (850) و (286) مليار دولار على التوالي.

وعلى صعيد الدول الرئيسية كل على حده، ما يزال أداء الصين هو الأبرز لاسيما في النشاط التصديري حيث واصلت

في البلدان النامية الأخرى بقيادة الصين. وتفيد بيانات صندوق النقد الدولي⁽²¹⁾ أن مجموع عمليات التبادل التجاري للبلدان النامية (الصادرات + المستوردات) يتراوح بين 50 % - 100 % من الناتج المحلي الإجمالي. ولم يقتصر توسع صادرات البلدان النامية على السلع الأولية للبلدان المتقدمة، وإنما حدث مزيد من التنوع في تكوين الصادرات ووجهاتها أيضاً. فقد أصبحت صادرات المنتجات المصنعة تكتسب أهمية نسبية متزايدة سواء من حيث القيمة أو الحجم، لاسيما في آسيا الصاعدة وكذلك في أوروبا الشرقية وكومنولث الدول المستقلة. ومع أن الاقتصادات المتقدمة ما زالت تشكل أهم الأسواق الاستيعابية لصادرات البلدان النامية، إلا أن هناك اتجاهاً متزايداً للتوسع في التجارة البينية بين هذه البلدان لاسيما داخل المجموعة الآسيوية. وحسب بيانات صندوق النقد الدولي المشار إليها آنفاً، فإنه بينما تضاغفت صادرات البلدان النامية إلى الاقتصادات المتقدمة ثلاث مرات منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، كانت نسبة الزيادة المقابلة لما استوعبته الصين من تلك الصادرات أعلى بكثير.

وعلى صعيد الأداء التجاري السلمي خلال العام 2007 لمجموعات الدول الرئيسية في العالم، تبرز مجموعة كومنولث الدول المستقلة التي حققت أعلى معدل للنمو في كل من الصادرات السلعية (19 %) والمستوردات السلعية



جدول رقم (10)
الأداء التجاري السلعي لمجموعات الدول الرئيسية
2007

فائض/ (عجز)	المستوردات		الصادرات		المجموعة
	معدل النمو%	القيمة مليار \$	معدل النمو%	القيمة مليار \$	
131	34	377	19	508	كومنولث الدول المستقلة
270	14	3528	16	3798	آسيا
(286)	16	6055	16	5769	أوروبا
41	26	455	15	496	أمريكا اللاتينية
67	22	355	15	422	إفريقيا
(850)	6	2704	11	1854	أمريكا الشمالية
259	23	462	10	721	الشرق الأوسط
(2)	-	4	-	2	أخرى*
(370)	14	13940	15	13570	العالم

* أضفنا هذا البند باعتباره «بند موازنة» لمطابقة المجاميع. وقد يعكس ذلك جزئياً - حسب اجتهادنا - فروق «التقريب»، إضافة إلى احتمال الاختلافات المحاسبية عند التسجيل والتصنيف السلعي لكل من الصادرات والمستوردات. تم ترتيب المجموعات حسب معدل نمو الصادرات تنازلياً. أعد هذا الجدول واستخلصت أرقامه استناداً إلى إحصاءات منظمة التجارة العالمية.

بالمواقع ذاتها على كل من قائمتي المصدرين والمستوردين وهي اليابان (في الموقع الرابع) وإيطاليا (السابع) وبلجيكا (التاسع) وكندا (العاشر). وهناك أربع دول أخرى تحتل مراكز أعلى على قائمة المصدرين من مراكزها المقابلة على قائمة المستوردين (ألمانيا، الصين، فرنسا، هولندا)، وذلك خلافاً لما هو عليه الوضع في الدولتين الباقيتين (الولايات المتحدة وبريطانيا) اللتين يتفوق ترتيبهما في قائمة المستوردين على ترتيبهما المقابل في قائمة المصدرين (انظر الجدول رقم 11).

وبذلك تكون تسع من أصل أكبر عشر دول تجارية في العالم هي دول صناعية متقدمة، حيث أن الدولة العاشرة، وهي الصين، ما زالت تصنف ضمن مجموعة الدول النامية. ويذكر أن الدول العشر تساهم بأكثر من نصف إجمالي التجارة العالمية السلعية بشقيها التصديري (52.5%) والاستيرادي (54.1%).

هذا، وما تزال هنالك دولتان عربيتان فقط، وهما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، مدرجتين على

الصادرات السلعية الصينية عام 2007 نموها بمعدل أعلى بكثير (26%) من معدلات النمو المقابلة في كل من اليابان (10%) والولايات المتحدة (12%) وألمانيا (20%). ونتيجة لهذا الأداء المتميز، تمكنت الصين - كما توقعنا سابقاً في تقريرنا الاقتصادي لعام 2006 - من الحلول محل الولايات المتحدة الأمريكية كثاني أكبر دولة مصدرة في العالم بعد ألمانيا؛ ولا نستبعد أن ينتهي بها المطاف قريباً في المركز الأول إذا ما واصل اقتصادها مسيرته المتسارعة الخطي منذ سنوات عديدة. وفي الجانب المقابل، واصلت المستوردات الصينية أيضاً نموها بمعدل أسرع (21%) من المعدل المقابل في كل من الولايات المتحدة (5%) واليابان (7%) وألمانيا (17%). إلا أن ذلك لم يؤدِّ حتى الآن إلى تغيير الموقع الذي تحتله كالثالث أكبر دولة مستوردة للسلع، وإن بقيت تقترب أكثر فأكثر من ألمانيا التي تحتل المركز الثاني بعد الولايات المتحدة التي ما تزال تتصدر قائمة الدول المستوردة للسلع في العالم.

وكان من نتيجة ذلك أن واصلت حصة الصين من الصادرات العالمية ارتفاعها من 8.2% عام 2006 إلى 8.8% عام 2007، في حين تقلصت حصة كل من الولايات المتحدة من 8.8% إلى 8.4% واليابان من 5.5% إلى 5.1% بينما راوحت حصة ألمانيا مكانها عند 9.5%. كذلك واصلت حصة الصين من المستوردات العالمية ارتفاعها من 6.6% إلى 6.7%، في حين تقلصت حصة كل من الولايات المتحدة واليابان من 15.9% إلى 14.2% ومن 4.8% إلى 4.4% بينما حافظت ألمانيا على حصتها بواقع 7.5%.

وبقيت أكبر عشر دول مصدرة للسلع هي ذاتها التي تحتل المراكز العشرة الأولى على قائمة الدول المستوردة، ست منها أعضاء في الاتحاد الأوروبي (ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، وبلجيكا)، واثنان عضوان في منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) واثنان في آسيا (اليابان والصين). ويلاحظ أن أربع دول فقط تحتفظ



جدول رقم (11)
أكبر (10) دول مصدرة ومستوردة للسلع
2007

الدولة	الصادرات			المستوردات		
	المرتبة	مليار دولار	% من العالم	المرتبة	مليار دولار	% من العالم
ألمانيا	1	1327	9.5	2	1059	7.5
الصين	2	1218	8.8	3	956	6.7
الولايات المتحدة	3	1163	8.4	1	2017	14.2
اليابان	4	713	5.1	4	621	4.4
فرنسا	5	552	4.0	6	613	4.3
هولنده	6	551	4.0	8	491	3.5
إيطاليا	7	492	3.5	7	505	3.6
بريطانيا	8	436	3.1	5	617	4.3
بلجيكا	9	432	3.1	9	416	2.9
كندا	10	418	3.0	10	390	2.7
المجموع	-	7302	52.5	-	7685	54.1
دول أخرى	-	6598	47.5	-	6515	45.9
العالم	-	13900	100	-	14200	100

* يختلف مجموعا الصادرات والمستوردات السلعية في هذا الجدول عن المجموعين المقابلين في الجدول السابق لورودهما كذلك في مصدرهما الأصلي (إحصاءات منظمة التجارة العالمية). وقد يعود السبب في ذلك إلى احتساب «إعادة الصادرات» و«المستوردات بغرض إعادة التصدير» ضمن الصادرات والمستوردات لعدد من الدول. تم ترتيب المجموعات حسب قيمة صادراتها تنازلياً. أعد هذا الجدول واستخلصت أرقامه استناداً إلى إحصاءات منظمة التجارة العالمية.

حيث أداء الصادرات الخدمية التي ارتفعت قيمتها بنسبة 19% لكل منهما، تبعتهما أمريكا اللاتينية (16%)، ثم الشرق الأوسط (15%) وأخيراً أمريكا الشمالية (13%). أما من حيث أداء المستوردات الخدمية، فقد احتلت المرتبة الثالثة (بعد دول الكومنولث المستقلة وإفريقيا) مجموعة دول أمريكا اللاتينية التي ارتفعت قيمة مستورداتها عام 2007 بنسبة 18%، تلتها ثلاث مجموعات هي آسيا وأوروبا والشرق الأوسط بما يعادل 17% لكل منها، في حين جاءت أمريكا الشمالية في المركز الأخير (9%).

وفيما يتعلق بالدول الرئيسية المصدرة والمستوردة للخدمات التجارية، فإن الولايات المتحدة ما زالت تصدر

قائمة أكبر (30) دولة مصدرة ومستوردة في العالم استحوذت مجتمعة على قرابة 83% من إجمالي قيمة كل من الصادرات والمستوردات السلعية العالمية خلال عام 2007. واحتلت السعودية المرتبة (17) على قائمة الدول المصدرة بما يعادل (229) مليار دولار أو 1.6% من إجمالي الصادرات العالمية، ولكنها لم تظهر على قائمة أكبر (30) دولة مستوردة. أما الإمارات، فقد جاء ترتيبها في المركز (24) على قائمة الدول المصدرة بما يعادل (154) مليار دولار أو 1.1% من إجمالي الصادرات، كما ظهرت أيضاً على قائمة أكبر (30) دولة مستوردة في المركز (28) وبما يعادل نحو (121) مليار دولار أو 0.9% من إجمالي المستوردات السلعية.

ثانياً- التجارة الخدمية:

واصلت تجارة الخدمات العالمية المقيمه بأسعار السوق توسعها عام 2007 لتبلغ نحو (3.3) مليار دولار محققة نمواً بمعدل 18%، وهو معدل أسرع من المعدل المقابل في العام السابق (12%) كما أنه أعلى من معدل النمو المقابل في التجارة السلعية العالمية (17.6%). وبينما لعبت أسعار السلع عام 2007 دوراً رئيسياً في ارتفاع قيمة التجارة السلعية كما سبق تبيان، فإن ارتفاع قيمة التجارة الخدمية يعزى في جانب كبير منه إلى تحركات أسعار الصرف وإن كان لأسعار المحروقات تأثيرها على بعض الخدمات، وعلى الأخص خدمات النقل. ويذكر أن خدمات النقل والسفر تشكل قرابة نصف التجارة الخدمية العالمية، في حين يتكوّن النصف الثاني من الخدمات المتنوعة الأخرى.

وكما هو الحال في تجارة السلع، تصدرت دول الكومنولث المستقلة المجموعات العالمية الرئيسية من حيث الأداء التجاري الخدمي خلال عام 2007 في كل من الصادرات والمستوردات الخدمية اللتين تراوح معدل النمو فيهما بين 29% (للصادرات) و25% (للمستوردات). وحلت في المركز الثاني إفريقيا التي بلغ معدل النمو المقابلان لها 21% و19%. وجاءت آسيا وأوروبا في المركز الثالث من



جدول رقم (12)
أكبر (10) دول مصدرة ومستوردة للخدمات التجارية
2007

الدولة	الصادرات			المستوردات		
	المرتبة	مليار دولار	% من العالم	المرتبة	مليار دولار	% من العالم
الولايات المتحدة	1	454	13.9	1	336	11
بريطانيا	2	263	8.1	3	193	6.3
ألمانيا	3	197	6.1	2	245	8.0
اليابان	4	136	4.2	4	157	5.1
فرنسا	5	130	4.0	6	120	3.9
إسبانيا	6	127	3.9	8	97	3.2
الصين	7	127	3.9	5	129	4.2
إيطاليا	8	109	3.3	7	117	3.8
هولنده	9	91	2.8	10	89	2.9
إيرلنده	10	87	2.7	9	93	3.0
المجموع	-	1721	52.8	-	1576	51.5
دول أخرى	-	1539	47.2	-	1484	48.5
العالم	-	3260	100	-	3260	100

تم ترتيب الدول حسب قيمة صادراتها تنازلياً.
أعد هذا الجدول واستخلصت أرقامه استناداً إلى إحصاءات منظمة التجارة العالمية.

القائمتين بدون منازع منذ سنوات عديدة. وخلال عام 2007 استأثرت بما نسبته 13.9% (أو ما قيمته 454 مليار دولار) من إجمالي الصادرات الخدمية العالمية، وبما نسبته 11% (أو 336 ملياراً) من إجمالي المستوردات الخدمية (انظر الجدول رقم 12). وكما كان الوضع في السنة السابقة، ظلت بريطانيا وألمانيا تتبادلان الموقعين الثاني والثالث في جانبي الصادرات والمستوردات، بينما احتفظت اليابان بالمركز الرابع في كلتا السنتين وكلا الجانبين. وفي حين احتفظت فرنسا بالمركز الخامس على جانب الصادرات، تقدمت إسبانيا من المركز السابع عام 2006 إلى المركز السادس عام 2007 لتحل محل إيطاليا التي تراجعت إلى المركز الثامن بينما تقدمت الصين من المركز الثامن إلى السابع. واحتفظت هولنده بالموقع التاسع بينما انضمت إيرلنده إلى المجموعة لتحل في المركز العاشر محل الهند التي لم تظهر عام 2007 على هذه القائمة. أما في جانب المستوردات الخدمية، فقد تقدمت الصين من المرتبة السابعة عام 2006 إلى المرتبة الخامسة عام 2007 لتحل محل فرنسا التي تراجعت إلى المرتبة السادسة. وجاءت إيطاليا بعدها في المركز السابع، ثم إسبانيا في الثامن، تبعها إيرلنده في التاسع، وأخيراً هولنده في العاشر.

أو ما نسبته 53.7% من إجمالي المستوردات العالمية من السلع والخدمات (انظر الجدول رقم 13).

وبطبيعة الحال، فإن هناك تبايناً واضحاً بين هذه الدول من حيث أدائها في كل من مجالي التصدير والاستيراد بما يعكس إيجاباً أو سلباً على موازينها التجارية وموازن مدفوعاتها، وبالتالي على أوضاعها الاقتصادية بوجه عام. وكما كان عليه الوضع في السنة السابقة، بقيت ست من الدول الرئيسية العشر عام 2007 تتمتع بفوائض في موازينها التجارية (مجموع الصادرات السلعية والخدمية - مجموع المستوردات السلعية والخدمية) في حين أن الدول الأربع الأخرى ظلت تعاني من عجزات تجارية. وفيما يتعلق بالمجموعة الأولى (دول الفائض)، حافظت الصين على موقعها القيادي بعد أن استمر الفائض في ميزانها التجاري السلعي والخدمي في الارتفاع ليسجل رقماً قياسياً جديداً بواقع (260) مليار دولار مقابل (164) ملياراً عام 2006.

وكما هو الحال في قائمة أكبر (10) دول مصدرة ومستوردة للسلع، أصبحت القائمة المقابلة للدول المصدرة والمستوردة للخدمات عام 2007 تضم تسع دول صناعية متقدمة ودولة واحدة نامية هي الصين بعد خروج الهند من قائمة السنة السابقة وحلول إيرلنده محلها.

يستخلص مما تقدم أن أكثر من نصف إجمالي التجارة العالمية السلعية والخدمية في جانبي الصادرات والمستوردات منشأه أو مقصده عشر دول رئيسية. فقد ساهمت هذه الدول عام 2007 بما قيمته نحو (9) مليارات دولار من أصل (17.2) ملياراً أو ما نسبته 52.6% من إجمالي الصادرات العالمية السلعية والخدمية. كما ساهمت بما قيمته نحو (9.3) تريليون دولار من أصل (17.3) تريليوناً



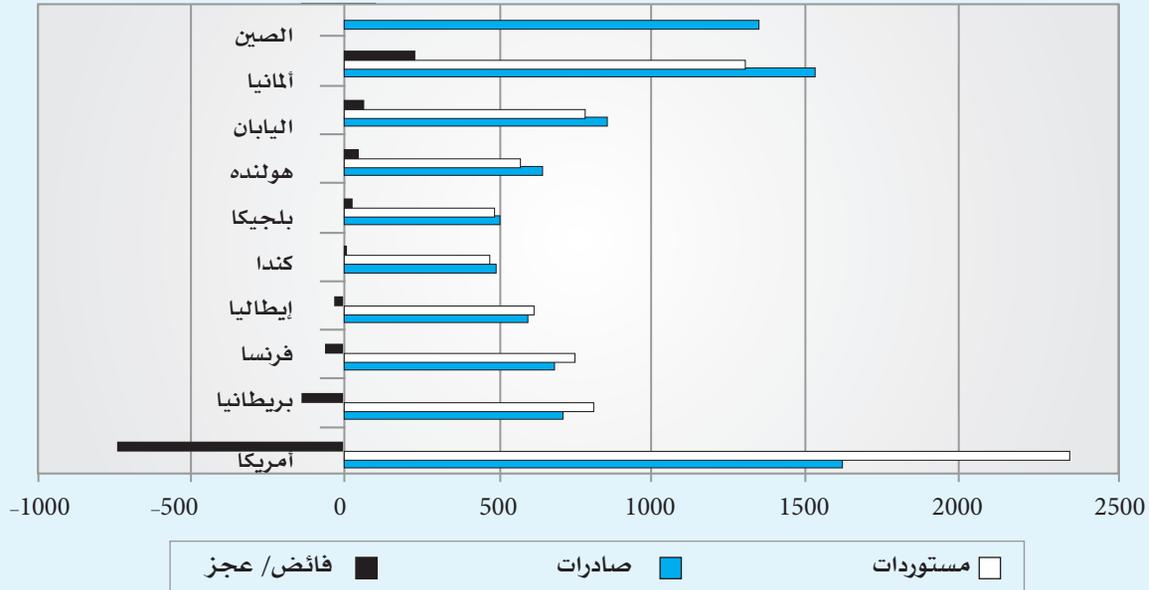
جدول رقم (13)
مساهمة أكبر عشر دول في التجارة العالمية
2007

البيان	أكبر (10) دول مليار دولار	العالم مليار دولار	نسبة أكبر (10) دول إلى العالم
صادرات منها:	9023	17160	52.6
سلعية	7302	13900	52.5
خدمية	1721	3260	52.8
مستوردات منها:	9261	17260	53.7
سلعية	7685	14200	54.1
خدمية	1576	3060	51.5
الإجمالي منها:	18284	34420	53.1
سلعية	14987	28100	53.3
خدمية	3297	6320	52.2

أعد هذا الجدول واستخلصت أرقامه استناداً إلى إحصاءات منظمة التجارة العالمية.

وحافظت ألمانيا على المركز الثاني كما ارتفع فائضها التجاري إلى (220) مليار دولار مقابل (151) ملياراً، تبعها اليابان (71 مليار دولار مقابل 48 ملياراً)، فهولنده (62 مقابل 50 ملياراً) ثم بلجيكا (23 مقابل 12 ملياراً). أمّا كندا، فقد كانت الوحيدة من بين دول هذه المجموعة التي انخفض الفائض في ميزانها التجاري إلى (12) مليار دولار عام 2007 مقابل (33) ملياراً في العام السابق. أمّا المجموعة الثانية (دول العجز)، فقد ظلت الولايات المتحدة في رأس القائمة وإن تمكنت من تقليص العجز في ميزانها التجاري السلعي والخدمي من (803) مليارات دولار عام 2006 إلى (736) ملياراً عام 2007. وكان الوضع مختلفاً في الدولتين التاليتين في هذه المجموعة وهما بريطانيا وفرنسا حيث ارتفع العجز في الأولى من (104) مليارات دولار إلى (111) ملياراً، وفي الثانية من (39) إلى (51) ملياراً. أمّا الدولة الرابعة وهي إيطاليا، فقد انخفض العجز فيها من (26) مليار دولار إلى (21) ملياراً.

شكل رقم (10)
الموازن التجارية للدول الرئيسية المصدرة والمستوردة للسلع والخدمات
2007
(مليار دولار)



تم ترتيب الدول حسب الفائض/العجز تنازلياً.

أعد هذا الجدول واستخلصت أرقامه استناداً إلى إحصاءات منظمة التجارة العالمية.



جدول رقم (10 - مكرر)

الأداء التجاري السلعي لمجموعات الدول الرئيسية
2008

المجموعة	الصادرات		المستوردات		فائض / (عجز) مليار دولار
	القيمة مليار \$	معدل النمو %	القيمة مليار \$	معدل النمو %	
الشرق الأوسط	1047	36	575	23	472
كومنولث الدول المستقلة	703	35	493	31	210
إفريقيا	561	29	466	27	95
أمريكا اللاتينية	602	21	595	30	7
آسيا	4355	15	4247	20	108
أوروبا	6456	12	6833	12	(377)
أمريكا الشمالية	2049	10	2909	7	(860)
أخرى*	2	-	2	-	-
العالم	15775	15	16120	15	(345)

انظر الملاحظات المدونة أسفل الجدول رقم 10

تعقيب وإضافة:

بينما كان هذا "التقرير الاقتصادي" يجتاز مراحلها النهائية إخراجاً وطباعة في طريقه إلى النشر، أصدرت منظمة التجارة العالمية بياناً صحفياً نشرته على موقعها الإلكتروني متضمناً تقديراتها الأولية حول أرقام التجارة العالمية لعام 2008. ويستخلص من هذه التقديرات بأن التراجع الكبير في الطلب الكلي العالمي على السلع والبضائع، نتيجة لأكثر ركود اقتصادي يشهده العالم منذ عقود عديدة، قد أدى إلى تباطؤ النمو في حجم الصادرات العالمية ممثلاً بالقيمة الحقيقية (بالأسعار الثابتة أي بعد استبعاد أثر التضخم) من 6% عام 2007 إلى 2% عام 2008، مع توقع حدوث تقلص - بالأرقام المطلقة - في عام 2009 بنسبة قد تصل إلى 10% (بالسالب) بما يمثل أكبر تقلص من نوعه في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ونظراً لضيق الوقت، وتفادياً لأي تأخير في عملية طباعة التقرير وصدوره، سنقتصر في هذه العجالة على تحديث البيانات الواردة في بعض الجداول المنشورة في هذا الجزء من التقرير والخاصة بالصادرات والمستوردات العالمية لعام 2008.

من نوعه في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

جدول رقم (11 - مكرر)

أكبر (10) دول مصدرة ومستوردة للسلع
(2008)

الدولة	الصادرات		المستوردات	
	المرتبة	مليار دولار	المرتبة	مليار دولار
ألمانيا	1	1465	2	1206
الصين	2	1428	3	1133
الولايات المتحدة	3	1301	1	2166
اليابان	4	782	4	762
هولنده	5	634	7	574
فرنسا	6	609	5	708
إيطاليا	7	540	8	556
بلجيكا	8	477	9	470
روسيا	9	472	16	292
بريطانيا	10	458	6	632
المجموع	-	8166	-	8499
دول أخرى	-	7961	-	7916
العالم	-	*16127	-	*16415

انظر الملاحظات المدونة أسفل الجدول رقم 11

جدول رقم (12 - مكرر)
أكبر (10) دول مصدرة ومستوردة للخدمات التجارية
2008

المستوردات			الصادرات			الدولة
% من العالم	مليار دولار	المرتبة	% من العالم	مليار دولار	المرتبة	
10.5	364	1	14.0	522	1	الولايات المتحدة
5.7	199	3	7.6	283	2	بريطانيا
8.2	285	2	6.3	235	3	ألمانيا
3.9	137	6	4.1	153	4	فرنسا
4.8	166	4	3.9	144	5	اليابان
3.1	108	8	3.8	143	6	اسبانيا
4.4	152	5	3.7	137	7	الصين
3.8	132	7	3.3	123	8	إيطاليا
2.6	91	12	2.8	106	9	الهند
2.7	92	11	2.7	102	10	هولنده
49.7	1726	-	52.2	1948	-	المجموع
50.3	1744	-	47.8	1782	-	دول أخرى
100.0	3470	-	100.0	3730	-	العالم

انظر الملحوظات المدمجة أسفل الجدول رقم 12

الفصل الثاني

أسواق النفط العالمية

التحركات الجانبية صعوداً وهبوطاً فيما بين هذه القمم. وكانت آخر قمة وصلت إليها هذه الرحلة في شهر يوليو 2008 حينما تجاوز سعر النفط في سوق نيويورك للعقود الآجلة (نايمكس) (147) دولاراً للبرميل يسجل رقماً قياسياً غير مسبوق. بعد ذلك بدأت رحلة الهبوط التي أوصلت السعر عند إحدى المحطات الزمنية من عام 2008 (23 ديسمبر) إلى أقل من (30.3) دولاراً، أي إلى حوالي خمس المستوى القياسي المسجل في شهر يوليو 2008 ليعيد بنا الذاكرة إلى المستويات التي كانت سائدة قبل ستة أعوام لدى بدء رحلة صعود الأسعار عام 2003. وهكذا يكون المتوسط اليومي لسعر النفط قد تراوح عام 2008 بين (30.3 - 147.3) دولاراً للبرميل منهيماً العام عند مستوى (44.6) دولاراً. وفي المحصلة السنوية، وحسب بيانات وزارة الطاقة الأمريكية، فإن المتوسط السنوي لسعر نفط غرب تكساس واصل ارتفاعه من حوالي (26.2) دولاراً للبرميل عام 2002 إلى أن بلغ نحو (99.7) دولاراً عام 2008، أي أنه تضاعف خلال هذه المدة أكثر من ثلاث مرات وثلاثة أرباع المرة⁽²⁵⁾.

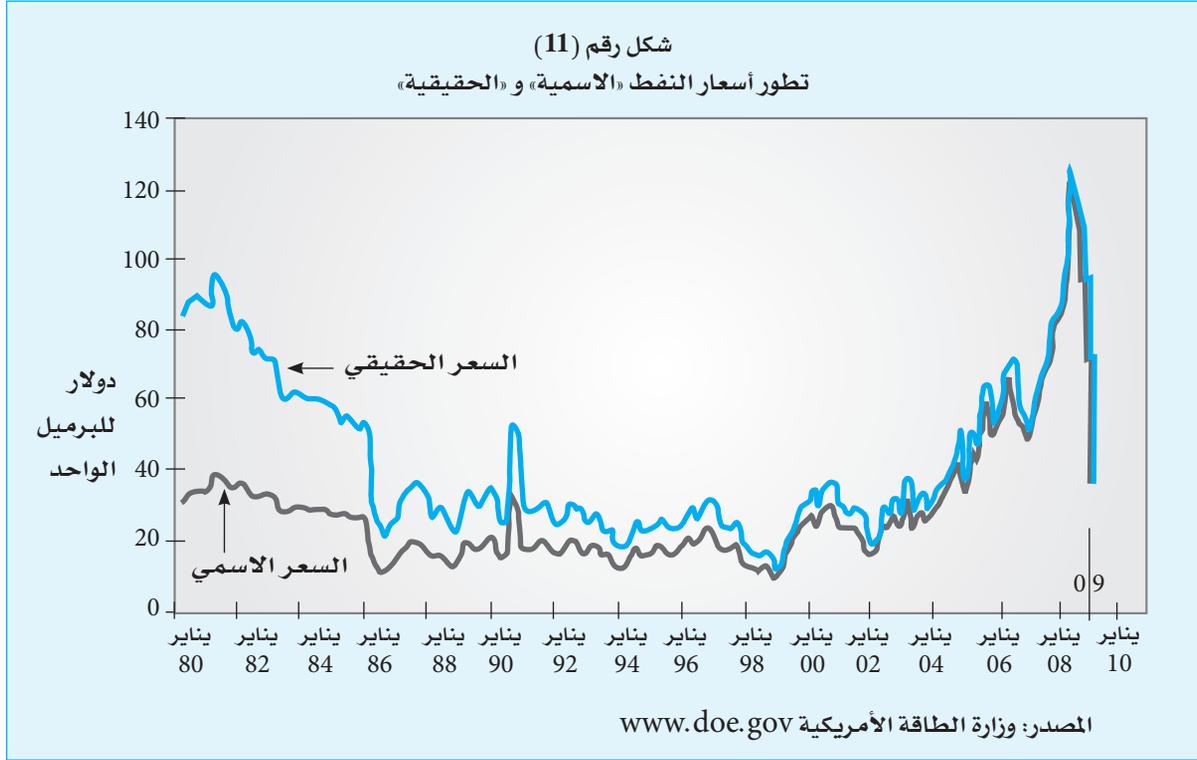
هذا، ولابد لنا من التوضيح، ونحن بصدد الحديث عن أداء الأسعار «الاسمية» للنفط بما سجلته من أرقام «قياسية» خلال السنوات الست الماضية، بأن الأسعار «الحقيقية» المقابلة (بعد استبعاد أثر التضخم المالي) غالباً ما بقيت في مستوى أقل من المستوى الذي كانت عليه في أوائل الثمانينات من القرن الماضي باستثناء فترة قصيرة من عام 2008 عندما بلغت أسعار النفط ذروتها فارتفعت معها الأسعار الحقيقية مؤقتاً فوق حاجز المائة دولار. (انظر الشكل رقم 11). وعلى هذا الأساس، فإن ما يشار إليها كمستويات «قياسية» لأسعار النفط هي ليست كذلك في واقع الأمر إذا ما أخذ عامل التضخم تاريخياً بعين الاعتبار، وخصوصاً إذا ما أضيف إلى ذلك عامل آخر اكتسب أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة (وحتى أواخر عام 2008)، وهو ضعف الدولار الذي يتم تسعير النفط به مع تأثيره السلبي على الإيرادات النفطية. وفي معرض تقييمها مدى أثر انخفاض الدولار على العائدات النفطية، توصلت إحدى الدراسات الحديثة لمنظمة الأوبك⁽²⁶⁾ إلى أن الارتفاع في أسعار سلة أوبك عام 2007 بنسبة 13.1% صاحبه زيادة في العائدات

إضافة إلى العوامل التقليدية الأساسية للسوق المرتبطة بقوى الطلب والعرض مع ما واكبها تاريخياً من العوامل المناخية والجيوسياسية والاختناقات في الطاقات التكريرية، برز مؤخراً على مسرح الأحداث في أسواق النفط العالمية، وبالتحديد حتى الربع الثالث من عام 2008، عاملان إضافيان يرتبطان بازدياد عمليات المضاربة التي تتم بموجب عقود النفط الآجلة⁽²²⁾ (Oil futures contracts)، وبضعف الدولار الذي يتم بموجبه تسعير النفط ودفع عوائده. ومع أن العوامل التقليدية بقيت تلعب دورها التاريخي المؤثر على مجمل الأوضاع النفطية في العالم، إلا أن العاملين الأخيرين كان لهما ثقل خاص في دفع حركة أسعار النفط إلى الأعلى مخترقة سلسلة من الحواجز التاريخية والنفسية وهي تجتاز عام 2007 وصولاً إلى ما بعد منتصف العام الجديد. وورد في أحد تقارير وكالة الطاقة الدولية⁽²³⁾ أن عمليات المضاربة مسؤولة عن ما يتراوح بين 25 - 50 دولاراً من سعر النفط الجاري. ويستخلص مما ورد في إحدى نشرات صندوق النقد الدولي⁽²⁴⁾ حول دور الدولار الضعيف في هذا الشأن أن الارتفاع الذي شهده السعر الفوري للنفط خلال عام 2007 كان سيتقلص بأكثر من الربع (27.5%) فيما لو تم تسعير النفط باليورو.

في ضوء هذه العوامل المختلفة وانعكاساتها على مجريات الأوضاع في أسواق النفط العالمية، واصلت منظمة الأوبك ممارسة دورها «المنظم» في جانب «العرض» من خلال مساهمتها، مع دول أخرى مصدرة للنفط، في تحقيق التوازن في السوق حيثما طفت على السطح عوامل عدم استقرار أو حدثت انحرافات غير طبيعية في جانب «الطلب». ونعرض فيما يلي بمزيد من التفصيل لأهم التطورات التي شهدتها الأسواق النفطية العالمية مؤخراً في ضوء بيانات عام 2007 وما توفر من بيانات مقارنة عن عام 2008 حتى وقت إعداد هذا التقرير.

أولاً- أسعار النفط العالمية:

واصلت أسعار النفط الاسمية (المقيمة بالدولار وبأسعار السوق) رحلة الصعود التي بدأتها منذ أكثر من خمس سنوات وهي تقفز في كل سنة من قمة إلى قمة أعلى، مع بعض



النفط تقلصه عام 2008 إلى أن بلغ ما متوسطه (84.73) مليون برميل يومياً خلال الربع الثالث، أي أنه تراجع بنسبة - 1.1% (على أساس سنوي). والواقع أن هذا التراجع حدث بمجمله في الدول الصناعية التي تجاوزت نسبة الانخفاض المقابلة فيها - 1.6%. وتجلى ذلك بصورة خاصة في الولايات المتحدة - أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم - حيث وصل التراجع المقابل فيها إلى أكثر من - 9.1%.

أمّا في الدول النامية، التي بقيت حتى الربع الثالث من عام 2008 أقل تأثراً بالأزمة المالية العالمية وتداعياتها الاقتصادية، فقد واصل الطلب على النفط ارتفاعه إلى (38.25) مليون برميل يومياً في المتوسط خلال الربع الثالث من عام 2008 مقابل (36.81) مليوناً خلال الربع المقابل من العام السابق، أي بنسبة 3.9%. وتجلى ذلك بوجه خاص في الصين - ثاني أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم - التي وصل فيها معدل الارتفاع المقابل إلى 6.8%.

ونتيجة لذلك، واصلت حصة الدول المتقدمة من الطلب العالمي من النفط انخفاضها من 58.3% عام 2006 إلى 57.2% في عام 2007 ثم إلى أقل من 54.9% عام 2008. في هذه الأثناء، استمرت الحصة المقابلة للدول النامية في الارتفاع من 41.7% إلى 42.8% ثم إلى أكثر من 45.1%.

النفطية للدول الأعضاء في المنظمة بنسبة 7.4%...، وأن حوالي ثلث هذه الزيادة قد ذهبت إلى الدول المستهلكة للنفط على شكل زيادة في تكلفة الاستيراد نتيجة لانخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو والإسترليني. إلا أنه من الملاحظ أن القفزات المتوالية في الأسعار الجارية للنفط خلال السنوات الأخيرة قد ساعدت على تقريب مستويات الأسعار «الاسمية» أكثر فأكثر من مستويات الأسعار «الحقيقية».

ثانياً- الطلب العالمي على النفط:

رغم ازدياد دور العوامل "غير الاقتصادية" على مسرح الأحداث الجارية في الأسواق النفطية العالمية حتى الربع الثالث من عام 2008 كما سبق تبيان، إلا أن العوامل الاقتصادية الهيكلية المرتبطة بقوى السوق، وعلى الأخص ما يتعلق منها بجانب "الطلب"، بقي لها دورها الهام في التأثير على الاتجاهات الأطول أجلاً.

وتمشياً مع اتجاهات النمو الاقتصادي العالمي، تباطأ معدل النمو في الطلب العالمي على النفط من 1.3% عام 2006 إلى أقل من 1.1% عام 2007 حينما بلغ إجمالي الطلب (85.9) مليون برميل في المتوسط. ومع تطور تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي ودخول عدد من الاقتصادات المتقدمة الرئيسية في الركود، واصل الطلب على



الاقتصاد العالمي

عام 2008، فقد نجم بمجمله عن استمرار ازدياد إنتاج الدول النامية بنسبة 1.8 % بينما واصل إنتاج الدول المتقدمة تراجعها بنسبة - 2.4 % .

ولوحظ أن إنتاج دول الأوبك قد ارتفع عام 2008 بنسبة 3.8 % ليصل إلى نحو (36.8) مليون برميل يومياً في المتوسط. من ناحية أخرى، لوحظ أن إنتاج دول الاتحاد السوفياتي سابقاً، المصنفة من قبل وزارة الطاقة الأمريكية ضمن مجموعة الدول النامية، انخفض عام 2008 إلى (12.52) مليون برميل يومياً، أي بنسبة - 0.6 % . وبذلك تكون حصة دول الأوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية قد ارتفعت من 42 % عام 2007 إلى 43 % عام 2008، في حين تراجعت حصة دول الاتحاد السوفياتي سابقاً من 14.9 % إلى 14.7 % . وهنا لابد من الإشارة ثانية إلى الدور "المنظم" الذي تلعبه دول الأوبك من خلال مساهمتها في تأمين حالة من التوازن والاستقرار النسبي في أسواق النفط العالمية، وذلك لصالح كل من الدول المنتجة والمستهلكة للنفط على حدٍ سواء .

ومع أن إنتاج الولايات المتحدة، ثالث أكبر دولة منتجة للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية وروسيا، واصل توسعه بمعدل 0.1 % عام 2006 و 1.6 % عام 2007 و 0.5 % خلال عام 2008، ليصل إلى (8.5) مليون برميل يومياً في المتوسط، إلا أنه ظل قاصراً إلى حد بعيد عن تلبية احتياجاتها المحلية من النفط، مما أدى إلى استمرار الاعتماد الأمريكي الكبير على الاستيراد من الدول الأخرى المصدرة للنفط، لاسيما منذ أواخر تسعينات القرن الماضي حينما بدأت المستوردات الأمريكية من النفط تتفوق على الكميات المنتجة منه محلياً . ويستخلص من آخر البيانات المقارنة والمنشورة من قبل وزارة الطاقة الأمريكية حتى وقت إعداد هذا التقرير أن صافي المستوردات النفطية الأمريكية عام 2007 بلغ نحو (12.2) مليون برميل يومياً، أي ما يعادل 144 % من حجم الإنتاج المحلي أو ما يتجاوز 16 % من إجمالي الإمدادات العالمية خارج الولايات المتحدة . وتأتي اليابان في المرتبة الثانية - بعد الولايات المتحدة - على قائمة الدول المستوردة للنفط، حيث ناهز صافي المستوردات اليابانية خلال العام المذكور (4.9) مليون برميل يومياً، تليها الصين (3.7 مليوناً)، ثم ألمانيا (2.3 مليوناً)، فكوريا الجنوبية (2.2 مليوناً)، وفرنسا والهند (1.9 مليوناً) لكل منهما .

جدول رقم (14)

الطلب على النفط 2008 - 2006

الطلب: مليون برميل يومياً

الدول	2006		2007		2008 ⁽³⁾	
	الطلب	النمو	الطلب	النمو	الطلب	النمو ⁽⁴⁾
المتقدمة ⁽¹⁾	49.56	0.5 -	49.13	0.9 -	46.48	4.8 -
منها الولايات المتحدة	20.69	0.5 -	20.68	0.1 -	18.84	9.1 -
النامية ⁽²⁾	35.42	3.6	36.77	3.8	38.25	3.9
منها الصين	7.24	8.1	7.57	4.6	8.05	6.8
العالم	84.98	1.3	85.90	1.1	84.73	1.1-

- (1) وهي دول «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (OECD) .
 - (2) بما فيها دول الاتحاد السوفياتي سابقاً .
 - (3) كما في الربع الثالث من العام
 - (4) على أساس سنوي (الربع الثالث 2008 مقارنة بالربع الثالث 2007)
- أعد هذا الجدول واحتسبت نسبة استناداً إلى إحصاءات إدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية والمنشورة في شهر مارس 2009 على موقعها الإلكتروني: www.eia.doe.gov

هذا، وإضافة إلى اتجاهات النمو الاقتصادي العالمي، هناك أيضاً بعض العوامل الأخرى التي أثرت بدورها على طلب النفط في الأسواق العالمية أهمها إقدام عدد من الدول المستهلكة، لاسيما الصناعية، على تطوير المصادر البديلة للطاقة وعلى الأخص التوسع مؤخراً في استخراج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية، وترشيد استهلاك الطاقة....

ثالثاً- إمدادات النفط العالمية:

تمثل إمدادات النفط العالمية جانب «العرض» في آليات السوق، كما أنها تمثل أيضاً الإنتاج العالمي للنفط بوجه عام . وقد حافظت هذه الإمدادات على مستواها المرتفع نسبياً خلال الأعوام الأخيرة بما فيها عام 2008 الذي بدأ فيه الطلب على النفط يميل إلى الانخفاض لاسيما في الدول الصناعية المتقدمة كما ذكر آنفاً . ومع أن إجمالي الإمدادات النفطية العالمية عام 2007، والبالغة (84.43) مليون برميل يومياً في المتوسط، قد انخفضت قليلاً بما لا يتجاوز (110) ألف برميل يومياً أو 0.1 %، إلا أنها سرعان ما استأنفت ارتفاعها خلال عام 2008 إلى ما متوسطه (85.47) مليون برميل يومياً، وهو مستوى يزيد عن المستوى المقابل لعام 2007 بأكثر من 1.2 % . ويذكر أن نقص الإمدادات خلال عام 2007 كان قد نتج بأكمله عن تراجع إنتاج الدول المتقدمة بما يعادل - 0.6 % . أمّا ارتفاع الإمدادات خلال

جدول رقم (15)
إمدادات النفط⁽¹⁾ العالمية
2008 – 2006
الإنتاج: مليون برميل يومياً
النمو: % سنوياً

2008		2007		2006		الدول
النمو	الإنتاج	النمو	الإنتاج	النمو	الإنتاج	
2.4 -	20.93	0.6 -	21.46	1.3 -	21.59	المتقدمة ⁽²⁾ ومنها:
0.5	8.50	1.6	8.46	0.1	8.33	الولايات المتحدة
1.8	64.10	-	62.97	0.4	62.95	النامية ⁽³⁾ ومنها:
3.8	36.76	1.1 -	35.43	0.7 -	35.84	أوبك
0.6 -	12.52	3.7	12.60	3.3	12.15	الاتحاد السوفياتي سابقاً
1.2	85.47	0.1 -	84.43	-	84.54	الإجمالي العالمي

(1) ويشمل النفط الخام، سوائل الغاز، سوائل أخرى...

(2) وهي دول "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD).

(3) بما فيها دول الاتحاد السوفياتي سابقاً.

أعد هذا الجدول واحتسبت نسبة استناداً إلى إحصاءات إدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية والمنشورة في شهر مارس 2009 على موقعها الإلكتروني المشار إليه آنفاً.

ويذكر أن الولايات المتحدة هي أكبر الدول المستهلكة للنفط في العالم بما يعادل نحو (20.7) مليون برميل يومياً عام 2007، تليها الصين (7.6 مليوناً) ثم اليابان (5 ملايين). وتستهلك الدول الثلاث، التي تصدر أكبر ثلاث اقتصادات في العالم، ثلث (33.3%) الإمدادات النفطية العالمية بما فيها الإنتاج المحلي لهذه الدول البالغ (12.5) مليون برميل يومياً. أمّا المركز الرابع على قائمة الدول المستهلكة للنفط، فهو من نصيب روسيا التي استهلكت عام 2007 قرابة (2.9) مليون برميل يومياً، تلتها الهند (2.7 مليوناً)، ثم ألمانيا (2.5 مليوناً)، فنكندا والبرازيل والسعودية (2.3 مليوناً لكل منها) وكوريا الجنوبية (2.2 مليوناً).

هذا، وقد حافظت المملكة العربية السعودية عام 2007 على مركزها كأكبر دولة منتجة ومصدرة للنفط في العالم، حيث ناهز إنتاجها (10.3) مليون برميل يومياً وتجاوزت

صادراتها (7.9) مليوناً. كما احتفظت روسيا بموقعها الثاني في كل من الإنتاج الذي قارب (9.9) مليون برميل يومياً والصادرات التي تجاوزت (7) ملايين. أمّا المراكز التالية على قائمة الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للنفط، فهي موزعة على دول أخرى مختلفة من حيث الإنتاج والتصدير. فعلى صعيد الإنتاج، ما تزال الولايات المتحدة تحتل المركز الثالث بما يعادل نحو (8.5) مليون برميل يومياً، تليها إيران في المركز الرابع (4 ملايين برميل)، ثم الصين (3.9 مليوناً)، فالمكسيك (3.5 مليوناً)، وكندا (3.4 مليوناً)، مع احتفاظ كل من الإمارات في المركز الثامن وبما يعادل نحو (3) ملايين برميل يومياً وفنزويلا بالمركز التاسع (2.7 مليوناً). وانضمت الكويت عام 2007 إلى قائمة أكبر عشر دول منتجة مع أن إنتاجها بقي بحدود (2.6) مليون برميل يومياً لتتشارك مع النروج في المركز العاشر وبذات المستوى من الإنتاج (2.6) مليون برميل يومياً).

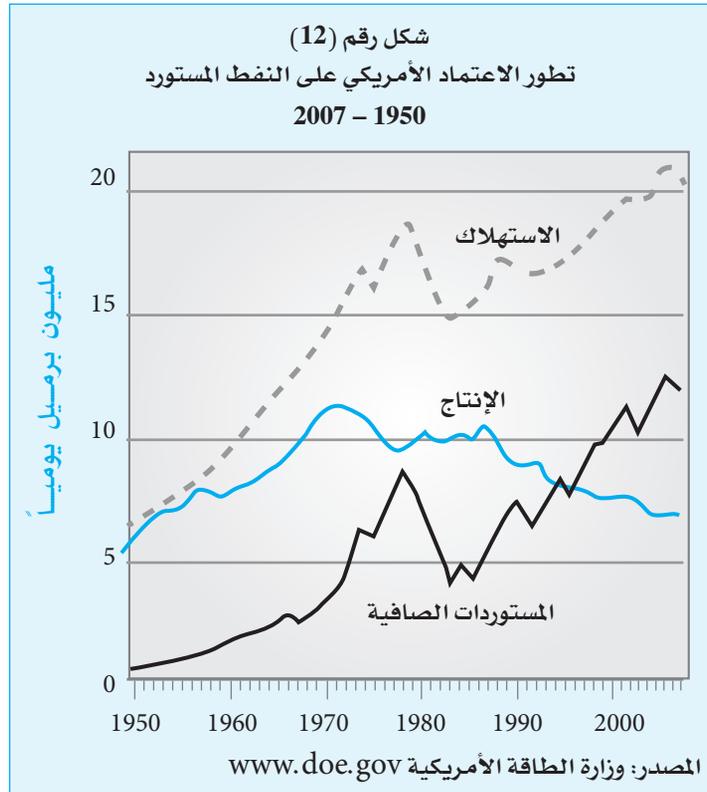
أمّا على صعيد التصدير، فقد تقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة من المركز الخامس عام 2006 إلى المركز

الثالث عام 2007 مع محافظتها على مستوى تصديرها بواقع نحو (2.6) مليون برميل يومياً لتحل بذلك محل النروج التي تراجعت إلى المركز الرابع بما يعادل (2.3) مليون برميل، وهو المركز الذي بقيت إيران تشاركها فيه والذي أصبحت الكويت تشاركها فيه أيضاً عام 2007 متقدمة إليه من المركز السابع الذي كانت تحتله في العام السابق. وبعد هذه الدول الثلاث التي اشتركت جميعها في المركز الرابع، جاء دور نيجيريا في المركز السابع حيث بلغت صادراتها (2) مليون برميل يومياً، تبعثها في المركز الثامن كل من فنزويلا والجزائر (1.9 مليوناً لكل منهما). وانضمت ليبيا عام 2007 إلى هذه القائمة بعد ازدياد صادراتها إلى (1.6) مليون برميل يومياً (من 1.5 مليوناً في العام السابق) لتحل بذلك محل المكسيك التي خرجت من القائمة بعد انخفاض صادراتها إلى (1.5) مليوناً (من 1.7 مليوناً عام 2006).

وتجدر الإشارة إلى أن قائمة أكبر عشر دول منتجة للنفط تتضمن دولتين مستوردتين صافيتين للنفط هما الولايات المتحدة والصين. كما تضم اثنتين من الدول الرئيسية المنتجة للنفط، هما كندا والمكسيك، ولكنهما لا

الاقتصاد العالمي

تظهران على قائمة أكبر (10) دول مصدرة صافية وإن كانت صادراتهما ما تزال كبيرة نسبياً (1.1 - 1.5 مليون برميل يومياً). أما الدول الأخرى فإنها تدخل جميعاً في عداد أكبر (10) دول منتجة ومصدرة صافية للنفط في آن معاً وهي السعودية، روسيا، إيران، الإمارات، فنزويلا، الكويت والنرويج. من ناحية أخرى، هناك ثلاث دول رئيسية مصدرة للنفط لا تظهر على قائمة أكبر (10) دولة منتجة وهي نيجيريا، الجزائر وليبيا، وإن كان إنتاجها ما يزال يعتبر كبيراً نسبياً حيث أنه تراوح عام 2007 بين (1.8) مليون برميل (لليبيا) و(2.4) مليوناً (لنيجيريا). هذا، وتتتمي خمس من الدول الرئيسية المنتجة للنفط إلى عضوية منظمة الأوبك وهي السعودية، إيران، الإمارات، فنزويلا والكويت. من ناحية أخرى، هناك اثنتان فقط من الدول الرئيسية المصدرة للنفط ليستا عضوين في الأوبك هما روسيا والنرويج.



جدول رقم (16)
أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط⁽¹⁾
(مليون برميل يومياً)
2007

أهم الدول المصدرة			أهم الدول المنتجة		
صافي الصادرات ⁽²⁾	المرتبة	الدول	الإنتاج	المرتبة	الدول
7.9	1	السعودية	10.3	1	السعودية
7.2	2	روسيا	9.9	2	روسيا
2.6	3	الإمارات	8.5	3	الولايات المتحدة
2.3	4	النرويج	4.0	4	إيران
2.3	4	إيران	3.9	5	الصين
2.3	4	الكويت	3.5	6	المكسيك
2.0	7	نيجيريا	3.4	7	كندا
1.9	8	فنزويلا	2.9	8	الإمارات
1.9	8	الجزائر	2.7	9	فنزويلا
1.6	10	ليبيا	2.6	10	الكويت
			2.6	10	النرويج

(1) يشمل النفط الخام، سوائل الغاز، سوائل أخرى...
(2) أرقام أولية لمعظم الدول (باستثناء النرويج).
أعد هذا الجدول واستخلصت أرقامه استناداً إلى إحصاءات إدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية المنشورة في شهر أغسطس 2008 على موقعها الإلكتروني المشار إليه آنفاً.

الفصل الثالث

الاستثمارات الأجنبية المباشرة

الاستثمارات الأجنبية المباشرة العابرة للحدود الجغرافية في العالم قد انخفض عام 2008 بنسبة 21% ليلعب (1.44) تريليون، وهو المستوى الذي كان عليه عام 2004. ومن المتوقع حدوث مزيد من الانخفاض خلال عام 2009. ويعزى هذا الانخفاض إلى عدة عوامل أهمها ضعف قدرة الشركات على الاستثمار بسبب تقلص أرباحها الذاتية من جهة وندرة التمويل الخارجي مع ارتفاع تكلفته من جهة أخرى، فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية العامة غير المشجعة على الاستثمار في ظل الركود الاقتصادي السائد في الدول المتقدمة على وجه الخصوص، مما كان له أثره السلبي أيضاً على عمليات الدمج والاستحواذ (M&As) التي تشكل الجانب الأكبر من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (82% عام 2008 مقابل 89% عام 2007). ووفقاً لتقديرات منظمة الانكتاد، فإن مجموع قيمة عمليات الدمج والاستحواذ انخفض من نحو 1.64 تريليون عام 2007 إلى 1.18 تريليوناً عام 2008، أي بنسبة 28%.

ولنلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى

تسعى مختلف دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظراً لما يمكن أن تلعبه من دور داعم لجهود التنمية في اقتصادات هذه الدول بغض النظر عن مراحل التطور التي اجتازتها ومستويات التقدم التي وصلت إليها، وذلك من خلال توليد الوظائف، وتحسين الإنتاجية، وزيادة الصادرات، إضافة إلى نقل التكنولوجيا والمعرفة بوجه عام.

ويبدو أن حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المتقدمة والنامية عموماً بقيت حتى نهاية عام 2007 أقل تعرضاً للآثار الانتشارية لأزمة الرهن العقاري وتداعياتها على الأسواق المالية العالمية بوجه خاص والاقتصاد العالمي بوجه عام، وذلك بالمقارنة مع ما حدث في معظم القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى كما تبين في سياقات أخرى من هذا التقرير.

وحتى نهاية عام 2007، بدت حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية أقل تعرضاً من غيرها للآثار الانتشارية للأزمة المالية العالمية التي كانت قد انطلقت من الولايات المتحدة في وقت سابق من العام مع انفجار "فقاعة الإسكان". إلا أنها ما لبثت أن تعرضت لاحقاً لأزمة كبيرة مع تفاقم الأزمة المالية ومضاعفاتها الخطيرة التي طالت مختلف اقتصادات العالم. ويبدو أن عام 2008 سيضع نهاية للمرحلة المزدهرة التي شهدتها هذه الحركة على الصعيد العالمي منذ عام 2004 لتسجل مستوى تاريخياً غير مسبوق تجاوز (1.83) تريليون دولار في عام 2007.

ويستفاد من البيانات الأولية⁽²⁷⁾ المنشورة مؤخراً من قبل منظمة "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" (انكتاد)، أن إجمالي تدفقات

جدول رقم (17)

التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة إلى مجموعات الدول الرئيسية في العالم 2008 - 2006

الدول	القيمة مليار دولار			التغير %
	2008	2007	2006	
المتقدمة	840.1	1247.6	857.5	32.7 - 45.5
النامية	517.7	499.7	379.1	3.6 31.8
المتحولة *	91.3	85.9	69.3	6.35 23.9
الإجمالي	1449.1	1833.3	1305.9	21.0 - 40.4

* تشمل دول جنوب شرق أوروبا وكومنولث الدول المستقلة (دول الاتحاد السوفياتي سابقاً غير المنضمة للاتحاد الأوروبي). أعد هذا الجدول استناداً إلى البيانات المنشورة من قبل منظمة الانكتاد المنشورة على موقعها الإلكتروني: www.unctad.org

الاقتصاد العالمي

من مجموع الدول المتقدمة أو 7.9 % من الإجمالي العالمي)، لتحل بذلك محل بريطانيا التي تراجعت إلى المركز الثالث بما قيمته (109.4) مليار دولار (13 % أو 7.5 %). وفي حين تقلصت حصة كل من الدول الثلاث الأولى عام 2008 بنسب تراوحت بين - 5.5 % للولايات المتحدة و- 51.1 % لبريطانيا، زادت حصة إسبانيا بنسبة 7.3 % لتبلغ 57.3 % ولتحل في المركز الرابع محل هولندا التي تراجعت إلى المركز السادس بعد أن انخفضت حصتها بنسبة - 70.4 % لتصل إلى (29.5) مليار دولار. وأحرزت السويد أكبر المكاسب حينما زادت حصتها عام 2008 بنسبة 74.3 % لتصل إلى (36.5) مليار دولار. وبذلك تكون السويد قد تقدمت من المركز الثاني عشر عام 2007 إلى المركز الخامس عام 2008. أما ألمانيا، التي انخفضت حصتها بنسبة - 48.9 %، فقد تراجعت من المركز السادس إلى السابع بما قيمته (26) مليار دولار لتحل محل بلجيكا التي تراجعت بدورها إلى المركز التاسع بعد انخفاض حصتها بنسبة 58 % . ومع أن حصة اليابان انخفضت بنسبة - 22.6 %، إلا أنها تقدمت في عام 2008 إلى المركز الثامن بعد أن كانت تحتل المركز الحادي عشر في العام السابق. ولوحظ أن حصة كل من إيرلندا وفنلندا خلال عام 2008 كانت بالسالب متراوحة بين (- 6.1) و (- 6.3) مليار دولار بعد أن تعرضت لكلاهما لانخفاض تراوح بين - 120 % و - 174 %.

وفي مجموعة الدول النامية، تمكنت الصين من تعزيز موقعها على رأس القائمة بعد ارتفاع حصتها عام 2008 بنسبة 10.6 % لتصل إلى (92.4) مليار دولار أي ما يعادل نحو 17.9 % من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول النامية أو نحو 6.4 % من الإجمالي العالمي. وبذلك تكون الصين قد تقدمت من المرتبة الخامسة عام 2007 إلى الرابعة عام 2008 على القائمة العالمية لتحل محل هولندا. وبإضافة حصة هونغ كونغ - التابعة للصين سياسياً وإن ظلت تصنف مستقلة عنها اقتصادياً - ترتفع حصتها معاً إلى زهاء (153.1) مليار دولار، أي ما يعادل نحو 29.6 % من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتلقاها الدول النامية أو 10.6 % من الإجمالي العالمي. وعلى هذا الأساس، تصبح الصين (مع هونغ كونغ)

مجموعة الدول المتقدمة - حسب تصنيف منظمة الانكباد - كانت الخاسر الأكبر خلال عام 2008، في حين واصلت حصة كل من مجموعتي الدول النامية والدول المتحولة (جنوب شرق أوروبا وكومنولث الدول المستقلة) ارتفاعها ولكن بمعدل أبداً مقارنة بالسنة السابقة. فقد انخفض إجمالي قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مجموعة الدول المتقدمة من (1247.6) مليار دولار عام 2007 إلى (840.1) ملياراً عام 2008، أي بنسبة - 32.7 %، وذلك بعد أن حققت زيادة ناهزت 45.5 % في العام السابق. وفي هذه الأثناء، ارتفعت حصة مجموعة الدول النامية من (499.7) مليار دولار إلى (517.7) ملياراً، أي بنسبة 3.6 % مقابل 31.8 % في العام السابق (2007)، كما ارتفعت حصة مجموعة الدول المتحولة من (85.9) مليار دولار إلى (91.3) ملياراً، أي بنسبة 6.3 % مقابل 23.9 %.

هذا، وفي حين حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على موقعها كأكبر دولة مستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، شهد عام 2008 بعض التطورات الملحوظة في حركة التدفقات الواردة إلى عدد من دول العالم في المجموعات الثلاث.

ففي مجموعة الدول المتقدمة، تمكنت الولايات المتحدة خلال العام المذكور من اجتذاب نحو (220) مليار دولار، أي ما يعادل أكثر من ربع (26.2 % مقابل 18.6 % في العام السابق) مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المجموعة أو 15.2 % (مقابل 12.7 %) من الإجمالي العالمي، وذلك رغم الصعوبات التي واجهها الاقتصاد الأمريكي بوجه عام والقطاع المالي بوجه خاص كما سبق تبيانه. ويبدو أن استمرار ضعف الدولار خلال معظم أشهر سنة 2008، فضلاً عن ميزته في دعم الصادرات وتقليص العجز في الميزان التجاري، كان له ميزة نسبية أخرى في التخفيف من حدة ضعف تدفق الاستثمارات إلى الولايات المتحدة مقارنة بالدول المتقدمة الأخرى. من ناحية أخرى، تقدمت فرنسا من المركز الثالث عام 2007 إلى المركز الثاني عام 2008 لتبلغ حصتها (114.3) مليار دولار (13.6 %

جدول رقم (18)
أكبر عشر دول مضيفة
للاستثمارات الأجنبية المباشرة
2008

الدول	القيمة مليار دولار	نسبتها للإجمالي %	التغير عن 2007 %
الولايات المتحدة	220.0	15.2	- 5.5
فرنسا	114.3	7.9	- 27.6
بريطانيا	109.4	7.5	- 51.1
الصين	92.4	6.4	10.6
روسيا	61.7	4.3	17.6
هونغ كونغ	60.7	4.2	1.3
اسبانيا	57.3	4.0	7.3
البرازيل	41.7	2.9	20.6
الهند	36.7	2.5	59.9
السويد	36.5	2.5	74.3
الإجمالي	1449.1	100.0	- 21.0

أعد هذا الجدول واحتسبت نسبة استناداً إلى البيانات المستخلصة من إحصاءات الانكثاد المنشورة على موقعها الإلكتروني المشار إليه آنفاً.

(السابعة) والسويد (العاشرة). كما تضم أربعاً من مجموعة الدول النامية هي الصين (وهي الرابعة على القائمة العالمية)، وهونغ كونغ (السادسة)، والبرازيل (الثامنة) والهند (التاسعة) - أنظر الجدول رقم (18).

وفي المحصلة النهائية لعام 2008، فإنه يمكن القول أن مجموعة الدول المتقدمة ظلت تستحوذ على الجانب الأكبر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. إلا أن حصتها من إجمالي التدفقات العالمية انخفضت بصورة ملحوظة من قرابة 68 % عام 2007 إلى 58 % عام 2008. من ناحية أخرى، ارتفعت حصة مجموعة الدول النامية من 27.3 % إلى 35.7 %. كما ارتفعت حصة مجموعة الدول المتحولة من 4.7 % إلى 6.3 % (انظر الشكل رقم 13).

ولاشك أن التطورات التي شهدتها العالم في العامين

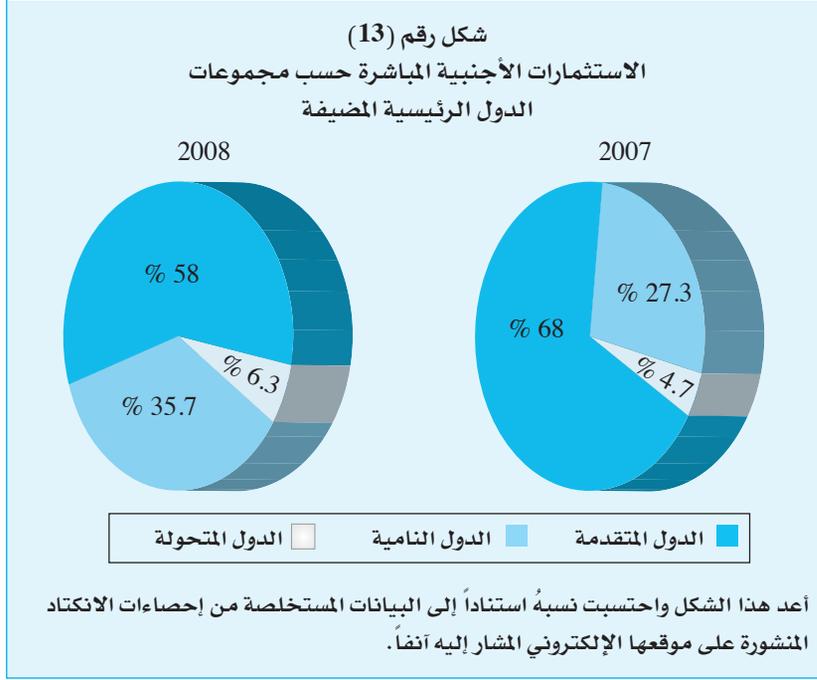
ثاني أكبر بلد مستقطب لهذه الاستثمارات في العالم بعد الولايات المتحدة. واحتفظت البرازيل بالمركز الثالث (بعد الصين وهونغ كونغ) على قائمة الدول النامية، مع ارتفاع حصتها بنسبة 20.6 % لتبلغ في عام 2008 حوالي (41.7) مليار دولار. وحقت الهند خلال العام المذكور قفزة كبيرة في حصتها بواقع 59.9 % لتبلغ (36.7) مليار دولار. وبذلك تقدمت الهند من المركز السادس عام 2007 إلى الرابع عام 2008 لتحل محل المكسيك التي تراجعت إلى المركز الخامس مع انخفاض حصتها إلى (20.7) مليار دولار أو بنسبة - 16 % عما كانت عليه في العام السابق. وحلت تشيلي في المركز السادس مع ارتفاع حصتها بنسبة 23.2 % لتبلغ (17.8) مليار دولار، تبعثها تركيا التي احتفظت بالمركز السابع رغم انخفاض حصتها بنسبة - 25.5 % لتبلغ (16.6) ملياراً. ولو حظ أن ماليزيا حققت زيادة كبيرة في حصتها ناهزت 53.4 % لتصل في عام 2008 إلى (12.9) مليار دولار، متقدمة إلى المركز الثامن بعد أن كانت تحتل المركز الثاني عشر في العام السابق. من ناحية أخرى، لوحظ انخفاض حصة سنغافورة بنسبة كبيرة ناهزت - 57.2 % لتبلغ (10.3) مليار دولار، متراجعة إلى المركز الحادي عشر بعد أن كانت تحتل المركز الخامس.

وضمن مجموعة الدول المتحولة - التي تضم دول الاتحاد السوفياتي سابقاً غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي والتي تصنفها منظمة الانكثاد كمجموعة ثالثة منفصلة عن مجموعتي الدول المتقدمة والنامية - ما تزال روسيا هي الدولة الأولى دون منازع سواء من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إليها والبالغة (61.7) أو أكثر من ثلثي إجمالي حصة المجموعة ككل، أو من حيث معدل النمو الذي ناهز 17.6 % عام 2008 في روسيا مقابل 6.2 % لإجمالي المجموعة. ويذكر أن روسيا تنتمي إلى قائمة أكبر عشر دول مضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث جاء ترتيبها عام 2008 على الصعيد العالمي في المرتبة الخامسة بعد أن كانت تحتل المرتبة الثامنة في العام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن هذه القائمة تضم، إضافة إلى روسيا، خمساً من مجموعة الدول المتقدمة هي الولايات المتحدة الأمريكية (الأولى)، وفرنسا (الثانية)، وبريطانيا (الثالثة)، وإسبانيا

الاقتصاد العالمي

استمرار الأوضاع الاقتصادية والمالية غير المواتية في الأمد القصير على الأقل إلى حدوث مزيد من الضعف في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام 2009. وإذا كان الضعف في حركة هذه الاستثمارات خلال عام 2008 قد برز بصورة خاصة في الدول المتقدمة باعتبار أن الأزمة المالية العالمية قد انطلقت منها، فإن مثل هذا الضعف سيصبح أكثر انتشاراً وبرزاً على النطاق العالمي. ومن شأن ذلك أن يؤكد الحاجة إلى توخي الحذر في تحديد الاتجاهات المستقبلية لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية... ومع ذلك،

فإنه رغم التوقعات الاقتصادية غير المشجعة لعام 2009 مع تردد الدول والشركات بل وحتى الأفراد في المجازفة بالدخول في مشاريع استثمارية عبر الحدود الجغرافية، إلا أنه قد تتوفر في الأمد المتوسط بعض الفرص المواتية لتنشيط حركة الاستثمارات العالمية. ومن العوامل المساعدة على توفير مثل هذه الفرص انخفاض أسعار الأصول ما يجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين إذا ما نجحت الجهود الحكومية المبذولة في مختلف دول العالم لمعالجة الأزمة المالية العالمية الجارية.



الأخيرين، بما تنطوي عليه من المخاطر للاقتصاد العالمي بوجه عام وللأسواق المالية بوجه خاص، كانت لها تداعياتها على انسياب حركة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة من وإلى الدول المتقدمة التي كانت أسرع وأكثر تأثراً بالتطورات المشار إليها. وكما توقعته منظمة الانكساد في أوائل العام الماضي (يناير 2008)⁽²⁸⁾، فإن ازدياد احتمالات حدوث ركود اقتصادي في الولايات المتحدة (وغيرها من الدول كما حدث فيما بعد) وما يمكن أن يتمخض عنه من مضاعفات على نطاق عالمي، قد يؤدي إلى زيادة الشعور بالتردد وأخذ الحيطة والحذر من قبل المستثمرين. ومن المؤكد أن يؤدي

الفصل الرابع

أسواق الأسهم العالمية

جانبي المحيط الأطلسي. ففي حين تمكنت الأسواق الناشئة خلال الربع المذكور من تحقيق نتائج إيجابية بواقع 5.3% في المتوسط، جاءت النتائج المقابلة في الأسواق المتطورة سلبية حيث انخفض متوسط العائد بنسبة - 2.5%.

إلا أن عدوى الأداء السلبية ما لبثت أن بدأت بالانتشار في أوقات لاحقة من عام 2008 لتشمل مختلف أسواق الأسهم في العالم بما فيها الأسواق الناشئة. بل إن المحصلة النهائية الصافية لهذا العام أسفرت عن تكبد الأسواق الناشئة خسائر تفوق نسبياً الخسائر المقابلة في الأسواق المتطورة عموماً. إذ بينما انخفض معدل العائد للأسواق المتطورة بنسبة - 42.7% في المتوسط، وصل الانخفاض المقابل في الأسواق الناشئة إلى - 54.7%. ولعل في ذلك دليلاً على مدى ارتباط هذه الأسواق ببعضها البعض وحساسيتها لما يجرى من أحداث وتطورات على الصعيد العالمي، وخصوصاً في أوقات الأزمات الكبيرة العابرة للحدود الجغرافية على غرار الأزمة المالية الأخيرة، مع الأخذ بعين الاعتبار الفجوة الزمنية التي غالباً ما تستغرقها الآثار الانتشارية لفترات تعكس مدى اندماج وارتباط الأسواق مع بعضها البعض، فضلاً عن مدى قدرة كل منها على استيعاب الأزمة..

هذا، وقد عمّت الخسائر خلال عام 2008 جميع الأسواق التي يشتمل عليها مؤشر ستاندرد أند بورز وعددها (45) سوقاً، (24) منها مصنفة كأسواق متطورة والباقي (21) كأسواق ناشئة.

1 - الأسواق المتطورة:

تفاوت انخفاض المؤشر العام للشركات المدرجة في الأسواق المتطورة خلال عام 2008 بين - 29.2% (في اليابان) و - 69.9% (في أيرلندا). وتجاوز الانخفاض - 60% في أسواق ست دول تضم - إضافة إلى أيرلندا - "لوكسمبرغ (- 64.3%)، النمسا (- 65.3%)، بلجيكا

لم يكن التوضع في أسواق الأسهم العالمية عام 2007 في أحسن حالاته، وذلك في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية غير المشجعة بصورة عامة وأجواء عدم الاستقرار السائدة في الأسواق المالية العالمية بصورة خاصة في أعقاب انفجار "فقاعة الإسكان" في شهر أغسطس من العام المذكور التي ما لبثت أن تحولت إلى أزمة مالية عالمية كما تكررت الإشارة إليه مراراً في هذا التقرير. وقد تبدى ذلك على نحو بارز في الأسواق المتطورة للدول المتقدمة حيث أدى تباطؤ النمو الاقتصادي واهتزاز الثقة بالعديد من المؤسسات المالية والمصرفية في تلك الدول إلى التأثير سلباً على مجريات الأمور في تلك الأسواق.

وفي عام 2008 وما تلاه، زاد التوضع سوءاً مع تفاقم الأزمة المالية وانتشار آثارها السلبية التي لم تعد مقتصرة فقط على الأسواق المتطورة وإنما امتدت وتشعبت لتشمل أيضاً الأسواق الناشئة. و نعرض فيما يلي للأداء العام لأسواق الأسهم العالمية المتطورة والناشئة، إضافة إلى أداء القطاعات الرئيسية لغالبية الشركات المدرجة فيها والمشمولة في مؤشر ستاندرد أند بورز العالمي⁽²⁹⁾، مركزين بصورة إجمالية على ما حدث خلال عام 2008.

أولاً- الأداء العام:

في المحصلة النهائية الصافية للعام 2007، بقي أداء الأسواق الناشئة متفوقاً بدرجة ملحوظة على أداء الأسواق المتطورة من حيث متوسط العائد لكل منهما. ووفقاً لمؤشر ستاندرد أند بورز، فإن معدل العائد الإجمالي (مقوماً بالدولار الأمريكي) خلال العام المذكور ناهز 42% كمتوسط للأسواق الناشئة مقابل 9.4% للأسواق المتطورة⁽³⁰⁾. وقد تجلى هذا التباين في الأداء بشكل خاص خلال الربع الأخير من العام الذي يمثل المرحلة الأولى من الأزمة المالية العالمية التي انطلقت في البداية من الدول المتقدمة الواقعة على

الاقتصاد العالمي

(- 62.5 %) والهند (- 64.5 %). كما تجاوز الانخفاض 50 % في أسواق سبع دول هي تايلند (- 50.7 %)، الصين (- 53.2 %)، الفلبين (- 55.5 %)، مصر (- 55.9 %)، الأرجنتين (- 56.2 %)، البرازيل (- 57.3 %) وبولنده (- 58.8 %). وتراوح الانخفاض بين - 41.1 % (في تشيلي) و - 48.9 % (في تايوان) في الأسواق الناشئة لسبع دول أخرى هي - إضافة إلى تشيلي وتايوان - جنوب إفريقيا (- 42.4 %)، البيرو (- 42.7 %)، ماليزيا (- 44.7 %)، المكسيك (- 45.2 %) وتشيكيا (- 46.9 %). ولوحظ أن سوق الأسهم المغربي شهد أقل انخفاض ضمن الأسواق الناشئة والمتطورة المشمولة في مؤشر ستاندرد أند بورز العالمي لعام 2008.

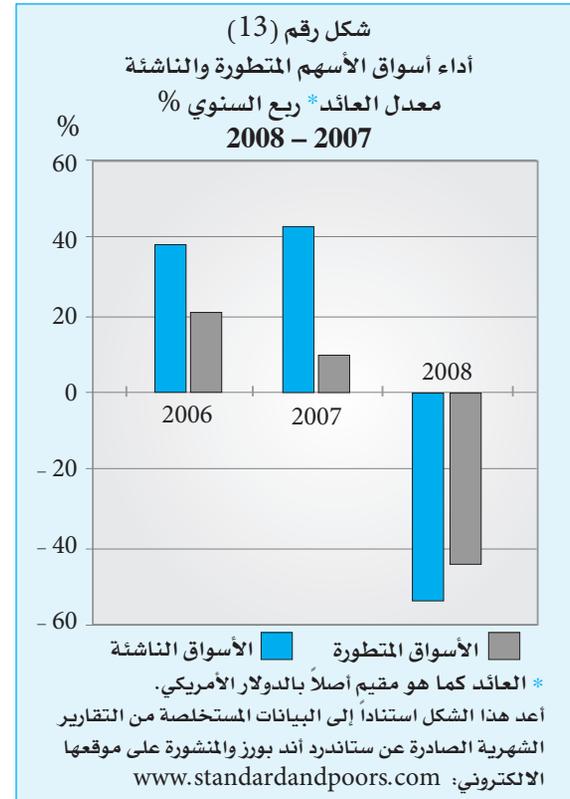
ثانياً- أداء القطاعات:

شهد عاما 2007 و 2008 تبايناً واضحاً في الأداء من حيث التوزيع القطاعي لأنشطة الشركات المشمولة في مؤشر ستاندرد أند بورز. ففي حين شهدت ثمانية من أصل القطاعات العشرة الرئيسية، كما يصنفها المؤشر، ارتفاعاً في متوسط معدل العائد خلال عام 2007، منيت جميع القطاعات بخسارة كبيرة خلال عام 2008. وكما هو متوقع، فإن القطاع المالي كان أكثر القطاعات تخيباً للأمال، حيث واصل معدل العائد السالب تدهوره من - 6.6 % عام 2007 إلى - 53.8 % في المتوسط معلناً بذلك عن أسوأ النتائج في كلا العامين. ويعزى الأداء الأضعف في هذا القطاع إلى الضغوط الكبيرة التي تعرض لها في أعقاب أزمة الرهن العقاري في شهر أغسطس 2007 وما أحدثته من ارتدادات وتداعيات خطيرة على القطاع المالي، وبالأخص على الشركات المصرفية النشطة في عمليات الرهن العقاري سواء بشكل مباشر من خلال تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لتمويل هذا النشاط، أو بشكل غير مباشر من خلال ارتباطها بعمليات "التوريق" التي كانت تتم بموجبها إعادة هيكلة القروض وتوضيبيها في مستندات وأوراق قابلة للتداول في الأسواق المالية العالمية داخل الولايات المتحدة وخارجها. ويذكر أن القطاع المالي، حسبما هو مصنف من

(- 65.6 %)، النرويج (- 66.1 %) واليونان (- 66.5 %). كما تجاوز الانخفاض 50 % في أسواق (12) دولة هي هولنده (- 50.4 %)، بريطانيا (- 50.9 %)، الدنمارك (- 51 %)، نيوزيلنده (- 52.5 %)، إيطاليا (- 52.6 %)، سنغافوره (- 52.9 %)، السويد (- 53.2 %)، البرتغال (- 53.5 %)، هونغ كونغ (- 53.9 %)، استراليا (- 54.1 %) كوريا الجنوبية (- 55.9 %) وفنلنده (- 56.8 %). وتراوح الانخفاض بين - 29.2 % (في اليابان) و - 49 % (في كندا) في الأسواق المتطورة للدول السبع الباقية وهي - إضافة إلى اليابان وكندا - سويسره (- 30.6 %)، اسبانيا (- 42.8 %)، فرنسا (- 44.7 %) وألمانيا (- 47.6 %).

2 - الأسواق الناشئة:

أما فيما يتعلق بالأسواق الناشئة، فقد تفاوت الانخفاض في المؤشر العام للشركات المدرجة فيما بين - 15.8 % (في المغرب) و - 73.7 % (في روسيا). وتجاوز الانخفاض 60 % في أسواق خمس دول هي - إضافة إلى روسيا - اندونيسيا (- 62.3 %)، تركيا (- 62.5 %)، هنغاريا -



جدول رقم (19)
أداء القطاعات الرئيسية
2008 – 2007

العائد * %		القطاع
2008	2007	
53.8 -	6.6 -	المالي
52.9 -	32.7	المعادن والمواد الأساسية
46.5 -	17.7	الصناعي
45.7 -	12.3	تكنولوجيا المعلومات
45.2 -	2.8 -	السلع الاستهلاكية غير الضرورية
44.5 -	30.0	الطاقة
39.2 -	25.0	خدمات الاتصالات
33.0 -	21.8	المرافق
26.3 -	18.4	السلع الاستهلاكية الأساسية
24.4 -	5.4	الرعاية الصحية

* مقيماً بالدولار الأمريكي.

تم ترتيب القطاعات تصاعدياً حسب درجة انخفاض العائد خلال عام 2008.

أعد هذا الجدول استناداً إلى البيانات المستخلصة من التقارير الشهرية الصادرة عن ستاندرد أند بورز والمنشورة على موقعها الإلكتروني المشار إليه آنفاً.

قبل ستاندرد أند بورز ضمن إطار أسواق الأسهم العالمية، يضم شركات العقار إضافة إلى المصارف وشركات التأمين.

وإضافة إلى القطاع المالي، تجاوز العائد السالب - 44 % خلال عام 2008 في خمسة قطاعات أخرى هي المعادن والمواد الأساسية (-52.9% مقابل عائد إيجابي بواقع 32.7 % في العام السابق)، والقطاع الصناعي (-46.5 % مقابل 17.7 %)، وتكنولوجيا المعلومات (-45.7 % مقابل 12.3 %) والسلع الاستهلاكية غير الضرورية (-45.2 % مقابل - 2.8 % في العام السابق). وكان القطاع الأقل تضرراً نسبياً هو قطاع شركات الرعاية الصحية الذي تراجع فيه معدل العائد إلى - 24.4 % في عام 2008 مقابل معدل إيجابي بواقع 5.4 % في العام السابق، تلاه قطاع السلع الاستهلاكية الأساسية (- 26.3 % مقابل 18.4 %)، ثم قطاع المرافق (- 33 % مقابل 21.8 %) فقط قطاع خدمات الاتصالات (- 39.2 % مقابل 25 %).



الهوامش

1. وهي البيانات المستخرجة من القاعدة الإحصائية المتاحة (كما في شهر أكتوبر 2008) على الموقع الإلكتروني للصندوق www.imf.org.
2. تشمل الدول المتقدمة، حسب تصنيف صندوق النقد الدولي، كلاً من كوريا وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة التي زادت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 3.3 % عام 1998 إلى 3.7 % عام 2008.
3. إن احتساب الناتج المحلي الإجمالي بمقياس تعادل القوة الشرائية (PPP) يأخذ بعين الاعتبار فوارق الأسعار بين الدول على أساس مجموعة واسعة النطاق من المنتجات والخدمات لإجراء مقارنات أكثر دقة بين هياكل الاقتصادات المختلفة.
4. وهو تقرير World Economic Outlook لشهر إبريل 2008 الصادر عن صندوق النقد الدولي والمنشور على موقعه الإلكتروني المشار إليه أعلاه.
5. من الناحية الفنية، يكون هناك ركود حينما يحدث معدل نمو اقتصادي سلبي خلال ربعين سنويين متتاليين، أي عندما يحدث انكماش (بالأرقام المطلقة) في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال ربعين سنويين متتاليين.
6. استخلصت جميع الأرقام الخاصة بسعر الفائدة الفدرالي والواردة في هذا السياق من البيانات الصحفية المتعاقبة والصادرة في حينها عن مجلس الاحتياطي الفدرالي والمنشورة على موقعه الإلكتروني: www.federalreserve.gov
7. وردت هذه البيانات في تقرير "مكتب الإدارة والميزانية" (Office of Management and Budget) التابع للبيت الأبيض ضمن أوراق الميزانية للسنة المالية 2009. والتقرير منشور على الموقع الإلكتروني للبيت الأبيض www.whitehouse.gov
8. ورد ذلك في تقرير لوكالة أسوشيتد برس، نقلاً عما أعلنه "البيت الأبيض"، وتم نشر التقرير بتاريخ 2008/7/29 على موقع "ياهو" الإلكتروني: <http://biz.yahoo.com>
9. أعلن عن التخفيضين في الموقع الإلكتروني لبنك اليابان: www.boj.or.jp
10. ضمت منطقة اليورو حتى نهاية عام 2007 (13) دولة هي ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، هولندا، بلجيكا، النمسا، فنلندا، اليونان، البرتغال، أيرلندا، لكسمبرغ وسلوفينيا. ومع مطلع عام 2008، انضمت إلى المجموعة دولتان هما قبرص ومالطا لتصبحا العضوين الرابع عشر والخامس عشر. وفي بداية عام 2009، انضمت سلوفاكيا لتصبح العضو السادس عشر.
11. ما لم يذكر غير ذلك، فإن البيانات الواردة في هذا السياق (منطقة اليورو) مستخلصة من الإحصاءات المتوفرة على الموقع الإلكتروني لمكتب الإحصاء الأوروبي (Eurostat): <http://epp.eurostat.ec.europa.eu>
12. استخلصت المعلومات الواردة في هذا السياق حول سعر الفائدة "الرسمي" في بريطانيا من البيانات الصحفية المتعاقبة الصادرة عن "بنك انكلترا" والمنشورة على موقعه الإلكتروني: www.bankofengland.co.uk
13. تضم هذه الاقتصادات، التي يصنفها صندوق النقد الدولي ضمن مجموعة "الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة"، كلاً من كوريا وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة. ويذكر أن اقتصادات "آسيا الصاعدة" تشمل، إضافة إلى هذه المجموعة، الصين ودول جنوب آسيا (بما فيها الهند والباكستان وبنغلاديش)، ودول آسيان الخمس (اندونيسيا وتايلند والفلبين وماليزيا وفيتنام).
14. ورد ذلك في القسم الخاص بآسيا الصاعدة من تقرير الصندوق الدولي الصادر في شهر إبريل 2008 حول: Country and Regional Perspectives والمنشور على الموقع الإلكتروني للصندوق المشار إليه آنفاً.
15. ورد ذلك في القسم الخاص بكمونولث الدول المستقلة من تقرير صندوق النقد الدولي المشار إليه أعلاه.
16. ورد ذلك في تقرير للبنك الدولي أصدره مؤخراً بعنوان: "Unleashing prosperity... in Eastern Europe and the former Soviet Union" ونشره في شهر مايو 2008 على موقعه الإلكتروني: www.worldbank.org
17. ورد ذلك في تقرير لوكالة الاسوشيتد برس تم نشره بتاريخ 2008/7/30 على موقع "ياهو" الإلكتروني المشار إليه آنفاً.





18. صافي الصادرات = مجموع الصادرات - مجموع المستوردات. وتخصم المستوردات لأنها مشمولة ضمناً داخل بنود الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي ويجب استثنائها من الناتج المحلي لأنها في الأساس ليست منتجاً محلياً وإنما تشكل جزءاً من إنتاج بلدان المنشأ.
19. وردت هذه التقديرات في بيان صحفي لمنظمة التجارة الدولية أصدرته في شهر إبريل 2008 بعنوان world trade 2007, prospects for 2008 ونشرته على موقعها الإلكتروني www.wto.org
20. وهو تقرير Global Development Finance الصادر عن البنك الدولي في شهر يونيو 2008 والمنشور على موقعه الإلكتروني المشار إليه آنفاً.
21. وردت هذه البيانات في الفصل الخامس من تقرير World Economic Outlook لشهر إبريل 2008 والمنشور على موقع الصندوق الإلكتروني المشار إليه آنفاً.
22. العقد الأجل للنفط، كغيره من عقود السلع الأجلة أو عقود المستقبل (Futures contracts) ، هو اتفاق قانوني ملزم لطرفين متعاقدين (بائع ومشتري) لبيع/ شراء كمية محددة من سلعة معينة (في هذه الحالة: النفط) بسعر محدد على أن يتم تسليم الكمية المتعاقد عليها في تاريخ محدد سلفاً يعرف بتاريخ التسليم أو تاريخ التسوية النهائي. وتعتبر بورصة نايمكس في نيويورك من أشهر الأسواق التي تتم بها العقود الأجلة للنفط.
23. وهو تقرير Oil Market Report الصادر بتاريخ 16 يناير 2008 عن "وكالة الطاقة الدولية" والمنشور على موقعها الإلكتروني www.iea.org
24. وهي نشرة IMF Survey الصادرة في شهر ديسمبر 2007 متضمنة مقالاً بعنوان "High Oil Prices.." منشور على موقعها الإلكتروني www.imf.org/imfsurvey
25. استخلصت هذه البيانات من إحصاءات إدارة المعلومات الأمريكية التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية كما هي منشورة في شهر مارس 2009 على الموقع الإلكتروني www.eia.doe.gov وما لم يذكر غير ذلك تحديداً، فإن البيانات الواردة في هذا السياق (أسواق النفط العالمية) مستخلصة من الإحصاءات المشار إليها.
26. نشرت هذه الدراسة تحت عنوان "تقلبات أسعار صرف الدولار..." في مجلة "النفط والتعاون العربي" الصادرة عن منظمة الأوبك - العدد 125 (ربيع 2008) والمنشورة على موقعها الإلكتروني www.opec.org
27. البيانات الخاصة لعام 2008 وردت على شكل "تقديرات" في بيان صحفي أصدرته منظمة "اكتاد" بتاريخ 19/1/2009 تحت عنوان Global Foreign Direct Investment Now In Decline.... 2008 ونشرته على موقعها الإلكتروني www.Unctad.org، والبيانات الأخرى مستخلصة من القاعدة الإحصائية للمنظمة ذاتها والمنشورة على الموقع ذاته.
28. وردت تلك التوقعات في البيان الصحفي الصادر بتاريخ 8/1/2008 عن منظمة الانكتاد والمنشور على موقعها الإلكتروني المشار إليه آنفاً.
29. وهو مؤشر S&P/ City Group BMI Global الذي يعتبر المؤشر الرئيسي من المؤشرات العديدة التي تعدها مؤسسة ستاندرد أند بورز. ويغطي هذا المؤشر آلاف الشركات التي لا تقل القيمة الرأسمالية السوقية لكل منها عن (100) مليون دولار والمدرجة في الأسواق المتطورة والناشئة المؤهلة (من شروط تأهلها، بين أمور أخرى، أن لا تقل القيمة السوقية الإجمالية عن مليار دولار).
30. وردت هذه البيانات في البيان الصحفي الصادر عن ستاندرد أند بورز بتاريخ 6 يناير 2009 والمنشور على موقعها الإلكتروني www.standardandpoors.com كما وردت البيانات التفصيلية الأخرى في التقارير الشهرية للمؤسسة المذكورة المنشورة تحت عنوان World by Numbers على الموقع ذاته.



الجزء الثاني
الاقتصاد العربي
هل يصمد أمام التحديات المتزايدة؟

تمهيد:

رغم أجواء الركود التي بدأت تلقي بظلالها القاتمة اعتباراً من الربع الأخير لعام 2007 على المشهد الاقتصادي العالمي لاسيما في الدول الصناعية كما سبق تبيانه، تمكنت اقتصادات المنطقة العربية عموماً من اجتياز العام المذكور وربما الجزء الأكبر من عام 2008 بأداء قوي، وذلك للمرة الخامسة على التوالي منذ عام 2003. إذ تشير البيانات المتوفرة حول مجمل الأوضاع الاقتصادية في أغلب دول المنطقة حتى عام 2007 إلى استمرار حركة النشاط الاقتصادي بوتيرة عالية معززة بقوة الدفع ذاتها التي طالما بقيت لأكثر من خمس سنوات متوالية تستمد زخمها من المكاسب النفطية المتزايدة لعدد من بلدان المنطقة. وكما أصبح معلوماً ولموسماً لدى الجميع، فإن تلك المكاسب لم تقتصر على البلدان النفطية ذاتها فقط، وإنما امتدت آثارها الإيجابية عبر الحدود الجغرافية لتشمل سائر دول المنطقة...

غير أن قصة الازدهار هذه سرعان ما تشابكت أحداثها وازدادت هموم أبطالها. فإلى جانب التحديات التاريخية إن صح التعبير، والمتمثلة بضعف البنية الإنتاجية، والقدرة التنافسية، وارتفاع معدلات البطالة...، شهد عام 2007 موجة عالية من التضخم وارتفاع الأسعار كادت تجرف كل مكتسبات السنوات الخمس الماضية. وقد استمرت هذه الموجة إلى مشارف منتصف 2008، لتتحسر إلى حد بعيد، مفسحة في المجال أمام انعكاسات الأزمة المالية العالمية وتداعياتها التي طالت - بدرجة أو أخرى - كافة الاقتصادات العربية دون استثناء.

وحتى وقت إعداد هذا التقرير لم تتوفر بيانات مقارنة يعتد بها حول هذه الاقتصادات في ظل التطورات الأخيرة السريعة. لذلك سيبقى عرضنا في هذا السياق في معظمه محصوراً زمنياً بحدود عام 2007، الأمر الذي يجعله يبدو أحياناً وكأنه مسبق بالأحداث والتطورات المستجدة، باستثناء "أسواق الأوراق المالية" (الفصل السابع) التي توفرت عنها بيانات مقارنة لعام 2008. وعلى كل حال، نستطيع القول أن "ترددات" الزلزال المالي العالمي في العالم العربي كانت أعنف وأكبر كلفة لدى الاقتصادات العربية الأكثر انفتاحاً على الأسواق العالمية. كما يجب علينا ألا ننسى أن العوامل المحلية وكفاءة الإدارة الاقتصادية تلعب دوراً كبيراً في احتواء انعكاسات الأزمة العالمية أو تضخيمها.

التقرير الاقتصادي القطري

الباب الأول

الأداء العام

الفصل الأول

الأداء الاقتصادي لمجموعات الدول العربية الرئيسية

أو مساعدات اقتصادية واجتماعية، أو من خلال السياحة والسفر، فضلاً عن تحويلات العمالة الوافدة.

ولعبت الدول الخليجية على وجه الخصوص دوراً بارزاً في هذا الجهد. وتشير البيانات المتوفرة إلى أن استثمارات هذه الدول الموجهة إلى الدول العربية الأخرى خلال الفترة 2002 - 2006 ناهزت (60) مليار دولار⁽³⁾. وفي غضون الفترة ذاتها، بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الميسرة والمقدمة من الدول الخليجية إلى باقي الدول العربية أكثر من (14.6) مليار دولار⁽⁴⁾. أمّا تحويلات العمالة، فقد تضاعفت تقريباً من (15) مليار دولار عام 2002 إلى نحو (29) ملياراً عام 2007⁽⁵⁾.

ويبدو أن الدول العربية المصدرة للنفط قد استفادت هذه المرة من تجاربها السابقة باستخلاص الدروس والعبر حول كيفية استغلال عوائدها النفطية. إذ خلافاً لما حدث أثناء الطفرة النفطية في أواسط السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي، حينما تمت إعادة تدوير الجانب الأكبر من الإيرادات النفطية إلى الدول الصناعية من خلال تسديد فاتورة الاستيراد من السلع الاستهلاكية، عمدت الدول النفطية

حافظ الأداء الاقتصادي للبلدان العربية - كما يقاس عادة بمعدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي⁽¹⁾ أو ما يعرف أيضاً بمعدل النمو الاقتصادي - على مستواه المرتفع خلال السنوات الخمس الأخيرة (2003 - 2007) متراوحاً بين 5.5% - 6.8%، وذلك بالمقارنة مع ما كان عليه الوضع في السنوات الخمس السابقة حيث لم يتجاوز متوسط النمو السنوي 3.9%. بل إن التوقعات تتبئ باجتياز عام سادس من الأداء القوي لاقتصادات المنطقة عبر عام 2008 حيث يُتوقع أن يصل معدل النمو إلى 6.3%، مواصلاً مسيرته بوتيرة متسارعة من 5.5% عام 2005 إلى 5.7% عام 2006 ثم إلى 5.8% عام 2007.

ويظهر النمو بصورة أكثر بروزاً، بطبيعة الحال، من خلال تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي⁽²⁾ الذي يتوقع أن تصل قيمته المقدرة بالأسعار الجارية عام 2008 إلى قرابة 2.4 تريليون دولار. وعلى هذا الأساس، يكون معدل النمو خلال الأعوام الأربعة الماضية قد تراوح بين 18.2% - 35.6%. وسنظل نركز في هذا السياق على رصد تطورات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة - وليس بالأسعار الجارية - لتحديد أثر التضخم)، وهو ما اصطلح عليه كأساس أكثر واقعية لقياس الأداء الاقتصادي العام كما ذكر آنفاً. وهناك من الشواهد والوقائع ما يؤكد بأن المكاسب النفطية المتزايدة خلال السنوات الأخيرة قد ساهمت مساهمة فعّالة في تمكين اقتصادات المنطقة من المحافظة - طيلة هذه المدة - على هذا المستوى الجيد من الأداء المستمر رغم الأوضاع الاقتصادية الصعبة المستجدة مؤخراً في مناطق رئيسية أخرى من العالم (راجع الجزء الأول من هذا التقرير - الاقتصاد العالمي). وبينما تم استخدام جانب من الإيرادات المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط داخل الدول النفطية ذاتها لدفع عجلة النمو في اقتصاداتها الناشئة ضمن ما تسمح به طاقاتها الاستيعابية المحدودة، وجد جانب آخر منها أيضاً طريقه إلى دول المنطقة المجاورة سواء على شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة

جدول رقم (1)
معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية
2008 - 2005
% سنوياً

الاسمي	الحقيقي	
22.2	5.5	2005
18.2	5.7	2006
16.7	5.8	* 2007
35.6	6.3	** 2008

* تقديرات.
** توقعات.
المصدر: صندوق النقد الدولي - الأفاق الاقتصادية الإقليمية أكتوبر 2008.

الاقتصاد العربي

الغنية بالموارد الطبيعية والمستوردة للأيدي العاملة. ووفقاً لهذا التصنيف، يلاحظ أن المجموعات الثلاث شهدت بعض التطورات المرحلية في أدائها الاقتصادي العام منذ منتصف تسعينات القرن الماضي. ففي حين كانت المجموعة ذات الموارد الطبيعية المحدودة والأيدي العاملة الوفيرة تتقدم المجموعتين الأخريين خلال الفترة 1996 - 1999 من حيث سرعة النمو بواقع 4.9 % سنوياً في المتوسط، تراجعت خلال فترة الخمس سنوات اللاحقة (2000 - 2004) إلى الموقع الأخير لتحل محلها في المركز الأول المجموعة الثالثة الغنية بالموارد الطبيعية والمستوردة للعمالة بمعدل 5.1 % وإن تمكنت المجموعة الثانية الغنية بالموارد وبالأيدي العاملة من تحقيق معدل مقارب خلال الفترة ذاتها (5 %). وفي السنوات الثلاث الأخيرة (2005 - 2007)، حافظت المجموعة الثالثة على موقعها كأسرع المناطق الثلاث نمواً بما يتراوح بين 5.8 % - 7.3 %، مع استعادة المجموعة الثانية عام 2007 لمركزها الثاني بعد أن فقدته خلال السنة السابقة لصالح المجموعة الأولى.

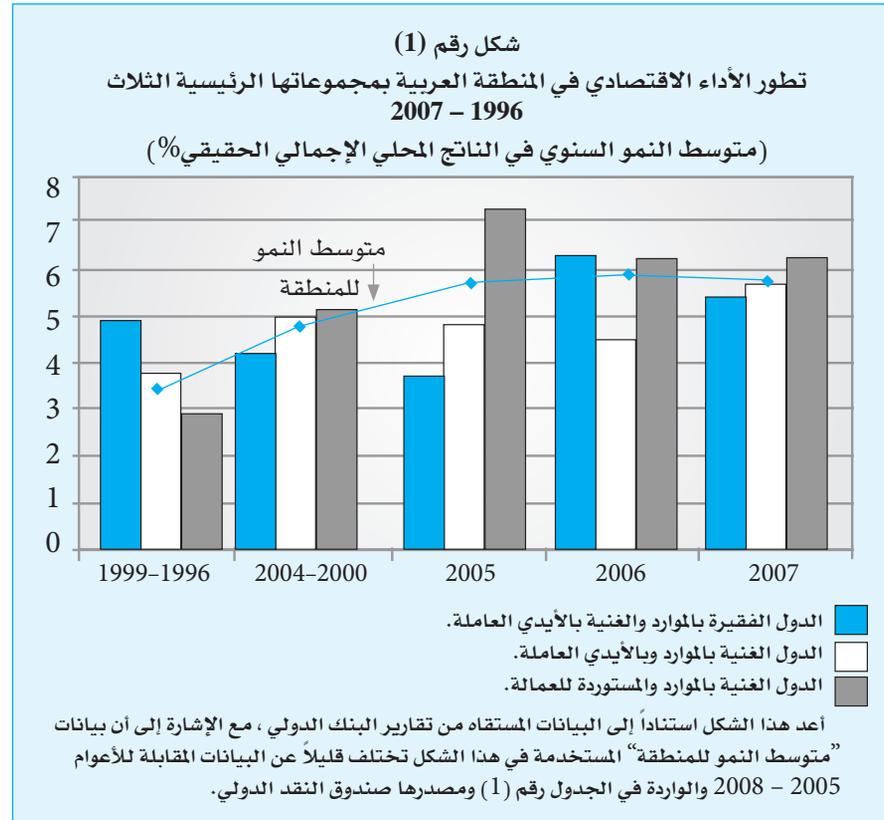
ونعرض فيما يلي لأداء الاقتصادات العربية المنتمة للمجموعات الثلاث في حدود المعلومات والبيانات المتوفرة

في السنوات الأخيرة إلى تبني سياسات اقتصادية تركز على توظيف أكبر قدر ممكن من الإيرادات النفطية محلياً عن طريق تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير البنى التحتية، وإقليمياً عن طريق العمل مع الدول العربية الأخرى غير النفطية لتهيئة الأجواء المشجعة على الاستثمار فيها. ومما ساعد على نجاح هذا التوجه بشقيه المحلي والإقليمي، إقدام عدد متزايد من بلدان المنطقة على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي. واستطاع تقرير صدر مؤخراً عن البنك الدولي⁽⁶⁾ أن يرصد خلال الفترة إبريل 2006 - يونيو 2007 آثاراً إيجابية لواحد وعشرين إصلاحاً في عشرة بلدان عربية هي مصر (خمسة إصلاحات)، السعودية (3)، الكويت وتونس والمغرب وموريتانيا وفلسطين (2 لكل منها)، الأردن وسوريه وجيبوتي (إصلاح واحد لكل منها).

هذا، وهناك تفاوت واضح في الأداء الاقتصادي لمختلف الدول العربية كل على حدة. إذ تراوحت معدلات النمو لتسعة عشر بلداً عربياً توفرت عنها بيانات تقديرية مقارنة لعام 2007⁽⁷⁾ بين 1 % في لبنان و 14.2 % في قطر. وقد تجاوز معدل النمو خلال هذا العام 5 % في حوالي نصف هذه البلدان التي تضم أربع دول خليجية (قطر، الإمارات، البحرين وعمان) وأربعاً إفريقية (مصر، السودان، ليبيا

وتونس) إضافة إلى الأردن. وتراوح معدل النمو بين 2.1 % - 4.6 % في تسع دول (الكويت، السعودية، سورية، الجزائر، المغرب، العراق، اليمن، جيبوتي وموريتانيا)، في حين بقي بحدود 1 % في دولة واحدة (لبنان).

ويصنف البنك الدولي البلدان العربية في ثلاث مجموعات رئيسية⁽⁸⁾، تضم أولها البلدان الفقيرة بالموارد الطبيعية والغنية بالأيدي العاملة؛ وتشمل الثانية البلدان الغنية بكل من الموارد الطبيعية والأيدي العاملة، في حين تتكوّن المجموعة الثالثة من البلدان





عن عام 2007 مقارنة بالعام السابق.

أولاً- اقتصادات الدول الفقيرة بالموارد والغنية بالأيدي العاملة:

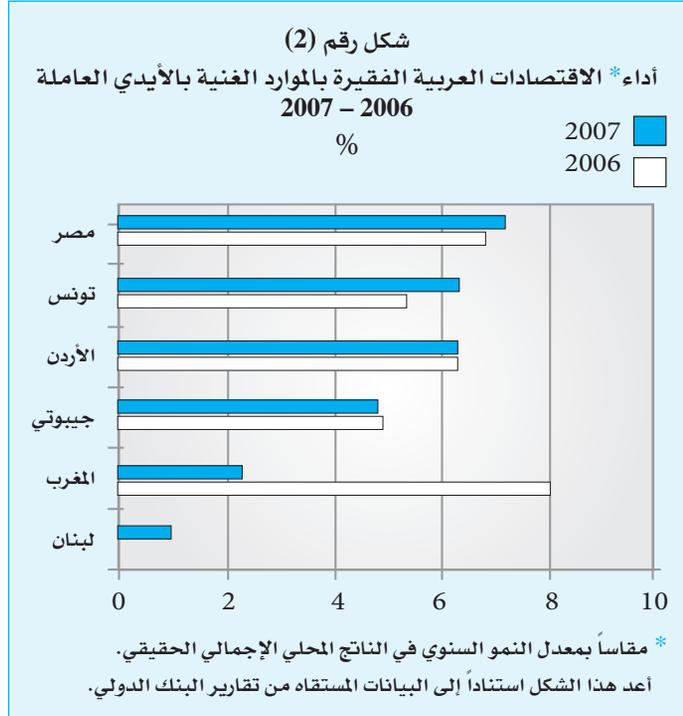
تباطأ معدل النمو في هذه المجموعة عام 2007 إلى 5.4% في المتوسط مقابل 6.3% في العام السابق. وقد برز هذا التباطؤ بشكل خاص في المغرب بسبب موجة الجفاف التي تعرض لها القطاع الزراعي للمرة الثانية خلال (3) سنوات (كانت المرة الأولى عام 2005). وكان من نتيجة ذلك أن تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 2.3% بعد أن سجل خلال عام 2006 رقماً قياسياً بواقع 8%، وإن كان من المتوقع أن يستعيد زخمه ليبلغ نحو 5.5% عام 2008.

من ناحية أخرى، تمكّن الاقتصاد المصري من تحقيق نمو قياسي يناهز 7.1% عام 2007 يضاف إلى معدل النمو الجيد الذي أحرزه في العام السابق (6.8%)، مع توقع محافظته على مستواه المرتفع عام 2008 (7%). وقد ساهم القطاع الصناعي غير النفطية مع قطاع التجارة الداخلية (تجارة التجزئة) بجانب كبير من النمو. وعلى الرغم من التوسع السريع في الصادرات (15% - 20%)، بقي التوسع المقابل في المستوردات يسير بوتيرة أسرع (29%) مما أثر سلباً على مساهمة قطاع التجارة الخارجية في نمو الناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن تأثيره المماثل على الميزان التجاري.

وفي تونس، تسارع معدل النمو من 5.3% عام 2006 إلى 6.3% عام 2007 معززاً بقوة دفع من استهلاك القطاع الخاص والإنفاق الحكومي على البنية التحتية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ناهزت خلال السنة الأخيرة (3.8) مليار دولار.

وحافظ معدل النمو القوي في الأردن على مستواه خلال العامين الأخيرين (2006 - 2007) بواقع 6.3% مع استمرار انسياب تحويلات العمالة الوافدة المقدر بحوالي (2.8) مليار دولار، وإيرادات السياحة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (1.7 ملياراً لكل منهما).

هذا، ومما ساعد على تحقيق النمو القوي في كل من مصر والأردن وتونس، مع التعويض جزئياً عن آثار الجفاف الشديد في المغرب، التحسن في أداء صادراتها السلعية التي ازداد الطلب عليها من قبل دول الاتحاد الأوروبي بعد توقيع «اتفاقية أغادير» للتجارة الحرة التي يمكن بموجبها



تراكم المنشأ بين الدول العربية الأربع فيما يتعلق بصادراتها للاتحاد الأوروبي، خصوصاً في ظل انخفاض أسعار صرف العملات العربية مقابل العملات الأوروبية، وعلى الأخص اليورو والإسترليني، مما يجعل الصادرات العربية أكثر تنافسية في الأسواق الأوروبية.

وحافظت جيبوتي خلال العامين الأخيرين (2006 - 2007) على مستوى النشاط الاقتصادي فيها بحدود 4.8% - 4.9%، مع توقع حدوث مزيد من التحسن خلال عام 2008 حيث ينتظر تسارع معدل النمو إلى 5% في ظل التوسع في الإنفاق الإنشائي على الميناء وازدياد النشاط في منطقة التجارة الحرة للبلاد.

وبقي الوضع في لبنان خلال عام 2007 غير مستتب. ومع ذلك، فإن الاقتصاد اللبناني، بعد أن أخفق عام 2006 في إحراز أي نمو يذكر، تمكن عام 2007 من كسر حلقة الجمود بتحقيق بعض النمو ولو بمعدل متواضع يقدر بنحو 1%، مع توقع تحقيق معدل أعلى يناهز 3.5% عام 2008 في ظل انفراج الأجواء السياسية العامة وتحسن الموسم السياحي. ومع أن الاقتصاد اللبناني تمكن في الماضي من التغلب على أزماته، إلا أنه يحتاج هذه المرة إلى الكثير من الجهد للتعويض عن الأضرار البالغة الناجمة عن الحرب العدوانية المدمرة التي شنتها إسرائيل عليه صيف عام 2006. ووفقاً لمصادر البنك المركزي اللبناني، فإن النمو المتراكم الذي تم تحقيقه على مدى السنوات الثلاث الأخيرة



الاقتصاد العربي

الإنشاء والأنشطة المرتبطة به. أمّا في البلدان العربية الأخرى المنتمة لهذه المجموعة، فقد تباطأ معدل النمو بدرجات متفاوتة، وإن بقي محافظاً على مستواه المرتفع نسبياً في بعضها مثل السودان التي لم يقل معدل النمو فيها عام 2007 عن 10.8 % مقابل 11.8 % في العام السابق، وذلك بسبب استمرار المكاسب المتحققة من إيراداتها النفطية.

من ناحية أخرى، لوحظ تراجع معدل النمو في موريتانيا إلى ما يقدر بنحو 2.1 % فقط بعد أن حقق قفزة كبيرة ناهزت 11.7 % في عام 2006، وهو العام الذي بدأت فيه موريتانيا عمليات إنتاج النفط بكميات تجارية، إلا أن النتائج فيما بعد لم تكن، على ما يبدو، بالمستوى الذي كان متوقّعا خصوصاً وأن القطاع الزراعي الموريتاني قد تعرض عام 2007 لموجة قاسية من الجفاف التي كانت لها آثارها السلبية الواضحة على الاقتصاد، شأنها في ذلك شأن الموجة التي ضربت القطاع الزراعي المغربي كما سبق تبيانها.

كذلك تراجع معدل النمو الاقتصادي في العراق من 6.2 % عام 2006 إلى 2.8 % عام 2007، وفي سورية من 5.1 % إلى 3.9 %، في حين تباطأ قليلاً في اليمن من 3.2 % إلى 3.1 %.

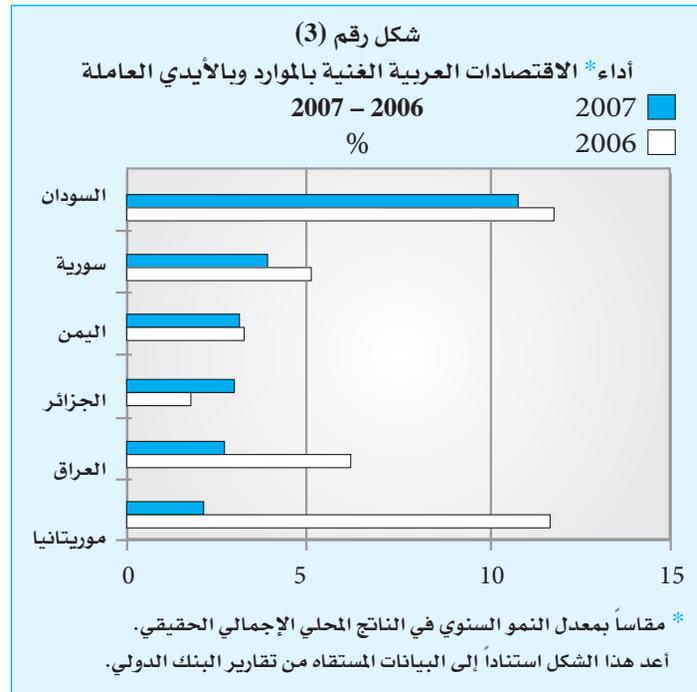
ثالثاً- اقتصادات الدول الغنية بالموارد والمستوردة للأيدي العاملة:

تباطأ معدل النمو في هذه المجموعة، التي تضم الدول الخليجية العربية الست إضافة إلى ليبيا، من 6.2 % في المتوسط عام 2006 إلى 5.8 % عام 2007، وإن بقي في مستوى أعلى نسبياً بالمقارنة مع متوسط النمو المقابل في المجموعتين الأخريين (5.4 % في المجموعة الأولى و5.7 % في الثانية). وتبين أن خمساً من أصل دول المجموعة السبع شهدت تباطؤاً في النمو الاقتصادي وهي السعودية التي تراجع معدل النمو فيها من 4.3 % عام 2006 إلى 4.1 % عام 2007، الكويت (من 6.4 % إلى 4.6 %)، ليبيا (من 5.6 % إلى 5.4 %)، عمان (من 7 % إلى 6.9 %) والإمارات (من 9.4 % إلى 7.7 %). ويعزى التباطؤ في النمو الاقتصادي، الذي يقاس بنسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي

لم يتجاوز 5 %، بينما تدعو الحاجة إلى نمو متراكم بما لا يقل عن 20 %، وذلك للتعويض عما لحق بالبلاد من أضرار نتيجة لتلك الحرب⁽⁹⁾.

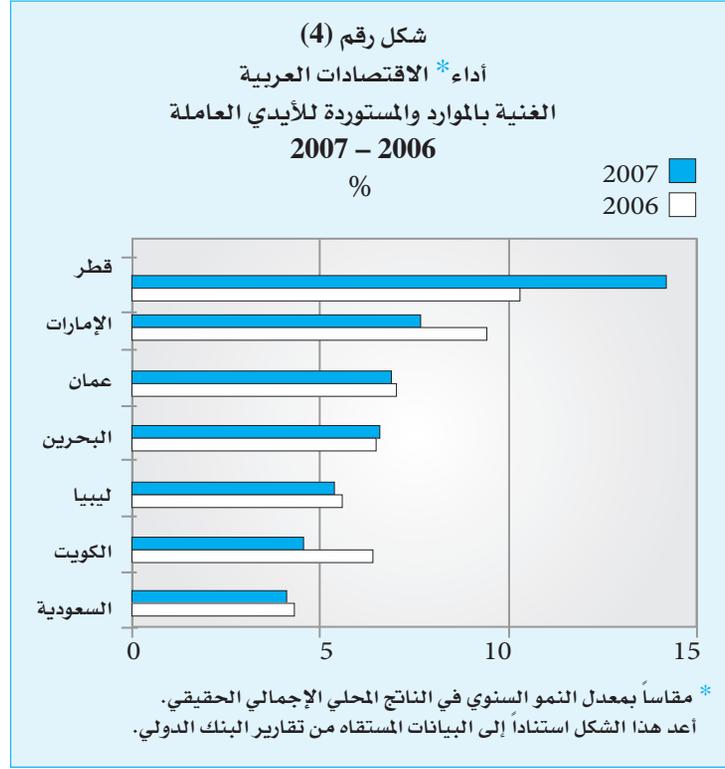
ثانياً- اقتصادات الدول الغنية بالموارد وبالأيدي العاملة:

خلافاً لما كان عليه الوضع العام في المجموعة الأولى ذات الموارد المحدودة والأيدي العاملة الوفيرة، شهدت اقتصادات المجموعة الثانية ذات الموارد الغنية والأيدي العاملة الوفيرة تسارعاً في متوسط النمو من 4.5 % عام 2006 إلى 5.7 % عام 2007. ويعود هذا التسارع النسبي بشكل رئيسي إلى ارتفاع معدل النمو في الجزائر، وهي أكبر الدول العربية في هذه المجموعة من 1.8 % إلى 3 %، ومع ذلك يبقى معدل النمو في الجزائر منخفضاً نسبياً بسبب استمرار الاتجاه الهبوطي في إنتاج النفط والغاز الطبيعي خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة بعد الطفرة الكبيرة التي حدثت عام 2004 حينما سجل الإنتاج ارتفاعاً قياسياً بواقع 40 %، أمّا القطاعات غير النفطية، فقد تمكنت عام 2007 من تحقيق نمو مرتفع وصل إلى 6 %، وقد بدأت الحكومة الجزائرية أخيراً في تنفيذ برنامجها الاستثماري الطموح الذي طال انتظاره، والذي من المقرر أن يتم بموجبه إنفاق أكثر من (22) مليار دولار على مشاريع الإسكان والمواصلات والزراعة. وقد أخذت البوادر الإيجابية لهذا البرنامج تظهر من خلال زيادة فرص التوظيف للقوى العاملة في قطاع





أمّا الدولتان الأخريان، وهما قطر والبحرين، فقد واصل معدل النمو الاقتصادي فيهما ارتفاعه بوتيرة متسارعة. وتجلّى ذلك بصورة خاصة في قطر التي تمكن اقتصادها من المحافظة على مركزه كأسرع الاقتصادات العربية وأعلّاهما نمواً بواقع 14.2 % عام 2007 مقابل 10.3 % في العام السابق. وقد انفراد الاقتصاد القطري بتحقيق نمو تجاوز بمعدله السنوي خلال السنوات الأربع الأخيرة (2004 - 2007) 10 % مدفوعاً بالتوسع في الإنفاق الحكومي المعزز بالمكاسب الكبيرة المتحققة لإيرادات النفط والغاز. وشهد قطاع الإنشاءات الخاصة بنقل الغاز الطبيعي المسال طفرة كبيرة ارتقت بقطر إلى مصاف الدول الكبرى المصدرة لهذا النوع من الغاز الطبيعي. ومع أن الاقتصاد البحريني شهد هو الآخر تسارعاً في معدل النمو من 6.5 % عام 2006 إلى 6.6 % عام 2007، إلا أن ترتيبه من حيث مستوى النمو، على صعيد الدول العربية ككل، بقي في المركز الخامس بعد كل من قطر (14.2 %) والإمارات (9.4 %)، ومصر (7.1 %)، وعمان (6.9 %).



الحقيقي، إلى التوسع الكبير في المستوردات والذي تفوق على التوسع المقابل في الصادرات رغم ارتفاع أسعار النفط، مما أثر سلبياً على مساهمة قطاع التجارة الخارجية (صافي الصادرات) في توليد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.



الفصل الثاني

متوسط دخل الفرد

الفردية بين مختلف الدول العربية كما سنبين لاحقاً في هذا السياق، إلا أن ما تم إحرازه من تحسن نسبي خلال السنوات الماضية على صعيد المنطقة ككل، قد ساعد نوعاً ما على تضيق الفجوة في مستوى الدخل بين المنطقة العربية ومناطق العالم الأخرى وعلى الأخص المناطق النامية. ومن المرجح أن يكون لمثل هذا الإنجاز تأثيره الإيجابي من حيث تحسين المستوى المعيشي في المنطقة العربية ككل. كما يُنتظر أن يكون له تأثيره الإيجابي أيضاً من حيث تخفيض مستويات الفقر الذي ما يزال قائماً في بعض الدول العربية بدرجات متفاوتة. ووفقاً لآخر تقرير صادر عن البنك الدولي حول "أوضاع الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"⁽¹⁰⁾، فإنه لدى استخدام مقياس خط الفقر العالمي عند مستوى دولار أمريكي واحد للفرد الواحد في اليوم الواحد (أي مقياس الفقر المدقع)، فإن معدل انتشار الفقر في المنطقة البالغ 2.4% من مجموع السكان يعتبر أدنى معدل من نوعه بين العديد من مناطق العالم بما فيها أوروبا الشرقية وآسيا وأمريكا اللاتينية التي يتواجد فيها عدد من الدول ذات الدخل المتوسط. أمّا في حالة استخدام مقياس خط الفقر عند مستوى دولارين للفرد يومياً، فإن

الترتيب النسبي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتراجع إلى ثاني أدنى مستوى. إذ بناء على هذا المقياس، فإن حوالي 19.8% من سكان المنطقة يعيشون في حالة من الفقر (العادي) وهو ما يزيد قليلاً عن المعدل المقابل في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى. وقد أكد تقرير "الرصد العالمي لعام 2008" الصادر عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي⁽¹¹⁾ أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ستتمكن من تحقيق

واصل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المنطقة العربية عبر عام 2007، ولأكثر من عقد من الزمن، نموه بمعدل يفوق في المتوسط معدل النمو المقابل في عدد السكان، مما انعكس إيجابياً على متوسط دخل الفرد في المنطقة. ففي حين استمر النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بوتيرة متسارعة من 3.6% كمتوسط سنوي للنصف الثاني من العقد الماضي (1996 - 1999) إلى 4.9% سنوياً للنصف الأول من العقد الحالي (2000 - 2004) ثم إلى ما يتراوح بين 5.7% - 5.8% سنوياً للسنوات الثلاث الأخيرة (2005 - 2007)، بقي معدل النمو المقابل في السكان طيلة الفترات الثلاث المذكورة بحدود 1.9% - 2%. وبذلك يكون مستوى الدخل الحقيقي للفرد في المنطقة العربية عموماً قد شهد تحسناً نسبياً ملحوظاً على مدار السنوات الاثنتي عشرة الماضية، حيث وصل متوسط النمو خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2005 - 2007) إلى 3.8% مقابل 1.6% فقط كمتوسط سنوي للفترة 1996 - 1999 (انظر الجدول رقم 2).

ومع التسليم بوجود تفاوت واضح في مستوى الدخل

جدول رقم (2)
معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المنطقة العربية *
1996 - 2007
% سنوياً

2007	2006	2005	2004 - 2000	1999 - 1996	
5.7	5.8	5.8	4.9	3.6	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
1.9	2.0	1.8	1.9	2.0	عدد السكان
3.7	3.8	3.9	3.0	1.6	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

* بما فيها إيران، ولكن باستثناء العراق، السودان، موريتانيا، الصومال وجزر القمر التي لم تتوفر بيانات مقارنة لها عن كامل السلسلة الزمنية.
المصدر: البنك الدولي.



جدول رقم (3)
معدل النمو في الدخل الحقيقي للفرد*
في البلدان العربية
2006 - 2007
% سنوياً

البلدان	2006	2007
المنتجة للنفط**	3.7	3.8
الإمارات	2.1	0.5
البحرين	4.4	4.5
الجزائر	3.5	1.5
السعودية	1.8	1.6
سورية	2.1	1.5
العراق	4.0 -	0.3 -
عمان	5.1	4.6
قطر	5.4	3.7
الكويت	4.0	2.4
ليبيا	3.6	3.4
مصر	4.9	5.2
اليمن	0.2	0.1
غير المنتجة للنفط	4.3	2.2
الأردن	3.9	3.6
تونس	4.3	5.2
جيبوتي	3.2	3.2
لبنان	1.3 -	0.2 -
المغرب	6.7	1.3
المجموع**	3.8	3.7

* وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

** بما فيها إيران ولكن باستثناء العراق.

تم إدراج البلدان في كل من المجموعتين النفطية وغير النفطية حسب الترتيب الأبجدي.

المصدر: البنك الدولي.

للفرد بواقع 5.2% لكل منهما، تلتهما عمان (4.6%)، فالبحرين (4.5%)، ثم قطر (3.7%)، والأردن (3.6%)، وليبيا (3.4%). وفي المقابل، تعرض متوسط دخل الفرد الحقيقي في بلدين عربيين لتقلص بالأرقام المطلقة ترتب عليه حدوث نمو سلبي خلال العام المذكور بواقع

أول الأهداف الإنمائية للألفية (MDG) بتخفيض مستوى الفقر إلى النصف خلال الفترة 1990 - 2015 ليصل إلى 1.2% بنهاية هذه الفترة. وفي بيان توضيحي لاحق⁽¹²⁾ تم بموجبه تحديث بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير الأصلي، تم تقدير عدد أولئك الذين يعيشون في المنطقة (بما فيها إيران) تحت خط الفقر المدقع (أي من يعيش على أقل من دولار واحد في اليوم) بحوالي (6.2) مليون شخص من أصل (879) مليوناً يعيشون بهذا المستوى في البلدان النامية، أي ما نسبته 0.7%. وباستخدام المقياس الجديد لمؤشر تفشي الفقر المدقع بعد تعديله مؤخراً ليصبح عند مستوى 1.25 دولاراً للفرد (بدلاً من دولار واحد)، يرتفع عدد الذين يعيشون بهذا المستوى إلى (14) مليون شخص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أصل نحو (1.4) ملياراً في مناطق العالم النامية الأخرى، أو نحو 1%. أمّا في حالة تطبيق مقياس خط الفقر العادي (أي أقل من دولارين يومياً للفرد)، فإن الرقمين المقابلين يرتفعان إلى (58) مليون شخص من أصل نحو (2.6) ملياراً، أو 2.2%. وحسب هذه البيانات المعدلة، يبقى وضع المنطقة العربية من حيث معدل انتشار الفقر "المدقع" هو الأفضل بين مناطق العالم الثالث الأخرى، كما يبقى ترتيبه الثاني بعد منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى من حيث معدل تفشي الفقر "العادي".

هذا، ونتيجة لتباين الأداء في مختلف بلدان المنطقة العربية من حيث معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من جهة ونسب الزيادة في عدد السكان من جهة أخرى، كان هنالك تباين مقابل فيما طرأ على متوسط الدخل الفردي الحقيقي لهذه البلدان خلال عام 2007 مقارنة بالعام السابق. ولوحظ أن مجموعة بلدان المنطقة المنتجة للنفط تمكنت من تحقيق نمو متسارع نسبياً في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمجموعة ككل بنسبة 3.8% عام 2007 مقابل 3.7% في العام السابق. أمّا مجموعة البلدان غير المنتجة للنفط، فقد تباطأ فيها معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد من 4.3% إلى 2.2%. وفي المحصلة النهائية لعام 2007، اشتركت كل من مصر (وهي دولة منتجة للنفط) وتونس (وهي دولة غير نفطية) في تحقيق أعلى معدل للنمو في متوسط الدخل الحقيقي



الاقتصاد العربي

جدول رقم (4)
متوسط دخل الفرد بالأسعار الجارية*
في البلدان العربية
2007 - 2006

نسبة التغير %	دولار أمريكي		البلدان
	2007	2006	
11.0	73111	65875	قطر
12.9	42846	37962	الكويت
10.1	42800	38880	الإمارات
25.3	24750	19750	البحرين
6.3	15704	14769	عمان
4.8	15444	14730	السعودية
10.3	9279	8416	لبيبا
4.4	5780	5537	لبنان
15.1	3991	3468	الجزائر
9.7	3301	3009	تونس
9.4	2754	2518	الأردن
10.7	2370	2141	المغرب
20.8	2077	1719	العراق
2.3	1744	1704	سوريه
16.8	1693	1449	مصر
23.6	1242	1005	السودان
0.0	1000	1000	جيبوتي
0.2	933	931	موريتانيا
4.5	924	884	اليمن
23.1	5062	4112	المتوسط العام

* وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وقد تم احتسابه في «الغرفة» بتقسيم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على مجموع عدد السكان.
المصدر: صندوق النقد الدولي: للبيانات الخاصة بالإمارات والسودان وموريتانيا.
البنك الدولي: للبيانات الخاصة بباقي البلدان العربية.

الإجمالي الاسمي بين (1000 - 1744) دولاراً في سوريه
ومصر والسودان وجيبوتي، في حين بقي أقل من (1000)
دولار في موريتانيا واليمن (انظر الجدول رقم 4).

0.3 % في العراق و- 0.2 % في لبنان، وإن حدث تحسن نسبي في كليهما عن عام 2006 (- 4 % في العراق و- 1.3 % في لبنان). أمّا في البلدان الأخرى (اليمن، الإمارات، المغرب، سوريه، الجزائر، السعودية، الكويت، وجيبوتي)، فقد تراوحت معدلات النمو المقابلة بين 0.1 % و 3.2 % (انظر الجدول رقم 3).

واستناداً إلى آخر التقديرات المتوفرة حول الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وعدد السكان في البلدان العربية⁽¹³⁾، يكون متوسط دخل الفرد العربي (مجموع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مقسوماً على مجموع عدد السكان) قد ناهز (5062) دولاراً خلال عام 2007، بزيادة 23.1 % عن العام السابق. وشملت الزيادة في متوسط الدخل الفردي ثمانية عشر بلداً من أصل التسعة عشر التي توفرت عنها بيانات مقارنة، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة وصلت إلى ما يعادل 25.3 % في البحرين بينما لم تحدث زيادة تذكر في جيبوتي. والواقع أن متوسط دخل الفرد قد ارتفع عام 2007 بأكثر من 10 % في أكثر من نصف البلدان العربية موضوع البحث (10 بلدان من أصل 19)، في حين تراوحت نسبة الارتفاع المقابلة بين 4.4 % - 9.7 % في ستة بلدان أخرى.

وفي المحصلة النهائية لعام 2007، يكون مستوى الدخل الفردي العربي بأسعار السوق (أي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي) قد تراوح بين (924) دولاراً أمريكياً في اليمن و(73111) دولاراً في قطر التي تصدرت القائمة، تلتها دول الخليج الخمس الأخرى بدءاً بالكويت بواقع (42800) دولاراً لتحل بذلك محل الإمارات التي انتقلت إلى المركز الثالث بما يعادل (42846) دولاراً، تبعثها البحرين (24750 دولاراً)، ثم عمان (15704)، والسعودية (15444). وحلت في المركز السابع لبيبا بما قيمته (9279) دولاراً كمتوسط للدخل الفردي، تبعثها لبنان (5780 دولاراً)، فالجزائر (3991)، ثم تونس (3301)، والأردن (2754)، والمغرب (2370)، والعراق (2077). وتراوح نصيب الفرد من الناتج المحلي

الفصل الثالث

العمالة والبطالة

جدول رقم (5)
معدلات التوظيف في المنطقة العربية مقارنة بمناطق العالم الرئيسية الأخرى
%

متوسط النمو السنوي لقوة العمل 2007 - 1997	معدل التوظيف ⁽¹⁾		المنطقة
	2007	1997	
3.3	45.3	43.7	شمال إفريقيا ⁽²⁾
4.9	50.1	46.0	الشرق الأوسط ⁽³⁾
0.6	54.1	53.7	الاتحاد السوفياتي سابقاً ⁽⁴⁾
2.4	56.7	58.2	جنوب آسيا
0.7	56.4	56.2	المتقدمة بما فيها الاتحاد الأوروبي
2.4	60.0	59.0	أمريكا اللاتينية والكاريبي
2.5	66.4	67.2	جنوب شرق آسيا والباسيفيكي
3.0	68.1	69.1	جنوب الصحراء الإفريقية
1.0	71.9	74.9	شرق آسيا
1.7	61.7	62.6	العالم

(1) نسبة عدد العاملين إلى عدد السكان.
(2) تضم: تونس، الجزائر، ليبيا، مصر، المغرب، والسودان.
(3) تضم: الأردن، الإمارات، البحرين، السعودية، سورية، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، فلسطين (الضفة والقطاع)، اليمن، وإيران.
(4) تضم دول وسط وجنوب شرق أوروبا (باستثناء الدول المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي)، ودول الكومنولث المستقلة.
أعد هذا الجدول من واقع البيانات المتوفرة لدى منظمة العمل الدولية والمنشورة على موقعها الإلكتروني: www.ilo.org

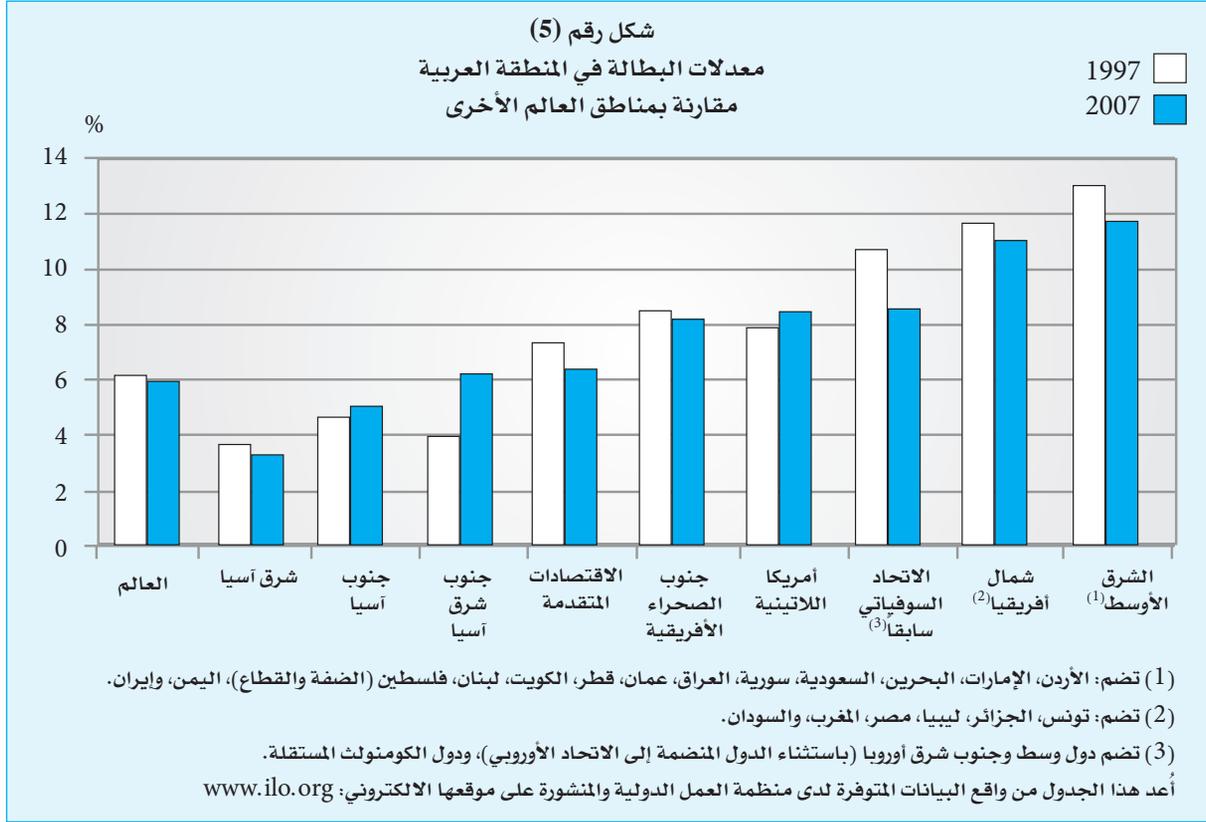
ما يزال الوضع السائد في أسواق العمل العربية عموماً يشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها اقتصادات المنطقة، وذلك رغم التحسن النسبي الذي أمكن إحرازه مؤخراً بهذا الشأن في ظل استمرار حركة النشاط الاقتصادي بوتيرة سريعة على مدار السنوات الخمس الأخيرة كما سبق تبياناه (راجع الفصل الأول الخاص بـ "الأداء الاقتصادي.....").

وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية، واصل معدل التوظيف (نسبة عدد العاملين إلى عدد السكان) ارتفاعه خلال العقد الأخير من 46% عام 1997 إلى 50.1% عام 2007 كمتوسط لبلدان الشرق الأوسط ومن 43.7% إلى 45.3% لبلدان شمال إفريقيا⁽⁴⁾. ومع ذلك، فإن هذا المستوى من التوظيف على صعيد اقتصادات المنطقة ككل يبقى متواضعاً إذا ما قورن بالمستويات المقابلة في مناطق العالم الرئيسية الأخرى، حيث تتراوح معدلات التوظيف عام 2007 بين 54.1% في دول الاتحاد السوفياتي سابقاً (باستثناء تلك المنضمة للاتحاد الأوروبي) و 71.9% في دول شرق آسيا، علماً بأن المعدل الوسطي للعالم ككل يناهز 61.7% (أنظر الجدول رقم 5).

تتضم أعداد متزايدة منها إلى سوق العمل العربي.

من ناحية أخرى، فإنه على الرغم من تحسّن معدل البطالة نوعاً ما في المنطقة العربية عموماً خلال العشرة أعوام الأخيرة، غير أن هذا المعدل ما يزال الأعلى (أي الأسوأ) بين مناطق العالم الرئيسية الأخرى. ففي حين انخفض معدل البطالة من 11.7% عام 1997 إلى 10.9% عام 2007 كمتوسط للبلدان العربية في شمال إفريقيا ومن 13% إلى 11.8% في بلدان الشرق الأوسط الأخرى، بقيت المتوسطات المقابلة في مناطق العالم الأخرى محصورة عند مستويات أقل (أي أفضل) لتتراوح عام 2007

ويبدو أن زيادة فرص العمل الناجمة عن التوسع الاقتصادي القوي لاسيما في السنوات الخمس الأخيرة، لم تكن كافية لاستيعاب مجمل قوة العمل المتزايدة في المنطقة العربية بوتيرة أسرع منها في المناطق الأخرى. فقد تراوح متوسط النمو السنوي في قوة العمل العربية خلال العشرة أعوام الماضية (1997 - 2007) بين 3.3% (لبلدان شمال إفريقيا) و 4.9% (لبلدان الشرق الأوسط)، متفوقاً بذلك على المتوسطات المقابلة لمناطق العالم الأخرى. ولعل ذلك يعتبر مؤشراً على ارتفاع نسبة الفئة العمرية الشابة التي



اتجاهات التوظيف العالمية للمرأة⁽¹⁵⁾، فإن معدل التوظيف للمرأة في المنطقة العربية (نسبة عدد العاملات إلى عدد السكان) هو الأدنى في العالم، حيث تراوح هذا المعدل عام 2007 بين 21.9% كمتوسط لبلدان شمال إفريقيا و28.1% لبلدان المنطقة العربية الأخرى، بالمقارنة مع 49.1% كمتوسط للعالم. من ناحية أخرى، فإن معدل البطالة المقابل للنساء العربيات هو الأعلى عالمياً، حيث تراوح في المتوسط بين 16.2% و 15.6% للمنطقة العربية بالمقارنة مع 6.4% للعالم ككل. ولا يختلف الوضع كثيراً فيما يتعلق بنسبة النساء المنتميات لقوة العمل (أي العاملات فعلياً أو الباحثات عن عمل) إلى مجموع من هنّ في سن العمل، حيث تنحصر هذه النسبة بين 26.1% - 33.3% في المنطقة العربية، في حين تصل إلى 52.5% على صعيد العالم ككل.

من ناحية أخرى، وفي الجانب الأقل خطورة في سوق العمل العربي مقارنة بأسواق العمل في مناطق العالم الأخرى، فإن المنطقة العربية تتميز عن غيرها، وعلى الأخص عن مناطق العالم النامية، بالانخفاض النسبي في معدلات الفقر بين صفوف القوى العاملة. ويبرز ذلك بصورة واضحة في حالات الفقر "الشديد" كما تصنفه المنظمات الدولية (البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية)، حيث أن ما يعادل 1.6% فقط (أو ما لا يزيد عن 900 ألف شخص)

بين 3.3% في دول شرق آسيا و 8.5% في كل من أمريكا اللاتينية ودول الاتحاد السوفياتي سابقاً، علماً بأن المتوسط العالمي بقي بحدود 6%، أي ما يقرب من نصف المعدل الوسطي للبلدان العربية. ومما يجعل وضع البطالة المرتفعة أصلاً في المنطقة العربية أكثر خطورة ارتفاعها بدرجة أكبر في الفئة العمرية الشبابية، حيث وصل متوسط معدل البطالة ضمن هذه الفئة عام 2007 إلى 24.5% في بلدان شمال إفريقيا و 23.8% في البلدان الأخرى في المنطقة، علماً بأن المتوسط المقابل في شرق آسيا على سبيل المثال لا يتجاوز 6.9%.

وإضافة إلى تواضع معدل التوظيف وارتفاع معدل البطالة في البلدان العربية بالمقاييس العالمية حسب تصنيف منظمة العمل الدولية كما سبق تبيان، فإن نسبة المنخرطين في القوة العاملة العربية (أي مجموع من يعمل فعلياً أو يبحث عن عمل) إلى مجموع من هم في سن العمل (Labour Force Participation Ratio) تعتبر الأدنى عالمياً بذات المقاييس، حيث لم تتجاوز هذه النسبة 50.9% في شمال إفريقيا و 56.8% في البلدان العربية الأخرى، في حين تصل النسبة المقابلة للعالم في المتوسط إلى 65.6%. ويعكس هذا الأداء المتواضع، وفقاً لبيانات المنظمة المذكورة، الفرص المحدودة نسبياً والمتاحة للمرأة مقارنة بالرجل في المنطقة. ووفقاً لما ورد في تقرير أصدرته المنظمة مؤخراً حول



أن المنخرطين فعلياً في صفوف القوة العاملة في المنطقة العربية ما يزالون يحظون في غالبيتهم بمستويات معيشية أفضل نسبياً، مقارنة بأقرانهم في معظم مناطق العالم الأخرى - على الأقل من حيث الوقوع في بوتقة "الفقر المدقع" بالمقاييس المتعارف عليها دولياً للدخل الفردي بما يعادل دولاراً واحداً في اليوم (عدّل هذا المقياس مؤخراً ليصبح بواقع 1.25 دولاراً للفرد).

ومع ذلك، فإن إحدى التحديات الرئيسية التي تواجهها الاقتصادات العربية عموماً تبقى متمثلة بمدى قدرتها على توفير الفرص اللازمة لتوظيف مجمل قوة العمل الحالية مع ما سينضم إليها مستقبلاً من الأعداد المتزايدة للقادمين الجدد إلى سوق العمل. ويبدو أن معدلات النمو الاقتصادي التي تم تحقيقها حتى الآن، رغم تحسنها، لم تكن كافية حتى الآن للتغلب على هذا التحدي. وما يزال هناك شوط طويل أمام اقتصادات المنطقة لكي تتمكن من التغلب على هذه المعضلة. وحسب تقديرات البنك الدولي⁽¹⁶⁾، فإن عدد الوظائف المطلوب إيجادها على مدى السنوات العشر المقبلة لا يقل عن (100) مليون وظيفة، أي حوالي ضعف عدد الوظائف الحالية، وذلك لمواكبة القادمين الجدد لسوق العمل مع استيعاب قوة العمل الراهنة (بما فيها العاطلين عن العمل). ورغم ما تنطوي عليه هذه التقديرات من صعوبة ضمنية لإيجاد الحل المطلوب في ظل المعطيات القائمة، إلا أن البنك الدولي أورد في مناسبة أخرى أخباراً مشجعة نوعاً ما في هذا الصدد يهمننا هنا، بحكم الاختصاص، تسليط الضوء عليها لأنها تتحدث عن الإمكانيات الكامنة في فعاليات القطاع الخاص العربي للمساهمة الإيجابية في هذا الشأن، وذلك إذا ما أتيحت له الفرص المناسبة وبيئة العمل الجاذبة لتفعيل دوره الكامل وإطلاق إمكاناته الكامنة... فقد لاحظ المسؤولون المعنيون في البنك الدولي⁽¹⁷⁾، من خلال متابعتهم لأداء الاقتصادات العربية على مدى العقود الماضية وعلى الأخص في أسواق العمل، أن القطاع الخاص كان وراء معظم فرص العمل التي تم استحداثها وتثبيتها خلال السنوات الأخيرة بما حققه من نشاط متواصل وحيوية متجددة في تلك الاقتصادات. ويعتبر ذلك تطوراً حديثاً هاماً بدأ يبرز منذ تسعينات القرن الماضي حينما أخذ عدد متزايد من بلدان المنطقة يقدم على تبني وتطبيق برامج الإصلاحات الهيكلية في اقتصاداته، وذلك خلافاً لما كان عليه الوضع في العقدين السابقين حينما كان القطاع العام مصدراً شبه وحيد لخلق فرص العمل في غالبية بلدان المنطقة. من هنا، فإن القطاع الخاص يمثل قوة محرّكة جديدة للمضي قدماً في خلق الوظائف إذا ما أتيحت له الفرص الضرورية كي يقوم بدوره في تسيير عجلة الاقتصاد وتوفير فرص العمل في ظل بيئة العمل المشجعة والإصلاحات الهيكلية البناءة.

جدول رقم (6)
معدل الفقر "الشديد"⁽¹⁾ في المنطقة العربية
مقارنة بمناطق الدول النامية
% من إجمالي قوة العمل

المنطقة	1997	2007
شمال إفريقيا ⁽²⁾	2.6	1.6
الشرق الأوسط ⁽³⁾	2.4	4.2
الاتحاد السوفياتي سابقاً ⁽⁴⁾	5.8	1.9
أمريكا اللاتينية والكاريبي	11.6	8.0
شرق آسيا	18.8	8.7
جنوب شرق آسيا	24.1	13.4
جنوب آسيا	53.3	33.0
جنوب الصحراء الإفريقية	57.4	53.0
العالم	24.2	16.4

(1) على أساس أن الدخل الفردي للأسر التي يعيها العامل لا يتجاوز دولاراً واحداً.

(2) تضم: تونس، الجزائر، ليبيا، مصر، المغرب، والسودان.

(3) تضم: الأردن، الإمارات، البحرين، السعودية، سورية، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، فلسطين (الضفة والقطاع)، اليمن، وإيران.

(4) تضم دول وسط وجنوب شرق أوروبا (باستثناء الدول المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي)، ودول الكومنولث المستقلة.

أعد هذا الجدول من واقع البيانات المتوفرة لدى منظمة العمل الدولية والمنشورة على موقعها الإلكتروني: www.ilo.org

من إجمالي قوة العمل في بلدان شمال إفريقيا يعيرون أسراً يعيش أفرادها بحدود دولار واحد يومياً بالمتوسط لكل فرد، وذلك في عام 2007. وهذا المعدل هو الأدنى (أي الأفضل نسبياً) بين مجموعات الدول النامية الأخرى التي يتراوح المعدل المقابل فيها بين 1.9 % لبلدان الاتحاد السوفياتي سابقاً و 53 % للبلدان الإفريقية غير العربية، علماً بأن متوسط المعدل العالمي يناهز 16.4 % . أمّا في البلدان العربية الأخرى (غير الإفريقية)، فقد بقي المعدل المقابل حتى عام 2002 قريباً من مثيله لبلدان شمال إفريقيا ولكنه ارتفع في عام 2007 إلى 4.2 % ليجد منافساً له في بلدان الاتحاد السوفياتي سابقاً التي تمكنت في السنوات الأخيرة من تحقيق إنجازات مشهودة في هذا الشأن حيث انخفض معدل الفقر "الشديد" في طبقته العاملة إلى 1.9 % في عام 2007، أو إلى قرابة ثلث المستوى الذي كانت عليه قبل عشر سنوات (5.8 % عام 1997). وهكذا يتأكد



الفصل الرابع

التضخم

في عدد من البلدان ومنها عمان (- 0.3 % كمتوسط سنوي)، السعودية (- 0.7 %)، البحرين (- 0.8 %)، سورية (- 1.1 %)، وليبيا (- 3.1 %).

وشمل الاتجاه السعودي الأخير في معدلات التضخم كافة البلدان العربية خاصة في العراق حيث تراوح معدل التضخم خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة (2005 - 2007) بين 30.8 % - 53.2 %. وفي الدول الخليجية، بدأ واضحاً في السنوات الأخيرة أن الضغوط التضخمية أخذت تخرج عن طوقها بعد أن ظلت لفترة طويلة تحت السيطرة دون أن تتمخض عنها مضاعفات كبيرة على الأسعار. والواقع أن ثلاثاً من هذه الدول (عمان والسعودية والبحرين) شهدت خلال الفترة 1998 - 2002 انخفاضاً فعلياً في المستوى العام للأسعار كما سبقت الإشارة إليه. وقد برز الاتجاه التضخمي المتصاعد، الذي شهدته الدول الخليجية في الآونة الأخيرة، بشكل خاص في كل من قطر والإمارات اللتين يُتوقع أن يصل معدل التضخم فيهما عام 2008 إلى 15 % و 12.9 %. كما برز هذا الاتجاه أيضاً في عدة بلدان عربية أخرى تصددها، إضافة إلى العراق وقطر والإمارات، اليمن والسودان والأردن التي يُنتظر أن يتراوح معدل التضخم فيها خلال هذا العام بين 15.8 % - 17.2 %.

وفي عام 2007، تجاوز معدل التضخم 10 % في خمسة بلدان عربية هي العراق (30.8 %)، قطر (13.8 %)، اليمن (12.5 %)، الإمارات (11.1 %)، ومصر (11 %). ومن المتوقع أن تنضم إلى هذه المجموعة عام 2008 سبعة بلدان أخرى هي السودان (16 %)، الأردن (15.8 %)، موريتانيا (12.5 %)، ليبيا (12 %)، السعودية (11.4 %)، عمان (11.2 %)، ولبنان (10.9 %). وبذلك يكون معدل التضخم قد تجاوز حاجز الـ 10 % في حوالي ثلثي البلدان العربية التي توفرت عنها بيانات مقارنة (12 دولة من أصل 19). أمّا في البلدان السبعة الأخرى، فمن المتوقع أن تتراوح معدلات التضخم المقابلة خلال عام 2008 بين 3.9 % للمغرب و 9 % للكويت (انظر الجدول رقم 7). وتجدر الإشارة إلى أن

لعل من أبرز القضايا التي قفزت مؤخراً إلى الواجهة على مسرح الأحداث في المنطقة العربية هو التضخم. ومع أن التوسع الملحوظ الذي شهدته اقتصادات المنطقة عموماً خلال السنوات الخمس الماضية، كما سبق تبيانه، أدى إلى توليد بعض الضغوط التضخمية في عدد من هذه الاقتصادات، إلا أن ما حدث مؤخراً من تطورات بهذا الخصوص على الصعيد العالمي كان له تأثيره الواضح على بروز "ظاهرة التضخم" كأحد التحديات الرئيسية لبلدان المنطقة ككل. فقد أُلقت موجة ارتفاع أسعار السلع بوجه عام، والأولية والزراعية والغذائية منها بوجه خاص، بأعبائها الثقيلة على مختلف بلدان المنطقة، وذلك بسبب انكشاف اقتصاداتها، ولو بدرجات متفاوتة، على العالم الخارجي، حيث يتم استيراد معظم احتياجاتها من بلدان أخرى. وورد في أحد تقارير البنك الدولي أن حوالي 60 % من فاتورة الاستيراد للعديد من بلدان المنطقة معرضة للأخطار الكامنة فيما يجري من تطورات غير مواتية في أسواق السلع العالمية⁽¹⁸⁾. ويستخلص من تقرير آخر للبنك المذكور أن بلدان الخليج، على سبيل المثال تستورد كل احتياجاتها تقريباً من المواد الغذائية الأساسية، وأن اليمن تستورد 80 % من احتياجاتها من الحبوب⁽¹⁹⁾. ويذكر أن المواد الغذائية تشكل في الدول العربية مكوناً رئيسياً لمؤشر أسعار المستهلك الذي يستخدم عادة لقياس التضخم.

ووفقاً لأحدث البيانات المتوفرة في هذا الشأن⁽²⁰⁾، والمبنية على أساس التغيرات السنوية في مؤشر أسعار المستهلك، فإن المتوسط العام لمعدل التضخم في المنطقة العربية واصل ارتفاعه من 5.9 % عام 2005 إلى 7 % عام 2006 ثم إلى 9 % عام 2007، مع توقع استمرار ارتفاعه إلى 10.4 % في عام 2008. وتجدر الإشارة إلى أن المعدل المقابل خلال الفترة 1998 - 2002، أي قبل بداية موجة الارتفاع الأخيرة في أسعار السلع، لم يتجاوز 5 % سنوياً في المتوسط، بل إنه كان بالسالب، أي أن الأسعار كانت تميل نحو الانخفاض،

مستويات التضخم المتوقعة عام 2008 ستسجل أرقاماً غير مسبوقة منذ سنوات عديدة في جميع البلدان العربية تقريباً باستثناء العراق الذي تباطأ معدل التضخم فيه نسبياً خلال العامين الآخرين (2007 - 2008) وإن بقي في مستوى مرتفع لم يقل عن 15.9 % منذ عدة سنوات.

وكما سبقت الإشارة إليه، فإن ظاهرة التضخم - وهي ظاهرة عالمية - قد برزت مؤخراً لتشكل إحدى التحديات الرئيسية التي تواجهها بلدان المنطقة العربية، وذلك نتيجة لتضايف عدة عوامل خارجية ومحلية يمكن تلخيصها بارتفاع أسعار السلع المستوردة التي تعتمد عليها بلدان المنطقة إلى حد كبير في تلبية احتياجاتها، وارتفاع الطلب المحلي الكلي الناجم عن التوسع الملحوظ الذي شهدته اقتصادات المنطقة في السنوات الأخيرة. ومع ذلك فإن هنالك بعض الدلائل التي تشير إلى إمكانية انحسار هذه الظاهرة على الصعيد العالمي والحد من آثارها الضارة على الصعيد المحلي، وذلك في ضوء الاتجاه الهبوطي المحتمل بأسعار السلع في الأسواق العالمية من جهة، وفي ظل السياسات الحكومية المتبعة في عدد من بلدان المنطقة لاحتواء الضغوط التضخمية من جهة أخرى. وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة التنسيق بين السياسات النقدية والمالية في هذه البلدان لكي يتحقق النجاح المنشود في معالجة هذه المشكلة. وعلى الصعيد الإقليمي العربي، فإن الضرورة تقتضي أيضاً تضافر الجهود لمواجهة هذا التحدي من خلال زيادة التعاون فيما بينها بهدف تحقيق الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الاحتياجات العربية من السلع الرئيسية، وفي مقدمتها المواد الغذائية التي تشكل مكوناً رئيسياً من مكونات التضخم. ويذكر أن الدول العربية تواجه عجزاً في مختلف السلع الغذائية بما فيها الحبوب والمحاصيل الزراعية الأخرى. وهنا نود أن نضم صوتنا إلى صوت الاتحاد العام للغرف العربية الذي طالب في أحد تقاريره الأخير⁽²¹⁾ بأن تبدأ البلدان العربية بإعادة هيكلة سياساتها الزراعية لمراعاة المتطلبات لزيادة الاستثمار في الزراعة المستدامة للقضاء على الفقر ومواجهة التغيرات المناخية، وتكوين صناديق لدعم الزراعة في المجالات المسموحة في إطار منظمة التجارة العالمية، وخصوصاً "الصندوق الأخضر" الذي يتيح سلة متنوعة من الضمانات والأمان الاجتماعي للمنتجين وللمستهلكين.

جدول رقم (7)
معدلات التضخم* في البلدان العربية
2008 - 2005
%

2008	2007	2006	2005	
17.2	12.5	18.2	11.8	اليمن
16.0	8.0	7.2	8.5	السودان
15.9	30.8	53.2	37.0	العراق
15.8	5.4	6.3	3.5	الأردن
15.0	13.8	11.8	8.8	قطر
12.9	11.1	9.3	6.2	الإمارات
12.5	7.3	6.2	12.1	موريتانيا
12.0	6.2	1.4	2.9	ليبيا
11.7	11.0	4.2	8.8	مصر
11.4	4.1	2.3	0.6	السعودية
11.2	5.9	3.4	1.9	عمان
10.9	4.1	5.6	0.7 -	لبنان
9.0	5.5	3.1	4.1	الكويت
8.1	5.0	3.5	3.1	جيبوتي
8.0	4.7	10.4	7.2	سوريه
5.1	3.1	4.5	2.0	تونس
4.5	3.4	2.2	2.6	البحرين
4.3	3.6	2.5	1.6	الجزائر
3.9	2.0	3.3	1.0	المغرب
10.4	9.0	7.0	5.9	المتوسط

* تمثل متوسط التغير السنوي في مؤشرات أسعار المستهلك. تم ترتيب الدول تنازلياً حسب معدل التضخم المتوقع لعام 2008. المصدر: صندوق النقد الدولي.

التقرير الاقتصادي

الباب الثاني

أداء بعض الأنشطة
والقطاعات الرئيسية



الفصل الأول

التجارة الخارجية العربية

الإجمالية للصادرات العربية من السلع والخدمات عام 2007 ارتفعت بنسبة 45.3% لتبلغ نحو (1297.2) مليار دولار، في حين ارتفعت قيمة المستوردات السلعية والخدمية بنسبة أقل (31%) لتصل إلى (852.3) ملياراً. وقد أدى نمو الصادرات خلال العام المذكور بمعدل أسرع من معدل النمو المقابل في المستوردات إلى ارتفاع الأهمية النسبية لصافي الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي إلى 22.1% مقابل 16.3% في العام السابق (انظر الجدول رقم 8). وقد ساهم ذلك في تسارع متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للبلدان العربية من 16.7% عام 2007 إلى 35.6% عام 2008، وفي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 5.8% إلى 6.3% (راجع الباب الأول من الجزء الثاني لهذا التقرير - الأداء العام للاقتصاد العربي). ويرز تسارع النمو بشكل خاص في الصادرات النفطية لاسيما خلال السبعة أشهر الأولى من العام 2008 حيث سجلت أسعار النفط في الأسواق العالمية أرقاماً قياسية بلغت ذروتها في شهر يوليو.

ونظراً لعدم توفر بيانات كافية ومقارنة عن الجانب المتعلق بالخدمات من التجارة الخارجية العربية، فإن عرضنا في هذا السياق سيظل مقتصرًا على جانب السلع، الذي ما يزال على كل حال يشكل الجانب الأكبر والأكثر تأثيراً في تكوين القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية العربية. ويستخلص من البيانات القليلة المتوفرة في هذا الشأن أن قيمة الصادرات السلعية تشكل نحو 88% من إجمالي قيمة الصادرات العربية، في حين تشكل قيمة الصادرات الخدمية النسبة المتبقية (12%)⁽²³⁾، علماً بأن النسبتين المقابلتين للتجارة العالمية تبلغان نحو 80% و 20% على التوالي.

تسير حركة التجارة الخارجية في بلدان المنطقة العربية، بشقيها التصديري والاستيرادي، جنباً إلى جنب مع الحركة الموازية في النشاط الاقتصادي العام، شأنها في ذلك شأن مثيلاتها في دول ومناطق العالم الأخرى. وكما هو معلوم اقتصادياً، فإن أرقام التجارة الخارجية لكل دولة تشكل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي الذي يستخدم عادة لقياس مستوى النشاط الاقتصادي في تلك الدولة، وذلك وفقاً للمعادلة الاقتصادية المعروفة:

الناتج المحلي الإجمالي = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات (مجموع الصادرات ناقصاً مجموع المستوردات).

وهكذا، واصلت حركة التجارة الخارجية في البلدان العربية مسيرتها بخطى متوازية مع اتجاهات النمو الاقتصادي في هذه البلدان بصورة عامة. ويستخلص من البيانات المتوفرة لدى صندوق النقد الدولي⁽²²⁾، أن القيمة

جدول رقم (8)

صادرات ومستوردات السلع والخدمات العربية *
2008 - 2007

2008	2007	البيان
1297.2	893.0	الصادرات (مليار دولار)
852.3	650.6	المستوردات (مليار دولار)
444.9	242.4	صافي الصادرات (مليار دولار)
22.1	16.3	أهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي (%)

* تشمل بيانات 19 بلداً عربياً، باستثناء الصومال، جزر القمر، وفلسطين (الضفة والقطاع).

أعد هذا الجدول واحتسبت نسبة استناداً إلى البيانات المستخلصة من الملحق الإحصائي المرفق بتقرير صندوق النقد الدولي حول الشرق الأوسط ووسط آسيا الصادر في شهر أكتوبر 2008.

أولاً- التجارة السلعية العربية:

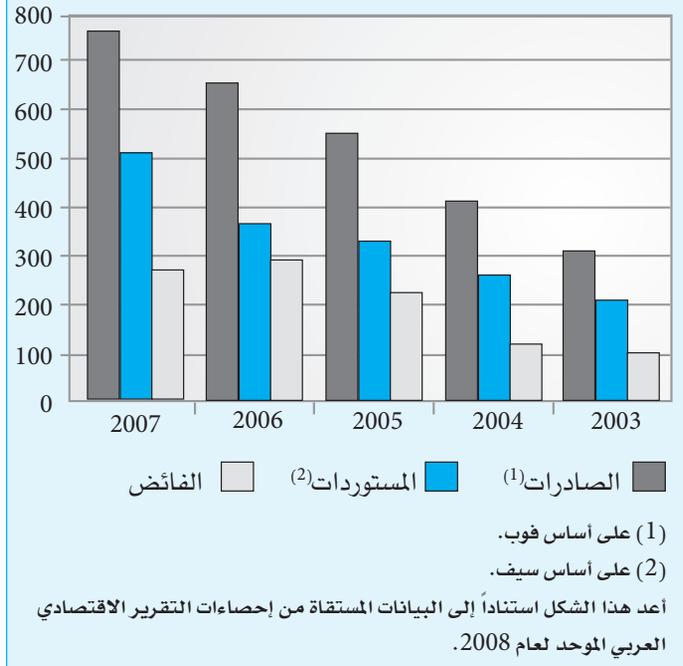
تشير أحدث البيانات المنشورة من قبل مراجع الجامعة العربية⁽²⁴⁾، إلى أن الصادرات العربية من السلع والبضائع واصلت نموها عام 2007 لتسجل رقماً قياسياً جديداً بواقع (784.7) مليار دولار. إلا أن معدل النمو خلال العام المذكور شهد، وللسنة الثانية على التوالي، تباطؤاً نسبياً حينما تراجع إلى ما يعادل 16.1 % مقابل 19.4 % في عام 2006، وذلك بعد أن قطع رحلة من السير بخطى متسارعة طيلة الأعوام الثلاثة السابقة (2003 - 2005) حيث بلغت معدلات النمو 27.6 %، 31.9 % و 37.9 % بالتتابع. وفي الجانب المقابل من التعامل التجاري للبلدان العربية مع العالم الخارجي، واصلت المستوردات السلعية مسيرتها في النمو لتصل عام 2007 إلى نحو (508) مليار دولار، ولكن بوتيرة مختلفة نوعاً ما عن مسيرة نمو الصادرات. فقد تعرض معدل النمو السنوي في المستوردات لتذبذب أكبر خلال فترة الخمسة أعوام المذكورة. فبعد أن ارتفع معدل نمو المستوردات من 13.6 % عام 2003 إلى 34.2 % عام

2004، انخفض في العامين التاليين إلى 20.3 % ثم إلى 14.4 %، ليعاود ارتفاعه خلال عام 2007 إلى 32.8 %، وهو مستوى يتجاوز ضعف المستوى المقابل للصادرات (16.1 %)، وذلك خلافاً لما كان عليه الوضع في الأعوام السابقة باستثناء عام 2004. ومع ذلك، لوحظ أن متوسط معدل نمو الصادرات خلال الفترة 2003 - 2007 (26 %) بقي أعلى قليلاً من المتوسط المقابل للمستوردات (25.1 %).

ومما ساعد على حدوث الارتفاع الكبير في قيمة المستوردات خلال عام 2007، زيادة حدة الاتجاه السعودي في أسعار العديد من السلع في الأسواق العالمية وفي مقدمتها المواد الغذائية والنفط وغيره من السلع الأولية التي تدخل في إنتاج السلع المصنعة ورفع أسعارها أيضاً، فضلاً عن انخفاض سعر صرف الدولار وتأثيره على رفع قيمة المستوردات لدى تقييمها به. وكان من نتيجة ذلك أن تراجع الفائض في الميزان التجاري السلعي العربي عام 2007 إلى نحو (277) مليار دولار، وذلك لأول مرة منذ عام 2003 (أنظر الشكل رقم 6). وغني عن البيان أن معظم البلدان العربية المصدرة للنفط تتمتع بفوائض في موازينها التجارية، في حين أن البلدان الأخرى، وغالبيتها غير منتجة للنفط، تعاني من عجوزات في هذه الموازين.

ويستخلص من البيانات المتوفرة لدى مصادر الجامعة العربية المشار إليها آنفاً حول (20) دولة عربية توفرت عنها بيانات مقارنة حول تجارتها الخارجية، أن الميزان التجاري عام 2007 كان في حالة فائض لنصف عدد هذه الدول، بينما كان في حالة عجز للنصف الآخر. وتصدرت السعودية قائمة دول "الفائض" بما يعادل نحو (143.3) مليار دولار، تلتها الإمارات (59.8 ملياراً)، ثم الكويت (40.1 ملياراً)، فالجزائر (34.2 ملياراً)، وليبيا (24 ملياراً). وجاءت قطر في المركز السادس بفائض يناهز (16.9) مليار دولار، تلتها عمان (13.5 ملياراً)، ثم العراق (7.4 ملياراً)، والبحرين (2.3 ملياراً)، وأخيراً السودان التي بلغ الفائض في ميزانها التجاري (91.8) مليون دولار.

شكل رقم (6)
الميزان التجاري السلعي العربي
2007 - 2003
(مليار دولار)



الاقتصاد العربي

جدول رقم (9)
الهيكل السلعي للصادرات العربية
2007 - 2004

% من الإجمالي				المجموعة
2007	2006	2005	2004	
75.4	75.1	74.7	71.0	الوقود المعدني
11.8	11.6	12.8	14.2	المصنوعات
4.0	4.1	3.6	4.2	الآلات ومعدات النقل
3.6	4.0	3.2	4.1	المنتجات الكيماوية
2.2	2.4	2.8	3.1	الأغذية والمشروبات
2.1	2.1	2.2	2.6	المواد الخام
0.9	0.7	0.7	0.8	سلع أخرى غير مصنفة
100.0	100.0	100.0	100.0	الإجمالي

تم ترتيب المجموعات تنازلياً حسب حصصها من الإجمالي لعام 2007.
المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008.

أما قائمة دول "العجز" التجاري، ففي مقدمتها مصر التي زادت قيمة مستورداتها السلعية عن صادراتها السلعية عام 2007 بما يعادل نحو (18.8) مليار دولار، تلتها المغرب بعجز تجاري يناهز (16.9) ملياراً ثم الأردن (9.3 ملياراً)، فليبان (9 مليارات)، وتونس (3.9 ملياراً)، واليمن (3.1 ملياراً) وسورية (ملياران). وتراوح العجز في الميزان التجاري للدول الثلاث المتبقية بين (335) مليون دولار في جيبوتي و (807.4) مليوناً في موريتانيا، مروراً بالصومال (568.5 مليوناً).

ونعرض فيما يلي بشيء من التفصيل لكل من الصادرات والمستوردات السلعية العربية حسب الهيكل السلعي، وأداء البلدان العربية في جانبي التصدير والاستيراد، إضافة إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين في كلا الجانبين، وذلك في ضوء البيانات المتاحة في هذا الشأن حتى وقت إعداد هذا التقرير.

1 - الصادرات:

أ- الهيكل السلعي

يتكون التصنيف الرئيسي المتعارف عليه دولياً فيما يتعلق بالهيكل السلعي للتجارة العالمية من ست مجموعات رئيسية، إضافة إلى مجموعة سابعة تضم السلع الأخرى المتفرقة وغير المصنفة في المجموعات الرئيسية. وحتى عام 2007 لم تشهد هذه المجموعات تغيرات هيكلية في ترتيبها من حيث أهميتها النسبية في إجمالي الصادرات العربية، وإن حدثت بعض التغيرات الجزئية في حصصها منذ عام 2004.

فقد استمرت مجموعة الوقود المعدني، بما فيه النفط، بتعزيز مركزها عام 2007 كأكبر المجموعات بدون منازع، وذلك من خلال مواصلة زيادة حصتها من إجمالي الصادرات العربية إلى 76.6 % مقابل 71.0 % في عام 2004. وتحققت هذه الزيادة لمجموعة الوقود المعدني على حساب المجموعات الأخرى المصنفة والتي انخفضت حصصها جميعاً بدرجات متفاوتة دون أن يؤثر ذلك على ترتيبها النسبي. إذ احتفظت مجموعة المصنوعات بموقعها، كثاني أكبر مجموعة، وإن تراجعت حصتها من 14.2 % عام 2004 إلى 11.8 % عام 2007. كما احتفظت المجموعات الأخرى بترتيبها وانخفضت حصصها من 4.2 % إلى 4.0 % لمجموعة الآلات ومعدات النقل، ومن 4.1 % إلى

3.6 % للمنتجات الكيماوية، ومن 3.1 % إلى 2.2 % للأغذية والمشروبات، ومن 2.6 % إلى 2.1 % للمواد الخام، في حين بقيت حصة السلع الأخرى غير المصنفة تتراوح بين 0.7 % - 0.9 %. ويمكن تفسير هذه التغيرات النسبية التي حدثت خلال تلك الفترة لصالح مجموعة الصادرات العربية من الوقود المعدني على حساب مجموعات الصادرات السلعية الأخرى بما حققته الصادرات النفطية من المكاسب الناجمة بشكل رئيسي عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ما أدى في المحصلة النهائية إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية بمعدل أعلى من معدل ارتفاع قيمة الصادرات الأخرى غير النفطية.

ب - أداء البلدان العربية المصدرة:

تفاوتت قيمة الصادرات السلعية العربية عام 2007 حسب بلدان المنشأ بين ما يعادل نحو (75) مليون دولار لجيبوتي و (233.4) ملياراً للسعودية التي حافظت على موقعها المصدر للقائمة بما يعادل نحو 30 % من إجمالي الصادرات البالغ (784.7) ملياراً. وكما هو متوقع، ظلت الدول النفطية الرئيسية الأخرى تحتل المراكز السبعة التالية تتقدمها الإمارات بما قيمته (180.9) مليار دولار



أو 1.9%)، ثم المغرب (14.6 ملياراً أو 1.8%)، فالبحرين (13.8 ملياراً أو 1.7%)، وسوريه (11.6 ملياراً أو 1.5%)، السودان (8.8 ملياراً أو 1.1%) واليمن (5.3 ملياراً أو 0.7%)، وتراوح قيمة الصادرات في البلدان العربية الخمسة الأخرى بين (75 مليون دولار لجيبوتي و (4.5) ملياراً للأردن أو 1.1% من الإجمالي للبلدان الخمسة مجتمعة.

وعلى صعيد الأداء السنوي لصادرات البلدان العربية كل على حدة، لوحظ أن الغالبية العظمى لهذه البلدان حققت عام 2007 نمواً إيجابياً في صادراتها، باستثناء اليمن الذي تعرضت صادراته خلال العام المذكور لانخفاض بواقع 21% بعد أن تمكن في الأعوام الخمسة السابقة من تحقيق نمو ناهز 19% كمتوسط سنوي. ولم يقل معدل نمو الصادرات خلال عام 2007 عن 10% (في 16) بلداً عربياً. وكانت أعلى معدلات النمو لهذا العام من نصيب السودان الذي وصل معدل النمو في صادراته إلى قرابة 42%، معززاً بذلك المستوى المرتفع نسبياً الذي أمكن تحقيقه خلال السنوات الخمس السابقة والذي ناهز 40% كمتوسط سنوي. ويعزى هذا الأداء الجيد للصادرات السودانية بشكل رئيسي إلى المكاسب النفطية المتحققة مع استفلال كميات متزايدة من الثروة النفطية المكتشفة في وقت شهدت فيه أسعار النفط ارتفاعات مطردة في الأسواق المالية العالمية. وحلت قطر في المركز الثاني محققة خلال عام 2007 نمواً في صادراتها بواقع 40.1%، تلتها في المركزين الثالث والرابع جيبوتي والصومال اللتان أحرزتا نمواً كبيراً نسبياً يناهز 36.4% و 27.6% في صادراتهما المتواضعة والتي لم تتجاوز (75) مليون دولار لجيبوتي و (375) مليوناً للصومال. وجاءت تونس في المركز الخامس حيث ارتفعت قيمة صادراتها عام 2007 بنسبة 26.4%، تلتها الإمارات (24.3%)، ثم لبنان (23.4%)، فالعراق (19.2%)، ومصر (19%)، وعمان (18.6%)، وسورية (17.8%)، والمغرب (15%)، وليبيا (13.3%)، والبحرين (11.8%)، والسعودية (10.9%)، وتراوح معدلات نمو صادرات كل من الجزائر والكويت والأردن بين 10% - 8.6%. ولم يتجاوز معدل النمو في الصادرات الموريتانية 0.5%. وكانت اليمن الدولة العربية الوحيدة التي تعرضت

جدول رقم (10)
الصادرات السلعية للبلدان العربية*
2007 - 2004
(مليار دولار)

البلدان	2007	2006	2005	2004
السعودية	233.4	210.5	180.1	125.7
الإمارات	180.9	145.6	117.3	91.0
الكويت	63.7	58.6	47.0	30.1
الجزائر	60.7	54.7	46.3	32.2
لبيبا	44.5	39.3	28.8	17.4
قطر	37.8	27.0	25.8	18.7
العراق	36.4	30.5	27.3	23.7
عمان	25.6	21.6	18.7	13.4
مصر	24.5	20.6	16.1	12.3
تونس	15.2	12.0	10.6	10.1
المغرب	14.6	12.7	11.2	9.9
البحرين	13.8	12.3	10.3	7.6
سوريه	11.6	9.9	8.0	4.8
السودان	8.9	6.3	4.8	3.8
اليمن	5.3	6.7	5.6	4.1
الأردن	4.5	4.1	3.6	3.2
لبنان	2.8	2.3	1.9	1.7
بلدان أخرى**	1.0	0.9	0.6	0.6
الإجمالي	784.7	675.6	566.0	410.3

* على أساس فوب.

** تضم موريتانيا، الصومال، جيبوتي.

تم ترتيب المجموعات تنازلياً حسب قيمة الصادرات لعام 2007. أعد هذا الجدول استناداً إلى البيانات المستخلصة من الملاحق الإحصائية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد.

وما نسبته 23% من الإجمالي، تلتها الكويت (63.7 ملياراً أو 8.1%)، ثم الجزائر (60.2 ملياراً أو 7.7%)، فليبييا (44.5 ملياراً أو 5.7%)، وقطر (37.8 ملياراً أو 4.8%) والعراق (36.4 ملياراً أو 4.6%)، وعمان (25.6 ملياراً أو 3.2%)، وجاءت مصر في المركز التاسع وبلغت قيمة صادراتها (24.4) مليار دولار أو ما يعادل 3.1% من الإجمالي، تلتها تونس (15.2 ملياراً



الاقتصاد العربي

وبقي المركز الرابع من نصيب البلدان العربية ذاتها التي بلغت صادراتها البيئية (64.8) مليار دولار مع انخفاض حصتها من إجمالي الصادرات العربية عام 2007 إلى 8.3 % مقابل 8.5 % في العام السابق. أمّا الصين التي بلغت مستورداتها من الدول العربية عام 2007 أكثر من (41.2) مليار دولار، فمع أنها بقيت في المركز الخامس إلا أنها كانت الشريك الرئيسي الوحيد الذي زادت حصته عام 2007 مجدداً إلى 5.3 % وذلك للسنة الخامسة على التوالي، مع الإشارة إلى أن النسبة المقابلة قبل ستة أعوام لم تكن تتجاوز 3.1 % مما يدل على مدى النمو الذي حققته الصادرات العربية إلى الصين والذي ناهز 35.6 % سنوياً في المتوسط منذ عام 2001.

2 - المستوردات:

أ - الهيكل السلعي:

كما هو الوضع في حالة الصادرات، لم تشهد المستوردات العربية عام 2006 تغيرات هيكلية في ترتيب المجموعات السلعية الرئيسية حسب التصنيف الدولي، مع ملاحظة اختلاف الأهمية النسبية لهذه المجموعات في التكوين الهيكلي لكل من الصادرات والمستوردات والتفاوت الجزئي في حصص المجموعات بالمقارنة مع العام السابق. ويبدو

جدول رقم (11)
الهيكل السلعي للمستوردات العربية
2004 - 2007

المجموعة	% من الإجمالي			
	2007	2006	2005	2004
الألات ومعدات النقل	38.0	38.3	36.4	36.9
المصنوعات	27.8	27.5	27.5	28.6
الأغذية والمشروبات	7.21	11.7	12.2	12.8
المنتجات الكيماوية	7.9	7.8	8.2	8.4
الوقود المعدني	5.9	7.0	7.9	5.5
المواد الخام	4.9	5.0	5.0	5.1
سلع أخرى غير مصنفة	2.8	2.7	2.8	2.7
الإجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0

تم ترتيب المجموعات تنازلياً حسب حصصها من الإجمالي لعام 2007.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007

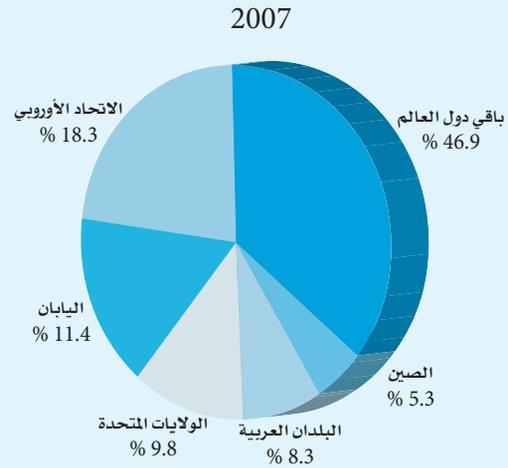
صادراتها عام 2007 لانخفاض بالأرقام المطلقة تجاوز 21 % (بالسالب)، بعد أن حققت خلال السنوات الخمس السابقة نمواً سنوياً ناهز 19 % في المتوسط.

ج - الشركاء الرئيسيون:

لم تطرأ منذ سنوات عديدة تغيرات جوهرية مؤثرة على ترتيب الشركاء الرئيسيين الخمسة المستوردين من البلدان العربية ككل. إلا أن عام 2007 شهد بعض التغيرات الملحوظة في حصص هؤلاء الشركاء صعوداً في حصة أحدهم، وهو الصين، على حساب حصص الشركاء الآخرين الأربعة المتمثلين بالاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية ذاتها (الصادرات البيئية)، وذلك بالمقارنة مع حصصهم المقابلة في العام السابق.

فقد حافظ الاتحاد الأوروبي على المركز الأول كأكبر مستورد للسلع العربية بما قيمته (143.7) مليار دولار، إلا أن حصته من إجمالي الصادرات العربية تراجعت إلى 18.3 % مقابل 22.1 % في العام السابق. كما احتفظت اليابان، بمركزها الثاني بما يعادل نحو (89.5) مليار دولار، وتراجعت حصتها إلى 11.4 % مقابل 13.7 %، شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة التي انخفضت حصتها إلى 9.8 % مقابل 11.5 % لتحافظ هي الأخرى بالمركز الثالث بما قيمته (76.9) مليار دولار من الصادرات العربية.

شكل رقم (7)
أهم الشركاء المستوردين من البلدان العربية



أعد هذا الشكل استناداً إلى البيانات المستخلصة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007.

جدول رقم (12)
المستوردات السلعية للبلدان العربية*
2007 - 2004
(مليار دولار)

البلدان	% من الإجمالي			
	2007	2006	2005	2004
الإمارات	121.1	86.1	74.5	63.4
السعودية	90.2	69.7	59.5	47.4
مصر	43.3	31.9	26.4	20.8
المغرب	31.6	23.9	20.8	17.8
العراق	29.0	26.3	22.0	19.9
الجزائر	26.0	20.7	19.8	17.9
الكويت	23.6	15.9	15.8	12.6
قطر	20.9	12.6	10.1	6.0
ليبيا	20.5	13.2	12.3	9.6
تونس	19.1	15.4	13.3	13.3
الأردن	13.8	11.5	10.5	8.2
سوريه	13.7	10.4	9.5	6.3
عمان	12.1	10.9	8.8	8.6
لبنان	11.8	9.4	9.3	9.4
البحرين	11.5	8.9	7.9	6.5
السودان	8.8	8.1	6.8	4.1
اليمن	8.3	5.3	4.9	4.0
بلدان أخرى**	2.7	2.3	2.3	2.3
الإجمالي	508.0	382.5	334.5	278.1

* على أساس سيف.

** تضم موريتانيا، الصومال، جيبوتي.

تم ترتيب المجموعات تنازلياً حسب قيمة المستوردات لعام 2007. أعد هذا الجدول استناداً إلى البيانات المستخلصة من الملاحق الإحصائية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد.

يعادل (29) ملياراً أو 5.7%. واحتفظت الجزائر بالمركز السادس وبلغت مستورداتها عام 2007 نحو (26) مليار دولار أو (5.1%)، تلتها الكويت في المركز السابع بما يعادل (23.6) ملياراً أو 4.6%. وتقدمت قطر من المركز العاشر عام 2006 إلى الثامن عام 2007 مع ارتفاع مستورداتها إلى (20.9) مليار دولار أو 4.1% من الإجمالي مقابل

أن ما حدث في جانب الصادرات من حيث تعزيز وضع المجموعة الأولى - المتمثلة هناك بالوقود المعدني - على حساب المجموعات الأخرى، كان مغايراً نوعاً ما لما حدث في جانب المستوردات. فمع أن المجموعة الأولى، المتمثلة هنا بالآلات ومعدات النقل، قد احتفظت بمركزها عام 2007، إلا أن الأهمية النسبية لحصتها في إجمالي المستوردات العربية انخفضت قليلاً إلى 38% مقابل 38.3% في العام السابق. من ناحية أخرى، فإن مجموعة المصنوعات - التي حافظت على موقعها كثاني أكبر مجموعة - شهدت ارتفاعاً في حصتها إلى 27.8% مقابل 27.5%، شأنها في ذلك شأن كل من المجموعة الثالثة - وهي الأغذية والمشروبات - التي ارتفعت حصتها إلى 12.7% مقابل 11.7%، والمجموعة الرابعة - وهي المنتجات الكيماوية - التي ارتفعت حصتها إلى 7.9% مقابل 7.8%. ولم يحدث تغيير أيضاً في ترتيب المجموعتين الرئيسيتين الأخيرتين، مع انخفاض حصة المجموعة الخامسة - وهي الوقود المعدني - من 7% من إجمالي المستوردات العربية عام 2006 إلى 5.9% عام 2007، وكذلك انخفاض المجموعة السادسة - وهي المواد الخام - من 5% إلى 4.9%. أما مجموعة السلع الأخرى غير المصنفة، فقد بقيت حصتها المتواضعة أصلاً بحدود 2.7% - 2.8%.

ب - البلدان العربية المستوردة:

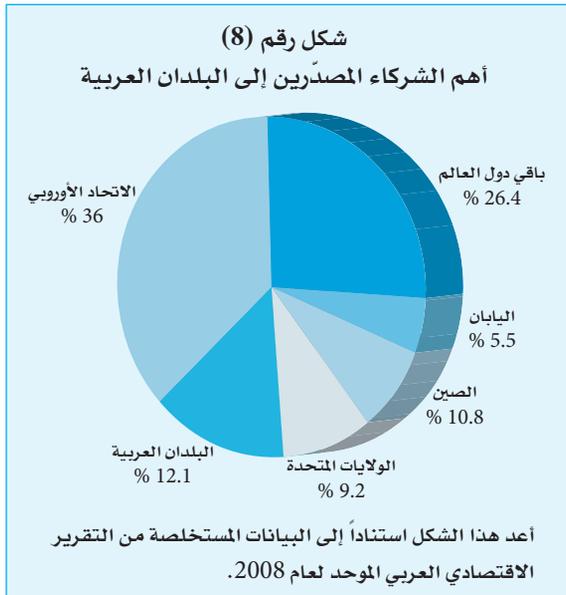
كما هو الحال في الصادرات، هناك تباين واضح بين البلدان العربية في قيمة مستورداتها من العالم الخارجي، وإن اختلف الترتيب النسبي لعدد من البلدان على قائمة المصدرين والمستوردين. فقد تراوحت قيمة ما استوردته هذه البلدان من السلع عام 2007 بين (410) مليون دولار لجيبوتي و (121.1) ملياراً للإمارات التي تصدرت قائمة البلدان العربية المستوردة بما يعادل 23.8% من الإجمالي. ومن أصل المراكز التسعة التالية، كان ستة منها خلال العام المذكور من نصيب دول نفطية في مقدمتها السعودية التي حافظت على مركزها، كثاني أكبر بلد عربي مستورد بعد الإمارات، بما قيمته (90.2) مليار دولار أو ما نسبته 17.7% من إجمالي المستوردات العربية. كما حافظت مصر على المركز الثالث بما يعادل (43.3) مليار دولار أو 8.5%، وتقدمت المغرب من المركز الخامس عام 2006 إلى الرابع عام 2007 بما قيمته (31.6) مليار دولار أو 6.2% من إجمالي المستوردات العربية، لتحل بذلك محل العراق بما

الاقتصاد العربي

أساسية في ترتيب هذه المصادر على قائمة مجموعات الدول الرئيسية المصدرة إلى الدول العربية ككل.

فقد احتفظ الاتحاد الأوروبي عام 2007 بموقعه على رأس القائمة بما يعادل (183.1) مليار دولار، مع ارتفاع حصته من إجمالي المستوردات العربية خلال العام المذكور إلى 36 % مقابل 35.7 % في العام السابق. كما احتفظت البلدان العربية بمركزها الثاني بما يعادل (16.5) مليار دولار من المستوردات البينية. إلا أن حصتها من إجمالي المستوردات العربية تراجعت من 13.3 % عام 2006 إلى 12.1 % عام 2007، شأنها في ذلك شأن حصة اليابان التي تراجعت هي الأخرى قليلاً من 5.6 % إلى 5.5 % لتبلغ ما قيمته (27.9) مليون دولار. وحافظت الولايات المتحدة الأمريكية عام 2007 على مركزها كالثالث أكبر مصدر رئيسي للسلع إلى البلدان العربية بما يعادل (46.7) مليار دولار، كما حافظت حصتها من إجمالي المستوردات العربية على مستواها خلال عامي 2006 و 2007 بواقع 9.2 %.

وبقيت الصين الرابع الأكبر على صعيد تصدير المزيد من السلع والبضائع للبلدان العربية، حيث استمرت المستوردات العربية من الصين في الارتفاع عام 2007 لتصل إلى (54.8) مليار دولار محققة نمواً إضافياً سنوياً جديداً يناهز 42 % ليتجاوز متوسط النمو السنوي المرتفع للفترة 2002 - 2007 (41.6 %). وبذلك تكون حصة الصين من إجمالي المستوردات العربية قد واصلت ارتفاعها عام 2007 لتصل إلى نحو 10.8 % مقابل 10.1 % عام 2006، مع



3.3 % في العام السابق، في حين احتفظت ليبيا بالمركز التاسع بما يعادل 20.5 ملياراً أو 4 %، تلتها الأردن (13.8 ملياراً أو 2.7 %)، ثم سورية (13.7 ملياراً أو 2.7 %)، فعمان (12.1 ملياراً أو 2.4 %). وتراوحت مستوردات كل من لبنان والبحرين والسودان واليمن بين (8.3 - 11.8) مليار دولار أو ما يعادل 2.3 % - 1.6 % من الإجمالي.

هذا، وقد شمل التوسع في الاستيراد عام 2007 مختلف البلدان العربية بمعدلات مرتفعة في غالبيتها، حيث تجاوزت 23 % في (15) بلداً. ويرتبط هذا الاتجاه التوسعي للاستيراد في المنطقة العربية بمستويات النمو التي شهدتها اقتصادات المنطقة عموماً خلال الأعوام الأخيرة كما سبق تبيانها (راجع الباب الأول من الجزء الثاني لهذا التقرير - الأداء العام للاقتصاد العربي). وخلافاً لما حدث في جانب الصادرات حين تصدرت ثمانية من البلدان النفطية الرئيسية القائمة من حيث معدلات النمو خلال عام 2007، لوحظ أن البلدان غير النفطية شاركت - مناصفة - في تحقيق أعلى ثمانية معدلات للنمو في جانب المستوردات. وأحرزت قطر أعلى معدل للنمو في قيمة السلع المستوردة خلال العام المذكور بما يعادل 66 %، تلتها اليمن (57.7 %)، ثم ليبيا (55.1 %)، فالكويت (47.9 %)، والإمارات (40.6 %)، ومصر (35.8 %)، وموريتانيا (33.4 %)، والمغرب (32 %). وجاءت سورية في المركز التاسع حيث زادت مستورداتها بنسبة (31.5 %)، تلتها السعودية (29.3 %)، ثم البحرين (28.8 %)، والجزائر ولبنان (15.6 % لكل منهما)، وتونس والصومال (23.8 % لكل منهما). وتراوحت معدلات النمو في البلدان الأخرى بين 19.1 % للأردن و 7.7 % لجيبوتي مروراً بعمان (11.1 %) والعراق (10.5 %).

ج - الشركاء الرئيسيون:

ما يزال الشركاء التجاريون الرئيسيون الخمسة للبلدان العربية ككل هم أنفسهم في جانبي الصادرات والمستوردات منذ عدة عقود، وإن اختلف ترتيبهم النسبي في السنوات الأخيرة، حيث حلت الصين محل اليابان كراعي أكبر مصدر رئيسي للسلع المستوردة من قبل الدول العربية اعتباراً من العام 2003. وفي العام 2007، حدثت زيادات نسبية في حصص معظم المصادر الرئيسية للمستوردات العربية على حساب المصادر الأخرى، ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى تغييرات



البلدان العربية، واصلت الصادرات البينية بدورها نموها عام 2007 لتصل إلى (64.8) مليار دولار. إلا أن معدل نموها خلال هذا العام (12.7 %) لم يكن فقط أقل من معدل النمو المقابل في عام 2006 (31.3 %) وفي الخمسة أعوام 2002 - 2006 (29.1 % كمتوسط سنوي)، وإنما بقي أيضاً أقل من معدل النمو المقابل في المستوردات البينية (20.6 %).

والواقع أن معدل النمو في كل من الصادرات والمستوردات البينية خلال عام 2007 كان أقل من معدل النمو المقابل في كل من الصادرات والمستوردات العربية ككل. ونتيجة لذلك تراجع مساهمة الصادرات البينية العربية في إجمالي الصادرات العربية من 8.5 % عام 2006 إلى 8.3 % عام 2007، كما تراجع مساهمة المستوردات البينية في إجمالي المستوردات من 13.3 % إلى 12.1 %.

وفي المحصلة النهائية، وصلت قيمة السلع المتبادلة بين البلدان العربية عام 2007 إلى نحو (63.1) مليار دولار في المتوسط، محققة نمواً بواقع 16.4 % مقابل 29.8 % في العام السابق. ونتيجة لذلك، انخفضت مساهمة التجارة البينية العربية في إجمالي التجارة العربية في المتوسط عام 2007 إلى 10.2 %، وذلك بعد أن وصلت ارتفاعها دون انقطاع خلال السنوات الخمس السابقة من 8.8 % عام 2002 إلى 10.9 % عام 2006 (انظر الجدول رقم 13).

وعلى الرغم من التحسن النسبي الذي أحرزته التجارة البينية العربية عموماً خلال الأعوام الأخيرة، إلا أن أداءها ما يزال يعتبر متواضعاً، وخصوصاً إذا ما قورن بمثيله في كثير من المجموعات التجارية والتكتلات الاقتصادية الأخرى. وعلى سبيل المثال، فإن نسبة التجارة البينية وصلت إلى 72 % في مجموعة التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيكي، و 70 % في الاتحاد الأوروبي، و 59 % في

العلم بأن النسبة المقابلة عام 2001 لم تكن تتجاوز 4.3 %. ويذكر أن الصين كانت قد تمكنت منذ عام 2003 من الحلول محل اليابان كرابح أكبر شريك تجاري للبلدان العربية في مجال المستوردات العربية.

ثانياً- التجارة البينية العربية:

1 - الأداء العام:

يستخلص من أحدث البيانات المنشورة من قبل مراجع الجامعة العربية المشار إليها آنفاً، أن أداء التجارة البينية العربية قد استمر في التحسن بوجه عام خلال عام 2007. ولكن بدرجة أقل نسبياً من درجة التحسن في السنة السابقة. وقد برز ذلك بصورة خاصة في جانب المستوردات البينية التي واصلت توسعها خلال العام المذكور لتبلغ (61.5) مليار دولار ولتحقق نمواً بواقع 20.6 % مقابل 22.6 % في العام السابق، علماً بأن كلا المعدلين بقيا في مستوى أدنى من متوسط معدل النمو السنوي خلال الخمسة أعوام السابقة (26.4 %). وفي الجانب المقابل من المبادلات التجارية بين

جدول رقم (13)

التجارة البينية العربية ومساهمتها في التجارة الخارجية
2007 - 2004

البيان	2007	2006	2005	2004
الصادرات البينية (مليار دولار)	64.8	57.5	43.8	35.7
مساهمتها في إجمالي الصادرات العربية (%)	8.3	8.5	7.7	8.7
المستوردات البينية (مليار دولار)	61.5	51.0	41.6	30.0
مساهمتها في إجمالي المستوردات العربية (%)	12.1	13.3	12.4	10.8
متوسط التجارة البينية * (مليار دولار)	63.1	54.2	42.7	32.9
مساهمتها في متوسط التجارة العربية (%)	10.2	10.9	10.1	9.7

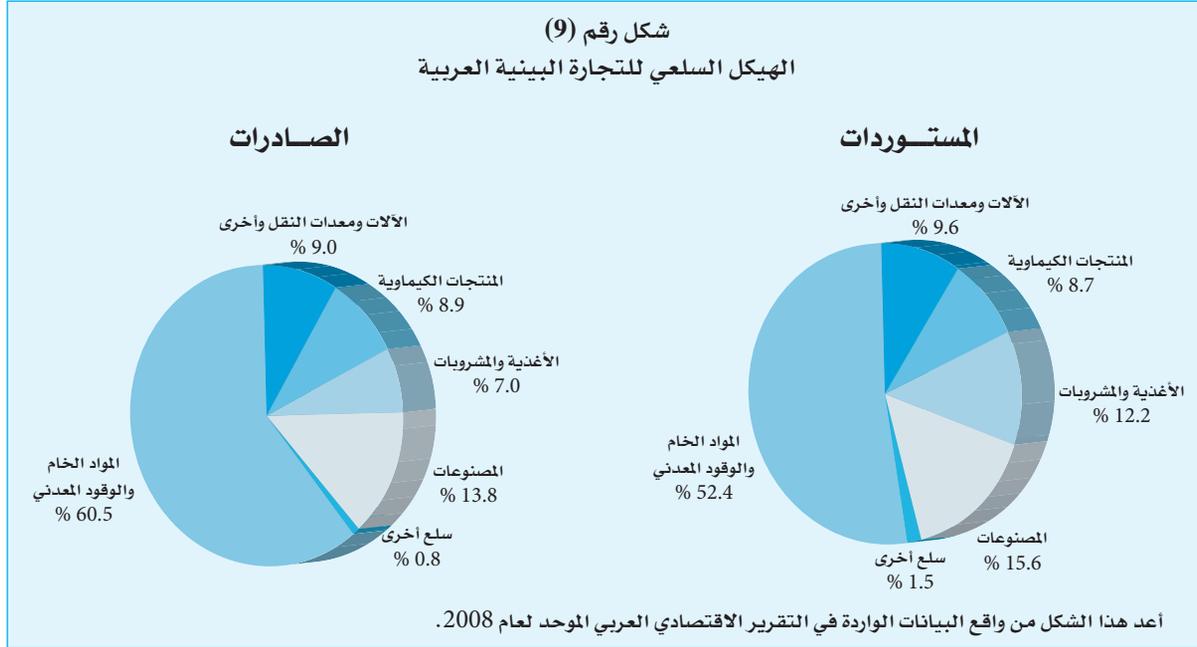
* تم احتساب متوسط التجارة البينية على النحو التالي:

$$\frac{\text{الصادرات البينية} + \text{المستوردات البينية}}{2}$$

هذا، ويلاحظ تقليص الفرق (من المصدر) بين قيمة كل من الصادرات والمستوردات البينية عما نشر في السابق. إلا أن قيمة المستوردات البينية تبقى في مستوى أقل من مستوى الصادرات البينية، رغم أن قيمة الأولى المحتسبة على أساس "سيف" تتضمن - إضافة إلى قيمة السلع المستوردة - تكاليف التأمين والشحن، وذلك خلافاً لما هو عليه الوضع في حالة الصادرات البينية المحتسبة على أساس "فوب". وفيما عدا ذلك، من المفترض نظرياً أن لا يتعدى الفرق ما قد ينجم عن احتمال اختلاف توقيت التسجيل والتصنيف السلي، وربما أيضاً فروق تجميع السلع لأغراض الرسوم الجمركية.

أعد هذا الجدول واحتسبت نسبة استناداً إلى البيانات المستقاة من إحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008.





من المجموعات السلعية الأخرى في كل من الجانبين خلال عام 2007 بالمقارنة مع العام السابق.

في جانب الصادرات، ارتفعت درجة تركيز المواد الخام والوقود المعدني مع ازدياد أهميتها النسبية من 56.3 % عام 2006 إلى 60.5 % عام 2007، وذلك على حساب المجموعات السلعية الرئيسية الأخرى، دون أن يؤثر ذلك على ترتيب أي من المجموعات من حيث أهميتها النسبية في إجمالي الصادرات البينية. فقد حافظت مجموعة المصنوعات على مركزها، كثنائي أكبر مجموعة، وإن انخفضت حصتها من إجمالي الصادرات البينية إلى 13.8 % عام 2007 مقابل 15.6 % في العام السابق. وبقيت مجموعة الآلات ومعدات النقل في المركز الثالث رغم انخفاض حصتها إلى 9 % مقابل 9.8 %، تبعها مجموعة المنتجات الكيماوية التي انخفضت حصتها إلى 8.9 % مقابل 9.3 %، شأنها في ذلك شأن مجموعة الأغذية والمشروبات التي تراجع حصتها هي الأخرى إلى 7 % مقابل 8.5 % . أما السلع غير المصنفة، فقد بقيت حصتها المتواضعة أصلاً دون مستوى الـ 1 % .

وفي جانب المستوردات، لم يكن الوضع مختلفاً من حيث ارتفاع درجة تركيز المجموعة الأولى - وهي المواد الخام والوقود المعدني - مع ازدياد أهميتها النسبية في إجمالي المستوردات البينية من 48.7 % عام 2006 إلى 52.4 % عام 2007، وذلك على حساب المجموعات الرئيسية الأخرى

منطقة التجارة الحرة للأمريكتين، و 50 % في منطقة NAFTA و 40 % في منطقة الآسيان⁽²⁵⁾. ويعكس انخفاض مستوى التجارة البينية في المنطقة العربية اختلافات هيكلية في اقتصادات المنطقة تتمثل بضعف القواعد الإنتاجية مع استمرار هيمنة السلع الأولية، بما فيها النفط الخام والغاز الطبيعي اللذين يتم تصريف الجانب الأكبر منهما في الأسواق العالمية. كما يعكس أيضاً ضعف البنية الأساسية التجارية، بما فيها وسائل النقل والمواصلات والمعلومات في مجال التجارة.

ويبدو أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى رغم مضي أكثر من أربعة أعوام على سريان مفعولها - أو هكذا يفترض - لم تستطع حتى الآن تحقيق الطموحات المنشودة، وذلك في ظل استمرار العديد من المعوقات غير الجمركية بما فيها التعقيدات الإدارية والتشريعات القانونية والأنظمة الإجرائية والمواصفات المتباينة في مختلف هذه الدول، لكي لا نخوض في الاختلافات السياسية التي لا يخفى دورها هي الأخرى في التأثير السلبي على مجرى سير وانسياب التجارة بين هذه الدول.

2 - الهيكل السلعي:

ظلت المواد الخام والوقود المعدني، بما فيه النفط والغاز، تشكل الجزء الأكبر من التجارة البينية العربية بجانبها التصديري والاستيرادي، وإن كان هنالك بعض التفاوت في الأهمية النسبية وفي معدلات التغير لهذه المجموعة وغيرها

واشتركت في استيعاب ما يعادل 48 % من الصادرات السعودية كل من الإمارات (25 %) والبحرين (23 %) إضافة إلى 12 % استوعبها الجار الثالث الأردن. كما تقاسمت ما نسبته 51 % من الصادرات البينية السورية ثلاث دول هي السعودية (24 %) والعراق (17 %)، ولبنان (10 %)، في حين تقاسمت 48 % من الصادرات اللبنانية ثلاث دول أيضاً هي الإمارات (18 %) وسوريه (16 %) والسعودية (14 %).

وفي جانب المستوردات، لا يختلف الوضع كثيراً من حيث تركيز التبادل التجاري البيني في عدد محدود من البلدان العربية غالباً ما تكون متجاورة جغرافياً. ففي البلدان العربية الإفريقية نجد، على سبيل المثال، أن قرابة 65 % من إجمالي قيمة ما تستورده الصومال من البلدان العربية يأتي إليها من جارتها جيبوتي. كما أن حوالي 47 % من المستوردات البينية الليبية منشأه تونس التي تتلقى بدورها 42 % مما تستورده من السلع العربية من ليبيا إضافة إلى 19 % تتلقاها تونس من الجزائر. واستقبلت جيبوتي عام 2007 أكثر من نصف مستورداتها البينية العربية (56 %) من دولتين عربيتين إفريقيتين هما مصر (30 %) وتونس (26 %)، شأنها في ذلك شأن الجزائر التي حصلت هي الأخرى، على ما يعادل 52 % من مستورداتها البينية من الدولتين ذاتهما مصر (28 %) وتونس (24 %). كما حصلت موريتانيا أيضاً على أكثر من نصف مستورداتها العربية (51 %) من دولتين مجاورتين إفريقيتين الجزائر (31 %) والمغرب (20 %). وتركز نحو 85 % من مستوردات السودان البينية في ثلاث دول عربية هي السعودية (34 %) ومصر (26 %) والإمارات (25 %).

وفي الشطر الآسيوي من العالم العربي، تلقت عُمان نحو 72 % من مستورداتها البينية من جارتها الخليجية الإمارات إضافة إلى 11 % تلقتها من جارتها الأخرى السعودية. كما تلقت العراق 71 % من مستورداتها من سوريه إضافة إلى 19 % من الأردن التي تزودت بدورها بنحو 62 % من مستورداتها البينية من السعودية إضافة إلى 13 % من مصر. ودخل أكثر من ثلاثة أرباع المستوردات القطرية من السلع العربية عبر الحدود من دولتين خليجيتين آخرين هما السعودية (45 %) والإمارات (30 %). وبالمقابل تلقت الإمارات أكثر من نصف مستورداتها من السعودية (35 %) وقطر (15 %). وفي عدد من الحالات، تتركز غالبية المستوردات للبلد الواحد من السلع العربية في ثلاثة بلدان أخرى. وعلى سبيل المثال، يتركز نحو 83 % من المستوردات اليمنية في ثلاث دول خليجية هي الإمارات

الأخرى وإن تغيّر ترتيب المجموعتين الأخيرتين اللتين تبادلتا المركزين الرابع والخامس بينما احتفظت المجموعتان الثانية والثالثة - إضافة إلى المجموعة الأولى - بمركزيهما. فقد انخفضت حصة كل من مجموعة المصنوعات في إجمالي المستوردات البينية العربية من 17.2 % عام 2006 إلى 15.6 % عام 2007، ومجموعة الأغذية والمشروبات من 12.6 % إلى 12.2 % دون أن يؤثر ذلك على ترتيبهما في المركزين الثاني والثالث. وتراجعت مجموعة المنتجات الكيماوية من المركز الرابع عام 2006 إلى المركز الخامس عام 2007 مع انخفاض حصتها من 10.3 % إلى 8.7 % لتحل بذلك محل مجموعة الآلات ومعدات النقل التي تقدمت إلى المركز الرابع مع انخفاض حصتها بدرجة أقل، أي من 10 % إلى 9.6 % (أنظر الشكل رقم 9).

3 - التوزيع الجغرافي:

بقيت ظاهرة التركيز في التجارة العربية سائدة ليس فقط في إطار الهيكل السلعي كما سبق تبيانها، وإنما أيضاً في نطاق التوزيع الجغرافي للسلع التي يتم تبادلها بين بلدان المنطقة. إذ يلاحظ أن التبادل التجاري البيني في جانبي التصدير والاستيراد ما يزال يتم في معظمه بين دول عربية متجاورة ومحدودة دون أن يكون هنالك توسع كبير في العمق الجغرافي وفي شبكة البلدان المتعاملة مع بعضها البعض.

في جانب الصادرات، وعلى الطرف الغربي من العالم العربي، وصلت قيمة السلع التي عبرت الحدود من جيبوتي إلى جارتها الصومال عام 2007 إلى نحو 91 % من القيمة الإجمالية لصادرات جيبوتي البينية. وذهب حوالي 51 % من الصادرات البينية التونسية إلى الجارة ليبيا، و 21 % إلى الجارة الأخرى غير البعيدة وهي الجزائر. كما ذهب نحو 47 % من الصادرات الليبية إلى تونس، و 70 % من الصادرات الموريتانية إلى الجزائر، و 53 % من الصادرات السودانية إلى الإمارات، و 23 % إلى السعودية. وتركز قرابة 64 % من الصادرات البينية الجزائرية في بلدين جارين هما المغرب (40 %) وتونس (24 %).

وعلى الطرف الآخر من العالم العربي، لم يتخطى 88 % من الصادرات البينية للعراق جارته سوريا، كما بقي 63 % من صادرات عُمان و 62 % من صادرات قطر في الإمارات، و 53 % من صادرات البحرين في السعودية، و 50 % من صادرات اليمن في الإمارات و 12 % إضافية في السعودية، و 25 % من صادرات البحرين في السعودية أيضاً.

الاقتصاد العربي

البلدان العربية من المستوردات البينية. وهنا جاءت العراق في المقدمة، حيث استوردت من البلدان العربية الأخرى عام 2006 ما قيمته نحو (11.2) مليار دولار أو ما يعادل نحو 18.2 % من إجمالي المستوردات البينية، تلتها الإمارات (7.7 ملياراً أو 12.5 %)، ثم السعودية (6.7 ملياراً أو 10.9 %)، فمصر (4.8 ملياراً أو 7.8 %)، والأردن (4.6 ملياراً أو 7.5 %). وعمان (3.8 ملياراً أو 6.2 %)، والمغرب (3.5 ملياراً أو 5.7 %)، واليمن (3.2 ملياراً أو 5.2 %)، وجاءت الكويت في المركز التاسع بما يعادل (3) مليارات دولار أو 4.9 %، تلتها قطر (2.1 ملياراً أو 3.4 %)، ثم سورية (ملياران أو 3.2 %)، فالسودان (1.9 ملياراً أو 3.1 %)، ولبنان (1.7 ملياراً أو 2.8 %).

هذا، ونظراً لأن جانباً كبيراً من التبادل التجاري العربي يتم بين دول عربية متجاورة وتحديداً في منطقتي الخليج والمغرب العربي كما سبق تبيان، فإن من الطبيعي أن يكون هناك تركيز واضح في التجارة البينية ضمن هاتين المنطقتين، خصوصاً في ظل انضوائهما تحت لواء تجمعين هما مجلس التعاون الخليجي والاتحاد العربي المغاربي وما ينبثق عنهما من اتفاقات للتعاون الاقتصادي والتجاري. وهناك تقديرات تشير إلى أن حوالي 75 % من التجارة البينية العربية للدول الخليجية تنتم فيما بين هذه الدول بعضها مع بعض، في حين أن النسبة المقابلة لدول المغرب العربي تقدر بنحو 65 %⁽²⁶⁾. ومما يساعد على هذا التركيز توفر طرق ووسائل المواصلات بين دول كل مجموعة، وبالتالي انخفاض تكاليف النقل وسهولة التسويق، مع ما يساند ذلك من التسهيلات المنصوص عنها في الاتفاقات المبرمة بين دول كل من المجموعتين.

(51 %) والسعودية (21 %) والكويت (11 %)، كما يأتي 58 % من المستوردات الكويتية من ثلاث دول عربية هي اليمن (24 %) والإمارات (18 %) وسوريه (16 %) التي تتلقى بدورها أكثر من ثلثي مستورداتها البينية (69 %) من ثلاث دول أيضاً هي السعودية ومصر (29 %) لكل منهما والإمارات (11 %).

وجدير بالذكر أن السعودية تمثل المصدر الرئيسي للمستوردات البينية للعديد من دول العالم العربي بمشرقه ومغربه مثل الأردن الذي تتجاوز نسبة ما يستورده من السعودية إلى إجمالي مستورداته من البلدان العربية 62 %، والبحرين (31 %)، والمغرب (50 %)، ومصر (46 %) وقطر (45 %)، والسودان (34 %). والواقع أن الصادرات السعودية إلى البلدان العربية، والتي ناهزت (29.2) مليار دولار عام 2007، تشكل بمفردها أكثر من (45 %) من إجمالي الصادرات البينية العربية لتتصدر بذلك القائمة، تليها الإمارات بما قيمته (9.9) ملياراً وما نسبته 15.3 % من إجمالي الصادرات البينية، ثم سورية (4.6 ملياراً أو 7 %)، فعمان (2.9 ملياراً أو 4.5 %)، ومصر (2.4 ملياراً أو 3.7 %)، والأردن (ملياران أو 3.1 %)، وجاءت الكويت في المركز السابع حيث ناهزت صادراتها إلى البلدان العربية (1.8) مليار دولار أو 2.8 % من إجمالي الصادرات البينية العربية، تلتها البحرين وقطر (1.7 ملياراً أو 2.6 % لكل منهما)، ثم ليبيا والجزائر وتونس (1.4 ملياراً أو 2.1 % تقريباً لكل منها).

أمّا على صعيد المستوردات، فقد كان التركيز أقل والتوزيع الجغرافي أشمل من حيث تقارب حصص عدد أكبر من

الفصل الثاني

الاستثمارات الأجنبية المباشرة

جدول رقم (14)
الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان العربية
2007 - 2005

2007	2006	2005	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة
72.3	67.5	45.7	إجمالي البلدان العربية (مليار دولار)
14.5	16.3	14.4	حصة البلدان العربية من إجمالي النامية (%)
3.9	4.8	4.8	حصة البلدان العربية من الإجمالي العالمي (%)

أعد هذا الجدول وجمعت أرقامه واحتسبت نسبة من إحصاءات منظمة الانكباد.

حتى وقت إعداد هذا التقرير، لم تتوفر بيانات مقارنة عن عام 2008 حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلدان العربية، وإن كان من المرجح تأثرها سلباً بتداعيات الأزمة المالية العالمية على غرار ما حدث لحركة الاستثمارات الأجنبية العالمية كما سبق بيانه في الجزء الأول من هذا التقرير. لذلك ستقتصر التغطية الزمنية في هذا السياق على عام 2007. وكانت هذه الاستثمارات قد

قطاعات وأنشطة جديدة لم تكن متاحة لها في الماضي. ومن ضمن هذه القطاعات، التي كان بعضها فيما مضى حكراً على القطاع العام في بعض الدول العربية، النفط والتعدين والاتصالات والمصارف والتأمين. ومما تم إنجازه مؤخراً في سياق الجهود المبذولة في العديد من الدول العربية لتحسين مناخ الاستثمار فيها، إصدار التشريعات المشجعة مع تنويع حوافز وضمانات الاستثمار، وإقرار التخفيضات والإعفاءات الضريبية، وإنشاء المناطق الحرة، وإشراك القطاع الخاص في عملية التنمية مع ما تتطلبه من مشاريع البنى التحتية من طرق ومطارات وموانئ. وإضافة إلى هذه العوامل المحلية الجاذبة، تضافرت عوامل أخرى خارجية أدت إلى تنشيط حركة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى المنطقة. ومن أهم هذه العوامل انخفاض معدل العائد على الاستثمار في الخارج إذا ما قورن بنظيره داخل المنطقة، ما أدى إلى عودة جانب كبير من الأموال العربية المستثمرة في الخارج لإعادة استثمارها في دول المنطقة مع توطين جانب من العوائد النفطية المتزايدة بسبب ارتفاع أسعار النفط وإعادة تدوير جانب آخر منها في بلدان المنطقة. وغني عن البيان بأن مثل هذا الاتجاه من شأنه أن يتعزز وتتأكد مزاياه في ظل ما تشهده الاقتصادات المتقدمة بوجه عام والأسواق المالية العالمية بوجه خاص من أزمات وصعوبات. يضاف إلى ذلك كله عامل آخر يتمثل بعمليات الدمج والاستحواذ (M&A) التي نشطت في الأعوام الأخيرة على نطاق عالمي ووجدت

واصلت تدفقها إلى المنطقة العربية خلال ذلك العام ولكن بوتيرة أبطأ نسبياً بالمقارنة مع العام السابق. ووفقاً لأحدث البيانات الرسمية الصادرة عن منظمة الانكباد⁽²⁷⁾، فإن مجموع ما استقبلته المنطقة من هذه الاستثمارات خلال عام 2007 تجاوز (72.3) مليار دولار، بزيادة 7.1 % مقابل 47.9 % في العام السابق. وبذلك تكون حصة البلدان العربية مجتمعة، قد انخفضت من 4.8 % عام 2006 إلى 3.9 % عام 2007 من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية، ومن 16.3 % إلى 14.5 % من حصة البلدان النامية من هذه الاستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن النسبتين المقابلتين لم تكونا حتى عام 2000 تتجاوزان 0.4 % (من الإجمالي العالمي) و 2.4 % (من إجمالي الدول النامية)، ما يدل على مدى ما حققته المنطقة خلال الأعوام الأخيرة من نجاح في اجتذاب مثل هذه الاستثمارات بما لها من دور داعم لجهود التنمية في اقتصادات المنطقة، وبما يواكبها عادة من مزايا ليس أقلها نقل التكنولوجيا والمعرفة بوجه عام.

ويعزى تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة العربية خلال الأعوام الأخيرة إلى تحسن بيئة الأعمال بوجه عام ومناخ الاستثمار بوجه خاص مع إقدام عدد متزايد من بلدان المنطقة على تبني برامج الإصلاح والانفتاح الاقتصادي وفتح الأسواق وتشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية منها والمحلية بإتاحة الفرص أمامها لتلوج

الاقتصاد العربي

وعلى صعيد البلدان العربية كل على حده، احتفظت السعودية عام 2007، وللعام الثالث على التوالي، بمكان الصدارة كأكبر دولة عربية جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بما قيمته نحو (24.3) مليار دولار، أو ما يعادل أكثر من ثلث (33.6%) إجمالي ما استقبلته الدول العربية مجتمعة من هذه الاستثمارات. والواقع أن التقديرات المقابلة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار أكثر من ذلك بكثير، حيث ورد في تقريرها الأخير حول "مناخ الاستثمار في الدول العربية" لعام 2007 أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى السعودية خلال العام المذكور تجاوز

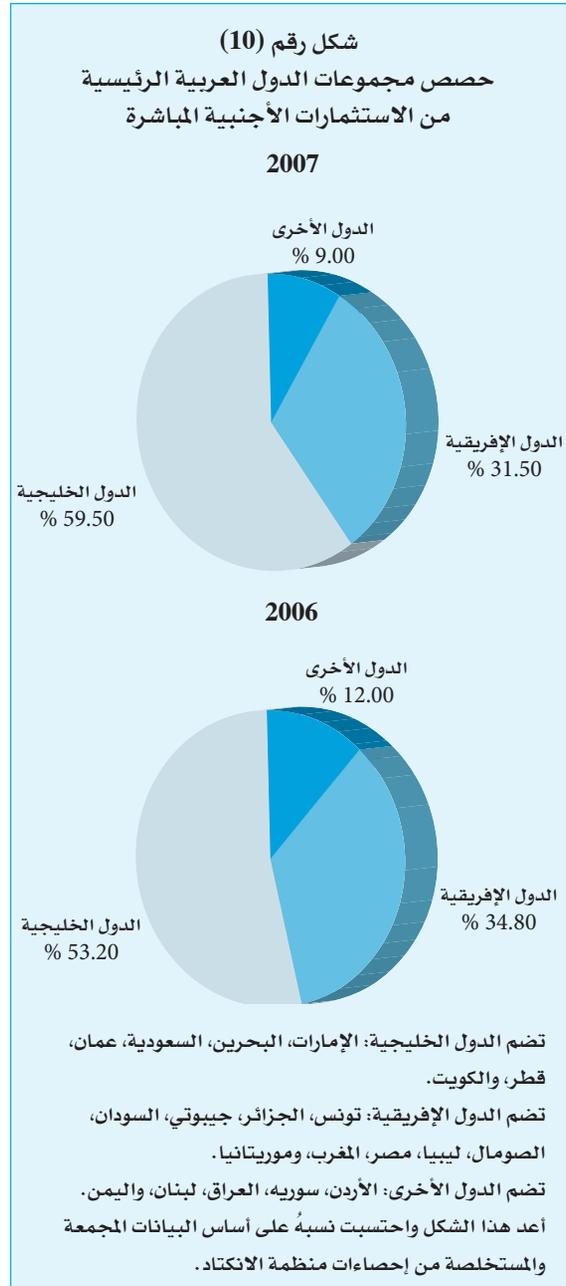
طريقها أيضاً إلى المنطقة العربية بما في ذلك العمليات البنائية التي تتم داخل المنطقة ذاتها.

هذا، ووفقاً لما توصلت إليه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، من خلال المؤشر⁽²⁸⁾ الذي تستخدمه لرصد مناخ الاستثمار في الدول العربية، فإن هذا المناخ شهد نوعاً من الاستقرار النسبي حيث بقي المؤشر عام 2007 في حدود المستويات المسجلة في معظم فترة السنوات الست الأخيرة (2002 - 2007) باستثناء عام 2006 الذي حقق فيه المؤشر رقماً قياسياً بواقع 1.49 نقطة. ومع أن المؤشر انخفض عام 2007 إلى 0.93 نقطة، إلا أنه بقي في مستوى أعلى مما كان عليه عام 2005 (0.91 نقطة). ومما توصلت إليه أيضاً المؤسسة العربية لضمان الاستثمار حول مدى صحة العلاقة بين مؤشر مناخ الاستثمار في المنطقة العربية ككل من جهة وسلوك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها من جهة ثانية، أن هنالك ارتباطاً موجباً بين معدل التغير السنوي في المؤشر ومعدل التغير المقابل في إجمالي تلك الاستثمارات..

ونعرض فيما يلي لحصص البلدان العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة وحركة تلك الاستثمارات داخل المنطقة ككل (الاستثمارات البنائية)، وذلك في ضوء أحدث البيانات المتوفرة لدى منظمة الانكاد والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار حتى عام 2007.

أولاً- حصص البلدان العربية:

ما تزال دول مجلس التعاون الخليجي الست تستقطب الجانب الأكبر من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة العربية ككل، تليها مجموعة الدول العربية الإفريقية التسع (باستثناء جزر القمر)، ثم الدول الخمس المتبقية (باستثناء فلسطين) - انظر الشكل رقم (10). وخلال العام 2007، واصلت حصة الدول الخليجية ارتفاعها لتسجل رقماً قياسياً جديداً يناهز (43) مليار دولار، بزيادة 19.8% عن العام السابق. كما ارتفعت أهميتها النسبية في إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى البلدان العربية من 53.2% عام 2006 إلى 59.5% عام 2007، وذلك على حساب حصتي المجموعتين الأخريين. فقد انخفضت حصة الدول الإفريقية قليلاً من (23.5) مليار دولار إلى (22.8) ملياراً، كما تراجع أهميتها النسبية من 34.8% إلى 31.5%. أمّا مجموعة الدول الأخرى فقد انخفضت حصتها بشكل ملحوظ من (8.1) مليار دولار إلى (6.5) ملياراً، كما تراجع أهميتها النسبية من 12% إلى 9%.



الواردة إلى المنطقة، حسب بيانات منظمة الانكباد. كما حافظت مصر على المركز الثالث خلال السنوات الثلاث الأخيرة مع مضاعفة حصتها أكثر من مرة لتصل إلى (11.6) مليار دولار أو 16 % من مجموع الحصص العربية. وجاءت لبنان في المركز الرابع مع محافظتها على حصتها خلال الأعوام الثلاثة بحدود (2.8) مليار دولار أو 3.9 % من الإجمالي عام 2007، تبعثها المغرب (2.6) مليار دولار أو 3.6 (%، ثم ليبيا (2.5) ملياراً أو 3.5 (%. واحتلت كل من عمان والسودان المركز السابع بما قيمته (2.4) مليار دولار ونسبته 3.3 % لكل منهما، تلاهما كل من البحرين والأردن (1.8) ملياراً أو 2.5 % لكل منهما). وبلغ مجموع حصص الدول العربية العشر المتبقية (6.8) مليار دولار أو 9.4 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى البلدان العربية مجتمعة خلال عام 2007، مقابل (7.9) ملياراً أو 11.7 % في العام السابق (انظر الجدول رقم 15). ونجم انخفاض حصص الدول العشر خلال عام 2007 بصورة رئيسية عن انخفاض حصة تونس إلى (1.6) مليار دولار بعد أن وصلت إلى (3.3) ملياراً في العام السابق، مما أدى إلى تراجع ترتيبها إلى المركز الثاني عشر بعد أن كانت تتبوأ المركز الخامس.

ثانياً- الاستثمارات البيئية:

وفقاً لأحدث المعلومات المتوفرة لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار حول ثمانية بلدان عربية مضيفة للاستثمار توفرت عنها بيانات مقارنة لعام 2007، فإن قيمة الاستثمارات العربية البيئية الخاصة بالمشاريع المرخص لها في هذه البلدان خلال العام المذكور بلغت أكثر من (14) مليار دولار، بزيادة 18.6 % عن العام السابق. ويعتبر هذا المستوى من الاستثمارات العربية المباشرة المقرر استضافتها من قبل البلدان الثمانية خلال عام 2007 مرتفعاً تاريخياً إذا ما قورن بالمستويات المقابلة للأعوام السابقة فيما عدا عام 2005 الذي شهد قفزة استثنائية في الاستثمارات العربية التي استقطبتها آنذاك مشاريع مدينة الملك عبدالله الاقتصادية في السعودية. وكانت قيمة الاستثمارات العربية البيئية الواردة إلى البلدان الثمانية عام 2005 قد سجلت رقماً قياسياً غير مسبوق بواقع (37.3) مليار دولار، استحوذت البلدان الثمانية المشار إليها - بما فيها السعودية- على قرابة (32.9) ملياراً منه (انظر الجدول رقم 16).

وخلال العام 2007، احتفظت السعودية بمكان الصدارة كأكبر دولة مستقطبة للاستثمارات العربية المباشرة على قائمة الدول الثمان التي توفرت عنها بيانات مقارنة خلال العام المذكور، وذلك بما يعادل نحو (7.1) مليار دولار، أي

جدول رقم (15)
أكبر (10) دول عربية مضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر
(مليار دولار)
2007 - 2005

الدولة	2007	2006	2005
السعودية	24.3	18.3	12.1
الإمارات	13.3	12.8	10.9
مصر	11.6	10.0	5.4
لبنان	2.8	2.8	2.8
المغرب	2.6	2.5	1.6
ليبيا	2.5	2.0	1.0
عمان	2.4	1.6	1.7
السودان	2.4	3.5	2.3
البحرين	1.8	2.9	1.1
الأردن	1.8	3.2	1.8
دول أخرى*	6.8	7.9	5.0
الإجمالي	72.3	67.5	45.7

* تضم حسب ترتيب حصصها تنازلياً لعام 2007: الجزائر، تونس، قطر، سورية، اليمن، العراق، جيبوتي، الكويت، الصومال، وموريتانيا.
تم ترتيب الدول تنازلياً حسب حصصها لعام 2007.
أعد هذا الجدول وجمعت أرقامه استناداً إلى البيانات المستخلصة من إحصاءات منظمة الانكباد.

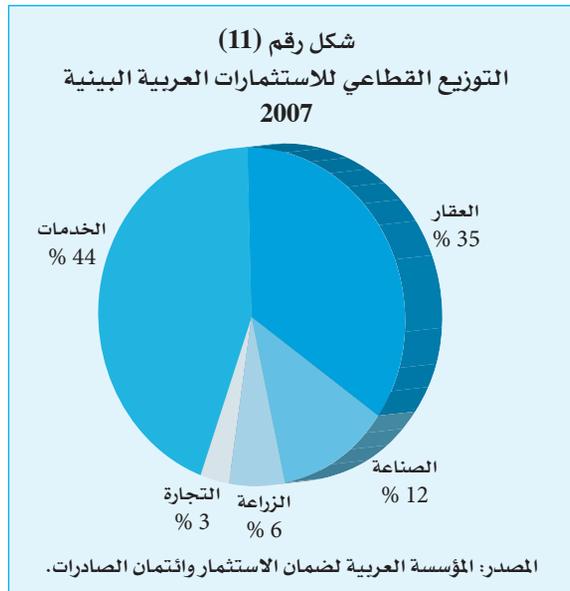
(89) مليار دولار، لتحتل المملكة بذلك إضافة إلى المرتبة الأولى عربياً، المرتبة العشرين عالمياً في قائمة الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر. وعزت المؤسسة المذكورة الارتفاع غير المسبوق الذي شهدته التدفقات الواردة إلى السعودية بدرجة كبيرة إلى الاستثمارات الموجهة لقطاع البتروكيماويات، حيث تم الترخيص لمشروعين لإنتاج البتروكيماويات بقيمة استثمارية تجاوزت (25) مليار دولار، إضافة إلى الاستثمارات الموجهة إلى القطاع العقاري والتي تجاوزت ما قيمته (15) ملياراً، وما يزيد عن (7) مليارات في مشروعين لإنتاج الألمنيوم، مع الإشارة إلى أن عدد المشاريع المرخص لها في المملكة خلال عام 2007 بلغ (1483) مشروعاً جديداً.

وحافظت الإمارات بدورها عام 2007، وللسنة الثالثة على التوالي أيضاً، على مركزها، ك ثاني أكبر دولة عربية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، مستقطبة نحو (13.3) مليار دولار أو ما يعادل 18.4 % من إجمالي التدفقات

الاقتصاد العربي

وعلى وجه العموم، شهدت حركة الاستثمارات البيئية العربية نشاطاً واسعاً، لاسيما خلال السنوات الأخيرة. وحسب البيانات المتوفرة لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، فإن إجمالي الاستثمارات العربية البيئية المرخص لها في (16) بلداً عربياً خلال الفترة 1995 - 2007 ناهزت (94.6) مليار دولار، تم أكثر من ثلاثة أرباعها (78%) خلال الأعوام الخمسة الأخيرة (2003 - 2007). ولعل من المناسب هنا أيضاً أن نشير ثانية إلى ما ذكرناه في سياق سابق من هذا التقرير حول دور الدول النفطية، وعلى الأخص الخليجية منها، في تنشيط حركة الاستثمارات البيئية خلال السنوات الأخيرة، وذلك من خلال إعادة تدوير جانب من فوائدها النفطية داخل بلدان المنطقة (راجع الفصل الأول من الباب الأول للجزء الثاني من هذا التقرير).

هذا، وما يزال قطاع الخدمات يجتذب الجانب الأكبر من الاستثمارات العربية البيئية. وتشير البيانات التي أتت للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار الحصول عليها، إلى أن هذا القطاع استحوذ عام 2007 على 44% من الإجمالي، 16% منها كان من نصيب الخدمات السياحية، و1% لخدمات الاتصالات، في حين توزعت النسبة الباقية (27%) على الخدمات المتفرقة الأخرى. وجاء القطاع العقاري بعد قطاع الخدمات ليستقطب نحو 35% من إجمالي الاستثمارات العربية البيئية، تلاه قطاع الصناعة (12%) ثم قطاع الزراعة (6%)، وأخيراً قطاع التجارة بما يعادل 3% من الإجمالي (انظر الشكل رقم 11).



جدول رقم (16)
الاستثمارات العربية البيئية حسب الدول المضيفة
(مليون دولار)
2007 - 2005

الدولة	2007	2006	2005
السعودية	7088	1649	28797
لبنان	3343	2267	1780
مصر	1875	3274	363
الأردن	846	960	299
سوريه	370	225	955
ليبيا	302	246	300
تونس	127	2364	154
اليمن	89	850	204
المجموع	14040	11835	32852
دول أخرى*	غير متوفر	4669	4411
المجموع الكلي	14040	16504	37263

* وهي الإمارات، السودان، والمغرب.

تم ترتيب البلدان الثمانية التي توفرت عنها بيانات مقارنة لعام 2007 تنازلياً حسب حصصها خلال هذا العام. أعد هذا الجدول وجمعت أرقامه من واقع البيانات الواردة في الملحق الإحصائي لتقرير "مناخ الاستثمار" في الدول العربية لعام 2007 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

ما يتجاوز نصف (50.5%) إجمالي الاستثمارات البيئية العربية المرخص لها في البلدان الثمانية. وتقدمت لبنان من المركز الثالث عام 2006 إلى المركز الثاني عام 2007 بما قيمته (3.3) مليار دولار وما نسبته 23.8% لتحل محل مصر التي تراجعت إلى المركز الثالث بعد انخفاض حصتها إلى أقل من (1.9) ملياراً أو 13.4% من الإجمالي. كما تقدمت الأردن من المركز الخامس إلى الرابع رغم انخفاض حصتها من (960) مليون دولار إلى (846) أو ما يعادل 6% من الإجمالي لتحل محل تونس التي تراجعت إلى المركز السابع بعد انخفاض حصتها بشكل ملحوظ من (2.4) مليار دولار إلى (127) مليوناً. وصعدت سوريه من المركز الثامن إلى الخامس مع زيادة حصتها من (225) مليون دولار إلى (370) مليوناً، تلتها ليبيا (302) مليوناً. وأخيراً، تراجعت اليمن من المركز السادس إلى الثامن مع انخفاض حصتها بشكل ملحوظ من (850) مليون دولار عام 2006 إلى (89) مليوناً عام 2007.

الفصل الثالث

أسواق الأوراق المالية

وفيما يلي عرض لأهم التطورات المتعلقة بحركة الأسعار والقيمة السوقية وحركة التداول والخطوات الإصلاحية المتخذة في عدد من الأسواق المالية العربية خلال عام 2008، وذلك إضافة إلى ما هو متوفر من المعلومات المتعلقة بعدد من الأسواق المالية العربية غير المشمولة بقاعدة بيانات صندوق النقد العربي.

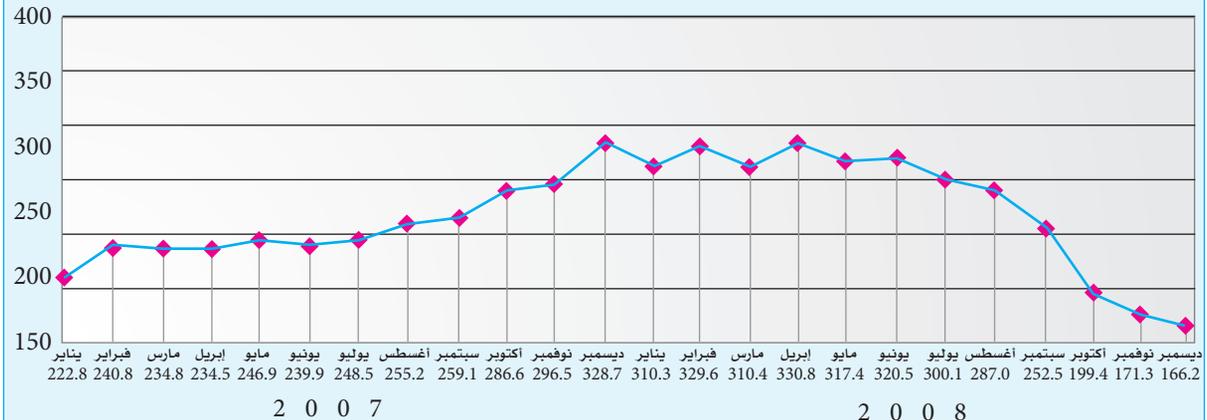
أولاً - حركة الأسعار:

مع استمرار دورة الانتعاش الأخيرة في أسواق الأوراق المالية العربية منذ مطلع عام 2007 وحتى أوائل النصف الثاني من عام 2008، بدأ الوضع السائد في هذه الأسواق - شأنه في ذلك شأن الوضع العام السائد في اقتصادات المنطقة - وكأنه بمنأى عن الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعديد من الأسواق والاقتصادات في مناطق أخرى من العالم وعلى الأخص مناطق الدول المتقدمة. إلا أن الآثار الانتشارية لتلك الأزمة - مع ما رافقها ونجم عنها من ارتدادات وتداعيات - ما لبثت أن وجدت طريقها إلى أسواق المنطقة. وتؤكد ذلك بصورة بارزة في الربع الأخير

تمكنت أسواق الأوراق المالية العربية عموماً من استعادة عافيتها عام 2007 بعد «الوعكة» التي تعرضت لها في العام السابق. فقد استأنفت غالبية هذه الأسواق أداءها الايجابي لتثبت أن التجربة الصعبة التي عاشتها عام 2006 كانت من نوع الحركات التصحيحية التي غالباً ما تتخلل دورات الرواج المتعاقبة، وذلك خلافاً لما كان يخشاه البعض آنذاك من تحولها إلى أزمة خطيرة.

وقد استمرت دورة الانتعاش الجديدة في معظم الأسواق العربية عبر عام 2007 مروراً بالنصف الأول من عام 2008، وذلك قبل أن تأخذ الآثار الانتشارية للأوضاع المستجدة في الأسواق المالية العالمية طريقها إلى عدد متزايد من أسواق المنطقة. ومع أن تلك الآثار، لدى وصولها إلى أسواق المنطقة، بدت مظهرياً في مراحلها الأولى مرتبطة بعوامل «نفسية» أملتتها ضغوط الأزمات المالية والاقتصادية العالمية المأزومة، إلا أنها ما لبثت أن تسببت في أوقات لاحقة من عام 2008 بأزمة حقيقية لم تقتصر تداعياتها فقط على الأسواق المالية للمنطقة وإنما طالت أيضاً مجمل الأوضاع الاقتصادية فيها، كما سيظهر على الأرجح وبصورة أوضح في العام الجديد (2009).

شكل رقم (12)
مؤشر أسعار الأسهم العربية*
2008 - 2007



* وهو المؤشر المركب لصندوق النقد العربي كما هو منشور في نشرته الفصلية - الربع الرابع 2007 و 2008 - طبعة الانترنت www.amf.org.ae

الاقتصاد العربي

من عام 2008 وما تلاه، وذلك في أعقاب دخول الأزمة المالية العالمية مرحلة أخطر من ذي قبل إثر الإعلان رسمياً عن إفلاس أحد أكبر المصارف الأمريكية والعالمية (بنك ليمان برذرز) في منتصف شهر سبتمبر 2008 وما تلاه من انهيار في أسواق الأوراق المالية الرئيسية داخل أمريكا وخارجها...

فقد بقي المؤشر المركب لصندوق النقد العربي⁽²⁹⁾، الذي يمثل مقياساً رقمياً للأداء العام لأسعار الأسهم المدرجة في الأسواق المالية العربية الرئيسية، لكل من الأشهر الثمانية الأولى من عام 2008 في مستوى أعلى من مستوى الشهر المقابل لعام 2007. بعد ذلك أخذ المؤشر بالانخفاض الحاد حتى وصل في نهاية شهر ديسمبر 2008 إلى (166.2) نقطة مقابل (328.7) في نهاية ديسمبر من العام السابق. وبذلك تكون نسبة الانخفاض في المستوى العام لأسعار الأسهم في الأسواق المالية العربية الخمسة عشر المشمولة في المؤشر قد ناهزت 49.4% (بالسالب) خلال عام 2008 مقابل ارتفاع بواقع 38.3% خلال عام 2007.

ثانياً- القيمة السوقية:

كما يحدث عادة أثناء دورات الركود وضعف الأداء في أسواق الأوراق المالية عموماً، وما يواكبها غالباً من الاتجاه الهبوطي في أسعار الأسهم المتداولة، تعرضت القيمة الرأسمالية الإجمالية لأسواق الأسهم العربية عام 2008 لانكماش واضح يناهز 42.5% (بالسالب)، أوصلها إلى (769.8) مليار دولار وهو مستوى ليس فقط أقل من مستواها في نهاية عام 2007 (1338.6 ملياراً) وهو العام الذي شهدت فيه الأسواق العربية فترة انتعاش ورواج، وإنما أعادها إلى مستوى أقل أيضاً مما كانت عليه في نهاية عام 2006 (888.1 ملياراً) حينما كانت تلك الأسواق تمر بفترة من الركود.

وبرز انخفاض القيمة الرأسمالية عام 2008 بصورة خاصة في سوق دبي المالي، حيث وصلت نسبته إلى أكثر من 54.3%، تلاه سوق الأسهم السعودي (- 52.5%)، ثم سوق الكويت للأوراق المالية (- 48.1%)، وسوق أبوظبي للأوراق المالية (- 43.2%). كما كان الانخفاض كبيراً أيضاً في القيمة السوقية لأسواق القاهرة والإسكندرية (- 38.1%)، مسقط (- 34.3%)، البحرين (- 26.2%)، الخرطوم (- 22.9%) والدوحة (- 19.8%). وتراوحت نسب الانخفاض في أسواق فلسطين والأردن والمغرب ولبنان بين - 14.1% و - 11.7%، في حين بقي الانخفاض في بورصة الجزائر بحدود - 5.2%. وانفردت بورصة تونس بتحقيق ارتفاع في القيمة الرأسمالية بواقع

من عام 2008 وما تلاه، وذلك في أعقاب دخول الأزمة المالية العالمية مرحلة أخطر من ذي قبل إثر الإعلان رسمياً عن إفلاس أحد أكبر المصارف الأمريكية والعالمية (بنك ليمان برذرز) في منتصف شهر سبتمبر 2008 وما تلاه من انهيار في أسواق الأوراق المالية الرئيسية داخل أمريكا وخارجها...

فقد بقي المؤشر المركب لصندوق النقد العربي⁽²⁹⁾، الذي يمثل مقياساً رقمياً للأداء العام لأسعار الأسهم المدرجة في الأسواق المالية العربية الرئيسية، لكل من الأشهر الثمانية الأولى من عام 2008 في مستوى أعلى من مستوى الشهر المقابل لعام 2007. بعد ذلك أخذ المؤشر بالانخفاض الحاد حتى وصل في نهاية شهر ديسمبر 2008 إلى (166.2) نقطة مقابل (328.7) في نهاية ديسمبر من العام السابق. وبذلك تكون نسبة الانخفاض في المستوى العام لأسعار الأسهم في الأسواق المالية العربية الخمسة عشر المشمولة في المؤشر قد ناهزت 49.4% (بالسالب) خلال عام 2008 مقابل ارتفاع بواقع 38.3% خلال عام 2007.

وشمل الأداء الضعيف خلال عام 2008 أربعة عشر سوقاً من أصل الخمسة عشر سوقاً التي تتضمنها قاعدة معلومات صندوق النقد العربي. ولوحظ أن أكثر الأسواق تضرراً عام 2008 هي تلك التي حققت مكاسب كبيرة نسبياً خلال العام السابق، وفي مقدمتها سوق دبي المالي الذي سجل خلال العام المذكور - حسب مؤشر صندوق النقد العربي - انخفاضاً بواقع - 65% بعد أن كان قد ارتفع خلال عام 2007 بنسبة 56.3%، تلاه سوق الأسهم السعودي الذي انخفض خلال عام 2008 بنسبة 59.2% مقابل ارتفاع ناهز 37.6% خلال العام السابق. وبعد سوقي دبي والسعودية، من حيث انخفاض مستوى أسعار الأسهم عام 2008، جاءت بورصتا القاهرة والإسكندرية (- 50.9% مقابل ارتفاع بنسبة 32.8% في العام السابق)، ثم سوق أبوظبي للأوراق المالية (- 44.6% مقابل + 69.8%)، تلاه سوق مسقط للأوراق المالية (- 41.9% مقابل + 50.9%). وتعرض سوق الكويت للأوراق المالية، حسب مؤشر أسعار الأسهم لصندوق النقد العربي، لانخفاض بواقع - 40.3% في عام 2008 مقابل ارتفاع بنسبة 26.6% في العام السابق، تبعه سوق البحرين للأوراق المالية بانخفاض نسبته



جدول رقم (17)
القيمة الرأسمالية السوقية
في أسواق الأسهم العربية
2008 - 2007

سوق الأسهم في	مليار دولار*		% من الإجمالي	
	2008	2007	2008	2007
السعودية	519.0	246.3	38.8	32.0
مصر	138.8	85.9	10.4	11.2
قطر	95.5	76.6	7.1	10.0
الكويت	135.4	70.2	10.1	9.1
أبوظبي	121.1	68.8	9.1	8.9
المغرب	75.5	65.8	5.6	8.5
دبي	138.2	63.1	10.3	8.2
الأردن	41.2	35.8	3.1	4.7
البحرين	27.0	20.0	2.0	2.6
عمان	23.1	15.2	1.7	2.0
لبنان	10.9	9.6	0.8	1.2
تونس	5.4	6.3	0.4	0.8
السودان	4.9	3.8	0.4	0.5
فلسطين	2.5	2.1	0.2	0.3
الجزائر	0.1	0.1	-	-
الإجمالي	1338.6	769.6	100.0	100.0

* كما في نهاية العام.

- تم ترتيب الأسواق تنازلياً حسب القيمة الرأسمالية لعام 2008.
- أعد هذا الجدول من واقع الجداول الإحصائية المرفقة بالإنشرة
الفصلية لصندوق النقد العربي - الربع الرابع 2008.

حصته من 9.1 % عام 2007 إلى 8.9 % عام 2008 أو إلى (68.8) مليار دولار، في حين احتفظت بورصة عمان بالمركز السابع مع ارتفاع حصتها من 3.1 % إلى 4.7 % أو إلى (35.8) ملياراً. وبقي سوق البحرين في المركز التاسع بقيمة رأسمالية بلغت بنهاية عام 2008 نحو (20) مليار دولار

18.1 %، مع الإشارة إلى أنها انفردت أيضاً بتحقيق ارتفاع في مستوى أسعار الأسهم كما ذكر آنفاً.

وقد أدى هذا التباين في الأداء خلال عام 2008 إلى إعادة ترتيب بعض الأسواق الرئيسية في المنطقة من حيث الحجم (على أساس القيمة الرأسمالية السوقية)، مع محافظة معظم الأسواق على مراكزها رغم تفاوت أهميتها النسبية بالمقارنة مع العام السابق. ومن بين أكبر سبعة أسواق حدث تحسن في ترتيب سوقين أولهما سوق الدوحة للأوراق المالية الذي تقدم من المركز السادس عام 2007 إلى المركز الثالث عام 2008، مع ارتفاع حصته في إجمالي القيمة الرأسمالية للأسواق العربية من 7.1 % إلى 10 % لتصل إلى ما يعادل (76.6) مليار دولار بنهاية عام 2008. أما السوق الثاني فهو بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء التي تقدمت من المركز السابع إلى السادس مع ارتفاع حصتها من 5.6 % إلى 8.5 % أو إلى ما قيمته (65.8) مليار دولار. من ناحية أخرى، حدث تراجع في ترتيب سوق واحد هو سوق دبي المالي الذي فقد موقعه كالثالث أكبر سوق عربي عام 2007 لينتقل إلى المركز السابع عام 2008 مع انخفاض الأهمية النسبية لحصته في الإجمالي من 10.3 % إلى 8.2 % لتصل بنهاية عام 2008 إلى ما قيمته (63.1) مليار دولار.

ولم يحدث تغيير في ترتيب أي من الأسواق الاثني عشر الأخرى، وإن لم يخل الأمر من بعض التفاوت في الأهمية النسبية لحصصها في العاميين الأخيرين. إذ لم يزل السوق السعودي متصدراً قائمة الأسواق العربية من حيث الحجم قياساً بالقيمة الرأسمالية السوقية للأسهم المدرجة، وإن تراجعت حصته من 38.8 % من الإجمالي عام 2007 إلى 32 % عام 2008 أو إلى ما قيمته (246.3) مليار دولار بنهاية العام الأخير. وحافظت البورصتان التوأمان للقاهرة والإسكندرية على المركز الثاني مع ارتفاع الأهمية النسبية لحصتها من 10.4 % إلى 11.2 % أو إلى ما قيمته (85.9) مليار دولار. كما حافظ سوق الكويت للأوراق المالية على المركز الرابع، رغم انخفاض حصته من 10.1 % إلى 9.1 % أو إلى (70.2) ملياراً. ويذكر أن السوق الكويتي كان قد انتقل عام 2007 إلى المركز الرابع بعد أن فقد المركز الثالث الذي سبق أن تبوأه فيما مضى. واحتفظ سوق أبوظبي للأوراق المالية في المركز الخامس رغم انخفاض



جدول رقم (18)
قيمة الأسهم المتداولة
في أسواق الأسهم العربية
2007 - 2008

سوق الأسهم في	مليار دولار		% من الإجمالي	
	2008	2007	2008	2007
السعودية	682.3	523.1	61.6	52.4
الكويت	130.9	133.6	11.8	13.4
مصر	64.8	87.9	5.8	8.8
دبي	103.3	83.1	9.3	8.3
أبوظبي	47.7	63.1	4.3	6.3
قطر	29.9	48.2	2.7	4.8
الأردن	17.4	28.6	1.6	2.9
المغرب	22.0	14.1	2.0	1.4
عمان	5.2	8.7	0.5	0.9
البحرين	1.0	2.1	0.1	0.2
لبنان	1.0	1.7	0.1	0.2
تونس	0.7	1.7	-	0.2
فلسطين	0.8	1.2	0.1	0.1
السودان	0.9	0.5	0.1	0.1
الجزائر	0.2	0.3	-	-
الإجمالي	1108.1	997.9	100.0	100.0

- تم ترتيب الأسواق تنازلياً حسب قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2008.
- أعد هذا الجدول واحتسبت نسبة من واقع الجداول الإحصائية المرفقة
بالنشرة الفصلية لصندوق النقد العربي - الربع الرابع 2008.

و 61.2% في قطر، و 35.6% في مصر، و 32.3% في
أبوظبي و 2.1% في الكويت.

وعلى الرغم من انخفاض قيمة الأسهم السعودية المتداولة
خلال عام 2008، إلا أن السوق السعودي حافظ على موقع
الصدارة كأكبر أسواق المنطقة من حيث حجم التداول بما
قيمتها (523.1) مليار دولار، مستحوذاً على أكثر من نصف

أو ما يعادل 2.6% من القيمة الرأسمالية الإجمالية، تلاه
سوق مسقط (15.2 ملياراً أو 2%)، ثم بورصة بيروت (9.6
ملياراً أو 1.2%)، فيورصة تونس (6.3 ملياراً أو 0.8%).
وتراوحت حصة كل من سوقي الخرطوم وفلسطين اللذين
يحتلان المركزين الثالث عشر والرابع عشر بين (2.1 - 3.8)
مليار دولار، في حين بقي المركز الخامس عشر من نصيب
بورصة الجزائر التي لم تتجاوز القيمة الرأسمالية للأسهم
المدرجة فيها (92) مليون دولار.

ثالثاً- حركة التداول:

انعكس ضعف الأداء في أسواق الأوراق المالية العربية عام
2008 على حركة التداول ولو بدرجة أقل من درجة انعكاسه
على كل من مستويات الأسعار والقيم الرأسمالية السوقية.
فقد تبين أن القيمة الإجمالية للأسهم التي تبادلتها الأيدي
في قاعات التداول للأسواق المالية العربية الخمسة عشر
المدونة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي انخفضت
إلى ما يعادل نحو (997.9) مليار دولار أمريكي خلال عام
2008 مقابل (1108.1) ملياراً في العام السابق أي بنسبة
- 9.9%، في حين أن نسبة الانخفاض المقابلة ناهزت
49.4% في المؤشر العام للأسعار و 42.5% في القيمة
الرأسمالية الإجمالية كما ورد آنفاً. وقد انعكس انخفاض
قيمة الأسهم المتداولة، بطبيعة الحال، على معدل حجم
التداول اليومي الذي انخفض هو الآخر بالنسبة ذاتها
(- 9.9%) ليبلغ حوالي (4) مليارات دولار في المتوسط عام
2008 مقابل (4.44) ملياراً في العام السابق.

ونجم انخفاض قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق
العربية بشكل رئيسي عن تقلص حجم التداول في السوق
السعودي عام 2008 بقرابة الربع (- 23.3%). كما
ساهم في هذا الانخفاض أيضاً، ولو بدرجة أقل، سوق دبي
الذي تقلص حجم التداول فيه هو الآخر بحوالي الخمس
(- 19.6%). ومن بين أكبر عشر أسواق عربية، تعرّض
السوق المغربي أيضاً، إضافة إلى سوقي السعودية ودبي،
لانخفاض في قيمة الأسهم المتداولة فيه بأكثر من الثلث
(- 35.9%). أما الأسواق الرئيسية السبعة الأخرى،
فقد شهدت قاعات التداول فيها خلال عام 2008 نشاطاً
متزايداً. ووصلت نسبة الزيادة في قيمة الأسهم المتداولة
خلال العام المذكور إلى 110% في سوق البحرين،
و 67.3% في السوق العماني، و 64.4% في الأردن،



ثقة المستثمرين وزيادة الوعي الاستثماري. ومن الإجراءات العملية التي تم اتخاذها في هذا السبيل، تحسين المناخ الاستثماري وفتح الباب أمام المستثمر الأجنبي، وتطوير الإجراءات المتعلقة بالأنظمة والقوانين المعتمدة بهدف الارتقاء بمستويات الإفصاح والشفافية، وتنظيم عمليات الاكتتاب وتحسين شروط الإدراج، وإلزام الشركات المدرجة بتقديم البيانات ونشرها بما يساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية السليمة. وعكف المسؤولون المعنيون في بعض الدول على استكمال المنظومات التشريعية لأسواقهم من خلال إنشاء أو إعادة تشكيل هيئات مستقلة للإشراف على تلك الأسواق، ووضع أسس ومعايير لتطوير أداء صناديق الاستثمار وإصدار لوائح لحوكمة الشركات.

وإثر انفجار الأزمة المالية العالمية الأخيرة وما أعقبها في أوقات لاحقة من عام 2008 من ارتدادات على أسواق المنطقة، واصلت السلطات والجهات المعنية في بلدان المنطقة جهودها "الإصلاحية"، في الوقت الذي كثفت فيه السلطات النقدية والمالية من جهودها، ضمن إطار سياساتها النقدية والمالية، لمعالجة تداعيات الأزمة ليس فقط على الأسواق المالية وإنما على اقتصاداتها بصورة عامة.

وشملت التدابير التي اتخذتها الجهات المسؤولة عن أسواق الأسهم خلال النصف الأول من عام 2008، تحسين الجوانب الفنية لنظم التداول، وتوقيع مذكرات تفاهم مع أسواق دولية وإقليمية، وتنظيم تعاملات أعضاء مجالس الإدارة، وتحديد مواعيد إفصاح الشركات المدرجة عن بياناتها المالية. ومن التدابير الأخرى المتخذة أيضاً، إقرار مشاريع قوانين معدلة لقوانين الشركات تقضي باعتماد مرونة أكبر في تعيين الحد الأدنى لرأسمال الشركات لدى تأسيسها، وتطوير المؤشرات لكي تعكس أداء الأسواق المالية بشكل أكثر دقة من خلال اعتماد مؤشرات قياسية مرجحة بالأسهم الحرة القابلة للتداول بدلاً من الأرقام القياسية المرجحة بالقيمة السوقية. وفي حين تمت الموافقة في بعض الأسواق على تعديل قوانين سوق المال وتعزيز الرقابة، عمدت أسواق أخرى إلى تطوير خدماتها الإلكترونية للمستثمرين وللعاملين فيها بغية توفير معلومات وبيانات فورية عن التداول، وإلى تحسين أنظمة التسويات والنقاص والإيداع المركزي.

وإضافة إلى استمرار الجهات الرقابية والتنفيذية المعنية بأسواق الأوراق المالية العربية في جهودها الرامية

(52.4%) إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية مجتمعة. كما حافظ سوق الكويت للأوراق المالية على المركز الثاني، الذي كان قد استعاده في السنة السابقة من سوق دبي، مع مواصلة ارتفاع قيمة الأسهم المتداولة في السوق الكويتي خلال عام 2008 إلى أكثر من (133.6) مليار دولار، أو ما يعادل نحو 13.4% من إجمالي قيمة الأسهم العربية المتداولة. وتقدمت بورصتا القاهرة والإسكندرية من المركز الرابع عام 2007 إلى الثالث عام 2008 مع ارتفاع قيمة الأسهم المتداولة فيهما إلى (87.9) مليار دولار أو 8.8% من الإجمالي، لتحلان بذلك محل سوق دبي المالي الذي تراجع إلى المركز الرابع بما يعادل (83.1) ملياراً أو 8.3%. واحتفظ سوق أبوظبي بالمركز الخامس بما يعادل (63.1) مليار دولار أو 6.3% من الإجمالي، شأنه في ذلك شأن سوق الدوحة الذي احتفظ بالمركز السادس بما يعادل (48.2) ملياراً أو 4.8%. أما السوق الأردني، فقد تقدم من المركز الثامن عام 2007 إلى السابع عام 2008 مع زيادة حصته من الأسهم المتداولة إلى ما قيمته (28.6) مليار دولار أو ما نسبته 2.9% من الإجمالي، ليحل بذلك محل السوق المغربي الذي تراجع إلى المركز الثامن مع انخفاض حصته إلى (14.1) ملياراً أو 1.4%. وبقي المركزان التاسع والعاشر من نصيب سوقي مسقط والبحرين بما قيمته (8.7) ملياراً و (2.1) ملياراً أو ما نسبته 0.9% و 0.2% على التوالي. وتوزعت المراكز الخمسة الباقية على الأسواق الأخرى التي تراوح حجم التداول فيها خلال عام 2008 بين (1.7) مليار دولار لكل من بورصتي بيروت وتونس وحوالي (300) مليون دولار لبورصة الجزائر، مروراً بسوق فلسطين (1.2 ملياراً) والسودان (نصف مليار). (انظر الجدول رقم 18).

رابعاً- خطوات إصلاحية:

في ضوء التجارب التي عرفتها الأسواق المالية العربية في السنوات الماضية، وعلى الأخص تلك التجربة التي عاشتها معظم هذه الأسواق أثناء "الحركة التصحيحية" عام 2006، عمدت السلطات والجهات المعنية في العديد من دول المنطقة إلى اتخاذ عدد من الخطوات الإصلاحية الرامية إلى تطوير البنى الهيكلية والأطر التشريعية والرقابية في أسواقها بغية الحد من الممارسات غير الصحية التي كانت تغلب عليها في كثير من الأحيان السمات المضاربية المبالغ بها، وذلك من خلال تحسين مستوى الأداء وأساليب العمل وتعزيز



بالسماح للأجانب بالاستثمار في البورصة العراقية. وفي ليبيا تم إنشاء "سوق الأوراق المالية الليبي" في مدينة طرابلس كمقر رئيسي، مع افتتاح فرع في مدينة بنغازي. وتم تجهيز مقرى السوق بأحدث التقنيات والاتصالات المعمول بها في الأسواق المالية. كما تم إعداد وتجهيز الكوادر الوظيفية المؤهلة للعمل بالسوق. وفي شهر إبريل 2008، أُعلن عن بدء التداول الإلكتروني في السوق الليبي. وفي شهر نوفمبر 2008 تم طرح (1.75) مليون سهم أو ما يعادل 35% من إجمالي أسهم شركة سوق الأوراق المالية الليبي للاكتتاب العام. وحتى نهاية العام 2008، جرى تداول نحو (3.3) مليون سهم بما قيمته حوالي (57.3) مليون دينار ليبي للشركات المدرجة والتي يبلغ عددها (8) شركات (32).

وفي سورية كان العمل ما يزال جارياً حتى نهاية عام 2008 لإطلاق "سوق دمشق للأوراق المالية" المقرر افتتاحه رسمياً في شهر مارس 2009، وذلك من مقره المؤقت ريثما يتم بناء وتجهيز ميناء بمدينة دمشق. ويذكر أن السوق أصدر في شهر أغسطس 2008 نظام قواعد وشروط الإدراج ليكون الانطلاقة الفعالة في عمل السوق، حيث يعتبر إدراج الأوراق المالية من الخطوات الأساسية والمهمة لاستكمال متطلبات عمل السوق قبل مباشرة عمليات تداول الأوراق المالية. وكان السوق قد أصدر في شهر يونيو 2008 نظام العضوية واعتمد دليل الإجراءات الخاصة بها لمساعدة الشركات في التقدم للحصول على عضوية السوق (33).

أمّا في اليمن، فما يزال العمل على تأسيس سوق مالية قائماً. وكان قد تم تشكيل لجنة برئاسة وزير المالية من أجل تقديم مشروع قرار متكامل لتأسيس السوق. وفي إطار الاستعدادات الجارية لهذا الغرض، كان قد تم أيضاً التوقيع على اتفاقية مع معهد حوكمة الشركات (حوكمة) الذي يتخذ من دبي مقراً له.

إلى تطوير الأطر الرقابية والتنظيمية لهذه الأسواق عبر النصف الثاني من عام 2008، أقدمت السلطات النقدية والمالية المختصة (البنوك المركزية ووزارات المالية) على اتخاذ إجراءات وتدابير متنوعة، ضمن نطاق سياساتها النقدية والمالية، وذلك لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية والتخفيف من آثارها السلبية على أسواق المنطقة بشكل خاص واقتصاداتها بوجه عام. وشملت التدابير المتخذة في هذا الشأن، بين أمور أخرى، تخفيض أسعار الفائدة وخفض نسب الاحتياطات الإلزامية للبنوك وحثها على التوسع في منح الائتمان المصرفي الضروري، فضلاً عن ضخ كميات متزايدة من السيولة المحلية سواء من خلال الأدوات النقدية المتاحة أو من خلال الإنفاق الحكومي (30).

خامساً - أسواق مالية عربية أخرى:

إضافة إلى أسواق الأوراق المالية الخمسة عشر التي تم التطرق إليها آنفاً في هذا السياق، هنالك عدد من أسواق المال العربية الأخرى التي لم تكن حتى نهاية عام 2008 مدرجة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي، أو أنها ما تزال في مراحل التأسيس واستكمال الإجراءات والترتيبات النهائية استعداداً لافتتاح العمل فيها رسمياً.

ومن الأسواق العاملة التي لم تشملها بعد قاعدة بيانات صندوق النقد العربي، "سوق العراق للأوراق المالية". وتشير البيانات المتوفرة (31) إلى أن قيمة الأسهم المتداولة في هذا السوق قد تضاعفت عام 2007 بمرتين تقريباً عن مستواها في العام السابق لتصل إلى نحو (428) مليار دينار عراقي. وتم تداول (153) مليار سهم لما مجموعه (85) شركة مدرجة في السوق حتى نهاية عام 2007، مقابل (58) مليار سهم و (84) شركة في العام السابق. وبعد أن كان التداول محصوراً بالمواطنين العراقيين، شهد عام 2007 دخول عدد من المستثمرين الأجانب حيث سبق وأن صدرت التعليمات

الهوامش

- (1) تشمل البيانات الخاصة بالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي - إضافة إلى الدول العربية - إيران؛ وهي مستقاة من الملحق الإحصائي لتقرير صندوق النقد الدولي حول "الآفاق الاقتصادية الإقليمية" الصادر في أكتوبر 2008، والمنشور على الموقع الإلكتروني للصندوق www.imf.org
- (2) احتسبت معدلات النمو الخاصة بالنتائج المحلي الإجمالي الاسمي من واقع البيانات الواردة في المصدر السابق.
- (3) حسب تقديرات Institute of International Finance كما وردت في تقرير صندوق النقد الدولي Regional Economic Outlook مايو 2008 المنشور على الموقع الإلكتروني للصندوق المشار إليه آنفاً.
- (4) استخلص هذا الرقم من واقع البيانات المنشورة في الملاحق الإحصائية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد - سبتمبر 2007.
- (5) كما ورد في كتاب Migration and Remittances الصادر في شهر مارس 2008 عن البنك الدولي والمنشور على موقعه الإلكتروني www.worldbank.org
- (6) وهو تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال 2008" (Doing Business 2008) الصادر عن البنك الدولي بالاشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية والمنشور على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي المشار إليه آنفاً.
- (7) ما لم يذكر غير ذلك تحديداً، فإن البيانات الواردة في هذا السياق مستقاة من تقريرين للبنك الدولي هما:
- Global Economic Prospects- Regional Annex ، يناير 2008.
- MENA Economic Developments and Prospects ، يونيو 2008 والتقرييران منشوران على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي المشار إليه سابقاً.
- (8) يشمل هذا التصنيف (17) بلداً من البلدان العربية التي توفرت عنها بيانات مقارنة والتي تقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كما يُعرفها البنك الدولي. وقد صنفت هذه البلدان في ثلاث مجموعات كما يلي: المجموعة الأولى، وتضم (6) بلدان "فقيرة بالموارد وغنية بالأيدي العاملة" وهي الأردن، تونس، جيبوتي، لبنان، مصر، والمغرب.
المجموعة الثانية، وتضم (4) بلدان "غنية بالموارد والأيدي العاملة" وهي: الجزائر، سورية، العراق، واليمن. وقد أضفنا إليها أحياناً، وحيثما توفرت بيانات مقارنة، بلدين آخرين يصنفهما البنك الدولي ضمن منطقة "إفريقيا جنوب الصحراء" وهما: السودان وموريتانيا المفترض انضمامها إلى هذه المجموعة بعد أن بدأت بإنتاج النفط عام 2006.
المجموعة الثالثة، وتضم (7) بلدان "غنية بالموارد ومستوردة للأيدي العاملة" وهي: الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت، وليبيا.
- (9) وردت هذه المعلومة في تقرير "الاقتصاد العربي عام 2007 وآفاقه لعام 2008" الصادر في شهر مارس 2008 عن الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.
- (10) وهو التقرير الصادر عن البنك الدولي بعنوان Poverty in MENA في شهر أغسطس 2006 والمنشور على موقعه الإلكتروني المشار إليه آنفاً.
- (11) وهو التقرير الذي تشترك في إعداده المنظمتان الدوليتان (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) وصدر العدد الأخير منه تحت عنوان Global Monetary Report, 2008. وتم نشره على الموقعين الإلكترونيين للمنظمتين المشار إليهما آنفاً.

- (12) وهو البيان الذي أميط اللثام عنه في شهر أغسطس 2008 ونشر على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي تحت عنوان: "The Developing World is Poorer than We Thought..."
- (13) استخلصت هذه التقديرات من القاعدة الإحصائية (WEO Data Base) لصندوق النقد الدولي لشهر إبريل 2008، ومن الملحق الإحصائي المرفق بتقرير البنك الدولي: 2008 Economic Developments & Prospects، وكلاهما منشور على الموقعين الإلكترونيين للمنظمتين المشار إليهما آنفاً.
- (14) وردت هذه التقديرات في تقرير منظمة العمل الدولية الصادر في شهر يناير 2008 بعنوان Global Employment Trends والمنشور على الموقع الإلكتروني للمنظمة www.ilo.org. وما لم يذكر غير ذلك تحديداً، فإن البيانات الواردة في هذا السياق مستقاة من التقرير المذكور. ويذكر أن منظمة العمل الدولية عمدت في تقريرها المذكور إلى تصنيف بلدان المنطقة العربية في مجموعتين منفصلتين هما:
- 1 - مجموعة بلدان الشرق الأوسط وتضم الأردن، الإمارات، البحرين، السعودية، سورية، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، فلسطين (الضفة والقطاع)، اليمن، وإيران.
- 2 - مجموعة بلدان شمال إفريقيا وتضم تونس، الجزائر، ليبيا، مصر، المغرب، والسودان.
- (15) صدر هذا التقرير عن منظمة العمل الدولية في شهر مارس بعنوان: Global Employment Trends For Women ونشر على موقع المنظمة الإلكتروني المشار إليه آنفاً.
- (16) وردت هذه التقديرات في تقرير البنك الدولي السنوي لعام 2006 والمنشور على موقعه الإلكتروني المشار إليه آنفاً.
- (17) وردت هذه الملاحظة على لسان كبير الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في البنك الدولي خلال مؤتمر صحفي عقده بتاريخ 2007/4/14 وتم نشره حينذاك على موقع البنك الإلكتروني المشار إليه آنفاً.
- (18) وردت هذه المعلومة في التقرير الصادر عن البنك الدولي في شهر يونيو 2008 بعنوان: 2008 Economic Developments and Prospects والمنشور على موقع البنك الإلكتروني المشار إليه آنفاً.
- (19) ورد ذلك في تقرير موجز أصدره البنك الدولي على هامش اجتماع القمة لمجموعة الدول الكبرى الثمان (G-8) المنعقد بتاريخ 2008/7/2 حول أزمة الغذاء. والتقرير منشور على موقع البنك الإلكتروني المشار إليه آنفاً.
- (20) استخلصت هذه البيانات من القاعدة الإحصائية لصندوق النقد الدولي المنشورة في شهر أكتوبر 2008 مع التقرير نصف السنوي الأخير للصندوق، وذلك باستثناء البيانات الخاصة بالعراق ومصدرها الملحق الإحصائي المرفق بتقرير الصندوق الصادر في شهر مايو 2008 حول الشرق الأوسط ووسط آسيا. والقاعدة الإحصائية والملحق الإحصائي كلاهما متاحان على موقع الصندوق الإلكتروني المشار إليه آنفاً.
- (21) وهو تقرير "الاقتصاد العربي عام 2007 وآفاقه لعام 2008" الصادر في شهر مارس 2008 عن الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.
- (22) استخلصت هذه البيانات من الملحق الإحصائي (Statistical Appendix) المرفق بتقرير Regional Economic Outlook-MENA الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر أكتوبر 2008 والمنشور على موقعه الإلكتروني المشار إليه آنفاً.



- (23) احتسبت النسبتان بناء على رقم الصادرات السلعية الواردة في الملحق الإحصائي المرفق بتقرير البنك الدولي 2008 Economic Developments and Prospects المشار إليه آنفاً، ورقم الصادرات الإجمالية من السلع والخدمات الواردة في الملحق الإحصائي المرفق بتقرير صندوق النقد الدولي Regional Economic Outlook لشهر مايو 2008.
- (24) وهي الجهات المشاركة في إعداد "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" الذي يصدر في شهر سبتمبر من كل عام. وتضم هذه الجهات صندوق النقد العربي الذي يتولى مسؤولية إعداد التقرير بالتعاون والتنسيق مع الجهات الثلاث الأخرى المنبثقة عن جامعة الدول العربية وهي الأمانة العامة للجامعة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك). وهذا التقرير هو المصدر الرئيسي للبيانات الواردة في هذا السياق (التجارة الخارجية العربية)، وذلك ما لم يرد ذكر مصدر آخر تحديداً.
- (25) ورد ذكر بعض هذه النسب على لسان رئيس الاتحاد العام للغرف العربية أثناء مؤتمر "الاستفادة من التجربة الأوروبية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي" في القاهرة في شهر مارس 2008، في حين استخلصت النسب الأخرى من إحصاءات الانكساد.
- (26) وردت هذه المعلومات على لسان نائب الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة في الكلمة التي ألقاها أثناء انعقاد مؤتمر المصارف العربية في شهر أبريل 2006 والتي نشرت مقتطفات منها بتاريخ 2006/4/30 صحيفة "شبه الجزيرة" القطرية التي تصدر باللغة الانكليزية، وذلك على موقعها الإلكتروني: www.thepeninsulaqatar.com
- (27) ما لم يرد ذكر مصدر آخر تحديداً، فإن البيانات الواردة في هذا السياق تم استخلاصها وتجميعها من الجداول الإحصائية الملحقة بتقرير منظمة انكساد World Investment Report لعام 2008 المنشور على موقع المنظمة الإلكتروني www.unctad.org
- (28) وهو المؤشر المركب الذي طوّره "المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأئتمان الصادرات" لقياس التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في البلدان العربية استناداً إلى المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تشمل معدل التضخم والتوازن الداخلي والتوازن الخارجي لهذه البلدان. ويجرى نشر هذا المؤشر في تقرير "مناخ الاستثمار في الدول العربية" الذي يصدر سنوياً عن المؤسسة المذكورة وينشر على موقعها الإلكتروني www.dhaman.org
- (29) وهو المؤشر الذي يعده صندوق النقد العربي والذي يرصد تحركات أسواق الأوراق المالية الستة عشر في أربع عشرة دولة عربية هي الأردن، الإمارات (وتحتوي على سوقين في أبوظبي ودبي)، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر (وتحتوي على سوقين في القاهرة والاسكندرية بمؤشر واحد) والمغرب. وقد جرت الاستعانة، في هذا السياق، بالمؤشر المركب المذكور ومؤشرات الأسواق الأخرى الواردة في النشرة الفصلية لصندوق النقد العربي، وعلى الأخص للربع الرابع من عام 2008 - طبعة الانترنت - على موقع الصندوق الإلكتروني www.amf.org.ae.
- (30) استقيت معظم الخطوات والإجراءات والتدابير الواردة في هذا السياق (خطوات إصلاحية) من نشرات فصلية متفرقة لصندوق النقد العربي الذي ينشرها على موقعه الإلكتروني: www.amf.org.ae
- (31) ما لم يذكر مصدر آخر تحديداً، فإن معظم البيانات والمعلومات الواردة في هذا السياق (أسواق مالية عربية أخرى) استقيت من تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعامي 2006 و 2007.
- (32) تم تجميع هذه البيانات من واقع الإحصاءات المنشورة على الموقع الإلكتروني www.cbl.gov.ly
- (33) استقيت هذه المعلومات من الموقع الإلكتروني: www.syria-bourse.com



الجزء الثالث

اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي





تقديم

ليس ثمة فارق لافت في أوضاع اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة. فقد استمر الارتفاع التدريجي في أسعار النفط، واستمرت - بالتالي - فرص النمو والازدهار، خاصة وأن تجربة الفورة النفطية الأولى وما أعقبها من تدهور سريع في أسعار النفط نجم عنه ركود طويل وخطير مازالت - بكل تفاصيلها - راسخة في الأذهان. ولعل مرارة تلك التجربة قد ساهمت كثيراً في ترشيد التعامل مع إيرادات النفط المتزايدة منذ 2003 حتى الآن. إذ توجهت الفوائض المالية - في أغلب هذه الدول - في اتجاهات صحية وصحيحة ثلاثة: سداد الديون المحلية والخارجية، تعزيز وتوزيع الاستثمارات الخارجية، والاستثمار محلياً في البنية الأساسية وفي مشاريع ضخمة للصناعة والطاقة والاتصالات بتكاليف تصل إلى (1.3) تريليون دولار أمريكي. كما أن جزءاً من الفوائض تم توظيفه لتعزيز المدخرات وصناديق الاستقرار المالي، وصناديق الأجيال القادمة، فضلاً عن رفع حجم احتياطات العملات الأجنبية لدى البنوك المركزية.

وبموازاة ذلك، وتحوّطاً لصددمات مفاجئة نتيجة تذبذب أسعار النفط، أو ارتفاع درجات التوتر السياسي والأمني، مضت دول مجلس التعاون الخليجي في تنفيذ برامج اقتصادية إصلاحية، تهدف إلى تحرير أنشطتها، وزيادة انفتاحها، وتحديث نظام الرقابة واللوائح المنظمة لماليتها العامة، وأسواقها المالية، وقطاعها المصرفي. كما هدفت برامج الإصلاح هذه إلى تهيئة البيئة المناسبة ليؤدي القطاع الخاص دوره التنموي والاجتماعي في ظل قوى السوق وتكافؤ الفرص، وبما يدعم تنافسية اقتصادات دول المجلس. وإذا كانت الأوضاع الأمنية في العراق قد شهدت تحسناً نسبياً مباشراً، وكذلك أوضاع فلسطين ولبنان، فإن الأزمة المستحكمة في العلاقات الإيرانية - الأمريكية على خلفية بناء المفاعل النووي الإيراني، مازالت تنشر في سماء المنطقة كثيراً من السحب التي تحول دون وضوح الرؤية.

إن جهود دول مجلس التعاون الرامية إلى تحرير قطاع الأعمال، وتبني مشاريع الخصخصة، والإصلاحات الضريبية، وغير ذلك من التدابير الرامية لتحسين المناخ الاستثماري في اقتصاداتها؛ أسهمت في استقطاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر إلى اقتصادات هذه الدول، وبخاصة للسعودية والإمارات والبحرين. وقد أدى هذا كله إلى تحقيق تقدم متواصل في التصنيف السيادي لدول مجلس التعاون. فعلى سبيل المثال، رفعت وكالة التصنيف الدولية موديز في عام 2007 من تقييمها السيادي لكل من الكويت والإمارات وقطر إلى Aa2، والسعودية إلى A1، والبحرين وعمان إلى A2. كما صنف تقرير التنافسية العالمية الصادر عن دافوس كلاً من الكويت والسعودية ضمن قائمة أفضل ثلاثة دول في العالم في درجة الأمان المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم اقتصادات دول مجلس التعاون شهدت زيادة غير مسبوقه في الإنفاق الاستثماري في القطاعين النفطي وغير النفطي، ترتب عليها حدوث زيادة كبيرة في الواردات السلعية وبخاصة الوسيطة والرأسمالية، ما أدى في بعض هذه الاقتصادات إلى بروز علامات التأثير المعاكسة للإنفاق التوسعي، وظاهرة بعض الاختناقات الاقتصادية والاجتماعية.



وعلى ذلك، فهذه الدول مطالبة بأن تأخذ بعين الاعتبار الطاقة الاستيعابية لاقتصاداتها لدى القيام ببرمجة تنفيذ المشاريع الكبيرة، وذلك لضمان تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية ومستدامة وسط بيئة اقتصادية محلية مستقرة لا تزيد نار التضخم اشتعالاً كما أن استراتيجية تشجيع القطاع الخاص تحتاج إلى إصلاحات قانونية ومؤسسية، إلى جانب تفعيل وتسريع برامج الخصخصة.

ولتعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات الخليجية، لابد من تطبيق السياسات الرامية لإصلاح سوق العمل، وتنمية المهارات الوطنية، وتشجيع قطاع خاص قادر على استيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل من خلال مشاريع تطرح فرص عمل مجزية ومنتجة. وتحقيق هذا الهدف الأساسي والأكثر أهمية يقتضي بالتأكيد إصلاحاً شاملاً لاستراتيجيات وسياسات التعليم والتدريب، وبناء المواطن الخليجي المتعلم والمؤهل.

التقرير الاقتصادي القطري

الباب الأول

المؤشرات الإجمالية

الفصل الأول

السكان والعمالة

أولاً - السكان:

ويتوقع البنك الدولي⁽²⁾ انخفاض معدل النمو السكاني في دول مجلس التعاون من 3.1% خلال الفترة 1990 - 2005، إلى 2% خلال الفترة 2005 - 2020، وعلى هذا الأساس يتوقع أن ينمو عدد السكان الإجمالي من 36 مليون نسمة عام 2005 إلى 53 مليون عام 2020. وعلى مستوى دول المجلس فرادى؛ سوف تسجل الكويت في الفترة المذكورة أعلى معدل نمو سكاني (بما فيه العمالة الوافدة) بنسبة 2.5%، مقابل 2.2% للسعودية، و 2% لكل من عمان والإمارات، ثم قطر 1.6%، والبحرين 1.5%، ومن ناحية أخرى، في عام 2005 شكل السكان الخليجيون الذين تبلغ أعمارهم 14 سنة وما دون نحو 27.7% من إجمالي

في نهاية 2007، بلغ إجمالي عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي نحو 38.7 مليون نسمة، يمثل الأجانب 40% منهم، ويتوزع هؤلاء على دول المجلس (الجدول 1-1) السعودية 66.4%، الإمارات 12.7%، الكويت 8.8%، عمان 7.2%، قطر 2.6%، والبحرين 2.3% من الإجمالي. وتفاوتت معدلات نمو السكان في هذه الدول خلال الفترة⁽¹⁾ 1990 - 2005، وسجلت الإمارات أعلاها 9%، ثم قطر 5%، وحقت كل من السعودية والبحرين وعمان 3% لكل منها، وكانت أدناها في الكويت 2%.

(الجدول 1-1)

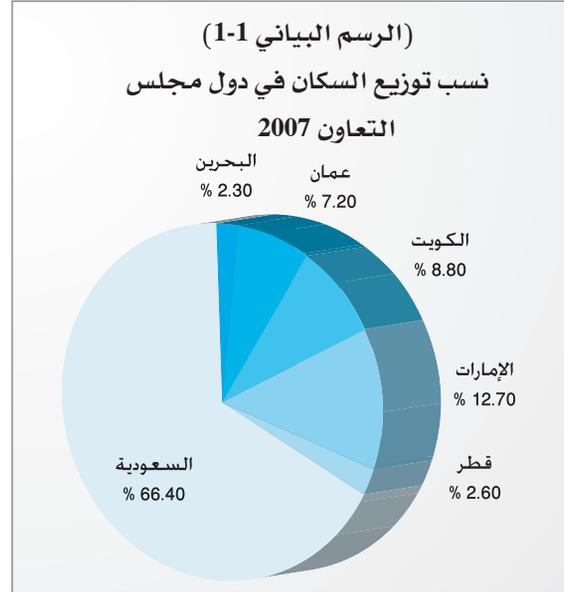
مؤشرات السكان والعمالة والبطالة في دول مجلس التعاون الخليجي

معدلات البطالة (2007)	التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص (2006)		التوزيع النسبي للعاملين في الحكومة (2006)		نسبة عدد السكان المواطنين لإجمالي عدد السكان	عدد السكان مليون نسمة 2007	البلدان
	وافدون	مواطنون	وافدون	مواطنون			
2.3%	98.7%	1.3%	91%	9%	10%	4.9	الإمارات
4%	72.4%	27.6%	11%	89%	62%	0.9	البحرين
11.2%	80%	20%	9%	91%	73%	25.7	السعودية
14%	78.3%	21.7%	26%	74%	74.6%	2.8	عمان
2.3%	96%	4%	31.3%	68.7%	16%	1	قطر
1.8%	97%	3%	26%	74%	31%	3.4	الكويت
5.9% متوسط					60%	38.7	الإجمالي

المصدر: الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون، دراسة منشورة في ابريل 2008. تقارير ونشرات أجهزة وإدارات الإحصاء المحلية. تقارير صحفية منشورة في الصحف المحلية.

اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	العدد مليون	%
الإمارات	4.9	12.7
البحرين	0.9	2.3
السعودية	25.7	66.4
عمان	2.8	7.2
قطر	1	2.6
الكويت	3.4	8.8
الإجمالي	38.7	100



الوافدة لتنفيذ وتشغيل مشاريع التنمية. ذلك أن العمالة الوطنية في أغلب دول المجلس أقل حجماً من احتياجات هذه المشاريع. خاصة وأن العمالة الوطنية هذه - وفي أغلب دول المجلس أيضاً - لا تزال تفضل الأعمال الإدارية والحكومية، وتعزف عن العديد من الأعمال والمهن والحرف. ناهيك عن ضعف مساهمة المرأة في قوة العمل الوطنية، حيث لا تتجاوز العمالة النسائية الوطنية في السعودية 14.4% من قوة العمل السعودية، مقابل 26% في قطر، 31% في البحرين، و43.7% في الكويت⁽⁴⁾. وهذا ما عمق اعتماد دول المجلس على العمالة الوافدة في القطاعين الخاص والعام، وبنسبة أقل في الأجهزة الحكومية.

1 - حجم العمالة الوافدة:

في نهاية 2006، بلغ إجمالي العمالة المواطنة والعمالة الوافدة نحو 14.5 مليون عامل⁽⁵⁾، تشكل العمالة الوافدة فيها ما نسبته 70.3% (10.2 مليون عامل). وقد ارتفعت نسبة العمالة الوافدة خلال الفترة 2001 - 2006 في البحرين من 58.8% إلى 79%، عمان (79%، 81.5%)، السعودية (50.2%، 88.4%)، قطر (53.9%، 84.8%)، والكويت (80.4%، 84.8%)، وكانت نسبتها في الإمارات هي الأعلى خلال العامين المذكورين وبلغت 90% - 91%.

وتجدر الإشارة إلى أن توزع العمالة الوافدة بين القطاع الخاص والأجهزة الحكومية قد سجل تحولاً كبيراً في العقود الأربعة الماضية، حيث تقلصت العمالة الوافدة لدى الحكومة إلى درجة كبيرة، بينما سجلت أعداد هذه العمالة تضخماً كبيراً لدى القطاع الخاص.

عدد السكان، مقابل 70.2% لمن تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 سنة وحوالي 2.1% لمن هم فوق الـ 65 سنة. وتحتل السعودية المرتبة الأولى من حيث نسبة الفتية لغاية 14 سنة بنسبة 37%، ثم عمان 34%، فالبحرين 27%.

وقد تفاقمت في السنوات الأخيرة، ولاسيما خلال عامي 2006 و 2007، ظاهرة الخلل السكاني في غالبية دول مجلس التعاون، بعد أن ارتفعت فيها وبشكل غير مسبوق معدلات الزيادة في أعداد السكان الوافدين؛ فعلى سبيل المثال تراجع نسبة المواطنين إلى إجمالي السكان في دولة الإمارات من 20% عام 2001 إلى 10% فقط في نهاية عام 2007، وبالمثل تراجعت في قطر من 31.5% إلى 16%.

وهذه الزيادة في أعداد السكان الوافدين في كل من الإمارات وقطر جاءت نتيجة الفورة الكبيرة في النشاط الاقتصادي، كما جاءت انعكاساً لسياسات جديدة في قطاع العقار بصفة خاصة، تمثلت في تشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار العقاري، وتسهيل الإقامة الدائمة لملاك الشقق في المناطق السكنية المبنية حديثاً، ورفع الحواجز عن استخدام العمالة الأجنبية لبناء المدن العقارية الجديدة. ويكفي الإشارة⁽³⁾ هنا إلى ارتفاع معدل نمو السكان في قطر من 3.2% عام 2006 إلى 10.5% عام 2007.

ثانياً - العمالة الوافدة:

من الطبيعي أن تؤدي الزيادة غير المسبوقة في أسعار النفط، وبالتالي، في معدلات النمو الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي، إلى ارتفاع مواكب في استخدام العمالة



الأثار غير المباشرة الأخرى نتيجة استخدام المرافق ووسائل المواصلات والاتصالات.. وغيرها. وقدرت إحدى الدراسات⁽⁹⁾ تكلفة هذه الخدمات بحوالي 31 مليار دولار عام 2002.

وبلغ حجم هذه التحويلات خلال الفترة 1975 - 2002 أكثر من 414 مليار دولار، موزعة بين دول المجلس الست كما يلي⁽¹⁰⁾: (260 من السعودية، 65 من الإمارات، 29 من الكويت*، 26 من عمان، 23 من قطر و 11 من البحرين).

وتؤثر تحويلات العمالة الوافدة إيجاباً على موازين مدفوعات بلدانها الأصلية، فالعمالة العربية المهاجرة للعمل في دول مجلس التعاون، أو في بعض البلدان الأوروبية أو بلدان غرب أفريقيا، ترسل تحويلاتها إلى بلدانها الأصلية كما يبين (الجدول 1-2)، وتتفاوت نسب هذه التحويلات إلى النواتج المحلية الإجمالية في بلدانها.

وتباين آراء الاقتصاديين حول آفاق تطور حجم هذه التحويلات، بين مجموعة متفائلة تتوقع ارتفاع قيم هذه التحويلات كانعكاس لزيادة معدلات النشاط الاقتصادي والطفرة العمرانية الكبيرة التي تشهدها معظم دول مجلس التعاون. ومجموعة أخرى أقل تفاؤلاً، تعتبر أن ارتفاع تكاليف المعيشة يفوق ما شهدته الرواتب والأجور من زيادة. وبالتالي، فإن التحويلات ستتخفف نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة وخاصة بند السكن من جهة، وانخفاض قيم العملات الخليجية المرتبطة بالدولار الأمريكي، وهي العملات التي تحدد رواتبهم وأجورهم، من جهة أخرى.

ثالثاً - البطالة:

ترتب على ارتفاع معدلات نمو القوة العاملة الوطنية، والازدياد الكبير في أعداد القادمين الجدد إلى سوق العمل، ظهور ضغوطات قوية على هذه السوق في غالبية دول مجلس التعاون، تهدد بارتفاع معدلات البطالة إن لم يتم تدارك الوضع من قبل الحكومات وصانعي السياسات الاقتصادية. وذلك بالتركيز على تصحيح مكامن الخلل المتمثلة في ضيق القاعدة الإنتاجية، وسيطرة القطاع العام على حساب دور القطاع الخاص، وتركز العمالة الوطنية في الحكومة والقطاع العام، وعزوفها عن التوجه للعمل في القطاع الخاص لدواع مختلفة ساهمت مجتمعة في تفاقم مشكلة البطالة بين

ويبدو ذلك واضحاً في بيانات (الجدول 1-1)، حيث لا يعمل في القطاع الحكومي السعودي عام 2006 سوى 9% من إجمالي قوة العمل، بينما ترتفع نسبة العمالة الوافدة في القطاع الخاص إلى 98.7% في الإمارات و97% في الكويت.

ويتركز الجزء الأكبر من العمالة الوافدة في قطاعات المقاولات والبناء والتشييد، والزراعة، والأنشطة الخدمية مثل: تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والصيد والأمن والحراسة لدى شركات القطاع الخاص.

2 - تحويلات العمالة الوافدة:

بين 1975 و 1981، ارتفع حجم التحويلات المالية للعمالة الوافدة بدول المجلس⁽⁶⁾ من حوالي 2 مليار دولار في بداية الفترة إلى 9 مليار في نهايتها. وخلال السنوات الخمس (1982 - 1987)، مرت مستويات التحويلات بنوع من الاستقرار والثبات بمتوسط سنوي يقارب 10 مليار دولار، لتعود بين عامي 1988 و 1994 إلى الارتفاع من 11 مليار دولار في بداية الفترة إلى 18 مليار في نهايتها. واستعاد حجم التحويلات استقراره خلال السنوات الخمس 1995 - 2000 عند متوسط سنوي يناهز 23 مليار دولار، علماً أنه وصل إلى 25 ملياراً في آخر سنوات القرن الماضي. غير أن حجم التحويلات عاد للارتفاع بعد ذلك ليصل معدله السنوي إلى 30 مليار بين 2001 و 2005، ويقفز إلى 38 مليار عام 2006، وإلى 40 مليار دولار⁽⁷⁾ في عام 2007. إلا أن هذا الرقم سوف يرتفع أكثر، إذا ما أخذ بعين الاعتبار قيمة التحويلات التي تتم مباشرة (مع المسافرين على سبيل المثال)، ودون أن تمر بأي من القنوات الرسمية (المصارف أو محلات الصرافة). ووفقاً لدراسة قام بها اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي⁽⁸⁾، تقدر هذه التحويلات المباشرة خلال عام 2006 بحوالي 10 مليار دولار مما يرفع إجمالي التحويلات ذلك العام إلى 48 مليار.

ولا تقتصر تكاليف العمالة الوافدة على تحويلاتها إلى أوطانها الأصلية، بل تشمل كذلك تكاليف دعم الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية واستهلاك الكهرباء والماء وبعض السلع الغذائية المدعومة من الحكومات، والتي تستخدمها العمالة الوافدة. فضلاً عن مجموعة من

* بلغت قيمة تحويلات العاملين في الكويت إلى الخارج 1087 مليون د.ك عام 2007 مقابل 924 مليوناً في عام 2006 حسب بيانات بنك الكويت المركزي.



اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

(الجدول 1-2)
الأهمية النسبية لتحويلات العمالة المهاجرة في
اقتصادات بعض الدول العربية عام 2007
(القيمة: مليار دولار)

الدول العربية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2007 (1)	تحويلات العمالة المهاجرة عام 2007 (2)	(2) / (1) %
الأردن	16	2.9	18%
تونس	35	1.7	4.9%
الجزائر	132	2.9	2.2%
سورية	38	0.8	2.1%
لبنان	25	5.5	22%
المغرب	73	5.7	7.8%
مصر	128	5.9	4.6%
اليمن	22	1.3	5.9%

المصدر: تحويلات العمالة: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الأمانة العامة؛ تقرير الاقتصاد العربي عام 2007 وأفاقه لعام 2008.
الناتج المحلي الإجمالي: IMF; World Economic Outlook Database April 2008

من أهمها: وجود منافسة غير متكافئة مع العمالة الوافدة من حيث مستوى التأهيل والخبرة والأجر، فضلاً عن تفاوت في المزايا الوظيفية التي يقدمها القطاع العام مقارنة بالقطاع الصناعي الخاص. هذا بالإضافة إلى ضعف نسبة مشاركة المرأة السعودية في هذا القطاع والتي لا تزيد عن 5% من حجم العمالة السعودية فيه.

وتشير أحدث البيانات المتاحة عن عمل المرأة السعودية إلى امتناع القطاع الخاص عن قبول توظيف 95% من بين عشرة آلاف سعودية تقدمن للعمل في هذا القطاع خلال عام 2007، إذ لم يقبل من هذا العدد الكبير سوى 599 مرشحة فقط⁽¹¹⁾.

يأتي هذا في ظل ارتفاع معدل البطالة بين السعوديات من 21.7% إلى 26.3% خلال العام المذكور. وترجع أسباب تدني توظيف السعوديات في القطاع الخاص؛ إلى محدودية الفرص الوظيفية المتاحة في شركات القطاع الخاص مقارنة بالقطاع الحكومي، إضافة إلى عوامل اجتماعية مثل: اختلاف مكان العمل عن موقع الإقامة، وصعوبة التنقل، فضلاً عن ضعف الموازنة بين التخصصات وفرص العمل المتاحة.

مواطني دول مجلس التعاون، فبلغ متوسط معدلاتها 5.9% في نهاية عام 2007، وذلك نتيجة تراوحها بين 14% في عمان و 1.8% في الكويت، مروراً بـ 11.2% في السعودية، و 4% في البحرين، و 2.3% في كل من الإمارات وقطر (الجدول 1-1).

رابعاً - توطين العمالة:

يشكل هدف توفير فرص عمل للمواطنين القادمين الجدد إلى سوق العمل، وتحقيق حد أدنى من التوازن في هيكل العمالة والسكان، قاسماً مشتركاً بين خطط وبرامج التنمية في دول مجلس التعاون كافة. ولذلك، تواصل هذه الدول جهودها في تنفيذ برامج تشجيع العمالة الوطنية للاتجاه نحو القطاع الخاص وفرص العمل التي يقدمها بكل مستوياتها. وضمن إطار هذا التشجيع، بدأت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي فرض نسب إلزامية للعمالة الوطنية في مشاريع ومؤسسات القطاع الخاص، على أن ترتفع هذه النسبة - التي تختلف من نشاط لآخر - تدريجياً وفي ضوء التجربة والمستجدات.

فدولة الإمارات تنفذ استراتيجية شاملة وطويلة الأجل للتوطين للفترة 2000 - 2025، إدراكاً منها لخطورة ارتفاع نسبة العمالة الوافدة إلى حوالي 90%، والعمل من أجل خفض معدلات البطالة في صفوف الإماراتيين. وفي هذا الإطار، وفر برنامج تطوير الكوادر الوطنية في الإمارات وظائف لـ 2037 مواطناً ومواطنة عام 2007 وبصفة خاصة في مجال البيع بالتجزئة والقطاع المصرفي.

وأولت البحرين اهتماماً كبيراً بإعداد وتأهيل العمالة الوطنية، وتنفيذ مشروع التأمين ضد التعتل، والسعي إلى رفع أجور العاملين في القطاع الخاص.. وغيرها من المبادرات، ما أدى إلى تقليص معدل البطالة إلى 4%، علماً بأن نسبة البحرنة في القطاع الخاص 27.6% وفي الحكومة 89% (الجدول 1-1).

وقد واصلت السعودية تنفيذ مشروع متكامل لاستراتيجية التوظيف تديماً لجهود تتواصل منذ عام 1975، مما أسهم في ارتفاع نسبة السعودة في القطاع الحكومي لأكثر من 91%، وفي القطاع الخاص إلى 20%. وكشفت دراسة حديثة عن السعودة في القطاع الصناعي، عن ارتفاع نسبة العمالة الوافدة في هذا القطاع إلى 88% من إجمالي اليد العاملة، وتراجع نسبة السعوديين إلى 12%، لأسباب عديدة،

القطاع الخاص إلزاماً حسب النسب القطاعية المفروضة قانوناً. ولمتابعة هذه الاستراتيجية وأدواتها، قامت الحكومة بإصدار قانون دعم العمالة في سنة 2000، وإنشاء برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة الذي يقوم بإدارة عملية تشجيع المواطنين للعمل في القطاع الخاص، ويجرى تمويله بضريبة نسبتها 2.5% عن صافي الأرباح السنوية على الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

على ذلك، قامت دول مجلس التعاون خلال العامين الماضيين بإنشاء مناطق اقتصادية، يتمحور نشاطها على قطاعات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والقطاعات المالية وغيرها من القطاعات الخدمية الأخرى، وستقوم في هذه المناطق صناعات جديدة، تخلق فرص عمل جديدة. وحتى نهاية مارس 2008، تم إنشاء أو إجراء إنشاء ما يزيد على 55 مدينة أو منطقة اقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي. فعلى سبيل المثال تخطط المملكة العربية السعودية لأن يستوطن ويعمل في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية ما يقرب من 2 مليون نسمة بحلول عام 2020. وتمتلك عمان منطقة تطلق عليها اسم واحة المعرفة بمسقط، وتخطط لبناء مدينة متعددة التخصصات تحت اسم المدينة الزرقاء.. وقد انطلقت في بعض هذه المدن مشاريع ضخمة رصدت لها ميزانيات كبيرة، تهدف إلى إقامة مراكز لاستقطاب الكفاءات المحلية والإقليمية والعالمية الخبيرة في مجال التعليم والتدريب، بهدف توفير الفرص لمواطنيها لاكتساب العلم والمعرفة والمهارات داخل بلادهم ضمن بيئة ملائمة ومجهزة بنى تحتية تعليمية متطورة، تواكب متطلبات الكفاءة والاختصاص في جميع المجالات الأكاديمية والبحثية والاقتصادية. وهذا شكل حافزاً قوياً للقطاع الخاص في هذه الدول، ليدخل بقوة باستثمارات هامة في أسواق التعليم النوعي عالي الجودة.

ولا تزيد نسبة القطريين في القطاع الخاص عن 4%، بالرغم من الهدف الذي حددته الحكومة بالوصول إلى نسبة 20%، إلا أن المواطنين القطريين لا يفضلون القطاع الخاص، وخصوصاً أنهم يعيشون في ظل نظام الدولة الحاضنة.

وشهدت الكويت في العقد الأخير استمرار تدفق قوة العمل الوطنية إلى سوق العمل، وفي ظل تفضيل الكويتيين للعمل في القطاع الحكومي، استمرت الحكومة في تنفيذ سياسة توفير فرص للعمل للمواطنين مبنية على استمرار التوسع في القطاع العام. ومع وصول هذا التوسع إلى حدود بالغته التكلفة على المجتمع والميزانية العامة، بدأت الحكومة في تطبيق سياسة الإحلال أو «التكويث»، وذلك في محاولة لتحويل ما يمكن من وظائف الوافدين في القطاع الحكومي إلى المواطنين، ما أدى إلى ارتفاع نسبة عمالة المواطنين في القطاع الحكومي تدريجياً من 63% في سنة 1993 إلى 74% عام 2006.

وقد أدى ارتفاع نسب المواطنين في القطاع العام والحكومي إلى تضخم الجهاز الإداري وارتفاع تكلفته. ومع انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، وارتفاع كتلة الأجور والرواتب في بند الإنفاق العام في الميزانية، وعدم إمكان إجراء عمليات إحلال إضافية لبلوغ عملية الإحلال حدودها؛ بدأت الحكومة تفكر في تطبيق سياسة تشغيل مرتكزة على توظيف المواطنين في القطاع الخاص، وذلك في محاولة للتقليل من تشغيل العمالة الوافدة في هذا القطاع.

وتستند استراتيجية الكويت لتشجيع توجه المواطنين نحو القطاع الخاص على المساهمة في رواتب وأجور المواطنين العاملين في القطاع الخاص من خلال العلاوة الاجتماعية، وبدل ارتفاع تكاليف المعيشة وتعميم الضمان الاجتماعي، والتكفل بتدريب وتأهيل العمالة حسب متطلبات القطاع الخاص، بالإضافة إلى جعل توظيف المواطنين في

الفصل الثاني

الناتج المحلي الإجمالي

الخليجية خلال السنوات القليلة القادمة، وحتى في حال تراجع أسعار النفط؛ فإن الزخم الناجم عن الاستثمارات الهائلة للقطاعات العام والخاص في هذه الاقتصادات، سيدعم نموها الاقتصادي مستقبلاً.

هذه التطورات الإيجابية تعكس استمرار تصاعد أسعار النفط إلى مستويات قياسية، حيث اقترب سعر برميل النفط نهاية عام 2007 من مائة دولار. وبالتالي،

أولاً- الناتج المحلي الإجمالي:

تواصلت في عام 2007، وللعام الخامس على التوالي، فترة الازدهار غير المسبوق لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. وبدا ذلك واضحاً في معدلات النمو الاسمية من خانتين عشريتين، التي سجلتها خلال الفترة الماضية. وفي الوقت ذاته، تزداد توقعات المحافظة على معدلات النمو عند هذا المستوى أو أقل قليلاً مع استمرارية الوفرة النفطية

(الجدول 3-1)

الثقل الاقتصادي النسبي لمجمل الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون بين الاقتصادات الرئيسية في العالم، 2007

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي %	الناتج المحلي الإجمالي 2007	الاقتصادات الرئيسية
30.5	16.37 تريليون دولار	* الاتحاد الأوروبي
25.7	= = 13.79	1 الولايات المتحدة الأمريكية
9.5	= = 5.103	2 اليابان
6.1	= = 3.259	3 ألمانيا
6.0	= = 3.249	4 الصين
5.1	= = 2.756	5 المملكة المتحدة
4.9	= = 2.515	6 فرنسا
3.8	= = 2.068	7 إيطاليا
2.63	= = 1.415	8 أسبانيا
2.62	= = 1.406	9 كندا
2.4	= = 1.286	10 روسيا
2.36	= = 1.269	11 البرازيل
2	1.09 مليار دولار	12 الهند
1.8	= = 981.9	13 كوريا الجنوبية
1.66	= = 889.7	14 استراليا
1.65	= = 886.4	15 المكسيك
1.5	= = 804.9	16 دول مجلس التعاون الخليجي
1.4	= = 754.9	17 هولندا
18.8	10.116 تريليون دولار	بقية اقتصادات العالم
100.00	53.640 تريليون دولار	الناتج المحلي الإجمالي العالمي

* أوردنا الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي للمقارنة فقط مع الولايات المتحدة واليابان، وهو لا يدخل في الترتيب التازلي للاقتصادات الرئيسية، نظراً لورود خمسة من الدول الأعضاء فيه.

Source: CIA, The World Fact book, GDP 2007 (official exchange rate). Last updated on 15 May 2008.



والدول الخمس عشرة التي تسبق دول مجلس التعاون في الترتيب، تتكون من مجموعتين: الأولى - مجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبار: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، وكندا. والثانية - مجموعة أكبر سبع اقتصادات نامية رئيسية، وتشمل: الصين، روسيا، البرازيل، الهند، كوريا الجنوبية، استراليا، والمكسيك. ورغم التطور الملحوظ الذي شهدته الاقتصادات السابقة خلال الفترة الأخيرة، وبخاصة الصين (التي تحتل المركز الرابع في التصنيف وبفارق لا يتجاوز عشرة مليارات دولار فقط عن ألمانيا في المركز الثالث)، فإن الاقتصادات الصناعية مازالت تسيطر على أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان أنتجت مجتمعة 66% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام 2007، والدول النامية السائرة على طريق التحول إلى نظام السوق أنتجت 18% فقط.

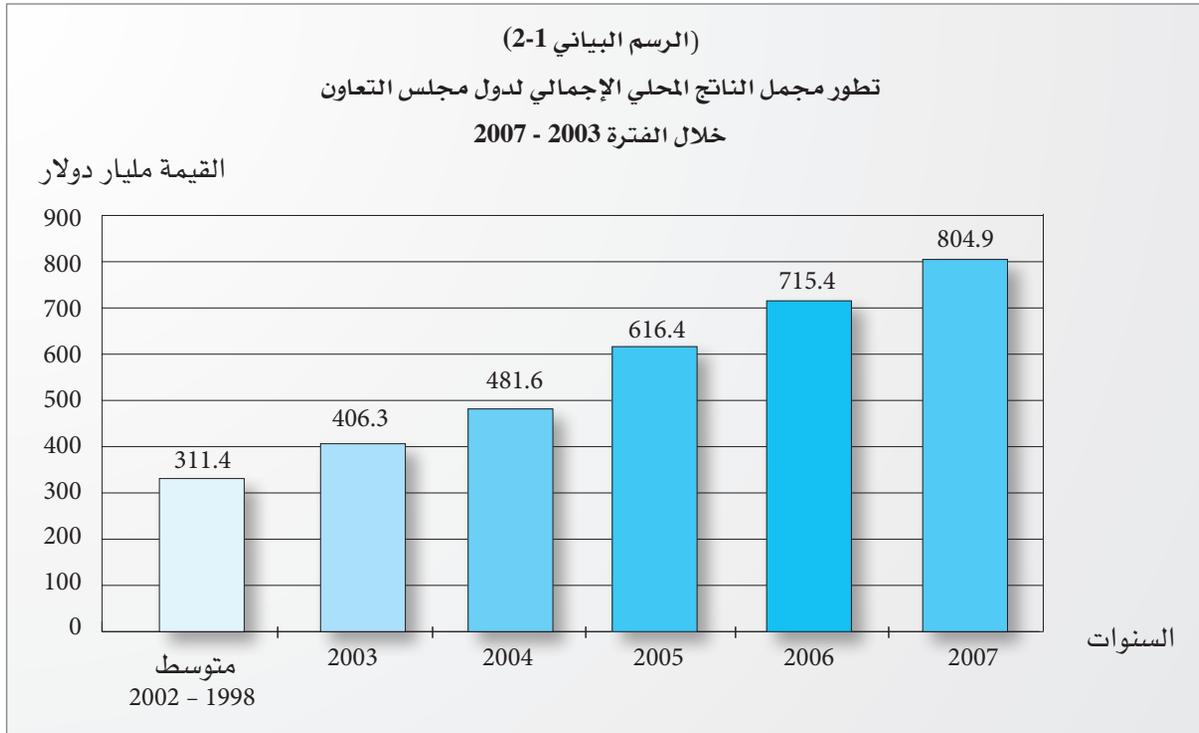
2 - تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

يبين (الجدول 1 - 4)، أن مجمل الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون بلغ عام 2007 حوالي ضعف حجمه في عام 2003. ويوضح الرسمان البيانيان (1-2) و (1-3) وتيرة التصاعد في حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس ككل ولكل دولة بمفردها خلال

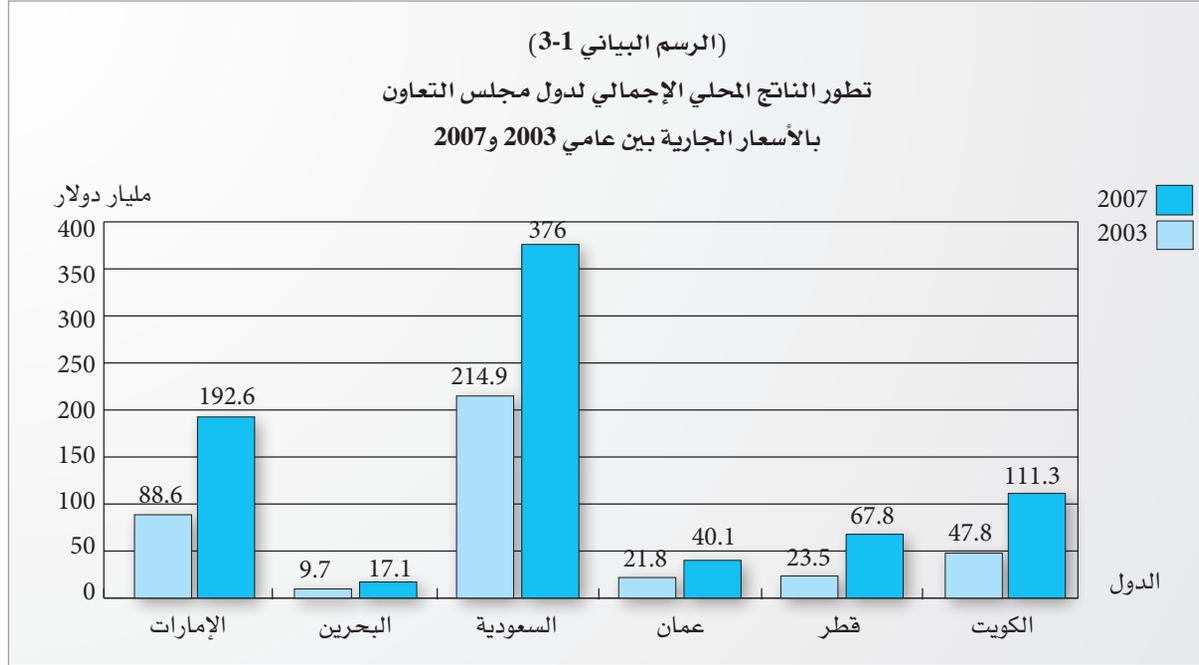
توفرت لدول مجلس التعاون عوائد نفطية غير مسبوقة، حيث جمعت في حساباتها الجارية فائضاً بقيمة 730 مليار دولار خلال السنوات الخمس الماضية، شكلت ما أطلق عليه الطفرة النفطية الثانية، التي اختلفت عن سابقتها من حيث نضج السياسات الاقتصادية من جهة، وتطور دور القطاع الخاص من جهة ثانية.

1 - مساهمة اقتصادات دول مجلس التعاون في الناتج المحلي الإجمالي العالمي:

في ضوء ارتفاع وتيرة نموها الاقتصادي، أصبح تكتل دول المجلس يحظى بأهمية نسبية أكبر في الاقتصاد العالمي، فاحتل المرتبة 16 بين أهم الاقتصادات التي تكون الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام 2007 كما يوضح (الجدول 1-3). ويتأخر ترتيبها هذا مرتبة واحدة عن ترتيبها السابق في عام 2006، وذلك راجع إلى أن الاقتصادات الخليجية واصلت أداءها المتميز عام 2007، ولكن بدرجة أقل من مستوى الأداء القياسي المسجل في العام السابق، ما هيأ الفرصة لاستراليا التي كانت تحتل المرتبة 16 في عام 2006 بناتج محلي إجمالي بلغ 645 مليار دولار، لأن تتقدم إلى المرتبة 14 بناتج وصل إلى 890 مليار دولار في 2007. بينما تراجعت المكسيك من المرتبة 13 في عام 2006 إلى المرتبة 15 في 2007.



اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي



(الجدول 4-1)
تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون بأسعار الجارية
للفترة 1998 - 2007
(القيمة: بمليارات الدولارات الأمريكية)

الدولة	متوسط 2002-1998	2003	2004	2005	2006	2007 تقديرات	2008 توقعات	معدل النمو الاسمي 2006	معدل النمو الاسمي 2007
الإمارات	63.6	88.6	103.8	133	163.3	192.6	239.9	%25.6	%17.9
البحرين	7.4	9.7	11.2	13.5	15.8	17.1	20.9	%17	%8.2
السعودية	173.6	214.9	250.7	315.8	349.1	376	464.4	%10.5	%7.7
عمان	18	21.8	24.8	30.9	35.7	40.1	50.5	%15.5	%12.3
قطر	15.5	23.5	31.7	42.5	52.7	67.8	98.3	%24	%28.6
الكويت	33.4	47.8	59.4	80.8	98.7	111.3	145.1	%22.2	%12.8
الإجمالي	311.4	406.3	481.6	616.4	715.4	804.9	1019.2	%16	%12.5

Source: IMF; Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia, May 08, Table no. 2, p. 45. والنسب المئوية تم حسابها من قبل الباحث.

هذا التراجع خمساً من اقتصادات دول المجلس عدا قطر التي حققت ارتفاعاً في قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام 2007 بلغ %28.6 مقارنة بنحو %24 في العام السابق. ويعكس هذا التراجع عدم مواكبة الإنتاج النفطي في بعض الدول الخليجية

سنوات الفترة 2003 - 2007. وتكشف مقارنة بيانات 2006 مع بيانات 2007 (الجدول 4 - 1) عن تراجع معدل النمو الاسمي لاقتصادات دول مجلس التعاون من %16 عام 2006 إلى %12.5 عام 2007، وشمل



الضخمة، خصوصاً في مجال البنى التحتية والصناعات البتروكيمياوية، ويرفد ذلك كله تزايد وتيرة نمو دور القطاع الخاص في معظم هذه الأنشطة خلال السنوات القليلة الماضية، وتواصل مسيرة الإصلاحات الاقتصادية الشاملة باتجاه التحول نحو مزيد من الانفتاح.

وعلى صعيد آخر، ومن واقع بيانات (الجدول 1 - 4)، بلغت نسبة نمو مجمل الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون خلال الفترة 2003 - 2007 نحو 98.1%. وقد تفاوتت نسب النمو بين دول المجلس، فبلغت أعلاها في قطر 188.5%، ثم الكويت 132.8%، فالإمارات 117.4%، وعمان 83.9%، والبحرين 76.3%، والسعودية 75%. وانعكس تفاوت نسب النمو هذه في تفاوت الحصص النسبية لمساهمة الناتج المحلي الإجمالي في مجمل الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس بين عامي 2003 و 2007 كما هو واضح في (الجدول 1 - 5).

والملاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي للسعودية، رغم تراجع مساهمته النسبية بأكثر من ستة نقاط مئوية؛ فإنه لم يبتعد كثيراً عن كونه يمثل نصف مجمل إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس، ويليه بفارق كبير اقتصاد الإمارات الذي يقترب من كونه يمثل ربع قيمة هذا الناتج.

(الجدول 1 - 5)
الثقل الاقتصادي لاقتصادات دول مجلس التعاون
عامي 2003 و 2007

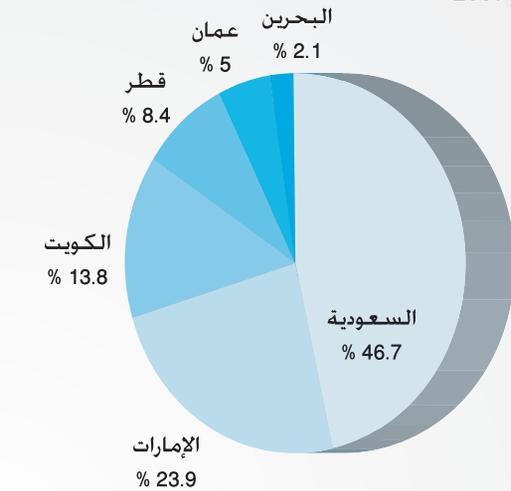
الدولة	المساهمات النسبية % 2003	المساهمات النسبية % 2007
الإمارات	21.8 %	23.9 %
البحرين	2.4 %	2.1 %
السعودية	52.9 %	46.7 %
عمان	5.4 %	5 %
قطر	5.8 %	8.4 %
الكويت	11.8 %	13.8 %
مجمل الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس	100	100

المصدر - (الجدول 1 - 3)

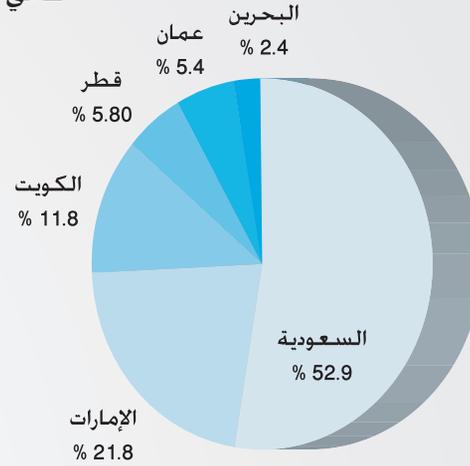
للطلب المتزايد على نفوطها. ولكنه في الوقت ذاته لا ينفى استمرارية التنامي المحوظ في حجم الإنفاق الاستثماري بشقيه الحكومي والخاص، شاملاً انطلاق ظاهرة المدن الاقتصادية خلال عام 2007، والمشاريع الترموية والعمرانية

(الرسم البياني 4-1)

الثقل الاقتصادي لاقتصادات دول مجلس التعاون
عامي 2003 و 2007



التوزيع النسبي لمجمل الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس على الاقتصادات القطرية 2007



التوزيع النسبي لمجمل الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس على الاقتصادات القطرية 2003



اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

ويلاحظ من (الجدول 1 - 6) أن قطر، هي الدولة الوحيدة التي تضاعف معدل نموها الحقيقي من 7.7% عام 2006 إلى 14.2% عام 2007، ويتوقع أن تحافظ عليه في العام التالي، ولعل ذلك يعزى إلى شدة الطلب الخارجي على صادرات هذا البلد المتزايدة من الغاز الطبيعي المسيل، واستمرار النمو القوي في الطلب المحلي الاستهلاكي والاستثماري.

وسجل اقتصاد الإمارات معدلات نمو حقيقي لا تقل عن 7% خلال الفترة 2004 - 2007، بل وصلت إلى 9.2% عام 2005، وهذا يعكس تميز هذا الاقتصاد باعتباره يأتي في طليعة الاقتصادات الخليجية التي قطعت مراحل متقدمة على طريق تنويع هياكلها الاقتصادية.

أما في الكويت، فقد ارتفع معدل النمو الحقيقي إلى 17.6% عام 2004، وسجل 13.8% عام 2005، ليستقر بحدود 6% عامي 2006 و 2007.

4 - تطور مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي:

من المعروف أن إنتاج وتصدير النفط الخام والغاز، وتطوير الصناعات الهيدروكربونية (الصناعات النفطية

3 - تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000:

ارتفعت معدلات النمو الحقيقي لاقتصادات دول مجلس التعاون مجتمعة منذ نهاية عام 2003، وسجلت نحو 7.1% عام 2004 و 8.1% عام 2005، ثم تراجعت قليلاً إلى 6.4%، 5.6% في عامي 2006 و 2007 على التوالي، ومن المتوقع أن تستأنف ارتفاعها في عام 2008 (الجدول 1 - 6). هذه التطورات في مجموعها تعكس الأداء المتميز لاقتصادات هذه الدول خلال السنوات الخمس الماضية. وغني عن التكرار أن المحرك الأساسي لهذا الانجاز هو أسعار النفط التي تجاوزت 140 دولاراً للبرميل في يونيو 2008، ما أدى إلى ارتفاع قيمة العائدات النفطية لهذه الدول، وتوجيه جزء منها أكبر حجماً (مقارنة بما كان سائداً قبل 2003) إلى دعم النشاط الاقتصادي القوي في القطاع غير النفطي، خاصة وأن الاقتصادات الخليجية لم تتأثر بالاضطرابات المالية التي تعرضت لها كثير من الاقتصادات المتقدمة، وتحسنت أوضاع الاقتصاد الكلي فيها نتيجة للإدارة الاقتصادية السليمة، التي سارت خطوات متقدمة على طريق تطبيق الإصلاحات الهيكلية.

(الجدول 1 - 6)

تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون بالأسعار الثابتة لعام 2000 للفترة (2003 - 2007)

(القيمة: مليار دولار أمريكي)

معدلات النمو الحقيقي %					الدول	2006	2005	2004	2003
2008 توقعات	2007 تقديرات	2006	2005	2004					
6.3	7.4	7.1	9.2	7.5	الإمارات	104.2	97.3	89.1	82.9
6.2	6.6	5.6	8.1	5.3	البحرين	11.3	10.7	9.9	9.4
4.8	4.1	6	7	5.3	السعودية	243.2	229.4	214.4	203.6
7.4	6.4	5.9	3.9	3.6	عمان	25.3	23.9	23	22.2
14.1	14.2	7.7	4.9	6.2	قطر	25.3	23.5	22.4	21.2
6	4.6	6.6	13.8	17.6	الكويت	61.7	57.9	50.9	43.3
6.1	5.6	6.4	8.1	7.1	الإجمالي	471	442.7	409.7	382.5

المصدر - بيانات 2003 - 2006: ملف الخليج الإحصائي (منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، الدوحة، أغسطس 2007)، الجدول 2 - 8، ص 74 - 76
For 2007 - 2008 Data: IMF; Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia. Table no. 1, P.44.

(7 -)، أما إذا تابعنا مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي الخليجي محسوبة بأسعار عام 2000 الثابتة، فإن النتيجة الأهم التي تلاحظها هي أن ارتفاع هذه المساهمة كان محدوداً، ولم يتجاوز 1% (من 35.5% إلى 36.5%) (الجدول 1 - 8).

ومن العلامات البارزة للطفرة النفطية الثانية على اقتصادات دول مجلس التعاون، أن حكومات هذه الدول تعلمت من تجاربها السابقة، وأحرزت تقدماً ملحوظاً على صعيد استغلال الوفرة الاقتصادية القائمة، وتبنت خطوات إصلاحية جوهرية على مستوى الإدارة الاقتصادية، غير أن نجاحها على جبهة تنويع مصادر الدخل كان محدوداً إلى حدٍ بعيد .

والبتروكيماويات)؛ كانا الداعمين الأساسيين لنمو معظم اقتصادات دول مجلس التعاون. وإذا كانت مساهمة قطاع النفط والغاز في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس قد سجلت ارتفاعاً كبيراً إبان الطفرة النفطية الأولى أوائل السبعينات، فإنها عادت للتراجع بعد ذلك وفي خط موازٍ لجهود تنمية القطاعات غير النفطية حتى بلغت 34.2% في عام 2002. لكن التطورات التي شهدتها سوق النفط العالمي في النصف الثاني من عام 2003، أفضت إلى ارتفاعات متتالية في أسعار النفط على مدى السنوات الخمس الماضية، لتعود مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون للارتفاع من جديد، وتسجل 47.9% بالأسعار الجارية في نهاية عام 2006 (الجدول 1

(الجدول 7-1)

تطور التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون حسب النشاط الاقتصادي بين عامي 2002 و 2006 بالأسعار الجارية

(القيمة: مليار دولار أمريكي)

2006		2002		دول مجلس التعاون
% للإجمالي	القيمة مليار دولار	% للإجمالي	القيمة مليار دولار	
2.1	15.1	3.7	12.8	الزراعة والصيد والغابات
47.9	343.3	34.2	119.6	المناجم والمحاجر والنفط
9.7	69.4	10.5	36.8	الصناعات التحويلية
1.1	8.2	1.5	5.3	الكهرباء والماء والغاز
4.7	33.5	5.9	20.6	البناء والتشييد
7	50	8.9	31	التجارة والمطاعم والفنادق
4.4	31.4	5.5	19.1	النقل والاتصالات والتخزين
4.8	34.4	3.9	13.7	المال والتأمين والعقارات
4.9	34.9	6.8	23.9	الإسكان
11.5	82.6	15.9	55.6	الخدمات الحكومية
2	14.2	3	10.4	الخدمات الأخرى
100.00	717.2	99.8	348.8	الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة
-	0.1 -	0.2	0.9	صافي الضرائب غير المباشرة
100.00	717.1	100.00	349.7	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

المصدر- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية؛ ملف الخليج الإحصائي 2007، الجدول 2-2. ص ص 54 - 56، والجدول 2 - 3 ص ص 60 - 62.

اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

في قطر نحو 29% عام 2006. وتأتي الكويت ثانية بعد قطر من حيث ارتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت 55% عام 2006 مرتفعة من 38.2% عام 2002 (الجدول 1-9). ثم السعودية ثالثة بارتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط من 33.5% إلى 50.3% خلال العامين المذكورين، والواقع أن نمو الناتج المحلي الإجمالي للسعودية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقطاع النفط، فقد ترتب على انخفاض إنتاج النفط في السعودية من 9.5 مليون برميل يومياً في أغسطس 2006 إلى 8.6 في مارس 2007، تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من 4.3% عام 2006

ويلاحظ من تتبع بيانات (الجدول 1 - 9) ارتفاع مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر من 57% عام 2002 إلى 62% عام 2006 بالأسعار الجارية. وبالرغم من كون إنتاج النفط قليلاً نسبياً في قطر، إلا أنها تعتمد على نطاق واسع على صناعة الغاز، فهي تعالج ما نسبته 14% من الاحتياطات المؤكدة من الغاز في العالم. وفي مطلع نوفمبر 2007 أعلنت الحكومة القطرية - عن طريق شركة قطر للبترول - أنها ستستثمر أكثر من 300 مليار دولار لزيادة إنتاج النفط والغاز. وتجدر الإشارة إلى أنه مع ازدياد إنتاج الغاز الطبيعي وارتفاع أسعار النفط بلغ معدل نمو قطاع النفط والغاز

(الجدول 1 - 8)

تطور التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون حسب النشاط الاقتصادي بين عامي 2002 و 2006 بأسعار عام 2000 الثابتة (القيمة: مليار دولار أمريكي)

2006		2002		دول مجلس التعاون
% للإجمالي	القيمة مليار دولار	% للإجمالي	القيمة مليار دولار	
3.2	15.1	3.6	12.6	الزراعة والصيد والغابات
36.5	171.8	35.5	124	المناجم والمحاجر والنفط
10.4	49.2	10.2	35.5	الصناعات التحويلية
1.8	8.3	1.6	5.6	الكهرباء والماء والغاز
5.6	26.6	5.6	19.6	البناء والتشييد
8.4	39.4	8.5	29.7	التجارة والمطاعم والفنادق
5.8	27.3	5.4	18.9	النقل والاتصالات والتخزين
9.3	44	9.4	32.8	المؤسسات المالية والتأمين
3.3	15.8	3.2	11.3	خدمات عقارية وخدمات الأعمال
14.2	67	15.6	54.5	منتجات الخدمات الحكومية
2.9	13.7	3.2	11	خدمات أخرى
2.5	11.8	2.6	9.2	ناقصاً: الخدمات المصرفية المحتسبة
99	466.4	99.1	346.4	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار التكلفة
1	4.7	0.9	3.2	زائداً رسوم الواردات
100.00	471.1	100.00	349.6	الناتج المحلي الإجمالي بقيمة المشتري

المصدر - منظمة الخليج للاستشارات الصناعية؛ ملف الخليج الإحصائي 2007، الجدول 8-2 ص 74 - 76، والجدول 2 - 9 ص 80 - 82.

غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. ولا تسبقها في تنوع هيكلها الاقتصادي سوى البحرين، التي تحتل المرتبة الأولى بمعيار درجة تنوع الهيكل الاقتصادي وانخفاض مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي إلى 23.3% عام 2006.

5 - تطور الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي:

على الرغم من الارتفاعات المتتالية وغير المسبوقة في أسعار النفط الخام، واقترب سعر برميل النفط من مستوى 100 دولار للبرميل في نهاية 2007؛ فقد استعادت القطاعات الاقتصادية غير النفطية في اقتصادات دول مجلس التعاون نشاطها وقوة اندفاعها، وبخاصة قطاعات البناء والتشييد، والعقار، والصناعات التحويلية، ناهيك عن القطاع المالي والمصرفي الذي تجاوز الصعوبات التي مرت بها أسواق المال المحلية عام 2006، ولم يتأثر بأزمة الائتمان العقاري التي تعرضت لها البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية والأوروبية.

ولعل من أهم إنجازات اقتصادات دول مجلس التعاون خلال الفترة 2003 - 2007؛ هو إفساحها المجال أمام تعزيز مشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية والإصلاح، ما أسهم في تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لدول المجلس، وتسجيله معدل نمو متوسط بلغ 7.6% خلال الفترة المذكورة (الجدول 1 - 10)، مع بداية مرتفعة عند 14.4% عام 2003، ونهاية للفترة ما زالت مرتفعة عند 9% عام 2007.

ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي⁽¹²⁾، فإن قطاعات الإنتاج المحلي الإجمالي غير النفطي في اقتصادات دول مجلس التعاون تسمتأثر بأكثر من 75% من المشاريع الاستثمارية المعدة للتنفيذ في السنوات الخمس المقبلة ويتمويل يصل إلى أكثر من 800 مليار دولار أمريكي. ويقدر الصندوق أن يبلغ حجم الاستثمارات الخليجية المحلية ما يربو على 55% من حجم الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لدول مجلس التعاون عام 2007.

وعلى الرغم من وجود بعض التباين في مسارات تطور القطاعات غير النفطية في اقتصادات دول مجلس

إلى 4.1% عام 2007، وارتفعت مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان من 42% إلى 49%، مع الإشارة هنا إلى أن إنتاج عمان من النفط أخذ في التناقص نتيجة ارتفاع تكاليف إنتاجه.

وتأتي الإمارات خامسة بمعيار نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي والبالغة 35% في عام 2007 مقابل 36% في العام السابق، وتراجع هذه النسبة يعكس ارتفاع درجة تنوع الهيكل الاقتصادي للإمارات، ويشير إلى استمرار نمو مساهمة القطاعات الاقتصادية

(الجدول 1 - 9)
تطور المساهمة النسبية لقطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون بالأسعار الجارية بين عامي 2002 و2006

دول مجلس التعاون	2002 بالمائة	2006 بالمائة
الإمارات	27%	36%
البحرين	24.7%	23.3%
السعودية	33.5%	50.3%
عمان	42%	49%
قطر	57%	62%
الكويت	38.2%	55%
الإجمالي	34.2%	47.9%

المصدر - منظمة الخليج للاستشارات الصناعية؛ ملف الخليج الإحصائي 2007، الجدول 2 - 3 ص ص 60 - 62.

التعاون؛ فقد شهدت السنوات الأخيرة تزايداً في عمليات الخصخصة في بعض هذه الاقتصادات، وخاصة ضمن قطاعات الاتصالات والبنوك والنقل. كما شهدت قفزة في مشاريع تطوير البنية التحتية والتشريعات الاقتصادية المساندة.

فالنمو الاقتصادي القوي الذي سجله اقتصاد الإمارات خلال الفترة 2003 - 2006 كما يبين (الجدول 1 - 10) جعل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للإمارات من خانتين عشريتين، فهو ينطلق من

اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

(الجدول 10-1)

تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

لاقتصادات دول المجلس، للفترة 2003 - 2007

(التغير السنوي بالمائة)

الدولة	2003	2004	2005	2006	2007 تقديرات	2008 توقعات
الإمارات	11.2	12.6	10.8	10.4	8.7	7.3
البحرين	9.1	10.7	11.6	8	7.7	7.4
السعودية	3.7	4.6	5.2	6.3	6.6	6.4
عمان	6.5	8.5	7.3	8.4	9	8.5
قطر	7.3	24.6	13.1	10	10	10
الكويت	15.3	12.9	11.4	9	9.8	9.2
الإجمالي	14.4	5.7	6.5	2.4	9	2.9

Source: IMF; Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia, May 2008, Table no.4, P. 47.

شركات عالمية من أجل تنمية وتطوير قطاعات الاتصالات والسياحة والنقل الجوي. وفي الوقت ذاته، أصبح للقطاع الخاص دور أساسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن المؤشرات الأساسية على هذا التحول خصخصة العديد من الشركات والمصارف، وتحول شركة الخطوط الجوية القطرية إلى شركة خاصة. ويضاف إلى ذلك كله التقدم الملحوظ لدولة قطر في مجال إقامة وتنظيم ما يسمى بـ «سياحة المؤتمرات الاقتصادية والرياضية والعلمية».

6 - الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي:

يتضح من (الجدول 1 - 11) أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون بالأسعار الجارية قد ارتفعت من 349.7 مليار دولار عام 2002 إلى 718.5 ملياراً عام 2006، أي بزيادة بلغت 368.8 ملياراً ونسبة 105.5% ومتوسط سنوي (21.1%). وتعود هذه الزيادة إلى سببين أساسيين: أولهما؛ ارتفاع قيمة الطلب المحلي بلغ حجمه 189 مليار دولار ونسبتها 64.1%، مع تراجع الأهمية النسبية للطلب المحلي في تكوين الناتج

أساس متين، تسنده تشريعات وسياسات مستقرة وحافزة للاستثمار، انعكست بجلاء في نمو القطاعات غير النفطية، وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية التي اسهم بحوالي 13% من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹³⁾ عام 2007، حيث تنوعت نشاطاته سواء في الصناعات النفطية أو الغاز المسيل أو المصانع القائمة في المناطق الحرة بالدولة. ويليه في الترتيب قطاع التجارة بنسبة تقارب 11%. ثم قطاعي البناء والتشييد والعقار، حيث لم ينحصر الجهد الذي بذل في هذين القطاعين في زيادة عدد الوحدات السكنية من 597 ألف وحدة عام 2005 إلى 637 عام 2007، بل امتد إلى تحسين نوعية المساكن، وأفسح في المجال لتأسيس شركات وطنية عقارية عملاقة تقوم بتنفيذ هذه الوحدات السكنية.

أما القطاعات غير النفطية في الاقتصاد القطري فقد سجلت معدل نمو غير مسبوق بلغ 24.6% عام 2004، و13.1% عام 2005 (الجدول 1 - 10). ما يبشر بازدهار اقتصادي واضح، بدت معالمه في انجاز طفرة متنامية من المشاريع، وزيادة في الاستثمارات الداخلية سواء كانت استثمارات قطرية صرفة، أو عبر شركات مع

متوسط معدل التضخم المسجل في هذه الدول خلال الفترة 2002 - 2006 والبالغ 2.1% حسب بيانات صندوق النقد الدولي.

ومن جهة أخرى، وخلال الفترة 2002 - 2006، نلاحظ أن الاستهلاك العام قد ازداد حجمه بنحو 53.4 مليار دولار، أي بنسبة 66.7%. أما الاستهلاك الخاص فقد ارتفع حجمه بنحو 66.4 مليار دولار وبنسبة 46.3%. بمعنى أن متوسط الاستهلاك الخاص للفرد في دول مجلس التعاون الخليجي، قد ارتفع مما متوسطه 4000 دولار سنوياً خلال عقد التسعينيات إلى 5700 دولار عام 2006. والملاحظة الأخيرة حول الاستهلاك الكلي (الاستهلاك العام + الاستهلاك الخاص) هي: أن

المحلي الإجمالي من 84.3% عام 2002 إلى 67.4% عام 2006. وثانيهما: ارتفاع في قيمة الطلب الخارجي خلال الفترة ذاتها بلغ 179.8 مليار دولار أي بنسبة 328.7%، أو ما يفوق خمسة أضعاف نسبة الارتفاع في الطلب المحلي، الأمر الذي زاد الأهمية النسبية للطلب الخارجي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من 15.6% عام 2002 إلى 32.6% عام 2006.

وبتحليل مكونات الطلب المحلي نلاحظ: أن الزيادة في الطلب المحلي بين عامي 2002 و2006، جاءت من عاملين أيضاً: الأول: الزيادة في الاستهلاك الكلي والبالغة 119.8 مليار دولار، أي بنسبة زيادة 53.6% وبمتوسط سنوي يربو على 10.7%، وهو يزيد عن

(الجدول 1 - 11)

تطور الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بدول مجلس التعاون
بالأسعار الجارية، للفترة 2002 - 2006

(القيمة: بمليارات الدولارات الأمريكية)

مكونات الناتج المحلي الإجمالي	2002		2003	2004	2005	2006	
	القيمة	% للإجمالي				القيمة	% للإجمالي
1- الاستهلاك العام	80.1	22.9	87.1	96.2	112.3	133.5	18.6
2- الاستهلاك الخاص	143.5	41	153.3	174.5	189	209.9	29.2
3- الاستهلاك الكلي 2+1 =	223.6	63.9	240.4	270.7	301.3	343.4	47.8
4- الاستثمارات	71.4	20.4	84.3	95.5	118.9	140.6	19.6
5- الطلب المحلي 4+3 =	295	84.3	324.7	366.2	420.2	484	67.4
6- صادرات السلع والخدمات	179.7	51.4	228.6	303.4	423.1	506.9	70.5
7- ناقصاً واردات السلع والخدمات	125	35.8	147.8	186.6	231.1	272.4	37.9
8- الطلب الخارجي 7-6 =	54.7	15.6	80.8	116.8	192	234.5	32.6
الناتج المحلي الإجمالي 8+5 =	349.7	100.00	405.5	483	612.2	718.5	100.00

المصدر - منظمة الخليج للاستشارات الصناعية: ملف الخليج الإحصائي 2007، الجدولان 2 - 4 و 2 - 5، ص ص 64 - 68.

اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

(الجدول 1 - 12)

تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت لدول مجلس التعاون بالأسعار الجارية
للفترة 1996 - 2006

(القيمة: بالمليار دولار أمريكي)

المبلغ	السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
1996	13.4	0.3	27.5	2.1	3.2	4.4	50.9	
1997	14.5	0.4	29.2	2.8	3.9	4.1	54.9	
1998	14.8	0.4	30.2	3.4	3.2	4.8	56.8	
1999	15.1	0.4	31.6	2.3	2.3	4.4	56.1	
2000	16.1	0.3	32.9	2.4	3.5	3.9	59.1	
2001	16.8	0.5	33.7	2.5	4	5	62.5	
2002	17.1	0.8	34.2	2.5	6	6.6	67.2	
2003	19.8	0.7	39.5	3.4	8.2	7.9	79.5	
2004	22.3	0.7	41.7	5.1	8.7	10.8	89.3	
2005	28.4	0.7	50.5	5.6	14.2	17	116.3	
2006	31.8	0.9	59.5	6.4	16.7	19	134.3	

المصدر - منظمة الخليج للاستشارات الصناعية؛ ملف الخليج الإحصائي 2007، الجدولان 6 - 2 و 7 - 2، ص ص 69 - 70.

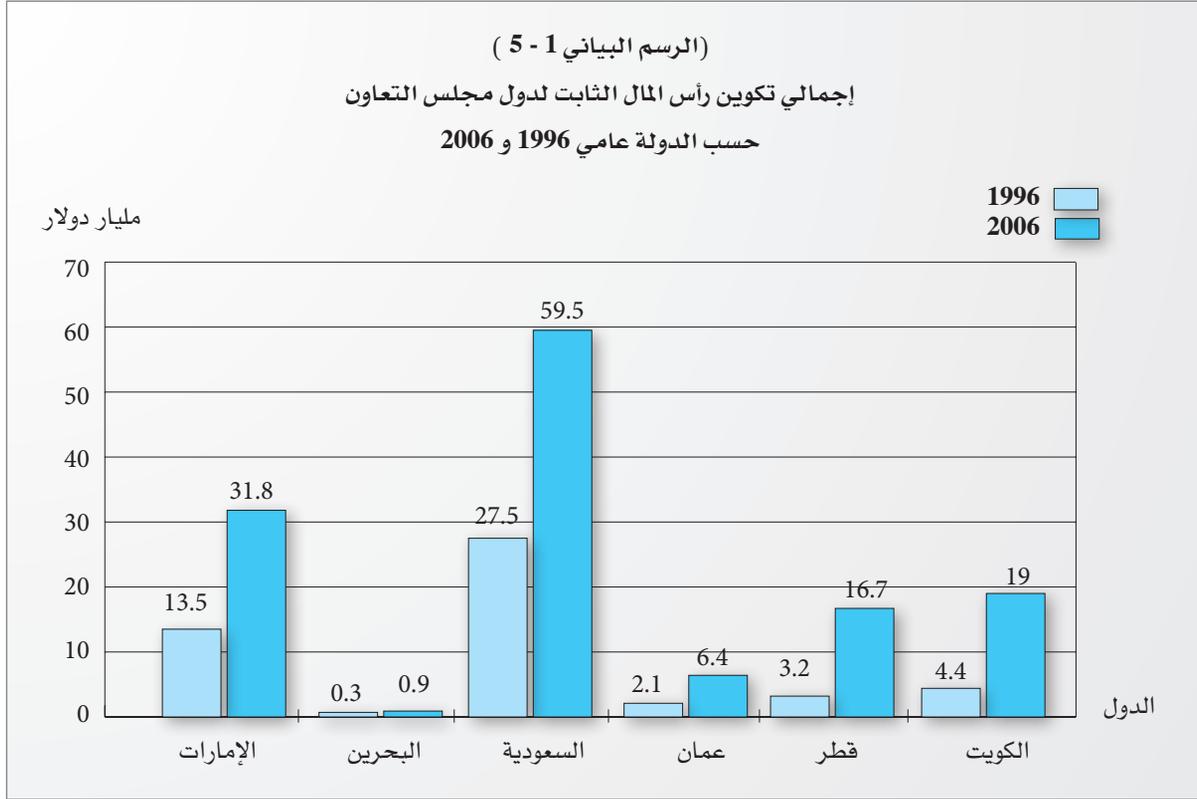
المشاريع في قطاعات البناء والتشييد والصناعات التحويلية، ومشاريع البتروكيماويات بصفة خاصة.

ويبين (الجدول 1 - 12) ارتفاع إجمالي تكوين رأس المال الثابت في اقتصادات دول مجلس التعاون بالأسعار الجارية إلى 134.3 مليار دولار في عام 2006، بزيادة 83.4 مليار، وبنسبة حوالي 164% مقارنة بعام 1996. وتباينت وتيرة الارتفاع فيما بين الاقتصادات فرادى، حيث حققت قطر أعلى نسبة (422%)، تلتها الكويت (332%)، ثم عمان (209.5%)، فالبحرين (200%)، والإمارات (135.6%)، فالسعودية (116.4%)، كما في (الرسم البياني 1 - 5).

وإلى جانب اختلاف نسب التطور في تكوين رأس المال الثابت، ثمة اختلاف بين دول المجلس في هيكل

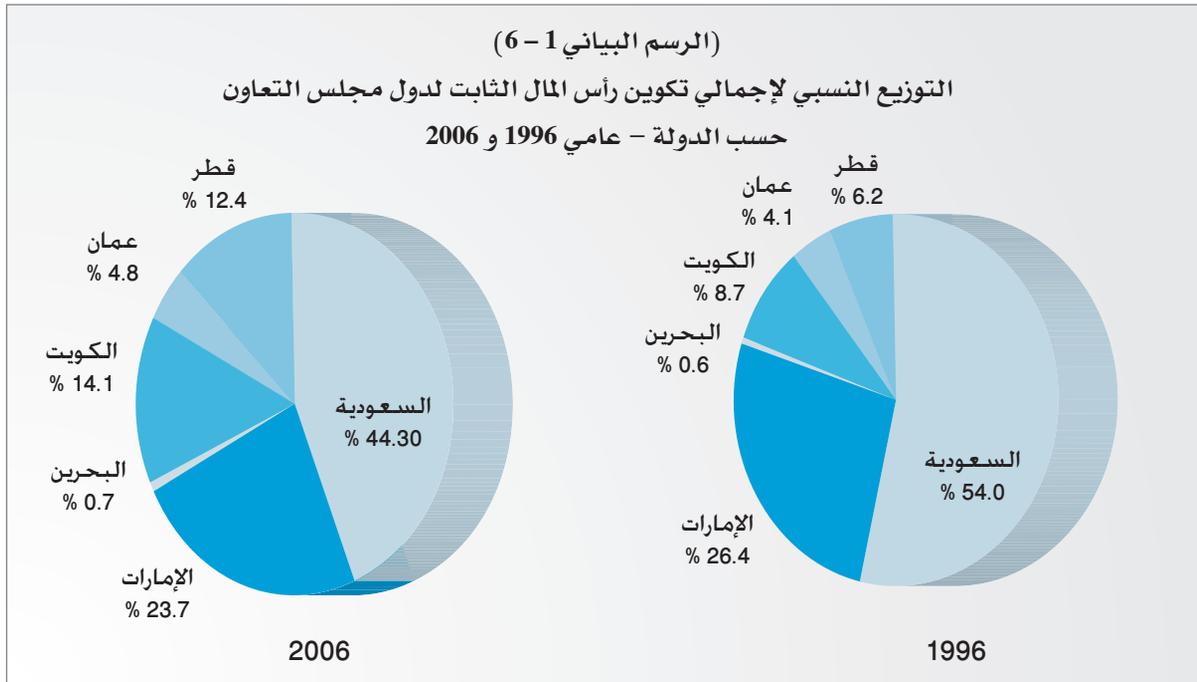
أهميته النسبية بين 2002 و 2006 قد انخفضت من 63.9% إلى 47.8%.

والعامل الثاني وراء زيادة الطلب المحلي؛ هو الاستثمارات أو التكوين الرأسمالي الإجمالي. ويبين (الجدول 1 - 11) أنه بالرغم من الانخفاض الطفيف بنسبة مساهمة الاستثمارات في الناتج المحلي الإجمالي من 20.4% عام 2002 إلى 19.6% عام 2006، فقد ارتفعت قيمة التكوين الرأسمالي الإجمالي في هذه الفترة بنحو 69.2 مليار دولار، أي بنسبة 97%، وبمتوسط سنوي يبلغ 19.4%، وهي نسبة تفوق نسبة الزيادة في الاستهلاك الكلي، وتعكس اتجاه دول مجلس التعاون نحو توجيه جزء من فوائضها المالية نحو الاستثمار الإنتاجي في مجال تطوير البنى التحتية، وإطلاق مجموعة من



12.4%، ومن 8.7% إلى 14.1% على التوالي، بينما تراجع النصيب النسبي لكل من السعودية والإمارات من 54% إلى 44.3%، ومن 26.4% إلى 23.7% على الترتيب.

التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت على اقتصادات دول المجلس في كل من عامي 1996 و 2006 كما يتضح من (الرسم البياني 1 - 6). إذ ارتفع النصيب النسبي لكل من قطر والكويت من 6.2% إلى



اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

ثانياً- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

وهذا ما حصل فعلاً، حيث سجل هذا «النصيب» بين عامي 2002 و 2007 نسبة نمو بلغت نحو 96.5% لدول المجلس مجتمعة، رغم ما شهدته هذه الفترة من نمو سكاني سريع في معظم هذه الدول. علماً أن هذه النسبة وصلت إلى 13.3% في عام 2006 مقارنة بالعام السابق، و 8.8% عام 2007 مقارنة بعام 2006

من الطبيعي أن يعزز الازدهار الذي شهدته اقتصادات دول مجلس التعاون خلال السنوات الخمس الماضية من مستوى معيشة المواطنين، ويسارع في ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

(الجدول 1 - 13)

تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون
بالأسعار الجارية، للفترة 2002 - 2007

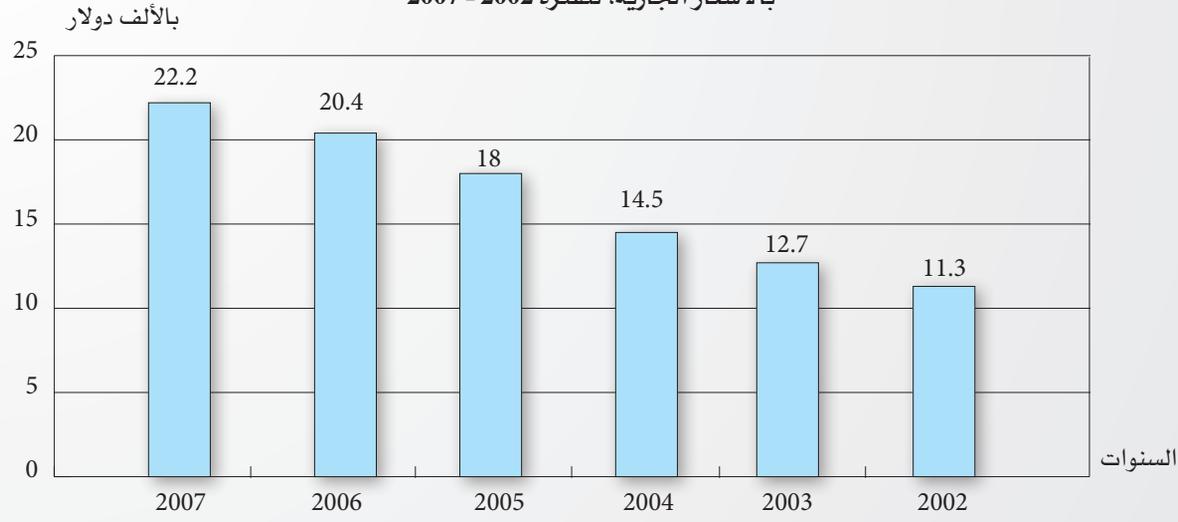
(القيمة: بالآلاف دولار أمريكي)

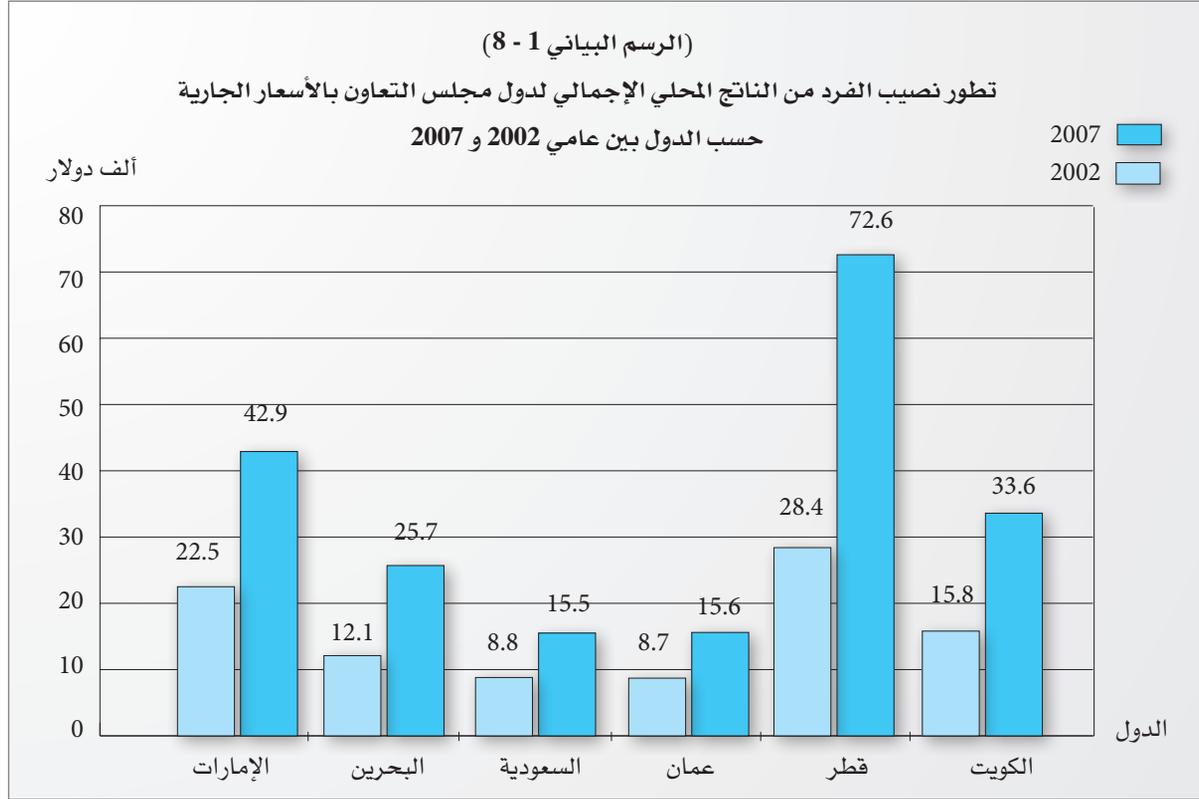
2008 توقعات	نسبة النمو للفترة 2007- 2002	تقديرات 2007	2006	2005	2004	2003	2002	دول مجلس التعاون
50.4	% 90.7	42.9	38.6	32.4	27.6	24.9	22.5	الإمارات
31.3	% 112.4	25.7	21.1	18.3	15.6	13.7	12.1	البحرين
18.7	% 76.1	15.5	14.7	13.7	11.1	9.8	8.8	السعودية
19.5	% 88	15.6	14	12.3	10	8.9	8.3	عمان
95.2	% 156.3	72.8	62.9	53.3	41.9	32.8	28.4	قطر
42.2	% 112.7	33.6	31	27	21.6	18.8	15.8	الكويت
27.2	% 96.5	22.2	20.4	18	14.5	12.7	11.3	إجمالي دول مجلس التعاون*

* حسبنا نصيب الفرد الخليجي من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون بالأسعار الجارية من واقع بيانات الناتج المحلي الإجمالي وبيانات عدد السكان لدول مجلس التعاون، التي ينشرها صندوق النقد الدولي على قاعدة بياناته. Source: IMF; World Economic Outlook Database, April 2008, Edition.

(الرسم البياني 1 - 7)

تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون
بالأسعار الجارية، للفترة 2002 - 2007





ألف دولار في قطر، و (18.7) ألف دولار في
السعودية، مروراً بالإمارات (50.4) ألفاً، والكويت
(42.2) ألفاً، و (31.3) ألفاً في البحرين، و(19.5)
ألف دولار في عمان.

(الجدول 1 - 13)، و(الرسم البياني 1 - 7).
وهكذا، تشير التوقعات إلى أن معدل دخل الفرد
في دول المجلس الست سيبلغ عام 2008 أكثر من
(27.2) ألف دولار أمريكي، متراوحاً بين (95.2)



الفصل الثالث

التجارة الخارجية

أولاً - التجارة الخارجية السلعية:

1 - الصادرات السلعية:

تكشف بيانات (الجدول 1 - 14) عن ارتفاع قيمة إجمالي الصادرات السلعية لبلدان مجلس التعاون من (168) مليار دولار عام 2002 إلى (514) ملياراً عام 2007، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 41.2%. وبالمقارنة مع نسب نمو الصادرات السلعية لدول المجلس فرادى، تبرز الكويت في المقدمة بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 60.8%. ويفارق كبير، تأتي الإمارات في المرتبة الثانية (49.3%) وقطر ثالثة (47.6%).

منذ أن بدأت أسعار النفط اتجاهها التصاعدي اعتباراً من ربيع عام 2003؛ شهدت التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون انطلاقة قوية، بحيث تجاوزت قيمتها المقدرة لعام 2007 ثلاثة أمثال قيمتها المسجلة لعام 2002. وتبقى هذه الدول أكثر انفتاحاً على التجارة مع باقي دول العالم ما دام قطاع النفط والغاز مهيمناً على اقتصاداتها. ويذكر أن نسبة حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو ما يعرف باصطلاح مؤشر الكثافة التجارية، في دول مجلس التعاون قد ارتفع من 76.4% عام 2002 إلى 98.5% عام 2007، علماً بأن النسبة المقابلة للتجارة العالمية بقيت حتى عام 2007 بحدود 50.4%.

(الجدول رقم 1 - 14)

تطور إجمالي الصادرات السلعية لبلدان مجلس التعاون الخليجي

خلال الفترة 2002 - 2007

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

معدل النمو السنوي المتوسط للفترة 2007 - 2002	2007	2006	2005	2004	2003	2002	بلدان مجلس التعاون الخليجي
% 49.3	180.9	145.8	126.6	93.8	67.2	52.2	الإمارات
% 27.7	13.6	12.2	10.2	7.5	6.6	5.7	البحرين
% 33.9	195.4	210.9	180.5	126.2	93.2	72.5	السعودية
% 24.1	24.7	21.6	18.7	13.4	11.7	11.2	عمان
% 47.6	37.2	34	25.8	18.7	13.4	11	قطر
% 60.8	62.2	54.9	43.2	27.8	20.3	15.4	الكويت
% 41.2	514	479.4	405	287.4	212.4	168	إجمالي بلدان مجلس التعاون الخليجي

المصادر - الإمارات: مصرف الإمارات المركزي؛ التقرير السنوي 2007 والنشرة الاقتصادية يونيو 2007 - البحرين: بنك البحرين المركزي؛ النشرة الإحصائية مايو 2008 - السعودية: وزارة الاقتصاد والتخطيط؛ مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات بالنسبة لبيانات 2002 - 2006، بيانات 2007 وبيانات الصادرات النفطية نشرة ساب، الربع الرابع 2007. عمان: وزارة الاقتصاد الوطني؛ النشرة الإحصائية الشهرية أبريل 2008؛ والبنك المركزي العماني؛ النشرة الإحصائية الشهرية مارس 2008. قطر: مصرف قطر المركزي؛ النشرة الإحصائية الفصلية مارس 2008 - الكويت: بنك الكويت المركزي، النشرة الفصلية مارس 2008.



وتوازن قوى العرض والطلب في سوق النفط العالمي. و(الجدول 1 - 15) يبين ارتفاع الصادرات النفطية لإجمالي دول المجلس خلال الفترة 2002 - 2007 بمتوسط معدل نمو سنوي 40.6%. وجاءت الإمارات في المقدمة بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 64.1%، تلتها الكويت بفارق طفيف (63.8%)، ثم قطر (42.4%)، فالسعودية (31.9%)، والبحرين (34%)، وعمان (18.9%).

وفي عام 2007، تفاوتت نسب نمو الصادرات السلعية لدول المجلس مقارنة بالعام السابق، حيث جاءت الإمارات في المقدمة بنسبة 24.1%، وحل بعدها تازانيا: عمان (14.3%)، الكويت (13.3%)، البحرين (11.5%)، وقطر (9.4%)، بينما تراجع الصادرات السلعية بنحو (7.3%)، وذلك نتيجة لتراجع صادراتها النفطية بالدرجة الأولى بنسبة 12% على خلفية تراجع إنتاج النفط السعودي في إطار محاولات دول الأوبك، وفي مقدمتها السعودية، للحفاظ على

(الجدول رقم 1 - 15)
تطور إجمالي الصادرات النفطية لبلدان المجلس التعاون الخليجي
خلال الفترة 2002 - 2007
(القيمة: بالمليار دولار أمريكي)

متوسط معدل النمو السنوي للفترة 2007 - 2002	2007	2006	2005	2004	2003	2002	بلدان مجلس التعاون الخليجي
% 64.1	71.1	58	43.5	29.6	22.2	16.9	الإمارات
% 34	10.8	9.2	7.8	5.6	4.9	4	البحرين
% 31.9	165	187.6	162	110.4	82	63.6	السعودية
% 18.9	14.4	14.3	13.2	9.1	7.9	7.4	عمان
% 42.4	28.4	27.8	20.8	15	10.9	9.1	قطر
% 63.8	59.1	52.4	40.9	25.9	18.7	14.1	الكويت
% 40.6	348.8	349.3	288.2	195.6	146.6	115.1	إجمالي بلدان مجلس التعاون الخليجي

المصادر - انظر مصادر (الجدول 1 - 14).

السعودية في المركز الثاني بمتوسط 87.7%، ثم قطر (80.5%)، والبحرين (75.1%)، بينما يتراجع متوسط الأهمية النسبية لكل من عمان إلى 66.1%، والإمارات إلى 35.1%، وهذا تطور إيجابي يعكس تنوع هيكل الناتج المحلي الإجمالي للإمارات، ومن ثم تنوع هيكل الصادرات السلعية، فهي لا تقتصر على النفط والمنتجات النفطية، بل تشمل مروحة واسعة من السلع الاستهلاكية والسلع نصف المصنعة والمصنعة.

وتشير بيانات (الجدول 1 - 16) إلى أن الصادرات النفطية ما زالت تلعب دوراً مسيطراً في هيكل الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون، حيث بلغ متوسط الأهمية النسبية لهذه الصادرات للدول الست خلال الفترة 2002 - 2007 نحو 69.6%، بل هي ترتفع فوق هذا المتوسط في أربع دول، تأتي الكويت في طليعتها بمتوسط 93.7%، علماً بأن الكويت هي الدولة الوحيدة التي لم تتخفف نسبة صادراتها النفطية بالنسبة لإجمالي صادراتها السلعية عن مستوى 91% طوال سنوات الفترة المشار إليها. وتأتي



اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

(الجدول رقم 1 - 16)

تطور الأهمية النسبية للصادرات النفطية في إجمالي الصادرات السلعية
لبلدان مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2002 - 2007
(نسب مئوية)

متوسط الأهمية النسبية لسنوات الفترة 2007 - 2002	2007	2006	2005	2004	2003	2002	بلدان مجلس التعاون الخليجي
% 35.1	39.3	39.8	34.4	31.6	33	32.4	الإمارات
% 75.1	79.4	75.4	76.5	74.7	74.2	70.2	البحرين
% 87.7	84.4	89	89.7	87.5	88	87.7	السعودية
% 66.1	58.3	66.2	70.6	67.9	67.5	66.1	عمان
% 80.5	76.3	81.7	80.6	80.2	81.3	82.7	قطر
% 93.7	95	95.4	94.7	93.2	92.1	91.6	الكويت
% 69.6	67.8	72.8	71.2	68	69	68.5	إجمالي بلدان مجلس التعاون الخليجي

المصادر - انظر مصادر (الجدول 1 - 14).

مستوى العالم كما يبين (الجدول 1-17). فالسعودية احتلت المرتبة 18 في القائمة المذكورة عام 2005، وفي العام التالي انتقلت إلى المرتبة 17، وهذا ينطبق على كل من الإمارات والكويت، فالأولى احتلت المرتبتين 24، 23، والثانية المرتبتين 45، 41 خلال عامي 2005 و 2006 على التوالي.

دول خليجية في قائمة أهم خمسين دولة مصدرة للسلع:

خلال السنوات الأخيرة، فرضت بعض دول مجلس التعاون نفسها بقوة في ميدان تصدير السلع، واحتلت مراتب متقدمة في قائمة أهم خمسين دولة مصدرة للسلع على

(الجدول 1 - 17)

ترتيب الدول الخليجية في قائمة أهم خمسين دولة مصدرة للسلع (القيمة بمليارات الدولارات الأمريكية)

2006			2005			الدول
المرتبة	النسبة إلى إجمالي صادرات السلع عالمياً	القيمة	المرتبة	النسبة إلى إجمالي صادرات السلع عالمياً	القيمة	
17	% 1.7	209.5	18	% 1.7	181.4	السعودية
23	% 1.2	139.4	24	% 1.1	115.5	الإمارات
41	5 بالآلاف	55.7	45	4 بالآلاف	45	الكويت

Source: WTO; International Trade Statistics 2007, Table no.1.8,P.12 WTO, International Trade Statistics 2006, Table no.1.5,P.17

2006، بينما تصبح الإمارات في المرتبة 16 ثم تصعد إلى 15 على التوالي، والكويت تحافظ على مستواها عند المرتبة 27 خلال العامين المذكورين، ومثلها قطر في المرتبة 38، بينما تراجعت عمان من 43 عام 2005 إلى 44 عام 2006.

ويتحسن ترتيب الدول الثلاث السابقة في القائمة المذكورة، بل وتنضم قطر وعمان إلى القائمة، وذلك في حال تم استبعاد التجارة البينية لدول الاتحاد الأوروبي من إجمالي الصادرات السلعية العالمية؛ فالسعودية تصبح في المرتبة 12 في عام 2005 وتحافظ بها في عام

(الجدول 1 - 18)

ترتيب دول مجلس التعاون في قائمة أهم خمسين دولة مصدرة للسلع بعد استبعاد التجارة البينية لدول الاتحاد الأوروبي الـ 25 (القيمة بمليارات الدولارات)

2006			2005			الدول
المرتبة	النسبة إلى إجمالي صادرات السلع عالمياً *	القيمة	المرتبة	النسبة إلى إجمالي صادرات السلع عالمياً	القيمة	
12	2.3 %	209.5	12	2.3 %	181.4	السعودية
15	1.5 %	139.4	16	1.5 %	115.5	الإمارات
27	6 بالألف	55.7	27	6 بالألف	45	الكويت
38	4 بالألف	34.1	38	3 بالألف	25.8	قطر
44	2 بالألف	21.6	43	2 بالألف	18.7	عمان

* إجمالي الصادرات السلعية العالمية = 12083 مليار دولار أمريكي وإجمالي الصادرات السلعية العالمية باستبعاد التجارة البينية للاتحاد الأوروبي = 9032 مليار دولار. المصدر - انظر مصادر الجدول (1 - 17).

المصدرة للسلع المصنعة. و (الجدول 1 - 19) يبرز تطور صادرات السلع المصنعة لكل منهما خلال الفترة 2000 - 2006.

وتبرز كل من السعودية والإمارات كأهم بلدين خليجيين في مجال تصدير السلع المصنعة، وهما تحتلان مكانة متميزة في مجموعة الدول الناشئة

(الجدول 1 - 19)

تطور صادرات السلع المصنعة للسعودية والإمارات

(القيمة بمليار دولار)

المساهمة النسبية للصادرات المصنعة في إجمالي الصادرات السلعية للدولة		السنة				الدولة
2006	2000	2006	2005	2004	2000	
8.7 %	7.7 %	18.3	17.1	13.6	6	السعودية
35.4 %	35.6 %	49.3	48	42.1	17.7	الإمارات

Source: WTO; International Trade Statistics 2007, Table no.II.26.P.63

اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

متوسط النمو السنوي المقابل بلغ 79 % في قطر، 42.2 % في الإمارات، و 32.4 % في الكويت.

ويمكن من متابعة (الرسم البياني 1 - 9) التعرف على الاتجاه التصاعدي لقيم الواردات لدول المجلس خلال الفترة المشار إليها. ويعزى هذا الارتفاع لمجموعة من الأسباب، من أهمها: استمرار النمو في القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وارتفاع الطلب المحلي بسبب زيادة النشاط الاقتصادي، وتنامي معدلات الدخل وعدد السكان. يقابل ذلك الندرة النسبية لكثير من الموارد الاستهلاكية والإنتاجية في غالبية دول المجلس. وعليه، فإن هذه الدول تعتمد بشكل ملحوظ على الواردات لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية، ومتطلباتها من السلع الوسيطة والرأسمالية اللازمة لتغذية مشروعات التنمية الاقتصادية، ولتطوير البنية التحتية. هذا مع ارتفاع قيمة الواردات السلعية خلال السنوات الأخيرة نتيجة انخفاض قيمة الدولار، وارتفاع قيم العملات الرئيسية الأخرى كاليورو والين، خاصة أن اليورو يأتي في مقدمة العملات التي تستورد بها دول مجلس التعاون. فضلاً عن زيادة قيمة تجارة إعادة التصدير من بعض دول المجلس إلى دول أخرى في الأقاليم المجاورة.

وتشير بيانات منظمة التجارة العالمية إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي ستصبح القوة الاقتصادية الخامسة في العالم من حيث الصادرات، بعد أن تجاوز إجمالي صادراتها السلعية نصف تريليون دولار (514 مليار دولار في 2007). وتوضح الأرقام أنه في حال النظر إلى دول المجلس ككتلة اقتصادية واحدة، فإنها تأتي بعد كل من ألمانيا بنحو 1112 مليار دولار، الولايات المتحدة 1038 ملياراً، الصين (969 ملياراً)، اليابان (650 ملياراً)، وقيل كل من فرنسا (490.4 مليار دولار)، هولندا (462.4 ملياراً)، بريطانيا (448.3 ملياراً)، إيطاليا (410.6 ملياراً)، وكندا (389.5 ملياراً). وستواصل المنظمة التعامل مع دول مجلس التعاون الست كدول منفردة لحين تلقيها معلومات رسمية عن طبيعة النظام الجمركي الجديد في السوق الخليجية المشتركة بعد اتمام مراحل انطلاقتها الفعلية.

2 - الواردات السلعية:

خلال الفترة 2002 - 2007، ارتفعت قيمة الواردات السلعية لدول مجلس التعاون (الجدول 1 - 20) من 99.3 مليار دولار عام 2002 إلى 278.6 ملياراً عام 2007، بمتوسط معدل نمو سنوي يناهز 36.1%. ويلاحظ أن

(الجدول 1 - 20)

تطور إجمالي الواردات السلعية لبلدان مجلس التعاون الخليجي

خلال الفترة 2002 - 2007

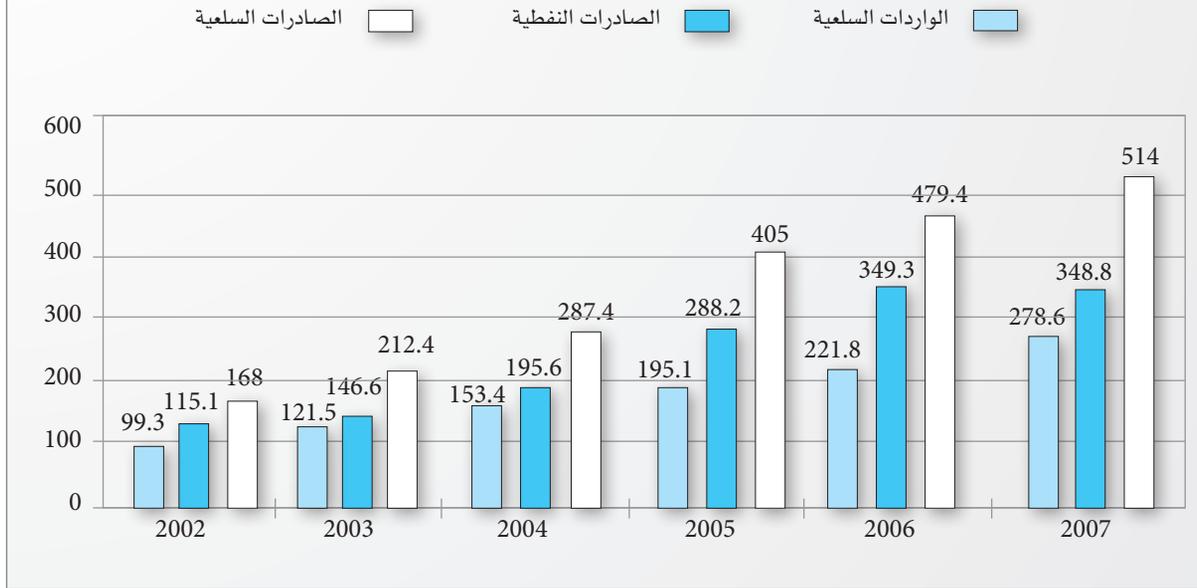
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

متوسط معدل النمو السنوي للفترة 2002 - 2007	2007	2006	2005	2004	2003	2002	بلدان مجلس التعاون الخليجي
42.2 %	132.7	100	91.2	72.1	52.1	42.7	الإمارات
26 %	11.5	10.5	9.4	7.4	5.7	5	البحرين
26.4 %	75	69.7	59.5	47.4	41.7	32.3	السعودية
30.8 %	16	11	9	8.8	6.8	6.3	عمان
79 %	19.8	14.8	9.1	5.4	4.4	4	قطر
32.4 %	23.6	15.8	16.9	12.3	10.8	9	الكويت
36.1 %	278.6	221.8	195.1	153.4	121.5	99.3	إجمالي بلدان مجلس التعاون الخليجي

المصادر - انظر مصادر (الجدول 1 - 14).



(الرسم البياني 9-1)
تطور المؤشرات الرئيسية للتجارة الخارجية السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي
خلال الفترة 2002 - 2007 (بمليارات الدولارات الأمريكية)



الاتحاد الأوروبي الـ 25، حيث تنخفض قيمة الواردات السلعية العالمية من 12413 مليار دولار إلى 9362 ملياراً. وتأخذ الدول الخليجية المراتب التالية⁽¹⁴⁾:
- الإمارات: 98 مليار دولار، ما يعادل نحو 1 % من الواردات السلعية العالمية، والمرتبة 18.
- السعودية: 66.3 ملياراً، 7 بالألف، والمرتبة 22.
- قطر: 16.4 ملياراً، 2 بالألف، والمرتبة 45.
- الكويت: 16 ملياراً، 2 بالألف، والمرتبة 47.
و(الجدول 1 - 21) يكشف عن اتجاهات تطور واردات معظم دول مجلس التعاون من السلع المصنعة خلال الفترة 2000 - 2006.

3 - الميزان التجاري السلعي:

ترتب على تطور إجمالي الصادرات السلعية والواردات السلعية وفق الاتجاهات المبينة آنفاً ارتفاع فائض الميزان التجاري السلعي لدول مجلس التعاون من 68.7 مليار دولار عام 2002 إلى 235.4 ملياراً عام 2007، كما

دول خليجية في قائمة أهم خمسين دولة مستوردة

للسلع:

شملت قائمتها أهم خمسين دولة مستوردة للسلع عامي 2005 و 2006 كلاً من الإمارات والسعودية. فالأولى استوردت سلعاً بقيمة 81 مليار دولار عام 2005، لتسهم بنحو 7 بالألف من إجمالي الواردات السلعية عالمياً ولتحتل بذلك المرتبة 27. وفي عام 2006، ارتفعت قيمة وارداتها السلعية إلى 98 مليار دولار، لتسهم بنحو 8 بالألف ولتحافظ على المرتبة 27 للعام الثاني على التوالي. أما السعودية، فاستوردت سلعاً بقيمة 59.4 مليار دولار عام 2005 لتسهم بنحو 6 بالألف وتحتل المرتبة 36 في القائمة. وعام 2006، استوردت بقيمة 66.3 مليار لتسهم بنحو 5 بالألف ولتتراجع إلى المرتبة 37 في القائمة.

وبالإضافة إلى الإمارات والسعودية، تدخل قطر والكويت في قائمة أهم خمسين دولة مستوردة للسلع عالمياً عام 2006 بعد استبعاد التجارة البينية لدول



اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

(الجدول 1 - 21)

تطور واردات دول مجلس التعاون من السلع المصنعة للفترة 2000 - 2006

(بمليارات الدولارات)

المساهمة النسبية في إجمالي الواردات السلعية للدولة	2006	2005	2004	2000	دول مجلس التعاون
% 81	79.2	68.3	61.5	29.5	الإمارات
% 80.6	53.5	46.6	34.9	22.1	السعودية
% 76.1	6.8	6.8	6.6	3.5	عمان
% 89.2	9	9	5.3	2.8	قطر
% 80	12.8	12.7	9.6	5.6	الكويت

ملاحظة: نظراً لعدم توفر بيانات 2006 لكل من عمان وقطر، اعتبرنا بيانات 2005 هي بيانات 2006.

Source: WTO; International Trade Statistics, Table no.II.27, p 64

(81.5%) وهذان المعدلان هما أعلى من متوسط معدل النمو السنوي للفائض المجمع لدول المجلس (48.5%)، بينما معدلات النمو المقابلة للدول الأربعة الباقية هي أقل من المتوسط العام.

يبين (الجدول 1-22)، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 48.5%. وبالمقارنة مع نسب النمو لفائض الميزان التجاري لكل دولة على حدة خلال الفترة المذكورة، يلاحظ أن الكويت في المقدمة (100.6%)، تليها الإمارات

(الجدول 1 - 22)

تطور الميزان التجاري السلعي لبلدان مجلس التعاون الخليجي

خلال الفترة 2002 - 2007

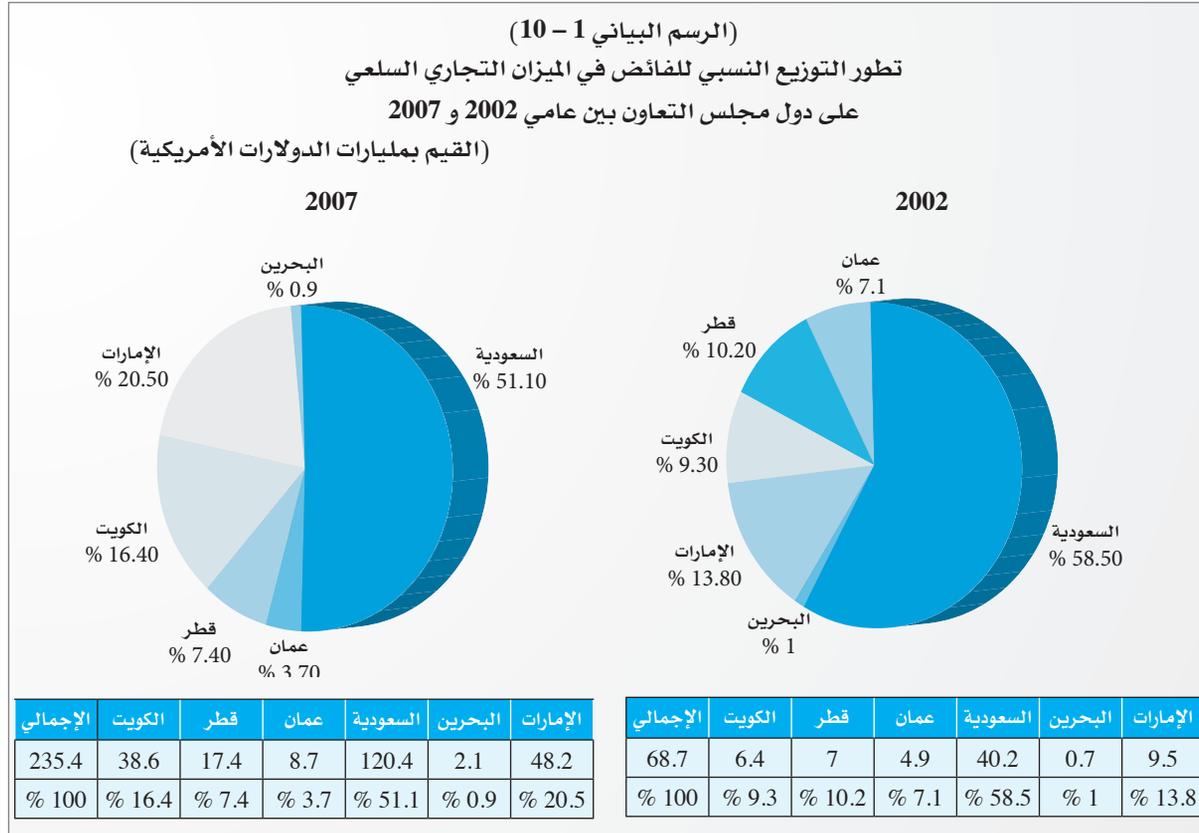
(القيمة بمليارات الدولارات الأمريكية)

متوسط معدل النمو السنوي للفترة 2007 - 2002	2007	2006	2005	2004	2003	2002	بلدان مجلس التعاون الخليجي
% 81.5	48.2	45.8	35.4	21.7	15.1	9.5	الإمارات
% 40	2.1	1.7	0.8	0.1	0.9	0.7	البحرين
% 39.9	120.4	141.2	121	78.8	51.5	40.2	السعودية
% 15.5	8.7	10.6	9.7	4.6	4.9	4.9	عمان
% 29.7	17.4	19.2	16.7	13.3	9	7	قطر
% 100.6	38.6	39.1	26.3	15.5	9.5	6.4	الكويت
% 48.5	235.4	257.6	209.9	134	90.9	68.7	إجمالي بلدان مجلس التعاون الخليجي

المصادر - انظر مصادر (الجدول 1 - 14).

حصصة كل من: قطر (من 10.2 % إلى 7.4 %)، عمان (من 7.1 % إلى 3.7 %) والبحرين (من 1 % إلى 0.9 %). في حين ارتفع نصيب كل من الكويت والإمارات: من 9.3 % إلى 16.4 %، ومن 13.8 % إلى 20.5 % على التوالي.

(الرسم البياني 1 - 10) يوضح تطور التوزيع النسبي للفائض المجمع للميزان التجاري السلعي على دول المجلس بين عامي 2002 و 2007. وتراجعت حصة السعودية من 58.5 % عام 2002 إلى 51.1 % عام 2007، كما تراجعت



وفي جانب مناشئ الواردات السلعية؛ تحتل دول الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى، حيث يأتي منها حوالي 35.2 % من إجمالي واردات دول المجلس عام 2007. ويعكس ذلك، في جزء كبير منه، ارتفاع سعر صرف اليورو تجاه الدولار الأمريكي الذي ترتبط به معظم العملات الخليجية، وارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة للاتجاهات التضخمية في اقتصادات الاتحاد الأوروبي. وتحتل الولايات المتحدة المرتبة الثانية (10.4 %). أما مقارنات عام 2007 بعام 2002، فكانت في صالح الصين التي صعدت إلى المرتبة الثالثة (9.9 %) على حساب تراجع اليابان إلى المرتبة الرابعة (8.4 %). وهذا التفوق غير المسبوق للصين يعكس ارتفاع نسبة نمو الصادرات الصينية إلى أسواق دول مجلس التعاون خلال الفترة 2002 - 2007 بأكثر من 147 %.

ثانياً: الشركاء التجاريون الرئيسيون لدول مجلس التعاون الخليجي:

تشير البيانات المتاحة عن اتجاهات تطور التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون وأهم الشركاء التجاريين بين عامي 2002 و 2007، إلى أنه من جانب مقاصد الصادرات؛ تشكل اليابان الشريك التجاري الرئيسي، حيث اتجهت إليها حوالي 20 % من الصادرات السلعية لدول المجلس عام 2002، ارتفعت إلى 21 % عام 2007. (الجدول 1 - 23). ثم يأتي بعد ذلك الاتحاد الأوروبي كثاني شريك تجاري على صعيد الصادرات الخليجية، حيث اتجه إليه 10.6 %، 9.7 % من إجمالي الصادرات السلعية الخليجية خلال العامين المذكورين. وتأتي الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة (10.8 % و 8.4 %) والدول العربية رابعة (9.1 %) والصين خامسة (5.9 %) عام 2007.

اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

(الجدول 1 - 23)

تطور التبادل التجاري مع أهم الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون
خلال الفترة 2002 - 2007

(القيمة بمليارات الدولارات)

واردات دول مجلس التعاون من		صادرات دول مجلس التعاون إلى		الشركاء التجاريين الرئيسيون				
2007		2002		2007		2002		
% للإجمالي	القيمة	% للإجمالي	القيمة	% للإجمالي	القيمة	% للإجمالي	القيمة	
8.8	24.5	7.8	8.6	9.1	47	9.7	14	الدول العربية*
35.2	98	30.3	33.3	9.7	50	10.6	15.4	الاتحاد الأوروبي
8.4	23.5	8.5	9.4	21	108	20.4	29.7	اليابان
10.4	29	10.5	11.5	8.4	43	10.8	15.7	الولايات المتحدة
9.9	27.7	4	4.4	5.9	30.3	3.4	5	الصين
27.3	75.9	38.9	42.8	45.9	235.7	45	65.2	أخرى
100	278.6	100	110	100	514	100	145	الإجمالي

* بيانات الدول العربية تشمل دول مجلس التعاون الخليجي.

المصادر: الاتحاد الأوروبي:

Euro stat; External and intra- European Union trade, Statistical yearbook – Data 1958-2006,(2008 edition) and Monthly Statistics - Issue No. 7/2008.

الدول العربية: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي الموحد، سنتي 2003 و 2008.

اليابان: Ministry of Finance Japan – Japan Customs. Trade Statistics –

الولايات المتحدة: - U.S. Census Bureau; FOREIGN TRADE STATISTICS. 2003 – 2007.

الصين: - The People's Republic of china. MINISTRY OF COMMERCE. Department of General Economic Affairs; Total Import & Export Value by Country (Region), (2007/01-12).

إلى الدول العربية من إجمالي صادراتها السلعية من 9.7% إلى 9.1%، بينما ارتفعت الأهمية النسبية لواردها من الدول العربية بالنسبة إلى إجمالي وارداتها السلعية من 7.8% إلى 8.8%.

وبرزت كل من السعودية والإمارات كأهم بلدين خليجيين في تصدير السلع إلى الدول العربية، فالأولى صدرت 8 مليار دولار عام 2002، ارتفعت إلى 29.2 ملياراً عام 2007، والثانية صدرت 2.8، 9.8 ملياراً على التوالي. وفي المقابل، فإن الإمارات هي أكثر الدول الخليجية استيراداً للسلع من الدول العربية، حيث استوردت ما قيمته 2 مليار دولار عام 2002، ارتفعت إلى 7.7 ملياراً عام 2007، والسعودية لا تقل عنها كثيراً بواردها البالغة 1.9، 6.7 ملياراً على التوالي⁽¹⁵⁾.

وعلى مستوى الشركاء التجاريين الرئيسيين فرادى، يلاحظ ما يلي:

1. البلدان العربية:

في عام 2007، بلغت قيمة الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون إلى الدول العربية (الجدول 1 - 23) نحو 47 مليار دولار محققة ارتفاعاً نسبته أكثر من 236% مقارنة بعام 2002، مقابل ارتفاع قيمة الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من الدول العربية إلى نحو 24.5 مليار دولار بنسبة 185%. ونتيجة لذلك، ارتفعت قيمة الفائض التجاري السلعي المحقق مع الدول العربية من 5.4 مليار دولار عام 2002 إلى 22.5 ملياراً عام 2007. وترافق ذلك مع تراجع طفيف في الأهمية النسبية لصادرات دول المجلس



تحتل السعودية المركز الأول (34، 38)، والإمارات ثانية (15، 9.5)، فالكويت (5، 6.6 مليار) على الترتيب⁽¹⁶⁾.

ويتركز التبادل التجاري السلعي بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي على منتجات قطاعي المعدات والطاقة، فمن أصل مجموع صادرات الاتحاد الأوروبي إلى دول المجلس البالغة 88.5 بليون دولار عام 2006؛ فإن نسبة 54 % منها هي آلات ومعدات. وفي المقلب الآخر، من أصل مجموع صادرات دول المجلس إلى الاتحاد الأوروبي البالغة 59.2 مليار، شكل النفط الخام ومشتقاته نحو 70 % من إجمالي هذه الصادرات، هذا بالإضافة إلى الألمونيوم ومعادن أخرى. ويقدر بعض المحللين⁽¹⁷⁾ تزايد حاجة الاتحاد الأوروبي للاعتماد على النفط والغاز الخليجين ومنتجاتهما، خاصة بعد تكرار قطع إمدادات الطاقة الروسية عن أوروبا عام 2006. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن النفط ما زال يمثل أهم مكونات استهلاك دول الاتحاد الأوروبي من الطاقة ونسبة 45 %، يتوقع أن يزيد اعتماد دول الاتحاد الأوروبي على الطاقة الخارجية بنسب تتراوح ما بين 50 % - 60 % حتى عام 2010.

3 - اليابان:

تتمتع دول مجلس التعاون بعلاقات تجارية قوية مع اليابان، حيث تعد الدول الخليجية الست الشريك التجاري الأول لطوكيو بين البلدان العربية، فهي تستحوذ على ما نسبته 85 % كمتوسط من إجمالي حجم التجارة العربية اليابانية خلال السنوات الأخيرة. هذا، بالرغم من أن قيمة المبادلات التجارية بين دول المجلس واليابان تشهد تذبذبات واضحة تبعاً لتغير أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، ولأداء الاقتصاد الياباني، ولتطور أسعار صرف الين. فقد ارتفعت قيمة هذه المبادلات من 27.5 مليار دولار عام 1996 إلى 33.2 ملياراً عام 1999، ثم ارتفعت بنسبة كبيرة تجاوزت 50 % مع ارتفاع أسعار النفط عام 2000 وبلغت قيمتها 49.7 ملياراً، لتعود للانخفاض عام 2001 إلى 46.6 ملياراً، ومن ثم ترتفع ثانية مع الطفرة الثانية للنفط عام 2005 إلى 83.4 ملياراً، وناهزت 121، و 131.5 ملياراً عامي 2006 و 2007 على التوالي⁽¹⁸⁾.

وبين عامي 2002 و 2007، ارتفع حجم الصادرات السلعية لدول المجلس إلى اليابان من 29.7 مليار دولار عام 2002 إلى 108 مليارات عام 2007، أي بنسبة 264 %. وارتفع حجم الواردات السلعية لدول المجلس من اليابان من 9.4 إلى 23.5 ملياراً، أي بنسبة 150 % خلال الفترة المذكورة. وبالتالي، ارتفعت قيمة فائض الميزان

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ضآلة حجم الصادرات النفطية الخليجية إلى الدول العربية؛ فإنه يترتب على ذلك ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات السلعية للدول العربية في إجمالي قيمة الصادرات السلعية غير النفطية لدول مجلس التعاون من 26.5 % إلى 32.4 % خلال العامين المذكورين. ومن ثم، ارتفع الأهمية النسبية لحجم التبادل التجاري لدول مجلس التعاون مع الدول العربية إلى إجمالي حجم التجارة الخارجية الخليجية غير النفطية من 14.8 % إلى 18.6 %.

وحيث أن دول مجلس التعاون الست أعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ فمن المؤمل أن تحقق الأرقام السابقة نمواً سريعاً، بعد أن أصبحت جميع الدول الأعضاء في المنطقة تطبق إعفاءات جمركية كاملة (100 %) على السلع ذات المنشأ العربي والمستوردة من الدول العربية الأعضاء، وبعد أن توافق الدول الأعضاء على الأحكام العامة، ومجموعة من قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.

2 - الاتحاد الأوروبي:

شهدت العلاقات الاقتصادية التي تربط دول مجلس التعاون بالاتحاد الأوروبي تطورات متسارعة في العقود الأخيرة، خصوصاً منذ توقيع اتفاق إطار التعاون التجاري والاقتصادي بين الجانبين عام 1988، ما أسس لمفاوضات إنشاء منطقة تجارة حرة بينهما، انطلقت عام 1990، وعلقت في نهاية ديسمبر 2008.

ودول مجلس التعاون تعتبر خامس أكبر سوق بالنسبة لصادرات الاتحاد الأوروبي، كما أن الأخير هو الشريك التجاري الرئيسي لدول المجلس والدول العربية عامة. وتكشف بيانات الاتحاد الأوروبي عن ارتفاع قيمة صادراته إلى دول المجلس من 33.3 مليار دولار عام 2002 إلى 98 ملياراً عام 2007، وفي المقابل ارتفعت صادرات دول مجلس التعاون إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي من 15.4 إلى 50 ملياراً خلال العامين المذكورين (الجدول 1 - 23). وعلى ذلك فالميزان التجاري السلعي بين الجانبين يتجه لصالح الاتحاد الأوروبي مسجلاً فائضاً بقيمة 17.9، 48 مليار دولار على التوالي.

والإمارات هي أكثر الدول الخليجية استيراداً من دول الاتحاد الأوروبي، فوارداتها عام 2005 بلغت 38.4 مليار دولار، ارتفعت إلى 40.6 عام 2006، ولحقت بها السعودية (23.4، 28.6)، ثم قطر (4.7، 8.2)، فالكويت (5.6، 5.9) على التوالي. وفي جانب الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي،



اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

صادرات النفط السعودية إلى الولايات المتحدة من 17 مليار دولار عام 2003 إلى 34 ملياراً عام 2007، رغم تراجع حصتها من إجمالي عوائد صادرات النفط العربية إلى السوق الأمريكية من 65 % إلى 52 % خلال العامين المذكورين⁽²¹⁾. وهذا التراجع ناتج عن التزايد السريع في الصادرات لليبية والعراقية خلال الفترة 2004 - 2007. وبعد النفط الخام، تأتي صادرات الغاز والبتروكيماويات والمنتجات النفطية، وكلها مسعرة عادة بالدولار، وهو ما يزيد من عمق العلاقات الاقتصادية لدول مجلس التعاون مع الولايات المتحدة.

وارتفعت قيمة صادرات الولايات المتحدة إلى دول مجلس التعاون من 11.5 مليار دولار عام 2002 إلى 29 ملياراً عام 2007، توزعت صادرات 2007 دول المجلس كما يلي تنازلياً: الإمارات المتحدة (11.6) مليار دولار، السعودية 10.4، قطر 2.8، الكويت 2.5، عمان 1.1، والبحرين 0.6 مليار دولار.

وتشمل الصادرات السلعية الأمريكية إلى الإمارات: الطائرات التجارية ومعدات آبار النفط، والآليات والمكائن، والسلع الهندسية وبعض السلع الاستهلاكية، حيث تشكل الإمارات أكبر سوق للبضائع والخدمات الأمريكية، انعكس ذلك في زيادة حجم الصادرات الأمريكية إلى الإمارات بأكثر من خمسة أضعاف خلال الفترة 2000 - 2006. وفي عام 2006، بلغت نسبة الصادرات الأمريكية للإمارات نحو 48.3 % من إجمالي الصادرات الأمريكية لدول المجلس، تراجع إلى 41 % عام 2007 بعد الزيادة الملحوظة في الصادرات الأمريكية إلى السعودية⁽²²⁾.

ويرى بعض المحللين⁽²³⁾، أن تتعمق العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون خلال السنوات القادمة، وذلك في ضوء احتياج الأولى إلى النفط الخليجي. فالولايات المتحدة تستهلك حالياً نحو 19.4 مليون برميل يومياً (م ب ي)، وهو ما يعادل ربع إجمالي استهلاك العالم من النفط الخام، تستورد منه الولايات المتحدة نحو 11.6 م ب ي، منها 1.4 م ب ي من السعودية، و 172 ألف برميل يومياً من الكويت، وذلك خلال عام 2007.

وتشير التقديرات إلى ارتفاع استهلاك الولايات المتحدة من النفط الخام في عام 2020 إلى نحو 26 م ب ي. وحيث يتجه الإنتاج المحلي من النفط في الولايات المتحدة إلى الانخفاض بحلول العام 2020 بسبب نضوب العديد من الحقول الحالية، وعدم اكتشاف حقول جديدة. وفي داخل منظمة (أوبك) توجد ست دول فقط لديها القدرة على توسيع وتنمية طاقتها الإنتاجية، بحيث ترتفع من 24 م ب ي إلى نحو 48 م ب ي في العام 2020، ومن هذه الدول

التجاري السلعي لدول مجلس التعاون مع اليابان، من 20.3 مليار دولار عام 2002 إلى 84.5 ملياراً عام 2007، (الجدول 1 - 23). والعجز التجاري لليابان مع دول مجلس التعاون ناجم بصفة أساسية عن حدوث زيادة كبيرة في حجم واردات اليابان من هذه الدول خلال السنوات الأخيرة، وعلى الأخص وارداته من منتجات الوقود العضوي وبخاصة النفط الخام، والغاز الطبيعي المسال وخاصة البرويان المسال والبيوتان المسال.

والسعودية هي أكثر دول مجلس التعاون تصديراً للسلع إلى اليابان⁽¹⁹⁾ بقيمة 40.4 مليار دولار عام 2006، تراجع إلى 38.8 مليار عام 2007، لحقت بها الإمارات (34.3 مليار دولار ارتفعت إلى 35.5 ملياراً)، ثم قطر (16.1، 18.6)، والكويت (9.9، 10.9). على التوالي. وترتب على ذلك ارتفاع نسب مساهمات الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون في إجمالي واردات اليابان السلعية؛ فارتفعت مساهمة الصادرات السعودية من 3.7 % عام 2000، إلى 6.4 % عام 2006، وصادرات الإمارات (3.9 %، 5.4 %)، قطر (1.5 %، 2.6 %)، الكويت (1.3 %، 1.6 %)، وعمان بقيت عند مستوى 5 بالألف خلال العامين المذكورين⁽²⁰⁾.

وتأتي الإمارات في طليعة دول مجلس التعاون المستوردة لسلع من اليابان بقيمة 6.6 مليار دولار عام 2006، ارتفعت إلى 8.8 عام 2007، وتلحق بها السعودية (5، 7.4)، عمان (1.9، 2.8)، قطر (1.6، 2)، الكويت (1.3، 1.8)، والبحرين (6 بالألف، 7 بالألف) على الترتيب.

وتتوزع صادرات اليابان السلعية إلى دول مجلس التعاون عام 2007 نسبياً إلى: الإمارات (37.4 %)، السعودية (31.5 %)، عمان (11.9 %)، قطر (8.5 %)، الكويت (7.7 %)، والبحرين (3 %). وهي تتكون بشكل رئيسي من معدات النقل والمواصلات، السلع الهندسية والالكترونية، والمعدات والآليات، المنسوجات، المطاط، والكيماويات.

4 - الولايات المتحدة الأمريكية:

تحتل الولايات المتحدة مرتبة متقدمة بين الشركاء التجاريين الرئيسيين لدول مجلس التعاون، إذ ارتفع حجم التبادل التجاري بين الطرفين من 27.2 مليار دولار عام 2002، إلى 72 ملياراً عام 2007 (الجدول 1 - 23)، وبلغ حجم الصادرات الخليجية إلى الولايات المتحدة نحو 43 مليار دولار، منها صادرات سعودية بقيمة 35.6 ملياراً، وصادرات كويتية بقيمة 4.1 ملياراً عام 2007. ويشكل النفط المكون الرئيسي في هذه الصادرات، فقد ارتفعت قيمة عوائد

وتحاول الحكومة الصينية التقليل من وطأة ارتفاع أسعار هذه السلع، من خلال العمل على رفع المقدرة التنافسية للسلع المصدرة، ويتأتى هذا عبر الاهتمام بجودة المنتجات، والحفاظ على أسعارها المناسبة. ووفق بيانات جهة مراقبة الجودة الصينية؛ فإن 99% من الصادرات الصينية تطابق المواصفات والمقاييس العالمية⁽²⁴⁾.

وعلى الجانب الآخر، تتكون صادرات دول مجلس التعاون إلى الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية، المنتجات البتروكيمياوية، المواد الخام اللازمة للصناعات الكيماوية، والألومنيوم ومنتجاته. وتأتي السعودية في طليعة دول مجلس التعاون المصدرة إلى الصين بصادرات سلعية نمت بإطراد خلال السنوات الأخيرة، من 12.2 مليار دولار عام 2005، إلى 17.6 ملياراً عام 2007، أو من ما يعادل 61% إلى 58% من إجمالي صادرات دول المجلس إلى الصين، وتلحق بها عمان التي ارتفعت صادراتها من 4.1 إلى 6.7 مليار دولار على الترتيب⁽²⁵⁾.

ويقدر كثير من المحللين؛ أن هناك مجالاً كبيراً للتعاون بين الصين ودول مجلس التعاون المنتجة والمصدرة للنفط على صعيد مشاريع الطاقة، فمن جهة تحتاج الصين إلى المزيد من إمدادات الطاقة من دول المجلس التي تستحوذ على ثلثي احتياطي العالم من النفط الخام، خاصة بعد أن أصبحت الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة وقبل اليابان. وتشير معلومات رسمية من الصين⁽²⁶⁾ إلى أن استهلاكها للنفط عبّر حاجز ثمانية ملايين برميل يومياً في حزيران (يونيو) 2008، وأن واردات الصين من النفط والمحروقات ارتفعت خلال النصف الأول من عام 2008 بنسبة 11%، إذ وصل مجموعها إلى نحو 3.66 مليون برميل يومياً مقارنة بنحو 3.31 م ب ي في النصف الأول من السنة الماضية. ومن جهة أخرى، يمكن لدول مجلس التعاون أن تفيد كثيراً من خبرات شركات النفط الصينية في مجال التنقيب عن البترول واستخراجه.

ثالثاً: التجارة البينية الخليجية:

منذ تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1981، سعت الدول الأعضاء إلى تحفيز التجارة البينية عن طريق إنشاء "منطقة التجارة الحرة لدول المجلس" التي دخلت حيز التنفيذ في شهر مارس/ آذار 1983، والتي استمرت حتى نهاية عام 2002، ليحل محلها "الاتحاد الجمركي لدول المجلس" في مطلع عام 2003، ولتتوج تلك المسيرة بعد خمسة أعوام بانطلاق السوق الخليجية المشتركة مطلع عام 2008.

ثلاث في مجلس التعاون الخليجي، هي: السعودية والكويت والإمارات (والثلاث الأخرى هي: العراق وإيران وفنزويلا). فعلى سبيل المثال تتصاعد واردات الولايات المتحدة من النفط السعودي سنة بعد سنة، حيث ارتفعت من 17 بليون دولار عام 2003، إلى 19.4 عام 2004، 24.7 عام 2005، 30.2 عام 2006، 33.8 عام 2007. وسيتواصل الارتفاع خلال السنوات القادمة، وهذا يؤشر إلى أن العلاقات التجارية بين السعودية وبقية دول مجلس التعاون مع الولايات المتحدة، سوف تزداد روابطها باعتبارها أكثر المجموعات التي يمكن الاعتماد عليها لتوفير احتياجات السوق النفطية العالمية، وذلك لتأمين حصولها على النفط ضمن ظروف وشروط تدعم النمو والازدهار الاقتصادي الأمريكي.

5 - جمهورية الصين الشعبية:

شهدت السنوات القليلة الماضية تصاعداً ملحوظاً في حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون والصين، بارتفاعه من 9.4 مليار دولار عام 2002، إلى 33.8 عام 2005، و 45 عام 2006، ليصل إلى 58 ملياراً عام 2007. والملاحظ من (الجدول 1 - 23) أن الميزان التجاري السلعي بين الطرفين يميل لصالح دول مجلس التعاون، وقد ارتفعت قيمة الفائض فيه من 600 مليون دولار عام 2002 إلى 2600 مليوناً عام 2007. ويمثل حجم التبادل التجاري الخليجي الصيني ما نسبته 5.6%، و 6.4% من إجمالي حجم التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون عامي 2005 و 2006، بينما لا تزيد هاتان النسبتان عن 2.5%، 2.6% من إجمالي حجم التجارة الخارجية للصين خلال العامين المذكورين.

وفي جانب الواردات؛ شهدت الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من الصين نمواً مطرداً، بارتفاعها من 4.4 مليار دولار عام 2002 إلى 27.7 ملياراً عام 2007. وتتقدم الإمارات دول المجلس من ناحية حجم وارداتها من الصين والذي ارتفع خلال الفترة المذكورة من 8.7 مليار دولار إلى 17 ملياراً، تليها السعودية التي ارتفعت وارداتها من 3.8 إلى 7.8 مليار دولار. وتستورد دول مجلس التعاون من الصين مروحة واسعة من السلع الاستهلاكية والوسيلة والرأسمالية، تشمل: المنسوجات، الملابس الجاهزة، منتجات الصناعات الخفيفة، المنتجات المعدنية، السلع الغذائية كالحبوب والزيوت، الأجهزة الإلكترونية، والماكينات والمعدات المختلفة. وقد طرأ ارتفاع ملحوظ على أسعار كثير من البضائع الصينية المستوردة خلال السنوات الثلاث الماضية، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط والمواد الأساسية.

اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

الخليجية لدول مجلس التعاون نحو 3.8 %، 3.6 % في عامي 2002 و 2007 على الترتيب. وهي نسبة متواضعة بكافة المقاييس، خصوصاً وأن حوالي 45 % من هذه التجارة هي من تجارة الترانزيت، ولاسيما تلك التي تتم عبر موانئ الإمارات.

وفي نهاية عام 2002، وقبل انطلاق الاتحاد الجمركي الخليجي، بلغ حجم التجارة البينية الخليجية نحو 10.1 مليار دولار أمريكي، ارتفع إلى 28.8 ملياراً في نهاية 2006 (الجدول 1 - 24 - أ) و (الجدول 1 - 24 - ب). وبلغت نسبة التجارة البينية الخليجية إلى إجمالي التجارة الخارجية

(الجدول 1 - 24 - أ)

اتجاه الصادرات السلعية البينية ومصادر الواردات السلعية البينية

لدول مجلس التعاون الخليجي عام 2002

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

الدول كمصدرة	الدول كمستوردة						
	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	الإجمالي
الإمارات		93	462	1336	176	244	2311
البحرين	161		222	29	47	65	524
السعودية	2261	1914		227	203	668	5273
عمان	966	20	غ. م		17	29	1032
قطر	531	24	119	8		10	692
الكويت	138	20	102	24	16		300
الإجمالي	4057	2071	905	1624	459	1016	10132

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003، الجدول الملحق (8 - 3).

التعاون بعد توقيع اتفاقية الاتحاد الجمركي⁽²⁷⁾.

ويتبين من مقارنة بيانات (الجدول 1 - 24 - أ) و (الجدول 1 - 24 - ب): أن صادرات دول مجلس التعاون البينية ارتفعت من 10.1 مليار دولار عام 2002 إلى 28.8 ملياراً عام 2007، بنسبة نمو بلغت 185 %. وعلى الرغم من أن الصورة الظاهرية للأرقام تعكس ازدياد حجم التجارة البينية بشكل مطلق، فإن الأمر الذي يجب الانتباه إليه في الأرقام الواردة في الجدولين هو أن احتساب حجم الصادرات والواردات يتم بالأسعار الجارية، ولا يأخذ التضخم بعين الاعتبار، ولو احتسبنا حجم الصادرات والواردات بالأسعار الثابتة، لكانت الأرقام أقل مما ورد في (الجدول 1 - 24 - ب) بكثير مقارنة ب (الجدول 1 - 24 - أ).

وتكشف بيانات الجدولين المذكورين، أن المصدر الرئيسي للسلع في دول مجلس التعاون هي السعودية ذات الاقتصاد

وقيمة التبادل البيني للنفط والمنتجات النفطية بين دول مجلس التعاون تكاد تكون معدومة، باستثناء بعض صادرات السعودية من هذه المنتجات إلى البحرين. لذلك، فإنه باستبعاد الصادرات النفطية من الحجم الإجمالي للتجارة الخليجية الخارجية، ترتفع نسبة التجارة البينية الخليجية إلى إجمالي التجارة الخليجية الخارجية، لتسجل 6.6 %، 7.3 %، و 6.5 % في الأعوام 2002، 2006، و 2007 على الترتيب.

وتؤكد معظم المؤشرات أن حركة التجارة البينية بين دول مجلس التعاون، شهدت نمواً وتطوراً بعد تطبيق الاتحاد الجمركي الخليجي في مطلع عام 2003. فبالنسبة لدولة الإمارات على سبيل المثال، تبين أن معدل النمو السنوي لإجمالي تجارتها مع دول مجلس التعاون الخليجي بلغ 2.3 % قبل قيام الاتحاد الجمركي، ارتفع إلى 6.1 % في نهاية عام 2004. وهذا يوضح مدى التحسن في التجارة البينية بين الإمارات ودول مجلس



(الجدول 1 - 24 - ب)

اتجاه الصادرات السلعية البينية ومصادر الواردات السلعية البينية

لدول مجلس التعاون الخليجي عام 2007 (القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

الإجمالي	الكويت	قطر	عمان	السعودية	البحرين	الإمارات	الدول كمستوردة
							الدول كمصدرة
5875	566	587	2526	1824	372		الإمارات
1499	106	172	52	925		244	البحرين
16856	1401	1154	434		6535	7332	السعودية
2408	101	79		328	66	1834	عمان
1448	132		46	149	72	1049	قطر
719		43	61	255	50	310	الكويت
28805	2306	2035	3119	3481	7095	10769	الإجمالي

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، الجدول الملحق (8 - 4).

94 % عام 2002، و 76 % في عام 2007، من إجمالي الصادرات البينية لسلمنة عمان. وبالمثل تركزت الصادرات البينية للبحرين مع السعودية 42 %، و 61.7 % . وفي جانب الواردات، بلغت نسبة واردات عمان البينية من الإمارات 58 %، و 81 % .

وتدل الأرقام والبيانات التي عرضناها أعلاه، على أن الاتفاقات الاقتصادية المعقودة بين دول مجلس التعاون، لم تحقق كثيراً الآمال المرجوة منها. إن ضعف التنوع الاقتصادي، وندرة الموارد البشرية، وقلة الخبرة المحلية في الإدارة الاقتصادية؛ كلها عوامل تحد من القدرة على زيادة التبادل التجاري البيني. ومن اللافت للانتباه، أن نسبة الصادرات بين دول اليورو كانت تفوق 38 % قبل انشاء السوق الأوروبية⁽²⁸⁾، ثم ارتفعت مع توطيد العلاقات التجارية. في حين أن دول المجلس، بدأت بنسبة صادرات بينية ضعيفة لم تتجاوز 4 %، ولم ترتفع كثيراً مع الاتفاقات التجارية، وبالتالي، فإن نقطة البداية أو الانطلاق غير موجودة أساساً لتفعيلها.

وعلى الرغم، من أن بيانات وأرقام التبادل التجاري البيني الخليجي تبدو، من الوهلة الأولى، أنها مرتفعة بشكل مطلق؛ فإن التدقيق فيها يوحى بانعدام مؤشرات زيادة التكامل التجاري للسلع، ومحدودية التجارة البينية الخليجية. فدول مجلس التعاون ما زالت لا تعتمد على بعضها البعض

الأكبر في المنطقة. وقد تراوحت نسبة صادراتها البينية من إجمالي الصادرات البينية الخليجية بين 52.2 % عام 2002 و 58.5 % عام 2007، ولحققت بها الإمارات في المرتبة الثانية، بما يعادل 22.8 %، و 20.4 % على التوالي. وفي جانب الواردات البينية الخليجية، تنتقل الريادة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تراوحت نسبة وارداتها البينية بين 40 % و 37.4 % من إجمالي الواردات البينية لدول مجلس التعاون. ومعظم الواردات الخليجية للإمارات هي بغرض إعادة التصدير من موانئ الإمارات، مع الاستفادة من مختلف التسهيلات التي تقدمها الإمارات لهذا النوع من التجارة. وكانت المرتبة الثانية من نصيب البحرين بما نسبته 20.4 %، و 24.6 % على الترتيب. وعلى الجانب الآخر، تعتبر الكويت أقل الدول مساهمة في التجارة الخليجية البينية، إذ لم تتعد نسبة مساهمتها 3 %، و 2.5 % في الصادرات البينية لدول المجلس، و 10 %، و 8 % في الواردات البينية على التوالي.

وتكشف بيانات الجدولين المشار إليهما آنفاً تميز اتجاهات التجارة البينية الخليجية بالتركز على عدد محدود من الشركاء التجاريين سواء من جانب الصادرات أو الواردات؛ حيث أن التبادل التجاري البيني يتم في غالبته بين دول خليجية مجاورة لبعضها البعض. فالصادرات البينية لعمان تركزت في دولة مجاورة واحدة هي الإمارات بنسبة



اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

تبرم اتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة حتى الآن، ستمضي قدماً في مفاوضاتها التي بدأتها منذ سنوات قليلة لتوقيع مثل هذه الاتفاقيات، وذلك لسببين: الأول - يتعلق بالجانب الخليجي؛ وتعود جذوره إلى المعارضة التي أبدتها السعودية في القمة الخليجية عام 2004، باعتبار هذه الاتفاقيات الثنائية لا تتماشى مع مصلحة الدول الخليجية. وتطور هذا الموقف إلى التزام السعودية والإمارات وقطر والكويت بعدم إبرام اتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة سواء مع الولايات المتحدة، أو مع أي دولة أخرى، إلا بشكل جماعي، وجاء هذا الموقف بعد اطلاق السوق الخليجية المشتركة.

والسبب الثاني - يتعلق بالجانب الأمريكي؛ وخلصته أنه في نهاية عام 2007، انتهى التفويض الذي منح للرئيس الأمريكي فيما يسمى الترويج التجاري، وكان يعطيه الحق في إبرام اتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة.

ونحاول فيما يلي أن نعرض بإيجاز للمراحل الأخيرة من المفاوضات بين كل من الإمارات والكويت مع الولايات المتحدة لعقد اتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة، على أن نرجع على خلفيات الموقف الأمريكي من إبرام هذه الاتفاقيات.

فقد شهدت المراحل الأخيرة من المفاوضات بين الإمارات والولايات المتحدة تباطؤاً ملحوظاً، وكانت إلى حد بعيد تراوح في مكانها. ويرجع بعض المحللين أسباب ذلك إلى أن الإمارات تفاوض الولايات المتحدة وهي تقف على أرضية قوية، كونها ثاني أكبر اقتصاد خليجي، ما يعزز حصولها على امتيازات لم تحصل عليها البحرين أو عمان، اللتان سبقتاها إلى التوقيع عامي 2004 و 2006 على التوالي.

ويبدو أن الإمارات ليست في عجلة من أمرها للتوقيع على هذا الاتفاق في ظل غموض موقف المفاوضات الأمريكي. فمبدأ حرية التجارة يقوم على معايير معينه، من بينها مبدأ تكافؤ الفرص، لكن الولايات المتحدة تطالب الجانب الإماراتي بفتح قطاعاته الاقتصادية أمام شركاتها، في حين تغلق هي بعض القطاعات في وجه المستثمرين الإماراتيين، مثل قطاعي الاتصالات والمصارف. وعلى ذلك، فالإمارات تصر على عدم فتح قطاع اتصالاتها للشركات الأمريكية، لأن الولايات المتحدة تحاول استغلال أجزاء معينة من هذا القطاع في الإمارات، وترفض إعطاء الشركات الإماراتية حق الاستثمار في البنية التحتية لاتصالاتها. أما قطاع المصارف الإماراتي؛ فهو مفتوح أمام المؤسسات المالية الأجنبية، وهناك مصارف أمريكية تعمل في الإمارات. علماً بأن الإمارات تتعامل في إطار مبدأ المعاملة بالمثل في هذا الملف أيضاً في

كشركاء رئيسيين في التجارة الخارجية، أو حتى في التجارة الإقليمية، وفي سد حاجاتها السلعية. والرسالة التي تصلنا من استعراض أرقام الجدولين؛ إنما تعني أن على دول المجلس القيام بمزيد من الجهود والإجراءات لتتويع هيكل الإنتاج السلعي في اقتصاداتها.

رابعاً- التطورات المؤسسية: اتفاقيات التجارة الحرة مع أهم الدول والمجموعات الدولية:

تزايدت في السنوات الأخيرة أعداد اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية واتفاقات التجارة التفضيلية، التي أبلغت بها رسمياً مجموعة التعريفات الجمركية والتجارة (الجات)/ منظمة التجارة العالمية، من 20 اتفاقاً في عام 1990، إلى 86 في 2000، ثم إلى 159 اتفاقاً في عام 2007. وتتصل نسبة كبيرة من هذه الاتفاقات بالتجارة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وتعتقد منظمة الانكباد⁽²⁹⁾ أن الاتجاه نحو عقد هذه الاتفاقات، التي يطلق عليها أحياناً اسم "الإقليمية الجديدة" New Regionalism، يمثل خروجاً محفوظاً بالمخاطر عن مسار "تعددية الأطراف" Multilateralism. وكثيراً ما تشتمل هذه الاتفاقات على أحكام تمتد إلى ما هو أبعد من القواعد واللوائح الحالية لمنظمة التجارة العالمية في مجالات كالاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، وسياسة المنافسة، والمشتريات الحكومية، أو أنها تشمل مجالات ظلت مستبعدة من جدول أعمال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

1 - الولايات المتحدة الأمريكية:

يعتقد كثير من الخبراء؛ أن الولايات المتحدة الأمريكية هي من أهم الدول الداعمة والمشجعة لعقد مثل هذه الاتفاقيات مع دول معينة. ورغم وجود جدل طويل حول تأثير مثل هذه الاتفاقيات على ترتيبات السوق الخليجية المشتركة، وعلى الأوضاع والتشريعات الاقتصادية داخل مجلس التعاون، فقد وضعت اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة البحرين حيز التنفيذ في مطلع أغسطس 2006. وبعد حوالي عام ونصف، ارتفع حجم التجارة بين البحرين والولايات المتحدة بأكثر من النصف، ليبلغ 1.2 بليون دولار في عام 2007، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، زاد عدد الشركات الأمريكية والعالمية التي تفتح مراكز لها في البحرين. وفي هذه الحالة، ستمكن هذه الشركات من إعادة تصدير منتجاتها للولايات المتحدة من دون تسديد ضرائب عليها.

ولا يبدو أن أيّاً من دول مجلس التعاون الخليجي التي لم



الحرّة في حال إتمام المفاوضات بين الحكومتين، وهي تتمثل في عدم وجود تفويض لدى الجانب الأمريكي المفاوض بالتوقيع عليها. وهذا التفويض يمنحه الكونغرس الأمريكي، لكن صلاحيته انتهت بنهاية عام 2007.

وقد يرى البعض في انتهاء سلطة الترويج التجاري الممنوحة للرئيس الأمريكي لعقد اتفاقات التجارة الحرّة مع دول العالم عائقاً كبيراً أمام استمرار النهج الأمريكي في تسخير الاقتصاد لخدمة المصالح السياسية أو العكس. ولربما تساعد الضغوط التي تمارسها قوى "اللوبي" المعارضة لاتفاقات التجارة الحرّة الأمريكية على كل من الكونغرس والرئيس الأمريكي إلى درجة خفض التأييد الشعبي لعقد مثل هذه الاتفاقيات إلى نسبة 28 %، ويرى هؤلاء أن العائد من هذه الاتفاقيات في صالح الدول الأجنبية أكثر منه في صالح الولايات المتحدة*.

2 - الاتحاد الأوروبي:

تعود بدايات الحوار الخليجي الأوروبي إلى عام 1974 عقب صدمة النفط الأولى، ولكنه أصبح رسمياً بشكل أكثر في عام 1989، وذلك من خلال اتفاقية تعاون، مهّدت الطريق لقيام حوار طويل بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون بشأن الدخول في اتفاقية للتجارة الحرّة بين المجموعتين. واتخذ ذلك الحوار شكل جولات متعاقبة من المفاوضات تخللتها فترات من الأمل وأخرى من الإحباط.

وكان من المقرر أن يتم في نهاية يوليو 2008، كموعدهم النهائي⁽³¹⁾، توقيع اتفاقية التجارة الحرّة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي بعد محادثات استمرت حوالي 18 عاماً، وإن كانت الخطوات الحقيقية لهذه الاتفاقية لم تبدأ بالتفعيل والتفاوض الجدي إلا منذ سنوات قليلة، وبالتحديد بعد انطلاقة اتفاقية الاتحاد الجمركي الخليجي في مطلع عام 2003. فالنشاط المكثف الذي قام به الفريق التفاوضي الخليجي أعطى زخماً قوياً وغير مسبوق للمفاوضات التي

ضوء مدى الحاجة إلى مؤسسات مالية إضافية. ولكن في المقابل الآخر، وعلى رغم أن القوانين الأمريكية، تسمح بفتح فروع لمصارف أجنبية على الأرض الأمريكية، فإن القوانين المحلية الخاصة بكل ولاية تضع شروطاً «تعجيزية» أمام المصارف التي تنوي العمل في هذه الولاية أو تلك⁽³⁰⁾.

ومنذ توقيع الاتفاقية الإطارية (تيفا) بين دولة الكويت والولايات المتحدة عام 2004، عقد الجانبان الأمريكي والكويتي ثلاث دورات من الاجتماعات المكثفة في إطار هذه الاتفاقية، كان آخرها في منتصف فبراير 2008 في مدينة الكويت، وعرض الجانب الكويتي في هذا الاجتماع الإجراءات التي اتخذتها حكومة دولة الكويت تجاه المواضيع التي تمت إثارته من قبل الجانب الأمريكي خلال الاجتماع السابق في واشنطن، وهي المواضيع التي التزم الجانب الكويتي بتغطيتها بالكامل، ومنها على سبيل المثال لا الحصر "قانون حقوق المؤلف" وتغليظ العقوبات المتعلقة به، والتعديلات التي طرأت على "قانون براءة الاختراع"، بالإضافة إلى تعديل قانون الضريبة باتجاه خفض سعر الضريبة على الشركات الأجنبية من 55 % إلى 15 %، وقانون العلامات التجارية الخليجية الموحد TPT، ومسألة فترة صلاحية المواد الغذائية، وموضوع الوكيل الحصري. وطرح أيضاً خلال الاجتماع الأخير أهمية دخول الكويت إلى اتفاقية تكنولوجيا المعلومات، واتفاقية المشتريات الحكومية، والقيمة الجمركية (اتفاقية القيمة في تحديد الضرائب الجمركية)، بالإضافة إلى الاتفاقيات الاستثمارية الثنائية بين البلدين، خاصة أن لدى الكويت العديد من الاستثمارات في الولايات المتحدة، إذ من شأن ذلك أن يؤدي إلى تخفيض الضرائب التي يدفعها المستثمر الكويتي في الولايات المتحدة. وفي ضوء هذه التطورات، تكون دولة الكويت قد اقتربت من موعد توقيع اتفاقية التجارة الحرّة مع الولايات المتحدة، بعد مفاوضات مكثفة بين الخبراء من الجانبين، تمهيداً لبدء جولة جديدة من المفاوضات بين حكومتي البلدين. وإن كانت هناك عقبة لم تُزل بعد من طريق توقيع اتفاقية التجارة

* ألفت هذه القضية بظلالها على انتخابات الرئاسة الأمريكية 2008، إذ ألمح المرشح الرئاسي الديمقراطي (بارك أوباما) إلى هذه الاتفاقات، عندما وجه حديثه بشأن البطالة في بعض الولايات الأمريكية قائلاً: "الناس لا تريد قميصاً أرخص.. إذا كانوا في المقابل سيخسرون وظيفة في مصنع أمريكي سيتضرر". للمزيد من التفاصيل، انظر: - "اتفاقات التجارة الحرّة الأمريكية.. هيمنة عبر الاقتصاد" تقرير منشور في جريدة الخليج (الشارقة) بتاريخ 29 سبتمبر 2007. وانظر أيضاً:





اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

على الاتفاقية، قررت دول مجلس التعاون الخليجي تعليق المفاوضات الجارية بين الجانبين لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة**.

3 - الصين:

في سعيهما لإبرام اتفاقية تجارة حرة بين الصين ودول مجلس التعاون، أنهى فريقا التفاوض الخليجي والصيني خمس جولات تفاوضية، بدأت أولها في أبريل 2005، وأخر جولة عقدت في يوليو 2006. وخلال المفاوضات تقدم الجانب الصيني بعرض تحرير 49 سلعة، وتقدم الجانب الخليجي بعرض 43 سلعة. وبرزت نقاط خلافية عديدة في المفاوضات، من أهمها: نقطة الخلاف التي تتعلق بموضوع رفع الضريبة الجمركية عن المنتجات النفطية والبتروكيمياوية، حيث تسعى الصين إلى أن يتم ذلك خلال فترة تصل إلى عشر سنوات، بينما تسعى الدول الخليجية إلى تسريع رفع هذه الضريبة. إذ أن من أهم الأهداف المتوخاة من توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الصين هو التعاملات النفطية، حيث أن الصادرات النفطية لدول مجلس التعاون تمثل تقريباً 80 % من إجمالي صادراتها، وبالتالي فإن توقيع هذه الاتفاقية سيلغي الضرائب الجمركية، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات النفطية الخليجية إلى الصين، وفي المقابل يزداد ترويج البضائع والمنتجات الصينية في أسواق دول مجلس التعاون التي تتصف بقوة شرائية عالية، خصوصاً في مجال السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة**، مثل: المنسوجات والملابس الجاهزة، ومنتجات الصناعات الخفيفة، والمنتجات المعدنية، والسلع الغذائية كالحبوب والزيوت، والأدوات المنزلية، والأجهزة الاليكترونية وأجهزة الحاسوب. وبرز تفوق الصين في السلع الأخيرة وقدرتها على المنافسة السعرية

تمكنت من حسم ملفات مثل: السلع والخدمات*، المشتريات الحكومية، والملكية الفكرية، مع الإشارة إلى أن بعض الملفات حسمت في إطار آليات منظمة التجارة العالمية. كما تم إقناع الجانب الأوروبي باتخاذ مبادرات وتقديم عروض تتسجم مع التشريعات المعمول بها في دول مجلس التعاون، وبما لا يتعارض مع أسس السوق الخليجية المشتركة.

واستمر التفاوض حول بعض الإجراءات التي تتضمن بعض الخدمات الملاحية والبريدية، وما يتعلق بشروط الاستثمار التي قارب الوصول إلى اتفاق بشأنها، ومنح إعفاءات من الضرائب الجمركية لبعض السلع الحساسة. إلا أن هناك عقبات جوهرية ما زالت تعيق التوقيع على الاتفاقية، وهي تتمثل في قيام ممثلي الاتحاد الأوروبي بوضع بعض الشروط المجحفة التي تتعلق ببعض القضايا السياسية على طاولة النقاش، دون أن يكون لها أية علاقة باتفاقية التجارة الحرة، ومنها على سبيل المثال: فقرة في الاتفاقية تختص بالديمقراطية ومنظمات حقوق الإنسان، وقوانين العمل، والهجرة غير المشروعة، ومحاربة الإرهاب، وقضايا التسليح. فالجانب الأوروبي يعتبر أنه من الصعب استثناء اتفاقية التجارة الحرة مع دول مجلس التعاون من بند الالتزام باحترام حقوق الإنسان، بينما يرى الجانب الخليجي أن البند المعني لا يتصل بالمبادلات التجارية. وهو يعتبر أن القضايا سالفة الذكر التي يصر الجانب الأوروبي على تضمينها بالاتفاقية، تدخل في الشأن الخليجي المحلي من ناحية، وتثير النقد صوب الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطبقة في دول مجلس التعاون من ناحية أخرى. وإزاء تعنت ومماطلة الاتحاد الأوروبي في التوقيع

* تجدر الإشارة إلى أن مشروع اتفاقية التجارة الحرة الخليجية الأوروبية، يتضمن تقسيم السلع إلى ثلاث قوائم: الأولى - معفاة من الرسوم فور تطبيق الاتفاقية وتشمل: الألمنيوم والبتروكيمياويات والمنتجات الزراعية والأسماك. والثانية - تتضمن سلعا تعفى بعد فترة انتقالية تتراوح بين 5 و 10 سنوات مثل المنتجات الصناعية. والثالثة - هي السلع المستثناة التي لن تطبق عليها أحكام الاتفاقية كمنتجات اللحوم والألبان.

** في نهاية ديسمبر 2008، بعث الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي إلى الجهاز التنفيذي الأوروبي في بروكسل برسالة تتضمن طلب تعليق مفاوضات إبرام اتفاقية للتجارة الحرة بين الجانبين. وعزا الأمين العام هذا الطلب إلى إعاقه الاتحاد الأوروبي توقيع الاتفاقية جراء خلطه بين السياسة والتجارة. وذلك رغم مرونة دول مجلس التعاون في سبيل انجاز الاتفاقية. وبعد 18 عاما من المفاوضات، لم يعد بإمكان دول المجلس، أن تستمر في إضاعة الوقت والجهد من دون تحقيق الغاية من الاتفاقية. وتعليقا على الرسالة أعلن قسم العلاقات الخارجية في المفوضية الأوروبية، أنه يتم حاليا دراسة مضمون الرسالة، على أن يتم الرد عليها في غضون الفترة المقبلة. انظر: جريدة الرؤية (الكويت) بتاريخ 30 ديسمبر 2008، جريدة الشبيبة (العمانية)، بتاريخ 4 يناير 2009، وجريدة الخليج (الشارقة) بتاريخ 6 يناير 2009، وجريدة الاتحاد (الظبيانية)، 3/ 1/ 2009.

** يذكر أن القائمة (A) تضم السلع التي سيتم تحريرها منذ اليوم الأول من دخول اتفاق التبادل الحر حيز التنفيذ، وتشكل هذه القائمة 95 % من إجمالي بنود التعرفة الجمركية، وأن يكون مبلغ الاستيراد لتلك السلع على الأقل نحو 75 % من مجموع مبلغ الاستيراد للجانب الآخر. في حين أن القائمة (B) تضم السلع التي سيتم تحريرها تدريجياً بعد 5 سنوات من دخول الاتفاق حيز النفاذ بحيث لا يزيد على 1.5 % من إجمالي بنود التعرفة. والقائمة (C) هي القائمة الجديدة، وتضم السلع التي سيتم تحريرها مع مطلع السنة الحادية عشرة من دخول الاتفاق حيز النفاذ، بحيث تبدأ مرحلة التخفيض بالتساوي من مطلع السنة السادسة، وتشكل هذه القائمة نحو 0.5 % من إجمالي بنود التعرفة الجمركية. أما القائمة (D) فتضم مجموعة من السلع المستثناة من الاتفاق، وتشكل على الأقل 3 % من إجمالي بنود التعرفة، بحيث لا يتجاوز مبلغ الاستيراد 10 % من مجموع مبلغ الاستيراد للجانب الآخر. انظر: "جولة جديدة من المفاوضات الخليجية الصينية" تقرير في جريدة الوسط، (المنامة) بتاريخ 27 أغسطس 2007.





في تجاوز الفائض التراكمي في ميزانها التجاري السلعي 928 مليار دولار خلال الفترة المذكورة كما ذكر آنفاً (الجدول 1 - 18). ويذكر أن النمو في فائض الحساب الجاري لاقتصادات دول مجلس التعاون يتأتى بشكل رئيسي من فائض الميزان التجاري السلعي، وذلك نتيجة لزيادة إيرادات الصادرات النفطية. والملاحظ من (الجدول 1 - 25) ارتفاع قيمة الفائض التراكمي في الحساب الجاري خلال الفترة المشار إليها آنفاً إلى 742 مليار دولار. وعليه، فالفائض في الميزان التجاري السلعي لدول مجلس التعاون يشكل ما نسبته حوالي 125 % من فائض الحساب الجاري.

ويتبين من (الجدول 1 - 25)، و (الرسم البياني 1 - 11)؛ أن عام 2007 كان العام الثالث على التوالي الذي تسجل فيه دول مجلس التعاون فوائض في حساباتها الجارية، وبأرصدة تفوق نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول الست 27 %، مع ملاحظة أن هناك تراجعاً طفيفاً في نسبة فائض الحساب الجاري لدول المجلس عام 2007 حيث بلغ 28.2 % مقابل 28.7 % في عام 2006. وينسحب هذا على الكويت

مع الدول التي قطعت شوطاً بعيداً في التصنيع مثل اليابان وكوريا الجنوبية. وتعزى أسباب ذلك إلى رخص أسعار السلع الصينية، والناتج بصفة أساسية عن انخفاض تكاليف الإنتاج في المصانع الصينية التي تعتمد على العمالة الكثيفة في إنتاجها، فضلاً عن مهارة هذه العمالة ورخص تكلفتها.

وتعلق دول مجلس التعاون آمالاً عريضة على السوق الصيني بـ 1.2 مليار نسمة، نظراً لما يتمتع به هذا السوق من قدرة هائلة على استيعاب مختلف منتجاتها الصناعية وخاصة من الألمونيوم الذي تواجه صادراته إلى الاتحاد الأوروبي ضغوطاً حمائية. بينما تأمل الصين من اتفاق التبادل التجاري الحر مع دول مجلس التعاون تأمين إمداداتها من الطاقة لدعم نموها الاقتصادي السريع.

خامساً- الحساب الجاري الخارجي:

خلال الفترة 2003 - 2007، واصلت أسعار النفط ارتفاعها غير المسبوق، ما أدى إلى حدوث طفرة تجارية إيجابية في معظم اقتصادات دول مجلس التعاون، تمثلت

(الجدول 1 - 25)

تطور قيم الحساب الجاري الخارجي ونسبها للناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون خلال الفترة 2003 - 2008

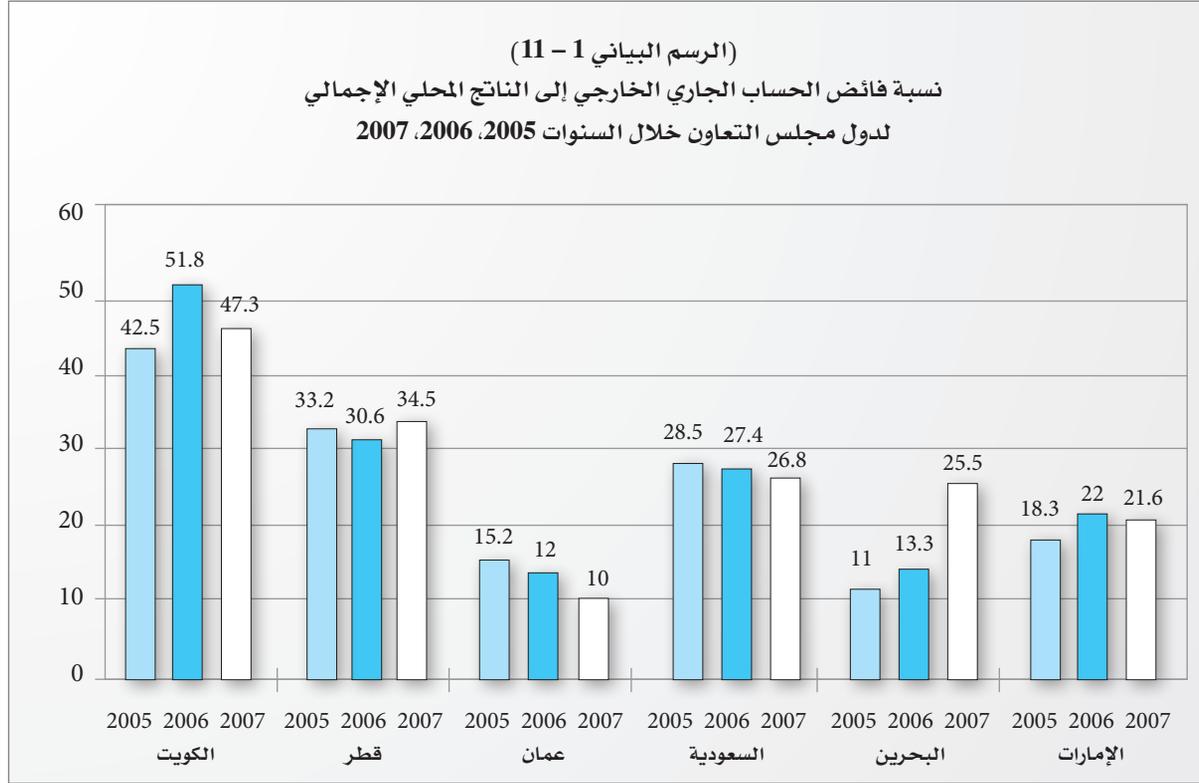
(القيمة بمليارات الدولارات)

دول مجلس التعاون	2003		2004		2005		2006		2007		2008 (توقعات)	
	الناتج المحلي الإجمالي	القيمة										
الإمارات	7.6	8.6	10.3	10	24.3	18.3	35.9	22	41.7	21.6	65.9	27.5
البحرين	0.2	2	0.5	4.2	1.5	11	2.1	13.3	4.4	25.5	5.6	26.6
السعودية	28.1	13.1	52	20.7	90.1	28.5	95.5	27.4	100.8	26.8	145.2	31.3
عمان	0.8	3.7	0.6	2.4	4.7	15.2	4.3	12	4	10	5.9	11.7
قطر	5.9	25.1	7.1	22.4	14.1	33.2	16.1	30.6	23.4	34.5	43.8	44.6
الكويت	9.4	19.7	18.2	30.6	34.3	42.5	51.1	51.8	52.7	47.3	65.6	45.2
الإجمالي	52	12.8	88.7	18.4	169	27.4	205	28.7	227	28.2	332	32.6

Source: IMF; Regional Economic Outlook, May 08, Tables nos. 16, 17, & 2, PP. 58-59 &45



اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي



الجاري الخارجي لدول مجلس التعاون من 52 مليار دولار عام 2003 إلى 227 ملياراً عام 2007، أي بما يعادل 336.5 %، وكذلك ارتفاع نسبته إلى مجمل الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، من 12.8 % إلى 28.2 %.

وتتصدر السعودية الدول الخليجية الست برصيد للفائض التراكمي في الحساب الجاري الخارجي للفترة 2003 - 2007، بلغت قيمته نحو 366.5 مليار دولار، أو ما نسبته 49.4 % من إجمالي الرصيد التراكمي للبلدان الست خلال تلك الفترة. وتحل الكويت ثانياً برصيد 165.7 ملياراً، وينسب 22.3 % من الإجمالي، ثم الإمارات (119.8 ملياراً، 16.1 %)، قطر (66.6، 9 %)، عمان (14.4، 1.9 %)، والبحرين (8.7، 1.2 %) على التوالي.

(47.3 %، 51.8 %)، السعودية (26.8 %، 27.4 %)، والإمارات (21.6 %، 22 %) على الترتيب، وذلك نتيجة للارتفاع المستمر والسريع في واردات دول مجلس التعاون من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، مع الإشارة إلى الدور الهام لأسعار النفط القياسية المسجلة خلال الأعوام الثلاثة 2005، 2006، 2007، في تغطية معظم الطلبات المتزايدة على الواردات السلعية، ما سمح لدول مجلس التعاون بدعم وضعية أصولها في الخارج، والتي يقدرها معهد التمويل الدولي⁽³²⁾ بنحو 1.8 تريليون دولار في نهاية 2007، بزيادة 0.2 تريليون عن رصيدها في العام السابق، علماً بأن الجزء الأكبر من هذه الأصول يدار من قبل الصناديق السيادية التي وظفت أموالها وفقاً لشروط وحالة السوق.

ويكشف (الجدول 1 - 25) عن ارتفاع فائض الحساب

الفصل الرابع

المالية العامة

الاقتصادية في معظم دول مجلس التعاون مزيداً من التحسن، متأثرة بعدد من العوامل، وخاصة زيادة الانفاق الحكومي من خلال الموازنات السنوية مع ارتفاع متوسط أسعار النفط الأوبك بنسبة 21.4 %، ليصل إلى 59.5 دولاراً للبرميل في 2006 مقابل 49 دولاراً في 2005. وأدى ذلك إلى زيادة الاستثمارات الحكومية، وبالأخص في مرافق البنية الأساسية، والتي أدت بدورها إلى جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والخارجية. كما أدى ذلك إلى تقارب الأوضاع المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحقيق فوائض نقدية كبيرة، ساهمت في تجاوز بعض العقبات المالية السابقة كالعجز في الميزانيات، وتفاقم حجم الدين العام الداخلي. فلقد أشارت دراسة لصندوق النقد الدولي في فبراير 2007، أن عامي 2005 و 2006 شهدا انخفاضاً كبيراً في نسبة المديونية في دول مجلس التعاون المصدرة للنفط، حيث تراجعت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 115 % إلى 19 % خلال العامين المذكورين⁽³⁴⁾ وهو ما يشكل نقلة نوعية للأوضاع المالية في هذه الدول.

ويبين (الجدول 1 - 26) ارتفاع الفائض المعلن في موازنات دول المجلس عام 2008 إلى 39 مليار دولار مقابل 32 ملياراً في العام السابق، وبارتفاع بلغت نسبته 22 % تقريباً وبسبب تراجع أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2008، سيتلاشى الفائض في موازنات دول المجلس، ويتحول إلى عجز بنحو (- 39.5) مليار دولار في عام 2009. وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه تم اعتماد سعر لبرميل النفط يتراوح ما بين 32 - 36 دولاراً عند إعداد موازنة 2007، وسعر يتراوح ما بين 40 - 45 عند إعداد موازنة 2008، في الوقت الذي تجاوز سعر برميل النفط مستوى 100 دولاراً في نهاية عام 2007، و 130 دولاراً في نهاية النصف الأول من 2008.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن دول المجلس تعتمد بنسبة 80 % كمتوسط في تمويل موازاناتها السنوية على عائداتها

تمارس حكومات دول مجلس التعاون الخليجي دورها الاقتصادي من خلال الدور الذي تلعبه موازاناتها السنوية في تنشيط الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي زيادة مساهمة كل القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن تلمس ومتابعة هذا الدور من خلال ما قامت به معظم حكومات دول المجلس خلال سنوات الطفرة النفطية الأولى في أواسط السبعينات ومطلع الثمانينات من القرن الماضي، عبر توجيه جزء لا يستهان به من مواردها المالية إلى الإنفاق الاستثماري، وبخاصة لتطوير البنى التحتية.

وبزوال الطفرة الأولى مع دخول عهد السنوات العجاف، التي طغت على معظم سنوات الثمانينات والتسعينات، تراجع الإنفاق الاستثماري استجابة لانخفاض الإيرادات العامة، والنفطية منها على وجه الخصوص.

وعلى الرغم من التخفيض الكبير في حجم الإنفاق الاستثماري - وكنسبة من الإنفاق العام خلال التسعينات - فقد استمر عجز ميزانيات معظم دول مجلس التعاون خلال هذه الفترة. ويقدر معدل العجز في الميزانيات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عقد التسعينات - باستبعاد عامي 1990 و 1991 - في دول المجلس مجتمعة بحوالي 7.8 % سنوياً⁽³³⁾ في المتوسط.

في عام 2003، كانت بدايات ارتفاع أسعار النفط، حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط 28 دولاراً، واستمرت أسعار النفط بالتصاعد خلال عام 2004 ليصل متوسط سعر البرميل إلى 35 دولاراً، وهو ما أسهم في ارتفاع الإيرادات النفطية الخليجية إلى مستويات قياسية لم تبلغها منذ سنوات وناهزت قيمتها 154 مليار دولار، مع أن السعر المعتمد في احتساب معظم موازنات دول المجلس لعام 2004 كان أقل من سعر السوق الفعلي. ونتيجة لذلك تحول العجز المعلن في موازنات 2004 والمقدر بنحو 10.6 مليار دولار في الموازنات المجمعة لدول المجلس إلى فائض فعلي بلغ حوالي 30 مليار دولار.

وخلال عامي 2005 و 2006، شهدت الأوضاع

اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

(الجدول 1 - 26)

الموازنات السنوية لدول مجلس التعاون الخليجي
في أعوام 2007 و 2008 و 2009

(القيمة مليار دولار أمريكي)

دول مجلس التعاون	الموازنات السنوية المجمعة عام 2007			الموازنات السنوية المجمعة عام 2008			الموازنات السنوية المجمعة عام 2009		
	النفقات العامة	الإيرادات العامة	الفائض/ العجز	النفقات العامة	الإيرادات العامة	الفائض/ العجز	النفقات العامة	الإيرادات العامة	الفائض/ العجز
الإمارات	7.7	7.7	-	9.5	9.5	-	11.3	11.3	صفر
البحرين	5	3.8	1.2 -	5	3.9	1.1 -	5.4	4.9	0.5 -
السعودية	101	106	5	109.3	119.9	10.6	127.3	109.9	17.4 -
عمان	12.6	11.6	1 -	14.9	13.9	1 -	18	17	1 -
قطر	18.2	23.3	5.1	21.4	26.8	5.4	25.9	27.9	2
الكويت	23.8	47.8	24	40.2	65.4	25.2	63	40.4	22.6 -
الإجمالي	168.3	200.2	31.9	200.3	239.4	39.1	250.9	211.4	39.5 -

ملاحظة: تشترك الكويت وقطر في إعداد الموازنة لسنة مالية تبدأ في 4/1 وتنتهي في 3/31. وتتميز الكويت عن بقية دول مجلس التعاون باقتطاع نسبة 10 % من الإيرادات لصالح صندوق احتياطي الأجيال القادمة. ويهدف هذا الإجراء المنقطع النظير إلى ضمان حصول الأجيال القادمة على حقها من خيرات وطنها. المصدر: مصرف الإمارات الصناعي؛ صحيفة مصرف الإمارات الصناعي، عدد شهر أبريل 2008. وبيانات 2009 عن جريدة الخليج (الشارقة) بتاريخ 11 يناير 2009 (تم تحويل العملات الوطنية للدول إلى الدولار الأمريكي حسب أسعار الصرف المعلنة بتاريخ 12 يناير 2009).

إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2007، حيث بلغت 39.2 %، مقابل 30.3 % في العام السابق. وحلت الإمارات ثانية (30.5 % مقابل 28.8 %)، وقطر ثالثة (14.5 % مقابل 9.7 %).

وعلى صعيد متصل، بلغ متوسط معدل نمو الإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون نحو 14 % خلال الفترة 2002 - 2006، ويعتقد أنه ارتفع بدرجة أكبر خلال عامي 2007 و 2008، وبدأت تأثيراته واضحة في تشييط الأوضاع الاقتصادية في دول المجلس، وفي تنفيذ المزيد من المشاريع البنوية. وترافق ذلك مع ارتفاع حجم الاستثمارات الحكومية الموجهة نحو إقامة مشاريع صناعية استراتيجية، وبالأخص في قطاعات البتروكيماويات ومنتجات النفط، فضلاً عن تمويل ارتفاع الاعتمادات الخاصة بالرواتب والأجور، وتسديد مستحقات سابقة ترتبت على انخفاض أسعار النفط في نهاية القرن الماضي.

وإذا كانت الطفرة النفطية السابقة في القرن الماضي،

النفطية، فإنه يتوقع لإيراداتها أن تكون أكبر بكثير من الأرقام الواردة في مشاريع الموازنات. وعليه، سيتضاعف الفائض المعلن في الجدول عدة مرات، وسيتحول العجز في موازنتي سلطنة عمان والبحرين إلى فائض مع نهاية عام 2008، كما حدث في موازنتي عام 2006 لكلا البلدين.

وحسب تقديرات معهد التمويل الدولي⁽³⁵⁾، تقدر الإيرادات الفعلية لدول مجلس التعاون نحو 369 مليار دولار عام 2006، 381 عام 2007، و 465 مليار عام 2008، وتقدر المصروفات الفعلية بنحو 205، 231، 261 مليار دولار على التوالي، وعلى ذلك، تقدر قيمة فوائض الميزانيات الحكومية لدول المجلس بنحو 164، 150، 204 مليار دولار على التوالي، ونسب هذه الفوائض للناتج المحلي الإجمالي بلغت 22.9 %، 18.6 %، 20 %.

وعلى مستوى دول المجلس فرادى؛ تشير تقديرات صندوق النقد الدولي⁽³⁶⁾، إلى أن الكويت احتلت المرتبة الأولى بين دول المجلس في نسبة فائض الميزانية العامة



الإنفاق الحكومي المتزايد، وزيادة استثمارات القطاع الخاص؛ أدت إلى زيادة وتأثر النمو الاقتصادي، وبالتالي إلى زيادة الضغوط التضخمية، وارتفاع المستوى العام للأسعار. وهذا يدفعنا للقول: أن التطورات سالفه الذكر، أدت إلى بروز ظواهر جديدة تختلف عن تلك التي سادت طوال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، واللذين شهدا عجزاً مستمراً في الموازنات السنوية لدول المجلس، مع استقرار في معدلات النمو ومعدلات التضخم في هذه الدول، في الوقت الذي تشهد فيه معدلات نمو مرتفعة، ومعدلات تضخم تتجه للارتفاع باستمرار، وهو ما لم تشهده طوال العقود الأربعة الماضية.

قد أسهمت في انجاز معظم مشاريع البنية التحتية، فإن الطفرة النفطية الحالية تسهم في إقامة مشاريع تموية استراتيجية لتتويج مصادر الدخل القومي، عبر تحويل هيكل الإنتاج في اقتصادات هذه البلدان من أحادية الجانب إلى منوعة. وتضطلع معظم حكومات دول المجلس بتمويل الجزء الأكبر من هذه المشاريع، والتي تتخذ نمط الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص وفق مبدأ BOT، أو تتخذ شكل مشاريع مستقلة كمحطات الطاقة والمياه، أو مشاريع مشتركة في مختلف القطاعات. وهو ما يعني إمكانية حدوث نقلة نوعية أخرى في الاقتصادات الخليجية.

وبالإضافة إلى هذه التطورات الإيجابية، فإن حجم



الهوامش

- الباب الأول -

الفصل الأول

- (1) د. وديع أحمد الكابلي؛ «مستقبل الاقتصاد الخليجي عام 2025»، ورقة مقدمة إلى منتدى التنمية في البحرين، 7 - 8 فبراير 2008.
- (2) The World Bank; Population Issues in the 21st Century: The Role of the World Bank. April 2007, Annex 3A, P.P. 57- 61.
- (3) تخطط إمارة أبوظبي لزيادة عدد سكانها من 1.6 مليون إلى 3.1 مليون نسمة وفقاً لخطة المسماة «رؤية أبوظبي 2030». للمزيد من التفاصيل، انظر: د. علي خليفة الكواري؛ «الخلل السكاني في دول الخليج.. بلاغ خطير إلى من يهمه الأمر»، جريدة أوان الكويتية في 12 أبريل 2008.
- (4) انظر: العمالة الوافدة؛ دراسة صادرة عن اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، منشورة في ابريل 2008. وبيانات الكويت: تقرير الشال الصادر في 30 مارس 2008.
- (5) العمالة الوافدة، المرجع السابق، عن بيانات منظمة العمل العربية.
- (6) الأمانة العامة لمجلس التعاون، إدارة الدراسات والتكامل الاقتصادي؛ «تحويلات العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون: محدداتها وآثارها الاقتصادية»، أغسطس 2003.
- (7) «18% معدلات البطالة في الخليج»، تقرير منشور في جريدة البيان (دبي) بتاريخ 2007/12/2.
- (8) العمالة الوافدة، اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، المرجع السابق.
- (9) «55.8 بليون دولار كلفة العمال الأجانب في الخليج»، تقرير منشور في جريدة الحياة (لندن) بتاريخ 2007/ 6/ 11.
- (10) العمالة الوافدة، المرجع السابق.
- (11) «القطاع الخاص يتمتع عن توظيف 95%...»، تقرير منشور في جريدة الاقتصادية الالكترونية (السعودية) في 2008/4/12.

الفصل الثاني

- (12) IMF; Regional Economic Outlook, October 2007.
- (13) وزارة الاقتصاد الإماراتية؛ تقرير الأداء الاقتصادي للدولة في عام 2007، عرض موجز للتقرير منشور في جريدة الخليج (الشارقة) بتاريخ 10 مارس 2008.

الفصل الثالث

- (14) WTO; International Trade Statistics. 2006, Table no.1.5.p.17
WTO; International Trade Statistics,2007. Table no. 1.8, p.12
- (15) صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنتي 2003، 2008، الجدول 8 - 3، والجدول 8 - 4 على التوالي.
- (16) EUROPEAN COMMISSION, eurostat; External and intra-European Union Trade, Statistical yearbook – Data 1958 – 2006, (2008 edition), Table no. 2A, PP. 34 -35.
- (17) تقديرات غرفة التجارة العربية البريطانية، منشورة في جريدة الحياة (لندن) في 8 تموز/ يوليو 2007.
- (18) Ministry of Finance Japan, Japan Customs, Trade Statistics of Japan



- (19) Japan Customs, Trade Statistics of Japan
- (20) WTO, International Trade Statistics 2007, Table No. 1.15, P.19
- (21) عرض دراسة مؤسسة أبحاث الطاقة الأمريكية "كامبريدج اسوشيتيس" منشور في جريدة الحياة (لندن)، بتاريخ 30 مارس 2008.
- (22) U.S Census Bureau, FOREIGN TRADE STATISTICS, 2003 - 2007
- (23) انظر: د.أشرف محمد دوابة؛ "العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ودول الخليج"، جريدة أوان (الكويت) بتاريخ 19 مارس 2008.
- (24) "التبادل التجاري السعودي الصيني يصل إلى 25.36 مليار دولار"، تقرير منشور في جريدة الحياة (لندن) بتاريخ 3 فبراير 2008.
- (25) Ministry of Commerce of the Peoples Republic of China- Department of General Economic Affairs; Total Import & Export Value by Country (Region), (2007/01-12).
- (26) "استهلاك الصين من النفط، زاد رغم ارتفاع الأسعار"، تقرير منشور في جريدة الحياة (لندن) بتاريخ 27 يوليو/ تموز 2008
- (27) "نمو التجارة البينية الخليجية"، تقرير منشور في جريدة الاتحاد (الطبيانية)، بتاريخ 10 أغسطس 2006.
- (28) مركز الخليج للدراسات؛ "التقرير الاقتصادي الخليجي 2005 - 2006"، نشر في جريدة الخليج (الشارقة)، بتاريخ 13 ديسمبر 2005.
- (29) UNCTAD, "Developing Countries Face Difficult Choices in Their Relations With Developed Countries".
UNCTAD / PRESS / PR /2007/052 Published on: 5 September 2007.
- (30) انظر: حديث وزير التطوير الحكومي في دولة الإمارات إلى جريدة الحياة (لندن)، الصادر بتاريخ 10 تموز/ يوليو 2007.
- (31) كان البرلمان الأوروبي قد دعا في 25 أبريل 2008 في بيان حاز على الأغلبية إلى الإسراع في توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع مجلس التعاون الخليجي. وعبر البرلمان في البيان الذي حاز على تأييد 530 نائباً ومعارضة 14 "عن قلقه إزاء تأخير العملية التفاوضية بهذا الشأن"، مشيداً بالوقت نفسه بالتقدم الجوهرى الذي حصل عام 2007، خصوصاً خلال الاجتماع الوزاري بين الجانبين في الرياض. (كونا 26 مايو 2008). وانظر أيضاً:
- Christian Koch ; "A Ten Points Plan for Better GCC – EU Relations", Gulf Research Center, June 12, 2008.
- (32) Institute of International Finance, Economic Report, Gulf Cooperation Council Countries, Summary Overview, January 16, 2008.
- ### الفصل الرابع
- (33) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، مجلة التعاون الصناعي، العدد 91، ابريل 2003، ص ص 101 - 103 .
- (34) انظر: مصرف الإمارات الصناعي؛ صحيفة مصرف الإمارات الصناعي، عدد شهر مارس 2007، وعدد شهر ابريل 2008.
- (35) تقرير معهد التمويل الدولي، المنشور في جريدة الوطن (الكويت) بتاريخ 27 ديسمبر 2007.
- (36) IMF; Regional Economic Outlook, May 08, Table no.8,P.51



التقرير الاقتصادي القطري

الباب الثاني

القطاعات الاقتصادية



الفصل الأول

قطاع النفط والغاز الطبيعي

أولاً- الاحتياطي والإنتاج:

السعودية أكثر من نصف هذا الاحتياطي الخليجي أو ما نسبته 21.3% من الاحتياطي العالمي، تليها الكويت (8%) والإمارات (7.9%).

والى جانب النفط الخام، تحتزن دول مجلس التعاون نحو 41.5 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، أو ما

في نهاية 2007، ووفقاً للبيانات المتاحة (الجدول 3 - 1)، تحتضن دول مجلس التعاون الخليجي احتياطياً مئباً من النفط⁽¹⁾، يقدر بنحو 496.5 مليار برميل ويشكل نسبة 40.1% من إجمالي الاحتياطي العالمي. وتحتضن

(الجدول 2 - 1)
قطاع النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي:
المؤشرات الأساسية

الكويت		قطر		عمان		السعودية		البحرين		الإمارات		الدول البيان
2007	2006	2007	2006	2007	2006	2007	2006	2007	2006	2007	2006	
101.5		27.4		5.6		264.2		125 مليون برميل نهاية 2006		97.8		احتياطي النفط نهاية 2007 مليار برميل
2.626	2.682	1.197	1.110	0.718	0.752	10.413	10.853	67 مليون برميل نهاية 2006	2.915	2.971	إنتاج النفط مليون برميل يومياً	
276	275	95	79	غ.م	غ.م	2.154	2.005	غ.م	غ.م	450	419	استهلاك النفط آلاف البراميل يومياً
905	905	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	2.100	2.100	غ.م	غ.م	620	620	طاقة المصافي آلاف البراميل يومياً
1.78		25.6		0.69		7.2		0.09		6.1		احتياطي الغاز الطبيعي نهاية 2007 تريليون متر مكعب
12.6	12.9	59.8	50.7	24.1	23.7	75.9	73.5	11.5	11.1	49.2	47.4	إنتاج الغاز الطبيعي مليار متر مكعب
12.6	12.9	20.5	19.6	غ.م	غ.م	75.9	73.5	غ.م	غ.م	43.2	41.7	استهلاك الغاز الطبيعي مليار متر مكعب

Source: bp; BP Statistical Review of World Energy, June 2008 PP. 6, 8, 11, 18, 22, 24 and 27.

ملاحظة:

تقدر الاسكوا حجم إنتاج البحرين 210 ألف برميل يومياً في كل من عامي 2006 و 2007



المحلي للنفط ومشتقاته⁽⁴⁾.

وحسب تقديرات معهد التمويل الدولي⁽⁵⁾، سيرتفع حجم إنتاج دول مجلس التعاون من الغاز الطبيعي إلى ما يعادل 4.6 مليون برميل نفط يومياً في نهاية عام 2008، بالمقارنة مع 4 ملايين في 2007، و 3.5 مليوناً في 2005.

وفي العام 2007، استطاعت دولة قطر أن تكون المصدر الأكبر للغاز الطبيعي المسال في العالم، وذلك بعد تشغيل قطاع الغاز الطبيعي المسال الجديد. وتوجه معظم صادرات قطر من الغاز الطبيعي إلى الهند واليابان وكوريا الجنوبية. وبدأت مؤخراً في عقد صفقات لتصدير الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا. وقدرت كمية صادراتها بنحو 31 مليون طن في نهاية 2007، ويتوقع أن ترتفع إلى 77 مليوناً في عام 2010، ما يمثل ثلث الاستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي⁽⁶⁾.

ثانياً- الأسعار والعائدات النفطية:

شهدت أسعار النفط الخام تصاعداً غير مسبوق خلال السنوات القليلة الماضية، فارتفعت من 50.5 دولاراً للبرميل عام 2005 (سلة خامات الأوبك)⁽⁷⁾ إلى 61.1 دولاراً عام 2006 ثم إلى 69.1 عام 2007. وفيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي⁽⁸⁾، ارتفع معدل أسعار برميل النفط من 54.4 دولار أمريكي للبرميل عام 2005 إلى 65.4 عام 2006 ثم إلى 72.5 دولاراً عام 2007. وتبعاً لذلك حققت دول مجلس التعاون إيرادات كبيرة من صادراتها النفطية (الجدول 1-15)، وبخاصة خلال عامي 2006 و 2007. ووصلت هذه الإيرادات إلى نحو 349.3 مليار دولار عام 2006، بزيادة 21.2 % عن العام السابق، لكنها عادت للتراجع قليلاً في عام 2007 لتبلغ 348.8 ملياراً، وذلك رغم ارتفاع متوسط أسعار البرميل نتيجة لتراجع مستويات إنتاج النفط في دول المجلس بسبب التزامها بقرارات تخفيض الإنتاج حسب (الأوبك). ورغم تراجع إيرادات السعودية بنحو 22.6 مليار دولار (12 %) عام 2007؛ فإنها ما زالت تحوز على الجزء الأكبر من الإيرادات النفطية لدول مجلس التعاون. أما الدول الخليجية الأخرى، فقد حققت زيادة في إيراداتها لعام 2007، كانت الإمارات في طليعتها بنحو 13.1 ملياراً (22.6 %)، ثم الكويت 6.7 ملياراً (12.8 %)، والبحرين 1.6 ملياراً (17.4 %).

وحسب التقديرات التي أصدرتها إدارة معلومات الطاقة⁽⁹⁾ التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية، بلغت صادرات

نسبته 23.2 % من إجمالي احتياطي الغاز الطبيعي المثبت عالمياً. وتستحوذ قطر على قرابة ثلثي الاحتياطي الخليجي (62 %)، أو 14.4 % من الاحتياطي العالمي، تليها السعودية (4 %) والإمارات (3.4 %).

وبلغت كمية إنتاج دول مجلس التعاون من النفط الخام (الجدول 2 - 1) نحو 17.152 مليون برميل يومياً (م ب ي) في نهاية عام 2007، بتراجع بلغت كميته 464 ألف برميل يومياً عن مستواه في العام السابق. ويعكس هذا الانخفاض التزام دول مجلس التعاون الأعضاء في منظمة (الأوبك) بتخفيضاتها في حصص الإنتاج خلال عامي 2006 و 2007.

وتشير آخر البيانات المتاحة⁽²⁾ إلى تراجع مستويات إنتاج دول مجلس التعاون الأعضاء في الأوبك خلال الثلث الأول من عام 2008 إلى مستويات أدنى نسبياً. فقد انخفض إنتاج السعودية خلال الفترة ذاتها (يناير - ابريل 2008) إلى ما يتراوح بين 9.100 - 9.220 م ب ي، كما تراجع إنتاج الإمارات إلى ما يتراوح بين 2.550 - 2.650 م ب ي، وإنتاج قطر إلى ما بين 850 - 870 ألف برميل يومياً. وظل إنتاج الكويت ثابتاً عند مستوى 2.550 م ب ي في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2008.

وتعمل معظم دول مجلس التعاون على تطوير مشاريع عديدة لرفع القدرة الإنتاجية، حيث تشير توقعات منظمة الطاقة العالمية⁽³⁾، إلى أن الطاقة الإنتاجية للبلدان الخليجية الأربعة الأعضاء في (أوبك) سترتفع بنسبة 3.3 % لتصل إلى 17.940 مليون برميل يومياً في نهاية عام 2008. وتشير توقعات أخرى إلى ارتفاع مستويات الإنتاج إلى 20.170 مليون برميل يومياً في عام 2012.

وبلغت كمية إنتاج دول مجلس التعاون من الغاز الطبيعي عام 2007 نحو 233 مليار متر مكعب، أو ما نسبته 8 % من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي، بزيادة 14 ملياراً تقريباً مقارنة بالعام السابق. وشملت الزيادة معظم دول المجلس عدا الكويت التي تراجع إنتاجها من 12.9 إلى 12.6 مليار متر مكعب. وهذه الزيادة، هي انعكاس لزيادة استخدامات الغاز الطبيعي للأغراض الصناعية، وخاصة في إنتاج السلع البتروكيمياوية والألنيوم، حيث يشكل الغاز الطبيعي ما نسبته 40 % من مدخلات هذه الصناعات، ما أدى إلى تضاعف الطلب المحلي على الغاز الطبيعي في دول مجلس التعاون خلال الفترة 1996 - 2006، من 140 مليار متر مكعب إلى 278 ملياراً، وهي تعادل تقريباً نفس نسبة نمو الاستهلاك



اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

ج- شهدت الطفرة النفطية الحالية دخول كثير من الصناديق الحكومية الخليجية سابقاً لشراء أو الاستحواذ على العديد من الصفقات والشركات العالمية في أوروبا وأمريكا وآسيا ضمن إطار مساعي الصناديق الاستثمارية العالمية لشراء المزيد من الشركات والبنوك الكبرى في الأسواق الرئيسية، وبالتالي برزت على المسرح المالي العالمي مجموعة جديدة من الصناديق الاستثمارية الحكومية عرفت بصناديق الثروة السيادية من الخليجين والمستثمرين الساعين وراء الفرص الاستثمارية المجزية.

ثالثاً- المصافي وتكرير النفط:

يرى المتابعون لتطور صناعة تكرير النفط في دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقود الأربعة الماضية؛ أن ما تم إنجازه على هذا الصعيد لم يكن مشجعاً، حيث أن نسبة النفط المكرر إلى كمية النفط المنتج لم تزد عن 10.4 % عام 1973، ارتفعت إلى 27.3 % عام 2006، ويقدر لها أن تبلغ نحو 29.3 % عام 2010.

ونحاول في الفقرات التالية أن نعرض بإيجاز لأهم أسباب محدودية صناعة تكرير النفط في دول مجلس التعاون خلال المرحلة الماضية، والواقع الراهن للمصافي القائمة وصناعة التكرير الحالية، والآفاق المستقبلية لهذه الصناعات والمصافي الجديدة المنتظر إقامتها وتشغيلها خلال السنوات القليلة القادمة.

1 - أهم أسباب محدودية صناعة تكرير النفط:

لم تتضمن نصوص اتفاقيات الامتيازات القديمة التي منحتها حكومات دول المجلس خلال عقدي الثلاثينات والأربعينات لشركات النفط دولية النشاط أية مادة أو بند يتعلق بإمكانية إنشاء مصافي للنفط. ولكن الشركات النفطية كانت لها رؤيتها واستراتيجياتها الخاصة، فأنشأت عدداً محدوداً من المصافي في الدول الخليجية لأسباب استراتيجية. فعلى سبيل المثال، أقامت شركة بابكو مصفاة عملاقة في البحرين خلال الفترة 1936 - 1938، وأقامت مجموعة أرامكو مصفاة عملاقة لتصدير النفط في ميناء رأس تنورة بالسعودية. وقد لعبت الاستراتيجية العسكرية والاقتصادية للدول الصناعية التي تنتمي إليها هذه الشركات، والتي تتحكم في النقل البحري الحيوي والدولي بصفة عامة، الدور الحاسم في ظهور هذا النوع من المصافي⁽¹²⁾.

دول الأوبك في نهاية عام 2008 نحو 972 مليار دولار. وبلغ صافي عوائد دول مجلس التعاون الأعضاء في الأوبك من صادرات النفط في نهاية عام 2008 نحو 288 مليار دولار للسعودية، و89 ملياراً للإمارات، 81 ملياراً للكويت، و38 ملياراً لقطر وذلك بعد ارتفاع متوسط سعر النفط لعام 2008 إلى 90.1 دولار أمريكي.

وحسب تقديرات (معهد ماكينزي الدولي)⁽¹⁰⁾، ستحصل دول مجلس التعاون الخليجي على عائدات من صادراتها النفطية، عند مستوى 70 دولاراً للبرميل، تبلغ نحو 6.2 تريليون دولار خلال الأربعة عشر عاماً المقبلة (حتى 2022)، أي ثلاثة أمثال ما حصلت عليه في الأربعة عشر عاماً الماضية (1993 - 2007). وعند مستوى سعر 100 دولار للبرميل، ستصل العائدات إلى 9 تريليونات دولار، بينما ستراجع إلى 4.7 تريليون دولار، إذا انخفضت أسعار برميل النفط إلى 50 دولاراً للبرميل.

ويرد في كثير من الأدبيات الاقتصادية والنفطية المتخصصة مصطلح الطفرة النفطية، وتتحدد بالسنوات القليلة الماضية التي ارتفعت فيها أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة، والبعض يعطيها ترتيباً باعتبارها الطفرة النفطية الثالثة، ويعطي عامي 1974 و 1975 ترتيب الطفرة النفطية الأولى، وعامي 1980 و 1981 ترتيب الطفرة النفطية الثانية. والبعض الآخر يعتبر الطفرة النفطية الأولى ممتدة ما بين عامي 1974 و 1980.

وتختلف الطفرة النفطية الحالية عن السابقة في النواحي التالية:

أ- ساعدت الطفرة النفطية الحالية في الحفاظ على أسعار فائدة منخفضة، مما خفف من تأثير أسعار الطاقة المرتفعة على الدول الصناعية.

ب- مارست دول مجلس التعاون سياسات أكثر حصافة في إدارة عائداتها النفطية. ويتوفر اليوم في هذه الدول وعي خليجي بضرورة توفير أوعية ومجالات استثمارية قادرة على استيعاب السيولة الزائدة من خلال توظيفها في بعض المشاريع الكبرى ذات البعد التنموي طويل المدى، والتي أعلن عنها في أكثر من دولة خليجية. وعلى الرغم من توجيه جزء من الفوائض النفطية إلى زيادة الرواتب وإسقاط القروض، وغير ذلك من ممارسات تمت خلال الطفرة النفطية الأولى؛ إلا أن ذلك يتم حالياً محكوماً بعوامل اقتصادية فعلية إلى حد كبير، تتعلق بمعدلات التضخم وتقلبات أسعار الصرف⁽¹¹⁾.



المجلس إلى 6.3 مليون برميل يومياً في نهاية عام 2010.

وتعاني كثير من المصافي القائمة في دول مجلس التعاون من مشكلات عديدة؛ أهمها: طرح كميات كبيرة من الانبعاثات الخطرة الملوثة للبيئة، وقدم الوحدات الإنتاجية فيها وتهالك معداتها حيث يعود تاريخ إنشاء معظم هذه المصافي إلى أكثر من ربع قرن، وعدم مواكبتها للتقنيات الحديثة الخاصة بتحسين كفاءة استخدام الطاقة، مما يجعلها مستهلكة للطاقة بشكل كبير، وبالتالي تزيد انبعاثاتها الناتجة عن حرق الوقود، فضلاً عن أن معظمها عاجز عن مواكبة متطلبات التشريعات البيئية الخاصة بإنتاج مشتقات نفطية تحتوي على نسب ملوثات منخفضة.

وقد ارتفع حجم طاقة تكرير النفط في اقتصادات دول مجلس التعاون من 3.660 مليون برميل يومياً عام 2000، إلى 4.390 مليوناً عام 2007، بارتفاع بلغت نسبته حوالي 20%. ويتوقع أن ترتفع طاقة التكرير إلى 6.300 مليون برميل يومياً عام 2010 كما سبق بيانه.

وشكلت طاقة التكرير في دول مجلس التعاون نحو 5% من إجمالي طاقة تكرير النفط في العالم والبالغة 85.4 مليون برميل يومياً عام 2007، في الوقت الذي يشكل فيه إنتاج دول المجلس من النفط الخام ما نسبته 21% من إجمالي إنتاج النفط في العالم.

وحسب تقديرات بعض الخبراء⁽¹³⁾، قامت دول مجلس التعاون بتكرير 27.3% من إجمالي إنتاجها من النفط الخام في عام 2006. ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 29.3% في عام 2010، وذلك بالرغم من أن إنتاج دول المجلس من النفط الخام سيرتفع، حسب تقديرات الخبراء، بنسبة تروبو على 31% خلال السنوات الثلاث القادمة لتلبية الطلب المتنامي على النفط في السوق العالمية.

3 - مستقبل صناعة التكرير والمصافي المخططة:

ظهرت في السنوات الأخيرة في اقتصادات دول مجلس التعاون مجموعة من العوامل الضاغطة باتجاه إحداث تغيير هيكلي في صناعة تكرير النفط في هذه البلدان. ويرز على وجه التحديد عاملان: الأول - يتمحور حول العلاقة بين إنتاج النفط الخام ونسبة المكرر منه، حيث ظلت هذه النسبة شبه ثابتة متراوححة بين 25% - 27% خلال الفترة 2000 - 2007، ومن المتوقع أن تصل إلى 29% عام 2010. والثاني - يتعلق بتقادم مصافي تكرير النفط في العديد من بلدان العالم بما فيها بعض دول المجلس، وارتفاع التكاليف

وفي مرحلة تالية، ظهرت مجموعة من المصافي صغيرة الحجم في بلدان كقطر وأبوظبي والكويت، تنتج منتجات تقليدية معدة للاستهلاك المباشر، وتهدف إلى خدمة احتياجات السوق المحلية.

وبعد الطفرة النفطية الأولى 1973 - 1974، أقامت الشركات النفطية دولية النشاط، بمشاركة بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، مصافي استراتيجية عملاقة تتصف أساساً باقتصاديات الحجم الكبير وبالتوجه الخارجي.

ومع تباطؤ تطوير طاقة التكرير في معظم البلدان الصناعية المتقدمة، وارتفاع العائدات النفطية لكثير من دول مجلس التعاون، زادت تنبؤات المختصين بصناعة تكرير النفط بإمكانية تحول مواقع مصافي تكرير النفط من موانئ الدول الصناعية المستهلكة، وعودتها إلى الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام.

2 - الواقع الراهن لصناعة التكرير والمصافي:

حتى نهاية عام 2007، كانت عملية تكرير النفط تتم من خلال 21 مصفاة تعمل في دول مجلس التعاون (الجدول 2-2). وسيرتفع هذا العدد إلى 25 مصفاة بعد إنشاء أربع مصافي جديدة في الكويت والسعودية وقطر وعمان. ومن جهة أخرى، ستلجأ بعض الدول مثل الكويت والإمارات إلى تجديد بعض المصافي القائمة وزيادة طاقتها الإنتاجية، وذلك من أجل رفع طاقة التكرير، في دول

(الجدول 2 - 2)
المصافي القائمة في دول مجلس التعاون
نهاية 2007

دول مجلس التعاون	عدد المصافي	ألف برميل يومياً
الإمارات	5	781
البحرين	1	249
السعودية	9	2125
عمان	2	160
قطر	1	137
الكويت	3	936
الإجمالي	21	4388

المصدر: الأوابك؛ «تقنيات تخفيض انبعاثات مصافي تكرير النفط»، منشورة في جريدة القبس (الكويت) 15 أبريل 2008



اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

مشاريع للتكرير، تنطوي على بناء مصاف جديدة، أو توسيع مصاف قائمة في هذه الدول (الجدول 2-3)، وسيُنجم عنها طاقة تكرير إجمالية إضافية تناهز 3.5 مليون برميل يومياً. وتتوزع هذه المشاريع على دول المجلس كالتالي:

أ- الكويت: تشرع الكويت في تنفيذ مشاريع لتوسيع إنتاج النفط الخام المقطر في مشروع الوقود النقي من مصفاة ميناء الأحمدية بطاقة 440 ألف برميل يومياً، و 265 ألف برميل يومياً من مصفاة ميناء عبدالله.

وفي 11 مايو 2008، أعلنت شركة البترول الوطنية الكويتية عن الشركات الفائزة في مشروع مصفاة الزور، وهي المصفاة الرابعة بالكويت، وستكون أكبر المصافي الخليجية عند بدء تشغيلها في 2012 - 2013. وتبلغ طاقتها الإنتاجية 615 ألف برميل يومياً، وتكلفتها المعلنة 4 مليارات دينار كويتي (حوالي 15 مليار دولار أمريكي)، يمكن أن ترتفع لاحقاً بسبب ارتفاع أسعار المواد الخام..

ب- السعودية: شرعت السعودية في تنفيذ ثلاثة مشاريع

في بلدان أخرى، ما يخلق فجوة بين العرض والطلب على منتجات النفط في الأسواق العالمية، ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار والمضاربات في هذه الأسواق.

ويشكل هذان العاملان دافعاً قوياً لإحداث تغييرات مهمة في صناعة النفط في دول المجلس، وذلك من خلال تطوير صناعة المنتجات النفطية بقطاعاتها كافة، ورفع نسبة النفط المكرر إلى إجمالي النفط المنتج في دول المجلس إلى 40% بحلول عام 2015، و55% عام 2020. وعملية التطوير هذه تتطلب استثمارات كبيرة، خصوصاً أن تكاليف إقامة مصافي التكرير في ارتفاع مستمر. إلا أن ارتفاع أسعار النفط، وإمكانية السماح للقطاع الخاص الخليجي بزيادة استثماراته في الصناعة النفطية، يمكن أن يعمل على تحقيق مثل هذا التوجه الذي سيكون له انعكاسات إيجابية على اقتصادات دول مجلس التعاون.

وتشير البيانات المتاحة، إلى أن معظم دول مجلس التعاون ستشهد خلال السنوات القليلة القادمة تشغيل عشرة

(الجدول 2 - 3)

مصافي النفط الخليجية المزمع إنشاؤها

الدولة / المشروع	حجم الإنتاج ألف برميل يومياً	الشركاء	بداية التشغيل المتوقعة
السعودية			
جيزان	400 - 250	القطاع الخاص والأجانب	2013
الجبيل	400	ارامكو/ توتال	2013 - 2012
ينبع	400	ارامكو/ تونكو فيليبس	2013 - 2012
رأس تنورة	400	ارامكو	2012
الكويت			
الزور	615	مؤسسة البترول الكويتية	2013 - 2012
الإمارات			
الرويس	400	تكرير	2013
الفجيرة	200	IPIC	2015 - 2014
قطر			
مساعيد	250	قطر للبترول	2013
رأس لفان	146	شركة مصفاة رأس لفان	الربع الأخير 2008
عمان			
الدقم	300	شركة تطوير البترول العمانية	2014 - 2013
الإجمالي	3.361 - 3.511 مليون برميل يومياً		

المصدر - MEES، منشورة في جريدة القبس (الكويت) بتاريخ 20 مايو 2008.

الأعوام الثلاث الماضية، بخاصة الناقلات التي يُتعاقد عليها بالأسعار السائدة وليس بالتعاقد السنوي بسعر ثابت، إضافة إلى رغبة دول صناعية، خصوصاً الصين واليابان، في توسيع ناقلاتها للنفط والطاقة بهدف تأمين موارد الطاقة وعدم انقطاعها لدعم صناعاتها المتنامية.

وعلى مستوى دول مجلس التعاون؛ تجهد الكويت من أجل تحديث أسطول ناقلاتها، وهي عازمة على التعاقد لأجل بناء ست ناقلات نفط وناقلتي غاز. وظهرت باكورة هذا التعاقد في مطلع أغسطس 2008، بتوقيع شركة ناقلات النفط الكويتية مع إحدى الشركات الكورية الجنوبية للهندسة والإنشاء خطاب نوايا لبناء أربع ناقلات نفط عملاقة، في صفقة قيمتها 700 مليون دولار. وفي منتصف سبتمبر 2008، تم الإعلان عن اسم الشركة الفائزة بعبء لبناء ناقلتين لمنتجات التكرير بتكلفة تتراوح ما بين 180 و 200 مليون دولار. كما سيتم التعاقد على بناء تسع ناقلات أخرى في غضون عام 2009، وهذا يأتي ضمن الخطة الاستراتيجية الهادفة إلى بناء أسطول من 28 ناقلة عملاقة بحلول عام 2015، و 34 ناقلة⁽¹⁵⁾ في 2020.

وتخطو قطر سريعاً في مجال تطوير قدراتها التصديرية، بحيث تعمل على تأمين التمويل المناسب لبناء 25 ناقلة غاز عملاقة، في محاولة استباقية لسد النقص الحاصل في ناقلات الغاز في المنطقة من جهة، وبهدف صوغ صناعة متكاملة، تبدأ من المنتج وتنتهي بإيصاله إلى المستهلك، بما يحافظ على استقلالية التسعير وتحديد التكاليف والسيطرة على مستقبل موارد الطاقة لدى الدولة.

ويتوقع أن تدخل عشر ناقلات عمالية عملاقة الخدمة البحرية خلال الفترة المقبلة، وتأتي الزيادة في إطار سعي سلطنة عمان إلى توسيع أسطولها البحري لمواكبة الارتفاع الكلي على الطلب المتبادل من النفط ومشتقات الطاقة، إضافة إلى متطلبات التجارة الدولية من سلع وخدمات.

خامساً- استهلاك المحروقات:

تضاعف استهلاك دول مجلس التعاون الخليجي لمنتجات المحروقات⁽¹⁶⁾ خلال الفترة 2001 - 2007. وجاءت البحرين، التي لا تملك مخزوناً نفطياً يعتمد به، في مقدمة دول المجلس استهلاكاً للمحروقات قياساً على عدد المشروعات، وعدد السكان، وحجم الإنتاج، وبلغت نسبة الزيادة في استهلاكها خلال الفترة المذكورة نحو 9.3 %، فيما جاءت الكويت في المرتبة الثانية بنسبة 7.3 %، والسعودية ثالثة بنسبة 5.3 %.

ضخمة لتوسيع المصافي، تصل سعتها الإنتاجية إلى 1.2 مليون برميل يومياً تشمل: مشروع مصفاة جازان بسعة 250 - 400 ألف برميل يومياً، وما يقارب 400 ألف برميل يومياً من مشاريع مصفاة كل من جيبيل وينبع. ومن جهة أخرى، أبرمت العقود اللازمة لإنشاء مصفاة بمواصفات عالمية في مدينة الجبيل الصناعية، طاقتها الإنتاجية 400 ألف برميل يومياً من المنتجات البترولية المكررة المخصصة للتصدير.

رابعاً- ناقلات النفط والغاز:

أضحت خدمات النقل البحري الخاصة بالنفط والغاز، وتوافرها في الحجم والوقت والتكلفة المناسبة، من ضرورات صناعة النفط العالمية، حيث تتكامل مع احتياجات الدول المصدرة للنفط ومنتجات الطاقة الأخرى. فضلاً عن أن الاستثمار في الصناعات النفطية امتد إلى مرحلة ما بعد تطوير سبل البحث والتقيب، وزيادة طاقة إنتاج الحقول الحالية والجديدة، ليصل إلى بناء أساطيل نقل النفط ومشتقات الطاقة إلى كل البلدان المستوردة.

وفي السنوات الأخيرة، شهدت دول مجلس التعاون الخليجي انتعاشاً واضحاً على مستوى الطلب على ناقلات النفط والغاز، وارتفاع قيمة الاستثمارات الموجهة إلى هذه الصناعة، بحيث نجد أن معظم دول المجلس أصبحت تهتم بتطوير قدراتها التصديرية، وهذا يستلزم تطوير أسطولها البحري. وفي هذا الصدد، ضخت دول المجلس استثمارات بمليارات الدولارات، لتطوير مصافي نفط ومعامل تكرير جديدة وتوسيعها لتلبية الطلب المتزايد على منتجات النفط. لذلك، فهي بحاجة إلى ناقلات نفطية عملاقة لنقل النفط والغاز أو لنقل المواد الكيماوية والبتروكيماوية.

واستناداً إلى بيوت الخبرة العالمية⁽¹⁴⁾، يقدر حجم الطلب العالمي على ناقلات النفط والغاز العملاقة، وضمن المواصفات والمقاييس الجديدة، بما يزيد على 200 ناقلة على مستوى دول الخليج، قيمتها الإجمالية بين 150 و 200 بليون دولار، وبحمولة لا تقل عن مائتي ألف طن، أو بين 2 إلى 3 ملايين برميل نسط للناقلة، وذلك حتى عام 2012. وفي هذه الأثناء، قد يصل إجمالي عدد الناقلات المطلوب بناؤها إلى ما يزيد على 600 من أقطار العالم كافة.

ويحصل التسابق الكبير على صناعة الناقلات والسفن بأنواعها، من شركات النفط وشركات الاستثمار، نتيجة ارتفاع تكاليف استئجار الناقلات بأكثر من 400 % خلال

اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

دول المجلس، إذ ارتفع من 1.684 مليون برميل يومياً عام 2003 إلى 2.154 عام 2007. وحلت الإمارات ثانية مع زيادة استهلاكها من 333 ألف برميل يومياً إلى 450 ألف، والكويت ثالثة (من 238 إلى 276 ألفاً).

وتعزى أسباب زيادة استهلاك المحروقات في دول مجلس التعاون، إلى ارتفاع مستويات المعيشة في هذه الدول من جهة، وإلى الدعم الحكومي لأسعار المحروقات، الذي تقدمه حكومات هذه الدول، من أجل أن تبقى الأسعار المحلية للمحروقات منخفضة نسبياً مقارنة بالأسعار العالمية لهذه المنتجات.

وفي الاتجاه نفسه، يقدر صندوق النقد الدولي متوسط نسبة الزيادة في استهلاك المنتجات النفطية لدول مجلس التعاون خلال الفترة 2003 - 2007 بنحو 5 %، وهي تساوي تقريباً معدل نسبة زيادة الاستهلاك السنوية من المحروقات لبعض البلدان الصناعية مثل الصين.

وتشير البيانات المتاحة⁽¹⁷⁾، إلى ارتفاع استهلاك المحروقات في دول مجلس التعاون كافة من 3.806 مليون برميل يومياً عام 2003، إلى 4.595 مليون برميل يومياً عام 2007، مع تفاوت نسب الارتفاع بين بلد وآخر، وسجلت السعودية أعلى مستويات استهلاك المحروقات بين

الفصل الثاني

قطاع الصناعات التحويلية

التعاون، على مدى حوالي أربعة عقود، للنهوض بالصناعات التحويلية وزيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ورغم ما شهدته السنوات الأخيرة من زيادة اهتمام القطاع الخاص الخليجي بالاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية؛ إلا أن مؤشرات (الجدول 2 - 4) تبين أن نصيب مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون مجتمعة لا يزال محدوداً، حيث سجّل أعلى مستوى له بواقع 10.9 % عام 1998، ثم تراجع في السنوات التالية ليصل إلى 9.7 % عام 2006. وتعد أسباب هذا التراجع إلى ارتفاع المساهمة النسبية للصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس على خلفية الزيادة في الصادرات النفطية لاسيما خلال السنوات القليلة الماضية. وعلى مستوى دول المجلس فرادى، حققت البحرين أعلى نسبة بلغت 14.7 % خلال عامي 1996 و 1997، تلتها الإمارات بنسبة 13.8 % تم تسجيلها عامي 2001 و 2002.

تهدف الصناعة التحويلية إلى زيادة القيمة المضافة للمواد الأولية والخامات الإستراتيجية من خلال عملية تحويلها إلى مواد وسلع وسيطة ونهائية. وهيكل الصناعات التحويلية في بلدان مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة، ما زالت تطفئ عليه الصناعات الهيدروكربونية (صناعات التكرير والغاز والبتروكيماويات) التي تحتل أهمية نسبية مرتفعة في إجمالي ناتج الصناعات التحويلية، تليها صناعات مواد البناء مثل الاسمنت، والحديد والصلب، والألمنيوم. فضلاً عن صناعة الأسمدة، والصناعات الغذائية، وصناعة الأخشاب، والصناعات المعدنية، وصناعة الورق والطباعة والنشر.

أولاً- المؤشرات الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية:

على الرغم من الجهود المبذولة في معظم دول مجلس

(الجدول 2 - 4)

تطور المساهمات النسبية للصناعات التحويلية
في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون
خلال الفترة 1996 - 2006

(% بالمائة)

السنوات	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
1996	10.3	14.7	9.8	4	7.6	11.7	9.8
1997	12.2	14.7	10.1	4	8.3	13.2	10.5
1998	13.5	12.7	10.6	4.6	7.9	11.7	10.9
1999	13.1	12.3	10.4	4.3	6.4	11.1	10.5
2000	13.5	11.7	9.7	5.4	5.4	6.9	9.7
2001	13.8	12	10.1	8.3	6.1	6.3	10.2
2002	13.8	11.8	10.3	8.1	7.1	7.8	10.5
2003	13.1	11.1	10.7	8.6	5.7	7.9	10.5
2004	13	10.6	10.2	8.4	10.4	8.3	10.5
2005	12.6	13	9.6	8.3	8.5	7	9.8
2006	12.6	13.4	9.5	8.3	7.3	6.7	9.7

المصدر - منظمة الخليج للاستشارات الصناعية؛ ملف الخليج الإحصائي 2007 الجدول رقم 1.2.4، ص 167.

اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

الأولى- المنشآت الصناعية الكبيرة: يعمل بها 125 عاملاً وما فوق، ويبلغ عددها 1469 مصنعاً، وتمثل ما نسبته 14 % من إجمالي عدد المصانع.

الثانية- المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة: يعمل بها أقل من 125 عاملاً. ويقصد بالمنشآت الصغيرة تلك التي يعمل بها أقل من عشرة عمال في بعض الدول مع اختلاف نطاقها من دولة إلى أخرى. ويبلغ عدد هذه المنشآت مجتمعة نحو 8962 مصنعاً، تشكل ما نسبته 86 % من الإجمالي.

في نهاية 2006، بلغ عدد المصانع العاملة في دول مجلس التعاون نحو 10431 مصنعاً، توزعت على الدول الست وفق ما هو مبين في (الجدول 2 - 5). وتستوعب الصناعات المعدنية والآلات والمعدات العدد الأكبر من المصانع (2798 مصنعاً أو 26.8 % من الإجمالي)، تليها في المرتبة الثانية المنتجات الكيماوية والبلاستيكية من البترول والفحم (2043 مصنعاً أو 19.6 % من الإجمالي).

ووفقاً لمعيار عدد العمالة في تصنيف المنشآت الصناعية تنظم مصانع دول المجلس في مجموعتين رئيسيتين:

(الجدول 2 - 5)
عدد المصانع العاملة في دول مجلس التعاون وتوزيعها النسبي
حسب النشاط الصناعي وحسب الدولة عام 2006

الدولة	الإمارات		البحرين		السعودية		عمان		قطر		الكويت		الإجمالي	
	العدد	% للإجمالي	العدد	% للإجمالي	العدد	% للإجمالي	العدد	% للإجمالي	العدد	% للإجمالي	العدد	% للإجمالي	العدد	% للإجمالي
الأغذية والمشروبات والتبغ	322	9.7	127	18.1	599	15.1	204	20	59	10.2	79	9.6	1390	13.3
النسيج والملبوسات والجلود	292	8.8	49	7	170	4.3	62	6.1	38	6.6	27	3.3	638	6.1
الخشب ومنتجاته والأثاث	300	9	37	5.3	175	4.4	72	7.1	55	9.5	75	9.1	714	6.8
الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	259	7.8	33	4.7	218	5.5	64	6.3	33	5.7	60	7.3	667	6.4
المنتجات الكيماوية والبلاستيكية من البترول والفحم	735	22	110	15.7	858	21.6	137	13.4	90	15.6	113	13.7	2043	19.6
منتجات من خامات غير معدنية عدا البترول	367	11	92	13.1	741	18.6	251	24.6	152	26.3	165	20.1	1768	16.9
الصناعات المعدنية الأساسية	58	1.7	15	2.1	44	1.1	9	0.9	9	1.6	5	0.6	140	1.3
الصناعات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات	890	26.7	224	32	1094	27.5	199	19.5	118	20.4	273	33.2	2798	26.8
صناعات تحويلية أخرى	112	3.4	13	1.9	78	2	21	2.1	24	4.2	25	3	273	2.6
الإجمالي	3335	100	700	100	3977	100	1019	100	578	100	822	100	10431	100

المصدر- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية؛ ملف الخليج الإحصائي 2007، الجدول رقم 4 - 2 - 2، والجدول 4 - 3 - 2، ص ص 168 - 69.



ويُستثمر فيها أقل من نصف مليون دولار.

ويتركز حوالي 60% من جملة الاستثمارات في المصانع العاملة في دول مجلس التعاون في فرع صناعات المنتجات الكيماوية والبلاستيكية من البترول والفحم، وقيمة الاستثمارات 69.8 مليار دولار (الجدول 2 - 6). ويأتي في المرتبة الثانية فرع صناعات منتجات من خامات غير معدنية عدا البترول بقيمة 14.6 مليار دولار (12.3% من الإجمالي)، وثالثاً فرع الصناعات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات (11 ملياراً، 9.2%).

وحسب معيار متوسط الاستثمار⁽¹⁹⁾ في المصانع العاملة في دول مجلس التعاون؛ يقفز إلى المرتبة الأولى فرع الصناعات المعدنية الأساسية بقيمة 58.8 مليون دولار، يليه فرع المنتجات الكيماوية والبلاستيكية من البترول والفحم ب 36 مليوناً. علماً أن قيمة المتوسط العام لفروع الصناعات

وتتركز معظم المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في قطاعات: الصناعات الكيماوية والبلاستيكية، والصناعات التعدينية غير المعدنية باستثناء البترول. وعلى صعيد آخر، يتركز الجزء الأكبر من هذه المنشآت جغرافياً⁽¹⁸⁾ في الإمارات بنحو 3828 مصنعاً، أو ما نسبته 43% من إجمالي عددها، وتليها في المرتبة الثانية السعودية (3323 مصنعاً، 37% من الإجمالي).

وبلغ حجم الاستثمارات في إجمالي هذه المصانع نحو 118.4 مليار دولار، توزعت إلى 108.4 مليار (91.6% من إجمالي الاستثمارات) تستثمر في المنشآت الصناعية الكبيرة (يُستثمر فيها 2 مليون دولار وما فوق)، و (6.1 ملياراً، 5.1%) تستثمر في المنشآت الصناعية المتوسطة (يُستثمر فيها نصف مليون دولار - أقل من 2 مليون)، والمنشآت الصناعية الصغيرة (3.9 ملياراً، 3.3%).

(الجدول 2 - 6)

جملة الاستثمارات في المصانع العاملة في دول مجلس التعاون

- حسب الدولة والنشاط الصناعي - عام 2006

(القيمة ملايين الدولارات الأمريكية)

الدول	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
النشاط الصناعي							
الأغذية والمشروبات والتبغ	1160	191	6642	645	209	620	9467
النسيج والملبوسات والجلود	331	72	1178	79	46	48	1754
الخشب ومنتجاته والأثاث	136	31	687	52	30	60	996
الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	322	39	2111	94	83	182	2831
المنتجات الكيماوية والبلاستيكية من البترول والفحم	5868	3143	43963	1000	9654	6185	69813
منتجات من خامات غير معدنية عدا البترول	1878	202	10613	744	583	585	14605
الصناعات المعدنية الأساسية	1850	2456	2191	253	668	112	7530
الصناعات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات	1129	528	8133	331	154	664	10939
صناعات تحويلية أخرى	50	12	280	16	4	9	371
الإجمالي	12.724	6.675	75.798	3.214	11.431	8.465	118.4

المصدر - منظمة الخليج للاستشارات الصناعية؛ ملف الخليج الإحصائي 2007 الجدول رقم 4-2-5، ص 171.



اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

عدا البترول 123 ألفاً (15%)، وفتح صناعات الأغذية والمشروبات والتبغ 112 ألفاً (13.7% من الإجمالي)⁽²¹⁾.

ويرتفع متوسط عدد العاملين في الصناعات المعدنية الأساسية إلى 191 عاملاً، يليه صناعات النسيج والملبوسات والجلود (156) ويتساوى في المرتبة الثالثة كل من صناعات الأغذية والمشروبات والتبغ، وصناعات المنتجات الكيماوية والبلاستيكية من البترول والفحم بعدد 78 عاملاً في كل مصنع⁽²²⁾.

ثانياً- تمويل الصناعات التحويلية:

في 2006، بلغ مجموع التمويل المقدم للصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون، من قبل المصارف وصناديق التمويل الصناعية، نحو 1.1 مليار دولار، حازت السعودية معظمه بقيمة 788 مليون دولار وبنسبة 71.6% من الإجمالي. وجاءت الكويت ثانياً (193.3 مليون دولار، 17.6%)، والإمارات ثالثة (91.2 مليون دولار، 8.3%)، كما تُظهر بيانات (الجدول 2 - 7).

التحويلية مجتمعة بلغ 12.2 مليون دولار عام 2006.

تساهم المنشآت الصناعية المتوسطة والصغيرة إجمالاً في تشغيل أكثر من نصف حجم العمالة المسجلة في قطاع الصناعات التحويلية؛ لأنها في غالبيتها تصنف ضمن الصناعات كثيفة العمالة. وقد بلغ عدد العاملين في المنشآت الصناعية الصغيرة نحو 289 ألف عامل، أو ما نسبته 35.4% من مجموع العاملين في قطاع الصناعات التحويلية، بينما يعمل في المنشآت الصناعية المتوسطة 141 ألف عامل، 17.3%، وفي المنشآت الصناعية الكبيرة⁽²⁰⁾ 386 ألف عامل أو 47.3%.

وبتوزيع عمالة الصناعات التحويلية على الفروع الصناعية، يتبين تركيز حوالي ربع إجمالي العمالة في فرع الصناعات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات بنحو 206 آلاف عامل (25.2% من الإجمالي). ويستقطب فرع المنتجات الكيماوية والبلاستيكية من البترول والفحم حوالي 163 ألفاً (20%)، وفرع منتجات من خامات غير معدنية

(الجدول 2 - 7)

القروض المقدمة من بنوك وصناديق التنمية الصناعية

في دول مجلس التعاون حسب الدولة والنشاط الصناعي، 2006

(القيمة بملايين الدولارات)

الدول	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
النشاط الصناعي							
الأغذية والمشروبات والتبغ	0.7	0.4	31.9	7.5	0.3	13.7	54.5
النسيج والملبوسات والجلود	2	4.1	36	2.1	0.3	0.0	44.5
الخشب ومنتجاته والأثاث	0.8	0.0	3.5	0.5	0.5	0.0	5.3
الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	3.9	0.3	44.1	0.7	0.6	11.1	60.7
المنتجات الكيماوية والبلاستيكية من البترول والفحم	13.2	2.2	369.5	7.3	2.9	19.8	414.9
منتجات من خامات غير معدنية عدا البترول	45	2.1	178.3	1	1.2	43	270.6
الصناعات المعدنية الأساسية	4.8	4.5	0.0	0.0	0.0	0.0	9.3
الصناعات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات	1.7	1.1	123.4	7.3	1.6	105	240.1
صناعات تحويلية أخرى	19.1	0.0	1.4	2.2	0.0	0.7	23.4
مجموع القروض	91.2	14.7	788.1	28.6	7.4	193.3	1123

المصدر - منظمة الخليج للاستشارات الصناعية؛ ملف الخليج الإحصائي 2007 الجدول رقم 2-1-6، ص 101.



ثلاثة عقود. فقد شهدت هذه الصناعات مرحلة نمو غير مسبق، شملت معظم دول المجلس. وكل التقديرات تتفق على استمرارية هذه المرحلة بالقوة ذاتها في المستقبل المنظور؛ وذلك نظراً لقيام هذه الصناعة على أسس قوية. فهي استغلال لثروة الموارد المتوفرة في هذه الدول من جهة، وهي الجسر الذي تعبره دول مجلس التعاون لتغيير هيكلها الإنتاجي من أحادي الجانب إلى متعدد الموارد من جهة ثانية.

فالصناعات البتروكيماوية هي من الصناعات الديناميكية لتنوع منتجاتها* وتركيباتها، واتساع نطاق تطبيقاتها في شتى مناحي الحياة المعاصرة. كما أنها تتيح لدول المجلس فرصة إعادة هيكلة صناعاتها التحويلية بما يحقق مزيداً من التكامل والتشابك والتوازن، وبالتالي إعطاؤها مزيداً من الصلابة والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

وتكشف بيانات (الجدول 2 - 8) عن تطور الاستثمارات في صناعة الكيماويات والبتروكيماويات بدول مجلس التعاون خلال الفترة 2000 - 2006. ويلاحظ من الجدول ارتفاع قيمة هذه الاستثمارات من 52 مليار دولار عام 2000 إلى 70 ملياراً عام 2006، بزيادة بلغت 18 ملياراً وبمتوسط معدل نمو سنوي يناهز 5%. مع الإشارة إلى أن قيمة هذه الاستثمارات عام

ويُرجع الخبراء ضعف دور بنوك وصناديق التمويل الصناعية في تمويل قطاع الصناعات التحويلية إلى ضعف ربحيتها وخاصة في كل من عمان والبحرين وقطر بسبب تدني حجم رؤوس أموالها مع مصروفات التشغيل العالية. يضاف إلى ذلك تركيز الإقراض في قطاع صناعي محدد كما هو الحال في الإمارات حيث يتجه حوالي نصف حجم التمويل المقدم للصناعة التحويلية (49.4%) إلى قطاع منتجات من خامات غير معدنية عدا البترول، والسعودية حيث يذهب 47% لتمويل قطاع المنتجات الكيماوية والبلاستيكية من البترول والفحم، والكويت حيث يتجه 54.3% لتمويل قطاع الصناعات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات.

وبلغ متوسط نسبة الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية لقطاع الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون نحو 5.8% من جملة الائتمان عام 2006. وتبلغ هذه النسبة أقصاها في البحرين بواقع 10.3% وأدناها في قطر بحدود 2%، في حين تتفاوت النسب المقابلة للبلدان الأربعة الباقية تنازلياً كما يلي: 7.8% في عمان، 7.6% في السعودية، 5.1% في الإمارات، و 4.1% في الكويت⁽²³⁾.

ثالثاً- الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية:

يمثل قطاع البتروكيماويات أحد الدعائم الأساسية التي تقوم عليها اقتصادات دول مجلس التعاون منذ حوالي

* تشمل منتجات البتروكيماويات:

- إيثلين: أساس الصناعة البلاستيكية، يصنع منها حقائب السفر والمعدات الطبية والأحذية الرياضية....
- عمليات ما قبل الإنتاج Upstream: يفصل فيها النفط الخام عن الغاز الطبيعي من خلال التكرير أو معالجة الغاز، حيث ينتج منها مواد ذات قيمة مثل الإيثان والغاز البترولي المسال LPG والميثان، وهذه المواد يتم تحويلها إلى أوليفينات (إيثلين - بروبيلين، مشتقات رباعي الكربون C4)، والعطريات (البنزول - تولين - أكسيلينز).
- عمليات ما بعد الإنتاج Down Stream: تتحول فيها هذه المواد إلى مواد كيماوية وبلاستيكية.
- أكسيلينز: تستخدم هذه المادة كمذيب لبعض المواد الكيماوية، وتستخدم في صناعة البوليستر والبلاستيك والجلود وأحبار الطباعة وأدوية الجهاز التنفسي والمطاط والصلب.
- سلسلة رباعي الكربون C4: تستخدم هذه المادة في صناعة الأسلحة والمطاط.
- البروبيلين: تستخدم هذه المادة بعد تحويلها كأقمشة ومكبرات الصوت والأحبال وزيت المحركات.
- البنزول: أبسط المواد العطرية الكربونية، وله رائحة طيبة وليس له لون، وسائل قابل للاشتعال ويستخدم في صناعة الأدوية والبلاستيك والأصباغ والمطاط.
- التولين: مادة سائلة وشفافة ولها رائحة طيبة، وتستخدم كمذيب لبعض المواد مثل الكحول. وتستخدم في صناعات عدة أهمها وقود الطائرات والمتفجرات والأصباغ والأدوية وأحماض الطباعة.



اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

ووفقاً لآخر البيانات المتاحة⁽²⁴⁾، بلغت الطاقة الإنتاجية لصناعات الكيماويات والبتروكيماويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA نحو 84.7 مليون طن عام 2007، أو ما يشكل 66 % من إجمالي الطاقة العالمية، بما يشير إلى أن المنطقة تعد أكبر منتج للبتروكيماويات على مستوى العالم. وخلال عام 2007، استحوذت السعودية على 50.3 %

2006، تشكل ما نسبته 59 % من حجم الاستثمارات الكلية في قطاعات الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون، والبالغة 118.4 مليار دولار - كما سبق بيانه - . ويلاحظ أيضاً في (الجدول 2 - 8) أن ما نسبته 63 % من حجم الاستثمارات في صناعة الكيماويات والبتروكيماويات بدول المجلس عام 2006 يتركز في السعودية، تليها قطر (13.8 %)، ثم الكويت (8.9 %).

(الجدول رقم 2 - 8)
تطور الاستثمارات في صناعة الكيماويات والبتروكيماويات
في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2000 - 2006
(القيمة بملايين الدولارات)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	دول مجلس التعاون
5.868	5.834	5.630	5.482	5.433	3.754	3.664	الإمارات
3.143	2.638	2.636	2.610	2.551	2.545	2.545	البحرين
43.963	41.244	40.983	40.335	38.670	38.094	37.473	السعودية
1.000	988	1.054	1.054	583	532	515	عمان
9.654	5.965	5.708	5.454	5.142	1.876	1.851	قطر
6.185	5.974	5.811	6.099	5.573	6.124	6.122	الكويت
69.813	62.643	61.822	61.034	57.952	52.925	52.170	الإجمالي
1969	1886	1765	1779	1622	1431	1375	عدد منشآت الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية
155.3	147.9	145.3	142.5	131.4	120.1	115.7	العمالة في الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية بالألف

Source: "GCC Petrochemical Industry", GOIC-In the news, Published on October 30, 2007

و18.7 % من طاقة العالم أجمع⁽²⁵⁾. وبلغ إنتاج دول مجلس التعاون نحو 12 مليون طن من الايثلين⁽²⁶⁾ عام 2007، تبلغ حصة السعودية منها 7 مليون، أو ما نسبته 58 % من الإجمالي، تليها قطر (2 مليون، 16.7 %)، والكويت (1.5 مليون، 12.5 %).

من إجمالي الطاقة الإنتاجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من خلال شركة (سابك)، التي تستحوذ على ما نسبته 53.9 % من إجمالي الطاقة الإنتاجية للبتروكيماويات في السعودية، ونحو 63 % من إجمالي الطاقة الإنتاجية في دول مجلس التعاون (الجدول 3 - 9)، و28.4 % من إجمالي الطاقة الإنتاجية في MENA،



(الجدول رقم 2 - 9)
الطاقات الإنتاجية السنوية للبتروكيماويات في دول مجلس التعاون
(حسب الشركات المنتجة، وبآلاف الأطنان سنوياً، لعام 2006)

الكلية	الأسمدة	البوليمرات	الوسيطة	الكيميائيات الأساسية	الدولة	دول مجلس التعاون
39.530	5.920	5.620	10.340	17.650	السعودية	الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)
5.420	5.420	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	قطر	قطر لصناعة الأسمدة (كافكو)
1.900	1.900	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	عمان	الشركة العمانية الهندية لصناعة الأسمدة (اوميفكو)
1.850	غير متوفر	600	450	800	الكويت	«إيكويت» لصناعة البتروكيماويات
1.750	1.650	100	غير متوفر	غير متوفر	الكويت	شركة صناعات البتروكيماويات (IPC)
1.440	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	1.440	قطر	شركة قطر للإضافات البترولية المحدودة (كفاك)
1.400	1.000	غير متوفر	غير متوفر	400	البحرين	شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (GPIC)
1.200	غير متوفر	600	غير متوفر	600	الإمارات	شركة أبوظبي للبوليمرات (بروج)
1.190	غير متوفر	غير متوفر	1.190	غير متوفر	قطر	شركة قطر للفينيل (PVC)
1.150	1.150	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	الإمارات	شركة الرويس لصناعة الأسمدة (Ferhl)
1.095	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	1.095	عمان	شركة عمان للميثانول (OMC)
1.080	غير متوفر	360	غير متوفر	720	قطر	شركة قطر للبتروكيماويات (كابكو)
1.000	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	1.000	السعودية	الشركة الدولية للميثانول (فرع)
995	غير متوفر	450	45	500	قطر	شركة قطر للكيميائيات (Q - Chem)
990	غير متوفر	450	90	450	السعودية	شركة تاسني للبتروكيماويات
760	غير متوفر	غير متوفر	280	480	السعودية	سعودي شيفرون فيليبس
340	غير متوفر	340	غير متوفر	غير متوفر	عمان	عمان للبروبلين (OPP)
63.090	17.040	8.520	12.395	25.135		إجمالي إنتاج دول مجلس التعاون

Source: MEED, Special Report Petrochemicals Producer Rankings, MEED 23-29 Nov. 2007, P.46

تصل إلى 92.6 مليارات دولار. وبناء على خطط التوسع المفترضة، سترتفع الطاقة الإنتاجية في منطقة MENA إلى 90.9 مليون طن في العام 2008، و 104.1 مليون في عام 2009. ويقدر أن ترتفع مستقبلاً إلى 114.6 مليوناً بنهاية العام 2011، بمعدل نمو سنوي مركب لفترة أربع سنوات، سيبليغ 7.2 %.

ويتوقع لطاقات التوسع الرئيسية في إنتاج البتروكيماويات على مختلف المستويات أن تتم في السعودية، والتي ستستحوذ على 65.1 % في عام 2008، تليها الكويت التي يتوقع أن تساهم بنسبة 22.5 %. علاوة على ذلك، سوف ترتفع

وبلغ مجموع إنتاج دول مجلس التعاون من المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية في نهاية عام 2006 نحو 63 مليون طن (الجدول 2 - 9)، توزعت حسب الفروع الرئيسية لهذه الصناعات تنازلياً كالتالي: الكيماويات الأساسية: 25 مليون طن أو ما نسبته 39.7 % من الإجمالي، الأسمدة: 17 مليون أو 27 %، المنتجات الوسيطة: 12.4 مليون أو 19.7 %، والبوليمرات: 8.5 مليون أو 13.5 %.

وقد وضعت بعض الدول الرئيسية المنتجة للبتروكيماويات في منطقة MENA خططاً لإجراء توسعات كبيرة في طاقات إنتاج البتروكيماويات على مختلف المستويات بتكلفة مقدرة



اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

وفي المقابل، ارتفعت أسعار منتجات العطريات، حيث سجلت أسعار البنزين زيادة بنسبة 27 %، والستايرين زيادة بنسبة 14 %، وأدى الطلب الكبير على اليوريا من الأسواق البرازيلية والهندية إلى إعطاء دفعة قوية لأسعار اليوريا، سواء المصدرة من الشرق الأوسط، والتي سجلت ارتفاعاً بنسبة 36 %، أو من البحر الأسود بارتفاع نسبته 43 %.

رابعاً- الصناعات البلاستيكية:

تعتبر صناعة المنتجات البلاستيكية من الصناعات حديثة العهد في دول مجلس التعاون الخليجي، لكنها حققت تطوراً ملموساً منذ مطلع عقد التسعينات من القرن المنصرم وحتى أيامنا هذه مدفوعة بعدة عوامل، من أهمها: تنامي وازدياد الطلب على هذه المنتجات، وارتفاع وتيرة النمو الاقتصادي

الطاقة الإنتاجية عقب العام 2011 في MENA بمقدار 3.4 مليون طن في العام 2012، نتيجة للطاقة التوسعية التي ستأتي من السعودية وقطر⁽²⁷⁾.

وعلى صعيد آخر، بدأت صناعات البتروكيماويات في منطقة MENA وفي دول مجلس التعاون بصفة خاصة، تواجه تحديات جدية بالاهتمام، تتمثل في نمو قطاع التعاقدات الهندسية والمقاولات والإنشاءات في هذه الدول، فضلاً عن استنفاح ظاهرة التضخم فيها خلال السنوات القليلة الماضية؛ ما يدفع بتكاليف المشاريع، وخاصة بناء مشاريع صناعات البتروكيماويات والكيماويات إلى مستويات قياسية. وهذا ما دفع دولة مثل الكويت إلى أن تضاعف الموازنة المطلوبة لمصفاة الزور إلى 4 مليارات دينار كويتي (حوالي 15 مليار دولار أمريكي). ونظراً لأن تكاليف إنشاء

مشاريع جديدة، أصبحت تتجاوز الحدود المقبولة؛ فإنه أصبح من الصعوبة بمكان تحقيق أهداف مالية مقبولة، فضلاً عن أن ارتفاع مستوى التكاليف سيؤدي إلى تأخر تسليم بعض المشاريع وإلغاء البعض الآخر خلال السنوات القادمة. وفي هذا الصدد، تم تأجيل مجمع سحار المشترك بين عمان وشركة داو الأمريكية، وفي السعودية ستتأخر بعض المشروعات عن موعدها عدة أشهر.

وخلال السنوات القليلة الماضية، شهدت أسعار منتجات البتروكيماويات المنتجة في دول مجلس التعاون تصاعداً ملحوظاً. فقد واصل مؤشر "أرقام للبتروكيماويات"، والذي يقيس حركة أسعار البتروكيماويات لسلة من المواد التي يتم إنتاجها في دول مجلس التعاون، واصل صعوده في نهاية الربع الثالث من عام 2007، حيث سجل 253.1 نقطة، مقترباً من أعلى مستوى له، والذي سجله خلال نفس الفترة من عام 2006.

ويتبين من (الجدول 2 - 10)، تراجع أسعار الميثانول من مستوياتها القياسية المحققة في نهاية عام 2006 عند 550 دولاراً للطن إلى 305 دولاراً للطن في سبتمبر 2007. وبالمثل تراجع أسعار البروبيلين إلى مستوى 1080 دولاراً للطن مع زيادة الإمدادات في الأسواق خاصة من الدول المنتجة في الشرق الأوسط.

(الجدول 2 - 10)
تطور أسعار البتروكيماويات خلال 12 شهراً
(سبتمبر 2006 - سبتمبر 2007)
(الوحدة بالطن)

المادة	السعر الحالي (دولار أمريكي)	التغير منذ 12 شهراً
أسعار البتروكيماويات الأساسية (8 سبتمبر 2007)		
الايثلين	1280	- 14 %
البروبيلين	1080	- 19 %
البنزين	980	+ 27 %
الستايرين	1350	+ 14 %
الميثانول	305	- 27 %
MTBE	730	+ 17 %
أسعار البولييمرز (8 سبتمبر 2007)		
البولي إيثيلين عالي الكثافة	1390	-
البولي بروبيلين	1380	- 1 %
البولي ستايرين	1440	+ 8 %
PVC	1040	+ 7 %
أسعار الأسمدة الكيماوية (8 سبتمبر 2007)		
يوريا (الشرق الأوسط)	300	+ 36 %
يوريا (البحر الأسود)	305	+ 43 %
أمونيا (الشرق الأوسط)	230	- 1 %
أمونيا (البحر الأسود)	285	+ 30 %

ملاحظة: أسعار البتروكيماويات الأساسية «FOB»، في شرق آسيا (اليابان وتايوان وكوريا).
المصدر: "مؤشر أرقام البتروكيماويات يرتفع إلى 253 نقطة" جريدة الخليج (الشارقة)، بتاريخ 10 سبتمبر 2007.



الإمكانات التسويقية والتمويلية، مما يحد من قدرتها على المنافسة. فعلى سبيل المثال، المنشآت الصناعية التي تبلغ طاقتها الإنتاجية عشرة آلاف طن سنوياً للمصنع الواحد، لا تمثل سوى 5% تقريباً من إجمالي عدد المصانع العاملة في هذا القطاع، بينما تشكل المصانع الصغيرة التي تبلغ طاقتها أقل من 1200 طن سنوياً نحو 50% من الإجمالي.

وإلى وقت قريب، كانت صناعات المنتجات البلاستيكية الخليجية صناعات إحلالية في الغالب، ولكن بعد أن تم إنشاء عدد من المصانع بطاقات إنتاجية كبيرة نسبياً، ومع عدم قدرة السوق المحلي على استيعاب هذه الكميات، إضافة إلى وجود نوع من المنافسة الخليجية ضمن السوق الخليجي، وتشابه المنتجات البلاستيكية المنتجة إلى حد كبير؛ وجدت هذه المصانع نفسها مدفوعة للتوجه نحو الأسواق الأجنبية ومحاولة المنافسة فيها. ووفقاً لذلك ازداد حجم صادرات دول المجلس من المنتجات البلاستيكية من 261 ألف طن عام 2001، إلى 817 ألفاً عام 2006، منها 60% تمت في إطار التجارة البينية⁽³⁰⁾، وتوجهت النسبة الباقية إلى الأسواق المجاورة والأجنبية.

خامساً - صناعة الألمونيوم:

تسير معظم دول مجلس التعاون على الطريق نحو تنويع هيكل اقتصاداتها بعيداً عن مورد النفط الوحيد. وانخفاض تكلفة الطاقة في هذه الدول، ساعدها في تسريع خطاها على ذلك الطريق، عبر قيام صناعة الألمنيوم في هذه الدول، وتطورها باتجاه أن تصبح هذه الدول لاعباً رئيسياً في إنتاج وتصدير الألمنيوم على مستوى العالم. فتكلفة الطاقة لا تتعدى ما نسبته 25% من التكلفة الإجمالية لهذه الصناعة. ورغم أن غالبية هذه الدول تستورد المواد الخام لصناعة الألمنيوم من الخارج؛ إلا أن امتلاكها لمصادر الطاقة المنخفضة، يضمن لها موقعاً تنافسياً في هذه الصناعة.

وكان للطفرة العقارية التي شهدتها غالبية دول المجلس خلال السنوات الأخيرة تأثير إيجابي على تطور صناعة الألمنيوم، حيث يتم استخدام 90% من الألمنيوم في أغراض معمارية وهندسية مثل: الأبواب والنوافذ والجدران وغيرها. ولكن وبالرغم من ذلك، فإن الطلب المحلي على معدن الألمنيوم محدود، والمنتجون يضعون أعينهم على الأسواق الخارجية. لذلك فإن التحدي الأكبر أمام منتجي الألمنيوم هو تأمين زبائن في الخارج؛ إلى جانب تحد آخر هو توفير ما يكفي احتياجات هذه الصناعة من الغاز الطبيعي بأرخص الأسعار.

لمعظم الأنشطة الاقتصادية في دول المجلس، فضلاً عن قيام صناعات محلية ذات كفاءة عالية لإنتاج معظم المواد الخام الغذائية لمصانع المنتجات البلاستيكية في دول المجلس، مثل: البولي ايثلين، البولي بروبيلين، البولي فينيل كلورايد، البولي ستايرين، والبوليستر.

وفي نهاية عام 2007، بلغ عدد المصانع العاملة في فرع الصناعات البلاستيكية في دول مجلس التعاون⁽²⁸⁾ نحو 1223 مصنعاً، وتقدر استثماراتها بنحو 5 مليارات دولار أمريكي، واستوعبت قرابة 79 ألف مشغل، مقارنة بعدد 326 مصنعاً قيمة استثماراتها نحو 932 مليون دولار، وعدد عمالها نحو 17.5 ألف مشغل عام 1990.

وخلال السنوات القليلة الماضية، شهدت صناعات البلاستيك تطورات وتوسعات استثمارية ملحوظة أدت إلى تحسن مستوى الأداء لدى معظم مصانع البلاستيك العاملة في دول المجلس. وانعكس ذلك في ارتفاع نسبة استغلال الطاقات الإنتاجية في هذه الصناعات إلى قرابة 90% عام 2006 مقابل 68% عام 1990، وارتفاع الطاقات الإنتاجية من أقل من نصف مليون طن إلى أكثر من 2.3 مليون طن، ما جعل الطاقات المستغلة تغطي الاستهلاك الظاهري لدول المجلس.

وحسب تقديرات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية⁽²⁹⁾، سيرتفع حجم استهلاك دول مجلس التعاون من المنتجات البلاستيكية إلى نحو 3.2 مليون طن في العام 2012، مقابل 2.3 مليوناً عام 2006. ويعني هذا أن متوسط استهلاك الفرد الواحد في دول المجلس من المنتجات البلاستيكية، قد يصل إلى 78 كغم سنوياً بحلول العام 2012، مقارنة بنحو 67 كغم عام 2006، ليكون بذلك واحداً من أعلى المعدلات الاستهلاكية في العالم، إذ أنه سيضاهي معدلات استهلاك الفرد في الدول الصناعية المتقدمة، بينما لا يتجاوز متوسط الاستهلاك العالمي للفرد الواحد من منتجات البلاستيك 25 كغم. ولمواجهة الطلب المتزايد المتوقع، دعت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية دول المجلس إلى زيادة الطاقات الإنتاجية من المنتجات البلاستيكية و"الفايبرجلاس" كافة بنحو 844 ألف طن، وإلى إعادة هيكلة قطاع الصناعات البلاستيكية باتجاه المزيد من التنظيم والتكامل، وبحث إمكان الاندماج بين منشآت هذه الصناعات للإقلال من المنافسة، وتخفيض النفقات، ومواكبة التطورات العالمية، خاصة وأن معظم المنشآت تتصف بصغر الحجم، وضآلة الطاقة الإنتاجية، وضعف



اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

بشكل جاد لكي تصبح مركزاً عالمياً لصناعة الألومنيوم، بعد أن أثمرت المفاوضات مع دول الاتحاد الأوروبي باتخاذ الأخيرة قراراً بإلغاء الضريبة المفروضة على وارداتها من دول مجلس التعاون من الألومنيوم في إطار المفاوضات الخاصة بإقامة منطقة للتجارة الحرة بين الجانبين.

ومع ذلك، فإن هناك العديد من التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون في مساعيها الرامية إلى تنمية صناعة الألومنيوم في بلدانها، للوصول بالطاقة الإنتاجية إلى 9 مليون طن يومياً في عام 2020. وتقف إمدادات الغاز الطبيعي في طليعة هذه التحديات؛ إذ أنه على الرغم من توفر احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي في معظم دول المجلس، إلا أن عملية استخراجها تحتاج لاستثمارات هائلة. وباستثناء دولة قطر، فإن جزءاً كبيراً من الغاز المنتج في دول المجلس، هو عبارة عن غاز مصاحب لعملية إنتاج النفط، مما يتطلب فصله ضمن عملية تقنية معقدة. وفي الوقت نفسه، يتضاعف الطلب على الطاقة الكهربائية في دول مجلس التعاون كل عشر سنوات، وهذه الطاقة تعتمد بشكل شبه كلي على الغاز الطبيعي، كما أن هناك عشرات المشاريع البتروكيمياوية المزمع تنفيذها في السنوات القادمة - كما سبق بيانه - والتي تعتمد بدورها على الغاز الطبيعي كمادة أولية.

وفي اعتقادنا، أن التغلب على هذه المشكلة أمر ممكن، إذا ما عمدت دول المجلس إلى إقامة شبكة إقليمية للغاز الطبيعي، يتم من خلالها استغلال مكامن الغاز الفنية في قطر والسعودية والإمارات بصفة خاصة، ضمن عملية تنسيق خليجية، سيكون لها مردود إيجابي على قطاع الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة.

سادساً- صناعة الحديد والصلب:

صناعة الحديد والصلب من الصناعات الرائدة، التي تحتل موقعاً متميزاً في هيكل الصناعة التحويلية للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، نظراً لتعدد روابطها الأمامية والخلفية، وبالتالي، تأثيرها الفعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية بصفة خاصة.

وحتى بداية تسعينات القرن الماضي، كانت صناعة الصلب في معظم دول مجلس التعاون والدول العربية بيد القطاع الحكومي، والذي كان يسيطر على هذه الصناعة بحجة أنها صناعة استراتيجية تشكل رمزاً وطنياً ومظهراً مكملاً لمفهوم الاستقلال السياسي، وتجسد مفهوم الوطنية

وتمتلك دول مجلس التعاون 22 وحدة لسحب الألومنيوم، تنتج 300 ألف طن، يُستهلك 60 % منها في دول المجلس ذاتها. كما يوجد لدى هذه الدول 496 شركة تتعامل مع الألومنيوم بحجم استثمار يصل إلى 950 مليون دولار، يعمل فيها أكثر من 24 ألف موظف⁽³¹⁾.

وتشير آخر البيانات المتاحة⁽³²⁾، إلى أنه مع نهاية شهر يونيو 2008، دخل حيز التنفيذ إنتاج مصهر صحار للألمنيوم في عمان بطاقة إنتاجية تقدر بنحو 350 ألف طن سنوياً في مرحلته الأولى، على أن ترتفع الطاقة الإنتاجية هذه إلى 650 ألف طن مع نهاية المرحلة الثانية وبتكلفة إجمالية تبلغ 2.4 مليار دولار. وبذلك ترتفع طاقة إنتاج الألومنيوم الخليجية إلى مليونين و 215 ألف طن، بعد إضافة إنتاج كل من شركة ألومنيوم دبي "دوبال"، وشركة ألومنيوم البحرين "ألبا"، والتي تصل طاقة كل منهما إلى 900 ألف طن. ووفقاً لبعض التقديرات، سيرتفع الإنتاج الخليجي من الألومنيوم في غضون العامين القادمين (2009 و 2010) بنسبة 58 %، ليصل إلى 3.5 ملايين طن في عام 2010 إلى 9 ملايين طن في عام 2020، مما يشكل 13 % تقريباً من الإنتاج العالمي الذي سيصل إلى 70 مليون طن. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى بدء الإنتاج في مصنع الإمارات للألمنيوم (ريمال) في عام 2010 في مدينة أبوظبي، والذي سيعتبر أكبر مصنع للألمنيوم في العالم، حيث أنه بعد استكمال المرحلة الثانية، سيصل إنتاجه إلى 1.4 مليون طن في العام. بالإضافة إلى ذلك، سيستكمل في عام 2009 مصهر قطر للألمنيوم (كتالوم) بطاقة إنتاجية تبلغ 600 ألف طن وبتكلفة 3 مليارات دولار. وإذا ما أضيف إلى ذلك مشروع ألمنيوم السعودية، والذي يوازي من حيث الحجم مصنع ألمنيوم الإمارات "ريمال" بطاقة إنتاجية تبلغ 1.4 مليون طن، ومصنع آخر في الكويت بطاقة إنتاجية مبدئية تبلغ 500 ألف طن وبتكلفة 3.5 مليار دولار؛ فإن دول مجلس التعاون الخليجي ستتحوّل إلى مركز رئيسي لإنتاج الألمنيوم في العالم بحلول عام 2020. وبجانب ذلك، هناك توسعات لزيادة الطاقة الإنتاجية لمصنعي دبي "دوبال" والبحرين "ألبا" إلى 2.5 مليون طن. وبذلك سيصل مجموع الطاقة الإنتاجية للألمنيوم في دول مجلس التعاون الخليجي إلى أكثر من 7 مليون طن في عام 2015، وإلى 9 ملايين عام 2020، حيث يتوقع أن تشهد المصانع الجديدة توسعات لتلبية الطلب على منتجات الألومنيوم في العالم.

وعلى صعيد متصل، وفي ضوء التطورات المستقبلية سالفة الذكر، بدأت دول مجلس التعاون الخليجي تخطط



(الجدول 2 - 11)

مؤشرات صناعات الحديد والصلب في دول مجلس التعاون لعام 2005

الدولة	عدد المصانع	إجمالي رأس المال مليون دولار	عدد العمالة	متوسط الاستثمار في المصنع الواحد	متوسط عدد العاملين في المصنع الواحد
الإمارات	9	136.2	1131	15.1	126
البحرين	1	140.4	310	140.1	310
السعودية	22	1719.4	7339	78.2	334
عمان	4	70.1	628	17.5	157
قطر	5	662	1470	132.4	294
الكويت	4	115.9	726	29	182
الإجمالي	45	2844	11604	63.2	258

المصدر - منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، منشور في: مجلة الصناعي - اتحاد الصناعات الكويتية، العدد 130، يناير 2008 ص 31.

ويتبين من (الجدول 2 - 11) أن السعودية تستضيف حوالي نصف عدد المصانع الخليجية في هذا القطاع، وأكثر من 60% من جملة استثماراتها، و 63% من مجموع عدد العاملين فيها. وجاءت في المرتبة الثانية الإمارات من حيث عدد المصانع (9 مصانع)، وقطر من حيث حجم الاستثمارات (662 مليون دولار).

ووفقاً لبيانات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، هناك فجوة كبيرة بين الإنتاج الفعلي والاستهلاك لمنتجات الحديد والصلب في دول مجلس التعاون، تقدر بنحو 2.4 مليون طن من حديد التسليح، وحوالي 2.3 مليون طن من الألواح والصفائح، ونحو 1.2 مليون طن من الأشكال الخاصة والزوايا، وأكثر من 1.5 مليون طن من الأنابيب والمسابك. لذلك، تبذل دول المجلس جهوداً كبيرة في مجال صناعة وتجارة الحديد والصلب، على مستوى السوق الخليجي والأسواق الخارجية، مدفوعة بتأثير عاملين أساسيين، هما: الطلب المتزايد على منتجات الحديد والصلب نتيجة طرح دول المجلس لعدد كبير من المشاريع العمرانية والإنشائية الضخمة، وعدم كفاية المنتج المحلي من معظم منتجات الحديد والصلب الأساسية لتغطية هذه الاحتياجات التي ستصل إلى قرابة 20 مليون طن في نهاية عام 2008. والعامل الثاني، هو تنامي أهمية الاستثمار في هذه الصناعة الاستراتيجية. ومن شأن ذلك أن يشكل حافزاً

أو القومية الاقتصادية. إلا أن ما شهدته السياسات الاقتصادية في معظم دول مجلس التعاون، من تحول جزئي باتجاه إفساح المجال للقطاع الخاص لياخذ دوره الطبيعي في عملية التنمية والإصلاح الاقتصادي، أدى إلى توجيه العديد من الاستثمارات الخاصة إلى قطاع الحديد والصلب، مما حفز كثيراً من المستثمرين الجدد على الاستثمار في هذه الصناعات وزيادة طاقتها الإنتاجية.

وتشير بيانات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية إلى أن عدد المصانع العاملة في مجال صناعة الحديد والصلب الأساسية في دول مجلس التعاون، بلغ نحو 45 مصنعاً في نهاية عام 2005 (الجدول 2 - 11). وبلغت جملة الاستثمارات في هذه المصانع أكثر من 2.8 مليار دولار، واستوعبت نحو 11.6 ألف عامل، وبذلك بلغ متوسط استثمار المصنع الواحد 63.2 مليون دولار، ومتوسط نصيبه من العمالة 258 عاملاً. وتعتبر هذه الصناعات كبيرة الحجم نسبياً، وهي من الصناعات كثيفة رأس المال والعمالة أيضاً، خصوصاً المصانع المتكاملة، مثل شركة (حديد) في السعودية، و (فاسكو) في قطر، و (كريات الحديد) في البحرين.

وتشمل صناعات الحديد والصلب الأساسية صناعة أسياخ التسليح، والصفائح، وكريات الحديد، والمسابك والأنابيب ومستلزماتها.



اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

صناعة الصلب في مختلف مناطقها، في حين تباشر السعودية تطوير 17 مشروعاً، بينما تخطط سلطنة عمان لإقامة 6 مصانع، والبحرين 4 مصانع، وقطر 3 مصانع. وتبلغ الكلفة التقديرية لإنشاء مصنع للصلب يعمل بكامل طاقته الإنتاجية بين 15 مليون دولار إلى 2 مليار دولار، في حين تبلغ القيمة التقديرية لإقامة عشر مصانع حالياً - بينها واحد قيد الدراسة - في دول مجلس التعاون نحو 10 مليارات دولار. وفي حال الانتهاء من تنفيذ هذه المشاريع العشرة؛ من المتوقع أن تصبح دول المجلس واحدة من المناطق العالمية المهمة في إنتاج الحديد والصلب، لاسيما مع دخول خطوط إنتاج جديدة في كل من الإمارات والسعودية خلال العامين المقبلين 2009 و 2010.

للقطاع الخاص وصناديق وبنوك التمويل لتوجيه المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو هذه الصناعة الواعدة.

وخلال السنوات القليلة الماضية، شهدت أسعار حديد البناء ارتفاعات متكررة تراوحت بين 15 % و 25 % في غالبية دول مجلس التعاون، نتيجة إطلاق وتنفيذ المشاريع العقارية الكبرى التي تقيمها على أراضيها، إضافة إلى التوجه الهائل للسيولة نحو الاستثمار في هذا الجانب، كونه الأكثر جدوى وربحية من بين الاستثمارات الأخرى المتاحة في أسواق دول المجلس حالياً.

وتشير تقارير اقتصادية خليجية⁽³³⁾، إلى أن دولة الإمارات تباشر حالياً تطوير 16 مشروعاً من مشاريع

الفصل الثالث

القطاع المصرفي

تقديم:

حققت غالبية مصارف دول مجلس التعاون خلال عامي 2007 و 2008، مستويات نمو تفوق بكثير مستويات نموها المتواضعة خلال عام 2006. ويعزى هذا النمو إلى عدة عوامل أهمها: انجاز بعض الإصلاحات الاقتصادية في دول المجلس، الانتعاش الاقتصادي الذي ساد معظم دول المجلس كنتيجة لانخفاض أسعار الفوائد مما أدى إلى زيادة الطلب المحلي على القروض، عودة أسواق الأسهم الخليجية إلى الانتعاش بعد تعافيتها من الحركات التصحيحية التي انتابتها خلال عام 2006، وضع جانب كبير من الفوائض النفطية لهذه الدول في مشاريع تطوير البنى التحتية ومشاريع عقارية وسكنية وصناعية تقدر قيمتها بأكثر من 1.5 تريليون دولار. هذه التطورات مجتمعة أدت إلى زيادة الفرص المتاحة للمصارف الخليجية في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية للشركات والأفراد، وخاصة في ظل النمو الديموغرافي لعدد السكان، وتغير سلوك المستهلكين ليخلقوا طلباً مرتفعاً على تلك الخدمات والمنتجات.

وفي سياق سعيها الدائب لتنويع عملياتها وزيادة إيراداتها؛ عمدت المصارف العاملة في دول مجلس التعاون إلى توسيع نطاق خدماتها المصرفية للأفراد (التجزئة). فإلى جانب البطاقات الائتمانية، قدمت خدمات الصيرفة عبر الجهاز الخلوي والشبكة العنكبوتية. وفي الآونة الأخيرة، زاد اهتمام كثير من المصارف الخليجية بإدارة ثروات القطاع الخاص المتنامية لتلبية الطلب المتزايد في هذا المجال. وحسب بعض التقديرات⁽³⁴⁾، بلغت قيمة الثروات الخاصة في دول مجلس التعاون في نهاية عام 2007 نحو 1.5 تريليون دولار. والأرباح الناتجة عن خدمات الشركات والعمليات المصرفية المتفرقة للأفراد من شأنها أن تعزز أوضاع المصارف الخليجية، باعتبار أن مثل هذه الأرباح تعتبر مؤشراً أكثر دقة على أداء هذه المصارف وتعكس صورة أوضح مما تعكسه الحالات الاستثنائية من الهبوط أو القفزات التي تحققها في الأرباح التي جاءت في الغالب وليدة التآرججات الشديدة في البورصات الخليجية خلال عامي 2005 و 2006.

أولاً- الأصول:

في نهاية عام 2007، تجاوزت قيمة أصول مصارف دول مجلس التعاون 1.1 تريليون دولار (الجدول 2 - 12) مرتفعة بنسبة 35.3% عما كانت عليه في العام السابق. هذا النمو غير المسبوق يعكس حالة الانتعاش الاقتصادي التي تسود اقتصادات المنطقة. ويذكر أن أصول هذه المصارف تشكل نحو 66% من إجمالي أصول مصارف الدول العربية.

وعلى صعيد الدول الخليجية كل على حدة، تفاوتت معدلات نمو أصول المصارف عام 2007 بين 24.9% في السعودية و 55.7% في قطر. من ناحية أخرى تراوحت المساهمات النسبية لأصول مصارف كل دولة في إجمالي أصول المصارف الخليجية بين 2.3% في عمان و 30.4% في الإمارات.

وكشف مسح⁽³⁵⁾ أجرته مجلة MEED، أن قيمة إجمالي أصول المصارف الخليجية العشرة الكبار تناهز 409 مليار دولار عام 2007 مقابل 287 مليار عام 2006، أي ما نسبته 37% مقابل 35% من إجمالي أصول المصارف الخليجية. وتنتشر هذه المصارف في خمس من دول مجلس التعاون بواقع أربعة مصارف في السعودية، ومصرفين في كل من الكويت والإمارات، ومصرف واحد في كل من البحرين وقطر.

وتشير بعض التقديرات إلى زيادة حجم أصول مصارف دول مجلس التعاون بمعدلات أكبر في نهاية عام 2008، خصوصاً في ضوء المؤشرات الإيجابية التي يعكسها تحسن سعر صرف الدولار الأمريكي، الذي ترتبط به معظم عملات دول المجلس، وذلك خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2008، وكذلك تعافي بعض المصارف الخليجية من تداعيات أزمة الرهن العقاري. وتشير آخر البيانات المتاحة إلى ارتفاع إجمالي أصول أكبر عشرين مصرفاً خليجياً بنسبة 32% في نهاية الأشهر التسعة الأولى من عام 2008 مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، لتصل إلى 636 مليار دولار، في حين زادت أرباحها الصافية بواقع 18.8% لتصل إلى 12 مليار دولار⁽³⁶⁾.

اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

(الجدول رقم 2 - 12)
المؤشرات الرئيسية للقطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي
خلال عامي 2006 و 2007
(القيمة: بالمليار دولار أمريكي)

دول مجلس التعاون	الأصول		القروض		الودائع	
	2007	2006	2007	2006	2007	2006
الإمارات	335.8	236	196.9	140.4	196.2	152.1
البحرين	245.8	187.3	40	30.2	34	27
السعودية	286.7	229.6	154.1	129.8	191.4	157.7
عمان	25.6	18.9	15.8	12.2	16.2	12.2
قطر	81.3	52.2	44.2	28.2	45.9	33.1
الكويت	129.7	93	79.6	55.6	79.1	61.9
الإجمالي	1105	817	530.6	368.2	562.8	444

المصدر- بيانات اتحاد المصارف العربية، منشورة على هامش انعقاد المؤتمر المصرفي العربي الثامن عام 2008، في القاهرة 6 - 7 أبريل 2008، جريدة القبس (الكويت) بتاريخ 3 أبريل 2008.

ثانياً- القروض والودائع:

في اقتصادات المنطقة. هذا بالإضافة إلى رغبة كثير من المصارف الخليجية في توظيف أكبر رصيد من الدولارات النفطية المتراكمة في خزائنها، عن طريق تسهيل شروط الاقتراض للأفراد، ما أدى إلى زيادة غير مسبوقه في القروض الشخصية والاستهلاكية تفوق الزيادة في القروض المصرفية الأخرى خلال السنوات الماضية. وبعض القروض الاستهلاكية اتجه لتمويل الاستهلاك المظهري، وبعضها لمواكبة الارتفاع الملموس في تكاليف المعيشة، في حين تسرب جانب من هذه القروض إلى أسواق الأسهم والعقار. ورغم محاذير التوسع الزائد في منح القروض الاستهلاكية وأخطار تداعياتها على المشهد الاجتماعي والثقافي الخليجي؛ إلا أن بعض الدول الخليجية مثل الإمارات وقطر سمحت برفع سقف القروض الاستهلاكية والعقارية⁽³⁷⁾ بهدف التخلص من السيولة الزائدة (الفوائض النقدية في البنوك).

هذا، وقد اتبعت السلطات النقدية الخليجية خلال السنوات الأخيرة معايير مختلفة لترشيد نمو القروض وبخاصة الشخصية منها. وبعض هذه المعايير يهدف إلى زيادة متطلبات الاحتياطي لدى البنوك كما هو الحال في السعودية وقطر، وبعضها الآخر يتعلق بتعليمات مشددة بضرورة التقيد بسقف للإقراض، بلغ 80% من حجم الودائع،

بلغ حجم الودائع لدى المصارف الخليجية بنهاية عام 2007 نحو (563) مليار دولار، (الجدول 2 - 12)، محققاً نمواً بواقع 26.8% عن العام السابق. ويعكس هذا النمو زيادة حجم السيولة في الاقتصادات الخليجية بفعل الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط، وتساعد حجم الأرباح المتولدة من انتعاش قطاعات اقتصادية عديدة. كما أنه يُظهر جهود العديد من المصارف الخليجية في تطوير خدماتها المصرفية للقطاع الخاص كخدمة إدارة الثروات والأصول، فضلاً عن صناديق الاستثمار.

من ناحية أخرى، وصل حجم القروض والتسهيلات الائتمانية بنهاية 2007 إلى 530.6 مليار دولار (الجدول 2 - 12)، ليحقق نمواً ملحوظاً بواقع 44.1%، متفوقاً بذلك على معدل النمو المقابل في حجم الودائع. ومما ساعد على هذا النمو السريع في القروض والتسهيلات الائتمانية الانخفاض المتواصل في أسعار الفائدة مما زاد من إقبال المستثمرين على الاقتراض للاستفادة من انخفاض كلفة التمويل في تأمين الاحتياجات المالية لأعمالهم ومشروعاتهم، مع الإشارة إلى طرح مشاريع ضخمة بمليارات الدولارات



صعيد الدول الخليجية فرادى، تراوحت هذه النسبة عام 2007 بين 80.5 % في السعودية و 117.6 % في البحرين (الجدول 2 - 13). وتبدو الفوارق جلية بين نسب القروض إلى الودائع في دول مجلس التعاون (الجدول 2 - 13)، ونظيراتها في الدول العربية الأخرى التي تتدنى فيها النسب كثيراً لتصل إلى 31.3 % في اليمن، و 57.6 % في مصر، و 69.8 % في المغرب⁽³⁸⁾.

ومن ناحية أخرى، ليس هناك من شك في أن القطاع المصرفي الخليجي، قد تأثر سلباً بحالة عدم الاستقرار التي تشوب بيئة الاستثمار في معظم دول مجلس التعاون، فعلى سبيل المثال، تأثر صافي أرباح البنوك السعودية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2008 سلباً بخسائر الاستثمار وتراجع عمولات الوساطة المالية، الأمر الذي أدى إلى تراجع أرباح البنوك المدرجة في البورصة بنحو 2 % عن الفترة المماثلة من العام السابق. بينما حققت البنوك القطرية المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية نمواً في أرباحها خلال الفترة نفسها بلغ 34 % على أساس سنوي، وارتفعت أرباح بنوك سلطنة عمان بما نسبته 38 % كما تمكنت بنوك البحرين من تجاوز الخسائر المعلنة في عام 2007، التي كانت قد نجمت عن أزمة الرهن العقاري بتسجيلها أداءً متميزاً خلال عام 2008. أما بخصوص البنوك الكويتية، فقد سجلت

(الجدول 2 - 13)
نسبة القروض إلى الودائع
في دول مجلس التعاون، خلال 2006 و 2007
(نسبة مئوية)

دول مجلس التعاون	2006	2007
الإمارات	92.3 %	100.3 %
البحرين	111.8 %	117.6 %
السعودية	82.3 %	80.5 %
عمان	100 %	97.5 %
قطر	85.2 %	96.3 %
الكويت	89.8 %	100.6 %
الإجمالي	82.9 %	94.3 %

المصدر: (الجدول 2 - 12)

وهو أحد المعايير المعتمدة لدى بنك الكويت المركزي.

وتشير البيانات المتاحة في (الجدول 2 - 13) إلى ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع في دول مجلس التعاون مجتمعة إلى 82.9 % عام 2006، و 94.3 % عام 2007. وعلى

(الجدول رقم 2 - 14)

الشركات والمصارف المدرجة في أسواق المال الخليجية 2007

بيانات الإدراج	أبوظبي	دبي	البحرين	السعودية	مسقط	الدوحة	الكويت	جميع أسواق المال الخليجية
عدد الشركات المدرجة	64	46	51	111	63	40	199	574
عدد البنوك المدرجة	15	11	16	10	5	9	9	75
نسبة البنوك من إجمالي الشركات المدرجة (%)	23.4	23.9	31.4	9	7.9	22.5	4.5	13.1
إجمالي القيمة السوقية (مليار دولار)	110	122	39	519	26	82	213	1111
القيمة السوقية للبنوك (مليار دولار)	35	44	15	158	8	37	55	352
نسبة القيمة السوقية للبنوك من إجمالي القيمة السوقية (%)	32	36	38	30	29	44	26	32

المصدر - وكالة التصنيف الائتماني العالمية (موديز): «القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي أسئلة وأجوبة عن الإدراج في أسواق المال وفرص الاندماج»، تقرير منشور في جريدة القبس (الكويت) بتاريخ 6 أبريل 2008.



اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

الاتمانيّة، اتضح أنّها أصابت عدداً محدوداً من البنوك والمؤسسات الماليّة، وأن قيمتها الإجماليّة لم تتجاوز ملياري دولار أمريكي، كما اتضح أنّ المصارف التي تكبدت الجزء الأكبر من الخسائر (حوالي 1.5 مليار دولار) هي مصارف تتخذ من البحرين مقراً لها، ويجمعها تشابه واضح من حيث هيكل المملكيّة وأسلوب العمل.

وترجع أسباب محدودية تأثير المصارف والمؤسسات الماليّة والشركات الخليجيّة بأزمة الرهن العقاري الأمريكيّة إلى (43):

1 - حجم السيولة الكبير لدول التعاون مع الحساب الجاري والفوائض الماليّة سيحمي اقتصادات هذه الدول من أزمة الرهن.

2 - أظهرت أسواق دول مجلس التعاون ترابطها المنخفض مع التطورات في أسواق المال العالميّة، بالنظر إلى تحكم مستثمري مبيعات التجزئة المحليين في هذه الأسواق.

3 - لدى الأسواق الخليجيّة مستوى منخفض في ملكية المؤسسات الغربيّة، وبالتالي فهي بمعزل عن تدفقات وتأثيرات صناديق الأسواق الناشئة العامّة.

وعلى الرغم مما سبق ذكره، فإن الآثار غير المباشرة لأزمة الرهن العقاري ستزيد التوجه نحو زيادة رؤوس أموال البنوك والمؤسسات والهيئات الاستثماريّة.

والملاحظ مما سبق بيانه، أنّ اقتصادات دول مجلس التعاون لم تتأثر كثيراً بأزمة الرهن العقاري، حيث اقتصر تأثيرها على عدد محدود من البنوك، وبدرجات لا تعتبر حرجية، بحيث أمكن، على ما يبدو، احتواؤها. إلا أنّ تداعيات الأزمة الماليّة العالميّة التي انفجرت في منتصف سبتمبر 2008، امتدت لتشمل معظم اقتصادات دول مجلس التعاون، وذلك نتيجة لمجموعة عوامل، أهمها: انخفاض أسعار النفط، وتضرر قطاعات التصدير والنقل والتخزين والسياحة، وتذبذب أسعار صرف العملات، وعبء الديون غير المصرفية الذي تعاني منه شركات وحكومات، وتصحيح الأسعار في القطاع العقاري، إضافة إلى انخفاض معدلات التداول في البورصات الخليجيّة (44).

خامساً- المصارف التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء:

1 - انتشار المصارف الإسلامية في البلدان الخليجيّة وغيرها:

شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية نمواً سريعاً على

خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2008 نمواً في أرباحها بلغ 14 % على أساس سنوي. وقد جاء هذا الأداء المتميز مدعوماً بالنمو القوي في الودائع والقروض (39).

ثالثاً- المصارف المدرجة في أسواق المال الخليجيّة:

يعتبر قطاع المصارف أبرز القطاعات التي تنتمي إليها مختلف الشركات المساهمة المدرجة في الأسواق الماليّة الخليجيّة. ويستخلص من الدراسة التي أجرتها وكالة التصنيف الائتماني "موديز" (40) حول 75 بنكاً مدرجاً في هذه الأسواق (الجدول 2 - 14) أنّ المصارف الخليجيّة تستحوذ على جانب كبير من إجمالي القيمة الرأسمالية السوقية حيث ناهزت حصة المصارف 352 مليار دولار، أي ما نسبته 32 % من إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال السبع في نهاية عام 2007، أو ما يعادل نحو 44 % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لدول مجلس التعاون.

ويتبين من (الجدول 2 - 14) أنّ البحرين تحظى بأكثر عدد من المصارف المدرجة بواقع 16 مصرفاً من أصل 51 شركة بحرينية مدرجة، ونسبة 31.4 % من إجمالي الشركات المدرجة. بينما تحظى عمان بأقل عدد للمصارف المدرجة بحدود 5 مصارف من أصل 63 شركة عمانيّة مدرجة ونسبة 7.9 % من إجمالي الشركات المدرجة في الأسواق الخليجيّة.

رابعاً- تأثير أزمة الرهن العقاري على المصارف الخليجيّة:

إن انكشاف مصارف دول مجلس التعاون على أزمة الرهن العقاري الأمريكي وأدواته الماليّة يعتبر محدوداً. فمعظم هذه المصارف غير منخرطة كثيراً في مثل هذه الأدوات. وبحسب استطلاع أجرته وكالة التصنيف الائتماني Standard and Poors؛ فإن مجموع استثمارات مصارف المنطقة العربيّة بصفة عامّة في سندات الرهن العقاري ذات التصنيف الائتماني المنخفض، لا تزيد عن 1 % من مجموع أصول هذه المصارف (41) حيث تتركز غالبية استثماراتها في أدوات ومشتقات ماليّة ذات تصنيف ائتماني جيد AAA أو AA.

وقد أشار تقرير لمجلة MEED الاقتصاديّة المتخصّصة (42)؛ أنّه في أواخر عام 2007، بدأت البنوك المركزيّة الخليجيّة في الاتصال بمؤسسات تمويل ومصارف خاضعة لرقابتها، كي تستكشف وتتعرّف على مستويات تعامل تلك المؤسسات مع الأصول التي تأثرت بالانهيار الحاد الذي اجتاحت سوق الائتمان العقاري الأمريكي. وبعد أن تم حصر الخسائر



(الجدول 2 - 15)

المصارف التقليدية المتحوّلة لإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي

المصارف	البلد	السنة
البنك التجاري الكويتي: أعلن نيته التحول	الكويت	2008
بنك الكويت والشرق الأوسط: أعلن نيته التحول، وبأشهر الإجراءات	الكويت	2008
بنك دبي	الإمارات	2007
بنك الكويت الدولي (البنك العقاري سابقاً)	الكويت	2007
بنك الجزيرة	السعودية	2006
بنك الشارقة الوطني	الإمارات	2005
البنك التجاري الوطني	السعودية	2004

المصدر - مركز خدمة معلومات التمويل الإسلامي IFIS عن جريدة القبس (الكويت) 16 مارس 2008.

الإسلامية أكثر ولاءً لبنكها الإسلامي وذلك لأسباب دينية واجتماعية ومالية.

وبدا واضحاً في السنوات الماضية، وفي ضوء نتائج دراسات عديدة، أن الطلب على الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية كبير جداً في الدول الخليجية والإسلامية، بل وفي غيرها من الدول التي تتواجد فيها جاليات عربية وإسلامية كبيرة. لذا باتت ظاهرة التوسع الإقليمي والدولي سواء للمؤسسات المالية الإسلامية المحلية أو المؤسسات التقليدية العالمية الكبرى هدفاً لنيل أكبر حصة من سوق الصيرفة الإسلامية، مثال ذلك: بيت التمويل الكويتي الذي أسس "بيتك" في ماليزيا، وبيت الأوراق المالية التي توسعت في بريطانيا، وبنك دبي الإسلامي الذي اختار باكستان للتوسع فيها، وبنك الراجحي في ماليزيا. وأقدمت المؤسسات التقليدية العالمية مثل HSBC بفتح نوافذ إسلامية في كل من الإمارات والسعودية وباكستان وسنغافورة وبروناي والكويت واندونيسيا وماليزيا وبنغلاديش.

وعلى صعيد متصل، أصبحت ظاهرة تحول المؤسسات المالية التقليدية إلى إسلامية شائعة مؤخراً: ففي الكويت أعلن البنك التجاري الكويتي مؤخراً نيته عن التحول للعمل المالي الإسلامي، كذلك فعل بنك الكويت والشرق الأوسط. وكان قد سبقهما إلى ذلك بنك الكويت الدولي

امتداد العقود الأربعة الماضية، حيث بدأت بمصرف إسلامي واحد، بينما تشمل شبكتها حالياً قرابة 300 من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية العاملة في أكثر من 60 دولة في القارات الخمس. ويتركز ما نسبته 40% من المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون.

وفي نهاية عام 2006، بلغت قيمة إجمالي موجودات المصارف الإسلامية في العالم نحو 600 مليار دولار، وهي تنمو بمعدل سنوي يتراوح ما بين 15% و 20% في المتوسط. تضاف إلى ذلك النوافذ الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية والتي يبلغ مجموع أصولها نحو 230 مليار دولار، وصناديق الاستثمار الإسلامي التي بلغ عددها نحو 500 صندوق في نهاية شهر مارس 2007 ويتوقع أن يصل عددها⁽⁴⁵⁾ إلى 1000 صندوق بحلول عام 2010.

ويعزى نمو القطاع المصرفي الإسلامي بمعدلات تفوق معدلات نمو المصارف التقليدية بشكل أساسي إلى رغبة أعداد متزايدة من الأفراد بإجراء معاملاتهم المصرفية حسب الشريعة الإسلامية السمحاء، ولاسيما بعد أن قامت المصارف الإسلامية بتطوير خدمات التجزئة، ودخلت مجالات جديدة مثل الرهونات العقارية، وخدمات تمويل الأفراد والمساكن، وأصبحت تهتم بتحديد احتياجات عملائها، وتبتكر خدمات تلبي متطلباتهم المختلفة كما تفعل البنوك التقليدية، مع الإشارة هنا إلى أن عميل المصارف



اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

(الجدول 2 - 16)

بعض مؤشرات المقارنة بين المصارف الخليجية التقليدية
والمصارف الخليجية الإسلامية للفترة 2004 - 2006

(القيمة مليار دولار)

2006	2005	2004	نوعية المصارف	البيان
564	450	362	تقليدية	الأصول
102	75	54	إسلامية	
436	346	288	تقليدية	الودائع
67	54	41	إسلامية	
16	14	9	تقليدية	صافي الأرباح
4	3	1	إسلامية	
72	62	44	تقليدية	حقوق المساهمين
16	11	7	إسلامية	
2.81	3.12	2.41	تقليدية	العائد على الأصول ROA%
3.80	3.61	2.58	إسلامية	
22.08	22.60	19.74	تقليدية	العائد على حقوق المساهمين ROE%
23.76	24.46	21.47	إسلامية	
12.72	13.80	12.21	تقليدية	حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول
16	14.77	11.99	إسلامية	

ملاحظة: تم التقريب لأقرب رقم صحيح بالنسبة للقيم المطلقة. والبيانات تغطي أنشطة المصارف الإسلامية القائمة، ولا تشمل نشاط النواذ الإسلامية لدى البنوك التقليدية.

Source: Institute of Banking Studies, Gcc Banks, Financial Report; Comparison of Conventional Banks Vs Islamic Banks: By Major Indicators of Size anal By Major Ratios (Kuwait,2008).

أصول المصارف التقليدية الخليجية بنسبة 55.8% خلال الفترة نفسها. وبلغ حجم أصول المصارف الخليجية الإسلامية - حسب بيانات معهد الدراسات المصرفية بالكويت - نحو 102 مليار دولار في نهاية عام 2006 (الجدول 2 - 16)، بينما بلغ حجم أصول المصارف ومؤسسات التمويل الإسلامية الخليجية حوالي 126 مليار دولار (الجدول 2 - 17) أو نحو 25% من إجمالي أصول قطاع المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم، وذلك وفق ما توصل إليه تقرير وكالة التقييم الائتماني العالمية "موديز"، الذي غطى أداء 23 بنكاً ومؤسسة مالية إسلامية في دول مجلس التعاون.

ويتبين من (الجدول 2 - 17) أن مصرف الراجحي

(البنك العقاري سابقاً). ويبلغ عدد المصارف التقليدية المتحولة لإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي خمسة مصارف؛ هي: بنك دبي، بنك الشارقة الوطني الذي أصبح بنك الشارقة الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة، البنك التجاري الوطني وبنك الجزيرة في السعودية، إلى جانب بنك الكويت الدولي في الكويت (الجدول 2 - 15).

2 - مؤشرات المقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية:

تكشف بيانات (الجدول 2 - 16)، أن المصارف الإسلامية الخليجية استطاعت أن ترفع حجم أصولها خلال الفترة 2004 - 2006 بنسبة 88.9%، في مقابل زيادة حجم

للصيرفة والاستثمار يحظى بأعلى قيمة أصول تفوق 28 مليار دولار، يليه بيت التمويل الكويتي (23 ملياراً)، ثم بنك دبي الإسلامي (17.6 ملياراً). والبنوك الثلاثة تستحوذ على ما نسبته 55% من إجمالي أصول المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون.

ويلاحظ من (الجدول 2 - 16) ارتفاع حقوق المساهمين في المصارف الإسلامية بنسبة 128.6% مقابل 63.6% للمصارف التقليدية خلال الفترة 2004 - 2006. وحسب تقديرات اتحاد المصارف العربية⁽⁴⁶⁾، ارتفعت قيمة حقوق المساهمين في المصارف الإسلامية عام 2007 إلى ما يقارب بـ 30 مليار دولار، ما يشير إلى مواصلة المصارف الإسلامية تعزيز قواعدها الرأسمالية لممارسة نشاطها وتلبية الطلب المتزايد على خدماتها. وخلال الفترة ذاتها، ارتفعت قيمة الودائع في المصارف الإسلامية بنحو 63.4% مقابل 51.4% للمصارف التقليدية، كما ارتفع صافي أرباح البنوك الإسلامية بنسبة 300% مقابل 77.8% للتقليدية. وتعزى أهم أسباب تفوق البنوك الإسلامية على التقليدية في ارتفاع هوامش الربحية؛ إلى أن عملاء البنوك الإسلامية أقل حساسية تجاه السعر بشكل عام من عملاء البنوك التقليدية، خصوصاً أن لديهم وجهة نظر تجارية تجاه احتياجاتهم المصرفية والدينية أيضاً، فضلاً عن أن البنوك الإسلامية تعمل في بيئة مصرفية أقل تنافسية من بيئة المصارف التقليدية⁽⁴⁷⁾.

ورغم النظرة العامة المتفائلة تجاه القطاع المصرفي الإسلامي كما تعكسها المؤشرات الأساسية السابقة؛ فإن بعض العوائق أمام نمو هذه المصارف ما زالت موجودة، ومنها⁽⁴⁸⁾: أن كثيراً من المصارف الإسلامية تصنف في فئة مصارف صغيرة الحجم مقارنة بالمصارف التقليدية، وأن عملية تصميم وتطوير المنتجات والأدوات المالية والمصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية تعد أكثر صعوبة من مثيلتها لدى المصارف التقليدية. كذلك فإن المصارف الإسلامية على مستوى العالم لم تتوصل بعد إلى إيجاد جهة تنظيمية واحدة منوطة بالإشراف على المصارف الإسلامية، إضافة إلى وجود مجموعة من القيود المفروضة على العديد من العمليات المصرفية، مثل: عدم السماح بالتحوط ضد انخفاض قيمة الأصول، وضعف جوانب الشفافية والإفصاح المالي قياساً بما هو عليه الحال في المصارف التقليدية.

(الجدول 2 - 17)
أصول المصارف والمؤسسات المالية الخليجية
ونموذج عملها، 2006
(القيمة مليار دولار)

المصارف والمؤسسات المالية	الدولة	نموذج العمل	الأصول
أبوظبي الإسلامي	الإمارات	المصارف للأفراد	9.9
الراجحي	السعودية	للأفراد	28.1
البركة	البحرين	تجاري	7.6
أملاك	الإمارات	متخصص	1.4
أركابيتا	البحرين	استثماري	2.7
البحرين الإسلامي	البحرين	تجاري	1.2
البلاد	السعودية	المصارف للأفراد	3
الجزيرة	السعودية	تجاري	4.2
بوبيان	الكويت	تجاري	1.8
مصرف دبي	الإمارات	تجاري	1.5
دبي الإسلامي	الإمارات	تجاري	17.6
الإمارات الإسلامي	الإمارات	المصارف للأفراد	2.9
بيت التمويل الخليجي	البحرين	استثماري	1.5
بيت التمويل الكويتي	الكويت	تجاري	23.1
الكويت الدولي	الكويت	متخصص	2.9
مصرف الريان	قطر	تجاري	1.2
قطر الإسلامي الدولي	قطر	تجاري	2.3
قطر الإسلامي	قطر	تجاري	4.1
شامل البحرين	البحرين	تجاري	1.7
الشارقة الإسلامي	الإمارات	تجاري	2.1
تمويل	الإمارات	متخصص	0.9
دار الاستثمار	الكويت	استثماري	3.9
يونيكورن	البحرين	استثماري	0.3
الإجمالي	-	-	126

المصدر - وكالة التقييم الائتماني العالمية (موديز)، منشور في جريدة الخليج (الشارقة) بتاريخ 11 مارس 2008.

الفصل الرابع

قطاع التأمين

تقديم:

مجتمعة، لكنها تتفاوت بين دولة وأخرى. وتحظى البحرين بأعلى نسبة بواقع 2.2 %، تليها الإمارات (1.7 %)، ثم قطر وعمان (1.1 % لكل منهما)، فالكويت (0.8 %)، والسعودية (0.5 %). بينما ترتفع النسبة المقابلة إلى 2.7 % في الأسواق الناشئة و 9.2 % في الدول الصناعية المتقدمة⁽⁵⁰⁾. وفي الاتجاه ذاته، لا يزيد نصيب الفرد من أقساط التأمين عن 55 دولاراً كمتوسط لدول مجلس التعاون، مقارنة مع 76.6 دولاراً في الأسواق الناشئة، و 3200 دولاراً في الدول الصناعية المتقدمة⁽⁵¹⁾.

ومع ذلك، توصلت وكالة (موديز) للتصنيف الائتماني في دراسة لها، إلى أنه بالرغم من صغر حجم أسواق التأمين الخليجي؛ فإن معدلات نمو أقساط التأمين في دول مجلس التعاون تجاوزت بكثير تلك المسجلة عالمياً خلال السنوات الأخيرة. ومن المتوقع، أن يستمر هذا الاتجاه خلال السنوات القليلة القادمة على خلفية ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة وعي الأفراد تجاه المنافع التي تترتب على التأمين، والإجراءات الحكومية لحماية الأفراد من خلال توفير غطاء التأمينات الاجتماعية والتقاعدية⁽⁵²⁾.

ثانياً- التأمين التكافلي:

يعتقد بعض المسلمين أن التأمين "حرام". وينطبق هذا الاعتقاد بشكل خاص على تأمين الحماية والادخار (المعروف بالتأمين على الحياة)، وأن التأمين التقليدي (التجاري) يحتوي على عناصر غير مقبولة لدى المسلمين. من هنا صُمم التأمين التكافلي* ليوثر نفس المزايا التي يوفرها التأمين التقليدي ولكن بطريقة تتوافق مع الشريعة الإسلامية السمحاء. لذلك يُتوقع أن يزيد الطلب على التأمين التكافلي خلال السنوات

يعد قطاع التأمين من أكثر القطاعات التي بدأت تشهد اهتماماً متزايداً من دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الأخيرة. ويأتي ذلك في إطار ما يمثله هذا القطاع من أهمية في ظل المعطيات الاقتصادية الحالية المتمثلة بتوافر السيولة، وزيادة حجم الاستثمارات، وارتفاع حجم مشروعات البنية التحتية ومشروعات النفط والبتروكيماويات، بالإضافة إلى حجم النشاطين العمراني والعقاري في أغلب دول مجلس التعاون، بحيث وصل حجم المشروعات المخطط لها في دول المجلس إلى حوالي 1.8 تريليون دولار. فانتعاش نطاق التأمين وشموله معظم المشروعات السابقة؛ من شأنه أن يساهم في التخفيف من حدة الآثار السلبية التي قد تتعرض لها المشروعات التنموية التي تتسم بارتفاع درجة المخاطرة.

أولاً- مؤشرات تطور قطاع التأمين في دول مجلس التعاون:

انعكس اهتمام دول مجلس التعاون بتنمية قطاع التأمين خلال السنوات الأخيرة على ارتفاع القيمة الإجمالية لسوق التأمين في هذه الدول من 5.1 مليار دولار عام 2006 إلى 6.7 ملياراً عام 2007، ويتوقع ارتفاعها إلى 20 مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة⁽⁴⁹⁾. وبالرغم من ذلك، ما زالت أسواق التأمين في دول مجلس التعاون، تعتبر من أكثر الأسواق تواضعاً في العالم بمعيار نسبة الأقساط التأمينية إلى الناتج المحلي الإجمالي، واعتباره مؤشراً لانتعاش الرقعة التأمينية، حيث بلغت هذه النسبة 1 % كمتوسط لدول مجلس التعاون

* كلمة (تكافل) في اللغة العربية تعني التضامن أو ضمان الأشخاص لبعضهم البعض، وفي هذه الحالة تعبر الكلمة أيضاً عن ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. وأحكام الشريعة هي الإطار القانوني الناظم لأمور العمل والحياة العامة والخاصة بالنسبة إلى الأشخاص الذين يعيشون في ظل نظام قانوني قائم على المبادئ الإسلامية، وحتى للمسلمين الملتزمين الذين يعيشون خارج البلدان الإسلامية. وتؤثر أحكام ومبادئ الشريعة في الكثير جداً من جوانب الحياة اليومية للناس، بدءاً من السياسة والاقتصاد والعمليات المصرفية والأعمال التجارية والعقود، وحتى الأسرة والحياة الزوجية والنظافة الشخصية والأمور الاجتماعية.



حيث لا يوجد في العالم سوى خمس شركات إعادة تأمين تكافلي.

ثالثاً- تحديات قطاع التأمين في دول مجلس التعاون:

يواجه قطاع التأمين، بشقيه التقليدي والتكافلي، تحديات عديدة خلال السنوات القليلة القادمة. ويستطيع هذا القطاع، من خلال مواجهة هذه التحديات وتجاوزها وتحويل تأثيراتها السلبية إلى ايجابية، أن ينطلق في نشاطاته إلى آفاق أرحب وأوسع، ويرتقي بأدائه إلى مصاف الأسواق الناشئة كمرحلة أولى، تؤهله للانطلاق لاحقاً إلى مصاف أسواق البلدان الصناعية والمتقدمة.

ويمكن تلخيص هذه التحديات كما يلي؛

أ - تفاوت درجات تطور البنية التشريعية التي تحكم صناعة التأمين بين دولة وأخرى. فبعض التشريعات السائدة في بعض دول المجلس متخلفة وقديمة، وبعض هذه الدول لا يوجد لديها تشريعات للتأمين أصلاً. والمهم أن بعض هذه الدول كالإمارات بذلت في السنوات الأخيرة جهوداً مكثفة لتطوير التشريعات التأمينية، فأصدرت قانون رقم 6 لسنة 2007 والمتعلق بإنشاء هيئة للتأمين، وفي ديسمبر 2006 أصدرت قرار تنظيم مهنة وسطاء التأمين.

ب - توصلت دراسة لشركة "بوزالن هاملتون" أن هناك نقصاً كبيراً في عمليات الرقابة على شركات التأمين في دول مجلس التعاون. وتفاوتت فعالية هذه العمليات بين بلد وآخر، حيث لجأت السعودية والبحرين والإمارات وسلطنة عمان إلى تطوير أنظمة الرقابة القائمة على تقييس المخاطر ومراقبتها باعتماد المعايير العالمية المطبقة من قبل هيئة خبراء التأمين العالمية IAIS بينما هناك دول أخرى كالكويت وقطر لم تطور مثل هذه الأنظمة. والمطلوب في كل الأحوال، تطوير أجهزة الرقابة على شركات التأمين وفصلها عن الدوائر الحكومية التقليدية لإضفاء المزيد من المصداقية والمهنية والمرونة والفاعلية على أطر الرقابة⁽⁵⁷⁾.

ج- عدم قدرة شركات التأمين المحلية على منافسة نظيراتها الأجنبية التي دخلت أسواق دول مجلس التعاون بقوة في ظل تحرير القطاع المالي في معظم هذه الدول. ويرجع

العشر القادمة مع نمو عدد السكان، وعندما يصبح استخدام التأمين التكافلي ومنتجات مالية أخرى مقبولة ثقافياً. وهذا يتطلب من القائمين على قطاع التأمين التكافلي في دول مجلس التعاون إعداد برامج ودورات تثقيفية من أجل إقناع سكان دول المجلس، وغالبيتهم العظمى من المسلمين، بقبول منتجات التأمين التكافلي ومميزاتها⁽⁵³⁾.

وعلى الرغم من أن قطاع التأمين التكافلي يعد حديث النشأة نسبياً مقارنة بقطاع التأمين في دول المنطقة العربية، إلا أن الأول ينمو بوتيرة متسارعة مقارنة بوتيرة نمو الثاني. فقطاع التأمين التكافلي ينمو بنسبة تفوق 20 % سنوياً في دول المنطقة، بل وترتفع إلى 40 % في دول مجلس التعاون⁽⁵⁴⁾، بينما لا يتجاوز معدل النمو السنوي لقطاع التأمين التقليدي 5.2%. ويعزو الخبراء أسباب الطلب المتزايد باطراد على التأمين التكافلي، إلى أن المنطقة تشهد إقبالاً واسعاً من العملاء على الحلول المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لاعتبارات دينية، ولأن بعضها يعمل على تقليل المخاطر وذلك من خلال سيادة مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، أي أنه يوفر حماية أفضل للعملاء مقارنة مع التأمين التقليدي.

وقدرت دراسة لشركة KPMG قيمة التأمين التكافلي الإسلامي في العالم بأكثر من ثلاثة مليارات دولار، وهي ناتج لأنشطة 133 شركة تأمين تكافلي في العالم، 59 منها في دول مجلس التعاون⁽⁵⁵⁾. وحسب تقديرات تقرير التكافل الدولي الأول 2008 الصادر عن شركة ارنست ويونغ⁽⁵⁶⁾؛ تشكل دول مجلس التعاون الخليجي أهم سوق تكافلي في العالم بمساهمات تجاوزت مليار دولار أمريكي، مقابل مساهمات دولية تقدر بملياري دولار عام 2006. ويشكل التكافل العام، الذي يضم الحوادث المتنوعة والتكافل العقاري، حوالي نصف أنشطة التكافل على المستوى الإقليمي والعالمي.

ويتوقع تقرير (ارنست ويونغ) ارتفاع مساهمات التكافل العالمية إلى أكثر من 4.3 مليار دولار عام 2010، والمحافظة على معدل نمو سنوي لأنشطة التكافل بنسبة 20 %. وفي ظل معدلات النمو الحالية، تشير التقديرات إلى أن صناعة التكافل ستحقق حوالي 10 - 15 مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة، وخاصة بعد أن تتم معالجة بعض المعوقات مثل: ضعف الملاءة المالية لكثير من شركات التأمين التكافلي وكثرة عددها، ومحدودية قدرة إعادة التأمين التكافلي،



اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

للأفراد، وتنظيم برامج تدريبية متخصصة بتطوير وابتكار المنتجات التأمينية وإدارة المخاطر والتسعير، وذلك لزيادة المهارات والخبرات التأمينية الخليجية كماً وكيفاً.

هـ- من ضمن التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي محلياً، أنها لا تزال في مراحل التطوير، كما أنه لا توجد إدارة ديناميكية ومحترفة في شركات التكافل. علاوة على ذلك، تعد رؤوس أموال شركات التأمين التكافلي منخفضة، الأمر الذي يحد من قدرتها على طرح فئات مختلفة من التأمين. كذلك تفتقر شركات التأمين التكافلي إلى تطوير المنتجات المبتكرة، وقنوات التوزيع الواسعة، وإجراء أنشطة البحوث والتطوير.

ذلك لعدة أسباب أهمها صغر حجم شركات التأمين الخليجية، إذ أن نحو 80% منها تصنف متوسطة أو صغيرة الحجم، وعدم استخدامها للتقانة الحديثة المتطورة في إنجاز أعمالها، فضلاً عن ضعف ملاءتها المالية الناتجة عن صغر حجم رؤوس أموال معظم هذه الشركات.

د- عدم توافر الأيدي العاملة الخليجية المدربة والمتخصصة بالأنشطة التأمينية، وابتعاد الكثير من الخليجيين عن العمل في قطاع التأمين نتيجة لاعتقاد هؤلاء أنه نشاط محرم دينياً، وخاصة بالنسبة لأنشطة التأمين على الحياة. وهذا يفرض على معظم دول المجلس إعداد برامج تثقيفية وتوعوية لرفع مستوى الوعي التأميني

الفصل الخامس

أسواق الأوراق المالية

تقديم:

مجلس الاحتياطي الفيديريالي الأمريكي أسعار الفائدة في محاولة منه للحد من الآثار السلبية لأزمة الرهن العقاري - إلى تحول مودعين إلى أسواق الأسهم بحثاً عن عائد أكبر مع تحمل مخاطر أعلى. وساهم انخفاض سعر الفائدة أيضاً في تراجع مماثل في تكلفة قروض المستثمرين والمضاربين في أسواق المال.

ويضاف إلى ذلك تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى أسواق الأسهم الخليجية بعد أن لمس المستثمرون الأجانب اهتمام حكومات دول مجلس التعاون بتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، وعدم اعتماد هذه الحكومات لأية سياسات تهدف إلى كبح نشاطات السوق، وامتاعها عن تكرار الخطايا الجسيمة بمحاولة التدخل المباشر لدعم أسعار الأسهم أو دعم المتعاملين. ومن ناحية أخرى، كان لأزمة الرهون العقارية والائتمان الأمريكية، وما تلاها من سلبات وتداعيات امتدت إلى معظم أسواق أوروبا وآسيا، تأثير واضح في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى أسواق دول المجلس.

وساهم ارتفاع مستوى التضخم إلى مستويات قياسية في معظم اقتصادات دول مجلس التعاون، في تعزيز الطلب في أسواقها المالية بهدف المحافظة على القوة الشرائية للأموال التي يدخرها المستثمرون.

يبقى أن تأثير العوامل سالفة الذكر، يتفاوت من سوق إلى أخرى، فمؤشر السوق العمانية جاء في الطليعة بارتفاعه بنسبة 62 %، تلاه سوق أبوظبي (52 %)، سوق دبي (44 %)، السوق السعودي (41 %)، سوق الدوحة (34 %)، سوق الكويت (25 %)، سوق البحرين (24 %) (الجدول 2 - 18). وسجلت هذه الأسواق مجتمعة متوسط معدل نمو بلغ 40.2 % خلال عام 2007، مقارنة بحوالي 4.2 % لمؤشر S& P 500، و 36.6 % لمؤشر MSCI للأسواق الناشئة⁽⁵⁸⁾.

تتفق جمهرة من الاقتصاديين، على أن وجود نظام فعال لسوق رأس المال؛ يعد واحداً من أهم شروط النظام المالي السليم، ما يؤدي إلى تفعيل دور سوق رأس المال ضمن الخدمات المالية لضمان النمو للاقتصادات التي تتبنى اقتصاد السوق الحرة. كما تعمل أسواق المال، إلى جانب دورها في تعبئة الموارد، على دعم الاستقرار الاقتصادي ونمو الاقتصاد الكلي. وبإلقاء نظرة سريعة على التطورات التي شهدتها اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الخمس الماضية، نكتشف أن سيولة الأموال (الفوائض) الناتجة عن الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط، ونمو الاقتصاد الكلي، أثرت مجتمعة على أسواق المال في هذه الاقتصادات أيضاً.

أولاً- أسباب تحسن أداء الأسهم الخليجية خلال عام 2007:

في نهاية عام 2007، تنفس المستثمرون في أسواق الأسهم الخليجية الصعداء، بعد أن حققت مؤشرات أداء الأسواق مكاسب متفاوتة، أسهمت في تحقيقها عوامل عديدة؛ تتقدمها جاذبية أسعار أسهم معظم الشركات المدرجة في هذه الأسواق، بعد تعرضها إلى موجات تصحيح وتراجع في الأسعار، بدأت منذ أواخر عام 2005، واستمرت خلال عام 2006 بكامله، ووصلت نهايتها في نهاية الربع الأول عام 2007. وكان من الممكن أن يكون الوضع بالغ السوء، لولا أن أوضاع المالية العامة في دول المجلس كانت في أفضل حالاتها؛ وهذا ما بدا واضحاً من خلال تأثر أسواق الأسهم الخليجية إيجاباً بالارتفاع القياسي لأسعار النفط، ما أدى إلى توفير سيولة كبيرة، تدفق جزء منها على أسواق الأسهم من خلال زيادة الإنفاق الحكومي سواء الاستثماري أو الاستهلاكي. وعلى صعيد متصل، أدت الانخفاضات المتتالية لسعر الفائدة على الودائع بالعملة المحلية - إثر خفض

اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

(الجدول 2 - 18)

المؤشرات الرئيسية لأسواق الأوراق المالية الخليجية خلال عامي 2006 و 2007

عدد الشركات المدرجة	مضاعف السعر إلى العائد (مرة)		القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي %		القيمة السوقية (مليار دولار أمريكي)		قيمة الأسهم المتداولة (مليار دولار أمريكي)		عدد الأسهم المتداولة (مليار سهم)		نسبة نمو مؤشر السوق %		تاريخ تأسيس السوق	أسواق الأوراق المالية الخليجية	
	2007	2006	2007	2006	2007	2006	2007	2006	2007	2006	2007	2006			
64	60	16.3	10.1	110	84	121.1	80.7	47.7	19.2	52.1	11.3	51.7	42.3-	2000	سوق أبوظبي للأوراق المالية
55	46	16.5	12.1	256	189	138.2	87	103.3	94.7	105.3	39.6	43.7	44.4 -	2000	سوق دبي المالي
51	50	13.1	13.6	158	133.5	27	21.1	1.1	1.4	0.8	0.7	24.2	1	1999	سوق البحرين للأوراق المالية
111	86	23.2	16.2	138	93.6	519	326.9	682.3	1403	57.9	54.4	40.9	52.5 -	1984	سوق الأسهم السعودي
125	121	14.7	13.9	57.6	36.4	23.1	13	5.2	2.2	2.7	0.9	61.9	14.5	1988	سوق مسقط للأوراق المالية
40	36	م. غ.	م. غ.	140.8	115.7	95.5	61	29.9	20.6	3.4	2.4	34.3	35.5 -	1997	سوق الدوحة للأوراق المالية
196	180	12	11.7	173.8	142.8	193.5	141	130.9	59.6	70.4	37.6	24.7	12 -	1983	سوق الكويت للأوراق المالية
642	579	م. غ.	م. غ.	138.8	102.1	1117.4	730.7	1000.4	1600.7	292.6	147				مجموع أسواق الأوراق المالية الخليجية

ملاحظة: القيم السوقية في الجدول تقل عن القيم السوقية التي تنشرها البورصات وشركات الوساطة، لأن صندوق النقد العربي حسب القيمة السوقية بطريقة فنية معقدة.

المصدر - صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، الربع الرابع، العدد 52، 2007.

الشفافية، وإلزام الشركات المدرجة بنشر المعلومات، واعتماد السياسات الاقتصادية المناسبة. فعلى سبيل المثال، اتخذت معظم دول مجلس التعاون تدابير فيما يتعلق بالسياسات المالية والنقدية الهادفة إلى احتواء الضغوط التضخمية التي من شأنها التأثير سلباً على الحركة الاقتصادية، وعلى نشاط وأداء أسواق الأوراق المالية على حدٍ سواء.

وشملت التدابير التي اتخذتها بعض أسواق الأسهم الخليجية لتطوير رفع مستوى أدائها إجراء تعديلات على

وقد استدعت حركة تصحيح الأسعار خلال عام 2006 بصفة خاصة، قيام معظم الجهات المختصة في كافة أسواق الأوراق المالية الخليجية من هيئات الرقابة وإدارات للأسواق، العمل على تطوير الأطر التشريعية، وتعزيز الأطر الرقابية المناسبة لتحسين أداء الأسواق وأساليب عملها من أجل تعزيز ثقة المستثمرين وزيادة الوعي الاستثماري لديهم؛ فكان العمل على تطوير المناخ الاستثماري، وتشجيع دخول المستثمر الأجنبي*، وتحسين شروط وإجراءات الإدراج، وتنظيم عمليات الاكتتاب، والارتقاء بمستويات الإفصاح وتحسين

* صدر في الكويت قانون يقضي بتخفيض ضريبة الدخل المفروضة على المؤسسات الأجنبية العاملة على أرض الكويت من 55% إلى 15%. ولاشك أن مثل هذا الإجراء سيساعد على جذب كم من الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد؛ لأنه في ظل الوضع السابق، كان ارتفاع سعر الضريبة إلى 55% يشكل عائقاً أساسياً أمام المستثمرين الأجانب الراغبين بالاستثمار في دولة الكويت. كذلك فإن القانون الجديد يعفي أرباح الشركات الأجنبية من تداول الأسهم المسجلة في سوق الكويت للأوراق المالية من الضرائب، سواء كانت هذه أرباح مباشرة، أو مكاسب متأتية عن محافظ الأوراق المالية. ولذلك، يتوقع الاقتصاديون أن تستقطب الكويت خلال السنوات القادمة الكثير من محافظ الأوراق المالية والاستثمارية لمستثمرين أجنبي.



2007 إلى 642 شركة بزيادة 63 شركة (11 %) مقارنة
بنهاية العام السابق. وتضطلع الكويت بالمرتبة الأولى لعدد
الشركات المدرجة بنحو 196 شركة وبنسبة 30.5 % من
الإجمالي، يليها سوق مسقط (125، 19.5 %)، وسوق
الأسهم السعودي (111، 17.3 %).

وفيما يتعلق بأحجام التداول في أسواق الأوراق المالية
الخليجية، بلغت قيمة الأسهم المتداولة 1000 مليار دولار،
وهي تقل بنحو 600 مليار دولار عن قيمة الأسهم المتداولة
في العام السابق، وبنسبة 37.5 %. وتعد أسباب هذا
التراجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض قيمة التداولات في
سوق الأسهم السعودي وبخاصة في الأرباع الثلاثة الأولى
من عام 2007. وبالرغم من ذلك، مازال سوق الأسهم
السعودي المساهم الأكبر في إجمالي قيمة تداولات
الأسهم الخليجية بنسبة 68.2 % مقارنة بنحو 87.6 %
في نهاية العام السابق. يليه سوق الكويت (13.1 %)،
ثم دبي (10.3 %). وقد حققت خمسة أسواق خليجية
زيادة في قيمة الأسهم المتداولة، بلغت نسبة زياداتها
تنازلياً كالتالي: أبوظبي: 148.8 %، مسقط: 136.4 %،
الكويت: 119.6 %، الدوحة: 45.1 %، ودبي: 9.1 %.
بينما انتقلت عدوى تراجع قيم التداولات من سوق الأسهم
السعودي إلى سوق البحرين للأوراق المالية. ويبدو التركيز
واضحاً في قيم الأسهم المتداولة في البورصات الخليجية،
حيث شكلت قيمة الأسهم المتداولة في ثلاثة أسواق فقط
هي السعودي، الكويتي، الإماراتي (أبوظبي ودبي)، ما
نسبته 98.5 % من إجمالي قيم تداولات عام 2006،
تراجعت إلى 96.4 % عام 2007.

أما فيما يتعلق بعدد الأسهم المتداولة؛ فقد ارتفع خلال
عام 2007 إلى نحو 292.6 مليار سهم بزيادة نسبتها 99 %
مقارنة بنهاية العام السابق للأسواق السبعة مجتمعة. وعلى
مستوى الأسواق السبعة منفردة؛ حقق سوق أبوظبي أعلى
نسبة ارتفاع بلغت 361 %، تلاه سوق مسقط (200 %)،
بينما لم تتجاوز أدنى نسبة للارتفاع في السوق السعودي
6.4 % فقط. وحقق سوق دبي أعلى نسبة مساهمة في
إجمالي عدد الأسهم المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية
بنحو 36 %، تلاه سوق (الكويت 24 %)، وأدنى مساهمة
كانت لسوق البحرين (0.3 % فقط).

وارتفعت نسبة رسملة أسواق المال لدول مجلس التعاون
إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول الست من 102.1 % عام
2006 إلى 138.8 % عام 2007. وشمل الارتفاع الأسواق

معايير الإفصاح عن البيانات المالية، وتطوير عمل مجالس
إدارات الشركات المدرجة في الأسواق، وتحسين أنظمة
التداول القائمة، واعتماد أنظمة تداول جديدة في بعض
الأسواق، ووضع أسس جديدة لتنظيم صفقات الاندماج
والاستحواذ المتعلقة بالشركات المدرجة أسهمها للتداول
في الأسواق، واعتماد مؤشرات جديدة تعكس أداء الأسواق
بدقة أكبر، وتطوير عمل شركات الوساطة بهدف حماية
المستثمرين.

ثانياً- المؤشرات الرئيسية لأسواق الأوراق المالية الخليجية:

استطاعت غالبية أسواق الأوراق المالية في دول مجلس
التعاون استرداد كامل خسائرها لعام 2006، بل وسجلت
نموً إضافياً كما في حالة سوق الإمارات التي كانت قد
انخفضت عام 2006 بنسبة 41 %، لترتفع بنسبة 49.2 %
عام 2007 (سوقي أبوظبي ودبي معاً)، محققة بذلك مكاسب
قيمتها السوقية حوالي 92 مليار دولار، حيث ارتفعت إلى
259.3 مليار دولار عام 2007 مقابل 167.6 ملياراً في
العام السابق. كما استردت أيضاً سوق الكويت للأوراق
المالية كامل خسائر عام 2006 البالغة 12 %، بارتفاعها
خلال عام 2007 بنسبة 24.7 %. وتمكنت بورصة الدوحة
من استرداد الجزء الأكبر من الخسائر التي بلغت 35.5 %
عام 2006، بارتفاعها بنسبة 34.3 % في عام 2007.

وفيما يتعلق بأحجام أسواق الأوراق المالية لدول مجلس
التعاون؛ ارتفعت القيمة السوقية لهذه الأسواق في نهاية
عام 2007 بنسبة 52.9 % لتبلغ 1117.4 مليار دولار،
مقارنة بنحو 731 ملياراً بنهاية العام السابق. وسجلت
القيم السوقية للأسواق الرئيسية نسب نمو قياسية خلال
عام 2007. فعلى سبيل المثال، ارتفعت القيمة السوقية
لسوق الأسهم السعودي بنحو 58.8 % لتصل إلى حوالي
519 مليار دولار، أو ما نسبته 46.4 % من القيمة السوقية
الإجمالية لأسواق الأسهم الخليجية عام 2007. وارتفعت
القيمة السوقية لسوق الكويت للأوراق المالية بنحو
82.5 %، لتصل إلى 193.5 مليار دولار، أو ما نسبته
17.3 %. وبالنسبة لبقية الأسواق، كانت نسب مساهماتها
في القيمة السوقية الإجمالية تنازلياً كما يلي: دبي
12.4 %، أبوظبي: 10.8 %، الدوحة: 8.5 %، البحرين:
2.4 %، وسوق مسقط: 2.1 %.

وبالنسبة لعدد الشركات المدرجة في أسواق الأوراق
المالية لدول مجلس التعاون، فقد ارتفع في نهاية العام



اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

ثالثاً- مؤشرات أسواق الأوراق المالية الخليجية خلال 2008:

خلال عام 2008، مرت أسواق الأسهم الخليجية بتغيرات درامية، حيث حفل العام بظروف استثنائية على مستوى الاقتصاد العالمي، والتي تضافر تأثيرها مع عوامل داخلية عديدة خاصة بكل سوق، إضافة إلى الشد والجذب في بعض التطورات السياسية الإقليمية. ولم تكن أزمة الرهن العقاري، هي المؤثر الوحيد السلبي الذي شهدته أسواق الأسهم الخليجية خلال عام 2008، حيث لعب الارتفاع المتواصل لأسعار النفط دوراً فعالاً في زيادة معدلات التضخم وتكلفه الاستيراد لدول مجلس التعاون. غير أن نهاية العام لم تكن كبدايته، حيث انحدرت أسعار النفط بشكل كبير متجاوزة كل التوقعات، لتثير المخاوف من تراجع الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم احتمال تراجع

السبعة بنسب متفاوتة، أعلاها حققته سوق دبي بنسبة 256 %، تلاها بفارق كبير سوق البحرين بنسبة 158 %، وهذه النسب تفوق نظيرتها في أكبر الأسواق الناشئة سخونة وحيوية مثل الصين والهند، بل هي تتماشى بصورة أكبر مع الأسواق المالية الأكثر نضجاً في البلدان المتقدمة.

والسيولة التي شكلت ما نسبته 124.3 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لدول مجلس التعاون عام 2007 ونحو 94.4 % من القيمة السوقية للشركات الخليجية المدرجة كما في نهاية عام 2007، تضع أسواق دول مجلس التعاون بمصاف أعلى الأسواق سيولة في العالم. ويرتفع مؤشر السيولة محسوبة بقيم التداول إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من دبي إلى 191.3 %، والسعودية 181.5 %، كما يرتفع مؤشر السيولة أيضاً محسوبة بقيم التداول إلى القيمة السوقية للشركات المدرجة في كل من السعودية (131.5 %)، والكويت (96.7 %).

(الجدول 2 - 19)
مؤشرات أسواق الأوراق المالية الخليجية خلال عام 2008

أسواق الأوراق المالية الخليجية	المؤشر في 2008/6/30	المؤشر في 2008/12/31	الفارق عن نهاية 2007 %	حجم التداول (مليار سهم)	قيمة التداول (مليار دولار)
سوق أبوظبي للأوراق المالية	4.954	2.390	- 47.5 %	50	63.2
سوق دبي المالي	5.444	1.636	- 72.4 %	76.5	83.1
سوق البحرين للأوراق المالية	2.859	1.804	- 34.5 %	1.7	2.7
سوق الأسهم السعودي	9.352	4.803	- 56.5 %	58.7	524.2
سوق مسقط للأوراق المالية	11.323	5.441	- 39.8 %	4.2	8.7
سوق الدوحة للأوراق المالية	11.864	6.886	- 28.1 %	3.9	48.4
سوق الكويت للأوراق المالية	15.456	7.782	- 38 %	80.8	134
المجموع				275.8	864.3

المصدر - تقرير شركة بيان للاستثمار، المنشور في الصحف المحلية، بتاريخ 8 يناير 2009.

الأسهم السعودي خسائر بنحو (- 15.3 %)، وسوق دبي المالي (- 8.2 %).

وفي مطلع النصف الثاني من عام 2008، تغير اتجاه الرياح، وبدأت الأسواق الأربع، تتعرض طيلة الصيف لموجة تصحيح تدريجية، أفقدتها غالبية مكاسبها، إلى أن جاءت الأزمة المالية العالمية (منتصف سبتمبر) لتعصف بما تبقى من مكاسب، وفاقم من شدة الأزمة ظهور أزمة سيولة

الإنفاق الحكومي، وماله من تأثيرات سلبية على الاقتصاد الكلي.

وكانت أربع أسواق خليجية (مسقط، الدوحة، أبوظبي، والكويت) قد بدأت في عام 2008 بداية مشجعة، تمثلت بمكاسب حققتها في نهاية النصف الأول من عام 2008، بلغت في سوق مسقط أكثر من 25 %، وتجاوزت 30 % في سوق الكويت نهاية يونيو 2008، بينما حقق سوق



مليار، بانخفاض بلغ 16.8 مليار سهم ونسبته 5.7 %، وكان سوق الكويت للأوراق المالية هو صاحب أكبر كمية تداول، بلغت 80.8 مليار سهم (29.3 % من الإجمالي)، وسوق البحرين صاحب أقل كمية تداول بلغت 1.7 مليار سهم. وبالمثل، تراجع إجمالي قيم الأسهم المتداولة من 1000 مليار دولار إلى 864 مليار، بانخفاض بلغ 136 مليار ونسبته 13.6 %، وكانت أكبر قيمة تداول للأسهم من نصيب السوق المالي السعودي، وبلغت 524.2 مليار دولار (60.6 % من الإجمالي)، وأقل قيمة تداول تحققت في سوق البحرين للأوراق المالية وبلغت 2.1 مليار دولار.

واهتمام في معظم دول مجلس التعاون، ما أدى إلى شبه جمود في سوق الإفراض. ولتتحول نتيجة لذلك مؤشرات الأسواق الأربع من الارتفاع إلى الهبوط الحاد مع الأسواق الخليجية الثلاث (دبي والسعودية والبحرين).

وتظهر البيانات المتاحة في (الجدول 2 - 19) تراجع جميع مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية بمعدلات متباينة، تراوحت ما بين 28 % و 72 %، فضلاً عن تراجع إجمالي القيم السوقية لهذه الأسواق من 1117 مليار دولار نهاية عام 2007 إلى 565 مليار نهاية عام 2008، وتراجع حجم إجمالي الأسهم المتداولة من 292.6 مليار سهم إلى 275.8





الهوامش

- الباب الثاني -

الفصل الأول

- (1) بلغ حجم الاحتياطي العالمي المثبت من النفط في نهاية عام 2007، نحو 1237.9 مليار برميل، منخفضاً ما قيمته 1.6 مليار برميل مقارنة بنهاية عام 2006، وقد عدلت "BP". أرقام عام 2006 إلى الأعلى لتصبح 1239.5 مليار برميل بدلاً من 1208.2، أي بزيادة قاربت 31.3 مليار، وذلك بسبب ارتفاع حجم الاحتياطي النفطي في قطر من نحو 15.2 مليار برميل إلى نحو 27.9 مليار، وفي كندا من نحو 17.1 إلى نحو 27.7 مليار، وفنزويلا من 80 إلى 87 مليار برميل.
- (2) تقديرات نشرة MEES النفطية المتخصصة، منشورة في جريدة القبس (الكويت) بتاريخ 13 مايو 2008.
- (3) انظر: تقرير معهد التمويل الدولي عن اقتصادات دول الخليج، والمنشور في جريدة الراي (الكويت) بتاريخ 9 مارس 2008.
- (4) انظر: د. ناجي أبي عاد: "دول الخليج لم تستغل إمكاناتها من الغاز الطبيعي"، جريدة أوان (الكويت)، بتاريخ 6 مايو 2008.
- (5) انظر: تقرير معد التمويل الدولي عن قطاع النفط والغاز في دول مجلس التعاون، والمنشور في جريدة الوطن (الكويت)، بتاريخ 27 ديسمبر 2007.
- (6) تقرير موجز عن مؤتمر "الغاز الطبيعي وقود القرن الحادي والعشرين"، منشور في جريدة الحياة (لندن)، بتاريخ 30 أكتوبر 2007.
- (7) تضم سلة أوبك، التي تعد مرجعاً لـ "أوبك" في مستوى سياسة الإنتاج 12 نوعاً هي: خام صحارى الجزائري، منياس الاندونيسي، الإيراني الثقيل، البصرة العراقي، خام التصدير الكويتي، خام السدر الليبي، خام (بوتي) النيجيري، الخام البحري القطري، الخام العربي الخفيف السعودي، خام مريان الإماراتي، الخام الفنزويلي، وجيراسول الانغولي.
- (8) انظر: تقرير الشمال الصادر بتاريخ 10 فبراير 2008.
- (9) Energy Information Administration Official Energy Statistics From U.S Government, OPEC Revenues Fact Sheet, OPEC Oil Export Revenues. Published on 14 Jan. 2009
- (10) تقرير (معهد ماكينزي الدولي) إلى منتدى دافوس، يناير 2008. مشار إليه في: Briefing Gulf economies, "How to spend it", The Economist April 26 the 2008.
- (11) انظر ملخص دراسة البنك الأهلي المصري: "أثر ارتفاع أسعار البترول على مستقبل اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي"، منشورة في جريدة الرؤية (الكويت) بتاريخ 16 يونيو 2008.
- (12) انظر: سمير التتير؛ "الصناعة النفطية في دول الخليج العربية: التكرير"، جريدة السفير (بيروت) بتاريخ 20 فبراير 2008.
- (13) مصرف الإمارات الصناعي؛ صحيفة مصرف الإمارات الصناعي، عدد شهر أكتوبر 2007.
- (14) انظر: تقرير شركة "نفط الهلال" للأسبوع المنتهي في 5 أغسطس 2008، والمنشور في جريدة الحياة (لندن) بتاريخ 10 أغسطس 2008.
- (15) رويترز؛ حديث رئيس مجلس إدارة شركة ناقلات النفط الكويتية إلى رويترز، والمنشور في جريدة الرؤية (الكويت) بتاريخ 12 أغسطس 2008.
- (16) ملخص دراسة صادرة عن مركز الرياض للدراسات الاقتصادية، ومنشورة في جريدة الوطن (الكويت) بتاريخ 31 يوليو 2008.
- (17) BP; Statistical Review of World Energy, June 2008, P.11.

الفصل الثاني

- (18) GOIC; GOIC in the news Published on 29 May 2008.
 - (19) احتسب متوسط الاستثمار بعد استبعاد 764 مصنعاً، لم تتوفر بيانات عن رأس المال المستثمر فيها.
- انظر: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية؛ ملف الخليج الإحصائي 2007 الجدول رقم 4-2-6، ص 172.





- (20) "المشاريع الصناعية غير النفطية في الخليج" تقرير منشور في صحيفة الاقتصادية الالكترونية (الرياض) بتاريخ 7 ديسمبر 2007.
- (21) ملف الخليج الإحصائي 2007، الجدول رقم 4-2-7، ص 173.
- (22) ملف الخليج الإحصائي 2007، الجدول رقم 4-2-8، ص 174.
- (23) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ملف الخليج الإحصائي 2007، الجدول رقم 2-1-5، ص 100.
- (24) Global Investment House; Global Research, GCC Market review, August 2008, p.3.
- (25) تأسست الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) عام 1976، وبدأت الإنتاج 1981، وهي تعتبر أكبر شركة لصناعة البتروكيماويات في السعودية. وتمتلك الحكومة السعودية حصة تقدر بنسبة 70% من أسهم الشركة، بينما يمتلك مواطنو المملكة الحصة الباقية. وتضم سابك 17 شركة فرعية في السعودية تعمل وفقاً للمقاييس العالمية، من بينها 12 مصنعاً للمواد الكيماوية، 4 مصانع للأسمدة، ومصنعاً واحداً للمعادن. تعد 8 شركات منهم مشتركة مع شركاء أجانب، وثلاث شركات مملوكة بالكامل لسابك، بالإضافة إلى ست شركات تضامنية مشتركة مع مستثمرين محليين وإقليميين من القطاع الخاص.
- وتعتبر سابك أكبر الشركات الصناعية غير النفطية في الشرق الأوسط، كما أنها تعد لاعباً رئيسياً في الصناعة البتروكيماوية العالمية، حيث تستحوذ على 7% من إجمالي الإنتاج العالمي للبتروكيماويات، علاوة على أنها تعتبر رابع أكبر الشركات المنتجة للبولي أوليفينات، والثالثة في إنتاج البولي ايثيلين، كما أنها تتبوأ المركز السادس كأكبر منتج للبروبيلين، وهي المنتج والمصدر الأكبر والوحيد لليوريا الحبيبية على مستوى العالم، وأحد كبار منتجي الأوليفينات في العالم. للمزيد من التفاصيل، انظر:
- Global Investment House, Economic Report "Petrochemical Industry: Saudi Arabia Economic and Strategic Outlook", March 2008 and Global Research; GCC Market Review, August 2008, PP. 3-4
- (26) بيانات مؤتمر الصناعيين الخليجين الحادي عشر، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، أبوظبي 20 - 21 يناير 2008.
- (27) Global, GCC Market Review August 2008, P.4.
- (28) انظر: ملخص دراسة منظمة الخليج للاستشارات الصناعية حول "صناعة وتجارة البلاستيك في دول مجلس التعاون الخليجي"، منشور في جريدة عالم اليوم (الكويت)، بتاريخ 21 مارس 2008.
- (29) "منظمة الخليج تدعو إلى إعادة هيكلة القطاع لمواجهة الطلب"، تقرير منشور في جريدة الوقت (البحرين)، بتاريخ 2 أبريل 2008.
- (30) المرجع السابق.
- (31) "التكلفة المنخفضة للطاقة تدفع دول "التعاون" إلى موقع متقدم في سوق الألمنيوم"، تقرير منشور في جريدة البيان (دبي) بتاريخ 22 أغسطس 2007.
- (32) مصرف الإمارات الصناعي؛ "أفاق تطور صناعة صهر الألمنيوم في دول مجلس التعاون الخليجي"، صحيفة مصرف الإمارات الصناعي، عدد شهر يوليو 2008.
- (33) "الدول الخليجية تستثمر 10 مليارات دولار لإقامة 10 مصانع"، تقرير منشور في صحيفة الجريدة (الكويت) بتاريخ 13 يونيو 2008.

الفصل الثالث

- (34) انظر: ملخص تقرير "شركة الخدمات الاستشارية العالمية برايس وولتر هاوس كوبرز"، المنشور في جريدة الجريدة (الكويت)، بتاريخ 18 يوليو 2008.
- (35) MEED; Special Report: Banking, 20-26 June 2008, PP.36-44.
- (36) انظر: تقرير مجلة MEED المنشور في جريدة القبس بتاريخ 2008/12/15.
- (37) ضاعفت الحكومة القطرية سقف قروض الإسكان لمواطنيها من 165 ألف دولار أمريكي إلى 330 ألفاً. أما في الإمارات؛ فقررت حكومة أبوظبي رفع سقف القروض العقارية لمواطنيها إلى 328 ألف دولار، على أن يكون الحد الأعلى لمدة السداد ثلاثين عاماً، ولا تفرض على





اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

هذه القروض أية فوائد أو أرباح.

وقرر المصرف المركزي الإماراتي رفع سقف القروض الاستهلاكية للمواطنين والمقيمين في الدولة إلى 25 ضعف الراتب بدلاً من 250 ألف درهم (68 ألف دولار) كحد أعلى للقروض.

وتبين الإحصائيات المتاحة ارتفاع رصيد القروض الاستهلاكية في الإمارات خلال عام 2007 إلى 12 مليار دولار بزيادة قدرها 3.5 مليار دولار ونسبتها 29 % مقارنة بالعام 2006. مع الإشارة إلى ارتفاع رصيد القروض الاستهلاكية من 6.6 مليار دولار عام 2004 إلى 7.7 مليار عام 2005.

وللمزيد من التفصيلات، انظر: "رفع سقف القروض للأفراد وتقديم مزيد من التسهيلات البنكية"، تقرير منشور في جريدة الصباح (الكويت) بتاريخ 10 يونيو 2008.

(38) انظر: تقرير النشرة المتخصصة MEES؛ "البنوك في الشرق الأوسط" هل هي محفزات للنمو الاقتصادي أم مجرد قوى للإبقاء على الوضع الراهن"، والمنشور في جريدة الوطن (الكويت)، بتاريخ 18 يوليو 2007.

(39) بنك الكويت الوطني، التقرير السنوي 2008، المقدمة، منشور في جريدة الأنباء بتاريخ 9 فبراير 2009.

(40) انظر: تقرير (موديز)؛ "القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي: أسئلة وأجوبة عن الإدراج في أسواق المال وفرص الاندماج"، المنشور في جريدة القبس (الكويت) بتاريخ 6 أبريل 2008.

(41) هنري عزام؛ "تأثيرات أزمة الرهن العقاري في أسواق المنطقة العربية"، جريدة الحياة (لندن)، بتاريخ 14 أكتوبر 2007.

(42) MEED؛ "Gulf banks make Provisions for further Sub- Prime Losses"، 6 – 12 June 2008, P.10.

(43) تقرير بيت التمويل الماليزي؛ "أزمة الرهن العقاري وتأثيرها على بعض المصارف الخليجية" المنشور في جريدة القبس (الكويت) بتاريخ 25 فبراير 2008.

(44) انظر: تقرير مجموعة "بوسطن الاستشارية" المنشور في جريدة الحياة (لندن)، بتاريخ 5 فبراير 2009.

(45) بيانات اتحاد المصارف العربية على لسان رئيس الاتحاد، منشورة في جريدة الوطن (الكويت) بتاريخ 13 يوليو 2008.

(46) بيانات اتحاد المصارف العربية، المرجع السابق.

(47) انظر: ملخص دراسة شركة الوطني للاستثمار NBK كابيتال، المنشور في جريدة الجريدة (الكويت) بتاريخ 21 أغسطس 2008.

(48) مورغان ستانلي؛ "المصارف الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - قصة النمو الهيكلي"، تقرير منشور في جريدة الأسبوعية الاقتصادية (الكويت) بتاريخ 3 مارس 2008.

الفصل الرابع

(49) في نهاية 2007، بلغ حجم أقساط التأمين في العالم نحو 1.4 تريليون دولار، وتتركز النسبة الأكبر منها في أمريكا وأوروبا. انظر: مداوالات وبيانات عرضت داخل منتدى التأمين العالمي، مركز دبي المالي 17 – 20 مارس 2008، منشورة في جريدة الاتحاد (أبوظبي)، بتاريخ 19 مارس 2008.

(50) انظر: مداوالات وبيانات عرضت في مؤتمر "أنشوركس 2008" دبي، 8 – 9 أبريل 2008، منشورة في جريدة الاتحاد (أبوظبي)، بتاريخ 9 أبريل 2008.

(51) "ستاندر اند بورز تدعو شركات التأمين الخليجية إلى الإسراع نحو الاندماج"، تقرير منشور في جريدة الجريدة (الكويت)، بتاريخ 8 مايو 2008.

(52) موديز "التأمين في الشرق الأوسط مرشح لتوسع قوي"، تقرير منشور في جريدة البيان (دبي) بتاريخ 28 فبراير 2008.

(53) في ظل وجود 1.2 مليار مسلم حول العالم، يعتبر نمو التأمين التكافلي أمراً مؤكداً، وسرعان ما ستصبح منتجات التأمين التكافلي خيارات ممكنة حتى في دول غير إسلامية. وفي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، التي يقطنها ما يقارب مليوني مسلم، تعمل الحكومة وقطاع الخدمات المالية على تطوير مدينة لندن لتكون بوابة رئيسية للتمويل الإسلامي.

ولقد بدأت صناعة التأمين في المملكة المتحدة ككل تشهد مزيداً من الابتكار في المنتجات الإسلامية المختلفة للأفراد، مثل صناديق ودائع الأطفال،





والقروض التجارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتأمين التكافلي وتقدم بنوك كبيرة مثل لويديز Lloyds TSB والبنك الملكي الاسكتلندي، ومجموعة HSBC منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية. كما تعتبر لندن مقراً لعدد من المصارف الخاصة بالأفراد المتوافقة تماماً مع الشريعة الإسلامية. ويمكن أيضاً لسكان بريطانيا المسلمين شراء منتجات التكافل من شركة التأمين الإسلامي البريطانية القابضة BIIH. انظر: أيان ويلسون: "قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية"، المجلة الاقتصادية السعودية، (المعهد المصرفي)، العدد الثامن والعشرون، ربيع 2008، ص 28.

وفي بريطانيا، تقدم هيئة الخدمات المالية دعماً كبيراً للتمويل الإسلامي. وفي هذا السياق أصدرت في نوفمبر 2007 دراسة عالجت فيها دور عملية تطوير بريطانيا كمركز مالي أوروبي رئيسي لخدمات ومنتجات التمويل الإسلامي، وهي تعمل على توفير بيئة تشريعية مرنة ومفتوحة لتلائم المؤسسات المالية الإسلامية. وبناء عليه أصدرت تراخيصها لسنة مصارف إسلامية بالكامل لمستثمرين ومؤسسات من الشرق الأوسط. انظر: "نمو صاروخي حتى للتمويل الإسلامي في بريطانيا"، تقرير منشور في جريدة القبس (الكويت) نقلاً عن Financial Times، بتاريخ 6 سبتمبر 2008.

(54) بيانات تم تداولها داخل منتدى التأمين العالمي، مركز دبي المالي 17 - 20 مارس 2008، منشورة في جريدة الحياة (لندن) بتاريخ 18 مارس 2008.

(55) "دول مجلس التعاون الخليجي تشكل أضخم سوق تكافل في العالم"، تقرير منشور في جريدة الرياض (السعودية) بتاريخ 30 ابريل 2008.

(56) انظر: ملخص تقرير ارنست ويونغ المنشور في جريدة القبس (الكويت) وجريدة الشرق (الدوحة) بتاريخ 15 ابريل 2008.

(57) انظر: "توقعات بنمو سوق التأمين في الخليج إلى 7 مليارات دولار بحلول عام 2010"، صحيفة الاقتصادية الالكترونية (السعودية)، بتاريخ 16 يونيو 2008. وانظر أيضاً: ستاندر اند بورز تدعو شركات التأمين الخليجية إلى الإسراع نحو الاندماج"، تقرير منشور في جريدة الجريدة (الكويت) بتاريخ 25 ابريل 2008.

الفصل الخامس

(58) NOMURA; The Arabian Markets, Published on April 5th 2008



التقرير الاقتصادي الشمولي

الجزء الرابع الاقتصاد الكويتي



تقديم

انتكاسة مالية واستثمارية وعقارية

في الثلث الأخير من عام 2008 بعد انتعاش اقتصادي لأكثر من خمس سنوات

خلافًا لما حدث في معظم اقتصادات العالم، وعلى الأخص في الدول الصناعية المتقدمة، بقي الاقتصاد الكويتي طوال العام 2007 بمنأى عن الآثار الانتشارية الفعلية للأزمة المالية العالمية الأخيرة. وقد استمر هذا "الصمود" حتى الربع الثالث من عام 2008، وبالتحديد حتى منتصف شهر سبتمبر حينما بلغ الأثر النفسي التراكمي ذروته مع تعرض المؤشر السعري لسوق الأسهم المحلي لأكبر تراجع يومي في تاريخه أعقبته تراجع متلاحقة. وتبعاً لذلك، ما لبثت الآثار الانتشارية للأزمة المالية العالمية - مع ما رافقها ونجم عنها من تداعيات الركود الاقتصادي العالمي - أن وجدت طريقها إلى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الكويتية الأخرى بدءاً بالقطاع المالي والاستثماري ومنه إلى القطاعات الأخرى مروراً بالقطاع العقاري...

وكان الاقتصاد الكويتي قد واصل مسيرته المعززة بقوة الدفع التي ظلت تستمد زخمها طيلة السنوات الخمس الأخيرة من الإيرادات النفطية المتزايدة في ظل استمرار ارتفاع أسعار النفط عبر النصف الأول من عام 2008. فقد ناهز معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بالأسعار الجارية) 21.4% في المتوسط خلال الفترة 2003 - 2007، كما ناهز المتوسط السنوي المقابل لمعدل النمو الحقيقي (بالأسعار الثابتة بعد تحييد أثر التضخم) 9.6%، وهو معدل مرتفع بكل المقاييس العالمية.

وكانت بداية عام 2008 مبشرة، بإعلان الحكومة عن ميزانية طموحة (2009/2008) بلغ حجم الانفاق العام فيها رقماً قياسياً تجاوز 18 مليار د.ك (حوالي 65 مليار دولار أمريكي)، تم تخصيص جزء كبير منه للانفاق على مشاريع تحسين البنية التحتية، والارتقاء بالخدمات الاجتماعية. وترافق ذلك مع إعلان الحكومة في الفترة ذاتها عن استكمال خطط مشروع القرن - كما أطلق عليه - وهو مشروع مدينة الحرير بكلفة نحو 77 مليار دولار، وعلى مساحة تربو على 200 كيلو متر مربع، مؤهلة لإسكان 700 ألف نسمة، ليلعب دور منطقة للتجارة الحرة بين قارتي آسيا وأوروبا.

إلا أنه خلال الربع الأخير من عام 2008، برزت تأثيرات الأزمة المالية العالمية على عدد من القطاعات الاقتصادية المحلية بدءاً بقطاع شركات الاستثمار ثم قطاع العقار، مع استمرار التراجع في مؤشري سوق الكويت للأوراق المالية (السعري والوزني)؛ ما حدا بمجلس الوزراء في مطلع الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر، إلى الإعلان عن تشكيل فريق عمل مهني برئاسة محافظ بنك الكويت المركزي لمعالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية على الوضع الاقتصادي والمالي في دولة الكويت. ويضم الفريق ممثلين عن القطاعين العام والخاص وتمثلت فيه غرفة تجارة وصناعة الكويت التي قدمت أكثر من مذكرة تشرح فيها تصوراتها ومرئياتها في هذا الخصوص.



التقرير الاقتصادي القطري

الباب الأول

المؤشرات الإجمالية



الفصل الأول

السكان والعمالة

أولاً - السكان:

الكويتيين في إجمالي عدد السكان من 36.4 % عام 2003 إلى 32.1 % عام 2006، وإلى 31 % عام 2007، لكنها عادت للارتفاع قليلاً في نهاية 2008 وسجلت 31.6 %.

وخلال عام 2007، زاد عدد السكان الكويتيين بنحو 31.3 ألف نسمة، وبنسبة 3.1 %، ليصل إلى 1.055 مليون نسمة، منهم 538 ألفاً أو 51 % إناث، و 516.6 ألفاً أو 49 % ذكور. وفي نهاية عام 2008، بلغ عددهم نحو 1.088 مليون نسمة، بارتفاع 33 ألف نسمة وبنسبة مماثلة للعام السابق، وبلغ عدد الذكور 533 ألفاً والإناث 555 ألفاً. وتبلغ نسبة الإناث في فئة العمر 20 - 44 سنة للكويتيين نحو 51.8 %، وفي فئة أقل من 20 سنة 49.1 %، ما يعني أن الذكور الكويتيين في فئة العمر أقل من 20 سنة أكثر عدداً من الإناث، ولكن عدد الذكور يتراجع لصالح الإناث في فئة العمر التالية 20 - 44 سنة، ما يعني - حسب دراسات المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية -⁽³⁾ زيادة الوفيات بين الشباب الكويتي لأسباب تتعلق بحوادث المرور أو غيرها من الحوادث. وتفوق المرأة عددياً في سن العمل، يعني أن لها دوراً مهماً في التنمية مساوياً لدور الرجل.

وفي المقابل، زاد عدد السكان الوافدين بنحو 185 ألف نسمة، وبنسبة 8.6 %، ليبلغ نحو 2.345 مليون نسمة نهاية عام 2007، مقارنة بعددهم البالغ 1.24 مليون نسمة عام 1995. وفي عام 2008 زاد عددهم بنحو 9 آلاف نسمة وبمعدل نمو 0.4 % ليبلغ عددهم 2.354 مليوناً ويعتبر هذا المعدل أدنى معدل نمو سنوي خلال القرن الحالي.

ثانياً - العمالة:

بلغ إجمالي العمالة في دولة الكويت نهاية 2008 نحو 2.088 مليون فرد أي ما نسبته 60.7 % من إجمالي عدد السكان، وذلك بالمقارنة بنحو 2.092 أو 61.7 % عام 2007. وبينما تبلغ تلك النسبة نحو 30.9 % بين المواطنين الكويتيين، ترتفع إلى 74.4 % بين الوافدين، وذلك بالمقارنة بنحو 30.7 % و 75.4 % في العام السابق.

في نهاية عام 2007، وحسب بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، بلغ إجمالي عدد السكان في دولة الكويت نحو 3.400 مليون نسمة، مرتفعاً بنحو 218 ألف نسمة، وبنسبة نمو بلغت 6.8 % مقارنة بنمو معدله 6.4 % في نهاية عام 2006. وبلغ نحو 3.442 مليون نسمة في نهاية 2008 مرتفعاً بنحو 42 ألف نسمة فقط، وبنسبة نمو بلغت 1.2 % عن مثيله المسجل في نهاية 2007، وهي من أدنى معدلات النمو السكاني المسجلة في الكويت خلال السنوات الأخيرة. وتراوح معدل نمو السكان في الكويت خلال السنوات الأربع السابقة (2003 - 2006) بين 5.2 % - 8.6 %. وكان أعلى معدل للنمو قد تحقق عام 1994، ثم استمر بعد ذلك بالهبوط مسجلاً نمواً سالباً عامي 1999 و 2000 بسبب انخفاض عدد السكان غير الكويتيين، ليعاود ارتفاعه بقوة إلى 4.1 % عام 2001 و 4.8 % عام 2002.

وخلال الفترة (2003 - 2007)، بلغ معدل النمو المركب لجملة السكان في الكويت⁽¹⁾ نحو 7.5 %، وهذا النمو المتسارع في عدد السكان؛ هو في معظمه نمو كمي وليس نوعياً، وهو استمرار لغياب أية مؤشرات لأية سياسة سكانية، لأن الجزء الأكبر من هذا النمو هو في العمالة الهامشية من جهة، ولأنه لا يراعي أي توازن بين السكان الكويتيين وغيرهم من جهة أخرى.

وخلال الفترة المذكورة، بلغ معدل النمو المركب للسكان الكويتيين نحو 3.3 % مقابل نحو 9.7 % للسكان الوافدين، ما يعكس هذا التباين الواضح في اتجاهات النمو بين السكان الكويتيين والوافدين. ففي حين انخفض معدل نمو السكان الكويتيين⁽²⁾ من 6.2 % سنوياً بين عامي 1965 و 1975 إلى 3.3 % سنوياً للفترة 1995 - 2006، بلغ معدل النمو المقابل للوافدين خلال الفترة الأخيرة (1995 - 2006) نحو 5.1 %. وترتب على ذلك، هبوط نسبة مساهمة



الإقتماء الكويتي

(الجدول 1 - 1)

جملة قوة العمل (15 سنة فأكثر) حسب الجنسية (كويتي، غير كويتي)
وحسب قطاعات النشاط الاقتصادي في 2008/12/31 (بالآلاف)

جملة قوة العمل	الجنسية				قطاعات النشاط الاقتصادي	
	غير كويتية		كويتية			
% للإجمالي	العدد	% للإجمالي	العدد	% للإجمالي	العدد	
1.7	35.8	2	35.6	0.1	0.3	زراعة وصيد
0.3	5.8	0.1	1.6	1.2	4	مناجم ومخارج
5.7	119.8	6.4	111.6	2.4	8	صناعات تحويلية
0.6	11.9	0.1	2.3	3	10	كهرباء وغاز وإنارة
8.3	173.9	9.5	167.3	2.1	7	بناء وتشبيد
15.5	323	17.9	312.9	3	10	تجارة جملة وتجزئة ومطاعم وفنادق
3.1	64.4	3.2	56.3	2.4	8	نقل وتخزين ومواصلات
5.1	106.9	5.2	90.9	4.8	16	تمويل وتأمين وعقار وخدمات أعمال
43.1	899	37.6	658.6	71.4	240	خدمات مجتمع وخدمات اجتماعية وشخصية
16.6	347.5	18	314.7	9.8	33	غير مبيّن
100	2088	100	1751.8	100	336.3	الجملة

المصدر - الهيئة العامة للمعلومات المدنية: نشرة السكان وقوى العمل، إحصاءات قوى العمل، جدول رقم 18 والنسب المئوية تم حسابها من قبل الباحث.

الوافدة إلى 1.75 مليوناً ونسبة (- 0.9 %)

ويعمل ما يقارب 71.4 % من إجمالي عدد العمالة الوافدة في أربعة قطاعات بصفة رئيسية: خدمات مجتمع وخدمات اجتماعية وشخصية (37.6 %)، تجارة جملة وتجزئة ومطاعم وفنادق (17.9 %)، بناء وتشبيد (9.5 %)، والصناعات التحويلية (6.4 %)، كما يبين (الجدول 1 - 1). ونسبة العمالة الوافدة في هذه القطاعات تقل عن مثيلتها المسجلة خلال العام السابق والبالغة 74 % . وتجدر الإشارة إلى أنه من أصل 735 ألف وافد يعملون في قطاع خدمات مجتمع وخدمات اجتماعية وشخصية، يعمل منهم 551 ألفاً عمالة منزلية بنسبة 75 % من الإجمالي عام 2007 (الجدول 1 - 2). ويلاحظ من استقرار الزيادات المطردة في العمالة المنزلية سنوياً، أن متوسط معدل النمو السنوي لهذه العمالة يبلغ 9 % خلال الفترة (2003 - 2007)، في حين أن متوسط معدل النمو السنوي للسكان الكويتيين لا يزيد عن 3.3 % خلال الفترة نفسها.

وتتسم العمالة الوافدة بانخفاض ملحوظ في مستويات

1 - العمالة الوافدة:

ارتفعت أعداد العمالة الوافدة من 1.62 مليون فرد عام 2006 إلى 1.77 مليوناً عام 2007، بزيادة 9 %، مرتفعة بقدر بسيط عن نسبة زيادة العمالة الوافدة (8.4 %) خلال العام السابق. وزيادة العمالة الوافدة تعكس تزايد الطلب عليها من قبل أصحاب الأعمال، وذلك حسب البيانات المنشورة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل⁽⁴⁾. فقد شهد عام 2007 زيادة في عدد الملفات بلغت 111078 ملفاً، وكذلك زيادة في أعداد الرخص بلغت 193652 رخصة، كما أن لزيادة العقود تأثيراً كبيراً في زيادة الطلب على العمالة الوافدة، حيث بلغ عدد العقود لعام 2007 نحو 5701 عقد حكومي. ولذلك ارتفعت أعداد العمالة الوافدة عام 2007 بنحو 65082 فرداً مقارنة بالعام السابق، حسب بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وهذا العدد يقل بنسبة 124.6 % عن عدد العمالة الوافدة حسب بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية. وفي نهاية 2008، يلاحظ من (الجدول 1 - 1) تراجع أعداد العمالة



الإناث؛ فإن العمالة الوافدة ما زالت تسيطر على سوق العمل المحلي. كما أن طبيعة الأنشطة الاقتصادية السائدة، كانت الدافع لدخول عمالة وافدة على نحو غير منضبط، وبمستويات تعليمية منخفضة. ومن المعلوم أن تزايد العمالة الوافدة يؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات، ومن ثم الزيادة في الطلب على العمالة الوافدة، أي أن المزيد من العمالة الوافدة يؤدي إلى تزايد الطلب عليها.

وعلى صعيد آخر، ارتفعت تحويلات العمالة الوافدة عبر الجهاز المصرفي الكويتي - حسب بيانات ميزان مدفوعات دولة الكويت لعام 2007 - إلى 1.1 مليار دينار كويتي بزيادة 23.9 % مقابل 13.5 % في العام السابق.

2 - العمالة الكويتية:

تُقسم قوة العمل بدولة الكويت إلى فئتين: فئة المشتغلين وعددهم قرابة 2.053 مليون فرداً يشكلون 98.3 % من جملة قوة العمل، وفئة المتعطلين عن العمل وعددهم 35 ألفاً (1.7 %). وبدورها تقسم فئة المشتغلين إلى 374.5 ألف مشتغل بجهات حكومية أو ما نسبته 17.9 % من جملة المشتغلين، و1.7 مليون مشتغل بجهات غير حكومية (القطاع الخاص والقطاع العائلي) أو ما نسبته 81.4 %. وتراجعت نسبة قوة العمل الكويتية في إجمالي قوة العمل من 17.4 % عام 2006، إلى 15.5 %، 16.1 % عامي 2007 و 2008 على التوالي (الجدول 1-3). وبالرغم من ذلك، فإن قوة العمل الكويتية ترتفع باطراد مستمر، حيث ازدادت

(جدول 1 - 2)

تطور أعداد العمالة المنزلية* في دولة الكويت خلال الفترة 2003 - 2007 (بالآلاف)

السنة	ذكور	إناث	الإجمالي
2003	181.4	223.6	405
2004	223	242	465
2005	260	259	519
2006	270	274	544
2007	263	288	551
حتى 2008 - 5 - 6	257	290	547

* يقصد بها العمالة التي تعمل في المنازل بموجب قانون الإقامة - مادة 20 خدم. المصدر- بيانات وزارة الداخلية، منشورة في جريدة القبس (الكويت) بتاريخ 21 سبتمبر 2008.

التعليم والمهارات، إذ تعمل أكبر فئة منها (752 ألفاً) كعمال إنتاج وتشغيل وعمال عاديي وينسبة 43 % من إجمالي العمالة الوافدة عام 2008، تليها الفئة التي تعمل في الخدمات وينسبة 23.6 %، ثم فئة الموظفين التنفيذيين والكتابة (9.7 %)، بينما لا تزيد نسبة الفئة "مديرو إدارة ومديرو أعمال" عن 1.2 %، تلوها فئة "مهن فنية وعلمية" بنسبة 7.7 % من إجمالي⁽⁵⁾. ورغم التحسن في معدلات مساهمة المواطنين الكويتيين في النشاط الاقتصادي، وارتفاع المستوى التعليمي لقوة العمل الكويتية (بشكل خاص

الجدول (1 - 3)

قوة العمل في دولة الكويت (15 سنة فأكثر)
حسب الجنسية وقطاع العمل في 2008/12/31 (بالآلاف)

إجمالي قوة العمل	قوة العمل غير الكويتية		قوة العمل الكويتية		القطاع
	% للإجمالي	العدد	% للإجمالي	العدد	
374.5	6.4	111.8	78.1	262.7	الحكومي
1679	92.6	1622	17	57	غير الحكومي*
34.8	1	18.2	4.9	16.6	متعطلون
2088.3	100	1752	100	336.3	إجمالي قوة العمل حسب الجنسية

* غير الحكومي يشمل: القطاع الخاص والقطاع العائلي. المصدر- الهيئة العامة للمعلومات المدنية؛ دليل المعلومات المدنية للإحصائية والنسب المئوية تم حسابها من قبل الباحث.



الإقتماء الكويتي

حيث ارتفع عدد المتقاعدين إلى نحو 58.4 ألف متقاعد في نهاية النصف الأول من عام 2007 مقارنة بنحو 12.1 ألفاً في نهاية النصف الأول من العام السابق، أي بارتفاع يناهز 46.6 ألف متقاعد، أو بما نسبته 385 % . والخلاصة المؤكدة هي أن عدد العاملين الكويتيين لم ينخفض، وإنما تمت إعادة التصنيف بينهم وبين المتقاعدين⁽⁶⁾. وارتفع عدد العاملين الكويتيين خلال عام 2008 بنحو 12 ألف عامل، ليبلغ عددهم نحو 336.3 ألف عامل (الجدول 1 - 3)، وبلغ عدد العاملين في الحكومة منهم نحو 262.7 ألف عامل، مرتفعاً من نحو 255.3 ألف عامل في نهاية عام 2007، بينما تم استيعاب نحو 7858 وظيفة لكويتيين خارج القطاع الحكومي وبنسبة نمو 16 % .

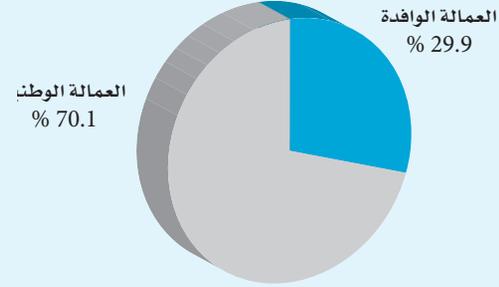
وارتفعت نسبة عمالة الإناث في جملة العمالة الكويتية إلى نحو 44.6 % في نهاية عام 2008، بعد أن كانت عند 43.7 %، و 42 %، و 37 % في نهايات الأعوام 2007 و 2006 و 2003 على التوالي. بينما بلغت نسبة عمالة الإناث في جملة العمالة في الكويت نحو 25.1 % .

وبذلك تحتل الكويت المرتبة الأولى عربياً بنسبة مشاركة المرأة في قوة العمل⁽⁷⁾. وارتفاع هذه المساهمة، يؤكد أن مساهمة المرأة الكويتية في إجمالي قوة العمل تتجه نحو الزيادة، وأن العدد الإجمالي للإناث الكويتيات في ضوء مستواهن التعليمي، يدفع باتجاه الاعتماد المتزايد عليهن؛ حيث تمثل الإناث الكويتيات نسبة 56.4 % من حملة الدبلومات، و 64.7 % من حملة الشهادة الجامعية، ما يعني أن الإناث الكويتيات أفضل تأهيلاً نسبياً من الذكور الكويتيين. ومعظمعاملات الحاصلات على مؤهلات علمية يتركزن في القطاع الحكومي بنسبة 95 %، مع الإشارة إلى أن قطاع «الخدمات الاجتماعية والشخصية» هو أكثر القطاعات المستوعبة للعمالة الأنثوية.

وتتركز قوة العمل الكويتية كما تكشف بيانات (الجدول 1 - 1) في ثلاثة قطاعات رئيسية، أولها وأهمها قطاع «خدمات مجتمع وخدمات اجتماعية وشخصية» ويعمل فيه أكثر من ثلثي قوة العمل الكويتية (72 %)، ويليه بفارق

(الرسم البياني 1 - 1)
نسبة العمالة الوطنية والعمالة الوافدة في القطاع الحكومي

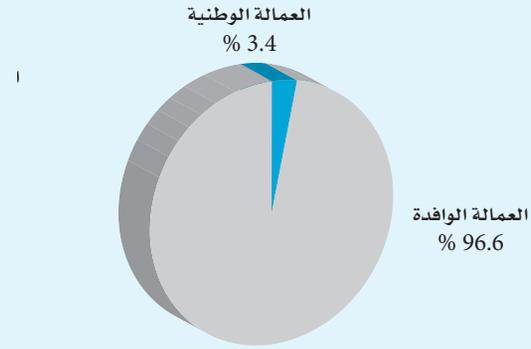
في 2008/12/31



(الرسم البياني 2 - 1)

نسبة العمالة الوطنية والعمالة الوافدة في القطاع غير الحكومي (الخاص والعائلي)

في 2008/12/31



المصدر (الجدول 1-3)

من 74 ألف فرد عام 1980 إلى 341 ألفاً عام 2006، و 324 ألفاً عام 2007. والملاحظ انخفاض عدد العاملين الكويتيين بنحو 17 ألف فرد خلال العام (2007) مقارنة بالعام السابق. وبلغ عدد العاملين منهم في الحكومة 255.3 ألفاً عام 2007، أو ما نسبته 78.7 % من إجمالي قوة العمل الكويتية، منخفضاً من نحو 285.3 ألفاً في العام السابق. وانخفاض عدد العاملين الكويتيين في هذه الحالة يرجع إلى قيام الهيئة العامة للمعلومات المدنية بتحديث البيانات الخاصة بعدد المتقاعدين مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. وبما أن تحديث البيانات لم يكن يتم على نحو دوري ومستمر، بدا وكأن هناك انخفاضاً كبيراً في عدد العاملين، وزيادة بالمقابل في أعداد المتقاعدين،



(الجدول 1 - 4)
قوة العمل الكويتية (15 سنة فأكثر) عدا المتعطلين حسب النوع
وحسب قطاعات النشاط الاقتصادي، وقطاع العمل (حكومي وغير حكومي) في 2008/12/31

قطاع العمل غير الحكومي		قطاع العمل الحكومي		قطاع العمل غير الحكومي		قطاع العمل الحكومي		قطاعات النشاط الاقتصادي
الإناث		الذكور		الإناث		الذكور		
% للإجمالي	العدد	% للإجمالي	العدد	% للإجمالي	العدد	% للإجمالي	العدد	
0.6	151	0.4	119	0.0	2	0.0	1	زراعة وصيد
0.1	14	0.1	31	0.5	527	2.4	3602	مناجم ومحاجر
4	1083	6.8	2045	0.3	403	3.1	4623	صناعات تحويلية
--	--	--	--	1.7	1966	5.1	7560	كهرباء وغاز وإنارة
10.5	2810	12.6	3808	0.0	12	0.0	52	بناء وتشبيد
15.9	4251	18.4	5557	0.1	115	0.1	219	تجارة جملة وتجزئة ومطاعم وفنادق
4.9	1316	8.3	2494	0.8	885	2.3	3400	نقل وتخزين ومواصلات
17.5	4699	27.6	8326	1.4	1599	0.9	1356	تمويل وتأمين وعقار وخدمات أعمال
11.2	3001	5.6	1692	95	108438	85.7	127303	خدمات مجتمع وخدمات اجتماعية وشخصية
35.3	9471	20.2	6098	0.2	208	0.3	420	غير مبين
100	26796	100	30170	100	114155	100	148536	الإجمالي حسب قطاع العمل والنوع
56966				262691				الإجمالي حسب قطاع العمل

المصدر - الهيئة العامة للمعلومات المدنية؛ نشرة السكان وقوى العمل، إحصاءات قوى العمل، جدول رقم 22 والنسب المئوية تم حسابها من قبل الباحث.

من العمالة الكويتية في القطاع غير الحكومي (الجدول 1 - 4). وترتفع نسبتهم في فئة «موظفون تنفيذيون بالحكومة وكتبه» إلى 21.3 % من جملة قوة العمل الكويتية، وإلى 48.7 % من عمالة الإناث الكويتيات، وفي فئة «أصحاب مهن فنية وعلمية» (15.9 % و 36.3 %)، وفئة «مديرون إداريون ومديرو أعمال» (0.3 % و 0.6 %)، وفي فئة «العاملون بالخدمات» (0.9 % و 2.1 %) على الترتيب⁽⁸⁾.

وتراجع أعداد العمالة الكويتية، حسب بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية خلال عام 2007 كما أشرنا آنفاً، لا علاقة له بتعيين الكويتيين الشباب في القطاع الحكومي والقطاع الخاص سنوياً. فلقد قام كل من ديوان

كبير قطاع «تمويل وتأمين وعقار وخدمات أعمال» بنسبة 4.5 %، ويأتي ثالثاً بفارق بسيط قطاع «تجارة جملة وتجزئة ومطاعم وفنادق» بنسبة 2.9 %.

وحسب قطاع العمل، تتركز غالبية قوة العمل الكويتية في القطاع الحكومي وبنسبة 79 % من إجمالي العمالة، وهي تشكل حوالي 70.1 % من إجمالي العمالة في القطاع الحكومي (الجدول 1 - 3). ويعمل أكثر من 17 % من العمالة الكويتية في القطاع غير الحكومي (الخاص والعائلي)، وهي تشكل حوالي 3.4 % من إجمالي العمالة في القطاع غير الحكومي.

وحسب النوع، تمثل الإناث الكويتيات نحو 43.4 % من العمالة الكويتية في القطاع الحكومي، ونحو 47.1 %



الإقتماء الكويتي

إجمالي من تم تعيينهم بالجهات غير الحكومية (قبل صدور القانون 19 لسنة 2000 وتنفيذه عملياً) بلغ نحو 10200 مواطن ومواطنه فقط⁽⁹⁾.

إجمالي من تم تعيينهم بالجهات غير الحكومية في الفترة التالية لصدور القانون رقم 19 لسنة 2000 وتنفيذ القرارات التنفيذية الصادرة عنه، بلغ نحو 51.1 ألفاً خلال الفترة 2001 - 2008 (الجدول 1 - 5). وهذا يؤكد فاعلية القانون في زيادة أعداد الداخلين الجدد من قوة

الخدمة المدنية بصفته الجهة المسؤولة عن تعيين المواطنين في القطاع الحكومي، وبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة بصفته الجهة المسؤولة عن تنفيذ قانون دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل بالجهات غير الحكومية؛ ببذل جهود كبيرة لاستيعاب أعداد متزايدة من العمالة الوطنية عاماً بعد آخر. ومن خلال تطور أعداد من تم تعيينهم بالجهات غير الحكومية خلال الفترة 1990 - 2007، يتبين ما يلي، كما تشير البيانات المتاحة:

(الجدول 1 - 5)
تطور أعداد الكويتيين المعيّنين سنوياً
في القطاع الحكومي والقطاع الخاص للفترة 2003 - 2008
(بالآلاف)

السنة	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	البيان
المعيّنون بالحكومة	16	16.6	18.1	16.5	13.5	14.5	15.6	12.4	123.2
المعيّنون بالقطاع الخاص	12.9	11.9	11.1	6	4.3	2.4	1.4	1.1	51.1
إجمالي المعيّنين	28.9	28.5	29.2	22.5	17.8	16.9	17	13.5	174.3
نسبة المعيّنين في القطاع الخاص إلى إجمالي المعيّنين %	44.6	41.7	38	26.7	24.1	14.2	8.2	8.1	29.3

المصدر - بيانات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، صدرت بتاريخ 2008/2/10 نقلاً عن: حوار مدير الإدارة القانونية في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة مع جريدة الأنباء (الكويت)، والمنشورة بتاريخ 15 يوليو 2008 (بيانات 2001 - 2007). وبيانات 2008 وردت في التقرير المقدم من نائب رئيس الوزراء وزير الدولة إلى مجلس الأمة للعرض في جلسة التوظيف التي عقدها المجلس بتاريخ 5 مارس 2009، والمنشور في الصحف المحلية بتاريخ 6 مارس 2009.

في (الجدول 1 - 5) وخاصة للسنوات 2006 و2007 و2008، نجح كل من ديوان الخدمة المدنية وبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة في تجاوز الرقم الوارد في مشروع الخطة بنسبة كبيرة.

ثالثاً- البطالة:

بلغ عدد المتعطلين من الكويتيين (الجدول 1 - 6) نحو 19.2 ألف فرد، بينهم 3.1 ألفاً من الذكور بنسبة 16 %، و16.1 ألفاً من الإناث بنسبة 84 %، مقارنة بنحو 18.2 ألفاً، منهم ذكور (2.2 ألفاً، 12.4 %)، وإناث (16 ألفاً، 87.6 %) على التوالي. وعلى الرغم من ارتفاع حجم

العمل الكويتية إلى القطاع الخاص، فضلاً عن تزايد أعداد ونسب المعيّنين في القطاع الخاص إلى إجمالي المعيّنين عاماً بعد آخر، إذ لم تتجاوز 6 % عام 1990، زادت إلى 14 % عام 2003، وإلى 24 % عام 2004، لتصل إلى حوالي 44.6 % عام 2008، أي أن تلك النسب زادت بأكثر من سبعة أضعاف عما كانت عليه في عام 1990. وتجدر الإشارة إلى أن مشروع خطة التنمية الخمسية لدولة الكويت 2006/2007 - 2011/2010، تضمن تشغيل 95 ألف مواطن ومواطنة، 60 ألفاً في القطاع الحكومي بواقع 12 ألفاً سنوياً، و 35 ألفاً في القطاع الخاص بواقع 7 آلاف سنوياً. وعلى أرض الواقع، وكما تشير الأرقام الفعلية



(الجدول 1 - 6)

التوزيع العددي والنسبي للمتطلين الكويتيين حسب النوع
ومدة التعطل وفقاً للحالة في 21 أبريل عامي 2007 و 2008

السنة	الأعداد			النسب %		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
2007	922	1858	2780	40.7	11.6	15.2
2008	1399	2998	4397	45	18.6	22.8
2007	349	874	1223	15.4	5.5	6.7
2008	882	1729	2611	28.4	10.7	13.6
2007	995	13251	14246	43.9	82.9	78.1
2008	827	11413	12240	26.6	70.7	63.6
2007	2266	15983	18249	100	100	100
2008	3108	16140	19248	100	100	100

المصدر- دولة الكويت، الإدارة المركزية للإحصاء؛ البطالة في الكويت «أرقام وحقائق»، من واقع أعداد الباحثين عن عمل والمسجلين بديوان الخدمة المدنية، عن الحالة في 2008/4/21، التقرير الخامس، مايو 2008.

البطالة، إلا أنه بتحليل بيانات وأرقام البطالة المسجلة في ديوان الخدمة المدنية؛ يتبين أن الغالبية العظمى من المتطلين هم من الإناث، ومعظمهن متزوجات - متفرغات لأعمال المنزل - أي أنهن في عداد من هن خارج قوة العمل. وتم انضمامهن إلى فئة المتطلات، عندما قررت الدولة بدلاً نقدياً يمنح للباحثين عن عمل بموجب القانون رقم 19 لسنة 2000 - بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها على العمل في الجهات غير الحكومية - هذا بالإضافة إلى تدني المستوى التعليمي، حيث يتركز عدد المتطلين في فئة حملة المؤهلات الدنيا (الابتدائية أو المتوسطة)، أو بدون مؤهل. وبلغت نسبة هاتين الفئتين حوالي 70.5 % من جملة المتطلين.

الحقيقية (الإجبارية) بحوالي: 0.8 % للذكور، و 3.1 % للإناث، و 1.7 % للجملة.

الثانية- منتظرو الوظائف الحكومية، وتضم غير المسجلين ببرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة، وهم من فئة المتخصصين وغير المتخصصين، ولا يزالون بقائمة ديوان الخدمة المدنية، بانتظار الوظائف الحكومية وعددهم 13088. وعلى ذلك، يقدر معدل البطالة الظاهرية بالنسبة لهذه الفئة بنحو 4 % من جملة قوة العمل الكويتية.

وفي ضوء أحدث البيانات المتاحة في التقرير المشار إليه في (الجدول 1 - 5)؛ يتبين انخفاض نسبة البطالة للعمالة الوطنية. ويؤكد ذلك ما أشارت إليه الإحصاءات والاستنتاجات من تناقص نسبة البطالة من قوة العمل الوطنية إلى نحو 4.5 % فقط عام 2008، بعد أن كانت 7.1 % عام 2003، الأمر الذي يؤكد حقيقة مهمة؛ وهي أنه لولا صدور قانون دعم العمالة الوطنية رقم 19 لسنة 2002، لبلغ عدد المتطلين في نهاية 2008 أكثر من 60 ألف مواطن ومواطنه، ولتصاعدت نسبة البطالة إلى أكثر من 12 %.

ويمكن تقسيم المتطلين الكويتيين إلى فئتين رئيسيتين؛

الأولى- المتخصصون (بطالة حقيقية)، وهؤلاء يراجعون برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة، ويقبلون بالتدريب والعمل بوظائف القطاع الخاص، وعددهم 6160 متعطلاً، منهم 1608 ذكور، و 4552 إناث. وعلى ذلك، تقدر معدلات البطالة



الفصل الثاني

الناتج المحلي الإجمالي

المحلي الإجمالي قد ارتفعت بأكثر من الضعف، من 14.3 مليار د.ك عام 2003، إلى 31.8 ملياراً عام 2007.

وباستعراض معدلات النمو للسنوات الخمس الماضية، يلاحظ أن معدل النمو المحقق في عام 2007 هو أدناها. ويرجع ذلك إلى تعرض إنتاج النفط وتصديره للضغط بسبب القيود التي فرضتها منظمة أوبك على حصص الإنتاج للدول الأعضاء رغم ارتفاع متوسط سعر برميل نفط خام الكويت التصديري من نحو 58.2 دولاراً خلال عام 2006 إلى نحو 65.5 دولاراً خلال عام 2007. والواقع أن إنتاج النفط كان في اتجاه نزولي منذ يونيو عام 2006، حيث تراجع من 2.55 م ب ب في يونيو 2006، إلى 2.45 م ب ب في مايو

أولاً- تطور الناتج المحلي الإجمالي: الاسمي والحقيقي:

شهد الاقتصاد الكويتي خلال الفترة (2003 – 2007) انتعاشاً اقتصادياً مدفوعاً بنمو الأسعار غير المسبوق في أسواق النفط العالمية وبخاصة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ما أدى إلى أن يحقق أداءه نتائج قياسية، تمثلت في نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات تفاوتت ما بين 16.4 % عام 2003، 22.8 % عام 2004، 34.7 % عام 2005، 25 % عام 2006، و 8 % في عام 2007 (الجدول 1 - 7)، أي بمتوسط معدل نمو سنوي يناهز 21.4 % خلال هذه الفترة (2003 – 2007). وبذلك تكون قيمة الناتج

(الجدول 1 - 7)

تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالأسعار الجارية ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار 2000 الثابتة (نفطي وغير نفطي)، خلال الفترة (2003 – 2008)

(نسب مئوية)

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	متوقع 2008
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بالأسعار الجارية)	16.4	22.8	34.7	25	8	9.9
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي النفطي	31.5	34.9	56.4	34.3	5.6	2
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي غير النفطي	6.4	14.5	17.2	15	10.9	19.4
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار 2000 الثابتة)	16.4	10.4	10.2	6.4	4.6	6.4
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطي	19.8	8.1	11.4	2.9	2.3 -	1.9
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي	11.7	12.1	9.1	9.4	9.2	9

المصدر- بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

- IMF, Kuwait: Statistical Appendix, Country Report No. 08/192, June 2008.

بيانات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي:

- The Institute of International Finance (IIF); Country Report Kuwait, August 29, 2008



ثانياً- بعض المجاميع الأساسية للحسابات القومية بالأسعار الجارية:

تشير بيانات الإدارة المركزية للإحصاء، إلى أن صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج - وهو يتكون بصفة رئيسية من دخل الاستثمارات في الخارج - قد تراجع بنسبة طفيفة خلال عام 2007 بلغت 3.6 %، ليسجل 3.74 مليار د.ك، وذلك في أعقاب زيادة قدرها 48 % سجلت في العام السابق حينما بلغ صافي هذا الدخل نحو 3.88 مليار د.ك. وكانت النتيجة، ارتفاع الناتج القومي الإجمالي - ويتكون من الناتج المحلي الإجمالي زائداً صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج - بما نسبته 6.5 % ليصل إلى 35.5 مليار د.ك، مقابل 33.3 ملياراً خلال العام السابق.

وفي نهاية عام 2007، بلغ حجم الإنفاق على الاستهلاك النهائي نحو 14.3 مليار د.ك، أي ما نسبته 45 % من الناتج المحلي الإجمالي، مع العلم أن هذه النسبة كانت نحو 57.3 %، و 47.9 %، و 42.4 % في الأعوام 2004، 2005، و 2006 على التوالي.

وارتفع صافي الادخار من نحو 12.3 مليار د.ك في عام 2005 إلى نحو 18 مليار د.ك في عام 2006، ولكنه انخفض إلى 17.5 ملياراً في عام 2007، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 2.8 % . وبلغت نسبة صافي التكوين الرأسمالي نحو 12.6 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وذلك مقابل 9 % عام 2006، و 7.8 % عام 2003. وبالرغم من ارتفاعها النسبي بين عامي 2003 و 2007، فما زالت تعتبر متدنية، واقتصاد الكويت يحتاج إلى ضعفي هذه النسبة إذا ما أراد راسم السياسات الاقتصادية تحفيز الاقتصاد، لخلق ما يكفي من فرص العمل المطلوبة للقادمين الجدد إلى سوق العمل، وليحوّل النمو الاسمي المرتفع الذي تفرزه تطورات أسواق النفط العالمية إلى نمو حقيقي مستدام وقادر على خلق فرص عمل حقيقية تستوعب أفواج القادمين الجدد إلى سوق العمل خلال السنوات القادمة.

ثالثاً- تطور الناتج المحلي الإجمالي النفطي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي:

1 - تطور الناتج المحلي الإجمالي النفطي:

تبين النتائج القطاعية المسجلة للاقتصاد الكويتي، أن

2007، ومحسوباً على أساس سنوي، انخفضت الكميات المنتجة من النفط الخام بما معدله 2.7 % من نحو 2.64 م ب ب ي في المتوسط خلال عام 2006، إلى نحو 2.57 م ب ب ي في المتوسط خلال عام 2007. وما تحقق من نمو في الناتج المحلي الإجمالي عام 2007 يُعزى جزء كبير منه إلى تأثير الإنفاق الحكومي المرتفع والاستثمارات المتعاظمة من قبل القطاع الخاص، وبشكل خاص تأثير تسارع نمو المصروفات الرأسمالية في قطاع النفط، حيث من المقرر أن تتفق مؤسسة البترول الكويتية أكثر من 22 مليار دولار خلال الفترة 2006 - 2008 على توسيع وزيادة الطاقة الإنتاجية.

وبالرغم من تراجع إنتاج النفط خلال عامي 2006 و 2007، إلا أن معدلات النمو الحقيقية المسجلة خلال الفترة (2003 - 2007)، كانت فوق مستوى المعدلات التاريخية المسجلة خلال العقدين الماضيين. ومن خلال بيانات (الجدول 1 - 7) يلاحظ التناقص التدريجي لتلك المعدلات من 16.4 % عام 2003، إلى 10.2 % عام 2005، و 4.6 % عام 2007. وبلغ متوسط معدل النمو الحقيقي خلال الفترة المذكورة نحو 9.6 %، ويعكس هذا المعدل المرتفع للنمو جملة تطورات شهدتها الاقتصاد الكويتي خلال هذه الفترة، منها: الارتفاع المتزايد في أسعار النفط مع الثبات النسبي في إنتاجه، ارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي، وبضمنه الإنفاق الرأسمالي على تطوير مشاريع البنية التحتية، التوسع في عرض النقد وتوفير السيولة الوفيرة في الاقتصاد المحلي، وإنفاق القطاع الخاص المدعوم بزيادة نفقة المستثمرين بالاقتصاد المحلي. وهذا كله، ساعد الكويت على بناء أضخم كتلة للفوائض المالية منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن معدلات النمو الحقيقي السابقة، كان يمكن لها أن تكون عند مستوى أعلى، لولا التباطؤ الذي اعترى عملية تنفيذ الحكومة لبرامجها الإنمائية، بسبب عدم تمرير جملة من الإصلاحات الاقتصادية على خلفية تباين توجهات السلطتين التنفيذية والتشريعية، ما أدى إلى عدم المضي قدماً في تحقيق سياسة تنويع هيكل الإنتاج المحلي، وبالتالي تنويع مصادر الدخل القومي، وخاصة أن جزءاً كبيراً من الإيرادات النفطية المحققة اتجه إلى قنوات الإنفاق الجاري وخاصة الإنفاق الاستهلاكي بشقيه: الحكومي والخاص، وذلك على حساب توجيه جزء أقل إلى قنوات الإنفاق الاستثماري.



الاقتصاد الكويتي

ثلث (35%) الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام 2007، وذلك بالمقارنة بالزيادة المقابلة عام 2006 البالغة نحو 3.4 مليار د.ك، والمسؤولة عن أكثر من ثلثي (68%) الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

2 - تطور الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي:

حافظ الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وأهم القطاعات المكونة له: الخدمات المالية، النقل والتخزين والمواصلات، العقار، وتجارة الجملة والتجزئة، على وتيرة نموه المرتفعة منذ عام 2002، مستفيداً من تلامي الطلب المحلي الناجم عن تزايد وتيرة الاستهلاك والاستثمار بشقيه الحكومي والخاص، وعلى خلفية التصاعد الملحوظ في حجم الإنفاق الحكومي وبخاصة حجم الإنفاق الاستثماري، إلى جانب توفر التمويل المصرفي.

وتكشف بيانات (الجدول 1 - 8) عن ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية من 11.2 مليار د.ك عام 2005 إلى 13.3 مليار عام 2006. أي بنسبة 18.8%. وواصل ارتفاعه إلى 15.1 مليار عام 2007، أو بنسبة 13.2%. والملاحظ أنه في عام 2007، تجاوز معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي معدل النمو المقابل للناتج المحلي النفطي البالغ 4.9%، مما أسفر عن حدوث تحسن ملحوظ في المساهمة النسبية للناتج المحلي غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (نفطي وغير نفطي) من 43.6% عام 2006 إلى 45.5% عام 2007، إلا أن هذه المساهمة، مازالت أدنى بكثير من مستواها لعام 2002 والبالغ 62%. وهذا يثبت استمرارية السيادة لقطاع النفط والغاز في الاقتصاد الكويتي، وهو توجه سلبي لا يخدم أحد أهم أهداف إستراتيجية التنمية طويلة الأجل في الكويت، وهو تنويع هيكل الإنتاج والدخل للاقتصاد الكويتي.

ويتكوّن قطاع الخدمات المالية، الذي يتولى القطاع الخاص معظم أنشطته، من: المؤسسات المالية، التأمين، العقار، وخدمات الأعمال. وهو ثاني أكبر القطاعات - بعد النفط - من حيث مساهمته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، والتي بلغت نحو 17% عام 2007 مقابل 16.4% في العام السابق. أما مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، فقد ناهزت 37.4% مقابل 36.4%. وبلغت الزيادة في القيمة

قطاع إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، كان القطاع الأكثر نمواً في الاقتصاد خلال الفترة 2003 - 2007، وذلك نتيجة لأدائه المرتفع على خلفية تصاعد أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ نهاية عام 2002، ما أدى إلى زيادة هيمنة قطاع النفط وتعاظم دوره المحوري في الاقتصاد الكويتي. وهذا ما يعكسه الارتفاع المتواصل للأهمية النسبية للقيمة المضافة لقطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، من 46.4% عام 2003 إلى 54% عام 2005، و 56.4% عام 2006، و 54.5% عام 2007 (الجدول 1 - 8). وبذلك يكون متوسط المساهمة النسبية لقطاع إنتاج النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2003 - 2007 قد تجاوز 51%، ما يؤكد الاعتماد الكبير للاقتصاد الكويتي على النفط في توليد الناتج المحلي الإجمالي.

وفي عام 2007، بلغ نصيب النفط الخام والغاز الطبيعي في الناتج المحلي الإجمالي نحو 17.3 مليار د.ك (الجدول 1 - 8)، محققاً معدل نمو متواضع بواقع 5.6%، وذلك على الرغم من ارتفاع متوسط سعر برميل النفط الخام الكويتي بنحو 12.5%. ويُعزى تواضع معدل النمو في عام 2007 بشكل رئيسي إلى تراجع إنتاج الكويت من النفط الخام بحوالي 2.3%، ليصل إلى 2.57 م ب ي مقابل 2.64 م ب ي في العام السابق⁽¹⁰⁾، وذلك على خلفية قرار منظمة أوبك بخفض إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة في بداية عام 2007. كما لعب رفع سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي أيضاً دوراً في خفض قيمة الإنتاج النفطي عند تحويل الإيرادات النفطية من الدولار إلى الدينار، حيث ارتفع متوسط سعر صرف الدينار الكويتي خلال عام 2007 بنسبة 2.2%.

ويلاحظ من متابعة بيانات (الجدول 1 - 7) تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي بالأسعار الجارية من 56.4% عام 2005، إلى 34.3% عام 2006 ثم إلى 5.6% عام 2007. وبالمثل تراجع معدل نمو الناتج المحلي النفطي الحقيقي من 11.4% إلى 2.9% ثم إلى 2.3% (بالسالب) على الترتيب. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قيمة الزيادة في إنتاج قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي، والبالغة نحو 918 مليون د.ك، كانت مسؤولة عن أكثر من



(الجدول 1 - 8)

تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع القطاعات (نفطية - غير نفطية)
بالأسعار الجارية للفترة 2005 - 2007

(القيمة مليون دينار كويتي)

المساهمة النسبية لكل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي	2007	2006	2005	القطاعات
قطاع النفط والغاز الطبيعي				
52.1	17.348	16.430	12.223	النفط والغاز الطبيعي
0.1	39	39	32	أنشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط الخام والغاز
2.3	753	829	970	تكرير النفط
54.5	18.140	17.298	13.235	الناتج المحلي الإجمالي النفطي
القطاعات غير النفطية				
0.2	70	70	71	الزراعة وصيد البحر
2.5	831	786	743	الصناعات التحويلية عدا المنتجات النفطية المكررة
1.1	372	335	319	كهرباء والغاز والمياه
1.7	582	534	437	البناء والتشييد
3.3	1.088	1.057	1.018	تجارة الجملة والتجزئة
0.7	227	206	168	المطاعم والفنادق
6.6	2.186	1.936	1.231	النقل والتخزين والمواصلات
17	5.665	4.854	4.022	التمويل والتأمين والعقار وخدمات الأعمال
11.7	3.912	3.172	2.492	المؤسسات المالية
0.4	132	106	79	التأمين
4.1	1.362	1.325	1.208	العقار
0.8	259	251	243	خدمات الأعمال
12.4	4.109	3.574	3.229	الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية
100	33.269	30.648	24.472	المجموع الجزئي
	1.609	1.341	1.052	ناقص الخدمات المصرفية المحتسبة
	31.660	29.307	23.420	الناتج المحلي الإجمالي بقيمة المنتج
	181	187	174	زائداً رسوم الواردات
	31.841	29.494	23.594	الناتج المحلي الإجمالي بقيمة المشتري

المصدر - الإدارة المركزية للإحصاء نقلاً عن بنك الكويت المركزي، النشرة الفصلية، يناير - مارس 2008، الجدول رقم 48.



الاقتصاد الكويتي

رابعاً- تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع الإنفاق بالأسعار الجارية:

تكشف بيانات (الجدول 1 - 9)، أن الزيادة المحققة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2007، هي محصلة عامين: زيادة قدرها 3.282 مليار د.ك في الطلب المحلي، وانخفاض بنحو (- 935) مليون د.ك في الطلب الخارجي، بتأثير ارتفاع الواردات من السلع والخدمات بنسبة 34.5 %، وهي تفوق نسبة ارتفاع الصادرات من السلع والخدمات والبالغة 7.9 % في عام 2007 مقارنة بالعام السابق. وبلغت نسبة التراجع في الطلب الخارجي نحو (- 7.7 %) في عام 2007، مقابل 44.7 % عام 2006 و 69 % عام 2005.

ونشأت الزيادة في الطلب المحلي من مصدرين رئيسيين يتمثل أولهما بالإنفاق الاستهلاكي الحكومي الذي زاد بنحو 540 مليون د.ك وبما يعكس جزئياً الزيادات على الرواتب والأجور خلال السنة المالية 2007/2008. أمّا المصدر الثاني فيتمثل بالإنفاق الاستهلاكي الخاص الذي زاد بحوالي 1263 مليون د.ك. وعليه، تبلغ قيمة الزيادة في إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي نحو 1803 مليون د.ك، إضافة إلى قيمة الزيادة في التكوين الرأسمالي الإجمالي البالغة نحو 1479 مليون د.ك.

والطلب المحلي القوي، الذي يعتبر أهم العوامل المؤثرة في القطاعات غير النفطية، ارتفع عام 2007 بنحو 3282 مليون د.ك وبنسبة 19 % مقابل 14 % في العام السابق. وبالرغم من ذلك، لم يتمكن بعد من تحطيم نسبة الزيادة المحققة في عام 2005 والبالغة 26.6 %.

ويعزى جانب كبير من الزيادة في الطلب المحلي عام 2007 إلى الاستهلاك الخاص، والذي يعتبر أكبر مكونات الطلب المحلي حيث يستحوذ على ما نسبته 47 % منه، وذلك مقارنة بنحو 48.5 %، 50 % خلال عامي 2006 و 2005 على التوالي. وبلغ معدل نمو الاستهلاك الخاص نحو 15 % عام 2007، وذلك بالمقارنة بنحو 11 % في العام السابق. ويعكس نمو الاستهلاك الخاص عادة جملة من المتغيرات، من أهمها: ارتفاع عدد السكان، ارتفاع مستويات الدخل، طبيعة أنماط الاستهلاك وبخاصة نمط الاستهلاك بالحاكاة

المضافة لقطاع الخدمات المالية نحو 811 مليون د.ك عام 2007 لتساهم بنحو 45.6 % من إجمالي الزيادة في القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. والمكون الرئيسي في قطاع الخدمات المالية، هو قطاع المؤسسات المالية الذي شهد توسعاً غير مسبوق خلال عامي 2006 و 2007، مدفوعاً بتوسع أنشطة القطاع المصرفي وزيادة الطلب على الائتمان. ومع أن معدل نمو قطاع المؤسسات المالية تراجع من 27.3 % في عام 2006 إلى 23.3 % عام 2007، إلا أن مساهمته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي الكلي ارتفعت من 10.3 % إلى 11.7 %. وبقي قطاع التأمين أسرع قطاعات الخدمات المالية نمواً، وإن تراجع معدل نموه من 34.2 % عام 2006 إلى 24.5 % عام 2007. ما يعكس تأثير الطفرة التي شهدتها سوق التأمين التكافلي في الكويت خلال هذين العامين. ومع ذلك بقيت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي متواضعة جداً (بحدود 0.3 % - 0.4 %).

وقطاع خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية يحل ثالثاً من ناحية حجم المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي. وقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات نموه من 10.7 % عام 2006 إلى 15 % عام 2007، ما أدى إلى ارتفاع مساهمته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي من 11.7 % إلى 12.4 %.

ويأتي قطاع النقل والتخزين والمواصلات رابعاً، مع تميزه عن بقية القطاعات غير النفطية في تحقيق أعلى معدلات النمو في عام 2006 حينما سجل 57.3 %، وإن تراجع في العام التالي إلى 12.9 % رغم استمرار ارتفاع مساهمته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي الكلي من 6.3 % إلى 6.6 %. ويمكن إرجاع أسباب طفرة النمو في هذا القطاع عام 2006، وبدرجة أقل عام 2007، إلى سببين رئيسيين: الأول - ازدهار نشاط تجارة إعادة التصدير مع ارتفاع كميات السلع التي تنقل عبر الكويت إلى العراق، وبصفة خاصة إلى القوات الأمريكية. والثاني - ازدهار الطلب على خدمات الهاتف النقال مع ارتفاع أعداد المشتركين وارتفاع أعداد الخطوط التي يملكونها، وخاصة بعد انضمام شركة جديدة عام 2008 إلى الشركتين اللتين تقدمان خدمة الهاتف النقال في الكويت.



(الجدول 1 - 9)
تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع الإنفاق
بالأسعار الجارية، للفترة 2005 - 2007

2007		2006		2005		نوع الإنفاق
% للإجمالي	القيمة	% للإجمالي	القيمة	% للإجمالي	القيمة	
14.5	4.635	13.9	4.095	15.7	3.707	أ- الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
30.4	9.682	28.5	8.419	32.2	7.586	ب- الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص
45	14.317	42.4	12.514	47.9	11.293	1- إجمالي الاستهلاك النهائي (أ+ب)
19.7	6.266	16.2	4.787	16.4	3.877	ج- تكوين رأس المال الإجمالي
64.6	20.583	58.7	17.301	64.3	15.170	2- الطلب المحلي = (أ+ب+ج)
65.3	20.838	65.5	19.316	64	15.094	3- الصادرات من السلع والخدمات
30 -	9.580 -	24.1 -	7.123 -	28.3 -	6.670 -	ناقصاً
35.4	11.258	41.3	12.193	35.7	8.424	4- الواردات من السلع والخدمات
						5- الطلب الخارجي = (3 - 4)
100	31.841	100	29.494	100	23.594	الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي = (5+2)

المصدر- الإدارة المركزية للإحصاء، نقلًا عن: بنك الكويت المركزي، النشرة الفصلية يناير - مارس 2008، الجدول رقم (50).

80 % من حجم الاستثمارات الخاصة توجهت لخدمة قطاعين فقط، حيث استأثر قطاع التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال (قطاع الخدمات المالية) بنسبة 45 % من إجمالي هذه الاستثمارات، بينما تلقى قطاع النقل والمواصلات 35 % منها ويعتبر هذا الأمر انعكاساً منطقياً لاهتمام القطاع الخاص بنشاط النقل والمواصلات الذي ازدهر بعد تحرير العراق من النظام السابق، نتيجة للاعتماد على الكويت بشكل رئيسي في توفير الاحتياجات المتزايدة للشعب العراقي وللقسوات الأمريكية. إلا أن ذلك لا يعد من الناحية التنموية المستدامة فرصة استثمارية طويلة الأجل، يمكن الاعتماد عليها كأحد محركات نشاط القطاع الخاص، ما لم يواكب ذلك توسيع الاستثمار في هذه القطاعات، بحيث تصبح أكثر كفاءة وتطوراً، وذات قدرة تنافسية عالية أمام المنافسين الدوليين في المنطقة.

وبشكل عام، فقد ارتفع الإنفاق على التكوين الرأسمالي الإجمالي بوتيرة أسرع خلال السنوات الثلاث الأخيرة، حيث سجل في عام 2005 زيادة بلغت نسبتها 21.7 %، وفي عام 2006 زيادة بنسبة 23.5 %، وبلغت الزيادة

تقليداً لأنماط الاستهلاك الترفي لدى الغير، وارتفاع حجم القروض الاستهلاكية.

والمكون الرئيسي الآخر للطلب المحلي، هو التكوين الرأسمالي الإجمالي، الذي يستمد أهميته من كونه جوهر عملية التنمية باعتبارها بناء أصول إنتاجية على أرض الواقع. وارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، تشير إلى تركيز خطط وبرامج التنمية على جانب الإنتاج المادي على حساب الاستهلاك، وذلك بإنشاء مصانع ومدن سكنية وإقامة مشاريع للبنية التحتية.

وقد شهدت السنوات القليلة الماضية ارتفاعاً ملحوظاً في وتيرة الإنفاق على التكوين الرأسمالي الإجمالي، نتيجة لزيادة الإنفاق على المشاريع الاستثمارية سواء من جانب الحكومة أو من جانب القطاع الخاص، حيث بلغ نصيب القطاع الخاص⁽¹¹⁾ 45 % من إجمالي الاستثمارات وذلك كمتوسط خلال الفترة 2002 - 2006، علماً بأن النسبة بلغت 40 % عام 2002، و 46 % عام 2006.

وبتحليل مكونات نشاط القطاع الخاص، يتضح أن



الاقتصاد الكويتي

ويلاحظ عدم الاتساق بين معدل النمو المسجل للقطاع الخاص من جهة، والانخفاض الملاحظ في النصيب النسبي لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى. ويُعزى هذا الأمر إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد شهد ارتفاعاً كبيراً نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية خلال الفترة المشار إليها، ولم يقابله نمو مماثل بنفس النسبة في ناتج القطاع الخاص. وعند استبعاد الناتج المحلي الإجمالي النفطي، يتبين أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، قد بلغت 59% في المتوسط خلال الفترة نفسها. وبعد أن كانت قيمة الناتج للقطاع الخاص الكويتي عام 2002، تساوي ما يقرب من 4.3 مليار د.ك. (تمثل 56% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي)، ارتفعت هذه القيمة إلى ما يقارب 8.9 مليار د.ك. عام 2006 (62% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي)، أي أكثر من ضعف قيمته في عام 2002.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي داخل نشاط القطاع الخاص؛ تشير البيانات المتاحة إلى تركيز ما نسبته 48% من أنشطة القطاع الخاص في قطاع الخدمات المالية، ويشمل: التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال. وهو ما يمكن اعتباره نقطة البداية نحو تحول الكويت إلى مركز مالي إقليمي لمنطقة الخليج العربي.

وعلى صعيد متصل، يلاحظ أن قطاع النقل والمواصلات لا يمثل سوى 10.6% من جملة ناتج القطاع الخاص، الأمر الذي يحتاج إلى معالجة سريعة وتطوير أكبر، حتى يساهم بفعالية أكبر في توفير المقومات الأساسية اللازمة لتحول الكويت إلى مركز تجاري.

وفي المقابل، وبخلاف استحواذ قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق على نسبة 16.4% من جملة ناتج القطاع الخاص، فإن نسب بقية القطاعات تبقى ضئيلة. فالصناعات التحويلية - شاملة الصناعات النفطية - على سبيل المثال، لا تمثل سوى 9.3% من ناتج القطاع الخاص خلال الفترة (2002 - 2006)، وذلك نتيجة سيطرة القطاع العام بشكل كامل على ناتج قطاع الصناعات التحويلية النفطية، وعدم إفساح المجال أمام القطاع الخاص ليمارس دوره بفعالية أكبر في هذا القطاع الاستراتيجي.

أقصاها في عام 2007 بنسبة 31% (الجدول 1 - 9). وعليه، فقد تضاعفت قيمة التكوين الرأسمالي الإجمالي خلال الفترة (2003 - 2007) بنحو 215%، حيث ارتفعت من 2 مليار د.ك. عام 2003، إلى 6.3 مليار عام 2007. وتعكس هذه المؤشرات حالة الانتعاش الذي يعيشه الاقتصاد الكويتي خلال السنوات الأخيرة، والذي انعكس بشكل إيجابي على توقعات الأعمال في المستقبل (على الرغم من الضغوط التضخمية الجديدة). وهذا ما تعبر عنه ورش العمل المنتشرة في مختلف أرجاء الكويت لتنفيذ عشرات المشاريع الاستثمارية، التي أطلقت سواء من جانب الحكومة أو القطاع الخاص، وتوزعت ما بين القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية.

خامساً- مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي:

يرى كثير من الاقتصاديين، أن ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لبلد معين، ينظر إليه باعتباره أحد أهم المؤشرات الدالة على ديناميكية الاقتصاد وتطوره وفقاً لمعايير اقتصادات البلدان الصناعية المتقدمة؛ حيث يساهم القطاع الخاص في رفع الكفاءة من خلال الاستخدام الكفوء للموارد الاقتصادية، وتعظيم حجم الإنتاج باستخدام أقل قدر ممكن من تلك الموارد. كما يقوم القطاع الخاص من خلال سعيه إلى تعظيم الأرباح، بالتركيز على وسائل الإبداع والابتكار لمقابلة احتياجات السوق مقارنة بالقطاع العام. ويؤدي تعاظم دور القطاع الخاص إلى التخفيف من هيمنة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية مع احتفاظه بدور المنظم والمراقب.

وبالرغم من أن النتائج التتموية المسجلة، تشير إلى أن حجم مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي⁽¹²⁾ خلال الفترة 2002 - 2006، قد اتسم بالانخفاض (من 37% عام 2002، إلى 31% عام 2006)، أي بمعدل أهمية نسبية قدرها 33% في المتوسط. إلا أن نسبة نمو القطاع الخاص خلال الفترة المذكورة، كانت جيدة (20% متوسط معدل النمو السنوي)، ما يشير إلى أن نمو القطاع الخاص في الاقتصاد الكويتي خلال الفترة السابقة كان مقبولاً.



صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار عام 2007 بعد فك ربط الدينار بالدولار.

وفي آخر ثلاث سنوات، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 7888 د.ك (27 ألف دولار) عام 2005، إلى 9268 د.ك (32.3 ألف دولار) عام 2006، ليبلغ نحو 9365 د.ك (33 ألف دولار) عام 2007، مسجلاً نسبة ارتفاع متواضعة في عام 2007، لا تزيد عن 1 % مقارنة بالعام السابق.

وبهذا بقيت الكويت في المرتبة الثالثة من ناحية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى دول مجلس التعاون، بعد قطر والإمارات، اللتين يقدر نصيب الفرد فيهما بنحو 73 ألف دولار، و 43 ألف دولار على التوالي. ويقدر صندوق النقد الدولي⁽¹⁴⁾ ارتفاع نصيب الفرد في الدول الثلاث عام 2008، إلى 95 ألف، و 50 ألف، و 42 ألف دولار في كل من قطر، الإمارات، والكويت، على التوالي.

سادساً- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

أدت حالة الانتعاش الاقتصادي التي غمرت الاقتصاد الكويتي خلال السنوات القليلة الماضية، إلى تضاعف قيم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وارتفاعها بمعدلات تفوق كثيراً معدلات نمو السكان في دولة الكويت، ما أدى إلى تحسن بعض المؤشرات الاجتماعية مثل: مستويات المعيشة والرفاهية الاجتماعية، التي يعبر عنها بارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وتشير البيانات المتاحة⁽¹³⁾ إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 5.7 ألف د.ك (18.8 ألف دولار) عام 2003، إلى 9.4 ألف د.ك (33 ألف دولار) عام 2007، محققاً نسبة نمو خلال الفترة بلغت حوالي 65 % لنصيب الفرد من الناتج بالدينار، ونحو 76 % لنصيب الفرد بالدولار، واختلاف نسبي النمو يعكس ارتفاع سعر



الفصل الثالث

التضخم

تمهيد:

قطر (12%) والإمارات (11%) وعمان (6.1%)، وإن بقي أعلى بقليل من المستوى المقابل في السعودية والبحرين (4.1% لكل منهما).

وهناك عدة مقاييس للتضخم، أهمها وأكثرها استخداماً "الرقم القياسي لأسعار المستهلك" (CPI)، الذي يعتمد على مسوحات ميدانية لتحديد سلة السلع والخدمات التي تدخل في تركيبه، وأهميتها النسبية في ميزانية الأسرة. وآخر مسح من هذا النوع أجري في الكويت عام 2000 بواسطة الإدارة المركزية للإحصاء بوزارة التخطيط، وهي حالياً تنفذ مسحاً جديداً ستكون له أهمية استثنائية؛ لأنه سيتيح التعرف على مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك، بعد أن تغيرت الأوزان الترجيحية لبنود الإنفاق الرئيسية على مدى الأعوام الثمانية الماضية. وبذلك، يمكن التعرف بشكل أفضل على مستويات التضخم الحقيقية في الاقتصاد الكويتي، وأيضاً على سلوكيات الأسر وأنماط إنفاقها، من أجل وضع السياسات اللازمة بهذا الشأن.

وفي مسح عام 2000، تم تحديد أكثر من 600 من السلع والخدمات، موزعة حسب بنود الإنفاق الرئيسية في ثماني مجموعات، وحددت لهذه المجموعات أوزان ترجيحية في ميزانية الأسرة، وهي مرتبة تنازلياً كالتالي: خدمات المسكن 26.7%، المواد الغذائية 18.3%، النقل والمواصلات 16.1%، سلع وخدمات منزلية 14.7%، سلع وخدمات أخرى 9.9%، الكساء وملبوسات القدم 8.9%، الخدمات التعليمية والصحية 4.7%، المشروبات والتبغ 0.7%، والمجموع (ميزانية الأسرة) 100%.

أولاً - تطور مؤشرات التضخم في الاقتصاد الكويتي:

1 - معدلات التضخم محسوبة بالتغيرات في الأرقام القياسية السنوية العامة لأسعار المستهلك:

ظل الاقتصاد الكويتي إلى سنوات قليلة مضت بمنأى عن الضغوط التضخمية. فقد كان الحفاظ على معدل للتضخم عند مستويات منخفضة؛ يعد أحد أهم أولويات صانعي السياسات الاقتصادية في دولة الكويت. وكان هدف حماية

يشهد الاقتصاد الكويتي منذ بداية الطفرة النفطية الحالية حالة من الازدهار الاقتصادي، امتدت لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية، وحملت في ثاياتها ارتفاعاً في معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات قياسية، وفوائض ملموسة في الحساب الجاري والميزانية العامة للدولة كنسبة متزايدة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب بناء كم هائل من الاحتياطيات الأجنبية.

ولم يكن مستغرباً أن تبادر حكومة الكويت إلى توظيف جزء لا بأس به من إيراداتها الضخمة في مشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية الأخرى. ولتكتمل صورة المناخ الإيجابي الذي يسود الاقتصاد الكويتي، بالتزامن مع موجة من الانفتاح طبعت هذا الاقتصاد، ومع اتخاذ بعض خطوات الإصلاح الاقتصادي، مما عزز من درجة الثقة لدى المستثمرين والنشاط الاستثماري بشكل عام، وأسهم في رفد حيوية ونشاط القطاع الخاص، ليلعب دوراً أكثر فاعلية في مجمل النشاط الاقتصادي.

إلا أن هذا النمو الحاصل في الطلب المحلي، قد تجاوز القدرة الاستيعابية للاقتصاد الكويتي، أو بتعبير آخر: ارتفع الطلب المحلي بمعدلات تفوق معدلات زيادة الطاقة الإنتاجية وما هو معروض من السلع والخدمات، ما أدى بالتالي إلى ارتفاع مستويات أسعارها في الأسواق المحلية. مع الإشارة هنا إلى أن ضغوط الطلب المحلي، لم تكن لوحدها المسؤولة عن الارتفاع في معدلات التضخم، بل أسهمت فيه أيضاً مجموعة من العوامل الخارجية.

والكويت ليست الدولة الوحيدة في المنطقة العربية وغيرها من المناطق التي تواجه تصاعد الضغوط التضخمية. بل إنه عند مقارنة معدل التضخم في الاقتصاد الكويتي مع معدلات التضخم المسجلة في الاقتصادات الأخرى، يتبين لنا أن معدل التضخم في الكويت يعتبر معتدلاً بالمقاييس العالمية. وعلى صعيد منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، يبقى معدل التضخم في الكويت، البالغ 5.5% عام 2007، في مستوى وسطي يقل عن المستويات السائدة في كل من



إلى زيادة الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والتموي، فضلاً عن ارتفاع مستويات دخول الكثير من المواطنين والمقيمين من مصادر مختلفة. هذا كله، أفضى إلى ارتفاع متوسط المستوى العام لأسعار المستهلك* في عام 2005 إلى نحو 4.1 % مقارنة بنحو 3.1 % في العام السابق، ثم تباطأ إلى 3.1 % في عام 2006 (الجدول 1 - 10). ومن ثم عاود الارتفاع عام 2007 ليصل إلى 5.5 % في المتوسط، وهذا أعلى ارتفاع سنوي منذ ما يزيد على 15 عاماً.

وارتفع معدل التضخم في يناير 2008 إلى نحو 9.5 % مقارنة بمستواه في يناير 2007. وتكشف بيانات

الاقتصاد المحلي من التضخم المستورد أحد أبرز أهداف السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي.

فلم تزد معدلات التضخم السنوي خلال سنوات الفترة 2000 - 2004 عن 1.3 % كحد أقصى. وكانت نحو 1.3 % عام 2001، 0.9 % عام 2002، 1 % عام 2003، و 1.3 % عام 2004. وخلال الأعوام 2005، 2006، و 2007، حدثت مستجدات أثرت في اتجاهات الأسعار المحلية؛ فقد واصلت أسعار النفط ارتفاعها في الأسواق العالمية، ما أدى إلى زيادات غير مسبوقه في إيرادات الكويت النفطية خلال الأعوام الثلاثة السابقة، الأمر الذي حفز الحكومة الكويتية على تطبيق سياسات تهدف

(الجدول 1 - 10)

تطور الأرقام القياسية السنوية والشهرية (ديسمبر) لأسعار المستهلك حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية للفترة (2005 - 2007)

(100 = 2000)

معدلات التضخم محسوبة في شهر ديسمبر على أساس سنوي		معدلات التضخم محسوبة على أساس متوسطات سنوية									مجموعات الإنفاق الرئيسية
معدلات التضخم		الأرقام القياسية الشهرية لسعر المستهلك (ديسمبر)			معدلات التضخم		الأرقام القياسية السنوية لسعر المستهلك				
ديسمبر 2007	ديسمبر 2006	2007	2006	2005	2007	2006	2007	2006	2005		
7.5 %	3.7 %	124.1	115.4	111.3	5.5 %	3.1 %	118.2	112.1	108.8	الرقم القياسي العام	
6.3 %	3.2 %	136	127.9	123.9	4.7 %	3.9 %	129.8	124	119.4	المواد الغذائية	
14.5 %	0.1 %	131.1	114.5	114.4	6.8 %	1.9 %	122.1	114.3	112.2	المشروبات والتبغ	
4.6 %	6.4 %	132.8	126.9	119.3	4.7 %	4.1 %	128.6	122.8	118	الكساء وملبوسات القدم	
16.1 %	1.4 %	127	109.4	107.9	8 %	2.6 %	116.6	108	105.3	خدمات المسكن	
5.5 %	1.6 %	109.3	103.6	102	3.4 %	2.7 %	105.7	102.2	99.5	سلع وخدمات منزلية	
2.5 %	8.3 %	112.4	109.7	101.3	7.3 %	1.9 %	110.1	102.6	100.7	النقل والمواصلات	
11.6 %	2.6 % -	140.4	125.8	129.1	4.7 %	2.4 %	132.1	126.2	123.2	الخدمات التعليمية والصحية	
2 - بالألف	7.1 %	119.6	119.8	111.9	2.4 %	4.8 %	118.1	115.3	110	سلع وخدمات أخرى	

المصدر - بيانات معدلات التضخم السنوية (متوسطات): الإدارة المركزية للإحصاء؛ نشرة الأرقام القياسية لأسعار المستهلك و«نسبة التضخم»، نوفمبر 2007. بيانات معدلات التضخم الشهرية (ديسمبر) حسبها الباحث من واقع الأرقام القياسية الشهرية لسعر المستهلك لشهر ديسمبر للسنوات 2005، 2006، و 2007 المنشورة على الموقع الشبكي للإدارة المركزية للإحصاء.

* حساب معدل التضخم من خلال تغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك، يتم من خلال مقارنة مستوى ذلك الرقم في شهر معين بمستواه في الشهر المقابل من العام السابق. ومن ناحية أخرى، عادة ما تهتم البنوك المركزية بمعرفة اتجاهات التضخم على المدى القصير، وذلك من خلال مقارنة مستوى الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في شهر معين بمستواه في الشهر السابق من العام ذاته. وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن الطريقة السليمة لاحتساب معدل التضخم باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال فترة معينة (6 أو 9 شهور) من العام الحالي، بحساب متوسط الأرقام القياسية لعدد شهور الفترة، أو متوسط الأرقام القياسية لعدد شهور السنة، ومقارنته بمتوسط الأرقام القياسية لنفس العدد من الشهور في السنة السابقة. وفي (الجدول 1 - 10) معدل التضخم المحسوب باستخدام متوسطات الأشهر بلغ 3.1 % عام 2006، و5.5 % عام 2007. ومعدل التضخم المحسوب بمقارنة الرقم القياسي لأسعار المستهلك في ديسمبر 2006 مع ديسمبر 2005، وديسمبر 2007 مع ديسمبر 2006 بلغ 3.7 ، 7.5 % على الترتيب.



الإقتماء الكويتي

التالي (فبراير 2008) نحو 10.14 %، ثم 10.2 % في مارس، و 11.4 % في أبريل، ليتراجع بشكل طفيف إلى 11.1 % في مايو 2008 مقارنة بمستواه في مايو 2007. وفي شهر يونيو 2008 بلغ معدل التضخم نحو 11.3 % محسوباً على أساس سنوي بمقارنته بمستواه في يونيو 2007 (الجدول 1-11). وسجل معدل التضخم على

الإدارة المركزية للإحصاء، أن هذا الارتفاع في شهر يناير 2008، تركز بصفة أساسية في ثلاث مجموعات سلعية أولاها- خدمات السكن التي ارتفعت بنسبة 16.1 %، وثانيها- مجموعة السلع والخدمات المنزلية (10.3 %)، وثالثها- مجموعة المواد الغذائية (7.6 %). وتوالى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك⁽¹⁵⁾ ليسجل في الشهر

(الجدول 1 - 11)					
معدلات التضخم في الأشهر التسعة الأولى من عامي 2007 و2008					
(الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في يونيو وسبتمبر 2007، ويونيو وسبتمبر 2008)					
(سنة الأساس = 2000)					
معدل التضخم على أساس سنوي سبتمبر 2008	معدل التضخم على أساس سنوي يونيو 2008	الأرقام القياسية لأسعار المستهلك سبتمبر 2008	الأرقام القياسية لأسعار المستهلك يونيو 2008	الأرقام القياسية لأسعار المستهلك يونيو 2007	أقسام الإنفاق الرئيسية
10.8 %	11.3 %	133.3	130.5	117.2	الرقم القياسي العام
13.9 %	14.2 %	147.9	144.8	126.8	المواد الغذائية
27 %	24.1 %	159.1	149.4	120.4	المشروبات والتبغ
7.9 %	6.6 %	139.3	137.6	129.1	الكساء وملبوسات القدم
10.1 %	13.1 %	133.8	130.8	115.6	خدمات المسكن
18.6 %	15.5 %	126.1	121.3	105	سلع وخدمات منزلية
5.1 %	4.8 %	115.7	115.7	110.4	النقل والمواصلات
5.3 %	13.4 %	149.2	143.2	126.3	الخدمات التعليمية والصحية
9.6 %	8.4 %	129.5	127.7	117.8	سلع وخدمات أخرى

المصدر- الإدارة المركزية للإحصاء: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك و«نسبة التضخم»، يونيو 2008. وبنك الكويت الوطني، الموجز الاقتصادي، المجلد 9، العدد 9، 4 فبراير 2009.

التضخم المسجل في ديسمبر 2007، جاء مدفوعاً بارتفاع تكلفة خدمات المساكن التي قفزت خلال هذا الشهر بنسبة 16.1 % (على أساس سنوي) وبنسبة 8 % كمتوسط لعام 2007 بأكمله مقابل 2.6 % فقط في العام السابق. وتعزى أسباب الزيادة في تكاليف خدمات المسكن، إلى أن التغيرات التي تطرأ على أرقام هذا البند لا تتم على فترات منتظمة، إلى جانب قرار البلدية في عام 2006 والقاضي بإلغاء السقف المفروض على معدل الزيادة في الإيجارات⁽¹⁶⁾. ويذكر أن معظم تكلفة خدمة المسكن مرتبط بإيجارات المسكن. وبمتابعة (الجدول 1 - 11) يلاحظ حدوث تراجع نسبي في معدل تضخم هذه المجموعة

أساس سنوي نحو 11.1 %، 11.6 %، 10.8 %، 10.4 %، و 10.38 % في يوليو، أغسطس، سبتمبر، أكتوبر، ونوفمبر على التوالي حسب آخر البيانات المتاحة. ويقدر أن يكون معدل التضخم قد أنهى عام 2008 بحدود 8 %، قبل أن يتراجع إلى 6 % كمتوسط متوقع للنصف الأول من عام 2009.

2 - معدلات التضخم محسوبة بتغيرات الأرقام القياسية السنوية لأسعار المستهلك حسب أهم أقسام بنود الإنفاق الرئيسية:

أ - خدمات المسكن:

يلاحظ من بيانات (الجدول 1 - 10) أن ارتفاع معدل



13.6 % في سبتمبر 2008 (الجدول 1 - 11). وتتجه معظم التوقعات إلى أن معدل التضخم لهذه المجموعة، سوف يتباطأ خلال النصف الثاني من عام 2008، في ظل تراجع الأسعار العالمية للسلع والمواد الغذائية. ومثل هذا التباطؤ قد يأخذ بعض الوقت ليظهر في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة. فالتراجع في أسعار المواد الغذائية خلال شهر يوليو وأغسطس كان محدوداً، مما يعني أن تأثير هذا التراجع لن يظهر قبل الربع الأخير من عام 2008. ومن المتوقع أن تستفيد أسعار المواد الغذائية والسلع المستوردة الأخرى من ارتفاع سعر صرف الدينار مقابل انخفاض سعر صرف اليورو في النصف الثاني من عام 2008، ولاسيما أن نحو ثلث الواردات الكويتية تأتي من الاتحاد الأوروبي، ما يؤدي إلى خفض أسعار السلع المستوردة مع نهاية عام 2008 وبداية عام 2009.

3 - تسارع وتيرة الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع المستوردة في بلدان المنشأ:

يتسم الاقتصاد الكويتي بارتفاع درجة انكشافه - حجم التبادل التجاري منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي - على الاقتصاد العالمي، حيث بلغت 76.6 % عام 2007 مقابل 76.1 % خلال العام السابق. وبالتالي، فإن الكويت تعتمد على الاستيراد من الدول الأخرى للوفاء بمعظم احتياجاتها من السلع والخدمات (أكثر من 90 %)، وهو الأمر الذي يعكس ارتفاع مستوى الوزن الترجيحي لأسعار السلع المستوردة⁽¹⁸⁾ إلى 76.9 % في تكوين الرقم القياسي العام لأسعار الجملة بالكويت. وتشير البيانات المتاحة بهذا الصدد، إلى أن تحركات الرقم القياسي العام لأسعار الجملة للسلع المستوردة، قد اتخذت نمطاً تصاعدياً يماثل النمط الذي اتخذته تحركات الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال السنوات الثلاث الماضية (2005 - 2007). وعلى وجه التحديد، تشير البيانات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء (الجدول 1 - 12) إلى ارتفاع معدل التضخم في الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة من نحو 0.3 % عام 2004، إلى 4.8 % عام 2005 ليتباطأ إلى 2 % عام 2006 قبل أن يعاود ارتفاعه مرة أخرى إلى نحو 3.8 % عام 2007. وقد تركز ذلك الارتفاع بدرجة أساسية في المستوى العام لأسعار الجملة لمنتجات الصناعات التحويلية المستوردة الذي سجل ارتفاعاً

إلى مستوى 13.1 % في نهاية يونيو و 10.1 % في نهاية سبتمبر 2008 على أساس سنوي، وذلك بالمقارنة بمستواه المسجل في ديسمبر 2007 والبالغ 16.1 % . وتعزى أسباب هذا التراجع إلى التباطؤ الذي يشهده نشاط القطاع العقاري خلال عام 2008.

وضمن المجموعات المرتبطة بالسكن، يلاحظ أن التضخم في مجموعة السلع والخدمات المنزلية مازال مرتفعاً، وسجل نحو 15.5 % في يونيو ارتفع إلى 18.6 % في سبتمبر 2008 (الجدول 1 - 11). وتعزى أسباب ارتفاع الأرقام القياسية لهذه المجموعة، إلى ارتفاع أسعار الأثاث والأجهزة المنزلية، والتي تعتبر الواردات مصدرها الرئيسي. وهذه المجموعة مؤهلة أكثر من غيرها، كي تستفيد لاحقاً من الارتفاع الذي حدث أخيراً في سعر صرف الدينار الكويتي⁽¹⁷⁾. ومع أن هذا الارتفاع في سعر صرف الدينار، لا يعتبر كبيراً، فهو في حدود 9.2 % منذ قرار فك الارتباط الحصري للدينار الكويتي بالدولار الأمريكي في 20 مايو 2007. ناهيك عن أن هذا الارتفاع لم يأت مرة واحدة، وإنما امتد على طول الفترة (مايو 2007 - يونيو 2008)، إلا أنه يفترض به أن يؤدي إلى تراخي أسعار الواردات السلعية بما فيها المواد الغذائية، وخاصة في الربع الأخير من عام 2008.

ب- المواد الغذائية:

تتبع مجموعة المواد الغذائية مركز الصدارة في توليد الضغوط التضخمية في الكويت خلال السنوات الثلاث الأخيرة. فبعد أن تراجع معدل التضخم في هذه المواد إلى 3.9 % خلال عام 2006 بأكمله من مستواه القياسي البالغ 8.5 % لعام 2005، عاد للتصاعد مرة ثانية إلى 4.7 % عام 2007 (الجدول 1 - 10)، وضمن هذا القطاع يلاحظ أن الأسماك والدجاج والفواكه الطازجة، قد سجلت الزيادة الأعلى في أسعارها.

ومما لاشك فيه أن ارتفاع أسعار الجزء الكبير من المواد الغذائية في الكويت، جاء نتيجة لارتفاع أسعارها في دول المنشأ المصدرة لها - كما سبق بيانه - وتشير بيانات الأرقام القياسية لأسعار المواد الغذائية في يونيو 2008، إلى أن زخم النمو في أسعارها ما زال مرتفعاً، حيث سجل 14.2 % على أساس سنوي، تراجع قليلاً إلى



الاقتصاد الكويتي

(الجدول 1 - 12)

تطور مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار الجملة

(التغير السنوي نسبة مئوية)

2007	2006	2005	2004	2003	البيان
5.5	3.1	4.1	1.3	1	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (2000 = 100)
3.9	2.1	4.4	0.4	1.9	الرقم القياسي لأسعار الجملة (1980 = 100)
3.8	2	4.8	0.3	2.6	الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة (1980 = 100)
4.1	2.5	3.3	0.4	0.3 -	الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المنتجة محلياً (1980 = 100)

المصدر - الإدارة المركزية للإحصاء. وبنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي 2007، ص 54 - 57.

عدد السكان إلى زيادة مقابلة ومباشرة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية المختلفة، وبالتالي الضغط على أسعارها نحو الارتفاع.

2 - زيادة الإنفاق الحكومي:

أسفرت الارتفاعات المتتالية في أسعار النفط الخام في السوق العالمية خلال السنوات الأخيرة، وبخاصة الفترة (2005 - النصف الأول من عام 2008) عن توفر إيرادات مالية ضخمة للحكومة الكويتية، ساعدتها على تطبيق سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري (الاستهلاكي)، والرأسمالي (التموي).

وإلى جانب السياسة النقدية بأدواتها المتاحة، يلعب الإنفاق العام، الذي يمثل الأداة الرئيسية للسياسة المالية في الكويت، دوراً أساسياً مؤثراً على اتجاهات الضغوط التضخمية في الاقتصاد الكويتي. وفي ظل التركيبة الهيكلية الراهنة للاقتصاد الكويتي، يعتبر الإنفاق العام المحرك الرئيسي المؤثر في كل من حركة النشاط الاقتصادي، وتطورات المتغيرات والمجاميع النقدية والمصرفية الرئيسية في الاقتصاد الكويتي. وهنا، ينبغي التأكيد بوجه خاص على أن تسارع معدلات الزيادة في المصروفات العامة للموازنة، ولاسيما معدلات الزيادة في مصروفاتها الجارية (والتي تقع خارج سيطرة البنك المركزي)؛ تعتبر من المصادر الرئيسية لتنامي الطلب المحلي وتغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد الكويتي، وهو ما يؤدي إلى زيادة العبء الملحق على عاتق السياسة النقدية من أجل المحافظة على استقرار

بمعدل 3.7 % خلال عام 2007، مقابل نحو 1.8 % خلال عام 2006، بالإضافة إلى زيادة معدل الارتفاع في المستوى العام لأسعار الجملة للمنتجات الزراعية والحيوانات الحية والأسماك المستوردة إلى نحو 6.6 % مقابل 6.2 % خلال العامين المذكورين على الترتيب.

إلى جانب ذلك، يستدل من تسارع معدلات التضخم في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال العامين الأخيرين (3.1 % و 5.5 %) بوتيرة أسرع من تحركات معدلات التضخم المقابلة في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة للسلع المستوردة (2 % و 3.8 %) على قوة تأثير الضغوط التضخمية الناجمة عن العوامل المحلية، كما سنفصل ذلك في الفقرة التالية:

ثانياً - العوامل المحلية للتضخم:

1 - تسارع النمو في عدد السكان:

بلغ معدل نمو السكان في الكويت 8.6 % عام 2005، تراجع قليلاً إلى 6.4 % عام 2006، ثم عاود ارتفاعه إلى 6.8 % عام 2007 (3.1 % للسكان الكويتيين، و 8.6 % للسكان الوافدين).

وارتفاع عدد السكان هو أحد العوامل الرئيسية الدافعة لمعدلات التضخم نحو الارتفاع، لما ينطوي عليه ذلك من زيادة مقابلة في الطلب على خدمات السكن قد يفوق حجم المعروض منها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الارتفاعات الكبيرة في أسعار الأراضي والمساحات المحدودة منها، شكلت قيوداً إضافية على جانب العرض. كذلك، يؤدي النمو السريع في



تجارية، وذلك بهدف الاستفادة من فرق الإيجارات الأعلى، الأمر الذي يعني ارتفاع المعروض من الوحدات التجارية على حساب انخفاض المعروض من الوحدات السكنية. وذلك بالإضافة إلى الارتفاع في أسعار الأراضي ومواد البناء، نتيجة لزيادة الطلب وندرة العرض على الأراضي.

4 - توسع البنوك المحلية في تقديم التسهيلات الائتمانية؛

يواكب التوسع الاقتصادي عادة نمو في الائتمان المصرفي لتمويل عملية التوسع، ويفترض أن ينمو الائتمان بمعدلات قريبة من معدلات نمو التوسع الاقتصادي، فإن نقص الائتمان أثر سلباً في عملية التوسع، وإن زاد عن حده تسبب في خلق ضغوط تضخمية ضارة بالاقتصاد. وفي حالة الكويت، أدى توسع البنوك المحلية في تقديم التسهيلات الائتمانية للمقيمين إلى زيادة السيولة في النظام المصرفي، وبالتالي زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد.

في نهاية ديسمبر 2007، بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية⁽²²⁾ المقدمة من البنوك المحلية إلى المقيمين أكثر من 20.1 مليار د.ك مرتفعاً بنسبة 34.9% عن مستواه في نهاية العام السابق. ولوحظ أن معدل نمو التسهيلات الائتمانية خلال عام 2007 زاد بأكثر من أربع مرات عن معدل النمو المقابل في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (8%)، مما أدى إلى زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد الكويتي. وقد استمر هذا الاتجاه التوسعي وخلال عام 2008، وأصل رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية ارتفاعه، ليسجل نحو 23.7 مليار د.ك مرتفعاً بنحو 3.6 مليار وبنسبة 17.9%. ويذكر أن جانباً كبيراً من التسهيلات الائتمانية يتجه بشكل مباشر وغير مباشر نحو تمويل التعاملات في سوق الأسهم والعقار ذات الطابع "المضاربي" الذي لا يخفى تأثيره التضخمي على الأصول المالية والعقارية. وهذا ما دفع البنك المركزي إلى اتخاذ عدد من الإجراءات الرامية إلى الحد من التوسع الائتماني الزائد الذي يجد جانب منه طريقه إلى تغذية عمليات المضاربة في سوق الأسهم والعقار. ما أدى إلى أن مجموع التسهيلات العقارية والتسهيلات الشخصية (التي يتسرب جزء منها إلى سوق الأسهم) قد انخفض من ما يعادل 59.2% من

الأسعار والتوازنات الاقتصادية الأخرى⁽¹⁹⁾. ويذكر أن الإنفاق العام، ممثلاً بالمصروفات الفعلية في موازنة السنة المالية 2006/2007، قد ناهز 10.3 مليار دينار، محققاً زيادة ملحوظة بواقع 50% عن مستواه في السنة المالية السابقة. وتشير الحسابات الختامية لموازنة السنة المالية 2007/2008 إلى ارتفاع جملة المصروفات الفعلية إلى 9.7 مليار دينار من أصل الاعتمادات المقدرة بنحو 11.3 ملياراً. وتكشف تقديرات الموازنة العامة للسنة المالية 2008/2009 عن ارتفاع المصروفات إلى قرابة 18.8 مليار دينار أو بما يزيد عن مستواها خلال سنة 2001/2002 بنحو 3.4 ضعفاً. وما لم يتم نوع من التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، فإن استمرار التوسع في الإنفاق على هذا النحو من شأنه أن يحد من قدرة السلطة النقدية في الكويت - المتمثلة بالبنك المركزي - على التحكم في التضخم مهما كانت سياسته النقدية متشددة.

3 - ارتفاع الأصول وبخاصة الأراضي والعقارات والأسهم؛

ما من شك في أن ارتفاع المستوى العام لثروة الأفراد الناجم أساساً عن ارتفاع الأصول المالية والعقارية؛ هو من أهم العوامل التي ساعدت على تعزيز قوة الطلب المحلي الكلي. فعلى سبيل المثال، تضاعف مؤشر أسعار الأسهم والقيمة السوقية للأسهم قرابة ثمان مرات خلال الفترة 2000 - 2007.

وفي حالة الأصول العقارية⁽²⁰⁾، ارتفع سعر الوحدة في العقار السكني من 102 ألف د.ك عام 1998، إلى 172 ألفاً عام 2006، أي بنسبة 68.6%، وفي العقار الاستثماري من 236 ألف د.ك إلى 596 ألفاً، وبنسبة (152.5%)، وفي التجاري من 636 ألف د.ك إلى 2.15 مليون د.ك بنسبة 239%.

وكان لارتفاع إيجارات المساكن والعقارات أثره الأكبر في زيادة معدلات التضخم في الكويت، حيث تستهلك الإيجارات أكثر من 50% من دخل فئة كبيرة من المواطنين والوافدين العاملين بالكويت. وبحسب أحد التقارير العقارية المتخصصة⁽²¹⁾، بلغت نسبة ارتفاع الإيجارات أكثر من 13% خلال الثلث الأول من عام 2008. وترجع أسباب هذا الارتفاع إلى تحويل الكثير من الوحدات السكنية إلى وحدات



الإقتماء الكويتي

2006 بنسبة 180 % . كما أن الاستخدام المتزايد لبعض المحاصيل الزراعية في استخراج الوقود الحيوي (الإيثانول) قد أدى إلى نقص المعروض من هذه المحاصيل في الأسواق العالمية، وبالتالي إلى ارتفاع أسعار المستوردات الكويتية منها . ومما ساعد أيضاً على ارتفاع أسعار العديد من المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية في السنوات الأخيرة، حدوث الكوارث الطبيعية (مثل الفيضانات والجفاف) وانتشار الأوبئة والأمراض الحيوانية (مثل أنفلونزا الطيور وجنون البقر)، يضاف إلى ذلك كله قيام الدول الصناعية، وعلى الأخص دول الاتحاد الأوروبي، بإلغاء الدعم عن صادراتها من المنتجات الحيوانية والنباتية مما انعكس على زيادات كبيرة في أسعارها .

2 - ارتفاع أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار الأمريكي:

كان من الطبيعي أن ينعكس تراجع سعر صرف الدولار على سعر صرف الدينار الكويتي مقابل عملات أهم شركاء الكويت التجاريين في ظل سياسة ربط سعر صرف الدينار الكويتي بالدولار الأمريكي المعمول بها منذ مطلع عام 2003، وحتى 17 مايو 2007. ورغم فك ارتباط الدينار بالدولار منذ ذلك التاريخ، إلا أن سعر صرف الدينار بقي منخفضاً نسبياً مقابل عملات عدد من الشركاء التجاريين الرئيسيين للكويت، وفي مقدمتهم بريطانيا واليابان. ويعني ذلك في حد ذاته انخفاضاً في القوة الشرائية الخارجية للدينار الكويتي، أو بتعبير آخر: تراجع مقدار ما يشتريه الدينار الكويتي من سلع وخدمات من الدول التي بقيت أسعار صرف عملاتها مرتفعة بالمقارنة مع سعر صرف الدينار وبالتالي زيادة قيمة تكلفة الواردات الكويتية من تلك الدول. بينما تراجع سعر صرف اليورو أمام الدينار في النصف الثاني من عام 2008، ما أدى إلى خفض أسعار السلع المستوردة من دول منطقة اليورو كما سبق بيانه. وهنا، لا بد من التنويه ثانية بأن السياسة التي انتهجها بنك الكويت المركزي، منذ فك ارتباط الدينار بالدولار في شهر مايو 2007، قد ساعدت على الحد نسبياً من "التضخم المستورد".

3 - ارتفاع تكاليف الشحن والنقل والتأمين:

شهدت مستويات أجور شحن ونقل البضائع في جميع

إجمالي التسهيلات الائتمانية في مارس 2008 إلى 58.3 % في نهاية سبتمبر 2008، وإلى 57.6 % في نهاية ديسمبر 2008، مما قد يساعد على التخفيف من الضغوط التضخمية ذات المنشأ النقدي. وهنا لا بد من التأكيد ثانية على أهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمواجهة مثل هذا النوع من الضغوط التضخمية ذات المنشأ المحلي.

5 - عوامل محلية أخرى:

أ- المبالغة من قبل الإدارة العامة للجمارك في تقييم المستوردات أحياناً، مما يؤدي إلى زيادة الضرائب الجمركية المفروضة على بعض السلع المستوردة، وبالتالي زيادة أسعارها .

ب- ارتفاع أسعار كثير من المواد الغذائية نتيجة لتطبيق التعرفة الجمركية الموحدة لدول مجلس التعاون منذ مطلع عام 2003، في إطار مستلزمات قيام الاتحاد الجمركي الخليجي. وبموجب التعرفة الموحدة، ارتفعت الضرائب الجمركية على كثير من المواد الغذائية المستوردة من صفر إلى 5 % (سيف).

ج- بعض الممارسات التجارية الضارة التي تقوم بها الجمعيات التعاونية، علماً بأنها تتمتع ببعض المزايا الإضافية التي لا تتوفر للتاجر العادي، الذي غالباً ما توجه إليه تهمة "الاحتكار" ظلماً في ظل سياسة الانفتاح التجاري لدولة الكويت، وفتح باب الاستيراد للجميع ودون حماية لأي تاجر، بما في ذلك المتخصصون باستيراد أنواع معينة من السلع، بل إن الحماية غير مكفولة للموزعين والوكلاء "الحصريين".

ثالثاً- العوامل الخارجية للتضخم:

1 - ارتفاع أسعار السلع، وبخاصة أسعار الموارد الأولية والغذائية:

شهدت أسعار السلع المستوردة، التي تعتمد عليها الكويت بشكل شبه كلي لتلبية احتياجاتها المحلية، ارتفاعاً كبيراً. وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن المستوى العام لأسعار السلع الأولية (التي تضم مجموعة متنوعة من السلع الغذائية، المشروبات، المواد الخام الزراعية، والمواد المعدنية الأساسية)، قد ارتفع منذ عام 2000 وحتى عام



رابعاً- بوادر انحسار الضغوط التضخمية في الثلاث الأخير من عام 2008:

للمرة الأولى، ومنذ فورة الأسعار التي طالت أسعار معظم السلع والخدمات خلال العامين الأخيرين، سُجل في مطلع الثلث الأخير من عام 2008 تراجع كبير في أسعار النفط، وأسعار مروحة واسعة من السلع والمواد الأولية والغذائية. وترافق ذلك مع ارتفاع في سعر صرف الدولار الأمريكي، وضعف في معدلات النمو الاقتصادي العالمي. ولعل في ذلك مؤشراً على أن فورة الأسعار التي شهدتها الأسواق العالمية آخذة في الانحسار، ما سينعكس إيجاباً على معدلات التضخم في الكويت وبقية دول المنطقة. ومع مرونة سعر صرف الدينار الكويتي، فإن من المرجح أن تتراجع معدلات التضخم المستورد في الكويت خلال الثلث الأخير من عام 2008 والفترات التالية له.

ولاحظ الاقتصاديون والمراقبون أن التوقعات في الأسواق العالمية آخذة بالتغير التدريجي، وأن جانباً كبيراً من تراجع أسعار السلع الذي شهدته الأسواق العالمية خلال شهري

طرق الملاحة الدولية الرئيسية وخصوصاً البحرية منها ارتفاعات غير مسبوقه خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وواكب ذلك الارتفاع المتزايد في مستويات أسعار النفط والوقود في الأسواق العالمية، حيث تشير البيانات المتاحة إلى تضاعف مستويات تلك الأجور، وخصوصاً خلال عام 2007، وبمقدار الضعفين تقريباً⁽²³⁾، وما يعنيه ذلك من ارتفاع ملحوظ في التكاليف التي يدفعها المستوردون الكويتيون نظير شحن البضائع المستوردة من بلدان المنشأ حتى وصولها إلى الموانئ الكويتية. وبالتالي، ارتفاع القيمة الإجمالية لفاتورة "تكلفة" الواردات الكويتية من تلك الدول.

4 - عوامل أخرى:

شهدت كثير من أسواق العالم مضاربات على مجموعة من عقود المستقبل بالنسبة لبعض السلع الأولية. كذلك لم يسلم العالم خلال السنوات الماضية من تفجر العديد من الأزمات السياسية والعسكرية والأمنية، أدت نتائجها إلى خفض في إنتاج بعض السلع الأولية (بما فيها النفط) والغذائية مما أدى بدوره إلى ارتفاع أسعارها.

(الجدول رقم 1 - 13)

التغيرات الطارئة على أسعار مواد البناء في السوق الكويتية (المسجلة في منتصف أكتوبر 2008)
بعد انخفاض أسعار النفط (يوليو 2008)

المادة	السعر قبل الانخفاض	السعر بعد الانخفاض	نسبة التغيير
الصلبوكس* (متر مكعب)	11.5 د.ك	10.750 د.ك	- 6.5 %
الحديد* (الطن)	420.4 د.ك	320.3 د.ك	- 23.8 %
السكراب (الطن)	1300 دولار أمريكي	750 دولار أمريكي	- 42.3 %
اسمنت عادي (الطن)	23.5 د.ك	26.2 د.ك	+ 11.5 %
اسمنت مقاوم (الطن)	24.5 د.ك	27.5 د.ك	+ 12.2 %
اسمنت الهلال (الطن)	26.2 د.ك	30 د.ك	+ 14.5 %
PVC (الطن)	1185 دولار أمريكي	910 دولار أمريكي	- 23.2 %
PPR (الطن)	1320 دولار أمريكي	810 دولار أمريكي	- 38.6 %
بولي إيثيلين (الطن)	1100 دولار أمريكي	810 دولار أمريكي	- 26.4 %
بوليستر (الطن)	650 د.ك	510 د.ك	- 21.5 %

المصدر - أنشأت جريدة (الجريدة) هذا الجدول وفق بيانات دقيقة لخمس شركات رئيسية مستوردة مواد البناء، انظر: «تراجع النفط والشحن يهوي بأسعار مواد البناء»، تقرير منشور في جريدة الجريدة (الكويت) بتاريخ 20 أكتوبر 2008.
* في نهاية الأسبوع الأول من مارس 2009، تراجع سعر الصلبوكس إلى 8.9 د.ك للمتر المكعب، وسعر الحديد إلى 155 د.ك للطن. انظر: "أسعار مواد البناء تقترب من القاع"، تقرير منشور في جريدة الجريدة (الكويت) بتاريخ 9 مارس 2009.



الاقتصاد الكويتي

انخفاض أسعار الشحن والنقل من جهة، وإلى انخفاض الطلب على الحديد لعوامل عديدة، أبرزها: انخفاض الإقبال على مشاريع البناء والتشييد أمام إغلاق أبواب التمويل، إضافة إلى تأثير فصل الصيف وشهر رمضان، اللذين يعتبران في الأحوال الطبيعية فترة ركود موسمي بالنسبة إلى سوق العقار والبناء، الذي يعتبر محرك الطلب على مادة الحديد، وحيث أن الحديد المنتج محلياً والحديد المستورد، تعتمد عليه مشاريع القطاع الحكومي بشكل أساسي؛ فإن تداعيات الأزمة المالية العالمية، وعدم توافر السيولة الكافية، كانا السبب في توقف معظم المشاريع الحكومية، ما أدى إلى وجود فائض في المعروض من مادة الحديد، وبالتالي تراجع أسعاره. ولم تشمل الانخفاضات مادة الاسمنت بأنواعه، بل طرأت زيادة على أسعاره، تفاوتت نسبها ما بين 11.5% و 14.5%.

وفي المقابل، فإن التضخم يستمد عوامل نموه واستمراره بالمشي على ساقين: ساق العوامل الخارجية، وساق العوامل المحلية. فإذا جاءت ظروف الاقتصاد العالمي موافقة، وبترت ساق العوامل الخارجية، لن يتلاشى التضخم، وسيظل كالأعرج في مشيته معتمداً على ساق العوامل المحلية. لذلك لا بد من بتر هذه الأخيرة أيضاً، عبر مجموعة من السياسات النقدية والمالية الهادفة إلى تقليص حجم فائض السيولة في الاقتصاد المحلي. ويعتقد أن تراجع أسعار النفط في الثلث الأخير من عام 2008؛ سيشجع واضعي السياسات الاقتصادية في الكويت ودول المنطقة، على صياغة سياسات مالية حذرة، تهدف إلى ترشيد الإنفاق الجاري الاستهلاكي بصفة خاصة، وتسير معها بالتوازي سياسات نقدية مكتملة، تركز على الحد من معدلات النمو المرتفعة للائتمان المصرفي، وتعمل على الحد من نمو السيولة المحلية.

سبتمبر وأكتوبر 2008 بصفة خاصة، مرده إلى احساس بالخوف، انتاب قطاع الأعمال والكثير من الفعاليات الاقتصادية، من ظهور أزمة ركود اقتصادي عالمي قد تعقب الأزمة المالية العالمية التي تلاحقت تداعياتها السلبية بقوة بعد منتصف سبتمبر 2008. ويعزو هؤلاء انخفاض أسعار السلع خلال هذه الفترة إلى انخفاض أسعار النفط بالدرجة الأولى، إذ انخفض معدل سعر برميل النفط (سلة خامات الأوبك) من 112.4 دولاراً في أغسطس 2008 إلى 96.8 في سبتمبر⁽²⁴⁾، أي بنسبة 16.1%. وتراجع سعر النفط يعني انخفاض تكاليف إنتاج ونقل كثير من السلع، ولاسيما بعض السلع الاستراتيجية، وبالتالي انخفاض أسعارها⁽²⁵⁾ وبالإضافة إلى ذلك، وعلى مستوى دولة الكويت، أدى انخفاض سعر صرف العملات العالمية بالنسبة لسعر صرف الدينار الكويتي، وبخاصة عملات الدول المصدرة للمواد الغذائية، إلى انخفاض أسعار هذه السلع في السوق الكويتية. فعلى سبيل المثال⁽²⁶⁾؛ انخفض سعر طن حليب البودرة في نيوزيلندا من 4600 إلى 3100 دولار أمريكي، وسعر طن الأرز البسمتي من 2250 إلى 1600 دولار، وبالمثل انخفض سعر صفيحة زيت القلي من 7 إلى 5.7 دينار كويتي.

وانسحبت الانخفاضات التي شهدتها أسعار النفوط المختلفة أيضاً على أسعار البناء والمواد الأولية الداخلة في صناعتها، لتضاف إلى قائمة الانخفاضات في أسعار السلع التي تشهد الأسواق العالمية والسوق الكويتي في الثلث الأخير من عام 2008. ويعزو كثير من المحللين أسباب انخفاض أسعار الصليبوك المستورد من الإمارات إلى الانخفاض الذي طرأ على أسعار الشحن البحري، وكذلك الحديد الذي تراجعت أسعاره بنحو 265 دينار كويتي أي بنسبة تجاوزت 63% (الجدول 1 - 13)، ومرد ذلك إلى

الفصل الرابع

التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

أولاً- التجارة الخارجية:

يحظى قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الكويتي بأهمية خاصة نظراً لدوره الكبير في التأثير على اتجاهات النشاط الاقتصادي بوجه عام. وترتبط حركة العديد من المتغيرات الاقتصادية والمالية الرئيسية في الكويت، مثل الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي وإيرادات الموازنة العامة والمستوى العام للأسعار، بالتطورات والمستجدات المرتبطة بالتجارة الخارجية. كما أن ازدهار التجارة الخارجية يعود بالفائدة المباشرة على الشركات التي تمارس أنشطة الشحن والخدمات المساندة للتجارة بما فيها تجارة الجملة والتجزئة. إضافة إلى ذلك، فإن القطاع المصرفي يحقق بعض المكاسب من تنامي النشاط التمويلي للتجارة، إلى جانب عمليات التأمين المرتبطة بها.

1 - مؤشرات تطور إجمالي التبادل التجاري:

أ- مقارنة 2007 مع 2006:

للعام السادس على التوالي، تسجل المؤشرات الرئيسية لتجارة الكويت السلعية الخارجية معدلات نمو مرتفعة، تعكس الزيادة في كل من الأسعار والكميات المصدرة من النفط الكويتي من جهة، والنمو الملحوظ في الطلب المحلي على الواردات السلعية من جهة أخرى.

وتكشف بيانات (الجدول 1 - 14) عن تسارع وتيرة النمو في إجمالي حجم التجارة السلعية الخارجية، وارتفاعه إلى مستوى 23.67 مليار د.ك عام 2007، أي بنسبة 11.4% مقابل 20% في العام السابق ونتيجة لنمو حجم التجارة الخارجية بمعدل أسرع من معدل النمو المقابل في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2007 (8%); فإن مؤشر الكثافة التجارية أو الانكشاف الاقتصادي لدولة الكويت (إجمالي التجارة الخارجية السلعية منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)، قد ارتفع من

74.2% عام 2006 إلى 74.3% عام 2007. وارتفاع إجمالي حجم التجارة الخارجية السلعية عام 2007 هو حاصل ازدياد حجم الصادرات السلعية بنحو 1425 مليون د.ك ونسبة 8.8% مقارنة بالعام السابق، وازدياد حجم الواردات السلعية بنحو 992 مليون د.ك ونسبة 19.8%. وبهذا التطور، ونتيجة للارتفاع غير المسبوق في حجم الواردات السلعية عام 2007، تراجع نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية من 325% عام 2006 إلى 295% عام 2007. كما انخفضت نسبة المساهمة الصافية للتجارة الخارجية السلعية في النشاط الاقتصادي المحلي (نسبة فائض الميزان التجاري السلعي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) من 39.3% عام 2006، إلى 36.7% عام 2007.

وعلى صعيد البيانات المتاحة لبنك الكويت المركزي عن حركة المبادلات التجارية السلعية لدولة الكويت بحسب أهم المجموعات الدولية؛ فقد جاء الارتفاع المشار إليه آنفاً في إجمالي قيمة تلك المبادلات، ليعكس في الجانب الأكبر منه (56.9%) النمو المطرد في قيمة المبادلات السلعية مع مجموعة الدول الآسيوية غير العربية. والتي تتجه إليها معظم الصادرات النفطية الكويتية، وبما قيمته 1587 مليون د.ك ونسبته 11.7%، لتصل إلى نحو 15.102 مليار د.ك خلال عام 2007، مقارنة بنحو 13.515 ملياراً خلال العام السابق. وقد أدى ذلك بدوره إلى استحواذ مجموعة تلك الدول على الجانب الأكبر (63%) من إجمالي قيمة المبادلات السلعية لدولة الكويت خلال عام 2007، مقارنة بنحو 63.8% خلال العام السابق.

وتأتي مجموعة دول أوروبا الغربية في المركز الثاني، حيث سجلت قيمة المبادلات السلعية معها ارتفاعاً قيمته 741 مليون د.ك ونسبة 28.8%، لتصل إلى نحو 3.312 مليار د.ك خلال عام 2007. وأدى ذلك إلى ارتفاع حصة هذه

الإقتماء الكويتي

(الجدول 1-14)
المؤشرات الرئيسية للتجارة السلعية الخارجية لدولة الكويت خلال الفترة
2003 - الأشهر التسعة الأولى من 2008
(القيمة: مليار د.ك.)

الميزان التجاري السلعي		حجم التبادل التجاري		الواردات السلعية (سيف)		الصادرات السلعية (فوب)			السنة	
نسبة فائض الميزان إلى الناتج المحلي الإجمالي	بالمليارات	نسبة التبادل التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	بالمليارات	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي	بالمليارات	نسبة الصادرات النفطية للإجمالي %	إجمالي الصادرات السلعية	الصادرات غير النفطية		الصادرات النفطية
20.3	2.888	66.2	9.436	23	3.274	91.9	6.162	0.498	5.664	2003
26.9	4.706	69.4	12.150	21.2	3.722	93.3	8.428	0.567	7.861	2004
36	8.488	75	17.716	19.6	4.614	94.6	13.102	0.709	12.393	2005
39.3	11.252	74.2	21.254	17.5	5.001	94.9	16.253	0.823	15.430	2006
36.7	11.685	74.3	23.671	18.8	5.993	94.9	17.678	0.898	16.780	2007
غ.م	8018	غ.م	16640	غ.م	4311	94.7	12329	0.657	11672	9 أشهر 2007
غ.م	15089	غ.م	25161	غ.م	5036	95.9	20125	0.824	19301	9 أشهر 2008

المصدر - بنك الكويت المركزي؛ النشرة الإحصائية الفصلية، يوليو - سبتمبر 2008، ويوليو - سبتمبر 2007، الجدول رقم (35). (عن بيانات الإدارة المركزية للإحصاء).

ويلاحظ الدارس للبيانات المتوفرة عن الميزان السلعي لدولة الكويت بحسب أهم المجموعات الدولية؛ أن الفائض المحقق في هذا الميزان خلال عام 2007، يتركز بدرجة أساسية مع مجموعة الدول الآسيوية غير العربية، حيث شكلت قيمة الفائض المحقق مع هذه المجموعة ما نسبته 95.4% من إجمالي قيمة فائض الميزان السلعي خلال ذلك العام. كما حققت دولة الكويت خلال عام 2007 فوائض في موازينها السلعية مع كل من مجموعة الدول الأمريكية، ومجموعة الدول الأفريقية، ومجموعة الدول العربية. فيما حققت عجزاً في موازينها السلعية مع كل من مجموعة أوروبا الغربية ومجموعة الدول الأوقيانوسية.

وعلى المستوى الخليجي؛ أسفرت حركة المبادلات السلعية لدولة الكويت مع الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون

المجموعة من إجمالي قيمة المبادلات السلعية لدولة الكويت من 12.1% عام 2006 إلى 13.8% عام 2007.

وتشير البيانات المتاحة أيضاً إلى ارتفاع الأهمية النسبية لقيمة المبادلات السلعية مع مجموعة كل من الدول الأمريكية (من نحو 7.3% إلى نحو 7.5%)، والدول الأفريقية (من نحو 1.8% إلى نحو 1.9%)، ومجموعة الدول العربية (من نحو 8.2% إلى نحو 9.5%) في إجمالي قيمة المبادلات السلعية لدولة الكويت فيما بين عامي 2006 و2007. وفي مقابل ذلك استقرت الأهمية النسبية لقيمة المبادلات السلعية مع مجموعة الدول الأوقيانوسية عند مستوى 1% من إجمالي المبادلات، فيما تراجعت تلك الأهمية مع مجموعة الدول الأخرى (بخلاف المشار إليها آنفاً)، وذلك من نحو 5.8% إلى نحو 3.2%.



مليار د.ك، ما أدى إلى ارتفاع نسبة المساهمة الصافية في النشاط الاقتصادي المحلي من 20.3 % عام 2003، إلى 36.7 % عام 2007 (الجدول 1 - 14).

وتواصل الخلل المزمن في الهيكل السلعي للتجارة الخارجية، فقد استمرت هيمنة الصادرات النفطية على هيكل إجمالي الصادرات السلعية، وبلغت أعلى نسبة مساهمة للصادرات النفطية في إجمالي الصادرات نحو 94.9 % عام 2006، و 2007، وأدنى نسبة مساهمة لها بلغت 91.9 % عام 2003. وبلغ متوسط مساهمتها خلال الفترة المذكورة نحو 93.9 %.

ج- مقارنة الأشهر التسعة الأولى 2008 مع الأشهر التسعة الأولى 2007:

خلال الأشهر التسعة الأولى عام 2008، بلغت قيمة الفائض في الميزان التجاري نحو 15089 مليار د.ك، مرتفعاً بنسبة 88.2 % عن الأشهر التسعة الأولى من العام السابق. ويصعب إسقاط هذه القيمة على الربع الرابع من عام 2008، للحصول على قيمة الفائض في الميزان التجاري على أساس سنوي؛ وذلك، يرجع إلى أن قيمة هذا الفائض على أساس الأشهر التسعة الأولى، أو على أساس سنوي، تعتمد بشكل أساسي على حركة أسعار النفط الخام في السوق العالمية، والتطورات المتلاحقة في هذه السوق خلال الثلث الأخير من عام 2008 الذي يُتوقع أن يشهد هبوطاً سريعاً في أسعار النفط.

2 - الصادرات السلعية:

خلال العام 2007، وللعام السادس على التوالي، واصل إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدولة الكويت (على أساس فوب) ارتفاعه بنسبة 8 % ليصل إلى 17.678 مليار د.ك، بعد أن سجل ارتفاعاً كبيراً ناهز 24 % في عام 2006. وتعكس قيمة الزيادة في الصادرات السلعية عام 2007 وبالبلغ 1425 مليون د.ك، في معظمها (94.7 % منها)، النمو المحقق في قيمة الصادرات النفطية بنسبة 8.7 %، بينما ساهمت الصادرات غير النفطية التي ارتفعت بنحو 9.1 %، بالنسبة الباقية (5.3 %) من الزيادة في إجمالي قيمة الصادرات السلعية.

وفي الأشهر التسعة الأولى من عام 2008، بلغ حجم

لدول الخليج العربية عن ارتفاع ملموس في قيمة العجز المحقق في الميزان السلعي مع باقي دول المجلس، لتصل إلى نحو 1271 مليون د.ك خلال عام 2007، مقارنة بنحو 932 مليوناً خلال العام السابق، وبما يشكل ارتفاعاً قيمته نحو 339 مليوناً ونسبته 36.4 %.

ب- مقارنة 2007 مع 2003:

يلاحظ من متابعة بيانات (الجدول 1 - 14)، أن حجم التبادل التجاري السلعي بالأسعار الجارية خلال الفترة 2003 - 2007، قد نما بمعدلات مرتفعة، نتيجة للعودة المتواصل في أسعار النفط الخام في السوق العالمية خلال تلك الفترة. وعلى هذا الأساس، بلغت نسبة ارتفاعه نحو 150.9 %، وهي تزيد عن نسبة ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة نفسها والبالغة 122.4 %، لذلك، ارتفع مؤشر الكثافة التجارية أو الانكشاف الاقتصادي لدولة الكويت من 66.2 % عام 2003، إلى 74.3 % عام 2007.

وبلغت نسبة نمو إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة المشار إليها نحو 187 %، وبلغ متوسط معدل نموها السنوي نحو 37.4 %، وهو معدل مرتفع يعكس ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية. وارتفعت كذلك نسبة إجمالي الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 43.2 % عام 2003، إلى 55.5 % عام 2007، وبالمعدل السنوي نحو 51.7 %، وفي المقابل، بلغت نسبة نمو إجمالي الواردات السلعية - لا تشمل العسكرية - نحو 83 % خلال الفترة نفسها، وبلغ متوسط معدل نموها السنوي نحو 16.6 %. وتراجعت نسبة إجمالي الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 23 % عام 2003 إلى 18.8 % عام 2007، وبالمعدل السنوي 20 %.

وبفضل التباين الواضح بين سرعة نمو الصادرات السلعية من جهة، وسرعة نمو الواردات السلعية من جهة أخرى؛ تمكن الاقتصاد الكويتي من تدعيم وضعه الجيد فيما يتعلق بالتوازنات الخارجية، حيث تصاعدت قيمة الفائض التجاري السلعي خلال الفترة (2003 - 2007) بنسبة 304.6 % (من 2.888 إلى 11.685 مليار د.ك)، وبالمعدل بلغت قيمة الفائض السلعي السنوي نحو 7.804



الاقتصاد الكويتي

مليون د.ك. بزيادة نحو 133 مليوناً مقارنة بالربع الثاني من عام 2008 والسبب في عدم تراجع قيمة الصادرات النفطية هو زيادة كميات النفط المصدر.

وفيما يتعلق بالكميات المصدرة من النفط الكويتي (الخام والمنتجات النفطية المكررة والغاز المسال) تشير البيانات المتاحة في هذا الصدد، إلى انخفاض إجمالي تلك الكميات من نحو 2.431 م ب ب في المتوسط خلال عام 2006، إلى نحو 2.369 م ب ب خلال عام 2007، أي بنسبة 2.6 %.

وتشير البيانات المتعلقة بالتوزيع النسبي لإجمالي الكميات المصدرة من النفط الكويتي، إلى انخفاض الكميات المصدرة من النفط الخام الكويتي خلال عام 2007 بنسبة 6.4 % لتصل إلى نحو 1.613 م ب ب في المتوسط. كما انخفضت الكميات المصدرة من الغاز المسال⁽²⁷⁾ بما نسبته 10.1 % لتبلغ نحو 112 ألف برميل مكافئ يومياً في المتوسط. وقد جاء ذلك الانخفاض في الكميات المصدرة من كل من النفط الخام والغاز المسال لصالح ارتفاع الكميات المصدرة من المنتجات النفطية المكررة إلى نحو 654 ألف برميل مكافئ يومياً في المتوسط خلال عام 2007 مقارنة بنحو 594 ألف برميل خلال عام 2006، وبما يمثل زيادة بنحو 60 ألفاً وبنسبة 10.1 %.

وعلى صعيد آخر، تشير البيانات المتاحة عن التوزيع النسبي لإجمالي كميات صادرات دولة الكويت من النفط الخام بحسب مجموعات الدول الرئيسية، إلى استمرار اتجاه الجانب الأكبر (83.5 %) من إجمالي تلك الكميات إلى مجموعة الدول الآسيوية غير العربية خلال عام 2007 مقارنة بنحو (81.8 %) خلال العام السابق. وفي مقابل ذلك، انخفضت الأهمية النسبية لكميات النفط الخام المصدرة إلى مجموعة كل من الدول الأمريكية (من 7.3 % إلى 6.9 %)، ودول أوروبا الغربية (من 7.5 % إلى 6.8 %)، والدول الأخرى (من 0.7 % إلى 0.1 %) فيما بين عامي 2006 و 2007 على الترتيب. أما الأهمية النسبية لكميات النفط الخام المصدرة إلى الدول الأفريقية خلال عام 2007، فقد استقرت عند مستواها المسجل خلال عام 2006 والبالغ 2.7 %.

وعلى صعيد التوزيع النسبي لإجمالي كميات صادرات دولة الكويت من المنتجات النفطية المكررة خلال عام 2007، استمرت مجموعة الدول الآسيوية غير العربية أيضاً في

الصادرات السلعية نحو 20125 مليار د.ك. مرتفعاً بنحو 7796 ملياراً وبنسبة 63.2 % عما كان عليه في الأشهر التسعة الأولى من عام 2007. ويعكس هذا الارتفاع، في الجانب الأعظم منه (97.9 %)، النمو المحقق في قيمة الصادرات النفطية بنسبة 65.4 %، بينما ساهمت الصادرات غير النفطية، التي ارتفعت بنحو 25.4 %، بالنسبة الباقية من الزيادة في قيمة الصادرات السلعية (2.1 %).

ونعرض فيما يلي لأهم التطورات التي شهدتها إجمالي قيمة الصادرات السلعية بقسميها: النفطية وغير النفطية خلال عام 2007 والأشهر التسعة الأولى من عام 2008، مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، وذلك على النحو التالي:

أ- الصادرات النفطية:

ارتفعت قيمة الصادرات النفطية خلال عام 2007 بنحو 1350 مليون د.ك. وبنسبة 8.7 %، وذلك بعد ارتفاعها بما قيمته 3.037 مليار د.ك. وبنسبة 24.5 % خلال العام السابق. ويأتي هذا الارتفاع ليعكس في الجانب الأكبر منه أثر التطورات المواتمة في أسواق النفط العالمية مع استمرار ارتفاع أسعار النفط خلال عام 2007 ولو بوتيرة متباطئة مقارنة بالعام السابق.

وشمل الارتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية عام 2007 جميع متوسطات أسعار تصدير النفط الكويتي. فقد ارتفع متوسط سعر البرميل من خام نفط الكويت التصديري، من 58.2 دولاراً عام 2006 إلى 65.5 دولاراً عام 2007، أي بنسبة 12.5 %.

وخلال النصف الأول من عام 2008، عاودت أسعار النفط ارتفاعها لتبلغ مستويات أسعار تصدير النفط الكويتي. فقد ارتفع متوسط سعر البرميل من خام نفط الكويت التصديري، من 58.2 دولاراً عام 2006 إلى 65.5 دولاراً عام 2007، أي بنسبة 12.5 %.

وفي ضوء الارتفاعات المتوالية في أسعار النفط الخام التصديري الكويتي، بلغت قيمة الصادرات النفطية خلال النصف الأول من عام 2008 نحو 12.395 مليار د.ك. محققة زيادة نسبتها 67.2 % مقارنة بنهاية النصف الأول من عام 2007. ومع تراجع أسعار النفط خلال الربع الثالث من عام 2008، بلغت قيمة الصادرات النفطية نحو 6906

الصادرات بلغت عام 2007 نحو 636 مليون د.ك. محققة زيادة قيمتها 86 مليوناً ونسبتها 15.6 % مقابل 21 مليوناً و 4 % في العام السابق. وتشكل زيادة الصادرات غير النفطية كويتية المنشأ ما نسبته 53 % من كامل الزيادة في إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية لعام 2007 إلا أن الأهمية النسبية لقيمة الصادرات من السلع غير النفطية كويتية المنشأ في إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية انخفضت إلى نحو 70.8 % عام 2007 مقابل نحو 74.7 % في العام السابق.

ويستدل من بيانات (الجدول 1 - 15)، على أن النمو المشار إليه آنفاً في قيمة الصادرات غير النفطية كويتية المنشأ خلال عام 2007، يرجع أساساً إلى الارتفاع في قيمة صادرات دولة الكويت من منتجات الاثليلين، والتي تعد من أهم منتجات مجمع البتروكيماويات العائد لشركة "إيكويت"، وذلك من نحو 348 مليون د.ك. خلال عام 2006 إلى 400 مليوناً خلال عام 2007، وبما يمثل زيادة قيمتها 60 مليوناً ونسبتها 14.9 %. وقد ترتب على ذلك بالتبعية، تراجع طفيف في الأهمية النسبية لقيمة الصادرات من منتجات الاثليلين في إجمالي قيمة الصادرات من السلع غير النفطية كويتية المنشأ، لتصل إلى نحو 62.9 % عام 2007، مقابل 63.3 % في العام السابق. وفي الأشهر التسعة الأولى من

الاستحواذ على الجانب الأكبر (63.2 %) من إجمالي تلك الكميات، مقارنة بنحو (66.8 %) خلال العام السابق. وفيما يتعلق بالغاز المسال، تشير البيانات المتاحة إلى أنه قد تم تصدير ما نسبته 98.6 % من إجمالي الكميات المصدرة إلى هذه المجموعة من الدول خلال عام 2007، مقارنة بنحو 100 % خلال العام السابق.

ب- الصادرات غير النفطية:

تكشف بيانات (الجدول 1 - 15) عن ارتفاع قيمة الصادرات غير النفطية خلال عام 2007 إلى نحو 898 مليون د.ك.، بزيادة 75 مليوناً ونسبة 9.1 %، وذلك بالمقارنة بزيادة 114 مليوناً ونسبة 16.1 % خلال العام السابق. وعلى أثر ذلك، ارتفعت الأهمية النسبية لقيمة الصادرات غير النفطية في إجمالي قيمة الصادرات السلعية من 4.5 % عام 2006 إلى 5.1 % عام 2007.

ويعكس النمو المذكور في قيمة الصادرات غير النفطية محصلة التطورات التي شهدتها قيمة كل من الصادرات غير النفطية كويتية المنشأ، والسلع ذات المنشأ الأجنبي (إعادة التصدير).

فعلى صعيد قيمة الصادرات غير النفطية كويتية المنشأ؛ تشير البيانات (الجدول 1 - 15) إلى أن قيمة تلك

(الجدول 1-15)

تطور قيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت خلال الفترة 2003 - نهاية الأشهر التسعة الأولى من عام 2008

(القيمة مليون د.ك.)

الفترة	إجمالي الصادرات غير النفطية	السلع ذات المنشأ الأجنبي (إعادة التصدير)	الصادرات غير النفطية كويتية المنشأ		
			الإجمالي	أخرى*	منتجات الاثليلين
2003	498.5	125.2	373.3	153.3	188.4
2004	567	140	427	156.9	229
2005	709	180	529	162	311
2006	736	186	550	138.5	348
2007	898	262	636	160	400
الأشهر التسعة الأولى 2007	657	190	467	117	295
الأشهر التسعة الأولى 2008	824	253	571	145	355

* أخرى تشمل: الأغذية والمشروبات، المواد الخام وبخاصة خامات وفضلات معدنية، والوقود المعدني، والسيارات. المصدر- بنك الكويت المركزي؛ الجدول رقم 40، النشرة الإحصائية الفصلية يوليو - سبتمبر 2008.

الاقتصاد الكويتي

بحسب أهم مجموعات الدول (الجدول 1 - 16)، فقد جاء الارتفاع المشار إليه آنفاً في إجمالي قيمة تلك الصادرات خلال عام 2007، ليعكس في الجانب الأكبر (52.5%) منه النمو المطرد في قيمة السلع المصدرة إلى مجموعة الدول العربية، لتصل خلال ذلك العام إلى نحو 426.6 مليون د.ك.، مقارنة بنحو 314.5 مليوناً خلال عام 2006، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته نحو 85 مليوناً ونسبته 24.9%، مقارنة بارتفاع قيمته نحو 13.4 مليوناً ونسبته 4.2% خلال العام السابق. وقد أدى ذلك إلى استمرار مجموعة الدول العربية في المحافظة على صادراتها لقائمة مجموعات الدول الرئيسية المستوردة للسلع غير النفطية من الكويت خلال عام 2007، وذلك للعام الخامس على التوالي. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع الأهمية النسبية لهذه الصادرات في إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت، لتصل إلى نحو 47.5% خلال عام 2007 مقارنة بنحو 46.4% خلال العام السابق. وضمن الصادرات غير النفطية المتجهة إلى الدول العربية، اتجه ما قيمته 229.9 مليون د.ك. خلال عام 2007 إلى دول مجلس التعاون مقابل 188.4 مليوناً خلال العام السابق، وبما يمثل زيادة قيمتها 41.5 مليوناً ونسبتها 22%، مقارنة بنمو بلغت قيمته 8.3 ملايين ونسبته 4.6% خلال العام السابق، وعلى الرغم من ذلك الارتفاع، فقد استقرت الأهمية النسبية لقيمة الصادرات إلى دول مجلس التعاون في إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية خلال عام 2007 عند ذات مستوى العام السابق والبالغ نحو 25.6%.

3 - الواردات السلعية؛

سجلت قيمة الواردات السلعية عام 2007 رقماً قياسياً جديداً (الجدول 1 - 14)، ليصل إلى 5.993 مليار د.ك. محققة نمواً يناهز 19.8%. وكانت معدلات النمو المقابلة خلال الأعوام - الثلاثة - السابقة قد تفاوتت بين 13.7% عام 2004 و 24% عام 2005 و 8.4% عام 2006، وذلك تجاوباً مع مستويات النشاط الاقتصادي خلال تلك الفترة.

ويعزو كثير من المحللين⁽²⁹⁾ المعدل المرتفع لنمو الواردات في عام 2007 بشكل رئيسي إلى ارتفاع النصيب النسبي للواردات من السلع الرأسمالية، والتي شملت بنوداً رئيسية مثل توريينات الطاقة الكهربائية والطائرات. وكذلك، إلى نمو الطلب المحلي خلال عام 2007 بمعدل مرتفع بلغ 19% مقارنة بنحو 14% في عام 2006، و 26.6% عام 2005،

عام 2008، بلغت قيمة صادرات منتجات الاثليلين نحو 355 مليون د.ك.، بزيادة 60 مليوناً ونسبة 20.3%، مقارنة بالأشهر التسعة الأولى من عام 2007.

وفيما يتعلق بالصادرات من الأسمدة المصنوعة (الأسمدة الكيماوية)، والتي تأتي في المرتبة الثانية في قائمة إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية كويتية المنشأ؛ تشير بيانات (الجدول 1 - 15) إلى مواصلة النمو الذي تشهده قيمة تلك الصادرات، لتسجل نحو 76 مليون د.ك. عام 2007 مقابل 63.5 مليوناً عام 2006، بما يمثل زيادة قيمتها 12.5 مليون ونسبتها 19.7%. ما أدى إلى ارتفاع الأهمية النسبية لصادرات الأسمدة المصنوعة في إجمالي الصادرات غير النفطية كويتية المنشأ إلى نحو 11.9% عام 2007، من نحو 11.5% عام 2006. وفي الأشهر التسعة الأولى من عام 2008، بلغت قيمة صادرات الأسمدة المصنوعة نحو 71 مليون د.ك. بزيادة قيمتها 16 ملايين ونسبتها 29% مقارنة بالأشهر التسعة الأولى من عام 2007.

وعلى صعيد قيمة الصادرات غير النفطية من السلع ذات المنشأ الأجنبي (إعادة الصادرات)؛ تشير بيانات (الجدول 1 - 15) إلى تواصل ارتفاع قيمة هذه السلع خلال سنوات الفترة 2003 - 2007، لتسجل في عام 2007 نحو 262 مليون د.ك. بزيادة قدرها 136.8 مليوناً ونسبتها 109.3% مقارنة بعام 2003، وعلى ذلك، بلغ متوسط معدل نموها السنوي نحو 27.3%. وترتب على ذلك ارتفاع الأهمية النسبية لقيمة الصادرات من السلع غير النفطية ذات المنشأ الأجنبي (إعادة تصدير) في إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية من 25.1% عام 2003، إلى 29.2% عام 2007.

وفي عام 2007، بلغت قيمة ارتفاع الصادرات من السلع غير النفطية ذات المنشأ الأجنبي نحو 76 مليون د.ك. ونسبتها 40.9% مقارنة بالعام السابق. وفي الأشهر التسعة الأولى من عام 2008، ارتفعت قيمتها بنحو 63 مليون د.ك. ونسبة 33.2% مقارنة بالأشهر التسعة الأولى من عام 2007. وارتفع نسب نمو الصادرات غير النفطية ذات المنشأ الأجنبي (إعادة التصدير) بمعدلات كبيرة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، يشير إلى عودة الروح لنشاط تجارة إعادة التصدير مع العراق⁽²⁸⁾.

وعلى صعيد البيانات المتاحة عن التوزيع الجغرافي لإجمالي قيمة صادرات دولة الكويت من السلع غير النفطية



(الجدول 1 - 16)

التوزيع الجغرافي لقيمة صادرات دولة الكويت
غير النفطية خلال الأعوام 2005، 2006، 2007

(القيمة بالمليون دينار، والأهمية النسبية %)

2007		2006		2005		مقاصد الصادرات غير النفطية
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
47.5	427	46.4	342	46.2	328	الدول العربية، ومنها:
25.6	230	25.6	188	25.4	180	دول مجلس التعاون، ومنها:
11	99	10.8	80	10.8	77	الإمارات
10.1	91	10	74	10	71	السعودية
1.1	10	1.1	8	1.1	8	الدول الأفريقية غير العربية
5.5	49	5.9	43	5.9	42	الدول الأمريكية
40.9	367	41.5	305	41.7	296	الدول الآسيوية غير العربية، ومنها:
9.5	85	9.6	71	9.5	67	اندونيسيا
6.9	62	7	82	6.9	49	باكستان
5.6	50	5.4	40	5.6	40	الهند
4	36	4	29	4	28	الصين الشعبية
4.7	42	4.8	35	4.8	34	الدول الأوروبية، ومنها:
1.4	13	1.4	10	1.4	10	أسبانيا
0.7	6	0.7	5	0.7	5	المملكة المتحدة
0.3	3	0.3	2	0.3	2	الدول الأوقيانوسية
100.00	898	100.00	736	100.00	709	الإجمالي

ملاحظات: الإجمالي لا يساوي مجموع البنود تماماً بسبب فروقات التقريب - اعتمدنا على رقم بنك الكويت المركزي للصادرات غير النفطية عام 2006 قبل تعديله في النشرة الإحصائية الفصلية للبنك يوليو - سبتمبر 2008، وزيادته إلى 823 مليون د.ك، والرقم السابق 736 هو المثبت في الجدول الأصلي. المصدر - تقديرات بنك الكويت المركزي للتوزيع الجغرافي لقيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت المسجلة عبر المنافذ الجمركية، انظر: بنك الكويت المركزي: التقرير الاقتصادي 2007، جدول (61)، ص 194.

الربط بسلة من العملات اعتباراً من 20 مايو 2007. في عام 2005، ارتفعت الأهمية النسبية للواردات السلعية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من القطاعات غير النفطية (مع استبعاد صناعة المنتجات النفطية المكررة)، لتصل إلى نحو 48 %، تراجعت في العام التالي إلى 43.8 %، ثم عادت للارتفاع ثانية عام 2007، مع ارتفاع قيمة الواردات السلعية، لتسجل نحو 46.6 %. وفي الاتجاه ذاته، ونتيجة لارتفاع قيمة الواردات السلعية في عام 2007 بمعدل أعلى (19.8 %) من معدل نمو السكان (6.8 %)، ارتفع متوسط نصيب الفرد من الواردات السلعية في دولة الكويت من نحو 1571 د.ك خلال عام 2006، إلى نحو 1763 ديناراً خلال عام 2007، وبما يمثل ارتفاعاً بلغت قيمته 192 ديناراً ونسبته 12.2 %.

ما أدى إلى زيادة كبيرة في الواردات. فبالإضافة إلى واردات السلع الرأسمالية، ارتفعت معدلات نمو الواردات من السلع الوسيطة لتأمين مستلزمات أداء القطاعات المحلية وبخاصة قطاع البناء والتشييد، ومن السلع الاستهلاكية أيضاً نتيجة لارتفاع مستويات الدخل للأفراد، واستمرار تدفق العمالة الوافدة. وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع أسعار السلع على المستوى العالمي، وتراجع سعر صرف الدينار مقابل عملات شركاء الكويت التجاريين ما عدا الولايات المتحدة، قد أسهمت بلا شك في تنامي قيمة الواردات. فالدينار الكويتي كان قد خسر ما متوسطه 6.4 % من قيمته مقابل اليورو، و 6 % مقابل الجنيه الإسترليني، خلال عام 2007، في حين ارتفع بنحو 5.9 % مقابل الدولار الأمريكي، منذ قيام بنك الكويت المركزي بفك الارتباط الحصري للدينار بالدولار الأمريكي المعمول به منذ يناير 2003، والعودة إلى نظام



الاقتصاد الكويتي

الدولي إلى مواصلة الارتفاع في مستويات أسعار العديد من السلع في الأسواق العالمية خلال عام 2007 مقارنة بالعام السابق (الجدول 1 - 17). فعلى صعيد أسعار السلع الأولية (باستثناء سلع الطاقة)، تشير بيانات الجدول إلى ارتفاع المتوسط العام لأسعار تلك السلع (المُحتسبة بالدولار الأمريكي) بنسبة 14 % خلال عام 2007، مقارنة بارتفاع نسبه 23.2 % بالمتوسط خلال عام 2006. ويعكس الارتفاع المذكور في المتوسط العام لأسعار السلع الأولية خلال عام 2007 محصلة التطورات التي شهدتها متوسطات أسعار المجموعات السلعية المختلفة، ومن أبرزها: أسعار السلع الغذائية، والتي سجلت خلال عام 2007 ارتفاعاً بلغت نسبته 15.2 % بعد ارتفاعها بنسبة 10.5 % خلال العام السابق. وكذلك الحال بالنسبة لأسعار السلع المصنعة، التي تشكل ما يزيد عن 90 % من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت، حيث تسارعت وتيرة الارتفاع في المتوسط العام لأسعار صادرات الاقتصادات المتقدمة* من السلع المصنعة (والتي تستحوذ قيمة الواردات من تلك

وعلى صعيد آخر، تشير البيانات المتاحة إلى أن ارتفاع معدل نمو الواردات السلعية لدولة الكويت خلال عام 2007 إلى (19.8 %)، قد جاء ليعكس الارتفاع الملحوظ في قيمة واردات القطاع الخاص الكويتي المدفوعة عن طريق البنوك المحلية خلال العام المذكور، التي وصلت إلى 3.903 مليار د.ك. خلال عام 2007، مقابل نحو 3.295 ملياراً لعام 2006، وبما يمثل زيادة قيمتها 608 ملايين د.ك. وبنسبة 18.5 %. وبهذا التطور تكون قيمة واردات القطاع الخاص الكويتي المدفوعة عن طريق البنوك المحلية قد زادت (18.5 %) بدرجة أقل مقارنة بالارتفاع المشار إليه آنفاً (19.8 %) في إجمالي قيمة الواردات السلعية (سيف). وأدى ذلك إلى تراجع طفيف في الأهمية النسبية لقيمة واردات القطاع الخاص المدفوعة عن طريق البنوك المحلية في إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت (سيف) خلال عام 2007 وبما مقداره ثمانية أعشار النقطة، لتصل إلى 65.1 %، مقارنة بنحو 65.9 % خلال العام السابق.

أ- اتجاهات أسعار السلع المستوردة في بلدان المنشأ:

تشير الإحصاءات التي يصدرها صندوق النقد

(الجدول 1-17)
معدل الزيادة في أسعار المجموعات السلعية الرئيسية
في التجارة الدولية، أعوام 2005، 2006، 2007
(التغير السنوي بالمائة %)

البيان	المحتسبة على أساس الدولار الأمريكي			المحتسبة على أساس اليورو		
	2005	2006	2007	2005	2006	2007
السلع المصنعة	3.6	3.8	9.7	3.4	2.9	0.5
النفط	41.3	20.5	10.7	41	19.5	1.4
السلع الأولية بخلاف سلع الطاقة	6.1	23.2	14	5.9	22.3	4.5
- المواد الغذائية	- 9.0	10.5	15.2	- 1.1	9.6	5.6
- المشروبات	18.1	8.4	13.8	17.8	7.5	4.2
- المواد الخام الزراعية	0.5	8.8	4.9	0.3	8	- 3.9
- المعادن	22.4	56.2	17.4	22.2	55	7.5

Source: IMF; World Economic Outlook Apr.08, Table no. A9, P.256

* تشمل اقتصادات الدول المتقدمة حسب تصنيفات صندوق النقد الدولي كلاً من مجموعة اليورو وهي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، النمسا، البرتغال، فنلندا، اليونان، أيرلندا، لوكسمبورغ، هولندا، بلجيكا، أسبانيا، سلوفينيا، قبرص، ومالطا). ومجموعة الدول الآسيوية الصناعية الحديثة (سنغافورة، هونغ كونغ، تايوان، وكوريا الجنوبية). إضافة إلى: كندا، اليابان، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، أستراليا، أيسلندا، نيوزيلندا، النرويج، سويسرا، الدانمارك، والسويد.



صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، وما صاحبه في المقابل من تراجع (وإن كان بدرجة أقل) في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى.

ب- التركيب السلعي للواردات:

تشير البيانات المتاحة عن التركيبة السلعية لإجمالي قيمة الواردات لدولة الكويت (سيف) حسب بيانات (الجدول 1 - 18)، أن الارتفاع في إجمالي قيمة تلك الواردات عام 2007 والبالغ 2077 مليون د.ك؛ شمل كلاً من الارتفاع في مجموعة السلع الاستهلاكية بنحو 747 مليون د.ك. وبنسبة 45.5 %، والسلع الوسيطة (680 مليوناً، و36.7 %)، والسلع الرأسمالية (644 مليوناً، و57.4 %)، والسلع غير المصنفة (5 ملايين، و27.8 %).

الدول على ما يقارب نحو 64 % من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت⁽³⁰⁾ بنحو 5.9 نقاط مئوية، وذلك من ارتفاع بلغ معدله 3.8 % خلال عام 2006 إلى ارتفاع معدله 9.7 % خلال عام 2007.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن تسارع وتيرة الارتفاع في أسعار السلع الداخلة ضمن التجارة الدولية بالدولار الأمريكي مقارنة بنظيرها اليورو، كما يتبين من (الجدول 1 - 17)، إنما يعكس ضعف سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات العالمية الأخرى، وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن جانباً من الارتفاع في إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت (أول يناير 2003 - 17 مايو 2007)، يعزى إلى الانخفاض الملحوظ في سعر

(الجدول 1 - 18)

تطور التركيب السلعي للواردات السلعية (سيف) خلال السنوات 2005، 2006، 2007

(القيمة بالمليون دينار، والأهمية النسبية %)

السلع	2007		2006		2005	
	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة
السلع الاستهلاكية:	35.6	2387	35.4	1640	34.8	1606
- الأغذية والمشروبات	10.2	681	10	464	9.8	454
- سلع معمرة ونصف معمرة	10.7	718	11.1	515	11.1	512
- سلع غير معمرة	5.9	398	5.8	269	5.6	259
- سيارات خاصة	8.8	590	8.5	393	8.3	381
السلع الوسيطة، ومنها:	37.7	2530	40	1850	39.9	1841
- مستلزمات صناعية	29.1	1954	31	1437	31.1	1435
- قطع غيار أجهزة ومعدات نقل	8.6	575	8.9	413	8.8	406
السلع الرأسمالية:	26.3	1766	24.2	1122	24.9	1148
آلات ومعدات رأسمالية	21.4	1432	19	880	19.5	900
وسائل النقل	5	334	5.2	242	5.4	250
أخرى غير مصنفة	0.3	23	0.4	18	0.4	19
الإجمالي	100.00	6706	100.00	4629	100.00	4614

ملاحظات: الإجمالي لا يساوي مجموع البنود تماماً بسبب فروقات التقريب. اعتمدنا التقديرات الأولى لقيمة الواردات السلعية لعامي 2006 و 2007 كما وردت في الجدول الأصلي، علماً أن البنك أجرى تعديل على هذه التقديرات في النشرة الإحصائية الفصلية يوليو - سبتمبر 2008، وأصبحت قيمة الواردات السلعية لعام 2006 نحو 5001 مليون د.ك، ولعام 2007 نحو 5993 مليون د.ك. المصدر: تقديرات بنك الكويت المركزي لقيمة الواردات المسجلة عبر المنافذ الجمركية. التقرير الاقتصادي 2007، جدول (63)، ص 200.



الإقتماء الكويتي

قيمتها 1466 مليون د.ك. ونسبتها 47.1 % (أو ما يعادل نحو 70.6 % من كامل الزيادة في إجمالي قيمة الواردات السلعية خلال عام 2007 مقارنة بالعام السابق). وعلى إثر ذلك، فقد ارتفعت الأهمية النسبية لقيمة الواردات من تلك الدول العشر في إجمالي قيمة الواردات السلعية من نحو 67.2 % خلال عام 2006، إلى نحو 68.3 % خلال عام 2007.

وتشير تقديرات بنك الكويت المركزي أيضاً إلى مواصلة الارتفاع في قيمة الواردات السلعية من الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية (سواء من السلع ذات المنشأ الوطني المنتجة في دول المجلس، أو السلع ذات المنشأ الأجنبي المعاد تصديرها) وبما قيمته 380 مليون د.ك.، ونسبته 33.9 %، لتصل إلى نحو 1501 مليون د.ك. أو ما نسبته 22.2 % من إجمالي قيمة الواردات السلعية خلال عام 2007، مقارنة بنحو 1120 مليوناً، أو ما نسبته 24.2 % خلال العام السابق.

وعلى إثر ذلك، ارتفعت الأهمية النسبية لقيمة الواردات من كل من السلع الاستهلاكية (من 35.4 %، إلى 35.6 %)، والسلع الرأسمالية (من 24.2 % إلى 26.3 %)، فيما انخفضت الأهمية النسبية لقيمة الواردات من السلع الوسيطة (من 40 % إلى 37.7 %)، في إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت فيما بين عامي 2006 و 2007 على الترتيب.

ج- الواردات السلعية من أهم الشركاء التجاريين لدولة الكويت:

تشير التقديرات المتاحة المبينة في (الجدول 1 - 19) عن التوزيع النسبي لإجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت (سيف) بحسب أهم الشركاء التجاريين، إلى ارتفاع قيمة الواردات السلعية من الدول العشر الأولى، لتصل إلى نحو 4.578 مليار د.ك. خلال عام 2007، مقارنة بنحو 3.112 ملياراً خلال العام السابق، وبما يمثل زيادة

(الجدول 1 - 19)
الواردات السلعية (سيف) من أهم الشركاء التجاريين
خلال الأعوام 2005، 2006، 2007
(القيمة بالمليون دينار، والأهمية النسبية في الإجمالي %)

2007		2006		2005		أهم الشركاء التجاريين
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
11.5	769	11.2	519	11	508	ألمانيا
10.6	712	11.9	552	12	554	الولايات المتحدة الأمريكية
10	669	7	324	7	323	الصين
8	537	7.6	352	7.4	341	اليابان
6.4	426	5.1	236	5	231	إيطاليا
6.1	407	8	370	8.1	374	المملكة العربية السعودية
4.8	320	4.3	199	4.3	198	الهند
4.2	284	4.2	194	4.1	189	المملكة المتحدة
3.5	236	4.7	218	4.7	217	الإمارات العربية المتحدة
3.3	218	3.2	148	3.1	143	فرنسا
68.3	4578	67.2	3112	66.7	3077	مجموع العشرة
100.00	6706	100.00	4629	100.00	4614	إجمالي قيمة الواردات (سيف)

ملاحظة- قيم الواردات السلعية لعامي 2006 و 2007 (سيف) قبل التعديل.
المصدر- تقديرات بنك الكويت المركزي؛ بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي 2007، جدول (64)، ص 201.



ثانياً - ميزان المدفوعات:

تمهيد:

شهد عام 2007 أداءً متميزاً لميزان المدفوعات لدولة الكويت في ضوء استمرار الفوائض المحققة في الموازين الخارجية الأساسية التي تشملها بنود ميزان المدفوعات، وإن كانت مستويات تلك الفوائض تعتبر منخفضة مقارنة بنظيرتها القياسية المحققة خلال العام السابق. ويأتي ذلك كمحصلة لتفاعل العديد من التطورات الاقتصادية الدولية والمحلية، ومنها: أن الزيادة التي شهدتها الإيرادات النفطية خلال عام 2007، قابلتها زيادة أكبر في الجانب المدين (المدفوعات) نجمت عن النمو القوي الذي شهدته الواردات السلعية خلال ذلك العام. وهنالك تطور آخر يتمثل بتراجع مستويات أسعار الفائدة بأسواق المال الرئيسية مع ما ترتب عليه من تباطؤ النمو في الدخل من الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى الإنفاق المتزايد على بند الخدمات، وارتفاع قيمة التحويلات إلى الخارج. هذا كله، أدى بالمحصلة إلى تباطؤ معدل نمو إجمالي قيمة المتحصلات المدرجة بالجانب الدائن بالحساب الجاري بشكل ملحوظ خلال عام 2007. وبالتالي، تراجع فائض الحساب الجاري، إلا أنه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مازال مرتفعاً عند مستوى 42 %.

ونعرض فيما يلي بإيجاز لأبرز التطورات التي شهدتها البنود الرئيسية لميزان المدفوعات لدولة الكويت خلال عام 2007 مقارنة بعام 2006، وذلك على النحو التالي:

1 - الحساب الجاري.

2 - الحساب الرأسمالي والمالي.

3 - أخرى (صافي) أو السهو والخطأ.

4 - الميزان الكلي.

1 - الحساب الجاري:

يعكس رصيد الحساب الجاري من عجز أو فائض خلاصة نتائج المعاملات مع العالم الخارجي المرتبطة بكل من السلع والخدمات، واستخدام عوامل الإنتاج من عمل ورأس مال، والتحويلات الجارية بدون مقابل فيما بين المقيمين في الاقتصاد المحلي والمقيمين في الاقتصادات الأخرى خلال فترة زمنية معينة. من هنا تنبثق أهمية الحساب الجاري لميزان المدفوعات في تحليل تطورات القطاع الخارجي، وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية والمالية المحلية، ولاسيما في الدول المندمجة اقتصادياً بنسبة عالية في الاقتصاد العالمي كما هو الحال بالنسبة لدولة الكويت.

وحيث أن الحساب الجاري يتكون من ميزاني السلع والخدمات، ودخل الاستثمار في القطاعين العام والخاص، والتحويلات الجارية للقطاعين أيضاً، لذلك سنعرض تباعاً لبنود هذا الحساب على النحو التالي:

أ - الميزان السلعي.

ب- حساب الخدمات (صافي).

ج- حساب الدخل (صافي).

د- حساب التحويلات الجارية (صافي).

هـ- رصيد الحساب الجاري.

أ - الميزان السلعي*:

يعكس الميزان السلعي خلاصة نتائج المعاملات

* يختلف وضع "الميزان التجاري" الذي يتم إعداده ضمن إحصاءات التجارة الخارجية التي تعدها الإدارة المركزية للإحصاء، عن وضع "الميزان السلعي" الذي يتم إعداده ضمن إحصاءات ميزان المدفوعات، وذلك نتيجة لاختلاف شمولية بيانات كل من قيمة الصادرات والواردات السلعية، التي يتم على أساسها إعداد كل من الميزانين المذكورين، وبالتالي اختلاف المفاهيم والأسس الإحصائية التي يستند عليها في هذين الميزانين، والمتعلقة أساساً بشمولية وتوقيت تسجيل وتقييم المعاملات المدرجة ضمن كل من الميزان السلعي والميزان التجاري. فعلى صعيد التقييم، يتم احتساب قيمة الواردات السلعية في إحصاءات التجارة الخارجية التي تعدها الإدارة المركزية للإحصاء على أساس "سيف". وهذا يعني أن قيمة البضائع المستوردة، تتضمن تكلفة الشحن والتأمين حتى وصول البضائع إلى المنافذ الجمركية الكويتية. أما قيمة الواردات السلعية المستخدمة في ميزان المدفوعات فتحسب على أساس "فوب"، وهذا يعني أن قيمة البضائع المستوردة لا تشمل على تكلفة الشحن التي يتم إدراجها ضمن بند النقل في حساب الخدمات، وكذلك تكلفة التأمين على السلع تدرج ضمن بند التأمين. والفارق على صعيد الشمولية، أن بيانات الواردات السلعية التي تعدها الإدارة المركزية للإحصاء لا تشمل على قيمة الواردات غير المسجلة، وكذلك قيمة المدفوعات نظير إصلاح وصيانة السفن والطائرات الكويتية وتزويدها بالوقود والمؤن في الموانئ الأجنبية بينما هذه الواردات تدرج ضمن إحصاءات ميزان المدفوعات كما لا تشمل بيانات الصادرات غير النفطية في إحصاءات التجارة الخارجية التي تعدها الإدارة المركزية للإحصاء على قيمة المتحصلات الناجمة عن إصلاح وصيانة السفن والطائرات الأجنبية، وتزويدها بالوقود والمؤن والإمدادات في الموانئ الكويتية، فيما هذه البيانات تدرج ضمن إحصاءات ميزان المدفوعات التي يعدها البنك المركزي.



(الجدول 1 - 20)

ميزان المدفوعات لدولة الكويت خلال الأعوام (2005، 2006، 2007)

(القيمة: مليون د.ك.)

2005		2006		2007		البيان
مدین	دائن	مدین	دائن	مدین	دائن	
	10017		14964		13491	أولاً: الحساب الجاري (أ + ب + ج)
	8424		12194		11257	أ- السلع والخدمات (صافي)
	9558		12857		12237	1- الميزان السلعي:
	13715		17015		18098	- الصادرات السلعية (فوب) ومنها:
	(12879)		(16152)		(17071)	الصادرات النفطية
4157		4158		5862		- الواردات السلعية (فوب)
1133		663		980		2- الخدمات (صافي)
	2586		3820		3677	ب- الدخل (صافي)
	2586		3820		3677	1- دخل الاستثمار
	77		137		261	- بنك الكويت المركزي
2	1892	3	2727	4	2429	- الحكومة العامة ⁽¹⁾
44	145	114	270	255	411	- البنوك المحلية ⁽²⁾
117	633	319	1121	523	1355	- قطاعات أخرى ⁽³⁾ ، ومنها:
(43)	(108)	(107)	(203)	(142)	(282)	- شركات الاستثمار
993		1050		1443		ج- التحويلات الجارية (صافي)
209	25	117	32	163	36	1- الحكومة العامة
809		966		1316		2- قطاعات أخرى، ومنها:
(773)		(924)		(1087)		- تحويلات العاملين
8845		13662		10150		ثانياً: الحساب الرأسمالي والمالي (أ + ب)
	232		255		447	أ- الحساب الرأسمالي
9077		13918		10597		ب- الحساب المالي ⁽⁴⁾ (3 + 2 + 1)
1433		2338		3855		1- الاستثمار المباشر
3059		7462		9351		2 - الاستثمار في محفظة الأوراق المالية (صافي)
4585		4118		2608		3 - استثمارات أخرى (صافي)
1008		264		2425		ثالثاً: أخرى (صافي)
	165		1039		916	الميزان الكلي

- (1) يشمل الجانب الدائن دخل الاستثمارات الخارجية للحكومة العامة (الهيئة العامة للاستثمار، ومؤسسة البترول الكويتية، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، ومؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، وبنك التسليف والادخار). بينما يشمل الجانب المدين مدفوعات وفوائد من الحكومة العامة إلى جهات أجنبية نظير التزامات مالية لغير المقيمين في الاقتصاد المحلي.
- (2) يشمل البيانات المجمع للبنوك التجارية، والبنوك المتخصصة، والبنوك التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- (3) يشمل بيانات القطاع الخاص غير المالي، إضافة إلى البيانات المجمع لشركات الاستثمار، وشركات التأمين وشركات الصرافة.
- (4) القيم الواردة ضمن الحساب المالي، تشير إلى التغير في أرصدة البنود في نهاية الفترة المعنية مقارنة بأرصدة نهاية الفترة السابقة.
- المصدر- بنك الكويت المركزي؛ النشرة الإحصائية، إبريل - يونيو 2008، الجدول رقم (47).



يمثل ارتفاعاً قيمته 317 مليوناً ونسبته 47.8% (الجدول 1 - 20). ويعكس هذا الارتفاع بالدرجة الأساسية زيادة مدفوعات المقيمين في الاقتصاد المحلي المدرجة بالجانب المدين بالحساب المذكور، وخصوصاً في بند كل من "النقل"، و"الخدمات الحكومية"، و"السفر".

وسبق أن سجل العجز في حساب الخدمات انخفاضاً واضحاً خلال عام 2006، بما قيمته 470 مليون د.ك. ونسبته 41.5%، ليصل إلى نحو 663 مليوناً مقابل 1133 مليوناً خلال عام 2005، وذلك على إثر النمو الملحوظ في إجمالي قيمة متحصلات شركات الاتصالات المحلية نظير تقديم خدمات الاتصالات والمعلومات لغير المقيمين بما قيمته نحو 608 ملايين د.ك. ونسبته 160.7%، وما صاحب ذلك بالمقابل من ارتفاع كبير في إجمالي قيمة المتحصلات ضمن بند "خدمات أخرى" بما نسبته 119.3% خلال عام 2006 مقارنة بالعام السابق⁽³¹⁾.

ج- حساب الدخل (صافي):

يتضمن الجانب الدائن من بند "الدخل" ضمن إحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت: إجمالي قيمة الدخل والعوائد المحققة من أصول استثمارات المقيمين الموظفة بالخارج سواء الموزعة منها أو المحتجزة، بما في ذلك قيمة الدخل المعاد استثمارها في الخارج. ويستثنى من ذلك الأرباح أو الخسائر الدفترية المترتبة على تقلبات أسعار الصرف، وعمليات إعادة تقييم أرصدة الموجودات والمطلوبات الخارجية القائمة وفقاً لأسعار السوق.

وقد شهد عام 2007 انخفاضاً في قيمة الفائض المحقق (زيادة المتحصلات عن المدفوعات) في بند "الدخل (صافي)"، لتصل قيمة ذلك الفائض إلى 3.677 مليار د.ك. خلال عام 2007 مقابل نحو 3.820 ملياراً في العام السابق، أي بنسبة 3.7% مقابل 47.7% خلال العام السابق.

وتعزى أسباب الانخفاض المذكور في قيمة الفائض المحقق في بند "الدخل"، إلى محصلة التطورات التي شهدتها كل من عوائد الاستثمارات الخارجية للمقيمين من جانب، وعوائد الاستثمارات الخارجية لغير المقيمين من جانب آخر. فمن جهة، تباطأت وتيرة النمو في إجمالي

المرتبطة بالتجارة في السلع (استيراداً وتصديراً) فيما بين المقيمين في الاقتصاد المحلي (كويتيين وغير كويتيين، أفراداً ومؤسسات حكومية أو أهلية) والمقيمين في الاقتصادات الأخرى خلال فترة زمنية معينة.

وتشير البيانات المتاحة إلى تراجع قيمة الفائض المحقق في الميزان السلبي (المعبر عن الفرق بين قيمة كل من الصادرات والواردات السلعية على أساس "فوب")، لتصل إلى نحو 12.237 مليار د.ك. خلال عام 2007، مقارنة بنحو 12.857 ملياراً لعام 2006، وبما يمثل انخفاضاً قيمته 620 مليوناً ونسبته 4.8%. وقد جاء ذلك التراجع كمحصلة للنمو في إجمالي قيمة الواردات السلعية بدرجة أكبر من النمو في إجمالي قيمة الصادرات السلعية.

فمن جهة، تسارعت وتيرة النمو في إجمالي قيمة الواردات السلعية (فوب)، ليصل إلى نحو 5.862 مليار د.ك. خلال عام 2007، بما يمثل نمواً بواقع 41% مقابل 0.2% فقط خلال العام السابق. ومن جهة أخرى، شهد عام 2007 تباطؤاً في وتيرة نمو إجمالي قيمة الصادرات السلعية (فوب)، ليصل إلى نحو 18.099 مليار د.ك.، بما يمثل نمواً بحدود 6.4%، بعد أن حقق نمواً قياسياً يناهز 24.1% خلال العام السابق.

ويأتي ذلك التباطؤ في معدل نمو الصادرات السلعية، ليعكس بالدرجة الأساسية التباطؤ النسبي في وتيرة ارتفاع متوسطات أسعار تصدير النفط الكويتي، وما صاحب ذلك بالتبعية، من تباطؤ في وتيرة نمو قيمة الصادرات النفطية إلى 5.7% عام 2007 مقابل 25.4% خلال العام السابق.

ب- حساب الخدمات (صافي):

شهد عام 2007 ارتفاعاً ملموساً في قيمة العجز المزمّن في حساب الخدمات (تجاوز المدفوعات للمتحصلات)، الذي يعكس الحصيلة الصافية للتعاملات الخدمية بين المقيمين في الاقتصاد المحلي والمقيمين في باقي اقتصادات العالم، والمرتبطة بكل من النقل والتأمين والسفر والخدمات الأخرى. وبلغت قيمة العجز نحو 980 مليون د.ك. خلال العام المذكور، مقابل 663 مليوناً خلال عام 2006، وبما



الاقتصاد الكويتي

في الجانب المدين من بند "الدخل"، والذي يتضمن قيمة الفوائد والعوائد المستحقة لغير المقيمين نظير توظيف استثماراتهم في الاقتصاد الكويتي، نحو 782 مليون د.ك. خلال عام 2007، مسجلاً بذلك زيادة نسبتها 79.3% عن العام السابق. وقد تركّز ذلك الارتفاع بدرجة أساسية في إجمالي قيمة مدفوعات الدخل من جانب القطاعات الأخرى خلال عام 2007 مقارنة بالعام السابق (الجدول 1 - 20).

د- حساب التحويلات الجارية (صافي):

يعكس بند "التحويلات الجارية (صافي)" بعض جوانب التركيب الهيكلي للاقتصاد الكويتي. فهو يبرز الارتفاع الملحوظ في إجمالي قيمة مدفوعات المقيمين (كويتيين وغير كويتيين) في الاقتصاد المحلي نحو الخارج بدون مقابل، والمدرجة في الجانب المدين من البند المذكور، وبمعدلات تفوق النمو في إجمالي قيمة المتحصلات بدون مقابل نحو الداخل والمدرجة في الجانب الدائن فيه. وتعزى أسباب ارتفاع قيمة المدفوعات إلى استمرار نمو أعداد العمالة الوافدة في العديد من القطاعات الاقتصادية المحلية، وما يترتب على ذلك بالمقابل من زيادة قيمة تحويلات تلك العمالة لذويهم في الخارج. هذا إلى جانب مواصلة تقديم دولة الكويت المساعدات النقدية والعينية إلى الدول الشقيقة والصديقة. من جانب آخر، تقتصر المتحصلات في هذا البند على قيمة الضرائب المستحقة على أرباح ودخل الشركات والمؤسسات الأجنبية العاملة في الاقتصاد المحلي ونتيجة لكل ذلك، يتبين من (الجدول 1 - 20) أن هذا البند هو في حالة عجز مزمن، وخلال الفترة 2003 - 2006، سجل هذا العجز أعلى مستوى له خلال عام 2006 بواقع 1050 مليون د.ك.، وأدنى مستوى له خلال عام 2003 بما قيمته 709 ملايين دينار كويتي⁽³²⁾.

قيمة عوائد الاستثمارات الخارجية المدرجة بالجانب الدائن ببند "الدخل"، ليصل إلى نحو 4.456 مليار د.ك. خلال عام 2007 مقابل نحو 4.255 ملياراً خلال العام السابق، أي بنسبة 4.7% مقابل 54.9% خلال العام السابق.

وحيث أن عوائد الاستثمارات الخارجية قد ارتفعت لكل من البنك المركزي (من 137 إلى 261 مليون د.ك.)، والبنوك المحلية (من 270 إلى 411)، والقطاعات الأخرى بما فيها شركات الاستثمار (من 1121 إلى 1355) خلال عامي 2006 و 2007 على الترتيب، فإن التباطؤ المشار إليه آنفاً في وتيرة نمو إجمالي قيمة عوائد الاستثمارات الخارجية، إنما يُعزى حصرياً إلى الانخفاض الملموس في إجمالي قيمة عوائد الاستثمارات الخارجية للمؤسسات المدرجة ضمن قطاع الحكومة العامة*، وذلك من نحو 2.727 مليار د.ك. خلال عام 2006 إلى 2.429 ملياراً خلال عام 2007، أي بنسبة 10.9%، بعد أن حقق ارتفاعاً ناهز 44.1% خلال العام السابق. وترجع أسباب انخفاض عوائد الاستثمارات الخارجية لمعظم المؤسسات الحكومية عام 2007 إلى أن الأسواق العالمية لم تكن مواتية بسبب تداعيات أزمة الرهن العقاري التي اندلعت في الأسواق الأمريكية، وشملت آثارها معظم أسواق العالم. إلى ذلك، شهد عام 2007 فك ربط الدينار الكويتي بالدولار الأمريكي، وبالتالي فإن دخل الاستثمارات الخارجية، المقيم بالدولار، فقد من قيمته ما بين 5% و 7% عند تحويله إلى دينار كويتي.

وعلى العكس من اتجاهات دخل استثمار الحكومة، فقد ارتفع إجمالي قيمة عوائد الاستثمارات الخارجية للمؤسسات المدرجة ضمن بند "القطاعات الأخرى**"، وذلك من نحو 1121 مليون د.ك. خلال عام 2006 إلى نحو 1355 مليوناً خلال عام 2007، أي بنسبة 20.9% مقابل 77% خلال العام السابق.

وعلى صعيد آخر، بلغ إجمالي قيمة المدفوعات المدرجة

* يتضمن دخل الاستثمارات الخارجية لكل من: الهيئة العامة للاستثمار، مؤسسة البترول الكويتية، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، الصندوق الكويتي للتعمية الاقتصادية العربية، مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، وبنك التسليف والادخار.

** يتضمن كلاً من: شركات الاستثمار، شركات الصرافة، شركات التأمين، وباقي القطاع الخاص غير المالي.



على أرباح ودخل الشركات والمؤسسات الأجنبية العاملة في دولة الكويت، من 32 مليون د.ك عام 2006 إلى 36 مليوناً عام 2007، أي بنسبة 12.5 % مقابل 28 % في العام السابق.

هـ- رصيد الحساب الجاري:

في نهاية 2007، حقق الحساب الجاري بإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت (الجدول 1 - 20) فائضاً تقدر قيمته 13.491 مليار د.ك، مقارنة بفائض قيمته نحو 14.964 ملياراً خلال عام 2006، وبما يمثل انخفاضاً نسبته 9.8 %. وقد ترتب على ذلك بالتبعية انخفاض قيمة فائض الحساب الجاري كنسبة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، لتسجل نحو 42.4 % خلال عام 2007، مقارنة بنحو 50.7 % خلال العام السابق. ويتمثل المصدر الرئيسي لذلك الانخفاض في تسارع وتيرة نمو إجمالي قيمة المدفوعات المدرجة بالجانب المدين من الحساب الجاري (من أهمها: إجمالي قيمة المدفوعات المرتبطة بكل من الواردات السلعية والنقل)، التي ارتفعت من 8.641 مليار د.ك خلال عام 2006، إلى نحو 11.841 خلال عام 2007، أي بنسبة 37 % مقابل 10.1 % خلال العام السابق.

وقد مكن الفائض في الحساب الجاري عام 2007، دولة الكويت من مواصلة تعزيز حجم استثماراتها في الخارج، وخاصة من خلال صندوق احتياطي الأجيال القادمة، وإن كان بوتيرة أبطأ مما كان عليه الحال في العام السابق.

2 - الحساب الرأسمالي والمالي:

يعالج هذا البند في ميزان المدفوعات حركة التدفقات المالية فيما بين المقيمين في الاقتصاد المحلي والمقيمين في الاقتصادات الأخرى، والمرتبطة بكل من: التحويلات الرأسمالية، الاستثمار المباشر، الاستثمار في محفظة الأوراق المالية، والاستثمارات الأخرى مثل الائتمان التجاري

هذا، وقد تسارعت وتيرة نمو قيمة صافي التحويلات الجارية، والتي تمثل تحويلات مالية بدون مقابل، من المقيمين في الاقتصاد المحلي إلى المقيمين في باقي دول العالم، لتسجل نحو 1443 مليون د.ك خلال عام 2007، بزيادة 37.4 % مقابل 5.7 % خلال العام السابق. والارتفاع في قيمة صافي التحويلات الجارية، هو حصيلة النمو في قيمة صافي التحويلات الجارية من القطاعات الأخرى* نحو الخارج، لتسجل نحو 1316 مليون د.ك خلال عام 2007، بما يشكل زيادة نسبتها 36.2 % مقابل 19.4 % خلال العام السابق. وتستحوذ تحويلات العمالة الوافدة لذوهم في الخارج على الجانب الأكبر من قيمة صافي التحويلات الجارية، حيث بلغت نحو 1087 مليون د.ك خلال عام 2007، مسجلة بذلك زيادة نسبتها 17.6 % عن العام السابق. ويأتي ذلك ليعكس أثر الزيادة في أعداد العمالة الوافدة بما نسبته 9 % (من نحو 1.6 مليون مشغل في نهاية عام 2006 إلى قرابة 1.8 مليوناً بنهاية 2007).

وسجلت قيمة صافي التحويلات الجارية المقدمة من جانب الحكومة نحو الخارج خلال عام 2007 ارتفاعاً بواقع 49.4 %، لتصل إلى نحو 127 مليون د.ك. ويأتي هذا الارتفاع لزيادة مدفوعات الحكومة المدرجة بالجانب المدين من بند التحويلات الجارية بدرجة أكبر من الزيادة المقابلة في المتحصلات المدرجة بالجانب الدائن ضمن ذلك البند. فمن جهة، سجل إجمالي قيمة مدفوعات الحكومة العامة المدرجة في الجانب المدين في بند "التحويلات الجارية"، والذي يتضمن الاشتراكات في المنظمات الإقليمية والدولية والمساعدات النقدية والعينية إلى الدول الأخرى الشقيقة والصديقة، ارتفاعاً ملموساً من نحو 117 مليون د.ك خلال عام 2006، إلى 163 مليوناً خلال عام 2007، أي بنسبة 39.3 % مقابل انخفاض بواقع - 44 % خلال العام السابق. ومن جهة أخرى، ارتفع إجمالي قيمة متحصلات الحكومة العامة المدرجة في الجانب الدائن من بند "التحويلات الجارية"، والذي يتضمن أساساً قيمة الضرائب المستحقة

* تشمل التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى كلاً من: تحويلات العمالة الوافدة لذوهم في الخارج بدون مقابل، وقيمة تحويلات مكافآت نهاية الخدمة لغير الكويتيين، إلى جانب تحويلات المؤسسات والجمعيات الخيرية الأهلية الكويتية بدون مقابل إلى باقي دول العالم.



الإقتماء الكويتي

خاصة) من لجنة التعويضات التابعة لهيئة الأمم المتحدة تعويضاً لهم عن بعض الأضرار التي لحقت بهم من جراء غزو النظام العراقي البائد لدولة الكويت، وذلك من 265 مليون د.ك. خلال عام 2006، إلى نحو 452 مليوناً خلال عام 2007، وبما يمثل نمواً قيمته 187 مليوناً ونسبته 70.6%. وتجدر الإشارة إلى أن مجموع ما تلقتة دولة الكويت من هذه التعويضات منذ بدء البرنامج في عام 1994، بلغ قرابة 3.9 مليار د.ك، منها حوالي الثلثين كانت من نصيب الأفراد والشركات في القطاع الخاص، في حين بلغ نصيب الحكومة حوالي 30%.

وفي المقابل، بلغ إجمالي قيمة التحويلات الرأسمالية من الاقتصاد المحلي نحو الخارج، والمتثلة في إجمالي قيمة المنح والمعونات الاقتصادية والفنية المقدمة من دولة الكويت إلى بعض الدول الشقيقة والصديقة بخلاف المساعدات النقدية والعينية التي يتم إدراجها ضمن بند التحويلات الجارية كما سبق بيانه، ومن أبرزها المعونات والمنح المقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية إلى الدول الأخرى، بلغ نحو 6 ملايين د.ك. عام 2007 مسجلاً بذلك انخفاضاً قيمته 4 ملايين ونسبته 40% مقارنة بمستوى العام السابق.

ب- الحساب المالي:

تعكس بيانات الحساب المالي في ميزان المدفوعات خلاصة نتائج المعاملات المالية المترتبة على التعاملات الفعلية (بيعاً وشراءً)، فيما بين المقيمين في الاقتصاد المحلي والمقيمين في الاقتصادات الأخرى، في الأصول المالية خلال فترة زمنية معينة، والمرتبطة بكل من: الاستثمار المباشر، الاستثمار في محفظة الأوراق المالية، والاستثمارات الأخرى مثل الائتمان التجاري والقروض والعملية والودائع وما شابه ذلك من استثمارات. وعلى هذا الأساس، فالحساب المالي لا يعكس التغيرات الدفترية (غير المحققة) في أرصدة الموجودات والمطلوبات الخارجية للاقتصاد المحلي، والناجمة عن تقلبات أسعار الصرف، وإعادة تقييم أرصدة تلك الموجودات والمطلوبات على أساس أسعار السوق (وفق المبادئ الإرشادية لصندوق النقد الدولي 1993).

والقروض والعملية والودائع وغيرها. وتعكس البيانات المدرجة في الجانب المدين بهذا البند الزيادة في إجمالي الموجودات الخارجية للمقيمين في الاقتصاد المحلي أو الانخفاض في إجمالي المطلوبات الخارجية المستحقة عليهم. وعلى العكس بالنسبة للجانب الدائن، حيث تشير البيانات إلى الزيادة في إجمالي المطلوبات الخارجية المستحقة على المقيمين في الاقتصاد المحلي، أو الانخفاض في إجمالي موجوداتهم الخارجية.

ويبين (الجدول 1-20) تراجع وتيرة النمو في قيمة صافي الموجودات الخارجية المسجلة ضمن الحساب الرأسمالي والمالي، لتصل إلى 10.150 مليار د.ك. خلال عام 2007 مقابل 13.662 ملياراً عام 2006، أي بانخفاض بلغت نسبته 25.7% مقابل ارتفاع بنسبة 54.5% خلال العام السابق. وتعد أسباب ذلك التباطؤ إلى محصلة التطورات التي شهدتها مختلف البنود المكونة لكل من الحساب الرأسمالي والحساب المالي لدولة الكويت خلال عام 2007 مقارنة بالعام السابق، والتي سنعرض لها بإيجاز على النحو التالي:

أ- الحساب الرأسمالي:

تشمل بيانات الحساب الجاري الرأسمالي في (الجدول 1-20) المعاملات المالية فيما بين المقيمين في الاقتصاد المحلي، والمقيمين في الاقتصادات الأخرى، والمرتبطة بالتحويلات الرأسمالية من جانب واحد، مثل: المنح الاستثمارية، والمساعدات الفنية، والإعفاء من الدين، والتعويضات عن الأضرار التي تلحق بالأصول الرأسمالية وغيرها من الأضرار المادية الخطيرة.

وتشير بيانات الجدول إلى تسارع وتيرة الارتفاع في قيمة صافي التدفقات المسجلة بالحساب الرأسمالي لدولة الكويت من الخارج نحو الداخل، لتصل إلى 447 مليون د.ك. خلال عام 2007 مقارنة بنحو 255 مليوناً في ذات الاتجاه نحو الداخل خلال العام السابق، أي بزيادة تناهز 75.3%، مقابل 9.9% خلال العام السابق. ويأتي ذلك ليعكس بالدرجة الأساسية الارتفاع في قيمة المبالغ التي حصل عليها المقيمون (حكومة، وأفراد، وشركات ومؤسسات



فروع البنوك الأجنبية في الكويت) في محفظة الأوراق المالية بما قيمته 347 مليون د.ك. ونسبته 218.2 % (من 159 إلى 506 مليون د.ك.) خلال عامي 2006 و 2007 على التوالي.

- تراجع قيمة صافي الأصول الكويتية المستثمرة بالخارج ضمن بند "استثمارات أخرى (صافي)"، والمعبر عن التغيير في صافي أرصدة قيمة كل من: الائتمان التجاري، القروض، العملة والودائع، وما شابه ذلك من استثمارات، بما قيمته 2608 ملايين د.ك. خلال عام 2007، مقارنة بارتفاع بلغت قيمته نحو 4118 مليوناً في قيمة صافي تلك الأصول خلال عام 2006.

3 - أخرى - السهو والخطأ - "صافي"؛

يختص هذا البند بتسجيل قيمة صافي المعاملات التي لم تسجل سهواً أو خطأ في أي من بنود ميزان المدفوعات، إضافة إلى صافي قيمة التدفقات المالية للقطاع الخاص غير المالي، والتي لم تدرج في أي من بنود الميزان. وبهذا المفهوم يعتبر بند "أخرى (صافي)" متمماً محاسبياً بالدرجة الأساسية، يستهدف تحقيق التساوي بين إجمالي كل من المبالغ المدرجة في الجانب المدين والجانب الدائن في إحصاءات ميزان المدفوعات وفقاً لمبدأ القيد المزدوج.

وتشير بيانات (الجدول 1 - 20)، إلى أن التدفقات غير المدرجة في أي من بنود الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي، تقدر بنحو 2425 مليون د.ك. للخارج خلال عام 2007، مقارنة بنحو 264 مليوناً في الاتجاه ذاته نحو الخارج خلال عام 2006، و 1008 خلال عام 2005.

4 - الميزان الكلي؛

حقق الميزان الكلي والمعبر عن محصلة كافة التطورات المشار إليها آنفاً خلال عام 2007 فائضاً بلغت قيمته نحو 916 مليون د.ك.، مقابل نحو 1039 عام 2006، بما يمثل انخفاضاً قيمته 123 مليوناً ونسبته 11.8 %.

وتشير البيانات المتاحة إلى تباطؤ وتيرة نمو قيمة صافي الأصول الكويتية المستثمرة في الخارج ضمن الحساب المالي، لتصل قيمة هذا النمو إلى نحو 10.597 مليار د.ك. خلال عام 2007 مقابل نحو 13.918 ملياراً خلال العام السابق، وبما يمثل تراجعاً بواقع 23.9 % عام 2007 مقابل زيادة بنسبة 53.3 % في العام السابق (الجدول 1 - 20).

وعلى صعيد البنود الفرعية في الحساب المالي، والمعبرة عن التوزيع النسبي لقيمة صافي التدفقات المالية بحسب نوعية وأدوات الاستثمار الرئيسية، فقد جاء التباطؤ المشار إليه آنفاً في قيمة صافي الأصول الكويتية المستثمرة بالخارج خلال عام 2007 مقارنة بالعام السابق كمحصلة للتطورات التالية:

- تسارع وتيرة النمو في قيمة صافي الأصول الكويتية المستثمرة في الخارج ضمن بند "الاستثمار المباشر (صافي)" من 2338 مليون د.ك. عام 2006 إلى 3855 مليوناً عام 2007 أي بنسبة 64.9 مقابل 63.1 % في العام السابق. ويرجع ذلك بدوره إلى تسارع وتيرة نمو قيمة صافي أصول الاستثمارات المباشرة للمؤسسات والهيئات المدرجة ضمن قطاع الحكومة العامة، لتصل قيمة ذلك النمو إلى نحو 2392 مليون د.ك. عام 2007، مقابل 968 مليوناً عام 2006، وبما يمثل تسارعاً بنحو 1425 مليوناً وبنسبة 147.2 %.

- تسارع وتيرة نمو قيمة صافي الأصول الكويتية المستثمرة بالخارج ضمن بند "الاستثمار في محفظة الأوراق المالية (صافي)" بنحو 1889 مليون د.ك. وبنسبة 25.3 %، لتصل قيمة ذلك النمو إلى نحو 9.351 مليار د.ك. عام 2007، مقارنة بنمو بلغت قيمته نحو 7.462 ملياراً خلال العام السابق. ويأتي ذلك ليعكس في الجانب الأكبر (90.6 %) منه التسارع في وتيرة نمو قيمة صافي استثمارات الحكومة العامة في الأوراق المالية الأجنبية بنحو 1712 مليون د.ك. وبنسبة 28.6 % لتصل قيمة ذلك النمو إلى 7.691 ملياراً عام 2007 مقارنة بنحو 5.979 ملياراً خلال العام السابق. وفي الاتجاه ذاته، تسارعت وتيرة نمو قيمة صافي استثمارات البنوك المحلية (شاملة



الإقتماء الكويتي

الخارجية لبعض الهيئات والمؤسسات الحكومية في بند "الحكومة العامة"، وعلى وجه التحديد، كلاً من: الهيئة العامة للاستثمار، مؤسسة البترول الكويتية، والتغير في إجمالي الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي⁽³³⁾؛ فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات، يظهر فائضاً بنحو 12.014 مليار د.ك خلال عام 2007، مقارنة بفائض بلغ نحو 11.809 ملياراً خلال العام السابق، وبما يمثل زيادة قيمتها نحو 205 ملايين دينار ونسبتها 1.7 %.

وقد انعكس الفائض المحقق في الميزان الكلي خلال عام 2007 على إجمالي الأصول الاحتياطية لدى بنك الكويت المركزي، الذي سجل ارتفاعاً بذات القيمة (916 مليون د.ك) في نهاية عام 2007.

وعلى صعيد متصل، وبالنظر إلى الوضع الكلي لإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت، ضمن إطار أوسع، ليشمل كلاً من التغير في صافي قيمة الاستثمارات

الهوامش

- الباب الأول -

الفصل الأول

- (1) تقرير الشال الصادر في 14 سبتمبر 2008.
- (2) انظر: دراسة: البطالة ومستقبل أسواق العمل في دولة الكويت، (سلسلة اجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2008)، منشورة في جريدة القبس (الكويت)، بتاريخ 21 و 22 و 23 و 29 ابريل 2008.
- (3) انظر: عرض دراسة صبيحة الجاسم: "الأدوار الجديدة للمرأة الكويتية في خطط التنمية"، منشور في جريدة القبس (الكويت) بتاريخ 10 يوليو 2007.
- (4) بيانات مراقبة إدارة تسيق العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، منشورة في جريدة الأنباء (الكويت) بتاريخ 9 أغسطس 2008.
- (5) الهيئة العامة للمعلومات المدنية، نشرة السكان وقوى العمل، إحصاءات قوى العمل، الجدول رقم 9.
- (6) يرى تقرير الشال أن أرقام المتقاعدين المنشورة في تقرير الهيئة العامة للمعلومات المدنية، والتي تقدر عددهم بنحو 59.5 ألف متقاعد، غير صحيحة، فالعدد الصحيح - في تقديرات الشال - هو 70 ألف متقاعد بين مدنيين وعسكريين وقطاع خاص وغيرهم، ونحو 25 ألف متقاعد من المتقاعدين المتوفين، والذين ما زال ورثتهم يتقاضون رواتبهم، ونحو 5 آلاف متقاعد من غير الكويتيين، أي أن مجموع من يتلقون رواتب تقاعدية يقارب 100 ألف متقاعد أو وريث. انظر: تقرير الشال الصادر في سبتمبر 2007، وتقرير الشال الصادر في 30 مارس 2008.
- (7) انظر: ملخص حلقة نقاشية عقدها المعهد العربي للتخطيط بالكويت بعنوان (المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية)، المنشورة في تقرير كونا بتاريخ 22 يناير 2008.
- (8) الهيئة العامة للمعلومات المدنية، نشرة السكان وقوى العمل، إحصاءات قوى العمل، جدول رقم (2).
- (9) انظر: إجابة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء فيصل الحجري على سؤال النائب في مجلس الأمة حسين الحريتي، بشأن خطوات تشجيع الشباب الكويتي للعمل في الجهات غير الحكومية. منشورة في جريدة الوطن (الكويت) 16 يناير 2008. وانظر أيضاً تقرير نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء فيصل الحجري إلى مجلس الأمة للعرض في جلسة التوظيف التي عقدها المجلس في 5 مارس 2009، ونشرت في الصحف المحلية بتاريخ 6 مارس 2009.

الفصل الثاني

- (10) IMF: Kuwait: Statistical Appendix. Country Report No. 08192/, June 2008. P. 3
- (11) انظر: مسودة خطة التنمية الخمسية لدولة الكويت 2010/2009 - 2014/2013، والمنشورة في جريدة الراي (الكويت) بتاريخ 24 سبتمبر 2008.
- (12) اعتمدنا في عرض هذه الفقرة بشكل رئيسي على: مشروع خطة التنمية الخمسية للدولة 2010/2009 - 2014/2013، المرجع السابق.

(13) الإدارة المركزية للإحصاء: المجاميع الأساسية للحسابات القومية بالأسعار الجارية، أعداد مختلفة.

(14) IMF: World Economic Outlook. Database. April 2008 Edition.

الفصل الثالث

(15) بيانات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لشهري يناير وفبراير منشورة على الموقع الشبكي للإدارة المركزية للإحصاء. وبيانات أشهر مارس وأبريل ومايو: مصدرها رويترز التي حصلت عليها من مصادر حكومية، ونشرت في الصحف المحلية الكويتية بتاريخ 23 و 30 يوليو 2008.

(16) بنك الكويت الوطني: الموجز الاقتصادي "أسعار المستهلك"، المجلد 7، العدد 52، بتاريخ 30 ديسمبر 2007.

(17) بنك الكويت الوطني: الموجز الاقتصادي، "التضخم"، المجلد 8، العدد 35، بتاريخ 8 أكتوبر 2008. والموجز الاقتصادي، المجلد 9، العدد 9، بتاريخ 4 فبراير 2009.

(18) حديث محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح إلى جريدة الأنباء (الكويت) والمنشور بتاريخ 27 أبريل 2008.

(19) حديث محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح إلى جريدة الراي (الكويت)، والمنشورة بتاريخ 4 فبراير 2008.

(20) وزارة العدل، إدارة التسجيل العقاري والتوثيق.

(21) انظر: دراسة المركز الديبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، المنشورة في جريدة الوطن (الكويت) بتاريخ 25 يوليو 2008.

(22) بنك الكويت المركزي، النشرة الفصلية، يناير - مارس 2008، الجدول رقم (13) والجدول رقم (10). والاحصائية النقدية الشهرية، يناير 2009، العدد رقم (13).

(23) انظر: تقرير بنك الكويت المركزي عن التضخم، المنشور في جريدة الدار (الكويت) بتاريخ 19 يونيو 2008.

(24) OPEC Monthly Oil Market Report (oct.2008)

(25) في 20 أكتوبر 2008، نشرت وكالة الصحافة الفرنسية تقريراً، ذكرت فيه، أنه منذ منتصف سبتمبر 2008 وحتى تاريخ إعداد تقرير الوكالة، تراجع أسعار القمح والذرة والصويا المرتبطة بسوق المواد الأولية في شيكاغو نحو 23 %، و 28 %، و 32 % على التوالي. وخلال الفترة نفسها، في نيويورك هبط سعر الكاكاو 17 %، والبن 19 %، والسكر 9 %.

(26) تقرير منشور عن حديث لمدير عام شركة خاصة حول هبوط الأسعار في السوق الكويتية، جريدة الوطن (الكويت)، بتاريخ 20 أكتوبر 2008.

الفصل الرابع

(27) لا تدخل الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي و/ أو المسال في احتساب الحصص المقررة للدول الأعضاء بمنظمة (الأوبك). انظر: بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي 2007، ص ص 188 - 89.

(28) تجدر الإشارة إلى أن بنك الكويت المركزي، ينشر في تقريره الاقتصادي لعام 2006 بيانات عن تجارة إعادة التصدير غير تلك المتضمنة في (الجدول 1 - 15)، يشير فيها إلى تباطؤ وتيرة النمو في قيمة إعادة الصادرات، لتصل إلى نحو 313 مليون د.ك خلال عام 2006،

مقابل نحو 307 ملايين خلال عام 2005، وبما يمثل زيادة قيمتها 6 ملايين د.ك ونسبتها 2.2%. بعد أن حققت نمواً قيمته 48 مليوناً ونسبته 18.6% خلال عام 2005 (تشمل ما قيمته نحو 200 مليون دينار كويتي كتقدير لقيمة البضائع التي أعيد تصديرها للعراق، ولم يتم تسجيلها خلال عامي 2005 و 2006). انظر: بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي 2006، ص 199.

(29) The Institute of International Finance: (IIF) COUNTRY REPORT, KUWAIT, Published on: August 29, 2008, P. 8.

(30) بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي 2007، ص ص 197 - 98.

(31) المرجع السابق، ص ص 202 - 205.

(32) المرجع السابق، ص ص 209 - 208ww.

(33) بنك الكويت المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، المجلد 34 - العدد 1، يناير - مارس 2008، ص ص 34 - 35.

التقرير الاقتصادي

الباب الثاني

القطاعات المصرفية والمالية

الفصل الأول

المصارف

وبما أن المصارف الكويتية تمتاز بربحيتهما العالية وقاعدتها الرأسمالية الصلبة؛ فإن آمالاً كبيرة تُعقد عليها، لتلعب دوراً هاماً في إدارة الفوائض المالية التي تحققت لدولة الكويت خلال السنوات القليلة الماضية، إلى جانب دورها الرئيسي في تمويل المشاريع المدرجة في مشروع الخطة التنموية الخمسية 2010/2009 – 2014/2013 من أجل تسريع إحداث تغيير إيجابي للاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكويتي، وصولاً إلى تنويع مصادر الدخل كهدف استراتيجي للخطة، شاملاً هدفها الرئيسي: تحويل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً.

أولاً- الجهاز المصرفي وأهميته للاقتصاد الكويتي:

1 - هيكل الجهاز المصرفي:

يتشكل الهيكل المؤسسي للجهاز المصرفي الكويتي، (الرسم البياني 1-2) الخاضع لإشراف ورقابة بنك الكويت المركزي، من ثلاثة عشر مصرفاً تجارياً، (ستة منها كويتية وسبعة فروع لمصارف غير كويتية)، وثلاثة مصارف إسلامية، إضافة إلى بنك صناعي متخصص. وهناك أيضاً بنك متخصص آخر مملوك بالكامل للحكومة، ولا يخضع لرقابة البنك المركزي، هو بنك التسليف والادخار الذي يقدم قروضاً إسكانية للمواطنين.

وبلغ عدد الفروع الداخلية للمصارف التجارية الكويتية⁽¹⁾ 227 فرعاً عام 2007 مقابل 182 فرعاً عام 2004، وعدد فروعها الخارجية 14 مقابل 9، وعدد أجهزة الصرف الآلي 560 مقابل 351 على الترتيب. وهناك مصرفان كويتيان فقط لهما فروع خارجية، هما: بنك الكويت الوطني وله 12 فرعاً خارجياً إضافة إلى 67 فرعاً داخلياً، والبنك الأهلي الكويتي وله فرعان خارجيان إضافة إلى 20 فرعاً داخلياً. وللمصارف الخمسة الباقية شبكة فروع داخلية على النحو

في غضون نحو نصف قرن من الزمن، استطاعت المصارف الكويتية أن تبني لنفسها مكانة مرموقة بين مثيلاتها في دول المنطقة. وأثبت القطاع المصرفي الكويتي مناعته القوية وصلابته في أوقات الأزمات والشدائد، حيث اجتاز بنجاح أزمة المناخ عام 1982، وخرج أقوى مما كان من كارثة الغزو الصدامي الغاشم عام 1990، تسنده في ذلك سياسات رقابية محكمة وأطر تشريعية حازمة. بل إن المصارف الكويتية بعد التحرير، قدمت مساهمات فاعلة لاستعادة الثقة في النشاط المصرفي بشكل خاص، والاقتصاد الكويتي بشكل عام.

فعلى مستوى العمل المصرفي؛ عايشت المصارف الكويتية التطورات المتلاحقة في صناعة الخدمات المصرفية والمالية، وسعت حثيثاً إلى إعادة هيكلة أعمالها بما يعزز فرص النمو والربحية، وذلك من خلال التحول من المفهوم المصرفي التقليدي إلى مفهوم الصيرفة الشاملة، الذي يعني تنويع وتحديث الخدمات المالية، وتقديم الخدمات المبتكرة، والتوجه نحو الصيرفة الالكترونية، وتنمية القدرات الوطنية على إدارة الموجودات والتصدي للأزمات، وتحسين آليات الرقابة الداخلية والخارجية والطرق المحاسبية. هذا فضلاً عن التطورات المتلاحقة التي تشهدها صناعة الصيرفة الإسلامية، التي تعزز دولة الكويت بدورها الريادي فيها.

وبالنظر إلى محدودية السوق المصرفي المحلي الذي قد لا يوفر ضماناً لاستدامة النمو بمعدلات عالية على المدى الطويل، بادرت بعض المصارف الكويتية برؤوس أموالها القوية إلى اقتحام أسواق إقليمية جديدة (مصر، الأردن، قطر، لبنان، سورية، وتركيا)، سواء بالاستحواذ على مصارف قائمة، أو إنشاء مصارف جديدة بالتعاون مع شريك محلي. وأسواق تلك البلدان تنطوي على فرص نمو قوية، حيث أن معظم تلك الأسواق ما زالت نسب الاختراق المصرفي فيها متدنية، كما أنها لا تزال في مراحل نموها المبكرة.

الإقتمام الكويتي

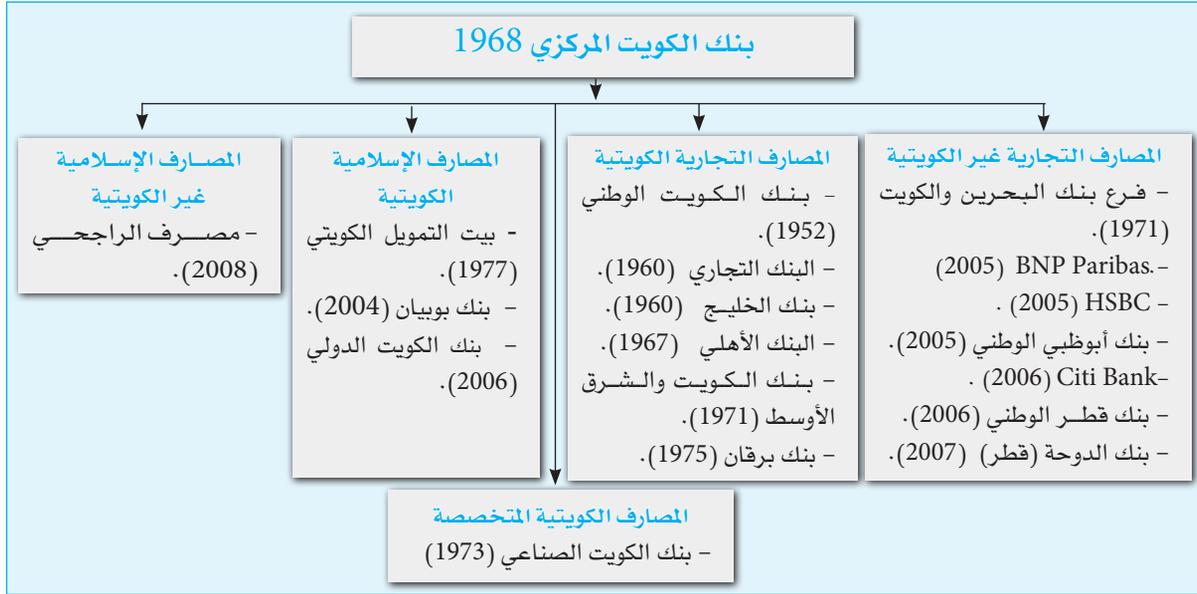
التالي: البنك التجاري 52، بنك الخليج 43، بنك الكويت والشرق الأوسط 22*، بنك برفان 22، وفرع بنك البحرين والكويت.

وتضم المصارف التجارية السبعة غير الكويتية ثلاثة فروع وإلى جانب البنوك التجارية السابقة، هناك بنك كويتي

(الرسم البياني 2 - 1)

الجهاز المصرفي الكويتي

في نهاية عام 2008، وتواريخ إنشاء المصارف



الفروع لدى المصارف الخليجية الأخرى؛ ويرجع السبب في ذلك إلى التركيز السكاني في المدن الرئيسية في الكويت، وذلك مقارنة مع التوسع الجغرافي الأكثر توزيعاً وانتشاراً لشبكات الفروع الداخلية في دول خليجية أخرى مثل عمان والسعودية. وتطالب المصارف الكويتية بتوسيع شبكات فروعها لتمكينها من الوصول إلى عملائها بشكل أفضل. وهذا يتطلب من السلطات المختصة توفير كل المتطلبات من أراضٍ لتشييد الفروع الجديدة، ومواقف للسيارات، وغيرها..

2 - مساهمة القطاع المصرفي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

تتأثر دور القطاع المصرفي في الاقتصاد الكويتي بصفة خاصة خلال العقد الأخير. فقد ارتفعت القيمة المضافة للمؤسسات المالية (أي مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) من 483 مليون د.ك عام 1998 إلى 3912 مليوناً عام 2007، أي بمتوسط معدل نمو سنوي

واحد متخصص، هو بنك الكويت الصناعي، وثلاثة بنوك إسلامية كويتية هي:

- بيت التمويل الكويتي (بيتك)، ويملك 44 فرعاً محلياً، وثلاثة فروع خارجية حسب آخر بيانات متاحة⁽²⁾ عن عام 2006.
- بنك بويان، ويملك 15 فرعاً محلياً.
- بنك الكويت الدولي، ويملك 9 فروع محلية.
- والبنوك الثلاثة تملك 68 فرعاً محلياً عام 2007 مقابل 34 فرعاً عام 2004، كما تملك 161 جهازاً للصرف الآلي مقابل 93.

وسيرتفع عدد المصارف الإسلامية في الكويت من ثلاثة إلى أربعة في منتصف عام 2009، بعد أن تنتهي فترة التحول التي منحها بنك الكويت المركزي لبنك الكويت والشرق الأوسط للتحول من مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي.

وعلى صعيد متصل، مازالت شبكة الفروع المحلية (الداخلية) لدى المصارف الكويتية أقل اتساعاً من شبكات

* حصل بنك الكويت والشرق الأوسط في 2008/6/11 على موافقة بنك الكويت المركزي للتحول إلى مصرف إسلامي خلال عام.



عدد العاملين الكويتيين في قطاع المصارف بالكويت أصبح يتجاوز عدد العاملين الوافدين في هذه المصارف، ما يعكس دور هذه المصارف في توفير أكبر عدد من فرص العمل للكويتيين، وبخاصة خريجي الجامعات والهيئة العامة للتعليم التطبيقي.

4 - مؤشرات قطاع المصارف المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية:

يحظى قطاع المصارف بأهمية متميزة بين القطاعات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، فالمتابع لأداء هذا القطاع خلال السنوات الخمس الماضية (الجدول 2 - 1)، يلاحظ ارتفاعاً في أدائه معبراً عنه بارتفاع قيمته السوقية إلى أكثر من ثلاثة أمثالها (من 6.1 مليار د.ك عام 2003 إلى 19 ملياراً في نهاية النصف الأول من عام 2008). وترجع أسباب ذلك بالدرجة الأولى؛ إلى أن أسهم المصارف المدرجة ترتفع قيمتها مع الارتفاع المطرد في أرباح المصارف خلال الفترة المشار إليها.

ومن ناحية أخرى، يمتاز قطاع المصارف عن غيره من القطاعات المدرجة، بأنه الأكثر استقراراً لأنه يمتاز بالنضوج المصرفي من حيث الأداء والنمو والإدارة والشفافية، وتوفير المعلومات لكافة العملاء والمتداولين، وهذا يعكس وضع المصارف الكويتية التي تعمل في ظل رقابة صارمة من بنك الكويت المركزي.

بناهمز 71 % أو بأكثر من ضعف متوسط النمو السنوي المقابل في الناتج المحلي الإجمالي ككل (30.3 %).

ونتيجة لذلك، ارتفعت الأهمية النسبية لقطاع المؤسسات المالية في الناتج المحلي الإجمالي من 6.1 % عام 1998 إلى 13.3 % عام 2008، أي إلى أكثر من الضعف. وباستبعاد قطاع النفط، يبرز تزايد دور القطاع المصرفي في الاقتصاد الكويتي بصورة أوضح، حيث ترتفع الأهمية النسبية للمؤسسات المالية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال الفترة المذكورة (1998 - 2007) من 8.7 % إلى 28.8 %، أي إلى أكثر من ثلاثة أمثالها.

3 - دور القطاع المصرفي في تشغيل العمالة الكويتية:

يُسجل للقطاع المصرفي في الكويت دوره المشهود في توفير فرص عمل للكويتيين بأعداد متزايدة خلال السنوات القليلة الماضية. إذ في الوقت الذي ارتفع إجمالي عدد العاملين في القطاع المصرفي⁽³⁾ من 5361 موظفاً عام 2004 إلى 6940 موظفاً عام 2007 أي بنسبة 29.5 %، ارتفع عدد العاملين الكويتيين من 2527 إلى 3577 موظفاً، أي بنسبة 41.6 %. ومن ناحية أخرى، ارتفعت نسبة العمالة الكويتية من إجمالي العمالة في القطاع المصرفي خلال الفترة ذاتها من 47.1 % إلى 51.5 %. وهذا يعني أن

(الجدول 2 - 1)

تطور القيم السوقية لسوق الكويت للأوراق المالية ولقطاع المصارف المدرجة بالسوق

(القيمة بالمليار دينار كويتي)

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	يونيو 2008	سبتمبر 2008	ديسمبر 2008
القيمة السوقية لسوق الكويت للأوراق المالية ⁽¹⁾	18.1	22.2	38	37.4	51.3	56.7	52.5	32.9
القيمة السوقية لقطاع المصارف المدرجة بالسوق ⁽²⁾	6.1	6.5	10.6	12.8	17.9	19	16	11.3
(1 ÷ 2) %	34	29	28	33	35	33	30.5	34.3

المصدر - بيانات الفترة 2003 - 2007؛ شركة الوطني للاستثمار، عن الموجز الاقتصادي، بنك الكويت الوطني، المجلد 8، العدد 21، 18 يونيو 2008. وبيانات يونيو 2008، وسبتمبر 2008، وديسمبر 2008 أضافها الباحث من نشرات سوق الكويت للأوراق المالية.



الإقتماء الكويتي

وفيما يلي عرض لأبرز التغيرات والتطورات التي شهدتها مؤخراً بعض البنود الرئيسية في الميزانية المجمعة للمصارف المحلية بكلا الجانبين (الموجودات والمطلوبات):

1 - الموجودات المحلية:

يتبين من متابعة بيانات (الجدول 2 - 2)، أن العناصر الرئيسية في هيكل الموجودات شهدت ارتفاعات متفاوتة في عام 2007 مقارنة بالعام السابق، وكان أكثر هذه العناصر ارتفاعاً هو بند المطالب على القطاع الخاص* الذي بلغت قيمته نحو 21.8 مليار د.ك، بزيادة بلغت نسبتها 35.1 %، وهي نسبة نمو مرتفعة جداً، ومرشحة للاستمرار، ولو بمعدل أبطأ نسبياً، مع اتجاه السياسة النقدية إلى التوسع. وهذا ما حدث على أرض الواقع، حيث ارتفعت قيمة بند المطالب على القطاع الخاص في سبتمبر 2008 إلى نحو 24.87 مليار د.ك، أي بنسبة 23 % مقارنة بسبتمبر 2007 وتواصل ارتفاعها في نهاية 2008 إلى 25.460 مليار د.ك، بزيادة 3.638 مليار وبنسبة 16.7 % مقارنة بنهاية عام 2007.

وضمن المطالب على القطاع الخاص، ازدادت أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين عام 2007 بنسبة 35 % تقريباً، بعد أن سجلت في نهاية العام نحو 20.1 مليار د.ك. ارتفعت إلى 23.7 مليار د.ك في نهاية 2008 بزيادة 3.6 مليار وبنسبة 17.9 % . وضمن هذه الأرصدة، ارتفعت التسهيلات الائتمانية الشخصية من 6 مليار د.ك عام 2006، إلى 7.1 ملياراً عام 2007، وإلى 7.9 في نهاية عام 2008.

وضمن التسهيلات الائتمانية الشخصية، ارتفعت قيمة القروض الموجهة للاتجار بالأسهم إلى 2157 مليون د.ك عام 2007، أي بنسبة 34.4 %، مقابل 28.6 % في العام السابق. وحققت هذه القروض مزيداً من النمو في شهر سبتمبر 2008 حينما وصلت إلى نحو 2794 مليون د.ك، بزيادة 45.2 % عما كانت عليه قبل اثني عشر شهراً. وحافظت على هذا المستوى حتى نهاية عام 2008. وترتبط

وتشير بيانات (الجدول 2 - 1) إلى أن نسبة القيمة السوقية لقطاع المصارف من إجمالي القيمة السوقية لسوق الكويت للأوراق المالية، بلغت ما متوسطه 32 % خلال السنوات الخمس 2003 - 2007، وبلغت أعلى مستوى لها في عام 2007 بواقع 35 %، وحتى منتصف عام 2008، بقيت عند مستوى 33 %، ثم انخفضت إلى 30.5 % في شهر سبتمبر، ولتعاود النهوض ثانية في نهاية عام 2008، وتسجل 34.3 %، نتيجة للتحسن النسبي في أداء المصارف المدرجة خلال الربع الأخير مقارنة مع أداء بقية الشركات المدرجة.

ثانياً - الميزانية المجمعة للمصارف المحلية:

تشير البيانات المتاحة، إلى أن إجمالي الميزانية المجمعة للمصارف المحلية (لا تتضمن بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة للمصارف المحلية): قد حقق خلال عام 2007 مستوى قياسياً جديداً، ببلوغه نحو 35.6 مليار د.ك، مقابل نحو 27 ملياراً في نهاية العام السابق، محققاً أعلى معدل نمو سنوي يتم تسجيله تاريخياً حتى الآن حيث ناهز خلال العام المذكور 31.7 % مقابل 24.9 % خلال العام السابق.

وفي نهاية سبتمبر 2008، حقق إجمالي الميزانية المجمعة مستوى قياسياً جديداً حينما سجل نحو 39.2 مليار د.ك، بزيادة 17.7 % عن مستواه في نهاية سبتمبر 2007 وفي نهاية 2008، حافظ على مستواه تقريباً، وارتفع بنحو 86 مليون د.ك فقط.

ويعكس هذا النمو غير المسبوق لإجمالي الميزانية المجمعة للمصارف المحلية تفاعل مجموعة من العوامل، من أهمها: في جانب المطلوبات - ارتفاع قيمة المطالب على القطاع الخاص وبخاصة ارتفاع قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين، وارتفاع الموجودات الأجنبية للمصارف المحلية. وعلى جانب المطلوبات - نمو ودائع القطاع الخاص لدى المصارف المحلية بمعدلات مرتفعة.

* يقصد بالمطالب على القطاع الخاص: مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص، وهي تمثل مختلف أشكال التمويل الذي توفره تلك البنوك إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية (سواء في صورة قروض وتسهيلات أو الاستثمار في الأوراق المالية). ويقصد بالقطاع الخاص: جميع الأفراد، والشركات الخاصة، وتلك المنتمية إلى القطاعين المشترك والعام بما فيها المؤسسات الحكومية ذات الميزانيات المستقلة باستثناء بنك التسليف والادخار. وتتكون تلك المطالب من أرصدة كل من الجزء النقدي المستخدم في التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية، واستثمارات البنوك لحسابها في الأسهم والسندات المحلية انظر: بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي 2007، ص 103.



(الجدول 4 - 22)
تطور هيكل الموجودات في المصارف المحلية
خلال الفترة (2005 - 2008) وسبتمبر 2008
(القيمة بملايين الدنانير الكويتية)

2008	سبتمبر 2008	2007	2006	2005	البنود الرئيسية
1005	1042	2002	1481	782	المطالب على بنك الكويت المركزي
679	951	1390	1291	1014	الودائع المتبادلة فيما بين المصارف المحلية
1985	2012	1912	2165	2463	المطالب على الحكومة:
1985	2012	1912	1989	2085	- أدوات الدين العام
-	-	-	176	378	- سندات شراء المديونية
25460	24871	21822	16148	12936	المطالب على القطاع الخاص:
23660	23055	20139	14934	11827	- تسهيلات ائتمانية للمقيمين
1800	1816	1683	1214	1109	- استثمارات محلية أخرى
8798	9249	7633	5246	3794	الموجودات الأجنبية
1321	1037	797	659	622	موجودات أخرى
39248	39162	35555	26990	21611	إجمالي الموجودات

المصدر - بنك الكويت المركزي؛ النشرة الإحصائية الفصلية، يوليو - سبتمبر 2008، المجلد 34، العدد 3، الجدول رقم (10)، (النسخة الإلكترونية). والإحصائية النقدية الشهرية، فبراير 2009 (النسخة الإلكترونية).

سوق الكويت للأوراق المالية عالياً.

ويلاحظ من (الجدول 2 - 2) تراجع المطالب على الحكومة من 2165 مليون د.ك عام 2006 إلى 1912 مليوناً عام 2007، وذلك نتيجة لإطفاء سندات شراء المديونية عام 2007، وتراجع أدوات الدين العام بسبب الانخفاض الذي طرأ على مقتنيات البنوك المحلية من أدوات الدين العام بنحو 77 مليون د.ك.

ويمكن متابعة التغيرات الهيكلية في البنود الرئيسية للموجودات من خلال فحص تطور التوزيع النسبي لهذه البنود في نهايات السنوات المبينة في (الجدول 2 - 2)، وذلك على النحو التالي:

ازدادت الأهمية النسبية للمطالب على القطاع الخاص إلى إجمالي الموجودات من 59.9 % عام 2005 إلى 61.4 % عام 2007 وإلى 63.5 % نهاية سبتمبر 2008 وإلى 64.9 % نهاية 2008.

وتعزى أسباب ارتفاع الأهمية النسبية للمطالب

على ذلك، ارتفاع الأهمية النسبية لقروض تجارة الأسهم في إجمالي التسهيلات الشخصية من 29.4 % في سبتمبر 2007، إلى 35.9 % في سبتمبر 2008 وإلى 35.5 % نهاية 2008.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التسهيلات الائتمانية المستخدمة في تجارة الأسهم لا تقتصر فقط على القروض المصنفة رسمياً كقروض لتجارة الأسهم، وإنما تشمل أيضاً جوانب من القروض الأخرى التي تجد طريقها إلى سوق الأسهم دون أن يتم الإفصاح عنها صراحة لهذا الغرض وإنما يتم تصنيفها ضمن قروض أخرى مثل القروض الاستهلاكية أو المقسطة أو التجارية... الخ. إذ أن مثل هذه القروض تتجه جزئياً أيضاً للمضاربة بالأسهم، خاصة وأن المصارف ليست لديها آلية يمكن من خلالها ضبط ومتابعة القروض الممنوحة للمقيمين، وضمان توجيهها للوجهة المفترض أن تكون محددة لها، طالما أن المصارف تحصل على الضمانات الكافية لاسترداد قيمة القرض مع فوائده. ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة بوضوح في الأحوال التي تحلق فيها مؤشرات



الإقتماء الكويتي

لدى البنوك المحلية المصدر الرئيسي لمواردها المالية، وبالتالي فهي تهيمن على هيكل المطلوبات.

في نهاية عام 2007، ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص بشكل ملحوظ، لتسجل نحو 18.3 مليار د.ك. (الجدول 2 - 3)، محققة نمواً بواقع 20.2% منذ نهاية العام السابق. وقد نجم هذا النمو بأكمله عن زيادة الودائع المحررة بالدينار الكويتي وبنسبة 27.8% في الوقت الذي انخفضت أرصدة الودائع المحررة بالعملات الأجنبية بنسبة 23.8%.

وفي نهاية 2008، بلغت أرصدة ودائع القطاع الخاص نحو 21.2 مليار د.ك.، محققة نمواً بواقع 2.9 مليار (15.8%) مقارنةً بنهاية العام السابق، وهذا النمو حصيلة ارتفاع كل من الودائع الدينارية بنحو 2.7 مليار (16.3%)، والودائع بالعملات الأجنبية بنحو (189) مليون د.ك. (11%).

وعلى صعيد متصل، بلغ إجمالي الودائع (قطاع خاص + حكومة) لدى القطاع المصرفي نحو 24.8 مليار د.ك. في نهاية 2008، وهو ما يمثل نحو 53.1% من إجمالي المطلوبات للبنوك المحلية، ويزيد عن إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي في نهاية 2007 بنحو 22%. وتشكل ودائع القطاع الخاص بتعريفها الشامل، أي بما فيها ودائع

على القطاع الخاص إلى التصاعد المطرد للأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية للمقيمين، حيث ارتفعت من 54.7% عام 2005 إلى 56.6% عام 2007، وإلى 58.9% في سبتمبر 2008 وإلى 60.3% نهاية 2008. وهذا الارتفاع يعكس تنامي معدلات النشاط في العديد من القطاعات الاقتصادية المحلية لاسيما تلك القطاعات المرتبطة بالتسهيلات الشخصية (القروض الاستهلاكية، القروض المقسطة، وقروض تجارة الأسهم)، وذلك في ظل التوسع في معدلات الإنفاق العام للموازنة العامة للدولة، واستقرار مستويات أسعار الفائدة المحلية.

وفي الاتجاه نفسه، ارتفعت الموجودات الأجنبية بنحو 1.2 مليار د.ك. في نهاية 2008 مقارنةً بنهاية العام السابق، ورافق ذلك ارتفاع الأهمية النسبية للموجودات الأجنبية في إجمالي الموجودات من 21.5% عام 2007 إلى 22.4% عام 2008، مدفوعةً بزيادة الودائع لدى البنوك الأجنبية، وبالاستثمارات الأجنبية اللذين ارتفعا على أساس سنوي بمعدلي 13%، و25% على التوالي خلال عام 2008.

2 - المطلوبات المحلية:

يتضمن جانب المطلوبات في الميزانية المجمع للبنوك المحلية مصادر التمويل الرئيسية التي تتأتى من خلالها الموارد المالية لتلك البنوك. وتعتبر ودائع القطاع الخاص*

* في 17 أبريل 2004، وبناء على اقتراح من بنك الكويت المركزي، قرر مجلس الوزراء رفع كفاءة الدولة لحقوق المودعين لدى البنوك المحلية اعتباراً من 26 أبريل 2004. وقد جاء رفع هذه الكفاءة في ضوء تغير الأوضاع التي كانت قد أدت إلى صدورهما في عام 1986، عندما كان الوضع يتطلب آنذاك تدخلاً على هذا النحو من أجل حماية الاستقرار النقدي والمالي في البلاد من أية تداعيات محتملة، كنتيجة لأزمة المديونيات التي شهدتها البلاد بسبب أزمة سوق المناخ.

وفي مطلع أكتوبر 2008، أطل على دولة الكويت فصل الخريف محملاً برياح خريفية تحمل في ثناياها غبار الأزمة المالية العالمية، التي ما فتئت تعصف باقتصادات البلدان الصناعية المتقدمة بدرجات متفاوتة، وإن كان أكثرها تأثراً هو الاقتصاد الأمريكي، الذين يتن من هذه الأزمة منذ أن أطلت برأسها في أواسط عام 2007 تحت مسمى أزمة الرهون العقارية. والتي قد يطول التغلب عليها، والوصول إلى صياغة جديدة لأساسيات النظام المالي العالمي. لذلك فقد تدخلت دول عديدة - متقدمة ونامية - لدعم ملاءة وسيولة مؤسساتها المصرفية. ومن بين الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول، في سبيل دعم مؤسساتها المصرفية، ضمان الودائع لدى بنوكها الوطنية. وقد حدث ذلك من قبل بعض الدول العربية الخليجية. وإذا كانت البنوك الكويتية حالياً على درجة جيدة من الملاءة والسيولة؛ إلا أنه يكون من الضروري صدور التزام من الكويت بضمن الودائع لدى البنوك المحلية، وخاصة بعد أن تم رصد انتقال ودائع من البنوك الكويتية إلى البنوك الإماراتية، حيث كانت الإمارات أول دولة خليجية تقرر ضمان الودائع في بنوكها المحلية. وحتى لا تكون البنوك الكويتية في وضع تنافسي غير ملائم أمام البنوك التي تضمن حكومات دولها الودائع لديها. ولذلك فقد وافق مجلس الأمة بجلسته المنعقدة بتاريخ 2008/10/29 على مشروع قانون بشأن ضمان الودائع لدى البنوك المحلية، تنص مادته الأولى على ضمان الدولة لأصل الودائع لدى البنوك المحلية في الكويت، بما في ذلك حسابات التوفير وأرصدة الحسابات الجارية.



(الجدول رقم 2 - 3)

تطور هيكل المطلوبات في المصارف المحلية
خلال الفترة (2005 - 2007)، وسبتمبر 2007، وسبتمبر 2008

(القيمة بملايين الدنانير الكويتية)

بنود المطلوبات	2005	2006	2007	سبتمبر 2008	2008
ودائع القطاع الخاص:	12508	15264	18346	20798	21242
- الودائع الدينارية	10960	13020	16636	18886	19343
- الودائع بالعملة الأجنبية	1548	2244	1710	1912	1899
ودائع الحكومة	996	1434	1959	2175	3535
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	853	1302	1374	870	665
حقوق المساهمين	2800	3170	4494	4557	4428
المطلوبات الأجنبية	2260	3116	6241	7544	5699
مطلوبات أخرى	2195	2703	3141	3218	3678
إجمالي المطلوبات	21611	26990	35555	39162	39247

المصدر- بنك الكويت المركزي؛ إدارة البحوث الاقتصادية، النشرة الإحصائية الفصلية يوليو- سبتمبر 2008، المجلد 34، العدد 3، الجدول رقم (11)، والجدول رقم (15)، (النسخة الالكترونية). والإحصائية النقدية الشهرية، فبراير 2009.

الأقل، ولم تتعد 9.9 % عام 2007، هبطت بشكل طفيف إلى 9 % في نهاية 2008، وذلك بالمقارنة بنحو 18 % في السعودية، 20 % في الإمارات، 21 % في عمان، ولتصل إلى 33 % في قطر.

وبلغت حقوق المساهمين نحو 4.5 مليار د.ك في نهاية 2007، بزيادة 41.8 % مقارنة بنهاية العام السابق. وجاء معدل هذه الزيادة أعلى من معدل نمو إجمالي الموجودات والبالغ 31.7 %، ليعكس استمرار المصارف المحلية في تعزيز رؤوس أموالها ضمن حدود متطلبات معيار كفاية رأس المال، والذي كان بنك الكويت المركزي، قد قرر زيادة حده الأدنى لدى المصارف الكويتية إلى 12 % اعتباراً من نهاية 1997، علماً بأن الحد الأدنى المطلوب بمقتضى مقررات "بازل 2" الدولية يبلغ 8 % فقط.

وفيما يتعلق بتحليل الهيكل النسبي لجانب المطلوبات في المصارف المحلية، نلاحظ: تراجع الأهمية النسبية لودائع

المؤسسات الحكومية الكبرى مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ما نسبته نحو 90 % من إجمالي الودائع، في حين تشكل ودائع الحكومة النسبة الباقية (10 %).

وزادت الحكومة (التمثلة في الوزارات والدوائر الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقه بالموازنة العامة للدولة، وبنك التسليف والادخار) من أرصدة ودائعها لدى المصارف المحلية، وللعام الثاني على التوالي، ليصل مجموع ودائعها إلى قرابة ملياري د.ك بنهاية عام 2007، بزيادة نسبتها نحو 36.6 % مقارنة بنهاية العام السابق. وارتفعت بنسبة أكبر بلغت 80.4 % في نهاية 2008 مقارنة بنهاية 2007 (الجدول 2-3).

وعلى صعيد متصل، أشارت (ميريل لينش)⁽⁴⁾ في أحدث تقاريرها المنشورة عن أسواق المال بدول مجلس التعاون الخليجي، إلى أنه بمقارنة نسبة ودائع الحكومة إلى إجمالي الودائع في دول المجلس الست، كانت النسبة في الكويت هي



الإقتماء الكويتي

33.3% . ونجم هذا الانخفاض عن نمو الموجودات الأجنبية الإجمالية بمعدل أبطأ نسبياً (45.5%) من معدل النمو المقابل في إجمالي المطلوبات الأجنبية (100.3%). وفي عام 2008، تغير الاتجاه، وارتفع رصد صافي الموجودات الأجنبية إلى نحو 3.1 مليار د.ك. وبنسبة 121%، وهذا الارتفاع يعكس نمو الموجودات الأجنبية بمعدل أسرع نسبياً (21.2%) من معدل نمو المطلوبات الأجنبية (8.7%).

4 - الحسابات النظامية:

الحسابات النظامية هي حسابات خارج الميزانية (وتسمى بالحسابات المتقابلة أحياناً) على جانبي الموجودات والمطلوبات. وتتكون هذه الحسابات أساساً من خدمات تمويلية تقدمها البنوك المحلية لعملائها، وهي مصنفة بمختلف أنواعها ضمن ثلاثة بنود رئيسية خارج الميزانية المجمعة لتلك البنوك، وهي:

- أ - الاعتمادات المستندية (أو ما يعرف بخطابات الاعتماد).
- ب - الكفالات المصرفية (أو ما يعرف بخطابات الضمان).
- ج - القبولات المصرفية.

وتتأى أهمية هذه الحسابات النظامية من ناحيتين: الأولى- لكونها ترتبط بالعديد من الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك المحلية لعملائها، وتحقق من خلالها عملاً وأجوراً هامة. والثانية- لأنها تشكل أحد عناصر احتساب معيار كفاية رأس المال بعد ترجيحها بأوزان المخاطر المحيطة بها.

وقد بلغت قيمة أرصدة الحسابات النظامية⁽⁵⁾ نحو 8.6 مليار د.ك. في نهاية عام 2007، بزيادة 37.2% مقارنة بنهاية العام السابق، مقابل 30.2% في عام 2006 مقارنة بعام 2005.

ويأتي بند الكفالات المصرفية في مقدمة بنود الحسابات النظامية، حيث بلغت أهميته النسبية نحو 60.6% في نهاية عام 2007 مقابل 65% في نهاية العام السابق، وتليها الاعتمادات المستندية (31.9%، 28.8%)، ثم القبولات المصرفية (7.5%، 6.2%) على الترتيب.

ثالثاً- مؤشرات الأداء:

1 - معايير الربحية:

تعكس معايير الربحية مدى كفاءة المصارف المحلية في استخدام الموارد المالية المتاحة لها، على النحو الذي يساهم في تحقيق نمو مطرد لأعمال تلك المصارف وتعزيز

القطاع الخاص من 56.6% في إجمالي المطلوبات عام 2006 إلى 51.6% نهاية عام 2007، وترتفع ثانية إلى 53.1% نهاية سبتمبر 2008 وإلى 54.1% في نهاية 2008. وترجع أسباب التراجع في عام 2007 إلى ارتفاع أرصدة المكونات الرئيسية الأخرى في هيكل المطلوبات وحقوق المساهمين، وبمعدلات أعلى من معدل الارتفاع المقابل في أرصدة ودائع القطاع الخاص فعلى سبيل المثال، ارتفع بند حقوق المساهمين بما معدله 41.8% خلال عام 2007، بعد ارتفاعه بمعدل 13.2% عام 2006، إلا أن أهميته النسبية في إجمالي المطلوبات، بلغت نحو 12.6% عام 2007، و11.6% في 2008، ليحتل المرتبة الثالثة في هيكل المطلوبات. وذهبت المرتبة الثانية إلى المطلوبات الأجنبية، التي ارتفعت بمعدل 100.3% خلال عام 2006، بعد ارتفاعها بمعدل 37.9% عام 2005 وترتب على ذلك اتجاه الأهمية النسبية للمطلوبات الأجنبية في إجمالي المطلوبات نحو الارتفاع من 10.5% نهاية عام 2005 إلى 11.5% عام 2006، وإلى 17.6% عام 2007، وإلى 19.3% نهاية سبتمبر 2008 وتراجع بعدها إلى 14.5% نهاية عام 2008. ولتحتل المطلوبات الأجنبية المرتبة الثانية بجدارة في الهيكل النسبي للمطلوبات بعد ودائع القطاع الخاص.

3 - صافي الموجودات الأجنبية:

يمثل صافي الموجودات الأجنبية الناتج النهائي لمعاملات المصارف المحلية مع وحدات العالم الخارجي المصرفية والمالية وغيرها من الوحدات والأفراد غير المقيمين (أي إجمالي الموجودات الأجنبية للمصارف ناقصاً إجمالي المطلوبات الأجنبية).

وتدرج ضمن هذه المعاملات: جميع العمليات التي تجري في مجال التوظيفات المالية على شكل حيازة موجودات أجنبية بما فيها منح الائتمان المصرفي لغير المقيمين من جهة، وفي مجال الحصول على موارد مالية بتحمل التزامات أجنبية بما فيها فتح خطوط ائتمان لدى الوحدات المصرفية والمالية الأجنبية من جهة أخرى.

ويستخلص من البيانات المتاحة في (الجدول 2 - 2) و(الجدول 2 - 3) انخفاض رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية من حوالي 2.1 مليار دولار بنهاية عام 2006 إلى نحو 1.4 ملياراً بنهاية عام 2007، أي بنسبة



(الجدول 2 - 4)
معايير الربحية في القطاع المصرفي الكويتي
خلال الفترة (2005 - 2007)

(نسب مئوية)

البيان	2005	2006	2007	متوسط
صافي الربح إلى إجمالي الموجودات	3	3.2	3.2	3.1
صافي الربح إلى إجمالي حقوق المساهمين	22.9	27.1	25	25
صافي الربح إلى رأس المال المدفوع	65.8	80.1	90.8	78.9

المصدر- بنك الكويت المركزي؛ التقرير الاقتصادي 2007، الجدول رقم (33)، ص 124.

بتداعيات الأزمة المالية العالمية، إذ أن خسائرها في هذا الربع، بلغت نحو 584.5 مليون د.ك، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2007. واضطرت المصارف الكويتية أيضاً إلى رفع مخصصاتها* بنسبة 323 % لتصل إلى 444 مليون د.ك مقارنة مع 105 ملايين في العام السابق. (باستثناء الخسارة التي تعرض لها أحد البنوك بسبب تجارة المشتقات المالية). وتم تجنب هذه المخصصات تحسباً لأية تداعيات تخلقها الأزمة المالية العالمية حيث من الصعب التنبؤ بما سوف تكون عليه الأوضاع المالية العالمية، وتأثيراتها على السوق المحلي، فضلاً عن أن هذه المخصصات الإضافية توفر للبنوك مزيداً من الاطمئنان عند ممارسة كافة أعمالها في ظل الاضطرابات المالية التي تعاني منها الأسواق العالمية، وتداعياتها على السوق المحلي.

وقد ساهم ارتفاع هذه المخصصات في تراجع أرباح البنوك الكويتية من 1035 مليون د.ك في نهاية عام 2007، إلى 670 مليون في نهاية عام 2008 بما نسبته 35.3 % . وعلى صعيد نمو أرباح البنوك، تراجعت القيم المطلقة لأرباح ست بنوك بنسب متفاوتة في عام 2008 مقارنة بالعام السابق، بينما حقق بنكان نمواً في القيم المطلقة للأرباح بنسب بلغت 10.1 %، و 6.6 % وحققت بنك واحد خسائر بالقيمة المطلقة، وذلك نتيجة للتجارة في المشتقات المالية. (وفقاً لبيانات الميزانيات السنوية للبنوك التسعة المنشورة في الصحف المحلية).

احتياطياتها من جهة، ويوفر عوائد مجزية على أموال المساهمين فيها من جهة أخرى.

وخلال الأعوام الخمسة الماضية، حققت المصارف الكويتية معدلات ربحية مرتفعة، بفضل ارتفاع أسعار النفط، ما أدى إلى إعطاء دفعة قوية للنشاط الاقتصادي، وإلى زيادة حجم الأعمال بشكل غير مسبوق. وتشير البيانات المتاحة عن الفترة (2005 - 2007) إلى تحقيق المصارف الكويتية لمستويات قياسية من الأرباح؛ حيث بلغ صافي الربح المحقق نحو 1035 مليون د.ك خلال عام 2007، مقارنة بنحو 465، 641، و 858 مليوناً خلال الأعوام 2004، 2005، و 2006 على الترتيب.

وبلغت أرباح المصارف الإسلامية⁽⁶⁾ نحو 136 مليون د.ك عام 2005، ارتفعت إلى 203.5 مليوناً عام 2006، وحلقت عالياً في عام 2007 وسجلت 362 مليون د.ك. وبلغت نسبها إلى إجمالي أرباح المصارف الكويتية نحو 21.2 %، و 23.7 % و 32.2 % خلال الأعوام 2005، 2006 و 2007 على التوالي.

وتشير البيانات المتاحة عن التسعة أشهر الأولى من عام 2008، إلى ارتفاع قيمة صافي الربح للمصارف الكويتية إلى 895 مليون د.ك، مقارنة بنحو 786.4 مليوناً خلال الفترة المماثلة من العام السابق⁽⁷⁾، وبنسبة زيادة بلغت 13.8 % . وعلى صعيد متصل، أثبتت النتائج المالية للربع الأخير من عام 2008، أن المصارف الكويتية تأثرت سلباً بشكل كبير

* تتكون هذه المخصصات من مخصصات إضافية طوعية عامة General Provisions اتخذها كل بنك وذلك من باب التحوط. هذا بخلاف المخصصات الأخرى التي تحتسب حسب تعليمات السلطات الرقابية، التي يضعها بنك الكويت المركزي.



الاقتماء الكويتي

وقد بدأ إعداد معيار كفاية رأس المال في المصارف المحلية وفق تلك التعليمات منذ عام 2001. وفي ضوء صدور مقررات "بازل 2" في يونيو 2004 حول المعيار المعدل لكفاية رأس المال، وبعد إجراء الاختبارات التطبيقية اللازمة للمعيار، أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات جديدة للمصارف المحلية التقليدية بشأن إعداد معيار كفاية رأس المال وفق متطلبات "بازل 2" اعتباراً من نهاية عام 2005.

ويستدل من البيانات المجمعة المتوافرة عن المصارف المحلية، على أن معدل كفاية رأس المال لدى كل مصرف منها، ما زال يفوق وبصورة واضحة الحد الأدنى المطلوب وفقاً للمقررات الدولية.

وقد بلغ متوسط معيار كفاية رأس المال لدى المصارف المحلية التقليدية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي نحو 18.5 % نهاية عام 2007 (23.5 % للمصارف التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية)، مقارنة بمستواه البالغ نحو 21.8 % نهاية عام 2006 (19.9 % للمصارف التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية)⁽⁸⁾.

وتعزى أسباب تراجع متوسط معيار كفاية رأس المال لدى المصارف المحلية التقليدية عام 2007، إلى تأثير الزيادة في رأس المال بمفهومه الشامل، وبمعدل أقل من التأثير المزدوج لنمو الموجودات والالتزامات العرضية المحملة بقدر من المخاطرة (وخاصة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية)، والتراجع في إجمالي الموجودات عديمة المخاطر (سندات شراء المديونية، سندات بنك الكويت المركزي، والودائع لدى كل من البنك المركزي والمصارف المحلية). أما ارتفاع متوسط معيار كفاية رأس المال لدى المصارف الإسلامية المحلية نهاية عام 2007، فيُعزى لتأثير الزيادة في رأس المال بمفهومه الشامل، وبمعدل أكبر من التأثير المزدوج لنمو الموجودات والالتزامات العرضية المحملة بقدر من المخاطرة، والتراجع في إجمالي الموجودات عديمة المخاطر.

وهناك مراقبة مستمرة للنسب السابقة، سواء كان ذلك من جانب المصارف أو من جانب بنك الكويت المركزي؛ حيث تقوم المصارف باتخاذ الإجراءات المناسبة للمحافظة على نسبة كفاية رأس المال لديها ضمن معدلات مستهدفة، أعلى من نسبة الحد الأدنى بموجب تعليمات البنك المركزي.

ويتضح من استعراض النسب الواردة في (الجدول 2-4) تحسن مستوى صافي الأرباح، مقارنةً بإجمالي الموجودات وحقوق المساهمين ورأس المال المدفوع. أو بتعبير آخر: تحسن أداء المصارف المحلية مقاساً بمعيار صافي الربح بشكل ملحوظ خلال عام 2007. ويعزى ذلك إلى التحسن الملموس في صافي الإيرادات التشغيلية من العمولات والرسوم على الخدمات المصرفية نتيجة ارتفاع الطلب على الائتمان المصرفي، وتوسع هامش الإقراض الذي تتقاضاه المصارف في ظل انخفاض تكلفة الأموال في تلك المصارف، وكذلك ارتفاع أرباح الاستثمار في الأوراق المالية. هذا بالإضافة إلى مبادرة المصارف الكويتية للتوسع الاستراتيجي خارج السوق الكويتية، عبر البحث عن فرص جديدة في أسواق نامية، مع الإشارة إلى أن بعض المصارف تمكنت من تنفيذ عمليات استحواذ ناجحة في دول مختلفة. ومما ساهم أيضاً في تحسن الإيرادات التشغيلية، توسع المصارف الكويتية في خدمات إدارة الأصول والثروات، وتقديم منتجات استثمارية متنوعة للعملاء، حيث أسست معظم هذه المصارف شركات استثمارية تابعة لتقديم خدمات مالية متطورة.

2 - معيار كفاية رأس المال "الملاءة":

يقاس معيار كفاية رأس المال "الملاءة" بنسبة رأس المال بمفهومه الشامل إلى مجموع الموجودات والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر المحيطة بكل عنصر منها.

ويعد بنك الكويت المركزي معيار "الملاءة" في إطار متطلبات لجنة "بازل" للرقابة المصرفية، ووفقاً لما تم الاتفاق عليه فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي، بشأن تطبيق معيار موحد لقياس كفاية رأس المال في مصارف دول المجلس.

وفي ضوء هذه المقررات، قرر بنك الكويت المركزي أن لا تقل النسبة المشار إليها بالتعريف لمعيار كفاية رأس المال لدى كل مصرف من المصارف المحلية عن 8 % . وقد استمر تطبيق هذه النسبة اعتباراً من نهاية عام 1992 وحتى نهاية عام 1996. وأصدر بنك الكويت المركزي تعميماً آخر إلى المصارف الكويتية، لتصبح تلك النسبة 12 % كحد أدنى اعتباراً من نهاية عام 1997.

الفصل الثاني

شركات الاستثمار المحلية

(الجدول 2 - 5)

تطور هيكل الجهاز الاستثماري المحلي (2000 - 2008)

السنة	شركات الاستثمار التقليدية (1)	شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية (2)	شركات الاستثمار المحلي (1) + (2)
2000	26	11	37
2001	27	11	38
2002	27	11	38
2003	27	13	40
2004	28	14	42
2005	33	23	56
2006	40	33	73
2007	40	39	79
2008	46	53	99

ملاحظة: في فبراير 2009 أصبح عدد شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية 54 شركة.

المصدر - بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي 2004، ص 107، والتقرير الاقتصادي 2007، ص 101. والإحصائية النقدية الشهرية، فبراير 2009.

عام 2001 إلى 45 % نهاية 2008. وهذا التطور يعكس الأهمية المتزايدة للاستثمار في الصناعة المالية الإسلامية لعوامل، منها: رغبة كثير من المستثمرين بشكل مبدئي في أن تظل الشريعة الإسلامية السمحاء استثماراتهم وتلتزم بها، والنجاحات المتلاحقة التي حققتها الاستثمارات الإسلامية بأدواتها المتنوعة والجديدة، ما أدى إلى زيادة الاهتمام العالمي بهذه الصناعة، عن طريق التوجه إلى افتتاح أقسام

أولاً - مؤشرات النمو لشركات الاستثمار المحلية:

بتاريخ 8 يناير 1987، صدر القرار الوزاري في شأن تنظيم رقابة بنك الكويت المركزي على شركات الاستثمار المحلية، وقيد كل شركة منشأة حديثاً في سجل شركات الاستثمار لدى البنك المركزي.

وخلال العقد الأخير (1997 - 2008)، ارتفع عدد شركات الاستثمار المقيدة من 28 شركة في نهاية عام 1997 إلى 99 شركة في 2008، بزيادة بلغت 71 شركة (253.6 %) خلال الفترة المذكورة. وتوزعت شركات الاستثمار المقيدة إلى نوعين: شركات الاستثمار التقليدية، وشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وفي عام 1997 بلغ عدد الأولى 24، والثانية 4 شركات. وبعد مرور أكثر من عشر سنوات، ارتفع عدد الشركات التقليدية إلى 46 شركة، بزيادة 22 شركة (91.7 %)، وعدد شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية إلى 53 شركة، بزيادة 49 شركة (1225 %). وهذه زيادة غير مسبوقه تعادل أكثر من أحد عشر ضعفاً، وتعكس في الوقت نفسه تزايد الطلب على خدمات تلك الشركات في السوق المحلي، وهذا يتسق مع ما تشهده الصناعة المالية الإسلامية من نمو مطرد، شمل العديد من الأسواق في الخارج. ويمكن من (الجدول 2 - 5) تتبع تطور أعداد شركات الاستثمار المحلي بنوعيتها.

خلال الفترة 2001 - 2008، تضاعفت أصول الشركات الاستثمارية التقليدية بحوالي الضعفين، لتصل إلى أكثر من 9.5 مليار د.ك. (46 شركة)، مقابل نحو 3.4 ملياراً (26 شركة)، مسجلة نسبة نمو بلغت 179.4 % خلال الفترة المذكورة. بينما تضاعفت أصول الشركات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بأكثر من أحد عشر ضعفاً، لتصل إلى نحو 7.8 مليار د.ك. (53 شركة)، مقابل 655 مليون د.ك. (11 شركة)، مسجلة نسبة نمو بلغت 1088 % خلال الفترة المذكورة. وعليه، ارتفعت نسبة أصول شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية إلى إجمالي موجودات الشركات الاستثمارية بنوعيتها، من 16.3 %

الإقتماء الكويتي

المرتبة الأولى غالباً، أو الثانية أحياناً، بالنسبة لمؤشرات السوق المختلفة، مثل: عدد الشركات المدرجة، كميات وقيم التداول، صافي الأرباح... ويبدو ذلك واضحاً من متابعة بيانات (الجدول 2 - 6). فعلى سبيل المثال، يشير الجدول إلى تحقيق قطاع الاستثمار لأرباح غير مسبوقه في نهاية عام 2007 تجاوزت 1.6 مليار د.ك، وبزيادة بلغت نسبتها أكثر من 240 % مقارنة بالأرباح المحققة في عام 2006. لكن تطورات سوق الكويت للأوراق المالية، وخاصة خلال الربع الثالث من عام 2008، انعكست سلباً على أرباح هذا القطاع،

في جامعات عريقة لتدريس هذه العلوم المالية الحديثة القديمة، وإلى توجه عدد من المؤسسات المالية العالمية لاستحداث نشاط التمويل الإسلامي، إلى جانب أنشطتها التقليدية المتعارف عليها.

ثانياً - مؤشرات شركات الاستثمار المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية:

قطاع الاستثمار هو أحد القطاعات الرئيسية في سوق الكويت للأوراق المالية، وهو أكثرها تداولاً، لذلك يحتل

(الجدول 2 - 6)			
المؤشرات الرئيسية لشركات الاستثمار المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية			
البيان	نهاية عام 2006	نهاية عام 2007	نهاية عام 2008
عدد شركات الاستثمار المقيدة بسجلات بنك الكويت المركزي	73	79	99
عدد شركات الاستثمار المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية	43	43	46
نسبة عدد شركات الاستثمار المدرجة إلى إجمالي عدد الشركات المقيدة	58.9 %	54.4 %	46.5 %
نسبة عدد شركات الاستثمار المدرجة إلى إجمالي الشركات المدرجة بالبورصة	23.9 %	21.9 %	22.1 %
نصيب قطاع الاستثمار من كميات التداول (مليار سهم)	16.2	22.6	26.6
نسبة الأسهم المتداولة لشركات الاستثمار إلى إجمالي الأسهم المتداولة بالبورصة	43 %	32.1 %	32.9 %
قيمة الأسهم المتداولة في قطاع الاستثمار (مليار د.ك)	6.2	9.5	9.7
نسبة قيمة الأسهم المتداولة لقطاع الاستثمار إلى إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في البورصة	35.8 %	25.7 %	27.1 %
القيمة السوقية لقطاع الاستثمار (مليار د.ك)	7.8	9.3	4.3
نسبة القيمة السوقية لقطاع الاستثمار إلى إجمالي القيمة السوقية للبورصة	18.7 %	16.2 %	13 %
رؤوس أموال شركات الاستثمار المدرجة (مليار د.ك) و2008 حتى نهاية سبتمبر	1.6	1.9	2.4
صافي أرباح شركات الاستثمار المدرجة (مليون د.ك) و2008 حتى نهاية سبتمبر	476	1624	581
معدل العائد على حقوق المساهمين ROE (أرباح آخر 12 شهر) حتى 2007/9/30، وحتى 2008/9/30		27.9 %	15.6 %
معدل العائد على إجمالي الأصول ROA (أرباح آخر 12 شهر) حتى 2007/9/30، وحتى 2008/9/30		10.3 %	6.2 %
حجم الأموال المدارة لمصلحة الغير في شركات الاستثمار المدرجة بالبورصة (مليار د.ك)	17.4	22.1	22.2

المصدر - سوق الكويت للأوراق المالية، التقرير السنوي 2006 و 2007. معهد الدراسات المصرفية بالكويت، وحدة البحوث، التقرير المالي 2003 - 2006، تقرير الشال، إصدارات 2006/12/30 - 2007/4/7 - 2008/1/6 - 2008/4/13 و 2008/11/23. تقرير شركة الأمان للاستثمار المنشور في صحيفة الجريدة (الكويت) بتاريخ 2008/4/24. شركة بيان للاستثمار، التقرير المنشور في الصحف المحلية بتاريخ 2008/1/1، وتقرير 2008/10/5، وتقرير 2008/11/19. تقرير جريدة القبس (الكويت) المنشور بتاريخ 2008/8/17. ورقة اتحاد الشركات الاستثمارية المقدمة إلى "مؤتمر معالجة التضخم في أسعار السلع والخدمات" المنشورة بجريدة الوطن (الكويت) بتاريخ 2008/10/14. وبنك الكويت المركزي، الإحصائية النقدية الشهرية، فبراير 2009، الجدول رقم 7-19 (النسخة الإلكترونية).



30 سبتمبر 2008، محتلاً بذلك المركز الثامن بين قطاعات السوق⁽⁹⁾.

ثالثاً- الميزانية المجمعـة لشركات الاستثمار المحلية:

في نهاية 2008، بلغ رصيد الميزانية المجمعـة لشركات الاستثمار المحلية (الجدول 2 - 7) نحو 17.3 مليار د.ك. بزيادة 1263 مليون د.ك. ونسبة 7.9 %، مقارنة بنهاية العام السابق. بينما بلغ رصيد الميزانية المجمعـة في نهاية سبتمبر

فتراجعت إلى 581 مليون د.ك. في نهاية سبتمبر 2008، وهي تقل بنسبة 51 % عن صافي الأرباح المحققة للفترة المماثلة من عام 2007. وهذا التراجع جاء كنتيجة طبيعية لتركز استثمارات شركات هذا القطاع في أسواق الأسهم المحلية والخارجية من جهة، وإلى تراجع حجم العمولات التي كانت تحصل عليها هذه الشركات نتيجة تأثر سوق الإصدارات من جهة أخرى. ما أدى إلى انخفاض متوسط ربحية أسهم شركات قطاع الاستثمار للفترة (سبتمبر 2007 - سبتمبر 2008) بنسبة 56 %، بعد أن تراجع من 92.81 فلساً للسهم في نهاية سبتمبر 2007 إلى 40.81 فلساً في

(الجدول 2 - 7)
الميزانية المجمعـة لشركات الاستثمار المحلية (التقليدية والإسلامية)
الأرصدة في نهايات الأعوام 2005، 2006، 2007، ونهاية سبتمبر 2008
(القيمة بملايين الدنانير الكويتية)

الأرصدة نهاية عام 2008	الأرصدة نهايات الأشهر التسعة الأولى (سبتمبر 2008)	الأرصدة نهايات الأعوام			البيان
		2007	2006	2005	
الموجودات					
963	1072	1097	940	497	النقد والموجودات النقدية
1008	1115	1008	1030	841	التسهيلات الائتمانية للمقيمين
938	905	781	668	449	تمويل العملاء بأدوات مالية إسلامية
5187	5641	5684	4237	3380	الاستثمارات المحلية
6657	7102	5880	4666	3220	الموجودات الأجنبية
2550	2453	1590	1594	1042	الموجودات الأخرى
17303	18288	16040	13135	9429	الموجودات = المطلوبات
المطلوبات					
6022	6425	5362	4625	3411	رأس المال والاحتياطي (حقوق المساهمين)
4306	3956	4195	2981	1838	التمويل من المقيمين
266	781	726	893	678	السندات
4151	4045	3137	2396	1664	المطلوبات الأجنبية
2558	3081	2620	2240	1838	المطلوبات الأخرى
99	95	79	73	56	عدد الشركات

المصدر- بنك الكويت المركزي؛ إدارة البحوث الاقتصادية، النشرة الإحصائية الفصلية، يوليو - سبتمبر 2008، النسخة الإلكترونية الجداول 1 - 19، 2 - 19، 4 - 19، و 5 - 19. والتقرير الاقتصادي 2007، الجدول رقم (35)، ص 130. والإحصائية النقدية الشهرية، الجداول السابقة النسخة الإلكترونية.



الإقتماء الكويتي

المحلية. وهذا يشير إلى أهمية دور هذه الشركات في الاقتصاد الكويتي، ولاسيما بعد نجاحها في توطين رؤوس الأموال، من خلال استقطابها إلى السوق الكويتي وأسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

وللوقوف بصورة أكثر تفصيلاً على تطور أوضاع وأداء شركات الاستثمار المحلية خلال الفترة (2005 - 2008)، سوف نعرض تباعاً لكل من:

- شركات الاستثمار التقليدية.
- شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

رابعاً- الميزانية المجمعلة لشركات الاستثمار التقليدية:

في نهاية 2008، وصل رصيد إجمالي الميزانية المجمعلة لشركات الاستثمار التقليدية إلى 9522 مليون د.ك، محققاً زيادة سنوية بلغت 134 مليوناً (1.4%) مقارنة بنهاية العام السابق. وهذه الزيادة تقل عن الزيادة المحققة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2008 والبالغة 851 مليوناً (9.1%)، ما يعني محدودية تأثير شركات الاستثمار بتداعيات الأزمة المالية العالمية في نهاية سبتمبر 2008، وذلك بالمقارنة باتساع حجم هذا التأثير في نهاية العام كما عكسته النسبة الأولى (1.4%). ونمو رصيد إجمالي الميزانية المجمعلة لشركات الاستثمار التقليدية خلال عام 2008 يعكس تطورات وتفاعلات عديدة فيما بين عناصر الموجودات والمطلوبات، كما يبين (الجدول 2 - 8).

ففي جانب الموجودات، تراجعت أرصدة معظم البنود بنسب متفاوتة، فيما عدا بين الموجودات الأخرى، الذي ارتفع رصيده بنحو 718.5 مليوناً (126%).

وفي جانب المطلوبات، ارتفعت أرصدة كل من بند التمويل من المقيمين كمحصلة للزيادة في التمويل المقدم في صورة قروض أو مساهمات في صناديق الاستثمار. وارتفع أيضاً رصيد المطلوبات الأجنبية، وذلك نتيجة للزيادة في كل من مطالب البنوك الأجنبية، ومطالب المؤسسات المالية الأجنبية،

2008 نحو 18.3 مليار د.ك، وهو يزيد عن رصيد الميزانية المجمعلة في نهاية سبتمبر 2007 بنحو 3.1 مليار، ونسبة 20.4%. وترجع أسباب تراجع رصيد الميزانية المجمعلة لشركات الاستثمار المجمعلة بنحو مليار دينار خلال الربع الأخير من عام 2008 إلى تأثير هذه الشركات بتداعيات الأزمة المالية العالمية.

وبمقارنة بنود الموجودات في 2008 مع مثلتها في 2007، يلاحظ تراجع الأهمية النسبية لبعض البنود في إجمالي الموجودات مثل: الاستثمارات المحلية من 35.4% في 2007 إلى 30% في 2008، مقابل ارتفاع الأهمية النسبية لبنود أخرى، مثل الموجودات الأجنبية من 36.7% إلى 38.5%، والموجودات الأخرى من 9.9% إلى 14.7% خلال العامين المذكورين.

وعلى صعيد المطلوبات، ارتفعت الأهمية النسبية لبعض البنود في إجمالي المطلوبات، مثل: حقوق المساهمين من 33.4% إلى 34.8%، والموجودات الأجنبية من 19.6% إلى 24%. وذلك على حساب تراجع الأهمية النسبية لبنود أخرى، مثل: السندات من 4.5% إلى 1.5%، والتمويل من المقيمين من 26.2% إلى 24.9% خلال العامين المذكورين.

وللوقوف على حجم نشاط شركات الاستثمار المحلية بنوعها مقارنة بحجم نشاط المصارف المحلية، وبإجراء مقارنة بسيطة بين البيانات السنوية المسجلة نهاية 2007 لكل من الطرفين - واخترنا عام 2007 قبل تفجر الأزمة المالية العالمية وانتقال عداها إلى القطاع المالي الكويتي - والبيانات تشير إلى أن رصيد الميزانية المجمعلة لشركات الاستثمار بلغ نحو 16 مليار د.ك، وأن قيمة أرصدة الحسابات النظامية (المقابلة)، ويقصد بها الأصول المدارة للغير، بلغت نحو 25.4 مليار د.ك. وبالتالي بلغت قيمة رصيد نشاط شركات الاستثمار المحلية بنوعها نحو 41.4 مليار د.ك.

وعلى الضفة الأخرى، بلغت قيمة رصيد الميزانية المجمعلة للمصارف المحلية نحو 35.6 مليار د.ك، وقيمة أرصدة الحسابات النظامية نحو 8.6 مليار د.ك. وبالتالي بلغت قيمة رصيد نشاط المصارف المحلية نحو 44.2 مليار د.ك، بزيادة ثلاثة مليارات عن حجم نشاط شركات الاستثمار



(الجدول 2 - 8)

الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار التقليدية

الأرصدة في نهايات الأعوام 2005، 2006، 2007، 2008 ونهاية سبتمبر 2008

(القيمة بملايين الدنانير الكويتية)

الأرصدة نهاية عام 2008	الأرصدة	الأرصدة			البيان
	نهايات الأشهر التسعة الأولى (سبتمبر 2008)	2007	2006	2005	
					الموجودات
373.5	298	462	405	284	نقد وأرصدة لدى البنوك المحلية
1008	1115	1009	1030	841	التسهيلات الائتمانية للمقيمين
2671	3012	2967	2470	2226	الاستثمارات المحلية
4181	4565	4380	3802	2859	الموجودات الأجنبية
1288.5	1249	570	616	468	الموجودات الأخرى
					الموجودات = المطلوبات
9522	10239	9388	8324	6679	المطلوبات
					رأس المال والاحتياطي (حقوق المساهمين)
3330	3707	3358	2974	2398	التمويل من المقيمين
2162	1737	1564	1263	931	المطلوبات الأجنبية
2584	2463	2486	2058	1559	سندات
266	781	720	827	674	المطلوبات الأخرى
1180	1551	1260	1202	1117	
					عدد الشركات
46	45	40	40	33	

المصدر - بنك الكويت المركزي؛ إدارة البحوث الاقتصادية، النشرة الإحصائية الفصلية، يوليو - سبتمبر 2008، النسخة الإلكترونية الجدول (1 - 19)، والجدول (2 - 19). والإحصائية النقدية الشهرية، فبراير 2009، النسخة الإلكترونية.

لعناصر الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار التقليدية في نهاية عام 2008 مقارنة بنهاية العام السابق، وذلك على النحو التالي: في جانب الموجودات، ارتفعت الأهمية النسبية لرصيد بند الموجودات الأخرى في إجمالي الموجودات بنحو 7.4% (من 6.1% إلى 13.5% من الإجمالي). وجاء هذا الارتفاع على حساب تراجع الأهمية النسبية لأرصدة البنود الأربعة الباقية بنسب متفاوتة، يأتي في مقدمتها تراجع

وقيمة المطلوبات الأجنبية الأخرى⁽¹⁰⁾ وفي المقابل، تراجعت قيم أرصدة ثلاثة بنود: رأس المال والاحتياطي، المطلوبات الأخرى، والسندات التي تراجعت من 720 إلى 266 مليون د.ك مع الإشارة هنا إلى أن السندات المحلية التي أصدرتها شركات الاستثمار في السوق المحلي، بدأت تبرز في الأونة الأخيرة كمصدر تمويلي هام لشركات الاستثمار التقليدية. وقد انعكست التطورات السابقة على التوزيع النسبي



الإقتماء الكويتي

ثم رصيد بند المطلوبات الأخرى (من 13.4 % إلى 12.4 %)، وآخرها رصيد بند رأس المال والاحتياطي بأقل من واحد بالمائة (من 35.8 % إلى 35 %).

خامساً - شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية:

في نهاية 2008، ارتفع رصيد إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بما نسبته 16.7 %، ليصل إلى أكثر من 7.7

الأهمية النسبية لبند الاستثمارات المحلية بنمو 3.5 %، وآخرها رصيد التسهيلات الائتمانية الذي تراجع بنحو 1 بالألف.

وفي جانب المطلوبات؛ ارتفعت الأهمية النسبية لرصيد بند التمويل من المقيمين (من 16.6 % إلى 22.7 %). ولرصيد بند المطلوبات الأجنبية بنسبة أقل (من 26.5 % إلى 27.1 %). بينما تراجعت الأهمية النسبية لرصيد السندات بنسبة كبيرة (من 7.7 % إلى 2.8 %).

(الجدول 2 - 9)					
الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية					
الأرصدة نهايات الأعوام 2005، 2006، 2007، 2008 ونهاية سبتمبر 2008					
(القيمة مليون د.ك)					
الأرصدة نهاية عام 2008	الأرصدة	الأرصدة			البيان
	نهايات الأشهر التسعة الأولى	نهايات الأعوام	2007	2006	
	سبتمبر 2008				
					الموجودات
590	774	636	534	213	النقد وموجودات نقدية وأرصدة لدى الجهاز المصرفي
2170	2362	2483	1492	886	الاستثمارات المالية
346	267	233	276	268	الاستثمارات غير المالية (العقارات والسلع)
938	905	781	668	449	عمليات التمويل للعملاء المقيمين
2476	2537	1501	864	361	الموجودات الأجنبية
1261	1204	1020	977	574	الموجودات الأخرى
7781	8049	6654	4811	2751	الموجودات = المطلوبات
					المطلوبات
2144	2219	2632	1718	907	التمويل من القطاع المالي
2692	2717	2036	1651	1013	رأس المال والاحتياطي
6	127	84	111	29	قروض تمويل مساندة
1567	1582	653	338	105	مطلوبات أجنبية
1372	1404	1249	993	696	مطلوبات أخرى
53	50	39	33	23	عدد الشركات

المصدر - بنك الكويت المركزي؛ إدارة البحوث الاقتصادية، النشرة الإحصائية الفصلية، يوليو - سبتمبر 2008، النسخة الإلكترونية، الجدول (4 - 19)، والجدول (5 - 19). والإحصائية النقدية الشهرية، فبراير 2009، النسخة الإلكترونية.



2008. وإلى 31.8 % نهاية ديسمبر 2008.

وفي جانب المطلوبات:

تراجع حجم التمويل الذي تحصل عليه شركات الاستثمار التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من القطاع المالي المحلي بنحو 488 مليوناً (18.5 %). وهذا الانخفاض هو حصيلة للزيادة في جانب بند التمويل من المصارف المحلية بنحو 47 مليوناً (3.5 %) من جهة، والانخفاض في جانب كل من بند التمويل المقدم من المؤسسات المالية الأخرى بنحو 311 مليوناً (58.2 %)، وبند التمويل من شركات الاستثمار بنحو 224 مليوناً (29.1 %).

وارتفع حجم المطلوبات الأجنبية بنحو 915 مليوناً (140 %)، وهذه الزيادة جاءت كحصيلة لارتفاع بند المطلوبات لمصارف ومؤسسات مالية بنحو 823 مليوناً (215.4 %)، وتراجع بند المطلوبات الأجنبية الأخرى بنحو 92 مليوناً (33.9 %).

وقد انعكست التطورات السابقة على التوزيع النسبي لعناصر الميزانية المجمعلة لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في نهاية عام 2008 بالمقارنة مع نهاية 2007، وذلك كما يلي وحسب بيانات (الجدول 2 - 9):

في جانب الموجودات؛ تراجعت الأهمية النسبية لبند الاستثمارات المالية إلى 29.7 % مقارنة بنحو 37.3 %، بينما ارتفعت الاستثمارات غير المالية (3.5 %، 4.4 %)، وعمليات التمويل للعملاء المقيمين (11.7 %، 12.1 %)، في حين ارتفعت الأهمية النسبية لبند الموجودات الأجنبية (22.6 %، 31.8 %) خلال عامي 2007 و2008 على التوالي. وفي جانب المطلوبات؛ ارتفعت الأهمية النسبية لبند المطلوبات الأجنبية في إجمالي المطلوبات إلى 20.1 % مقارنة بنحو 9.8 %، وفي الاتجاه ذاته، ارتفعت الأهمية النسبية لكل من: بند رأس المال والاحتياطي (30.6 %، 34.6 %)، وفي المقابل تراجعت الأهمية النسبية لبند التمويل من القطاع المالي (39.5 %، 27.6 %) على الترتيب خلال عامي 2007 و2008.

مليارات د.ك. (لعدد 53 شركة)، مقابل نحو 6.6 مليارات في نهاية 2007 (لعدد 39 شركة). ويعكس ذلك الارتفاع محصلة التطورات التي شهدتها كل من جانبي الموجودات والمطلوبات (الجدول 2 - 9) في الميزانية المجمعلة للشركات المذكورة، والتي يمكن إيجازها فيما يلي، مع الإشارة إلى أن المقارنات ستكون بين نهاية 2008 ونهاية 2007، ما لم يذكر غير ذلك.

في جانب الموجودات:

تراجع بند الاستثمارات المحلية المالية بنحو 313 مليون د.ك. (- 12.6 %)، بينما ارتفع رصيد بند الاستثمارات غير المالية (العقارات والسلع) بنحو 113 مليوناً (48.5 %). ونما رصيد عمليات التمويل للعملاء المقيمين بنحو 157 مليوناً (20.1 %)، مع الإشارة إلى تركيز هذه العمليات بشكل خاص في كل من عمليات الإجارة التمويلية وعمليات المرابحة.

ورصيد بند الموجودات الأجنبية، هو أكثر بنود الموجودات ارتفاعاً، فقد سجل نحو 975 مليوناً (65 %)، وشمل هذا الارتفاع كافة بنود الموجودات الأجنبية⁽¹¹⁾، ولكن بنسب متفاوتة، تحققت أعلاها في بند الاستثمارات المالية (من 1000 إلى 1788 مليون د.ك. وبنسبة 78.8 %)، ثم الاستثمارات غير المالية (من 201 إلى 330 مليوناً وبنسبة 64.2 %).

والارتفاع غير المسبوق في رصيد إجمالي الموجودات الأجنبية المشار إليه أعلاه لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، يعكس نقطة تحول فاصلة في استراتيجيات الاستثمار لدى هذه الشركات؛ فحتى وقت قريب، كانت معظم استثماراتها تتخذ الطابع المحلي لدى هذه الشركات بالاستثمار محلياً، وذلك خلافاً لشركات الاستثمار التقليدية التي كانت تركز على الاستثمارات الأجنبية على حساب الاستثمارات المحلية كما سبق بيانه.

وتشير البيانات المتاحة، إلى أنه في نهاية عام 2005، بلغت الأهمية النسبية للموجودات الأجنبية في إجمالي موجودات شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية نحو 13 % فقط، ارتفعت إلى 18 % نهاية عام 2006، وواصلت ارتفاعها إلى 31.5 % نهاية سبتمبر



الإقتماء الكويتي

سوق الكويت للأوراق المالية، فقد تراجعت محفظة الأسهم المحلية من 13.7 مليار د.ك. نهاية 2007 إلى 10 مليار نهاية 2008 بنسبة 27%. وبمتابعة بعض البيانات التفصيلية لمكونات المحافظ الاستثمارية (حسب بيانات بنك الكويت المركزي)، يلاحظ حدوث تراجع أيضاً في مساهمات الشركات في صناديق الاستثمار المحلية من 1283 إلى 461 مليون د.ك. بنسبة 64% بينما حدث ارتفاع ملحوظ في رصيد السندات والصكوك المحلية من 99 إلى 748 مليون د.ك. بنسبة 655%، وبالمثل ارتفعت مساهمات الشركات في صناديق الاستثمار الأجنبية من 286 إلى 407 مليون د.ك. بنسبة 42.3%

سادساً- الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية (تقليدية وإسلامية):

تشير بيانات الحسابات النظامية (خارج الميزانية) لشركات الاستثمار المحلية بنوعيتها (الجدول 2 - 10)، إلى نشاط هذه الشركات في مجال تقديم العديد من الخدمات المالية إلى المقيمين وغير المقيمين على حدٍ سواء (الأصول المدارة للغير).

ويبين الجدول ارتفاع أرصدة الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية إلى 22.2 مليار د.ك. في نهاية 2008، منها 19 مليار أو 85.6% من الإجمالي لشركات

الاستثمار التقليدية، و 3.2 مليار

أو 14.4% من الإجمالي لشركات

الاستثمار التي تعمل وفق أحكام

الشريعة الإسلامية. وهذه الأرصدة

تقل بنحو 3.2 مليار د.ك. (22.6%)

مقارنة بنهاية العام السابق لجميع

شركات الاستثمار، وبلغ نصيب

شركات الاستثمار التقليدية من هذا

التراجع نحو 2.2 مليار وشركات

الاستثمار التي تعمل وفق أحكام

الشريعة الإسلامية نحو مليار د.ك.

ويلاحظ من متابعة المكونات

الرئيسية الخمسة للحسابات

النظامية؛ أن المحافظ الاستثمارية

تشكل الجزء الأكبر فيها بنسبة

76.2%، 75.2% خلال عامي

2007 و 2008 على الترتيب.

ويلاحظ من (الجدول 2 - 10)

تراجع رصيد المحافظ الاستثمارية

بنحو 2.6 مليار (13.5%) ويعزى

السبب الرئيسي في هذا الانخفاض

إلى حدوث تراجع في حصص

شركات الاستثمار الكويتية في

الشركات المدرجة وغير المدرجة في

الجدول (2 - 10)

الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية (التقليدية والإسلامية)
الأرصدة نهايات الأعوام 2005، 2006، 2007، 2008، ونهاية النصف الأول 2008،
(القيمة بملايين الدنانير الكويتية)

الأرصدة نهاية عام 2008	الأرصدة نهاية النصف الأول 2008	الأرصدة نهايات الأعوام			البيان
		2007	2006	2005	
16692	23091	19355	14596	12282	محافظ استثمارية ⁽¹⁾
2768	3703	3265	2529	2659	صناديق استثمارية ⁽²⁾
2381	2406	2173	655	468	صناديق مدارة (أجنبية) ⁽³⁾
124	192	265	55	98	أصول مدارة بصفة أمانة ⁽⁴⁾
230	216	332	226	39	تعهدات/ كفالات/ ضمانات ⁽⁵⁾
22195	29608	25390	18060	15546	الإجمالي 1 + 2 + 3 + 4 + 5
99	91	79	73	56	عدد الشركات

(1) محافظ استثمارية: أرصدة نقدية + أسهم (أجنبية ومحلية) + سندات/ صكوك (أجنبية ومحلية) + وحدات صناديق الاستثمار (أجنبية ومحلية) + أخرى: كافة عمليات الاستثمار (بخلاف الأسهم والصكوك ووحدات صناديق الاستثمار).

(2) صناديق استثمارية: أرصدة نقدية + أسهم (أجنبية ومحلية) + سندات/ صكوك (أجنبية ومحلية) + وحدات صناديق الاستثمار (أجنبية ومحلية) + أخرى.

(5) تعهدات/ كفالات/ ضمانات: تخص شركات الاستثمار التي تسمح أغراضها بذلك.

المصدر- بنك الكويت المركزي؛ إدارة البحوث الاقتصادية، النشرة الإحصائية الفصلية، يوليو - سبتمبر 2008، النسخة الإلكترونية الجدول (7 - 19). والإحصائية النقدية الشهرية، فبراير 2009، النسخة الإلكترونية.



أ - موجودات شركات الاستثمار:

من خلال مقارنة أعلى رصيد بلغته موجودات شركات الاستثمار التقليدية خلال عام 2008، وكان 10.6 مليار د.ك. في نهاية يوليو 2008 لعدد 45 شركة، وقيمة آخر رصيد تظهره البيانات المتاحة لشهر فبراير 2009 لعدد 46 شركة والبالغ 9.4 مليار د.ك. تكون موجودات شركات الاستثمار التقليدية تراجع نمو 1.2 مليار د.ك. بتأثير الأزمة المالية العالمية. وفي حالة الشركات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية: تحقق أعلى رصيد في نهاية نوفمبر 2008 وبلغ نحو 8.2 مليار د.ك. لعدد 53 شركة، والرصيد الذي تُظهره آخر البيانات المتاحة لشهر فبراير 2009 لعدد 54 شركة، بلغ نحو 7.4 مليار د.ك. وبذلك تكون موجودات شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية قد تراجعت بنحو 800 مليون د.ك. بتأثيرات الأزمة. وعليه، تبلغ قيمة التراجع في موجودات شركات الاستثمار بنوعها نحو 2 مليار د.ك.

ب - الحسابات النظامية (الأصول المدارة للغير):

تطور أرصدة هذه الحسابات قبل وبعد الأزمة يعطي صورة واقعية لخسائر شركات الاستثمار بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية. فالمقارنة بين أعلى قيمة لرصيد الحسابات النظامية قبل الأزمة، وكانت 30 مليار د.ك. نهاية شهر يوليو 2008، وآخر قيمة للرصيد المتاح حسب آخر البيانات المتاحة لشهر يناير 2009، ويبلغ نحو 20.8 مليار د.ك. وبذلك تبلغ خسائر شركات الاستثمار المحلية بنوعها في الأصول المدارة للغير نحو 9.2 مليار.

وبلغ نصيب شركات الاستثمار التقليدية من هذه الخسائر نحو 7 مليار (وهو الفارق بين أعلى رصيد تحقق في نهاية يوليو 2008 وبلغ 25.1 مليار وآخر رصيد تظهره البيانات المتاحة لشهر يناير 2009 وبلغ 18.1 مليار د.ك.) بينما بلغ نصيب شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية من الخسائر نحو 2.3 مليار د.ك. (وهو الفارق بين أعلى رصيد لشهر يوليو 2008 والبالغ 5 مليار د.ك.)، وآخر رصيد تظهره البيانات المتاحة لشهر يناير 2009 والبالغ 2.7 مليار د.ك.)

وتتوزع أرصدة الحسابات النظامية Contra Accounts (الأصول المدارة للغير) على شركات الاستثمار التقليدية، وشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية على النحو التالي:

أ - شركات الاستثمار التقليدية:

تراجع رصيد حساباتها النظامية من 21.3 مليار د.ك. عام 2007 إلى 19 مليار عام 2008. وهو يتوزع إلى خمسة بنود أساسية كما يلي:

- 1 - محافظ استثمارية: تراجع رصيدها من 16 مليار د.ك. نهاية عام 2007 إلى 14 مليار نهاية عام 2008.
- 2 - صناديق الاستثمار: (2.9 مليار د.ك. 2.4 مليار).
- 3 - الصناديق الأجنبية: (2.1 مليار د.ك.، 2.3 مليار).
- 4 - أصول مدارة بصفة أمانة: (34 مليون د.ك.، 24 مليون).
- 5 - تعهدات/كفالات/ضمانات: (264 مليون د.ك.، 174 مليون) على التوالي.

ب - شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية:

تراجع رصيد حساباتها النظامية من 4.1 مليار د.ك. نهاية 2007 إلى 3.2 مليار نهاية عام 2008. وهو يتوزع إلى خمسة بنود أساسية كما يلي:

- 1 - محافظ استثمارية (3.4 مليار د.ك.، 2.7 مليار).
- 2 - صناديق الاستثمار (321 مليون د.ك.، 349 مليون).
- 3 - الصناديق الأجنبية (46 مليون د.ك.، 44 مليون).
- 4 - أصول مدارة بصفة أمانة (231 مليون د.ك.، 100 مليون).
- 5 - تعهدات/ضمانات/كفالات: (68 مليون د.ك.، 56 مليون).

سابعاً - بعض الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية على شركات الاستثمار المحلي:

يمكن متابعة بعض الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية على شركات الاستثمار المحلي من خلال متابعة تطور قيم أرصدة موجودات هذه الشركات من ناحية، وتطور قيم أرصدة حساباتها النظامية من جهة أخرى..



الفصل الثالث

سوق الكويت للأوراق المالية

تمهيد:

من تحقيق فوائض كبيرة في الموازين الداخلية والخارجية للاقتصاد المحلي، وارتفاع في معدلات نمو السيولة المحلية. هذا، بالإضافة إلى الزيادة الواضحة في معدلات النشاط الاقتصادي في العديد من القطاعات غير النفطية في ظل تسارع وتيرة النمو في الطلب المحلي، مع تزايد معدلات الانفاق العام، واستمرار النمو السريع في الائتمان المصرفي.

ومن الإنصاف القول أيضاً؛ بأن عوامل أخرى عديدة، كان لها دور لا يقل أهمية، في تعزيز السوق وقدراته واستقراره. وأهم هذه العوامل نجاح السوق في ترسيخ معايير رقابية سليمة وفي إشاعة روح حماية المستثمرين والمتداولين، ونجاح الشركات المدرجة كذلك في تطوير أدائها على أسس سليمة ومدروسة، والإقدام على توسعات داخل البلاد وخارجها، واجتذاب كفاءات فنية وإدارية عالية المستوى. وفوق هذا وذلك، يبدو واضحاً تماماً ارتفاع مستوى الوعي لدى المتعاملين وقدرتهم على الاستثمار الانتقائي المدروس، إلى جانب الآثار الإيجابية الناجمة عن الارتفاع الملحوظ في صافي أرباح الشركات المدرجة السوق، وعن بدء تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلاد إثر تعديل قانون الضريبة، وعن الانفتاح المتزايد للمستثمرين الخليجيين على الاستثمار في سوق الكويت للأوراق المالية، وهو ما يعكس السمعة الجيدة لهذا السوق بشكل خاص في المنطقة، وللقطاع المالي في دولة الكويت بشكل عام.

وإذا كان هدف تحويل الكويت إلى مركز مالي إقليمي يتصدر أهداف خطط التنمية المستقبلية بعيدة المدى، بما فيها مشروع الخطة الخمسية 2009/2008 - 2014/2013، فإن سوق الكويت للأوراق المالية، يمثل أحد أهم أركان المركز المالي المنشود. ولذا كان طبيعياً، أن تزداد الجهود المبذولة في مجال تحديث السوق كأنظمة وإجراءات وآليات وأدوات لعلاج بعض مواضع القصور فيه، تمهيداً لإطلاق الخطوات الأولى نحو إنشاء مثل هذا المركز المالي.

تمثل أسواق المال أهم الركائز الاقتصادية لدى الدول المختلفة، نظراً لدورها بالغ الأهمية في إنجاز وتنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي المساهمة في إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة عبر قيامها بمهام تعبئة المدخرات، وتمويل الاستثمارات الترموية، وفتح قنوات استثمارية لصغار المستثمرين، ومؤخراً المشاركة في تنفيذ بعض البرامج الاقتصادية كبرامج الخصخصة.. وغيرها.

ويكتسب سوق الكويت للأوراق المالية أهمية خاصة فرضتها خصوصية الاقتصاد الكويتي، كإقتصاد أحادي الموارد، اعتمد ولا يزال على النفط باعتباره المورد الرئيسي في الاقتصاد، والمصدر شبه الوحيد للدخل القومي، ما جعل لسوق الكويت للأوراق المالية دوراً هاماً في تدوير الفوائض المالية التي عجزت أوعية الاستثمار المحلية الأخرى عن استيعابها.

ورغم ما انتاب سوق الكويت للأوراق المالية عام 2007 من أمواج صعود وتصحيح، فقد كان أداؤه موجياً بشكل عام، ليتابع تطوره المستمر للعام الخامس على التوالي، وليؤكد ريادته لأسواق المنطقة قياساً بالعديد من المؤشرات. وأهم هذه المؤشرات ثباته وتوازنه وقدرته على استيعاب التغيرات المفاجئة وهزات التصحيح التي غالباً ما تتخلل دورات الرواج المتعاقبة في مختلف أسواق المال الناشئة منها والمتطورة وبذلك تمكن سوق الكويت للأوراق المالية من ترسيخ مكانته كأحد أهم أسواق المنطقة.

وإذا كان لتراجع الهاجس الأمني لحساب الاهتمام الترموي دور كبير فيما حققه السوق من تطور خلال السنوات الخمس الماضية؛ فإن هذا التطور جاء مدفوعاً بتنامي أجواء الثقة والتفاؤل بالبيئة الاقتصادية المحلية، والمرتبطة أساساً بالارتفاع المطرد في أسعار النفط، وما صاحب ذلك

أولاً - حركة الأسعار:

1 - حركة الأسعار خلال عام 2007 وفق المؤشر السعري والمؤشر الوزني:

أظهر سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام 2007 مدى صلابته، ومثانة الأسس الاقتصادية التي تستند عليها الشركات المدرجة، بعد حركة التصحيح التي تعرض لها السوق خلال العام السابق، والتي أدت إلى تأهل شريحة كبيرة من الأسهم للصعود خلال عام 2007.

وتشير بيانات السوق، إلى أن المؤشر العام للأسعار (1000 = 1993/12/29)، قد أفضّل يوم 2007/12/31 عند 12559 نقطة بارتفاع مقداره 2492 نقطة ونسبته 24.7% عن أفضّل نهاية العام السابق. وكان المؤشر العام للأسعار، قد سجل انخفاضاً مقداره 1378 نقطة ونسبته 12% في نهاية عام 2006 مقارنة بمستوى أفضّله في نهاية 2005.

كذلك اتخذ المؤشر الوزني للأسعار الاتجاه ذاته، حيث أفضّل عند مستوى 715 نقطة نهاية عام 2007، مقابل 531.7 نقطة بنهاية العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً بنحو 183.3 نقطة وبنسبة 34.5%، وذلك بعد أن سجل انخفاضاً مقداره 30.5 نقطة ونسبته 5.4% نهاية عام 2006 مقارنة بنهاية عام 2005. وعلى ذلك، يمكن القول أن المؤشر الوزني للأسعار (100 = 2000/12/26)، قد أظهر ارتفاعاً في أسعار الأسهم خلال عام 2007 بمعدل أعلى مقارنة بمعدل الارتفاع الذي أظهره المؤشر العام للأسعار للعام المذكور*.

وتجدر الإشارة إلى أن أعلى مستوى وصل إليه المؤشر العام للأسعار خلال عام 2007، كلن في شهر أكتوبر، عندما أفضّل عند مستوى 13175 نقطة في نهاية تعاملات 2007/10/21، في حين سجل أدنى مستوى له في شهر فبراير، وأفضّل عند مستوى 9585 نقطة في نهاية تداولات يوم 2007/2/10. ومن حيث قيم وكميات

التداول التي بلغت ذروتها خلال شهر أبريل، سجلت أعلى قيمة للتداول بواقع 1.7 مليار د.ك يوم 2007/4/18، وهي تمثل 4% من إجمالي القيمة الرأسمالية للسوق في ذلك الوقت. وبلغت أكبر كمية تداول نحو 795.7 مليون سهم في اليوم ذاته، وكان وراءها عمليات البيع والشراء التي تمت على سهم شركة الاتصالات الكويتية الوحيدة المدرجة بهذا التاريخ بعد بيع الشركة الثانية قبل شهر.

ويمكن القول أن الحركة الفعلية للسوق عام 2007 بدأت في أواسط فبراير، عندما أعلنت إحدى الشركات الرئيسية المدرجة عن أرباح قياسية فاقت المليار دولار، وعن توزيع أرباح نقدية بنسبة 100%، و 50% أسهم منحة. وفي الوقت ذاته، انتشرت معلومات في السوق عن مفاوضات تجريها شركة قطرية للاتصالات لشراء حصة في شركة كويتية للاتصالات. وفي شهر مارس، أعلن عن الصفقة رسمياً، لتعطي السوق دفعة كبيرة بفضل السيولة المالية الضخمة، والنتائج المالية الجيدة التي كانت متوقعة لأغلب الشركات في نهاية الربع الأول من العام. ومما ساعد على ذلك أيضاً، هدوء الوضع السياسي الداخلي، وانحصار التهديدات الخاصة بالملف النووي الإيراني، بالإضافة إلى إعلان إحدى الشركات الرئيسية في السوق عن عقود مع الجيش الأمريكي قيمتها 50 مليار دولار لمدة عشر سنوات. الأمر الذي ترتب عليه ظهور نشاط محموم للسوق، استمر حتى نهاية النصف الأول من العام.

بعد ذلك ساد اعتقاد لدى أوساط المتعاملين بأن السوق سيشهد حركة تصحيحية حينما واجه مقاومة قوية عند حاجز 12 ألف نقطة إلا أن السوق واصل نشاطه متجاوزاً المخاوف النفسانية لأوساط المتعاملين، ومدعوماً بإعلان الشركات عن أرباح النصف الأول، التي كانت قياسية، واستمر في الصعود حتى أوائل يوليو.

وبعد 10 يوليو، شهد السوق نوعاً من التذبذب لأسباب من أهمها: عمليات جني الأرباح على بعض الشركات،

* يعتبر المؤشر الوزني للأسعار أكثر دقة في التعبير عن اتجاهات أسعار الأسهم في السوق، نظراً لكونه متوسط أسعار مرجحاً برؤوس أموال الشركات المدرجة بالسوق، وذلك بخلاف المؤشر العام للأسعار، الذي يعتبر بمثابة متوسط حسابي بسيط لأسعار أسهم الشركات المدرجة في السوق، دون الأخذ بالاعتبار الوزن النسبي لكل منها في تطورات الأسعار في السوق.

الإقتماء الكويتي

2 - حركة الأسعار خلال عام 2008 وفق المؤشر السعري والمؤشر الوزني:

تشير بيانات سوق الكويت للأوراق المالية، إلى أن المؤشر العام للأسعار، قد أقل بتاريخ 2008/12/31 عند مستوى 7783 نقطة - وهو أدنى مستوى يبلغه السوق منذ 27 مارس 2005، عندما أقل على 7735 نقطة. وبذلك يكون هذا المؤشر قد تراجع بنحو 4776 نقطة أو بنسبة - 38 %، بالمقارنة بإفضل نهاية 2007. وكذلك اتخذ المؤشر الوزني الاتجاه ذاته، حيث أقل عند مستوى 406 نقاط، بتراجع مقداره 309 نقاط ونسبته - 43 %.

والمتتبع لسوق الكويت للأوراق المالية، يلاحظ أن عام 2008 انقسم لفترتين متباينتين، الأولى بدأت مع حلول العام، وكسب السوق خلالها طبقاً للمؤشر السعري نحو 23.1 % في نهاية النصف الأول من العام مقارنة بإفضل نهاية 2007. وخلال هذا النصف، سجل المؤشر مستوى قياسياً ببلوغه 15654 نقطة في 24 يونيو 2008، أما الفترة الثانية فقد بدأت في نهاية يونيو، واستمرت حتى نهاية العام، ولم يكتف السوق خلالها بالتهام كل المكاسب التي حققتها في النصف الأول من العام، وإنما تجاوز ذلك ليفقد مكاسب السنوات الثلاث الأخيرة، حيث أقل السعري في نهاية العام متراجعاً بنحو 38 % مقارنة بإفضل العام السابق، وبنحو 50.3 % مقارنة بأعلى مستوياته المسجلة في 24 يونيو 2008.

ورغم تلك الخسائر الكبيرة، لم يكن السوق كله خاسراً فالشركات المدرجة المشتركة بين نهاية عام 2007 ونهاية عام 2008 والبالغة 194 شركة، ارتفعت أسعار 33 شركة منها (17 % من العدد الإجمالي)، بينما انخفضت أسعار 160 شركة (82 % من الإجمالي)، في حين حافظت شركة واحدة على مستوى سعرها.

وقد شهد الربع الأول من عام 2008 تداولات نشطة تجاوباً مع عدد من العوامل الإيجابية، إذ صدرت حزمة من القرارات الضريبية المشجعة للمستثمرين الأجانب، ما أدى إلى دخول رؤوس أموال غير كويتية إلى السوق. كما ساهم قرار بنك الكويت المركزي بخفض سعر الخصم على الدينار في إعطاء دفعة لنشاط السوق.

وصدور قرارات من إدارة السوق كان لها تأثير سلبي على بعض الشركات، سواء القرارات الخاصة بزيادة رأس مال الشركات، أو القرارات الخاصة بعمليات دمج شركات غير مدرجة مع أخرى مدرجة. وهو ما دفع في نهاية الأمر إلى ظهور ما يسمى بمجموعة الـ 45 شركة التي سرعان ما ارتفع عددها إلى 61 شركة والتي تأثرت بالقرارات السابقة.

ومنذ مطلع أكتوبر، وحتى 21 منه، شهد السوق فورة من النشاط القياسي سيطرت فيها عمليات التصعيد والبيع القوي لجني الأرباح؛ ذلك أن الشركات المدرجة بالسوق قد حققت في نهاية سبتمبر أرباحاً تزيد بنسبة 88 % عن الفترة المقابلة من العام السابق، وهي نسبة تعبر بقوة عن الاستفادة من الرواج الذي خيم على السوق. وعندما تخصص منها نسبة الأرباح المتعلقة بالتخارجات، وأبرزها صفقة بيع إحدى شركتي الاتصالات المدرجة بالسوق، تنخفض النسبة إلى 60 %، وهي بحد ذاتها نسبة مرتفعة، حيث أنها تشتمل على أرباح غير عادية⁽¹²⁾. وفي 21 أكتوبر، كسر المؤشر السعري حاجز الـ 13 نقطة، ليصل إلى أعلى قمة له عند مستوى 13175 نقطة، والمؤشر الوزني عند 768.7 نقطة، بمكاسب سنوية بلغت حتى هذا التاريخ نحو 44.6 % للمؤشر الوزني، و 31 % للمؤشر السعري.

بعد ذلك، بدأت عمليات بيع قوية مع خروج السيولة من السوق، لتعقبها حركة تصحيح ترافقت مع أزمة منع الإدراج عن طريق الدمج أو الاستحواذ، وبلغت أشدها بتراجع السوق نحو 334 نقطة بتاريخ 11 نوفمبر، وليستمر التراجع إلى أقل من 12 ألف نقطة، الأمر الذي أثار مخاوف جدية لدى أوساط السوق، لتبدأ بعدها مرحلة من التماسك والاستقرار حتى نهاية شهر ديسمبر حيث أقل المؤشر على 12559 نقطة، مرتفعاً بنحو 24.7 %.

وعلى صعيد آخر، بلغ عدد الشركات المدرجة المشتركة ما بين نهاية عام 2006 ونهاية عام 2007 نحو 180 شركة، توزعت ما بين 98 شركة ارتفعت أسعارها، مقابل 77 شركة هبطت أسعارها، و 5 شركات لم تتغير أسعارها ومما يذكر أنه خلال عام 2007، سجلت أسعار أسهم 53 شركة ارتفاعات بنسب تتجاوز نسبة الارتفاع المقابلة في المؤشر العام للأسعار والبالغة 24.7 %.



وقد سجل السوق صعوداً قوياً خلال النصف الأول من يناير، كان قد افتقده منذ الحركة التصحيحية في نهاية نوفمبر 2007، فتمكن مؤشره السعري من تخطي سقف اقفالاته للعام 2007، والتأسيس لنفسه بشكل جيد فوق مستوى 13 ألف نقطة. وفي خلال شهر فبراير، تمكن المؤشر السعري من الاستفادة من زخم الأداء المميز لشهر يناير، ليتخطى حاجزاً ألفياً جديداً، وهو 14 ألف نقطة. وتمكن المؤشر الوزني أيضاً من تخطي حاجز مؤي جديد، وهو 800 نقطة.

وفي شهر مارس، تعرض السوق ليوادر حركة تصحيح، تراجعت معها كميات وقيم التداول، وبالتالي طبع اللون الأحمر أداء المؤشرات ففقد المؤشر السعري جزءاً من مكاسبه السابقة.

وخلال الربع الثاني من عام 2008، وقعت سوق الكويت للأوراق المالية تحت تأثير عدد من الضغوط، تمثل أحدها في تراجع مستوى السيولة في السوق خلال شهر ابريل، إذ امتصت الاكتتابات في الأسواق الخليجية جانباً كبيراً من السيولة المحلية. هذا بالإضافة إلى تعليمات بنك الكويت المركزي بالتشدد في منح القروض الشخصية، فضلاً عن ارتفاع نسب التضخم وتأثيره السلبي على الاقتصاد الكويتي. ولكن على الرغم من تلك الضغوط، استمر الأداء الإيجابي للسوق خلال الربع الثاني، وخاصة فيما يتعلق بأداء مؤشره السعري الذي استرد عافيته، وأخذ في الصعود مجدداً، ليخترق في مايو حاجز 15 ألف نقطة للمرة الأولى بتاريخ سوق الكويت للأوراق المالية، ولبيلغ مستواه القياسي بتاريخ 2008/6/24 بإقفاله عند مستوى 15654 نقطة.

كان من الواضح أن الأسعار السوقية لأسهم الشركات، لا تعبر من الناحية الفنية عن القيمة الحقيقية لأصول تلك الشركات، أو مستويات توزيعات أرباحها. وساد أوساط المتداولين تخوف من تعرض السوق لعملية تصحيحية بمجرد انتهاء النصف الأول من العام. وبالفعل، سجل المؤشران السعري والوزني انخفاضاً واضحاً خلال شهر يوليو نتيجة الحركة التصحيحية التي شهدتها السوق. وقد أدى تراجع المؤشرين خلال شهر أغسطس والنصف الأول من سبتمبر إلى تآكل مكاسبهما السنوية.

وفي الخامس عشر من سبتمبر، ووسط أجواء ملبدة بغيوم الاضطرابات المالية العالمية التي خلفتها ارتدادات أزمة الرهن العقاري والقروض الثانوية في الولايات المتحدة وانعكاساتها السلبية على أسواق المال العالمية، ومع ظهور شبح أزمة اقتصادية عالمية، تخوف الكثيرون من أن تكون الأسوأ منذ 1929، سجلت سوق الكويت للأوراق المالية في ذلك اليوم أكبر تراجع يومي في تاريخها، حيث أغلق المؤشر السعري العام فاقداً (488.3) نقطة، بعد أن لامس الانخفاض خلال جلسة التداول مستوى (600) نقطة، مبدداً بذلك مكاسب العام بأكملها، سيما وأنه جاء في أعقاب حركة تصحيح عادية ومتوقعة، كانت السوق قد بدأتها في أواخر شهر يونيو.

وتشير البيانات التحليلية لأداء المؤشرات العامة لسوق الكويت للأوراق المالية منذ بداية حركة التصحيح هذه، أي منذ الرابع والعشرين من يونيو وحتى الخامس عشر من سبتمبر 2008، تشير إلى تراجع كافة المؤشرات العامة للسوق، وبنسب مؤثرة جداً، حيث بلغ مقدار التصحيح في المؤشر السعري (-3295) نقطة، أي بنسبة 21 %، كما بلغ التصحيح في المؤشر الوزني (-162.9) نقطة وبنسبة مماثلة أيضاً. وانخفض متوسط قيمة التداول اليومي بنحو (96.8) مليون د.ك، أي بنسبة 48 %، في حين انخفض متوسط كمية التداول اليومي بنحو (204) ملايين سهم أو بنسبة 54 %. أما عدد الصفقات فانخفض بمقدار (5919) صفقة أو بنسبة 57 %.

وفي الربع الرابع، ازدادت حدة انهيار أسعار الأسهم، واستمر المؤشران السعري والوزني في الهبوط طوال معظم أيام شهر أكتوبر، لتصل خسائرها في هذا الشهر فقط إلى ما يزيد على إجمالي الخسائر التي تم تكبدها خلال الثلاثة أشهر السابقة. وفي نوفمبر، تراجعت خسارة السوق الشهرية بشكل ملحوظ، إذ كانت أخف وطأة من خسائر كل من شهري سبتمبر وأكتوبر السابقين. وفي شهر ديسمبر عاد نزيف الخسائر إلى وتيرته السابقة، بفعل غلبة عمليات جني الأرباح وسط إجماع واضح عن الشراء من قبل المتعاملين في السوق.

وقد فاقم من تدهور أسعار الأسهم في الربع الأخير من العام جملة من الأسباب، أهمها:- شح السيولة المالية لدى



الإقتماء الكويتي

3 - مؤشرات الأسعار للقطاعات المدرجة خلال عامي 2007 و 2008.

سجلت معظم قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية خسائر متفاوتة بنهاية العام 2006، تحولت إلى مكاسب في نهاية عام 2007، عندما اكتسبت الاقفلالات السنوية لكل مؤشرات القطاعات باللون الأخضر، وحققت ارتفاعات بنسب متفاوتة. ويبين (الجدول 2 - 11) أن قطاع الأغذية شغل المرتبة الأولى من حيث نسبة ارتفاع المؤشر والبالغة 60.3% عام 2007، تلاه قطاع البنوك في المرتبة الثانية

مجاميع استثمارية جراء قرارات بنك الكويت المركزي التي اتخذها في الربع الثاني من العام كما سبق بيانه، الأمر الذي دفع بعض الشركات لإلغاء زيادات رؤوس أموالها. كذلك ساهم استقطاب زيادة رأسمال إحدى شركات الاتصالات المدرجة بنحو 1.2 مليار د.ك في سحب جزء من السيولة من السوق. هذا، بالإضافة إلى الهلع النفسي الذي أصاب أوساط المستثمرين، وجعلهم يتدفقون بشكل عشوائي إلى الخروج من السوق، وذلك في الوقت الذي تسارعت فيه وتيرة انخفاض أسعار النفط خلال الثلث الأخير من العام.

(الجدول 2 - 11)
تطور أداء مؤشرات السوق والقطاعات المدرجة
خلال السنوات 2006، 2007، 2008

المؤشرات	نهاية إقبال 2006	نهاية إقبال 2007	نهاية إقبال 2008	التغير النسبي مع نهاية 2006 بالمائة	التغير النسبي مع نهاية 2008 بالمائة
المؤشر العام للأسعار	10.067	12.559	7.783	24.7%	- 38%
البنوك	10.041	14.465	9.752	44.1%	- 32.6%
الاستثمار	12.484	15.971	7.476	27.9%	- 53.2%
التأمين	3.032	3.442	3.316	13.5%	- 3.6%
العقارات	5.063	5.838	3.448	15.3%	- 40.9%
الصناعة	6.614	8.259	5.086	24.9%	- 38.4%
الخدمات	18.904	21.250	15.414	12.4%	- 27.5%
الأغذية	4.118	6.601	3.457	60.3%	- 47.6%
غير الكويتية	7.997	10.951	7.910	36.9%	- 27.8%

المصدر - بيانات سوق الكويت للأوراق المالية المنشورة على موقع السوق على الشبكة العنكبوتية.

ثانياً - مؤشرات التداول الرئيسية: 1 - تطور مؤشرات التداول الرئيسية خلال الفترة (2003 - 2008).

تفاوتت مستويات أداء مؤشرات التداول الرئيسية في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة (2003 - 2008)، كما يوضحها (الجدول 2 - 12)، والرسوم البيانية التالية. خلال عام 2003، شهد الاقتصاد الكويتي زوال الهاجس الأمني، وعاد الهاجس الترموي دافعاً لانطلاقة الاقتصاد

بنسبة 44.1%، ثم قطاع الشركات غير الكويتية ثالثاً بنسبة 36.9%.

وفي العام التالي، انقلبت الصورة رأساً على عقب، وصبغت مؤشرات قطاعات السوق الثمانية باللون الأحمر، وسجلت خسائر بنسب متفاوتة، أعلاها تحقق في قطاع الاستثمار (- 53.2%)، تلاه قطاع الأغذية (- 47.6%)، ثم قطاع العقارات (- 40.9%)، كما يوضح (الجدول 2 - 11).

ويلاحظ من (الجدول 2 - 12)، أن مؤشرات السوق نهضت من كبوتها خلال عام 2004، وعادت للتطبيق عالياً عام 2005 مع الارتفاع المطرد في أسعار النفط عالمياً، واتخاذ الحكومة لبعض الخطوات الجدية على طريق الإصلاح الاقتصادي كما عادت بزخم متجدد في عام 2007، بعد

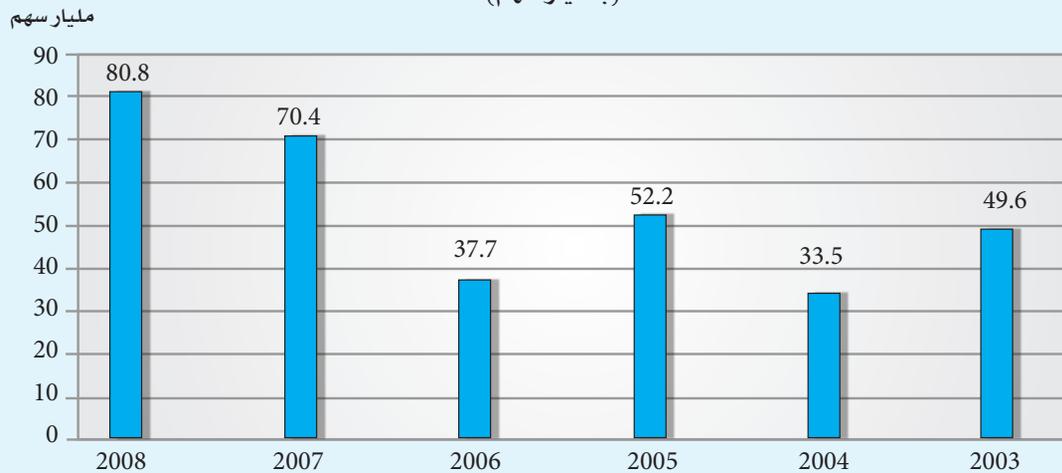
الكويتي بعد سنوات من الركود. وتجسدت هذه الانطلاقة في الارتفاعات غير المسبوقة لمؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية التي تعكس عادة درجة الثقة في أداء الاقتصاد الكويت وفي تحديد قيم الأصول ومستويات الملاءة للشركات الإنتاجية والخدمية.

(الجدول 2 - 12)
تطور مؤشرات التداول الرئيسية خلال الفترة (2003 - 2008)

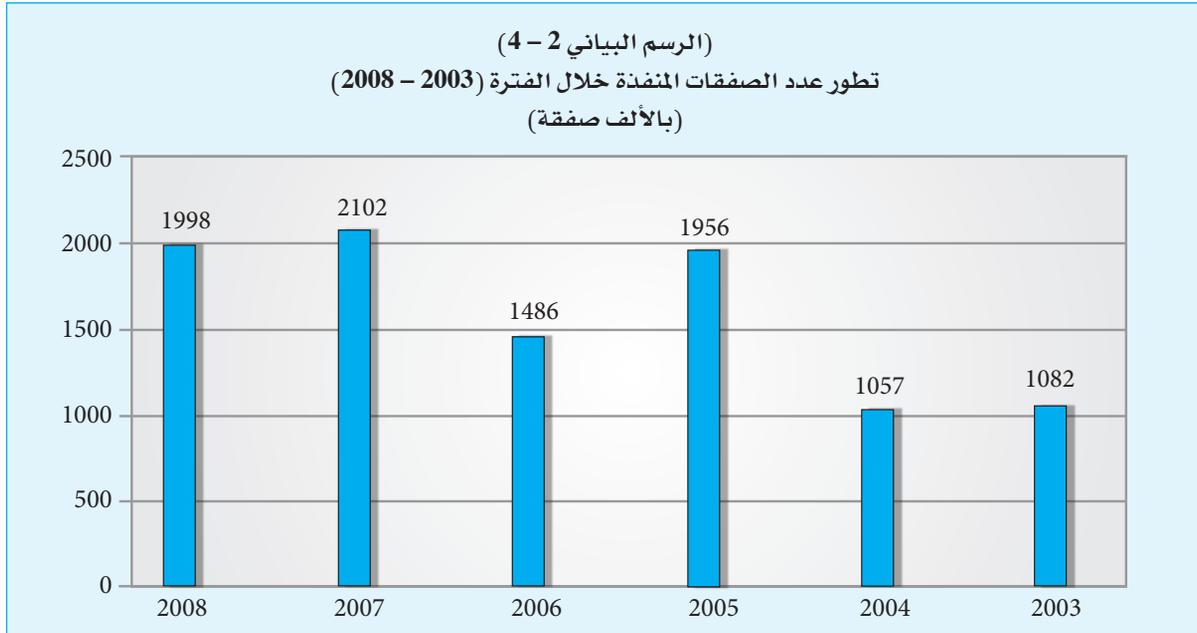
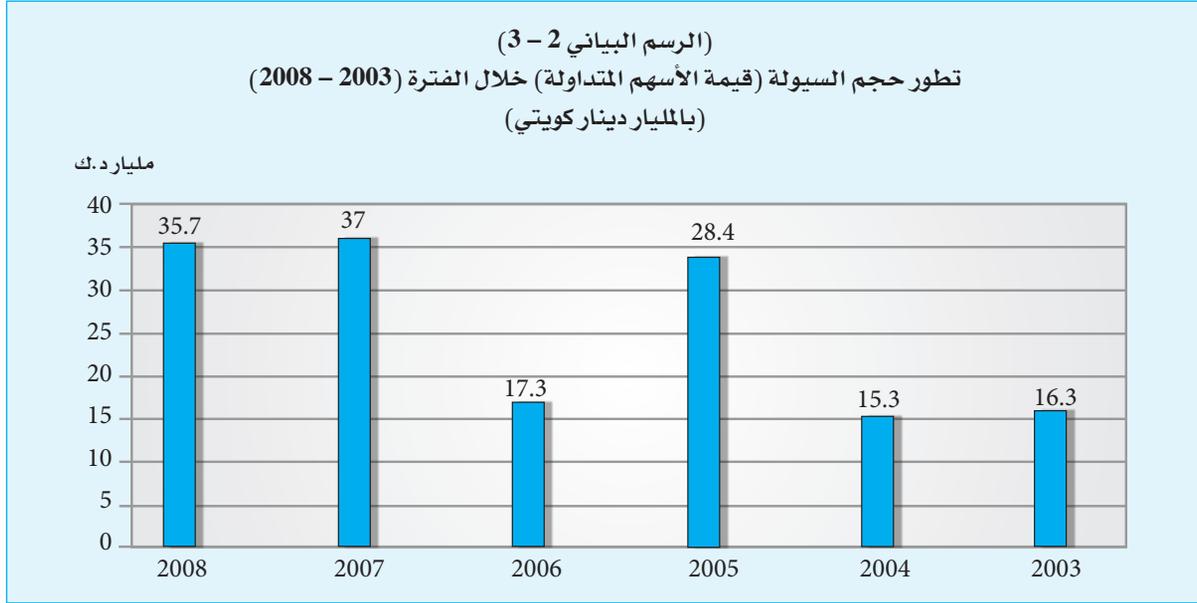
السنة	كمية الأسهم المتداولة (مليار سهم)	قيمة الأسهم المتداولة (مليار د.ك)	عدد الصفقات (ألف صفقة)
2003	49.6	16.3	1082
2004	33.5	15.3	1057
2005	52.2	28.4	1956
2006	37.7	17.3	1486
2007	70.4	37	2102
2008	80.8	35.7	1998
معدل التغير السنوي لعام 2004 عن 2003 %	- 33.7 %	- 6 %	- 2.3 %
معدل التغير السنوي لعام 2005 عن 2004 %	55.8 %	85.6 %	85 %
معدل التغير السنوي لعام 2006 عن 2005 %	- 27.9 %	- 39.2 %	- 24 %
معدل التغير السنوي لعام 2007 عن 2006 %	87 %	114.1 %	41.4 %
معدل التغير السنوي لعام 2008 عن 2007 %	14.8 %	- 3.5 %	- 4.9 %

المصدر- بيانات الفترة 2003 - 2007: سوق الكويت للأوراق المالية، التقارير السنوية بيانات 2008: بيانات سوق الكويت للأوراق المالية المنشورة على الشبكة العنكبوتية.

(الرسم البياني 2 - 2)
تطور حجم التداول خلال الفترة (2003 - 2008)
(بالمليار سهم)



الاقتصاد الكويتي



بنحو 32.7 مليار سهم (86.7%) مقارنة بنهاية العام السابق. وبلغ المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة نحو 287.5 مليون سهم، بزيادة 132 مليون سهم (84.8%).

وفي نهاية عام 2008، تراجعت وتيرة ارتفاع كميات الأسهم المتداولة إلى نحو 10.4 مليار سهم (14.8%) مقارنة بنهاية عام 2007، بينما بلغ المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة نحو 332.7 مليون سهم، بزيادة 45.2 مليون سهم (15.7%).

الحركة التصحيحية التي شهدتها غالبية أسواق المال في المنطقة في 2006. واستمر ذلك الزخم قوياً حتى أواخر النصف الأول من عام 2008. وتلا ذلك حركة تصحيحية بدأت بعد 24 يونيو (حين سجل المؤشر العام للأسعار أعلى مستوى له)، ثم تحولت بفعل تأثير الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط في الربع الأخير من العام إلى انهيار أسعار الأسهم المدرجة بدرجات متفاوتة.

2 - تطور كميات الأسهم المتداولة:

في نهاية عام 2007، ارتفعت كمية الأسهم المتداولة



(الجدول 2 - 13)

تطور كميات الأسهم المتداولة خلال السنوات 2006، 2007، 2008

حسب القطاعات

(بالمليون سهم)

2008		2007		2006		القطاعات
النسبة للإجمالي %	عدد الأسهم	النسبة للإجمالي %	عدد الأسهم	النسبة للإجمالي %	عدد الأسهم	
5	4059	6.4	4476	6.8	2557	البنوك
32.9	26622	32.1	22609	43	16212	الاستثمار
0.1	60	0.1	86	0.2	78	التأمين
20.4	16489	26.5	18651	21.5	8087	العقارات
5.6	4543	7.2	5088	5.1	1940	الصناعة
28.7	23185	18.9	13306	16.5	6195	الخدمات
1	792	1.4	995	0.9	340	الأغذية
6.3	5099	7.4	5227	6	2249	غير الكويتية
100	80849	100	70438	100	37658	الإجمالي

المصدر - سوق الكويت للأوراق المالية: التقرير السنوي 2006، والتقرير السنوي 2007 لشركة الأمان للاستثمار، التقرير السنوي، حركة تداول سوق الكويت للأوراق المالية لعام 2008.

استحوذت على ما نسبته 81 %، 82 % من إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال عامي 2006 و 2008 على الترتيب، علماً بأن مؤشرات تداول الأسهم انخفضت بشدة خلال هذين العامين. وتراجعت النسبة المقابلة للقطاعات الثلاثة إلى 77.5 % خلال عام 2007، وهو العام الذي شهد ارتفاعاً ملحوظاً في مؤشرات السوق.

3 - تطور قيم الأسهم المتداولة:

في نهاية عام 2007، ارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنحو 19.7 مليار د.ك. وبنسبة 114 %، لتسجل 37 مليار د.ك. مقابل 17.3 مليار في نهاية العام السابق. أما في عام 2008، فقد تعرضت قيمة الأسهم المتداولة لانخفاض بواقع 1.3 مليار د.ك. (3.5 %) (الجدول 2 - 14).

وبلغ المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة نحو 151.1 مليون د.ك. خلال عام 2007، بزيادة بلغت 79.7 مليوناً

وعلى صعيد توزيع إجمالي الكميات المتداولة من الأسهم حسب القطاعات: احتل قطاع الاستثمار المرتبة الأولى خلال السنوات الثلاث 2006، 2007، و 2008، كما تبين بيانات (الجدول 2 - 13)، وأن تفاوتت حصته من إجمالي تداولات السوق بين 43 % في عام 2006 و 32.1 % في عام 2007 و 32.9 % في عام 2008.

وفي هذه الأثناء، تناوب قطاعا العقار والخدمات على احتلال المركزين الثاني والثالث. إذ تربع القطاع الأول على المركز الثاني خلال عامي 2006 و 2007 بنسبة 21.5 % و 26.5 % على الترتيب، بينما ترك المركز الثالث لقطاع الخدمات (16.5 %). لكن هذا الأخير صعد للمركز الثاني في عام 2008 بتداولات بلغت نسبتها 28.7 % من الإجمالي، ودفع بقطاع العقار للمركز الثالث.

ومن الملاحظ أن قطاعات الاستثمار، العقار، والخدمات،



الإقتماء الكويتي

على القطاعات المدرجة (الجدول 2 - 14): يبدو أن هناك اختلافاً عما هو عليه الوضع في توزيع القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة قطاعياً، وذلك نتيجة لدخول قطاع البنوك كمنافس قوي على المراكز الثلاثة الأولى في الاستحواذ على أكبر قيمة للأسهم المتداولة، إلى جانب قطاعات: الاستثمار والخدمات والعقار. فخلال عامي 2006 و 2008، احتل قطاع الاستثمار المركز الأول باستحواذه على ما نسبته

(111.6%) مقارنة بالمعدل اليومي المقابل خلال السنة السابقة. وأدى تراجع القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال عام 2008 إلى تباطؤ وتيرة نمو المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة ليسجل هذا المعدل نحو 147 مليون د.ك، متراجعاً بحوالي أربعة دنانير كويتية (2.6%) مقارنة بالمعدل المسجل خلال 2007.

وعلى صعيد توزيع القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة

(الجدول 2 - 14)
تطور قيم الأسهم المتداولة حسب القطاعات خلال السنوات 2006، 2007، 2008
(القيمة بالمليون دينار كويتي)

2008		2007		2006		القطاعات
القيمة	% للإجمالي	القيمة	% للإجمالي	القيمة	% للإجمالي	
5229	14.6	5416	14.6	2255	13	البنوك
9675	27.1	9493	25.7	6185	35.8	الاستثمار
34	0.1	49	0.1	32	0.2	التأمين
5095	14.3	4947	13.3	2730	15.8	العقارات
3517	9.8	4003	10.8	1530	8.9	الصناعة
9487	26.5	10741	29.1	3475	20.1	الخدمات
239	0.7	443	1.2	145	0.8	الأغذية
2469	6.9	1917	5.2	932	5.4	غير الكويتية
35745	100	37009	100	17284	100	الإجمالي

المصدر - سوق الكويت للأوراق المالية؛ التقرير السنوي 2006، والتقرير السنوي 2007 شركة الأمان للاستثمار، التقرير السنوي، حركة تداول سوق الكويت للأوراق المالية 2008.

يمكن القول: أن منصة التوزيع للمراكز الثلاثة الأولى خلال السنوات الثلاث، لم تخلُ من أحد هذين القطاعين، سواء بمعيار كميات الأسهم أو قيم الأسهم المتداولة.

والجديد الذي يكشفه (الجدول 2 - 14)، هو دخول قطاع البنوك كمنافس قوي لقطاع العقار على المركز الثالث خلال عامي 2007 و 2008، باستحواذه على ما نسبته 14.6% من القيمة الإجمالية للأسهم في كل من العامين المذكورين، بينما تراجع قطاع العقار للمركز الرابع باستحواذه على 13.3%، 14.3% على التوالي.

35.8% و 27.1% من قيم الأسهم المتداولة على الترتيب، مع الإشارة هنا إلى أن معظم مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية تراجعت خلال العامين المذكورين.

وخلال عام 2007، شهدت مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية ارتفاعاً ملحوظاً، لكن قطاع الاستثمار كان أقل نشاطاً حيث تراجع للمركز الثاني، ليحل محله قطاع الخدمات في المركز الأول باستحواذه على ما نسبته 29.1% من القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة، تلاه قطاع الاستثمار بنحو 25.7%. في عام 2008، تبدلت المراكز، وعاد قطاع الاستثمار للمركز الأول، والخدمات للمركز الثاني. وعليه،

4 - تطور درجة سيولة السوق:

يقصد بدرجة سيولة السوق: نسبة القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبالتطبيق على سنوات 2006، 2007، و2008؛ بلغت درجة سيولة السوق نحو 58%، 116%، و 112% على التوالي* . ويلاحظ هنا أن سوق الكويت للأوراق المالية، حقق في عام 2007 أعلى مستوى سيولة قياسي منذ إعادة افتتاح سوق الكويت للأوراق المالية في عام 1992، وهو ضعف مستوى السيولة المحقق في عام 2006.

ولم يتغير مستوى السيولة المحقق في عام 2008 كثيراً عن مستواه في عام 2007، حيث بلغ 112%، ويعتبر بذلك ثاني أعلى مستوى سيولة يتحقق في سوق الكويت للأوراق المالية بعد مستوى السيولة عام 2007.

وعليه، فإن ارتفاع مستوى سيولة السوق خلال عامي 2007 و 2008، يضع سوق الكويت للأوراق المالية بمصاف

أعلى أسواق المال سيولة في العالم، مع العلم أن ارتفاع مستوى سيولة سوق الأوراق المالية ليس دائماً مؤشراً لظاهرة صحية. إذ أنه قد يعني أحياناً انحساراً في فرص الاستثمار البديلة الجادة، وقد يكشف أيضاً عن انصراف الشركات الجادة عن أغراضها لاسيما في أجواء تنشيط فيها عمليات المضاربة.

ثالثاً- تطور إجمالي نشاط السوق خلال عامي 2006 و 2007:

النشاط الغالب على تداولات سوق الكويت للأوراق المالية كما يبين (الجدول 2 - 15) هو تداولات السوق النقدي، التي استأثرت خلال عامي 2006 - 2007 بنحو 98.9% - 99% من إجمالي نشاط السوق بالنسبة لكمية الأسهم المتداولة، ونحو 98.9% - 99.2% بالنسبة لقيمة الأسهم المتداولة، و91.7% - 90.7% بالنسبة لعدد الصفقات المنفذة. ويلاحظ من هذه البيانات أن مؤشرات عدد الصفقات المنفذة اختلفت قليلاً عن مؤشرات كمية

(الجدول 2 - 15)

تطور إجمالي نشاط سوق الكويت للأوراق المالية خلال عامي 2006 و 2007

البيان	حجم النشاط (مليون سهم)		قيمة النشاط (مليون د.ك)		عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	
	2007	2006	التغير السنوي بالمائة %	2007	2006	التغير السنوي بالمائة %
السوق النقدي	37658	70438	87	17284	37009	114.1
أسهم صناديق الاستثمار	0.05	0.009	(82)	0.04	0.008	(80)
السوق الموازي		7.3		1.8		
كسور الأسهم	430	664	54.4	183	285	55.7
إجمالي السوق	38088	71109	86.7	17467	37296	113.5
البيوع المستقبلية	2460	2632	7	1049	2783	165.3
سوق الخيارات	22.2	22.2	100	194	301	55.2
التداول الأجل	132	50	(62.1)	64	43.2	(32.5)

ملاحظة: (المعدلات ما بين الأقواس سالبة).

المصدر- سوق الكويت للأوراق المالية، التقرير السنوي 2006، والتقرير السنوي 2007.

* نظراً لعدم صدور بيانات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2008 حتى ساعة طباعة هذا التقرير؛ حصلنا على مستوى سيولة السوق عام 2008 بنسبة القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة عام 2008 إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام 2007.

الإقتماء الكويتي

خامساً- تركيز نشاط بالسوق:

يمكن قياس درجة تركيز النشاط بالسوق - كمعيار آخر من معايير السيولة - لتحديد مدى وحجم ودرجة نمو سوق المال، من خلال قياس نسبة عدد الشركات التي يتم التعامل على أسهمها على عدد الشركات المقيدة في السوق.

ويستخدم في ذلك - على سبيل المثال - نسبة تداول أكبر عشر شركات إلى إجمالي كميات التداول في السوق، أو إلى إجمالي قيم التداول، أو عدد الصفقات، أو القيمة السوقية.

فالشركات العشر الأولى، حسب عدد الأسهم المتداولة في السوق عام 2006 من أصل 180 شركة مدرجة-، والتي جرى التعامل على أسهمها، استحوذت على ما نسبته 35% من إجمالي حجم الأسهم المتداولة في السوق. وفي عام 2007 فإن هذه الشركات العشر - من أصل 196 شركة مدرجة - استحوذت على ما نسبته 28% فقط من إجمالي حجم الأسهم المتداولة في السوق.

واستحوذت الشركات العشر الأولى خلال عامي 2006 و2007 بالنسبة لإجمالي قيم التداول على ما نسبته (33.4%، 15%)، وعدد الصفقات (29.4%، 25.1%)، والقيمة السوقية (46%، 48.6%) على الترتيب.

سادساً- حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسيات وفئات المتداولين:

يبين (الجدول 2 - 16) بيانات حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسيات وفئات المتداولين خلال عام 2008، ويلاحظ في الجدول، أنه بتطبيق معيار جنسية المتداولين، يأتي المستثمرون الكويتيون (بكل فئاتهم) في الطليعة، وهم يعدون القطاع الأكبر الناشط بالسوق، فالبيانات في الجدول تشير إلى أنهم ساهموا بشراء ما نسبته 92.4% من إجمالي قيم الأسهم المشتراة في السوق خلال العام، وباعوا بالمقابل ما نسبته 91.5% من إجمالي قيم الأسهم المباعة في السوق، وبلغت قيم تداولاتهم نحو 32.7، 32.4 مليار د.ك على الترتيب.

واحتل المستثمرون الأجانب (أخرى) المرتبة الثانية في معيار حجم التداول، واستحوذوا على ما نسبته 5.3% من الأسهم المشتراة، و5.7% من الأسهم المباعة، وأقصى

وقيم الأسهم المتداولة في السوق النقدي؛ والسبب في ذلك يرجع إلى ارتفاع عدد صفقات كسور الأسهم إلى نحو 8.3%، 9.3% من إجمالي الصفقات المنفذة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال العامين المذكورين. مع ملاحظة ارتفاع تداولات كسور الأسهم خلال عام 2007 بنحو 54.4%، 55.7%، و60.1% لكميات الأسهم، وقيمها، وعدد صفقاتها.

وتشير بيانات الجدول أيضاً إلى تراجع تداولات سوق التداول الأجل بنحو 62%، 32.5%، و46.6% على التوالي.

رابعاً- معدل دوران الأسهم المتداولة في قطاعات السوق:

يقيس معدل دوران الأسهم المتداولة حجم النشاط في سهم معين، أو في قطاع معين، أو في السوق ككل. وبالنسبة إلى معدل دوران الأسهم المتداولة في نهاية عام 2006، معبراً عنه بنسبة قيمة الأسهم المتداولة إلى القيمة السوقية لسوق الأوراق المالية⁽¹³⁾؛ فقد بلغ 50.8%. وكانت النسب المقابلة قد بلغت نحو 68.2% في عام 2005، ونحو 70.3% عام 2004، و90.5% عام 2003، و63.7% عام 2002، و43.6% عام 2001، و20.3% عام 2000، و29.7% عام 1999، و57.9% عام 1998، و115.8% عام 1997، وبلغت أدناها لعام كامل في عام 1994، عندما قاربت 17.5%. وبلغ معدل دوران الأسهم قطاعياً نحو 99.2% لقطاع العقار، 94.3% لقطاع الاستثمار، و62.7% لقطاع الخدمات. أما أقل معدل دوران للأسهم، فقد كان في قطاع التأمين، حيث لم يتجاوز 8%.

وبالنسبة إلى معدل دوران الأسهم المتداولة في نهاية عام 2007، فقد تضاعف مقارنة بمعدل العام السابق، وبلغ 99.8%. وعلى مستوى القطاعات؛ صعد قطاع الخدمات إلى المرتبة الأولى بمعدل 173%، مقارنة بالمرتبة الثالثة في العام السابق. بينما تراجع قطاع العقار من المرتبة الأولى عام 2006 إلى المرتبة الثانية عام 2007 بمعدل 167%. ثم قطاع الاستثمار 160% متراجعاً إلى المرتبة الثالثة. أما أقل معدل دوران للأسهم، فقد وجد أيضاً في قطاع التأمين، ولم يتجاوز في عام 2007 معدل 13.4%.



(الجدول 2 - 16)
قيم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية وفئة (الكيان القانوني)
للمتداولين عن الفترة 2008/1/1 - 2008/12/31

البيع		الشراء		الكيان القانوني للمتداولين	جنسيات المتداولين
% للإجمالي	القيمة (مليون د.ك.)	% للإجمالي	القيمة (مليون د.ك.)		
36.5	12906	30.6	10864	أفراد	كويتي
21.9	7736	30.3	10725	مؤسسات/ شركات	
8.8	3109	9.1	3205	صناديق استثمارية	
24.4	8622	22.3	7876	محافظ عملاء	
91.5	32373	92.4	32670	كويتي (إجمالي)	
1	361	0.8	288	أفراد	خليجي
1.2	410	0.9	337	مؤسسات/ شركات	
0.5	173.5	0.5	191	صناديق استثمارية	
0.0	10.5	0.0	6	محافظ عملاء	
2.7	955	2.2	816	خليجي (إجمالي)	
2.7	969	2.5	881	أفراد	أخرى (إجمالي)
2.7	953	2.3	825	مؤسسات/ شركات	
0.3	122	0.5	173	صناديق استثمارية	
5.7	2044	5.3	1879	أخرى (إجمالي)	
100	35372	100	35372	الإجمالي	

ملاحظة: الإجمالي لا يساوي أحياناً البنود الفرعية بسبب فروقات التقريب.
المصدر- سوق الكويت للأوراق المالية، الموقع الشبكي.

فقد اقتربت نسبة شرائها للأسهم (33.5%) من نسبة شراء الأفراد، لكنها تخلفت كثيراً عن الأفراد بالنسبة لبيع الأسهم، وباعت فقط ما نسبته 25.8%. وتداولات الاستثمار المؤسسي تعكس من ناحية الشراء إقبالها على شراء الأسهم ذات التقييم الجذاب، والذي يمكن أن يؤخذ بعين الاعتبار على المدى البعيد، وتعكس من ناحية البيع الاحتفاظ بالأسهم كاستثمار طويل الأجل. لذلك تدنت نسبة بيع الأسهم لدى الشركات والمؤسسات إلى 25.8%، وهذا السلوك يعاكس سلوك المستثمرين الأفراد في بيع ما لديهم من أسهم، حيث تغلب عليهم النزعات المضاربية والجري وراء الأرباح السريعة.

قيمة لتداولاتهم بلغت 2044 مليون د.ك. (7154 مليون دولار)، وهي تمثل نسبة قليلة في سوق الكويت للأوراق المالية، مقارنة مع مثيلاتها في بعض أسواق المنطقة، وكثير من الأسواق الناشئة الأخرى. وتأتي ثالثاً نسب تداول الخليجيين، وهي لا تصل إلى نصف نسب تداولات الأجانب، بالرغم من الإعلان عن دخول السوق الخليجية المشتركة حيز التنفيذ منذ أكثر من عامين.

وبالنسبة لمعيار الكيان القانوني للمتداولين: يلاحظ أن الاستثمار الفردي هو الغالب إلى حد ما على تداولات السوق، فالأفراد اشترروا ما نسبته 33.9% من الأسهم المشتراة، وباعوا 40.2%. أما الشركات والمؤسسات



الإقتماء الكويتي

للبنوك وللشركات المدرجة في قطاع الخدمات، حيث حققاً نمواً في صافي أرباحهما بما نسبته 25.6 %، 11 % لقطاعي البنوك والخدمات على الترتيب.

وخلال عام 2007، استعادت معظم الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية عافيتها، ومارست أنشطتها التشغيلية بكفاءة، وبالتالي، حصدت في نهاية العام أرباحاً وفيرة، تفوقت معدلاتها بين قطاع وآخر. وعلى مستوى السوق، بلغت القيمة الإجمالية لصافي أرباح (180) شركة (لا تشمل الشركات التي أدرجت خلال عام 2007) نحو 4878.4

سابعاً - أرباح الشركات المدرجة في السوق:

1 - أرباح الشركات المدرجة خلال عام 2007.

خلال عام 2006، شهدت سوق الكويت للأوراق المالية، ومعظم أسواق المنطقة، حركات تصحيحية، أفضت إلى هبوط مؤشرات هذه الأسواق بمعدلات عالية، وتعرضت الشركات المدرجة في ستة قطاعات في سوق الكويت للأوراق المالية لخسائر بمعدلات متباينة، أقسامها تحقق في الشركات المدرجة في قطاعي العقار والاستثمار، حيث بلغت نحو 71.1 %، 60.2 % على التوالي. وكتبت النجاة من هذه النتائج المفجعة

(الجدول 2 - 17)

مؤشرات أداء الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية قطاعياً خلال عامي 2006 و 2007

(القيمة بملايين الدنانير الكويتية)

مضاعف السعر السوقي (مرة)	معدل العائد لحقوق المساهمين %	ربحية السهم (فلس)	صافي الربح			عدد الشركات	القطاع
			التغير %	2007	2006		
16.8	19.6	86.9	29.1	1035.2	801.7	9	البنوك
10.1	22.2	72.1	236.8	1604.2	476.3	43	الاستثمار
8.2	17.9	100.6	83.5	85.8	46.7	7	التأمين
10.7	14.2	32.1	176.3	376.2	136.2	29	العقار
12.4	16.7	70.9	67.1	460.5	275.6	25	الصناعة
12.7	15.2	43.9	9.2	769.8	705.2	45	الخدمات
14.1	13.1	66.2	43.9	72.9	50.6	5	الأغذية
11.5	17.4	58.9	76.7	4404.5	2492.3	163	1- للشركات الكويتية
9.9	20.4	64.2	47.4	473.9	321.5	17	2- للشركات غير الكويتية
11.3	17.2	58.6	73.4	4878.4	2813.8	180	(1+2) الشركات المشتركة بين 2006 و 2007
				98.3		16	3- شركات مدرجة جديدة خلال عام 2007
				4976.7		196	(1+2+3) إجمالي السوق

المصدر - بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي 2007، جدول (73)، ص 236.



المدرجة خلال عام 2007 مقارنة بالعام السابق، حيث بلغت قيمة الأرباح غير المحققة من الاستثمارات نحو 636.3 مليون د.ك. للشركات المدرجة في السوق خلال عام 2007، مقابل خسائر غير محققة من الاستثمارات بلغت قيمتها نحو 167.5 مليون د.ك. خلال عام 2006. مع الإشارة إلى أن كلاً من قطاع شركات الاستثمار وشركات الصناعة، وقطاع شركات العقار، استحوذت على ما نسبته 46 %، 27 %، 17 % على الترتيب، من إجمالي قيمة الأرباح غير المحققة من الاستثمارات⁽¹⁴⁾ خلال عام 2007.

وقد ارتفع متوسط ربحية أسهم الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية إلى نحو 58.6 فلساً لكل سهم خلال عام 2007، مقابل نحو 33.9 فلساً لكل سهم في المتوسط خلال عام 2006، بارتفاع قيمته 24.7 فلساً في المتوسط، ونسبته (73 %).

ومن ناحية أخرى، شهد مؤشر مضاعف السعر السوقي P/E للشركات تراجعاً خلال عام 2007، ليصل إلى نحو 11.3 مرة في المتوسط، مقابل نحو 13.7 مرة خلال العام السابق.

مليون د.ك.، مقابل نحو 2813.8 مليوناً خلال العام السابق ولذات الشركات، وبما يمثل زيادة قيمتها 2064.6 مليون د.ك. ونسبتها 73.4 % (الجدول 2 - 17).

ويبلغ صافي أرباح الشركات الجديدة التي تم إدراجها في السوق خلال عام 2007، وعددها 16 شركة، نحو 98.3 مليون د.ك. وبذلك، ترتفع القيمة الإجمالية لصافي أرباح (196) شركة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام 2007 إلى نحو 4976.7 مليون د.ك.

وقد سجلت جميع قطاعات السوق ارتفاعاً في صافي أرباحها خلال عام 2007، وجاء في المقدمة كل من قطاع شركات الاستثمار وقطاع شركات العقار، حيث بلغت نسب الزيادة في كل منهما نحو 236.5 %، 176.3 % على التوالي بل إن الزيادة في قيمة صافي أرباح هذين القطاعين، تشكل ما نسبته (66 %) من الزيادة في صافي أرباح الشركات المدرجة خلال عام 2007 مقارنة بالعام السابق.

وعلى صعيد آخر، ارتفعت الأرباح غير المحققة للشركات

(الجدول 2 - 18)

مؤشرات أداء الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية قطاعياً خلال الأشهر التسعة الأولى من عامي 2007 و 2008

ROE	ROA	صافي الأرباح (مليون د.ك.)			ترتيب معدلات نمو صافي الأرباح تنازلياً حسب قطاعات السوق
		معدل التغير السنوي بالمائة	2008/9/30	30/9/2007	
محسوبة وفق أرباح آخر 12 شهراً					
% 21.6	% 3.6	% 21.2	434.7	358.5	الشركات غير الكويتية
% 21.3	% 2.6	% 13.8	895	786.4	البنوك
% 17	% 7.2	% 3.9	590.7	568.5	الخدمات
% 13.7	% 8	(10.7)	258.1	289.2	العقار
% 11.1	% 6.9	(% 38)	41.4	66.8	الأغذية
% 12.1	% 6.3	(% 50.1)	37.4	75	التأمين
% 15.6	% 6.2	(50.9)	581.3	1185	الاستثمار
% 7.9	% 4.7	(55.9)	183.6	416.1	الصناعة
% 16.3	% 4.5	(% 19.3)	3022	3745	الإجمالي

ملاحظة: (المعدلات ما بين الأقواس سالبة).
المصدر- تقرير الشال الصادر في 23 نوفمبر 2008.



الإقتماء الكويتي

ويتبين من (الجدول 2 - 18) أن ثلاثة قطاعات من قطاعات السوق الثمانية، سجلت ارتفاعاً في أرباحها، وأن قطاع الشركات غير الكويتية احتل الصدارة بأعلى نسبة ارتفاع بلغت 21.2 %، تلاه قطاع البنوك ثانياً بنحو 13.8 %، فقطاع الخدمات ثالثاً بنحو 3.9 %، بينما حقق قطاع الصناعة أعلى نسبة تراجع بحدود 55.9 %، تلاه قطاع الاستثمار 50.9 %، فقطاع التأمين 50.1 %.

وباستخدام أسعار إقفال يوم 20/11/2008، وأرباح آخر 12 شهراً متوفراً، يتبين لنا تراجع مؤشر P/E للقطاعات الثمانية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ونسبة كبيرة جداً، ليبلغ نحو 8.6 مرة، وذلك نتيجة انخفاض مستوى الأسعار بنسبة أعلى من انخفاض مستوى ربحية الشركات. وبالمقارنة مع بيانات الفترة المماثلة من العام السابق، يتضح أن مؤشر P/E بلغ نحو 12.1 مرة، وذلك نتيجة لارتفاع مستوى الربحية بأعلى من الارتفاع بمستوى الأسعار.

2 - أرباح الشركات المدرجة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2008:

تشير آخر البيانات المتاحة⁽¹⁵⁾ عن النتائج المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية في 30/9/2008، أن 185 شركة من أصل 200 شركة أعلنت نتائجها المالية عن الأشهر التسعة الأولى من عام 2008. وقد بلغ صافي أرباح تلك الشركات، بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، نحو 3022 مليون د.ك. وعند مقارنة أداء الشركات، ما بين الأشهر التسعة الأولى من العام السابق والفترة المماثلة من عام 2008، يتبين تراجع مستوى الأرباح المحققة بنحو 723 مليون د.ك. وبنسبة انخفاض بلغت 19.3 %.

وسجلت 161 شركة أرباحاً صافية، فيما سجلت 22 شركة خسائر مطلقة. وبلغ عدد الشركات التي تحسنت أرباحها خلال الربع الثالث من عام 2008 نحو 74 شركة، مما يعني أن نحو 109 شركات قد سجلت تراجعاً في أدائها مقارنة بالربع الثالث من العام الفائت.

(الجدول 2 - 19)

تطور توزيع القيمة السوقية الرأسمالية قطاعياً خلال الأعوام 2006، 2007، 2008
(بالمليار دينار كويتي)

التغير السنوي بالمائة	التغير في 2007 مقارنة 2006	القيمة السوقية الرأسمالية			عدد الشركات المدرجة			القطاعات
		2008	2007	2006	2008	2007	2006	
36.9 - %	39.8 %	11.3	17.9	12.8	9	9	9	البنوك
53.8 - %	19.2 %	4.3	9.3	7.8	46	43	43	الاستثمار
10.6 - %	4.4 %	0.42	0.47	0.45	7	7	7	التأمين
42.5 - %	29 %	2.3	4	3.1	35	34	29	العقار
51.8 - %	50 %	2.6	5.4	3.6	28	27	25	الصناعة
40.2 - %	38 %	7.6	12.7	9.2	57	53	45	الخدمات
53.8 - %	160 %	0.60	1.3	0.5	6	6	5	الأغذية
39.7 - %	34 %	3.8	6.3	4.7	16	17	17	غير الكويتي
42.6 - %	36.1 %	32.9	57.3	42.1	204	196	180	الإجمالي

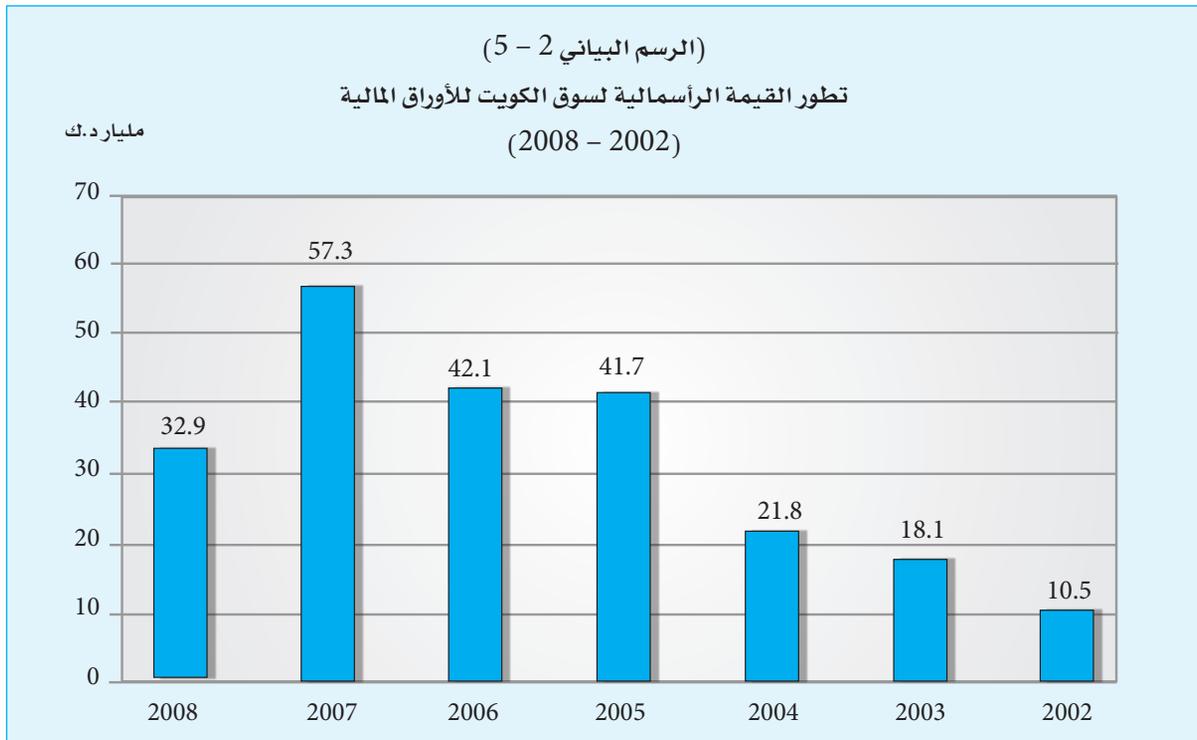
المصدر - بيانات 2006 و 2007: سوق الكويت للأوراق المالية، التقارير السنوية بيانات 2008: شركة بيان للاستثمار، التقرير السنوي 2008.

ثامناً- القيمة السوقية الرأسمالية:

وفي نهاية عام 2008، تغيرت وجهة مؤشر الاتجاه العام للأسعار في سوق الكويت للأوراق المالية، وكذلك مؤشرات أسعار القطاعات المدرجة، واصطبغت كلها باللون الأحمر في نهاية العام، وكان صافي التغير في حركة أسعار أسهم الشركات سالباً لغالبية الشركات المدرجة، ما أدى إلى تراجع القيمة الرأسمالية للسوق بنسبة قاربت 47 %، وكذلك تراجع القيم السوقية الرأسمالية للقطاعات المدرجة بنسب متباينة، جاء في مقدمتها قطاعا الاستثمار والأغذية (- 53.8 %) لكل منهما، ثم الصناعة (- 51.8 %)، فالعقار (- 42.5 %). ولولا بعض الأحداث المحلية غير المتكررة، مثل سحب سيولة عالية من السوق لزيادة رؤوس أموال بعض الشركات في صيف 2008، ووفاة اثنين من رؤساء المجموعات الاستثمارية الكبيرة، والمشكلة غير المتوقعة التي ظهرت في أحد البنوك، والهلع النفسي الذي أصاب المستثمرين في سوق الكويت للأوراق المالية بعد تفجر الأزمة المالية العالمية وإفلاس بنك ليمان برذرز.. لولا ذلك كله، لكانت خسائر سوق الكويت للأوراق المالية أقل مما هي عليه في الواقع.

المتابع لبيانات (الجدول 2 - 19)، و(الشكل البياني 2 - 5) يستطيع من خلال الربط مع اتجاه المؤشر العام للأسعار في سوق الكويت للأوراق المالية، ومع مؤشر أسعار القطاعات المدرجة في السوق، أن يخلص إلى القول؛ أن تحول وجهة مؤشر السوق من سالب إلى موجب في نهاية عام 2007 مقارنة بعام 2006، أدى إلى ارتفاع القيمة الرأسمالية للسوق بنسبة تزيد عن 36 %، وإلى ارتفاع القيم السوقية للقطاعات المدرجة بمعدلات متفاوتة، أعلاها قطاع الخدمات (160 %)، الصناعة (50 %)، البنوك (39.8 %)، والخدمات (38 %).

وتجدر الإشارة، إلى أنه بالإضافة إلى صافي التغير في حركة أسعار أسهم الشركات، وتلون غالبيتها باللون الأخضر في نهاية عام 2007، فهناك عوامل رئيسية أخرى، ساهمت في زيادة القيمة السوقية الرأسمالية في ذلك العام، منها: قيمة أسهم المنحة الموزعة في عام 2007، قيمة أسهم زيادة رأس المال في عام 2007، قيمة أسهم الشركات الجديدة، وقيمة إصدار أسهم وفقاً لبرنامج شراء الأسهم للموظفين.



الهوامش

- الباب الثاني -

الفصل الأول

- (1) معهد الدراسات المصرفية - وحدة البحوث: التقرير المالي: قطاع البنوك (2004 - 2007) الكويت.
- (2) المرجع السابق.
- (3) المرجع السابق.
- (4) انظر: عرض تقرير (ميريل لينش) في جريدة القبس (الكويت) بتاريخ 15 أكتوبر 2008.
- (5) بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي 2007، ص 108 - 109.
- (6) أرباح عامي 2005 و 2006 لمصرفين، وأرباح عام 2007 لثلاثة مصارف. انظر: معهد الدراسات المصرفية بالكويت: التقرير المالي: قطاع البنوك 2004 - 2007.
- (7) بيانات شركة نور للاستثمار، منشورة في جريدة القبس (الكويت)، بتاريخ 26 أكتوبر 2008.
- (8) بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي 2007، ص 127 - 28.

الفصل الثاني

- (9) تقرير شركة بيان للاستثمار، المنشور في الصحف المحلية بتاريخ 2008/11/19.
- (10) بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي 2007، ص 131 - 334.
- (11) للمزيد من التفاصيل، انظر: بنك الكويت المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، يوليو - سبتمبر 2008، الجدول (6 - 19). الإحصائية النقدية الشهرية، فبراير 2009.

الفصل الثالث

- (12) تقرير شركة الاستثمارات الوطنية عن أداء سوق الكويت للأوراق المالية لعام 2007.
- (13) سوق الكويت للأوراق المالية، التقرير السنوي 2006، ص 31، و التقرير السنوي 2007، ص 28. وتقرير الشال الصادر بتاريخ 31 مارس 2007.
- (14) بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي 2007، ص 235.
- (15) أعلنت 185 شركة من أصل 200 شركة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية نتائجها المالية للفترة المالية المنتهية في 2008/9/30، وقد وفرت 183 شركة بياناتها المالية، وتم إيقاف 15 شركة عن التداول لعدم انجاز بياناتها المالية خلال المهلة القانونية المنتهية في 15 نوفمبر 2008، كما تم استبعاد أرباح شركتين لاختلاف سنواتها المالية. انظر: تقرير الشال الصادر في 23 نوفمبر 2008.